علم الاجتماع الاقتصادى

الأستاذ الدكتور

السيد محمد بدوى

أستاذ علم الاجتماع

كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

١٩٨٣

دار المعرفة الجامعية

٤٠ سوتر - الإسكندرية

بسم الله الرحمن الرحيم

تقـديم الكتاب

هذا الكتاب الذى اقدمه لدارسى علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية بصفة خاصة ، وللمثقفين ومحبى الثقافة بصفة عامة ، أرى فيما أعتقد – وبدون زهو أو ادعاء – انه كتاب غير مسبوق فى اللغة العربية .

فقد كتب عدد كبير من علماء الاجتماع العرب ، ومن المشتغلين بالعلوم الاجتماعية فى فروع شتى من علم الاجتماع : كتبوا فى الاجتمـاع العائلى ، والريفى ، والحضرى ، والصناعى الخ ... وكتبوا فى النظرية الاجتمـاعية ومناهج البحث ، وكتبوا عن العادات والتقاليد وانماط الحضارة ، والأدب الشعبى . ولكن احـدا منهم لم يكتب مؤلفا شـاملا فى موضوع الاجتمـاع الاقتصادى .

وربمـا كانت اسباب ذلك انهم اعتبروا الكتابة فى هـذا الموضوع اكثر اتصالا بتخصص رجال الاقتصاد ، وأن الكتب والبحوث والمؤلفات فى الاقتصاد بفروعه المختلفة قد ملأت المكتبات منذ وقت سابق على ظهـور علم الاجتماع نفسه ، وأن البحث فى الظواهر الاقتصادية قد اكتسب الصفة العلمية ، ووطد الاقتصاد اقدامه كعلم موضوعى ، فى وقت كـان علم الاجتمـاع مازال يحبو ويتحسس طريقه بين العلوم الموضوعية .

ولكن على الرغم مما فى ذلك من حقيقة ، الا أن علم الاجتماع بدأ يتطلع – بعد أن أرسى دعائم منهجه – الى اعادة النظر فى نتائج بعض الدراسات ذات الصلة الوثيقة به ومنها الاقتصاد . ذلك انه اعتبر أن النشاط الاقتصادى ، كأى نشاط آخر ، أحد الظواهر الاجتماعية التى لا يمـكن فهمها وتفسيرها تفسيرا كاملا الا فى ضوء التفاعل والتأثير المتبادل بين بعضها وبعض .

ومنذ ان قال دوركيم ، مؤسس المدرسة الاجتماعية الفرنسية ، بأن : الظواهر الاقتصادية لا تخرج عن كونها تصورات فكرية ، وان مفهوم « القيمة » وغيره من المفهومات الاقتصادية تتاثر بالاتجاهات الفكرية والمعتقدات السائدة فى المجتمع ، منذ ذلك الوقت بدأ علم الاجتماع الاقتصادى يشق طريقه نحو اسلوب جديد فى معالجة الظواهر الاقتصادية ، وتفسيرها فى ضوء المنهج الاجتماعى ، وهو المنهج الذى لا يدرس اى ظاهرة على حدة ، بل يحاول أن يدمجها فى « الكل الاجتماعى » ، ويوضح علاقاتها المختلفة بعناصر « البناء الاجتماعى » ·

وفى ضوء هذا المنهج اخذنا فى اعداد مواد هذا الكتاب · فلم نعالج الظواهر الاقتصادية فى ذاتها ، كما تعالجها عادة كتب « الاقتصاد السياسى » التى يدرسها الطلاب فى كليات الاقتصاد والحقوق ، بل حاولنا ان نعالجها من حيث صلتها الوثيقة بدرجة الحضارة التى ظهرت فيها ونوعها ، ومن حيث ارتباطها الوثيق بالعادات الاجتماعية والمعتقدات واسس النظام الاجتماعى السائد بوجه عام ·

وقسمنا الكتاب الى خمسة ابواب : جعلنا الباب الأول منها بمثابة مدخل للموضوع حيث وضحنا ، فى فصلين ، اثر المنهج الاجتماعى فى دراسةالظواهر الاقتصادية ، ثم موقف المدارس الاقتصادية من حيث تطبيق المنهج الاجتماعى ·

وفى الباب الثانى ، ويشتمل على ثلاثة فصول (من الثالث الى الخامس) ، تكلمنا عن الانتاج وعوامله المادية والبشرية · واهتممنا ـ بصفة أساسية ـ بالتفاعل بين الانسان والبيئة ، فكرسنا الفصل الرابع لنوضح مضمون هذا التفاعل ، والفصل الخامس لدراسة السكان وحركاتهم وأثر ذلك فى التنظيم الاقتصادى ·

اما الباب الثالث ، ويشتمل على سبعة فصول (من السادس الى

الثانى عشر) ، فقد عالجنا فيه نظام الملكية على اعتبار انه احد النظم الاقتصادية الأساسية · وركزنا دراستنا على توضيح علاقات هذا النظام بعناصر البناء الاجتماعى وعلى الأخص بالمعتقدات السائدة فى المجتمع · وتتبعنا ، فى تسلسل تاريخى ، سمات الملكية فى المجتمعات البدائية . ثم فى الحضارتين اليونانية والرومانية ، ثم بعد ظهور المسيحية · وافردنا فصلا اساسيا هاما (هو الفصل العاشر) للكلام عن النظام الاقتصادى الاسلامى ، موضحين رأى الدين الحنيف فى سياسة المال وشروط التملك ، واسس العدالة الاجتماعية وحكمة التشريع الاسلامى فى تحريم الربا · وتابعنا المسيرة التاريخية بتحليل نظام الاقطاع فى العصور الوسطى ، ثم بدء حركة الاستعمار وظهور قوة المال فى القرن السادس عشر ·

وكرسنا الباب الرابع ، وهو يشتمل على خمسة فصول (من الثالث عشر الى الثامن عشر) ، لدراسة النظم الاقتصادية فى العصر الحديث ، واهتممنا فيه ، بصفة خاصة ، بنشأة المذاهب الاشتراكية ، ونقد الأسس التى يقوم عليها النظام الرأسمالى ، وبمناقشة آراء بعض المفكرين فى تحديد الملكية أو اطلاقها ·

أما الباب الخامس والأخير ، ويشتمل على أربعة فصول (من التاسع عشر الى الثانى والعشرين) ، فقد كرسناه لدراسة اجتماعيات العمل · فوضحنا وجوه الاختلاف بين هذه الدراسة وبين ما عرف باسم « علم الاجتماع الصناعى » ، وذلك من خلال التحليل الاجتماعى لظاهرة « العمل » · كما شرحنا الأسس الاجتماعية لظاهرة تقسيم العمل ، والعوامل الانسانية التى أبرزها علماء الاجتماع فى دراستهم للصناعة ووسائل تحقيق الكفاية الانتاجية ·

وكل ما أرجوه هو أن يفتح هذا الكتاب الباب على مصراعيه لمن يأتون

بعدى من الباحثين فى هذا المجال ، وأن يستكملوا ما قد يكون قد اعتوره من
وجوه النقص أو يضيفوا اليه اضافات جديدة ·

والله أسال أن يوفقنا جميعا لخدمة العلم وتثقيف الشباب الذين يقع على
عاتقهم العبء الأكبر فى تحقيق التقدم واعادة مجد الأمة العربية ·

بنغازى فى جمادى الآخرة ١٣٩٦

الموافق يونيو ١٩٧٦

السيد محمد بدوى

الباب الأول

المنهج الاجتماعى ودراسة الظواهر الاقتصادية

الفصل الأول : أثر المنهج الاجتماعى فى دراسة الظواهر الاقتصادية ·

الفصل الثانى : المدارس الاقتصادية والدراسات الرائدة فى تطبيق المنهج الاجتماعى ·

الفصل الأول

أثر المنهج الاجتماعى
فى دراسة النظم الاقتصادية

عكف علماء الاجتماع منذ اواخر القرن الماضى ، واوائل هذا القرن على دراسة الظواهر الاجتماعية بروح علمية تحقيقية · وخلصوا من ذلك الى أن هذه الظواهر سواء أكانت اخلاقية ، ام دينية ، ام سياسية ام اقتصادية ، يرتبط بعضها ببعض بعلاقات وثيقة ، وأن من الممكن الكشف عن هذه العلاقات عن طريق « الملاحظة » ، والمقارنة » ، و « التحليل العلمى » · وذلك بشرط أن يتجه الباحث ، فى بحثه لتلك الظواهر المترابطة اتجاها منهجيا ، وأن ينظر الى موضوعات بحثه من وجهة النظر الجمعية ، لا من وجهة النظر الفردية · « فالظاهرة الاجمتاعية لا تفسرها الا ظاهرة اجتماعية اخرى » (١) ·

ويجب أيضا عند البحث فى طبيعة أى نظام اجتماعى سواء أكان اقتصاديا أم سياسيا ، أم دينيا الخ ··· أن ندخل فى اعتبارنا شكل المجتمع الذى نبحثه من حيث توزيع السكان . وتأثير البيئة التى يعيشون فيها على نشاطهم وعلى انواع العمل التى يقومون بها · وهذا البحث يدخل فى نطاق فرع هام من الدراسة الاجتماعية يطلق عليه اسم «المورفولوجيا الاجتماعية» (أى علم اشكال المجتمع) (٢) · وفى أمريكا يطلق اسم « الايكولوجيا الانسانية » Human Ecology على دراسة مشابهة تهتم اساسا بدراسة التأثيرات المتبادلة بين الانسان والبيئة التى يعيش فيها ·

---

(١) هذه احدى القواعد المنهجية الهامة التى وضحها دوركيم فى كتابه المشهور « قواعد المنهج فى علم الاجتماع » · انظر الترجمة العربية للدكتور محمود قاسم ، والدكتور السيد محمد بدوى · دار النهضة العربية · القاهرة ·

(٢) انظر : Maurice Halbwachs, Morphologie Sociale.

ونحن اذا انعمنا النظر فى بعض الدراسات كالتشريع ، وتاريخ الأديان ، والاقتصاد السياسى ، وجدنا ان هذه العلوم كانت قائمة فعلا قبل نشأة علم الاجتماع ، وان كثيرا من العلماء قد خاضوا البحث فيها وكونوا فيها اراء مختلفة ٠

فلما جاء علم الاجتماع ، ووضع طريقته ومنهجه التكاملى ، وجد ان النتائج التى توصل اليها من سبق من الباحثين فى تلك الدراسات ، نتائج جزئية ، وان هذه الدراسات يمكن ان تؤدى الى نتائج أكمل واشمل ، والى تقدم ملحوظ فى العلوم المختلفة ، لو صرفنا النظر عن بحث كل منها على حدة ، كما لو كان قائما بذاته ، ونظرنا اليها فى مجموعها وحددنا العلاقات الوثيقة التى تربط بعضها ببعض ٠

وهذا هو ما سعى علماء الاجتماع الى تحقيقه ٠ فالاقتصاد والأخلاق ، والمعتقدات وغيرها من ضروب السلوك الاجتماعى ، كلها فى نظرهم ظواهر اجتماعية ، ولا تؤدى دراستها منفصلة الا الى نتائج ناقصة ومبتورة ، اذ ان الارتباط بينها وثيق ، وما يؤثر فى احدى هذه الظواهر من عوامل داخلية أو خارجية لابد وأن ينعكس اثره على الظواهر الأخرى ٠(مثال ذلك اضطراب الحالة الاقتصادية أثناء الحروب ، فان ذلك يؤثر فى سلوك الناس ، وفى معاييرهم الخلقية ، فيغضون النظر عن بعض التصرفات المعينة كالتعامل فى السوق السوداء) ٠

فما هو اذن الأثر الذى احدثته وجهة النظر الاجتماعية هذه فى دراسة النظم الاقتصادية ؟ هذا ما نريد ان نوضحه الآن بشىء من التفصيل :

يفخر علماء الاقتصاد بان هذا العلم هو اقدم العلوم الاجتماعية وارسخها قدما ، فقد تكونت مبادؤه منذ ان مارس الانسان الزراعة والتجارة ، وأصبح من الضرورى بحث الوسائل التى تؤدى الى رفاهية المجتمع ٠ ثم انطلق هذا

العلم بخطوات سريعة معمقها تقدم الحضارة نفسها · وما لبث أن حدد المبادىء المختلفة التي يسير عليها الاقتصاد العام . وكشف عن القوانين الطبيعية للظواهر الاقتصادية ··ولم يقتصر الأمر على العبارات والصيغ بل تعداها سريعا الى الاحصاءات والرسوم البيانية ، لأن لغة الأرقام ، كما يقولون ، هى أبلغ بيان

فاذا كان الأمر على هذا النحو ، فكيف يسمح رجال الاقتصاد وقد بلغ علمهم هذا المبلغ من التقدم ، فضلا عن انه كان أول العلوم الاجتماعية من حيث النشأة ـ كيف يسمحون لعلم الاجتماع ، وهو علم حديث النشأة بأن يتدخل فى نطاق بحوثهم ، ويدعى توجيهها فى اتجاه جديد يحقق الترابط بين الظواهر المختلفة ؟

كان اذن تيار المقاومة شديدا من ناحية رجال الاقتصاد ، ولكن هذه المقاومة لا تمنع من تأكيد تلك الحقيقة الهامة ، **وهى أن هناك علاقات وثيقة بين الاقتصاد وعلم الاجتماع** ، وان تحديد هذه العلاقات يؤدى بنا الى نتائج تختلف باختلاف اشكال المجتمعات التى نبحثها ·

وتظهر الصلة الوثيقة بين العلمين عند النظر فى التعاريف المتداولة للاقتصاد السياسى ·

تعريف الاقتصاد :

فالتعريف القديم للاقتصاد هو أنه « علم الثروة » (١) Science de richesse. وهو أكثر التعاريف تبسيطا وشيوعا · ولكن الحقيقة ان الاقتصاد لا يبحث فى الثروة فى ذاتها ، كما تبحث الطبيعة مثلا فى قوانين الجاذبية أو

---

(١) انظر :
Jacques Wolff, Sociologie Economique. Edition Cujas Paris. 1971 p. 15.

الكهرباء ، وانما يبحث فى الثروة من ناحية علاقتها بالانسان وضرورتها لسد حاجاته المختلفة · فالانسان وحاجاته ، اذن ، عامل هام لا يصح اغفاله عند النظر فى حقيقة موضوع الاقتصاد السياسى · وعندئذ يكون هذا الموضوع ، فى الحقيقة ، هو « البحث فى الجهود التى يبذلها الانسان ، **بوصفه عضوا مجتمع بشرى** ، لاشباع حاجاته المادية » · ويطلق على هذه الجهود اسم « النشاط الاقتصادى » ، وهو أحد وجوه « النشاط الاجتماعى » بوجه عام ·

ونستطيع أن نلاحظ أن مفهوم الثروة فى دراسة الاقتصاد كان مسيطرا على فكر « ادم سميث » ، عندما اطلق على مؤلفه الذى وضع أسس الاقتصاد الكلاسيكى اسم « ثروة الأمم Wealth of Nations » (١٧٧٦) · وقد اراد ادم سميث أن يبنى جميع العلاقات الاقتصادية ، وهى علاقات مركبة ومتشابكة على فكرة الغريزة المتأصلة فى الانسان ، وهى الغريزة التى تجعل منه « رجلا اقتصاديا Homo oeconomicus » يتجه فى سلوكه دائما نحو البحث عن الصالح الشخصى أو المنفعة الشخصية ·

وكانت هذه ، فى الحقيقة ، هى الروح السائدة فى جميع نواحى المعرفة عند مفكرى ذلك القرن العقلانى (أى القرن الثامن عشر) · فحاول « كوندياك Condillac » فى محيط الفلسفة أن يبنى العقل البشرى باكمله على الحس وحده · وحاول « روسو » أن يقيم فكرة الحكومة الشرعية مبتدئا بما سماه « حالة الطبيعة » ، ورغبة الناس فى تنظيم علاقاتهم على اساس « العقد الاجتماعى » · ولم يشذ مفكرو الاقتصاد عن هذا الاتجاه فحاولت مدرسة الفيزيوقراطيين » فى فرنسا أن تقيم دعائم الحياة الاقتصادية باكملها على ما أسمته « بالنظام الطبيعى » ، أى بالاعتماد على الثروة الطبيعية للأرض ، وهى الزراعة · وفى انجلترا ظهرت اراء آدم سميث التى تقوم على التبسيط المتناهى لسلوك الانسان على نحو ما ذكرناه ·

وقد انتقد رجال الاقتصاد ، فى العصر الحديث ، هذا المنهج الذى يقوم

على فروض وهمية ، وافكار جزئية مبسطة تخل بطبيعة الاجتماعية المركبة ، ثم جاء علماء الاجتماع فاشاروا الى عيب أساسى فى ذلك المنهج التقليدى فى دراسة الاقتصاد ، وهو اغفاله لدراسة الاختلافات فى النظم الاقتصادية حسب اختلاف الزمان والمكان · فقد كان رجال الاقتصاد التقليدى لايدرسون الا النظام الاقتصادى البورجوازى بالرغم من أن هناك نظما أخرى نشأت وتوطدت قبل هذا النظام وبعده · ويتعين على عالم الاجتماع أن يدرسها ، ويعرف ظروف نشأتها والعوامل التى أثرت فيها ·

وعندما ظهر أن التعريف الذى ذكرناه لا يعبر عن « الديناميكية » والحركة فى مفهوم النشاط الاقتصادى اقترح بعضهم تعريف الاقتصاد بأنه « علم الاثراء » بدلا من « علم الثروة » ، وذلك للدلالة على الجهود التى تبذل من أجل زيادة الانتاج والتنمية ، وهى عمليات تؤدى الى اثراء المجتمعات · وبهذا المعنى يصبح الاقتصاد « علم تكوين الثروات » ، ثم اتسع مجاله حتى أصبح « علم تكوين الثروات ، وتوزيعها واستهلاكها » ، وأصبح موضوعه يتمثل فى حركة دائرية تتجدد على الدوام من الانتاج Production الى التوزيع Distrbution الى الاستهلاك Consommation ·

وأخيرا فقد كان من المنطقى أن يخطو الاقتصاد خطوة أخرى ويهتم بمعرفة أمثل الطرق للحصول على الثروة ، وأفضل الوسائل التى تؤدى الى تحقيق الرفاهية المادية · وهذا الاهتمام يوصلنا الى تعريف آخر للاقتصاد وهو أنه : « العلم الذى يهتم بدراسة ذلك الجزء من النشاط الفردى والاجتماعى الذى نكرسه للوصول الى أحسن الظروف المادية لتحقيق الرفاهية » ·

وهكذا تغدو الثروة (التى اهتم بها التعريف القديم) وسيلة لتحقيق الرفاهية أو لتحقيق حياة أفضل للفرد والمجتمع وتبدو الصلة أكثر وضوحا بين مجال الاقتصاد ومجال الاجتماع ·

مناقشة التعاريف السابقة :

ولكن هل يمكن للتعاريف التى اوردناها ان ترسم لنا الحدود النهائية لموضوع الاقتصاد ؟ وهل يمكن ان نقول ، على وجه الاطلاق ، ان كل ما هو اقتصادى يتعلق بالمعطيات المادية للحياة لا اكثر ؟

ان الكلام عن المعطيات المادية ينطوى ضمنيا على الاعتراف بوجودنمطين متميزين من شواغل الحياة : نمط يتصل بمتطلبات « الجسد » ونمط يتصل بمتطلبات « الروح » .

وتعود بنا الذاكرة الى ما جاء فى فلسفة حكماء اليونان من أن الأفراد الذين وهبوا قدرات عقلية ممتازة يجب ان تتاح لهم الفرصة الكاملة للتفرغ لشئون العقل ، وحينئذ يجب أن يتحرروا من الشواغل التى تتصل بالأعباء المادية ومتطلبات الجسد ، فهذه يجب ان تترك للعبيد وللخدم الذين يناط بهم « ترتيب المنزل » ، والقيام بجميع الأعباء المادية وأداء الأعمال اليدوية اللازمة للمعيشة .

فهل ، بناء على هذه التفرقة ، يصبح النشاط الاقتصادى هو النشاط الذى يفى « بالجوانب المادية الخسيسة » الضرورية لحياة الجسد ؟

فى الحقيقة ان الأمر لا يصل الى هذا الحد اذا كنا نفرق ، من ناحية اخرى ، بين نوعين من الثروة : « الثروة المادية » و « الثروة غير المادية » او المعنوية .

فاذا كنا نميز بوضوح بين الحاجات المادية للفرد (كالحاجة للطعام والمسكن) وبين حاجاته المعنوية (كالحاجة للثقافة والتعليم) ، فليس معنى هذا ان نختص الأولى بصفة « الاقتصادية » ونسلب هذه الصفة من الثانية . اذ اننا لو فعلنا ذلك لكان تصرفنا مجردا من كل منطق .

فمن الذى ينكر أن الثروةالمعنوية كالثقافة والتعليم تسهماسهاما كبيرا فى

فى تحقيق الرفاهية المادية ؟ ان اى نشاط يمكن ان يوصف بانه اقتصادى بحسب القصد او الهدف الذى يهدف اليه صاحبه . فاذا كنت تتثقف لتشبع هواية خاصة فان هذا النشاط يمكن ان يكون غير اقتصادى . اما اذا كان هدفك من الثقافة هو تحسين مركزك فى العمل والاسهام فى زيادة الانتاج ، فلا شك ان الثقافة ، فى هذه الحالة ، تصبح نشاطا اقتصاديا ، او على الأقل نشاطا يخدم الاقتصاد .

فانتاج الثروة المادية يعتمد ، فى كثير من الحالات ، على الاهتمام بزيادة الثروة المعنوية او الفكرية . اذ ان تحسين نوع الانتاج ، وتطوير الوسائل التقنية تتوقف ، فى نهاية الأمر ، على تراكم المعارف الانسانية ، وتقدم البحث العلمى . وقد قيل فى ذلك ان الاستثمارات العقلية اهم بكثير من استثمار رؤوس الأموال ، اذ ان الدولة التى لا تهتم بالبحث العلمى ، ولا تتوفر لديها العقول القادرة على الابداع والاختراع ، تجد غيرها من الدول قد تفوق عليها اقتصاديا ، وانتزع منها السيطرة على أسواق تصريف الانتاج .

مجال علم الاجتماع الاقتصادى :

بعد ان ناقشنا مفهوم الاقتصاد ، نحاول الآن ان نوضح مجال علم الاجتماع الاقتصادى ، مما يزيد فى معرفتنا بالروابط الوثيقة بين مجالى الاقتصاد والاجتماع .

ان الاجتماع الاقتصادى يستطيع ان يساعدنا على معرفة اى النظم او اى التطبيقات الاقتصادية يمكن ان تلائم هذا المجتمع او ذاك ، وما الذى يجب الاحتفاظ به ، وما الذى يجب استبعاده من وسائل النشاط او الاستغلال الاقتصادى .

فقد تحول العقيدة الدينية مثلا دون استغلال انواع خاصة من الحاصلات مثل تقطير الخمور من الكروم فى البلاد التى تتمسك بتطبيق احكام الشريعة

الاسلامية . كما أن وسائل استثمار رؤوس الأموال أيضا قد تحددها قواعد دينية مثل تحريم الربا .

فاذا كان التحليل الاقتصادى الصرف يعين لنا الوسائل التى يصح أن يتصرف بمقتضاها الأفراد فى المسائل الاقتصادية ، فان الاجتماع الاقتصادى هو الذى يفسر لنا لماذا اختار المجتمع هذه الوسيلة دون تلك ، ولماذا فضل سلوكا معينا على ما عداه . فهناك نظم اجتماعية تتحكم فى التصرف الاقتصادى مثل النظم الخاصة بالملكية .

وعلى هذا النحو يمكن القول ان مجال الاجتماع الاقتصادى يتحدد فى :

(ا) سسيولوجية التنظيم الاقتصادى :

فالأفراد الذين يعيشون فى جماعة ، على بقعة معينة من الأرض يواجهون دائما مسالة اساسية وهى : كيف يمكنهم استغلال الثروات الطبيعية التى فى حوزتهم احسن استغلال ؟ وبالتالى كيف ينظمون انفسهم وكيف ينظمون العلاقات فيما بينهم لتحقيق هذا الهدف ؟

هناك ، بطبيعة الحال ، انماط عديدة لتنظيم هذه العلاقات ، كما أن هناك وسائل عديدة لتحقيق الانتاج والتوزيع الاستهلاك .

حينئذ نجد أن علم الاجتماع الاقتصادى بالذات هو الذى يفسر لنا نوع التنظيم الاقتصادى الذى ارتضاه المجتمع ، ووجده ملائما للمعتقدات السائدة فيه ، ودرجة تطوره الحضارى . كما انه يفسر لنا التغيرات التى قد تحدث فى هذا التنظيم نتيجة لتغيرات تطرأ على البناء الاجتماعى .

(ب) سسيولوجية القرار الاقتصادى :

ان الأفراد الذين يكونون المجتمع لابد لهم من اتخاذ قرارات بشان الانتاج

والتوزيع والاستهلاك . ولكن هؤلاء الأفراد مختلفون فيما بينهم ، فمن الذى يفرض القرار ؟ هنا يجب أن نميز بين ثلاث مستويات :

١ – مستوى السلطة الحاكمة التى يجب أن نعرف فيها من الذى يقرر ، وكيف يقرر . وهذا يقتضى معرفة نظام اختيار الهيئات المختلفة للحكم ، ومن الذى يشترك منها فى اتخاذ القرار .

٢ – مستوى المشروع أو وحدة الانتاج ، وهنا أيضا يجب أن نعرف من الذى يختص باتخاذ القرار . وهذا يقتضى معرفة نظام اختيار المديرين ورؤساء العمل ، وما هو تأثير الفصل أو الدمج بين ملكية العمل وادارة المشروع .

٣ – مستوى الأفراد ، وهنا يجب أن نعرف كيف يختار الفرد مهنته ، وكيف يتدرب عليها ، ولماذا يختار وسيلة معينة للانتاج دون أخرى . هذا بالنسبة للانتاج .

أما بالنسبة للاستهلاك فيجب أن نهتم بمعرفة طرق انفاق الدخل ، وأنواع الطموح الموجودة عند الأفراد الذين ينتمون الى طبقة معينة ، وتأثير الطبقات الأخرى الخ ...

(ج) سسيولوجية المعرفة الاقتصادية :

ان الأفراد لا ينظمون أنفسهم . ولا يتخذون قراراتهم بطريقة لا شعورية ، بل يحاولون معرفة نظامهم الاقتصادى وكيف يعمل ، وذلك بهدف تحسينه أو تبديله . فالمعرفة الاقتصادية لها اذن دور هام فى الانتاج .

وهنا يتدخل علم الاجتماع لتوضيح المقاييس أو المعايير التى تراعى عند اختيار من يعملون فى مجال الاقتصاد . كما يوضح أدوارهم من حيث الاقتصار على الاستشارة أو الاشتراك فى اتخاذ القرار .

وكذلك فان علم الاجتماع يهتم بمعرفة وسيلة انتقال المعرفة الاقتصادية مما يؤثر على درجة نمو المجتمع فى المستقبل (١) ·

العلاقات الوثيقة بين الاجتماع والاقتصاد :

والآن بعد تحديد مجال علم الاجتماع الاقتصادى نستطيع أن ننصرف الى توضيح العلاقات الوثيقة بين الاجتماع والاقتصاد ·

ان هذه العلاقات تختلف فى حالة ما اذا كنا نعتبر كلا من العلمين مستقلا عن الآخر أو مرتبطا به ·

(أ) ففى حالة استقلال كل من العلمين عن الآخر ، يصبح مجال الاقتصاد محصورا فى أضيق نطاق ، وتكون العلاقات بينه وبين العلوم الانسانية الأخرى منعدمة أو ثانوية · وفى حالة وجود علاقات فانها ستكون علاقة تبعية أحد العلمين للآخر ، وكل من العلمين بطبيعة الحال يرفض علاقات التبعية ·

(ب) أما فى حالة الاعتراف بوجود الروابط بين العلمين ، فان هذا معناه أن الاقتصاد والاجتماع يهتم كل منهما ، بطريقته الخاصة ، بدراسة العلاقات المتبادلة بين الأفراد والجماعات · فهناك اذن أرض مشتركة بين الاثنين ، وهذا يقتضى تعاون الباحثين فى هذه المجالات المشتركة ·

هذا التعاون قد يوضح لنا ، من خلال البحث المشترك ، أن ظاهرة اقتصادية تحتاج فى تفسيرها الى دراسة ظاهرة اجتماعية أو العكس · أو قد يتضح لنا أن كلتا الظاهرتين ، الاقتصادية والاجتماعية ، تحتاجان لتفسيرهما الى الاستعانة بعلم آخر كعلم النفس ·

١ ــ اضافة العوامل الاجتماعية الى العوامل الاقتصادية :

فكل نظرية اقتصادية لها . فى الغالب ، طابع التجريد والعمومية ،

---

(١) انظر : Jacques Wolff, op. cit.

واضافة العوامل الاجتماعية لها قد يخفف من هذا الطابع ويصبغها بصبغة النسبية . وحينئذ نستطيع أن ننظر الى فاعلية نظام اقتصادى بالنسبة للزمان أو المكان . فنجد أن ما قد يصلح من النظم والأساليب الاقتصادية فى زمان أو مكان معين قد لا تتحتم صلاحيته بالنسبة لزمان او مكان آخر . وكذلك يمكن أن نبين بوضوح أن البناء الاجتماعى الخاص بكل مجتمع يؤثر على أداء الوظائف الاقتصادية ، وهذا معناه أن القوانين الاقتصادية ليست مطلقة وانما تنطبق فقط على بعض الأبنية الاجتماعية دون غيرها . كما يمكن أن يتضح لنا أن العوامل الاجتماعية ضرورية لتفسير النمو الاقتصادى ، فمن هذه العوامل ما قد يكون معوقا للنمو (كاحتقار الحرف اليدوية فى بعض المجتمعات) .

واضافة العوامل الاجتماعية يوصلنا كذلك الى تحديد المؤثرات التى تؤثر فى اتجاه الاستهلاك ونوعيته عند الطبقات المختلفة ، وذلك بدلا من النظر الى الاستهلاك بشكل عام فى المجتمع باكمله .

على اننا فى جميع هذه الحالات نضع الظواهر الاجتماعية بجانب الظواهر الاقتصادية بقصد التوضيح دون أن ندمجها فيها او نبين تفاعلها .

٢ ـ الظواهر الاجتماعية اساس للتحليل الاقتصادى :

هذه النظرة تختلف عن سابقتها اذ أن العوامل الاجتماعية تستخدم لتجديد الأسس التى يقوم عليها التحليل الاقتصادى ، وتسهم فى اثراء وتنوع السلوك والدوافع عند « الانسان الاقتصادى » (١) .

وقد تمكن بعض العلماء باتباعهم لهذا المنهج من توضيح أهمية سلوك

---

(١) مصطلح الانسان الاقتصادى Homo oeconomicus يطلق على صورة تجريدية للانسان تقوم على افتراض أن الدوافع المادية هى الدوافع المسيطرة أو المتحكمة وحدها فى سلوك الانسان . وهذا الفرض هو اساس الاقتصاد التقليدى عند آدم سميث وريكاردو وغيرهما .

الجماعات فى أطوار الرخاء واطوار الأزمات ، وكذلك فى صراعها وتنافسها لتوزيع الدخل القومى ·

ولكن اذا كان الغرض هو اثراء التحليل الاقتصادى ، واعطاء تفسير افضل للحقيقة الاقتصادية ، فهل تدل هذه المحاولة ، حقا ، على أن هـذا التفسير قد اكتسب الصبغة الاجتماعية ؟ ان التحليل الاقتصادى ، فى انتقاله من دراسة الأفراد الى دراسة الجماعات الكبيرة ، لا يعنى بالضرورة أنه قد اصبح تحليلا اجتماعيا · وذلك لأن التحليل الاجتماعى لا يقتصر على جزء من الحياة الاجتماعية ، بل لابد له من دراسة علاقة هذا الجزء بالأجزاء الأخرى المكونة للكل الاجتماعى او للبناء الاجتماعى ·

واذن فلابد من دراسة « التفاعل المتبادل » بين الاقتصادى والاجتماعى حتى يمكن القول بأن التحليل قد اكتسب الصبغة الاجتماعية ·

٣ ـ الدمج بين الاقتصاد والاجتماع :

ولتحقيق هذه الدراسة المتضمنة للتفاعل فكر بعض الباحثين فى ادماج الاقتصاد فى مخطط عام للتفسير الاجتماعى ، وايجاد مكـان له فى هـذا المخطط · ولكن الجهـود التى بذلت لحسن الافادة من هذا الدمج وقفت أمام سؤال هام : ما هو الدور الذى يجب أن نعطيه للظواهر الاقتصادية فى تفسيرنا العام للمجتمعات ؟ او بمعنى آخر أدق : هل تلعب الظواهر الاقتصادية دورا رئيسيا ، أو ليس لها الدور الأساسى فى أداء المجتمعات لوظائفها ؟ وهل هذه الظواهر هى العامل الوحيد او المحرك الأساسى الذى يؤخذ فى الاعتبار عند دراسة تطور المجتمعات ؟

فى محاولة الاجابة على هـذه الأسئلة تبلور امامنا نمطـان اساسيان لعملية الادماج ، يتصف كل منهما بنظرة خاصة للمكان الذى يجب أن يعطى للظواهر الاقتصادية ·

(أ) النمط الاول هو النمط الكلاسيكى :

فبالنسبة لأنصار هذا النمط تتكون الظواهر الاقتصادية بطريقة غاية فى البساطة ، على نحو ما ذكرنا من قبل ٠ فالمجتمع يتالف من أفراد ينضم بعضهم الى بعض ، ويبحث كل واحد عن منفعته الخاصة بطريقة عقلانية ٠ واذن « فالفردية » ، و « المنفعية » ، و « العقلانية » هى الفروض الأساسية فى قيام اى نظام اقتصادى : اذ يدخل الأفراد فى علاقات ، ويتصل بعضهم ببعض عن طريق السوق ، وذلك ليحقق كل منهم منفعته الى الحد الأقصى ، وحينئذ ينشأ النظام الاقتصادى ويخضع من حين لآخر لعملية تنسيق تلقائية بين المصالح ٠

أما النظام السياسى والاجتماعى فليس لهما فى هذه الحالة الا وظيفة واحدة : وهى الا يعرقلا النظام الاقتصادى ، بل يقدمان له كل تسهيل ممكن ٠

ومثل هذا التصور ، فى الواقع ، يحصر وظيفة الاجتماع فى أضيق حدود ممكنة ، بل نكاد نقول انه يلغيها تماما ٠ اذ أن النتائج الأساسية يمكن الحصول عليها من دراسة العمليات الاقتصادية وحدها ٠

(ب) اما النمط الثانى فهو نمط التصور الماركسى :

فالماركسية تقدم لنا شكلا آخر من اشكال العلاقات تحتل فيها العوامل الاقتصادية والتكنولوجية الدور الرئيسى ٠ فالتمييز المشهور بين ما يطلق عليه اسم « البناء الأسفل infra-structure» و « البناء الاعلى Super-structure» والتاثير المتحكم للأول فى الثانى ، والأهمية الكبرى التى تعطى لظروف الانتاج ، كل هذه العوامل تؤدى فى النهاية الى تحديد العلاقات بين الاقتصاد والاجتماع على اساس سيطرة النظرة الاقتصادية أو على الأقل أولويتها على النظرة الاجتماعية ٠

واذا كان التصور الماركسى لا يعترف بفصل العلمين . فانه يرى ادماجهما

فى علم انسانى واحد تكون قاعدته اقتصادية ، وترتفع فوق هذه القاعدة مظاهر الحياة الاجتماعية (او البناء الأعلى) . وقد ادخل بعد ذلك ، بعض التعديل على هــذه النظرة . بحيث اصبحت تسمح بالتفــاعل المتبــادل بين الظــواهر الاجتماعية والظواهر الاقتصادية (١) .

(١) انظر كتابنا : نظريات ومذاهب اجتماعية . دار المعارف ١٩٦٩ . ص ٢٠٢ وما بعدها .

الفصل الثانى

المدارس الاقتصادية

والدراسات الرائدة فى تطبيق

المنهج الاجتماعى

يتضح مما ذكرناه فى الفصل السابق أن طريقة البحث فى علم الاجتماع الاقتصادى يجب أن تكون طريقة « تركيبية «Synthetique» لا طريقة تحليلية analytique » ٠

والطريقــة التركيبية هى التى تعتبر النظــام الاقتصادى جزءا من كــل متكامل هو « البناء الاجتماعى » ، وتحاول ربط هذا النظام أو النسق الاقتصادى بالأنساق الأخرى الداخلة فى تركيب البناء الاجتماعى ، كالنسق الأيكولوجى ، والنسق الدينى ، والنسق السياسى ٠٠٠ الخ ٠

ويمكن تقسيم المدارس الاقتصادية الى أربع مدارس رئيسية وهى :

١ ــ مدرسة الاقتصاد الكلاسيكى ٠

٢ ــ مدرسة الاقتصاد البحت (أو العلمى) ٠

٣ ــ مدرسة الاقتصاد الوطنى ٠

٤ ــ مدرسة الاقتصاد الاجتماعى ٠

١ ــ المدرسة الكلاسيكية (أو مذهب الاقتصاد الحر) :

نشأت هذه المدرسة فى انجلترا ، وكان على رأسها « آدم سميث » ٠ وتقوم مبادؤها على أساس التبادل الحر ٠ والمسألة فى نظر أنصــار هــذا المذهب

لا تتعدى الكشف عن القوانين الطبيعية التى تنظم العلاقات الاقتصادية بين الأفراد والتى يمكن تطبيقها ، دون استثناء ، على جميع المجتمعات بغض النظر عن اختلافات الزمان والمكان ، اذ انهم يعتبرون أن طبيعة الانسان واحدة لا تتغير باختلاف ظروف البيئة المحيطة (١) ·

واهم المسائل التى تدخل فى موضوع الاقتصاد ، فى نظر هذه المدرسة ، تنحصر فى عمليات ثلاثة كبرى هى : الانتاج ، والتبادل ، والاستهلاك · واذا تساءلنا عن « البواعث » المختلفة التى يضعها الانسان نصب عينيه حين يباشر هذه العمليات ، نجد أن انصار المذهب الكلاسيكى لا يتكلفون عناء فى الرد على هذا السؤال :

فهو يقولون بان هناك « باعثا واحدا » يكفى لتفسير كل العمليات الاقتصادية وتبريرها . وهذا الباعث هو « المنفعة الشخصية » أو المصلحة الذاتية · فالناس يتبادلون المصالح ، ولكن يحاول كل منهم أن يحصل ، بكل وسيلة ممكنة ، على أعظم جانب من الكسب مع بذل اقل ما يمكن من الجهد والتكاليف ·

حاول انصار هذه المدرسة اذن أن يبينوا جميع العلاقات الاقتصادية ، وهى علاقات مركبة ومعقدة اشد التعقيد ، على « غريزة الأنانية » المتأصلة فى الانسان ، (١) وهى الغريزة التى تجعل منه « رجلا اقتصاديا Homo oeconomicus » يتجه فى سلوكه دائما نحو البحث عن الصالح الشخصى ·

وقد وضح « ستيوارت ميل » فى كتابه « منطق العلوم الأخلاقية » أن

---

(١) انظر نقد هذا الفرض بان طبيعة الانسان واحدة فى كتاب : ليفى برول ، الأخلاق ، علم العادات الاخلاقية (الترجمة العربية للدكتور محمود قاسم)

(٢) استمدت هذه المدرسة نظرتها عن الانانية المتاصلة فى الانسان من مذهب الفيلسوف الانجليزى « هوبز » · انظر كتابنا : مبادىء علم الاجتماع · دار المعارف ١٩٦٨ · ص ٤٦ وما بعدها ·

الاقتصاد الكلاسيكى يبنى نظرياته كلها على مبدأ واحـد ، وهو النظر الى الانسان من ناحية غرائزه المادية فقط · فلا يهتم بظواهر الحياة الاجتماعية الا فيما يتعلق بالبحث عن الثـروة فقط ، ويهمل كل الدوافع والميول الانسـانية الأخرى اللهم الا تلك التى قد تكون عقبة فى سبيل الحصول على الثروة ، مثل كراهية العمل أو الجرى وراء الملذات المبـاشرة التى تستنفد المـال دون أن تعوضه · وفيما عدا ذلك فان الاقتصاد الكلاسيكى لا ينظر الى الانسانية الا على اعتبار أن شغلها الشاغل هو الحصول على الثروة واستهلاكها · وبناء على ذلك ، ياخذ على عاتقه أن يبين الطرق التى يسلكها النشاط الانسانى حين يسيطر عليه هذا الدافع القوى ، مع اتخاذ الحيطة للمقاومة الدائمة التى تاتى من ناحية النزوعين اللذين اشرنا اليهما (وهما كراهية العمل والجرى وراء الملذات) ·

وعلى ذلك فالاقتصاد الكلاسيكى يبحث فى القوانين التى تنظم عمليات الانتاج والتبادل والاستهلاك على فرض أن طبيعة الانسان تدفعه فى كل لحظة الى انتهاز الفرصة التى تمكنه من الحصول على ثروة اكبر ، ما لم يكن له نزوع الى احد العاملين المضادين السابق ذكرهما ·

وسنرى عندما نتكلم عن النظرية الاجتماعية أن هذا التبسيط المتنـاهى لا يقـوم على الواقع ، بل انه افتراضى محض Hypothétique ، وتجـريدى صرف abstrait ، اذ أنه لا يعبر عن الطبيعة الانسانية الشديدة التعقيد · فما من عمل يقوم به الانسان الا ويكون تحت تاثير مباشر ، أو غير مباشر ، لدوافع أخرى غير دافع المصلحة المادية الشخصية · ولكن الاقتصاد ، كمـا يراه أنصار المذهب الكلاسيكى ، ينفض يده من كل هذه الدوافع ويعالج مسائله على مبدأ أن الثورة هى الغاية الأساسية ، بل الغاية الوحيدة للانسان ·

ونحن لا ننكر أن هذا الدافع فى الحقيقة ، دافع قوى ، وأنه يسيطر علينا فى حالات كثيرة · ولذلك لا يمكننا أن نرفض كل النتـائج التى ياتينـا بهـا

الاقتصاد الكلاسيكى · ولكننا نقول فقط ان قيمتها محدودة ، ويتحتم علينا أن نصحح دائما هذه النتائج بما نحصل عليه من تقديرنا للدوافع المختلفة التى تسيطر على حياة الفرد تحت تأثير الحياة الاجتماعية المتشعبة ·

٢ ـ مدرسة الاقتصاد البحت أو العلمى :

أراد انصار هذه المدرسة أن يبنوا قواعد علم الاقتصاد على اسس رياضية بحتة . واتبعوا لذلك طريقتين : التجريد abstraction ، والقياس déduction وذهبوا فى ذلك الى حد اعتقادهم أنه لا يوجد غير هاتين الطريقتين لتحقيق الطابع العلمى لعلم الاقتصاد · وقد دافع عن هذه النظرية بطرق مختلفة « بودان Bodin» و « بوسكيه Bousquet» ، و « رويف Rueff» ·

ونلاحظ أن هناك فروقا أساسية بين هذا المذهب والمذهب الكلاسيكى · فالمذهب الكلاسيكى يغلب عليه طابع التفاؤل اذ يعمد الى تحليل الظواهر ليستنتج منها مبادىء تتمشى مع مبدأ الحرية Laissez - faire وتبرره · ولكن انصار الاقتصاد البحت لا يعمدون لمثل هذه الطريقة اذ يرون انه لوضع نظام حسابى دقيق وتحقيق شروط التوازن فى السوق التجارية ، يجب فرض بعض الفروض hypothéses ، والاعتماد على بعض المسلمات Postulats التى قد لا تكون دائما مثالية كما انها قد لا تتفق بالضرورة مع الحقيقة الواقعة · ولذلك فاننا نجد كثيرا من الصعوبة فى تحديد موقفهم · ولا نستطيع أن نجد صفة تلائم مذهبهم ، فلا هو بالمتفائل ولا هو بالواقعى (١) · ذلك لأن المبادىء التى يضعها ويسلم بها قبل البحث تمنعه من الاتصال بالحقيقة الواقعية ·

وقد نقد علماء الاجتماع هذا المذهب نقدا مرا ، وبينوا أن العالم الاقتصادى

---

(١) راجع المقال الذى كتبه شارل ريست Rist وعرض فيه لهذا المذهب وعنوانه : « نظرية التفاؤل فى الاقتصاد ونظرية الاقتصاد العلمى » وهو ضمن كتابات اخرى للمؤلف بعنوان :

Essai sur quélques problèmes e'conomiques et monétaires.

حين يريد أن يقوم بدراسة الانتاج أو توزيع الثروة مثلا لا يستطيع أن يبنى احكامه على حقائق مجردة حتى ولو اتخذت هذه الحقائق شكلا رياضيا • فان هذه المجردات لا تصل بنا الى تكوين علم وضعى للحقائق الاقتصادية • ولقد وضح « سيميان » Simiand ، وهو عالم اجتماع فرنسى تخصص فى دراسة الظواهر الاقتصادية ، هذه الحقيقة بقوله (١) : « اننا لو اردنا ان ندرس حالة السوق حين يستثمر احد البنوك مثلا رؤوس اموال جديدة ، أو حين تتقدم شركة من الشركات للزبائن ، أو حين يقوم نزاع بين العامل وصاحب العمل على تحديد الأجر ، فى اى حالة من هذه الحالات اذا سلكنا طريق الاستنتاج فانه يؤدى بنا الى مسالك متشعبة • فكيف نختار احد هذه المسالك دون الآخر ؟ وكيف نأمن انه يؤدى بنا الى حقائق تطابق الواقع ؟ » •

ونلاحظ ايضا ان الاقتصاد البحت لا يهتم كثيرا بعامل الزمن ، وذلك رغبة فى تبسيط وسائل البحث واكتشاف نقط ثابتة وسط هذا العالم المتغير • ولكن الحياة حركة ، ولا يكون للاقتصاد قيمة الا اذاساير هذه الحركة المستمرة ، والواقع ان أهم الدراسات الاقتصادية هى التى تقوم على تتبع الحركات والتطورات المختلفة التى تطرأ على المجتمع نتيجة لتغيرات تحدث فى نسيج العلاقات الاجتماعية •

٣ ـ مدرسة الاقتصاد الوطنى :

قلنا ان الاقتصاد الكلاسيكى لم يعترف بالفروق الطبيعية بين الأمم المختلفة ، وبما تفرضه أطوار التاريخ من تغير فى النظم الاقتصادية • وقد حاول انصار المذهب الاقتصادى الوطنى تلافى هذا النقص ، فاقاموا نظريتهم على مراعاة ظروف البيئة ، وطبيعة الأرض ، وطرق معيشة السكان ، كما انهم لم يغفلوا عوامل التطور التاريخى •

---

(١) انظر كتابه : الطريقة الوضعية فى العلوم الاقتصادية
La méthode positive en Sciences économiques

ومن الطبيعى أن تقوم تعاليم هذه المدرسة على رفض النظريات التى تقوم على مبدأ الفردية ، ورفض النتائج العامة أو الشمولية التى تأخذ بها مدرسة الاقتصاد الحر (الكلاسيكى) • فكانت تعاليمها بمثابة القنطرة التى تقرب بين وجهة النظر الاقتصادية البحتة ، ووجهة النظر الاجتماعية • وقد رأينـا أن تعاليم المدرسة الكلاسيكية لا تتفق مطلقـا مع مبادىء الاجتمـاع وخاصة « فكرة النسبية » ، اذ أن ما يصلح من النظم لمجتمع معين لا يمكن أخذه وتطبيقه على المجتمعات جميعا دون تمييز •

وقد وضح « ليست List » عالم الاقتصاد الألمانى هذه الفكرة (٢) ووضـع فى المـكان الأول المصالح الخاصة للجمـاعة ، والوسائل التى تستعين بهـا للاحتفاظ بقوتها الانتاجية • وجاء بعده « كارل بوشر Bûcher » فعرف الاقتصاد الوطنى (٣) بأنه : « دراسة لمجموعة الظواهر والأساليب التى يستخدمها شعب معين لاشباع حاجاته » • ويظهر فى هذا التعريف الفرق واضحا بين ما يدعيه الاقتصاد الكلاسيكى من تطبيق شامل لمبادئه وبين دراسة النظم الخاصة بشعب معين • ولا تكفى فى هذه الدراسة الطريقة الاستاتيكية أى دراسة ما هو كائن بالفعـل ، بل يجب أن تتعداها وأن تجمع بين الطريقة الديناميكية والتكوينية génétique ـ أى دراسة الظواهر فى نشأتها وتطورها •

وقد كان أكبر خطأ وقع فيه آدم سميث وأنصاره هو اهمال هذه الناحية ، فبنوا نظرياتهم على فكرة التبادل ، على حين أن الدراسة التاريخية تبين لنا أن الاقتصاد ظل مدة طويلة ، أثناء تطوره ، لا يعرف فكرة التبادل •

---

(٢) انظر كتابه المترجم للفرنسية بعنوان : « منهج الاقتصاد الوطنى »
Système d'économie Nationale

(٣) وذلك فى كتابه « تكوين الاقتصاد الوطنى »
Die Entstehung der Volkswirtschaft

وعلى ذلك فالطريقة الصحيحة ، التى تؤدى بنا الى نتائج يقينية ، تحتم علينا ان نتتبع الظواهر الاقتصادية فى تطورها ونفرق بين المراحل المختلفة · ولا يعنى ذلك أن نسير خطوة بخطوة مع مراحل التاريخ ، وانما يكفى فقط تحديد « انماط » متميزة للتطور الاقتصادى · وهذا التحديد ـ اذا أردنا أن يكون متمشيا مع التطور الداخلى والعضوى للمجتمع ـ يجب أن يقوم على مبدأ العلاقة بين الانتاج والاستهلاك · وقد توصل « بوشر » باتباع هذا المنهج الى تحديد مراحل اقتصادية ثلاثة :

(أ) مرحلة الاقتصاد العائلى : Hauswirtschaft

وفى هذه المرحلة تستهلك الأشياء داخل نطاق الوحدة التى تنتجها ؛ والتبادل غير معروف فى هذه الوحدة ، كما أن تقسيم العمل بالمعنى الذى نعرفه اليوم لا يوجد اللهم الا فى حالات خاصة · ولا تعرف ، طبعا ، فى هذه المرحلة الأجور ولا الأثمان ولا التبادل التجارى ، وكل ما فى الأمر أن الوحدة الاجتماعية (وهى الأسرة) تنظم الانتاج على قدر الاستهلاك ·

(ب) مرحلة الاقتصاد المدنى (نسبة الى المدينة) : Stadtwirtschaft

وفى هذه المرحلة تنتقل الأشياء دون وسيط من الوحدة المنتجة الى الوحدة المستهلكة · فقد كانت المدينة فى العصور الوسطى (ويطلق عليها بالألمانية اسم Burg) عبارة عن مجموعة من المبانى تحاط بأسوار وتحصينات مختلفة ويعيش سكان المدينة داخل هذه الأسوار · وقد ادى عدد السكان المتزايد داخل هذا النطاق الى عدم كفاية انتاجهم الداخلى لسد حاجاتهم ، فاضطرت المدينة لفتح ابوابها فى يوم من ايام الأسبوع حيث تقام الأسواق التى ياتى اليها الفلاحون من الجهات المجاورة · ومع وجود هذه الأسواق فى بعض المناسبات فان المبدأ الأساسى يقوم على أساس الانتاج المحلى ، وعلى عدم وجود وسيط بين المنتج والمستهلك ·

وهكذا نرى ان الانتاج قد تطور من الاكتفاء بسد الحاجات الشخصية . الى الانتاج للغير او للزبائن · وقد ادى ذلك الى تعدد المهن واختلافها للنهوض بحاجات المدينة وتوفير اسباب الرخاء لها ·

ويمكن القول ان هذه المرحلة كسابقتها لم تعرف رؤوس الأموال ولا المشروعات الاقتصادية بالمعنى الذى نعرفه اليوم · وانما ظهر فيها فقط نوعان من الظواهر الاقتصادية هما : الدخل العقارى ، واجور العمال ·

(ج) مرحلة الاقتصاد الأهلى : National

وفى هذه المرحلة تنتقل الأشياء من الانتاج الى الاستهلاك عن طريق مجموعة من الوسائط ·

اذ ادى التطور السياسى فى أوربا ، واتحاد الاقطاعيات المختلفة تحت لواء حكومة واحدة الى توسيع دائرة الحياة الاقتصادية ، وجعلها شاملة للدولة كلها · ومن البديهى أن اقتصاد كل دولة يجب أن ينظم حسب ظروفها الخاصة ، ومناخها ، وطبيعة ارضها وحياة السكان فيها · كما أن الدول المختلفة كثيرا ما ترى نفسها فى حاجة الى التصدير والاستيراد ، وقد نشأ عن ذلك انواع من الوسائط المختلفة ·

٤ ـ مدرسة الاقتصاد الاجتماعى :

يهتم انصار هذه المدرسة بربط الاقتصاد بالحالة الاجتماعية العامة ·

ومن اشهر العلماء الذين عبروا عن هذا الاتجاه عالم الاقتصاد الفرنسى « سيسموندى Sismondi » وقد نشر آراءه ، فى هذا الموضوع فى كتاببعنوان « المبادىء الجديدة للاقتصاد السياسى » (١) · واراد ، بنشر هذا الكتاب ، محاربة الآراء الكلاسيكية التى يضعها اصحابها فى جو تجريدى صرف ، ويريدون تطبيقها فى جميع الحالات دون النظر الى مقتضيات كل عصر ، وكل

(١) Nouveaux Principes d'économie Politique.

حالة اجتماعية · كما اراد ان يقيم على انقاضها الأسس السليمة للاقتصاد الاجتماعى · وقد التف حوله كثير من علماء الاجتماع ، وعلى الأخص علماء المدرسة الفرنسية بزعامة دوركيم ، واستعانوا بكثير من آرائه فى ابحاثهم ·

وعبر ايضا عن وجهة النظر الاجتماعية هذه ، كثير من اساتذة الاقتصاد من غير علماء الاجتماع · ونخص بالذكر منهم « شارل جيد Gide » الذى اضطلع برئاسة تحرير « مجلة الاقتصاد السياسى » (١) ، ليحارب على صفحاتها المبادىء والنظريات المحدودة الأفق التى كانت تنشر فى « جريدة الاقتصاديين » لسان حال المدرسة الكلاسيكية · ووضع الى جانب ذلك مؤلفين ضخمين فى الاقتصاد (٢) يدين لهما الكثيرون من الطلبة فى مختلف بلدان العالم بارائهم فى المسائل الاقتصادية · والتف حول « جيد » ايضا عدد من الاتباع وكونوا مدرسة اطلقوا عليها اسم « المدرسة الجديدة للاقتصاد » ·

كذلك يعتبر « فرنسوا سيميان Simiand » من اشهر العلماء الذين وضعوا أسس الدراسة الاجتماعية للظواهر الاقتصادية ، وذلك فى كتابه « المنهج الوضعى في علم الاقتصاد » (٣) فقد بين بوضوح ، فى هذا الكتاب كيف تقوم النظريات الاقتصادية الكلاسيكية على اسس مصطنعة لا تمت للواقع بأية صلة ، وكيف تبدأ بفروض تعسفية ، وتنتهى الى نتائج ناقصة ·

اما من حيث الفروض التعسفية : فان دافع المصلحة أو المنفعة الشخصية ليس وحده الدافع الذى يتحكم فى الحياة الاقتصادية · اذ ان هناك دوافع أخرى تتدخل فى الحياة الاقتصادية « كالحاجة للنشاط فى ذاته » ، والعمل على

---

(١) La Revue d'Economie Politique.

(٢) هذان الكتابان هما : Traité d'Economie Politique
Principes d'Economie Politique.

(٣) La méthode Positive en Science économique.

« ارضـاء الضـمير » ، والحـرص عـلى « الكرامة والشرف » ، والرغبة فى « التباهى والتفاخر » · وكل هذه دوافع اخلاقية واجتماعية تؤثر فى اشكال العلاقات الاقتصادية عند الأفراد والجماعات ·

كما ان علماء الانثروبولوجيا الاجتماعية من امثال « مالينوسكى » ، فى دراسته عن قبائل « التروبرياند » فى المحيط الهادى (١) و « ريموند فيرث » فى دراسته عن مجتمع « التيكوبيا Tikopia » (٢) الذى يعيش فى احـدى الجزر البعيدة الواقعة على أطراف جزر سولومون ، و « مارسيل موس » فى دراسته عن نظام الهدايا الملزمة » (٣) ــ كل هؤلاء العلماء وغيرهم ، ممن سنعرض لهم بالتفصيل فيما بعد ، قد اهتموا بدراسة النظم الاقتصادية فى المجتمعات البدائية ، واثبتوا ، بما لا يدع مجالا للشك ، أن هـذه النظم لا تقـوم على اعتبارات المنفعة الشخصية بقدر ما تقوم على اعتبارات تتصل بالعقيدة ، والايمان بالسحر ، والرغبة فى المشاركة الجماعية ·

« فكثير من مظاهر الحياة الاقتصادية ، فى المجتمعات البدائية ، تصطبغ بصبغة دينية أو سحرية ، اى انها أعمال ومناشط يدخلها كثير من العنـاصر الغيبية المتعلقة بالآلهة والأرواح والطواطم · ويعرف عدد من شـعوب أفريقيا ، وبخاصة الشعوب النيلية ، ما يسمى بنظام « شيخ الأرض » ، وهو من الرؤساء الدينيين الذين يتمتعون بقوة روحية خارقة ، وبمكانة دينية عالية ، ويشرف على توزيع الأرض فى كل موسم زراعى بين العائلات المختلفة التى يحـق لها زراعة تلك الأرض ، كما انه يقوم بالصلوات والأدعية والطقوس قبل الشروع

---

(١) Malinowski, Argonauts of Western Pacific 1950.

(٢) Firth (R.), Social change in Tikopia 1959.

(٣) Mouss (M.), «Essai sur le Don). Année Soc. Vol. 1, 1923-4

فى زراعة الأرض حتى يضمن نجاح المحصول وابعاد الآفات عن الزراعة ٠ وتعتقد هذه الشعوب أن زراعة الأرض بدون الرجوع الى هذا « الشيخ » ، وبدون القيام بهذه المراسيم والطقوس ، سوف يصيب الزرع والمحصول بالتلف ٠

وليس من شك فى أن مثل هذا التفكير الغيبى ، والممارسات الدينية والسحرية غريب تماما عن الفكر الاقتصادى الحديث ، وعن الممارسات والعمليات الاقتصادية الحديثة ٠ ولابد للباحث الاجتماعى أو الأنثروبولوجى من أن ياخذها فى اعتباره حين يريد دراسة النظم الاقتصادية ويفهمها فهما كاملا ٠٠ (١) ٠

ولم تعبر النظريات الاقتصادية الكلاسيكية ، فى الواقع ، الا عن ملاحظات لوسط معين ، هو الوسط الذى عاش فيه رجال الاقتصاد فى ذلك الوقت ٠ واذا نظرنا الى قانون العرض والطلب ، وهو أحد الدعائم التى تقوم عليها تلك النظريات ، وجدنا أن هذا القانون يتطلب لسريانه سريانا حقيقيا وجود نظام الملكية الفردية المطلق ، والحرية المطلقة فى تنازل المالك عما يملك ، ونظام التعاقد الحر وخصوصا فيما يتعلق بالتبادل ٠ فاذا وجد نظام اجتماعى آخر يسمح بتدخل الدولة ، وبالحد من الملكية ، وتوجيه الاقتصاد ، استحال سريان هذا القانون ، وأصبح دوره فى الاقتصاد ضئيلا لا يعول عليه ٠ اذ ان هذا القانون يفترض ، فى الواقع ، سوقا حرة تماما ، وهذا الشرط قلما يتحقق كاملا ٠

أما من حيث النتائج التى تستنبط من مبادىء الاقتصاد الكلاسيكى ، فنجد أنه فى كثير من الأحيان ، قد يؤدى المبدأ الواحد الى تطبيقات مختلفة ٠

---

(١) د٠ احمد ابو زيد ٠ البناء الاجتماعى (الجزء الثانى) دار الكاتب العربى ١٩٦٧ ٠ ص ١٢٧ ــ ١٢٨ ٠

فمبدأ المصلحة الشخصية مثلا ، قد يدفع صاحب رأس المال الى استثمار ماله عن طريق المخاطرة فى مشروعات جديدة قد تحقق ربحا وفيرا ، كما يدفعه الى استثمار هذا المال فى مشروع مضمون ولكنه يحقق ربحا ضئيلا · وقد يدفع هذا المبدأ نفسه التاجر الى البحث عن الربح عن طريق الانفاق ببذخ على الدعاية أو لتحسين تجارته ، كما قد يدفعه الى الاكتفاء بربح متواضع لا يكلفه الا تضحيات طفيفة ·

كل هذه الملاحظات ووجوه النقد التى وجهت الى المذاهب الاقتصادية القديمة ، كانت نقطة البدء فى معالجة الظواهر الاقتصادية بطريقة جديدة ، هى الطريقة التركيبية التى استخدمها علم الاجتماع · وهذه الطريقة تبدأ بملاحظة الظواهر الاقتصادية ، ثم محاولة تفسيرها بالرجوع الى الوسط الاجتماعى الذى ظهرت فيه ، وربطها بالظواهر الأخرى ·

الظواهر الاقتصادية ظواهر اجتماعية :

وتطبيق المنهج الاجتماعى على دراسة المسائل الاقتصادية يعنى أن علماء الاجتماع وانصارهم من رجال الاقتصاد الاجتماعى قد نظروا الى الظواهر الاقتصادية على انها جزء من النشاط الاجتماعى ، ولذلك يجب لدراستها أن ندمجها فى الاطار العام للحياة الاجتماعية ، ونحاول أن نجد ما بينها وبين ظواهر المجتمع الأخرى من علاقات ·

١ ـ فالظواهر الاقتصادية لا تنشأ الا بنشأة المجتمعات ، وقد أغفلت المدارس الاقتصادية هذه الحقيقة ، واعتمدت على المسلمات الفردية التى سادت فى القرن الثامن عشر · فافترضت الانسان كائنا وحيدا مزودا بمجموعة من الغرائز المتاصلة فيه ، واهمها البحث عن المنفعة الشخصية ، والرغبة فى الحصول على اكبر ربح ، والحرص على امتلاك الأشياء ، والسعى الى مبادلتها بغيرها من السلع التى يحتاج اليها الخ ··

ولكن الحقيقة ، كما لاحظ « مونييه Maunier » أن فكرة الاقتصاد لم توجد قط لدى الفرد الوحيد ، وذلك لأن الفرد الوحيد لم يوجد أبدا ، بل وليس فى استطاعتنا أن نتصور كيف كانت حالة الانسان فى حالة العزلة التامة (١) فأى نشاط اقتصادى مهما كانت تفاهته يفترض وسطا اجتماعيا معينا ٠ وما علينا الا أن نستحضر فى أذهاننا المعلومات المختلفة ، والنظم والعادات الاجتماعية التى يرتكن اليها نشاط التاجر او العامل حين يهم بالسعى لكسب معاشه ٠ فمن الواضح ان كلا منهما لم يبتدع الصيغ التى تتشكل بها وجوه نشاطه ، ولم يخترع أى فرد نظام القروض ، والفائدة ، والأجور ، والتبادل ، والدفع بواسطة النقود ٠ » والنظم الاقتصادية لابد لها ، على الخصوص ، من أن تخضع لقواعد تشريعية ، ومن أن تنسجم مع نظام سياسى معين ، وطريقة معينة للانتاج والاستهلاك ٠ ومعنى ذلك انها ذات صلة وثيقة بنظام اجتماعى معين ، وتتأثر كثيرا بالعادات والفكر الجمعى والمعتقدات السائدة فى المجتمع ٠

٢ ـ ومن جهة أخرى فان « الغرائز » التى نفترض وجودها كقاعدة للحياة الاجتماعية ليست ، فى الحقيقة ، الا نتيجة للحياة الاجتماعية ٠ وقد اثبتت الدراسات الانثروبولوجية أن السعى وراء المنفعة الخاصة لا يوجد عند الجماعات البدائية وذلك لسببين أولهما أن شخصية الفرد البدائى تفنى فى شخصية ، وثانيهما ان فكرة المنفعة الخاصة تفترض عقلية تنظر الى القيمة من وجهة النظر الموضوعية ، على أن عقلية البدائى تتحكم فيها القيم الروحية . بحيث يكون البدائى دائما على استعداد للتضحية بانفس شىء لديه فى سبيل رضا الآلهة أو القائمين بشئون العقيدة من السحرة أو الكهنة ٠ ويمكن القول كذلك ان السعى وراء المنفعة الذاتية يفترض القدرة على التدبير وحساب

---

(١) Maunier (R.), L'économic Politique et la Sociologie, 1910.

المستقبل ، وهى صفات لا تظهر الا فى مرحلة معينة من تطور الذكاء الانسانى ·

فالنفعية الفردية Utilitarisme ليست اذن غريزة متأصلة فى الانسان . ولكنها نشأت فى غضون التاريخ كنتيجة لنظام اقتصادى معين ، وهو النظام الراسمالى · وليس من الصدفة أن ينشأ المذهب النفعى فى الاقتصاد وفى الفلسفة فى المجتمعات الأنجلوسكسونية ، اذ أن هذه المجتمعات هى التى شهدت مولد النظام الراسمالى ونموه فى القرن التاسع عشر (١) ·

أما فيما يتعلق بغريزة السعى وراء الربح فهذا ما يقوله « ثرنفالد » فى كتابه : « الاقتصاد البدائى » (٢) · « ان من الصفات البارزة التى يتميز بها الاقتصاد البدائى عدم وجود أى رغبة فى تحقيق ربح مادى سواء أكان ذلك فى الانتاج أو فى التبادل · فالاقتصاد البدائى غرضه الأساسى توطيد الأواصر بين القبائل وكسب النفوذ · وبعض القبائل البدائية لا تعرف معنى الملكية الفردية ، كما أن لغاتها لا يظهر فيها التمييز بين « لى » و « لك » (أى ما يخصنى وما يخصك) ·

أما عن غريزة التبادل التى عدها ادم سميث غريزة متأصلة فى الانسان ، فانها تفترض وجود نظام التبادل فى جميع المجتمعات · ولكن الاقتصاد البدائى « اقتصاد مقفل » بحيث يتجه الانتاج لا الى التبادل بل الى الاستهلاك مباشرة ·

٣ ــ ونلاحظ أن الظواهر الاقتصادية ، شأنها فى ذلك شأن الظواهر الاجتماعية الأخرى ، تتحدد داخل اطار من النظم الثابتة التى سبق للمجتمع تكوينها والتمسك بها ، كما انها تفرض نفسها على الأفراد بقوة · فالوسائل

---

(١) انظر فى شرح مذهب المنفعة وأسسه الفلسفية ، وكذلك فيما يتعلق بآراء الفلاسفة النفعيين ، كتاب الدكتور توفيق الطويل « مذهب المنفعة فى الأخلاق » ·

(٢) Thurnwald, L'économie Primitive, trad. fr. 1937 p. 20.

التقنية ، « وأشكال الملكية ، والتبادل ، ونظام النقود ، والقروض الخ ... كل هذه نظم كونها المجتمع وورثها الحاضر عن الماضى ، ولا يسع المرء الا أن يخضع لها حين يمارس نشاطه الاقتصادى . واذا لم يجبره القانون على ذلك اجبره العرف ، وقوة العرف ملزمة كقوة القانون . فقد كان الصانع فى الزمن القديم يضطر الى صنع اشياء ذات صفات خاصة يحتاج اليها المجتمع الذى عاش فيه ، والصانع اليوم يخضع كذلك لمجموعة من القيود والالتزامات . واذا حاول الفرد فى معاملاته الاقتصادية ، أن يخرج أو يتمرد على النظام السائد فى مجتمعه باءت محاولاته بالفشل . فاذا ساد مثلا نظام الدفع المؤجل أو على اقساط (كما هو الحال فى المجتمع الأمريكى) ، تعين على التاجر الأخذ به والا كسدت تجارته .

ونظرا لوجود الترابط بين الظاهرة الاقتصادية والظواهر الاجتماعية الأخرى ، نجد انبعض رجال الاقتصاد قد اعترفوا باستحالة الفصل بين الاقتصاد وبين النظام الاجتماعى فى مجموعه . وأول من وضح هذا الترابط « جان باتست ساى Say » ، (١) واهتم بدراسة « تاثير النظم والقوانين واللوائح على الحياة الاقتصادية فى المجتمعات المختلفة ، وتاثير نوع الحياة الاجتماعية على الانتاج ، والانتاج على حياة المجتمع » . واكد « سيسموندى Sismondi كذلك أن الاقتصاد السياسى علم « يظهر فيه ارتباط عناصر متعددة ، فلا يصح اذن أن نعزل فيه عنصرا واحدا بالنظر اليه » (٢) وعبر « روشر Roscher » عن الرأى نفسه حين كتب « ان الحياة الاجتماعية تكون كلا تتصل أجزاؤه اتصالا وثيقا فيما بينها ، فلكى نفهم جزءا من هذه الأجزاء فهما علميا ، يجب أن نعرف المجموع » (٣) .

---

(١) انظر كتابه : Cours d'économie Politique T. VI. p. 283.

(٢) انظر كتابه : Nouveaux Principes d'économie Politique.

(٣) انظر كتابه : Principes d'économie Politique.

وقد امتازت المذاهب الاقتصادية الألمانية بفهم هذه الحقيقة ، وظهرت بوضوح فى المسائل التى عالجها امثال « ليست List » ، و « شيفل Schaeffle » ، و « شمولر Schmoller » ، و « فاجنر Wagner ثم ما لبثت هذه النظرة ان تسربت الى المدرسة الانجليزية عن طريق كتابات « كليف لزلى Cliffe Leslie » ، واعترف « كيرنس Cairnes » بعده بضرورة الالمام رجل الاقتصاد بجميع الأسباب التى تؤثر فى الحياة الاقتصادية » ، ثم جاء « جيفونز Jevons » فنادى بصراحة بضرورة « انشاء دراسة جديدة يطلق عليها اسم علم الاجتماع الاقتصادى » (١) .

٤ ـ والظواهر الاقتصادية ليست ـ كما يظن البعض ـ مادية صرفة ، بل انها تتضمن انواعا من التصورات Representations التى تعبر عن روح الجماعات ومعتقداتها وتقاليدها . ومن اهم هذه التصورات فكرة « القيمة Value » . فلكى نفهم معنى القيمة كاصطلاح اقتصادى (اذ ان هناك قيما اخرى كالقيمة الأخلاقية والقيمة الجمالية) ، يجب أن نتمثلها داخل اطار التصورات المجتمعية باكملها . وعلى هذا الأساس استطاع « دوركيم » (٢) أن يبين أن القيم الاقتصادية ليست الا تصورات فكرية ، أو تعبيرات عن الراى العام « choses d'opinion » فهو يقول : « ان الأشياء تستمد فى الحقيقة قيمتها ، لا من خصائصها الموضوعية فحسب ، بل ايضا من الفكرة التى يكونها المجتمع بشأن هذه القيمة » . وقد اضطر رجال الاقتصاد حين اخفقت تنبؤاتهم بالنسبة لبعض المسائل الاقتصادية الى الاستعانة بهذا المبدا ، واعادوا وضع نظرياتهم على اساس الاعتراف بقيمة التيارات الاجتماعية ، واتجاهات الراى العام ، وتاثيرها فى مجرى النشاط الاقتصادى . فلو تمكنت من الراى العام عقيدة معينة سواء اكانت اخلاقية ام دينية فانها تؤثر فى قيمة بعض الأشياء من الناحية الاقتصادية

---

(١) انظر : Jevons, Theory of Political Economics.

(٢) انظر بحثه بعنوان : Communication à la soc. d'économie

مثـال ذلك : الأفراد فى مجتمع اسلامى يدبدأ تحريم شرب الخمر او اكل لحم الخنزير ، فان ذلك يؤدى الى فقدان هذه الأشياء لقيمتها فى هذا المجتمع حتى ولو كانت جودتها قد بلغت حدا كبيرا ٠

كما أن حركة الرأى العام واختلاف الذوق بين جين وآخر هى التى تعطى لنوع القماش أوالحلى أو الأثاثقيمة تزيد على قيمة أنواع أخرى لم تعدمالوفة٠ ويظهر أيضا تأثير الرأى العام والشعور الجمعى فى نوع آخر من العلاقـات الاقتصادية وهو تحديد الأجور ٠ فالأجر يتبع دائما قاعدة أساسية تتعلق بالحد الأدنى للحاجات الضرورية التى تلزم الانسان فى معيشته ٠ ولكن الحد الأدنى ليس ثابتا اذ يختلف باختلاف البيئة ودرجة ثقافة الشعب ورقيه ٠

العوامل النفسية والخلقية التى تؤثر فى النشاط الاقتصادى :

فى ضوء ما تقدم نستطيع أن نقول ان الانسان يتميز عن المخلوقات الحية الأخرى بأن حاجاته كثيرة وشديدة التعقيد ، اذ تتحكم فيها عوامل خـارجية وداخلية لهـا اتصال امـا بالناحية الجسمانية أو الناحية النفسية ٠ كمـا أن احتمـال تنقل الانســان فى أوســاط طبيعية مختلفة ، وتغير حـالاته النفسية باستمرار ، واختلاف القيم الأخلاقية التى يخضع لها تحت تأثير المجتمع الذى يعيش فيه ، كل ذلك من شأنه أن يزيد فى تعقد الحاجـات الانســانية ، وتعدد الوسائل للوصول اليها ٠

واذا أردنـا أن نبحث عن اهم الأشكـال التى تنحصر فيهـا الحاجـات الانسانية ، نستطيع أن نميز :

١ ــ الحاجـات التى تتصل بغريزة البقـاء وهذه تختلف فى أهميتهـا بحسب ضرورتها المطلقة أو النسبية لحفظ الانسان ٠

٢ ــ الحــاجات التى تتصل بغذاء الفكر أو الثقـافة ، وهذه قد تتخذ

شكلا فرديا يلائم مزاج الانسان الخاص ، او قد تنطبع بطابع المجتمع . فيجد المرء نفسه مساقا الى اعتناق الآراء والمذاهب السائدة فى المجتمع الذى يعيش فيه .

وتتصل بهذه الحاجات دوافع تدفع الانسان للحصول عليها . فالدافع الذى يدفع لسد الحاجات الضرورية هو « حب البقاء » ، ولكن يخطىء من يعتقد أن هذه الغريزة تهدف فقط الى تحقيق المنفعة الشخصية ، اذ كثيرا ما تتحكم فى تحديد اعمالنا عناصر اخرى غير هذه المنفعة . وقد بينا أن من اهم اخطاء الاقتصاد الكلاسيكى اعتقاده أن الطبيعة الاقتصادية هى التى تسيطر وحدها على النشاط الانسانى . فالطبيعة الاقتصادية لا تخرج فى الواقع عن كونها احد العناصر المكونة للطبيعة الانسانية . وهناك قوى أخرى دينية واخلاقية ووطنية لها تاثير كبير فى تكييف النشاط الانسانى وتوجيهه .

وقد استطاع عالم الاقتصاد الألمانى « فاجنر » أن يميز فى كتابه « أسس الاقتصاد السياسى » ، خمسة بواعث تؤثر فى النشاط الاقتصادى ، يدخل فى اربعة منها عنصر الانانية . وهذه البواعث هى :

١ ـ السعى وراء المنفعة الاقتصادية الشخصية والخوف من العسر

٢ ـ السعى وراء الحصول على مكافاة ، والخوف من العقوبة .

٣ ـ السعى وراء الشرف والخوف من العار .

٤ ـ حب النشاط والخوف من الخمول .

(٥) السعى وراء ارضاء الضمير والخوف من تانيبه (وهذا الباعث الاخير يتجرد من عنصر الأنانية) .

وتختلط هذه البواعث فى كل اعمالنا بنسب متفاوتة . ولكن يمكن ان يقال.

بصفة عامة ، أن الباعث الأول هو المتغلب فى كثير من الحالات · ومع ذلك فان الانسان لا يبحث عن مفعته الشخصية الا ويرى نفسه مضطرا لأن يخدم الغير بطريق غير مباشر سواء اكان ذلك الغير هو الأسرة أو القبيلة أو الدولة فالأنانية الصرفة اذن لا وجود لها ·

أما الباعث الثانى فانه يظهر بوضوح فى النظم الدكتاتورية حيث تحفز القوة الحاكمة النشاط الاقتصادى بما تعد به من مكافآت للمجدين ، وعقوبات للمتخاذلين · وتبرر هذه النظم ما تفرضه من تقييد للحريات بأن الحد من الحرية شرط أساسى لتحقيق المساواة ·

ويعمل الباعث الثالث فى كثير من الأحيان بالتضامن مع الباعث الثانى ، ولكنه أحيانا اخرى يحل محله حين يتجرد من المادية ، فيكون باعثا على الاحسان وعمل الخير ·

أما الباعث الرابع وهو حب النشاط فانه ليس نادرا بقدر ما نتصور ، اذ يظهر بوضوح فى الانتاج المجرد عن النفعية المادية كالانتاج العلمى أو الفنى حيث يجد الانسان نفسه مدفوعا الى العمل بفعل النشاط الداخلى وحده لأنه يجد فى عمله هذا لذة · ولكن لسوء الحظ فان انتشار الآلات ، وتقسيم العمل المتزايد قد قلل كثيرا من قيمة هذا الباعث ، وأصبح الانسان فى معظم الحالات ، عملا اليا رتيبا ولا يجد فى عمله هذا أى لذة تدفعه الى النشاط الخلاق ·

اما اكثر البواعث المذكورة ندرة فهو الأخير ، أى الباعث الأخلاقى الصرف · ونلاحظ أولا أن من الصعب اكتشافه وسط البواعث الأخرى خصوصا اذا اصطبغ بالصبغة الدينية : فقد يعمل الانسان بدافع اخلاقى فى الظاهر ، ولكنه يريد ان يضمن لنفسه الجنة فى الآخرة ، أو يريد ان يخلد ذكراه بعد

وفاته · ومهمـا يكن اصل هـذا الدافع فمما لا شـك فيه اننا نستطيع أن ننميـه بالتربية ، وبالاقلال من التشجيع على العمل بواسطة المكافات المادية ·

وهكذا نجد أن اهمية هذه البواعث تختلف باختلاف الظروف ، ولكنها تدخل ، ان كثيرا أو قليلا ، فى تحديد النشاط الاقتصادى · ويجب أن يضعها الدارس لهذا النشاط نصب عينيه حين يقدم على دراسة المسائل الاقتصادية سواء من الناحية النظرية أو العملية ·

الباب الثانى

الانتاج وعوامله المادية والبشرية

الفصل الثالث : تطور أشكال الانتاج

الفصل الرابع : المورفولوجيا الاجتماعية والايكولوجيا الانسانية

الفصل الخامس : العناصر البشرية فى الانتاج ـ دراسة السكان



الفصــل الثالث

تطور أشكال الانتاج

١ ـ عــوامل الانتــاج :

الطبيعة ـ راس المال ـ الأرض ·

اصطلح رجال الاقتصاد على وجود ثلاثة عوامل اساسية للانتاج : الطبيعة، وراس المال ، والأرض · والطبيعة والأرض عاملان ضروريان فى الانتاج ، ولكن هذين العاملين لا تظهر اهميتهما الا بالاستغلال · والعمل هو وسيلة هــذا الاستغلال كما انه يحقق لنا تحويل المواد الخام التى تنتجها الأرض الى أدوات وسلع يستخدمها الانسان فى اغراضه المختلفة · وكذلك فان العمل هو الذى اوجد لنا وسائل النقل التى اخذت تزداد وتتحسن على الدوام فاتاحت بذلك انتقال السلع والبضــائع فى ســهولة ويسر الى الجهــات التى تحتاج اليها ، وانتعشت الحركة التجارية وحركة التبادل بين المجتمعات المختلفة ·

على أن العمل لا يقوم بوظيفته فى الحياة الاقتصادية الا بوجود الأدوات اللازمة ، وهذه الأدوات مضافة الى الأموال اللازمة لدفع اجور العمال تكون ما نطلق عليه رأس المال · واذا استثنينا الفترة التى كان الانسان يحصل فيهــا على أدواته باستخدام فروع الأشجار او نحت الاحجار ، فان الثروة فى جميع الأزمنة ، لم يتيسر الحصول عليها الا بمساعدة ثروة اخرى كانت موجودة مــن قبل · ويقول لنا « شارل جيد » فى هذا الصدد ، ان « روبنصن كروزو » لم يكن ليستطيع التغلب على مصاعبه فى جزيرته النائية بدون ما كان يملكه من أدوات واسلحة وملابس كانت موجودة فى حطام سفينته ·

وتزود الطبيعة الانسان بالمجال اللازم لنشاطه الانتاجى حين تمنحه الأرض الخصبة للفلاحة والزراعة ، كما تزوده بالمواد الأولية لنشاطه الصناعى من اخشاب ومعادن . واخيرا فان عناصر الطبيعة تساعد الانسان فى هذا النشاط بعد أن استطاع بذكائه أن يسخرها لارادته ، فاستخدم الرياح لدفع سفنه الشراعية ، وادارة الطواحين ، كما استخدم ـ فى مرحلة متقدمة ـ قوة الماء لتوليد الكهرباء اللازمة لادارة المصانع . وبعد أن كان الانسان فى بادىء امره يقتصر على استخدام ما تمنحه له الطبيعة دون كبير عناء ، أخذ مجهوده يزداد على الدوام لاستغلالها على نطاق واسع ، فارتفعت بذلك قيمة العمل ، وقيمة راس المال .

على أن الاستغلال المتزايد قد يضعف من الثروة الطبيعية أو يقلل منها . فالافراط فى استغلال الأرض يقلل من خصوبتها ، وقطع الأخشاب اذا زاد عن حده يعرض الغابات للتلف . والافراط فى استخراج المعادن من المناجم والبترول من الآبار يسرع بها الى النضوب . كما أن التهافت على صيد حيوان معين يجعله عرضة للانقراض كما حدث بالنسبة للوعل فى أمريكا الشمالية . وفى مثل هذه الحالات يتحتم العمل لا للاستغلال ولكن لاعادة الثروة الضائعة : فتكرس الجهود لاعادة الغابات الى حالتها الطبيعية ، أو الخصوبة الى الأرض . ومن أمثلة هذه الجهود ما يقوم به سكان جزر الهند الشرقية من زراعة أشجار المطاط لتعويض ما استنفذ منها ، وما يقوم به سكان كندا من الاكثار من الثعالب بعد أن زاد الطلب على استخدام فرائها ، وما يحدث فى افريقيا للاكثار من النعام لاستخدام ريشه .

ومعنى ذلك أن الطبيعة والعمل وراس المال يجب أن يكون التعاون بينها وثيقا ، وكلما زاد هذا التعاون وتضافرت الجهود على تنسيقه ارتفعت قيمة الانتاج .

ويستخدم رأس المال بطريقتين : فهو اما أن يستخدم مرة واحدة ، لأنه يتحول حال استخدامه الى شيء آخر ، كالحب الذى نبذره ، أو البيض الذى نعده للفقس ، أو المال الذى ندفعه ثمنا لأرض أو مبان ، أو أجور خدمات ، واما أن يستخدم فى سلسلة من العمليات الانتاجية أو عمليات النقل ، ومن أمثلة ذلك الطواحين ، والمصانع ، والسكك الحديدية · وفى هذه الحالة لا يحتفظ رأس المال بقيمته الا بالعمل المتواصل ، واستخدام وسائل الصيانة والحفظ ·

وقد مر التنظيم الاقتصادى بمراحل مختلفة ، واختلفت نماذج الحياة الاقتصادية باختلاف درجة الحضارة · واتفق العلماء على أن المرحلة الأولى هى مرحلة الصيد ، وتبعها مرحلة الرعى ، ثم مرحلة الزراعة البدائية ، ثم مرحلة الزراعة الراقية التى استخدم فيها الانسان الوسائل الصناعية · ونستطيع ان نضيف الى هذه المراحل مرحلة الصناعة الحديثة التى بدأت على أثر استخدام قوة البخار ، ومرحلة التجارة العالمية التى ترتبت على ما أطلق عليه اسم « الانتاج الضخم » Mass Production

٢ ـ الاقتصاد البدائى :

تميز الانسان فى جميع عصور التاريخ ، بل فيما قبل التاريخ ، بممارسته للنشاط الاقتصادى ولو بطريقة بدائية بسيطة · ومن صفات الانسان الأساسية مقدرته على تشكيل الأشياء وصنعها واستخدام بعض الأدوات · وهذه المقدرة تتنوع بتنوع حاجات الانسان ، وباختلاف الظروف الطبيعية والبيئية التى يعيش فيها · ولا تقتصر على نوع معين من أنواع النشاط الصناعى الغريزى الذى يظهر لدى الحيوانات والحشرات ، فى صورة واحدة ، كنسيج العنكبوت ، وعش الطائر ، وخلايا النحل · اذ يستخدم الانسان فى نشاطه الانتاجى قوة عقله وذكائه الى جانب استخدامه لقدرته اليدوية ، فيؤدى استخدام الذكاء الى استنباط الآلة التى تضاعف من مقدرته الانتاجية · ولذلك

فان « الانسان الاقتصادى Homo oconomieus » يرتبط ارتباطا وثيقا « بالانسان العاقل Homo Sapiens » و « بالانسان الصانع Homo Faber

وقد انصرف نشاط الانسان الأول لكى يشبع حاجاته المادية الى استغلال ما تحت يده من موارد الطبيعة . فكان القنص وصيد الأسماك وجمع الثمار أول مراحل النشاط الاقتصادى (١) . ثم احتاج الانسان فى عمليات القنص وفى الدفاع عن نفسه ضد الحيوانات المفترسة أو ضد القبائل المعادية الى صنع بعض الأدوات والأسلحة . فاتجه نشاطه الصناعى الأول نحو هذه الغاية . وظهرت الحراب والآلات ذات الحد القاطع . ومن الأشياء التى بادر انسان ما قبل التاريخ الى انتاجها كذلك ، صنع الملابس من جلود الحيوانات . ثم أدى اكتشافه لطريقة ايقاد النار الى نوع من الاستقرار ، والى تثبيت أقدام صناعته الناشئة وسرعة تقدمها فظهرت صناعة الأدوات الخزفية ، واعقبتها صناعة السبائك المعدنية .

واذا كان التخصص لم يعرف بصورته الكاملة عند الشعوب البدائية . حيث يتعين فى حالة الضرورة أن يعرف كل فرد فى القبيلة صنع الأدوات التى تعد لازمة لحياته اليومية . الا أن هذه الشعوب ـ حين وصلت الى درجةمعينة من التطور ـ قد حققت فى الوقت نفسه بعض صور التخصص : ففى قبائل « الشيلوك » حدادون وبناءون للقوارب . وفى بولينزيا متخصصون فى الوشم ، وأعمال الحفر والنقش ، ويجزل زعماء القبيلة العطاء لهؤلاء الصناع ويستميلونهم بشتى الوسائل حتى لا يحدث لهم ما يعكر صفوهم ويدفعهم الى

---

(١) يقول اوليفيه لوروا Le roy ان الصيد والقنص وجمع الثمار وجدت فى وقت واحد تقريبا . وان ظهر أحدها ظهورا واضحا حسب ظروف البيئة الجغرافية والاستعدادات الطبيعية للجماعات البدائية . انظر :
L'activité économique primitive d'après Charles Gide, 1925.

ترك العمل · ولذا يمكن القول أن هؤلاء الصناع يكونون طبقة خاصة تتمتع بامتيازات ومكانة خاصة · على أن هناك من الحرف ما يعد عند بعض القبائل حرفا مهنية ، ويوضع أصحابها فى طبقة « المنبوذين Parias » : فاصحاب حرفة الحدادة يوضعون فى هذا الوضع المهين عند قبائل « المساى Massai فى افريقيا الشرقية ، ويتخذون مساكنهم خارج المدينة ، ويتعرضون لأنواع الاهانة ، ولا يصرح لهم بالزواج من أسرة كريمة · وفى جهات أخرى من افريقيا الشرقية وكذلك فى الهند ، يعامل « الدباغون » المعاملة نفسها · وفى ذلك ما يدفعنا الى الاعتقاد بأن الحرف والمهن ترتبط لدى هذه الشعوب بتصورات جماعية تتعلق بتنظيم الطبقات وتدرجها فى مراتب مختلفة ·

ويقسم العمل عند القبائل البدائية بحسب الجنس ، فينصرف الرجال بصفة عامة الى الصيد واقتناص الفريسة ، بينما يتولى النساء الأعمال المتصلة بالغذاء النباتى · وكذلك الحال فيما يتعلق بالصناعة ، اذ نلاحظ أن هناك حرفا خاصا بالرجال ، وأخرى يتولاها النساء · والغريب أن هذا التقسيم قد لا يتصل بالقدرات والمواهب ، ولا بما يتصف به كل جنس من صفات خاصة · ولا يمكن ارجاعه الا لمجرد الاصطلاح والعرف · فصناعة الجلود ودبغها ليست من الحرف التى تلائم المرأة ، ومع ذلك فانها الحرفة التى يتخصص فيها النساء عند معظم قبائل الهنود فى أمريكا الشمالية · وعلى العكس من ذلك نجد أن هذه الحرفة نفسها ، يمارسها الرجال فى الجنوب الغربى من هذه القارة · وعند قبائل « الهوبى » فى الأريزونا يقوم الرجال بالغزل والنسيج ، بينما تترك هذه الحرفة للنساء فى القبائل المجاورة · وبالرغم من هذا التباين الذى لا يستند الى قاعدة فى توزيع العمل ، فاننا نلاحظ على وجه العموم ، أن أعمال الحفر وصناعة المعادن والأسلحة ، من الحرف التى يقوم بها الرجال ، على حين أن صناعة الخزف تعد من الحرف النسائية ·

وقد قيل بوجه عام ، ان استخدام الأحجار وصنعها يعتبر مرحلة هامة

مرت بهـا جميع الشـعوب البـدائية · ولكن ظهـر اخيرا ، بعـد الدراسـات الأنثروبولوجية ، لعدد من الشعوب البدائية أن هذه المرحلة لم تكن ضرورية بالنسبة لجميع الشعوب · فقبائل « الشاكو » التى تقطن سفح جبال الأنديز (بأمريكا الجنوبية) لم تعرف صناعة الأحجار ، واستعاضت عنها بالعظام ، والقواقع ، واسنان الحيوانات ، والأخشاب الصلبة ، وذلك لصعوبة الحصول على الصخور فى تلك المنطقة · ولأسباب مماثلة يصنع سكان جزر المحيط الهادى معظم أدواتهم من القواقع ·

وكما ان بعض الصناعات لم تظهر فى بعض المناطق لأسباب جغرافية ، فكذلك نجد أن بعض الصناعات قـد نمت وازدهرت لما تهيؤه البيئة من مـواد أولية · ففى « بيرو » حيث تكثر الأغنام ازدهرت صناعة النسيج ، وتخصص فيها طبقة من الصناع المهرة معظم أفرادها من النساء · وعند قبائل « كولومبيا » التى تكثر فيها الأخشاب الثمينة ازدهرت صناعة حفر الأخشاب ونقشها ·

الزراعة البـدائية :

حين استخدم الانسـان النـار فى طهى بعض الخضروات ، وجعلهـا صالحة للأكل ، وجد فى ذلك ما شجعه على الاكثار من هذه النباتات بطريق الزراعـة ·

ويقال ان الزراعة البدائية كانت التطور الطبيعى لعملية جمع الثمار ، وذلك بعد أن حاول الانسان استنبات نبات جديد بغرسه للدرنات فى الأرض · كما يقال أيضا ان استئناس الحيوان قد تم على أيدى القناصة الرحل الذين كانوا يتبعون جحافل الماشية المتوحشة فى هجرتها من مكان الى آخر · ولـكن مما لا شك فيه أن مرحلة الزراعة قد جاءت فى ترتيبها بعد مرحلة جمع الثمار ، ومرحلة الصيد · وبدا بظهور الزراعة عهد جديد فى حياة الانسان ، اذ تم له

الاستقرار واخذ يتدرج سريعا فى مدارج الحضارة ، وتعددت اختراعاته وعلى الأخص فيما يتعلق باستخدام المعادن (١) ٠

وقد استطاع بعض علماء الاثنولوجيا ايجاد صلة بين معتقدات الشعوب والقبائل البدائية ، وبين رغبتها فى الاحتفاظ بمصادر ثروتها مما يدل على شعورها بوجوب الحيطة للمستقبل ٠ وتتخلص هذه المعتقدات فيما اصطلح على تسميته « بالنظام الطموطمى » Totémisme اذ تتخذ كل عشيرة clan نوعا من الحيوان أو النبات شعارا مقدسا لها ، وتنظر اليه على انه جدها الأكبر الذى انحدرت عنه ٠ ويطلق على هذا الحيوان او النبات اسم « الطوطم » Totem ويحوطه جميع افراد العشيرة بمظاهر الرعاية والاجلال ، واهمها الاحتفاظ به وحمايته من التلف مما يؤدى الى تكاثره ٠ ولما كانت القبيلة تنقسم الى عدد من العشائر التى يعتنق كل منها طوطما خاصا به ، فان ذلك قد ادى الى الاحتفاظ بانواع مختلفة من الحيوانات والنباتات التى تتبادلها العشائر فيما بينها (٢) ٠

وقد لوحظ ايضا ـ خارج نطاق هذه المعتقدات ـ أن سكان جزر « اندمان Andaman الواقعة فى خليج البنغال بين الهند والهند الصينية يمتنعون فى خلال فصل الأمطار عن استهلاك انواع معينة من النباتات ٠ ولاحظ « جولدن فايزر » عند قبائل الهنود الحمر فى أمريكا الشمالية وجود بعض القواعد التى تحرم الاعتداء على الحيوانات الرضيعة او الصغيرة فى السن بحيث تنظم مواسم الصيد فى الفصول التى تكثر فيها الحيوانات ٠ وما كانت هذه الجماعات البدائية لتستطيع أن تصمد وأن تحتفظ بكيانها ضد عوادى الطبيعة بدون اتخاذ هذه الوسائل التى تدل على الحيطة وبعد النظر ٠ (٣)

---

(١) Sir Thomas Holland, The Advancement of Science

(٢) Spencer and Gillen, Northern tribes of Central Australia.

(٣) Leroy, Economic Primitive.

٣ ـ الاقتصاد العائلى أو المنزلى :

حينما استقرت الجماعات الانسانية فى شكل أسر كبيرة يسيطر عليها « عاهل الأسرة Pater Familias » وذلك فى المرحلة التى ساد فيها الرعى والزراعة ، ظهرت مرحلة الاقتصاد العائلى او المنزلى · وفى هذه المرحلة كانت كل أسرة تنتج ما تحتاج اليه فى الاستهلاك ، وينظم هذا الانتاج على أساس نوع أولى من انواع تقسيم العمل · اذ كانت الأسرة تضم عددا كبيرا من الأفراد وتنتظم الأجداد والأبناء والأحفاد وزوجات الأولاد والخدم والأرقاء والموالى ومن يتبناهم عاهل الأسرة يدخلهم فى حمايته · ويعيش هؤلاء جميعا فى منزل كبير أو مجموعة من المنازل المتقاربة تحيط بها مساحة من الأرض وهذه الأرض ملكا لأفراد الأسرة جميعا ، ولا تنتقل ملكيتها الى فرد معين · وتوزع الأعمال الضرورية لحياة هذه الأسرة الكبيرة على جميع الأفراد القادرين على العمل : فمنهم من يزرع الأرض ، ومنهم من يرعى الماشية ، ومنهم من يطحن الغلال ومنهم من يصنع الخبز وأنواع الطعام الأخرى ، ومنهم من ينسج الخيوط اللازمة لصنع الملابس وهكذا ··

ويروى لنا هرميروس فى ملحمته الخالدة « الأوديسا » أن « أوليس Ulysse » بطل هذه الملحمة كان يفخر بأنه يحرث الأرض ويحصد الغلال ، وأنه لكى يؤكد شخصيته لزوجته « بنيلوب Pénélope » ، وذلك بعد فراق طويل ، أخذ يسرد عليها كيف كان يبنى منزله بنفسه ويصنع أريكته · ولم يكن يترفع عن هذا العمل اليدوى أى فرد مهما علت مكانته : اذ نجد فى « الأوديسا » ايضا أن « نوزيكا Nausicaa » ابنة الملك « السينوس Alicinoos » كانت تذهب الى النهر مع نساء المنزل لغسل الملابس ·

وحينما تقدم فيما بعد نظام تقسيم العمل ، أدى ذلك الى تعدد الحرف ، والى ازدياد التخصص ، فأصبح العمال يعرضون عملهم خارج نطاق الأسرة ،

كما ظهرت حركة المقايضة وشراء السلع · وأدى استخدام المعادن وتقويمها بقيمة يصطلح عليها جميع الأفراد ـ وهى النقود ـ الى تسهيل عمليات البيع والشراء ·

وتعتبر النقود قيمة اصطلاحية يتفق عليها كوسيلة للتعامل · وقد اتخذت فى تطورها اشكال مختلفة · وكانت فى بدايتها تتكون من معادن لها قيمة حقيقية كالذهب أو الفضة · أما اليوم فان معظم النقود لا تمثل الا قيمة رمزية ، وهى فى غالبها صكوك من الورق ترتبط قيمتها بقيمة ما تنتجه الدولة ، وبمقدار ما تحققه من توازن فى علاقاتها التجارية مع الدول الأخرى ·

وقبل أن تستخدم النقود كوسيلة لتقييم الأشياء ، كانت الجماعات والأفراد تستخدم نوعا من السلع تقيس به قيمة الأشياء الأخرى · مثال ذلك تقييم السلع بالفراء فى المناطق الباردة التى يكثر فيها صيد الحيوانات ذوات الفراء الثمين ، أو تقييمها بسن الفيل فى المناطق الحارة ، أو بالماشية فى البلاد التى تعيش على الرعى · ويلاحظ أن « كلمة Fee » الانجليزية ومعناها « مصاريف » مشتقة من الأصل الألمانى Vieh ومعناها « ماشية » · كما أن كلمة Pécuniaire الفرنسية ومعناها « الوسائل النقدية » مشتقة من Pecus اللاتينية ومعناها كذلك « ماشية » · ولا زالت بعض قبائل جنوب السودان كالنوير تتعامل بالماشية ، فيدفع الفرد عددا من رؤوس الأبقار ثمنا لعروسه · وبينما كانت قبائل الهنود الحمر تتخذ قديما الحراب والأسهم كنقد عام ، فانها استبدلت فيما بعد الحصان بهذه الوسيلة ، وذلك منذ اليوم الذى استطاعت فيه استئناس هذا الحيوان · كما اتخذت القواقع وأنواع المحار كوسيلة للتعامل، وكانت فى الأصل تستخدم للزينة ، وذلك عند سكان جزر ميلانيزيا ·

وقد ظهرت النقود بشكلها الذى نعرفه اليوم فى عصور متأخرة ، وفى مستوى حضارى متقدم · ويقال ان البابليين قد استخدموا قطعا من الفضة ذات وزن محدد ، وكان يدفعون عددا من هذه القطع التى تسمى « شاكل Shekels » فى شراء رأس من الماشية · وحوالى عام ٧٠٠ قبل الميلاد أخذ

دول ليديا فى اسيا الغربية يضربون النقود وذلك بحفر الرمز الملكى عليها وبذلك اوجدوا اول قطع نقدية ٠

ومن العجيب أن أول من استخدم النقود الورقية هم الصينيون ، وكان ذلك حوالى القرن التاسع ٠ وقد لاحظ « ماركو بولو » فى رحلاته أن هذه النقود كانت تتداول فى يسر وسهولة فى انحاء الصين ٠ وكانت هذه النقود تصنع من لب أشجار التوت ، وتختلف فى احجامها وقيمتها ٠ كما أن القوانين كانت تنزل بمن يحاول تزييفها اشد أنواع العقوبة ٠

وعلى الرغم من أن مرحلة الاقتصاد العائلى قد افسحت المجال امام مراحل أخرى خطا فيها الاقتصاد سريعا نحو التبادل العالمى الذى نراه اليوم ، الا اننا ما زلنا نشاهد آثار هذا النظام العائلى بين الأسر التى تقطن الريف او التى تعيش منطوية على نفسها فى أماكن نائية عن الحضارة ٠ ولكن الأسرة لا تقوم ، فى هذه الحالة ، بانتاج جميع الحاجات التى قد تحتاج اليها ، بل يقتصر اكتفاؤها الذاتى على محيط الحاجات الغذائية وبعض حاجات الملبس ، فتقوم بطحن الغلال ، وصنع الخبز وبعض مستخرجات الألبان ، وتقديد اللحوم ، كما تقوم أيضا بغزل بعض الملابس الصوفية ٠ وقد تعرض للبيع ما يفيض على حاجتها من هذه المواد ٠

وقد تميزت حركة الانتقال من الاقتصاد العائلى ـ كما قلنا ـ بظهور فئة من العمال يؤجرون عملهم ، ويعرضون خدماتهم على أسرة أخرى غير تلك التى ينتمون اليها ٠ واقتصر ذلك فى بادىء الأمر على أوقات الحاجة الماسة ، كأن تكون احدى الأسر منهمكة فى بناء منزل أو اعداد أرض جديدة للزراعة ٠ ثم انتشرت هذه الظاهرة وعمت بعد تقدم نظام تقسيم العمل (١) ٠

---

(١) [illegible] Hésiode ، أحد شعراء الأغريق القدامى أن هذا النظام قد وجد فى أيامه ٠ وقد وصف فى كتابه « الأعمال والأيام » les Travaux et les Jours حياة عمال الزراعة الأحرار وكان يطلق عليهم اسم «Les Thèles»

وتدل الابحاث التى اجريت لدراسة النظم الاقتصادية فى العصور الوسطى على انتشار نظام العمل المأجور ، حيث كان العمال يعملون فى منازل من يؤجرونهم · ويروى لنا احد السادة فى القرن السادس عشر ان « حائك الملابس » قد حضر الى منزله وبقى فيه عدة أيام لحياكة ملابسه وملابس اتباعه · ولا تزال هذه الظاهرة قائمة الى يومنا هذا بالنسبة لتعليم الموسيقى ، وحياكة ملابس السيدات ، وغسيل الملابس ·

٤ ـ حانوت الصناعة ونظام الصناع :

حينما مال نظام الاقتصاد العائلى الى الاندثار حل محله نظام آخر يهدف الى الانتاج لجمهور المستهلكين أيا كانوا · فنشأ بذلك حانوت الصناعة أو المشغل L'atelier (١) · وترجع هذه النشأة الى العصور القديمة حيث تدلنا النصوص التاريخية على وجود هذه الحوانيت فى أيام الاغريق والرومان والفينيقيين والقرطاجنيين مما يدفعنا الى القول بأنها قد عاصرت نظام الاقتصاد العائلى ثم حلت محله شيئا فشيئا · وقد كانت هذه الحوانيت تضم أحيانا عددا كبيرا من العمال فيروى لنا التاريخ أن والد « ديموستين Démosthène أشهر خطباء اليونان كان يستخدم اثنى وثلاثين عاملا فى حانوت صناعة الأسلحة ، وعشرين عاملا فى حانوت صناعة الأثاث · وكانت أدوات العمل ، بطبيعة الحال ، بسيطة للغاية ، وكانت كلها تستخدم باليد وتحتاج فى استخدامها لمهارة فائقة · ولم يكن صاحب العمل يستخدم فى عمله رأس مال كبير بل كان ينتج فى نطاق موارده المحدودة ، ويعتمد فى كثير من الأحيان ، فى انتاجه ، على ما يقدمه له الزبائن من عربون أو مقدم الثمن للسلع التى يطلبونها ·

---

(١) فضلنا هذه الترجمة للتمييز بين كلمة Atelier وكلمتى Fabrique و Usine وتترجم كلمة Atelier احيانا « بالمرسم » لتدل على المكان الذى يرسم فيه الفنان لوحاته ·

وقد كان من اثر هذا النظام أن استقر الصناع فى مكان واحد بعد أن كانوا من قبل يتجولون لعرض خدماتهم على المنازل · وأصبح الصانع ينتظر المستهلك فى حانوته بعد أن كان يذهب للبحث عنه فى كل مكان · ثم تكون للصناع Artisans ولنظام الصناعة Artisanat تقاليد ، وانضمت طوائفهم تحت لواء نظام النقابات Corporations الذى اشتهر طوال العصور الوسطى· واصبحت الحرف تتوارث أبا عن جد ، ولا ينتمى الفرد الى حرفة ما الا بعد أن يمر بسلسلة منمراحل التدرج ، ثمتمنحه النقابة بعد انيتم تدريبه وصقله ، وبعد أن يقدم احدى روائع انتاجه Masterpiece » شهادة بانه أصبح فى عداد أصحاب المهنة ، ويحق له بعد ذلك أن يستقل بالعمل · وتتم مراسم هذا « التدشين » ، ويحمل الصانع لقب « أسطى » أو « معلم » فى حفل يتخذ صبغة الحفلات الدينية، وتؤدى فيه شعائر خاصة · (١) ولازالت آثار هذا النظام باقية فى بعض الألقاب الجامعية مثل لقب « أستاذ Master » (وهو قريب فى اشتقاقه من لقب أسطى) ، ويمنح هذا اللقب بعد دراسات تخصصية يقوم بها الباحث بعد المرحلة الجامعية الأولى ·

ولايزال نظام الصناع قائما حتى اليوم الى جانب المصانع الكبرى التى تستخدم الوسائل الآلية فى الصناعة وفى الانتاج الكبير · ويتميز العمل الذى يقوم به الصانع بالاتقان والابتكار ، ولذلك يلجأ اليه محبو الفن والمولعون باقتناء التحف النادرة · وقد يمضى الصانع فى اخراج قطعة واحدة مدة طويلة من الزمن ، ويعكف على اتمامها فى اناة وصبر ، وهو شغوف بعمله مقبل عليه بروح الفنان حتى يخرج قطعته فى أروع مظهر ، فتتلاقفها ايدى المعجبينبجمال صنعها ، ويرتفع ثمنها كلما تقادم بها العهد ، لأنها تصبح تحفة نادرة (٢) ·

---

(١) انظر كتاب احمد امين « الفتوة والصعلكة فى الاسلام » ـ سلسلة اقرا ·

(٢) من امثلة القطع النادرة « الكمان » الذى قام بصنعها الفنان المشهور « ستراد يفاريوس » ·

الفصـــل الرابع

المورفولوجيا الاجتماعية
والايكولوجيا الانسانية

يعتبر المظهر الخارجى للمعادن ، وترتيب الطبقات الجيولوجية ، واشكال الكائنات الحية ، وترتيب الأعضاء والأنسجة ، امثلة للدراسة المورفولوجية فى محيط الظواهر الطبيعية والحيوية ٠

وفى علم الاجتماع نتكلم ايضا عن الظواهر المورفولوجية ، حين نهتم بدراسة « شكل المجتمع » أو « تركيب المجتمع » ٠ ولذا فانه يجب أن نحـــدد أولا ماذا نعنى بهذين المصطلحين :

هناك مثلا نمط توزيع السكان على سطح الأرض ، وهذه ظاهرة مادية بحتة تتعلق بالمساحة التى تتهيأ لهم كما تتعلق بالظروف المحلية ٠ ولا شك أن الشـــكل الذى تتخذه الجماعة يعكس أشكال الطبيعة المادية ٠ فهناك سكان متجمعون فى جزيرة ، أو موزعون حول بحيرة ، أو منتشرون فى واد ٠ ويمكن تشبيه تكدس سكان المدينة بتكدس كتلة من المواد تنجذب عناصرها نحو نواة مركزية ولها محيط يقل وضوحا كلما ابتعدنا عن المركز ٠

وهناك ايضا تركيب السكان من حيث الجنس والعمر ٠ فاختلافات الجنس تشبه ـ كما يقول علماء الحياة ـ الاختلافات بين نسيجين حيين ، متعارضين ومتكاملين فى نفس الوقت ٠ والأعمار تمثل الأدوار المتتابعة لنمو خـــلايا عضو أو جسد ٠ ويجب أن نأخذ فى الاعتبار ، علاوة عـــلى ذلك ، علاقة المجتمعـــات بالأرض ٠ فالمجتمع البشرى ليس على اتصال فقط بالمادة ، وانما يتصل أيضـــا بكتل حية واخرى مادية ٠ وعلى هذا النحو نستطيع أن نقول ان المجتمعـــات ،

مثل الأشياء المحسوسة الأخرى . لها مساحة وحجم وشكل وكثافة · وهـذه الأجسام الكبيرة المتجمعة يمكن أن تنمو وتتناقض : فبالموت تخسر ، دون انقطاع، جزءا من وحداتها التى تكونها وتعوضها عن طريق الولادة ·

ونضيف الى ذلك ان هذه الكتل الكبيرة (أى الجتمعـات) تسـتطيع التحرك مدفوعة بعاملين أساسيين : أولهما طبيعة الأرض ، وثانيهما طبيعة الكائنات الحية نفسها · فهى تنتقل احيانا فى شكل قبائل رعوية ، او جيوش غازية . او تتحرك بعض أجزائهـا فى شكل تيـارات الهجـرة الداخليـة أو الخارجية · وهذه التحركات تعتبر . بكل تاكيد ، ظواهر بنائية او مورفولوجية·

يمكن القول اذن أن « المورفولوجيا الاجتماعية » اصطلاح يطلق للدلالة على الدراسة التى تهتم بأشكال المجتمعات ، وبنائها المادى ، وعدد الوحدات الأولية الداخلة فى تكوينها ، وكيفية توزيعها على سطح المـكان الذى نعيش فيه · كما تدرس كذلك توزيع السكان بوجه عام ، واثر الهجـرة الداخليـــة والخارجية فيه ، وطبيعة وسـائل النقـل واهميتها ، واشـكال المجموعات السكنية ·

فالحياة الاجتماعية تقوم على أساس هام هو الحياة المادية ، والأفراد الذين يتألف منهم المجتمع يتوزعون بطريقـة خاصة على سـطح البقعة التى يعيشون فيها ، وتتاثر حياتهم ، وطرق معيشتهم بطبيعة الأرض ونوع الانتاج · وهذه العوامل الجغرافية التى تتصل بالبيئة والانتاج وتوزيع السكان ، لهـا اهمية خاصة فى دراسة الحياة الاجتمـاعية · ودراسة المجتمع من هـــذه الناحية ، أى من ناحية تاثره ، وتكيف نظمه بالبيئة الطبيعية ، تشبه الى حـد كبير دراسة « التشريح » بالنسبة للانسان · فهى توضح لنا العوامل المادية التى تؤثر فى حياة المجتمع من توزيع للأنهـار ، والطـرق ، ومراكـز الاسـتغلال الاقتصادى الخ ··· كما يوضح لنا التشريح العوامل التى تؤثر فى حيـاة الانسان ، من توزيع للشرايين والأجهزة والقوى العصبية ·



ويرى « هالفـاكس Halbwachs » (١) ان كلمة « مورفولوجيا » ادق فى التعبير عن جميع هذه الدراسات من كلمة « ديموغرافيا » ، لأنها اولا تتضمن معنى العلم (Logy) ولا تقتصر على الوصف وحده (Graphy) ، وثانيا لأنها تؤكد ان الاهتمام فى الدراسة يجب الا ينصب على الأعداد وحدها ، بل على شكل المجتمع المادى وظواهر المكانية ، وعلى النشاط الاجتماعى الذى ينشا عن تفاعل السكان مع البيئة ·

وقد شعر عـدد من المفكرين القدامى باهميـة الدراسة المورفولوجيـة للمجتمعات قبل أن تصبح موضوعا لعلم مستقل · فمن الحقائق المعترف بهـا منذ مدة طويلة أن العوامل المادية والجغرافية تؤثر على السكان ، وانها تدفعهم الى انواع خاصة من النشاط ، وتحدد جزءا كبيرا من تصرفاتهم وسلوكهم · وكما أننا لا نستطيع أن نفهم طبيعة أى نوع من انواع الأسماك وتكوينه الا اذا درسنا الوسط المائى الذى يعيش فيه ، فكذلك لا يمكن تفسير المميزات الخاصة بحياة المجتمعات ، ونشاطها ، وعقائدها ، وتقاليدها ، الا بوضعها داخل اطار الوسط المكانى ، ودراسة التفاعل الذى ينشا عن اتصال الانسـان بالوسـط الطبيعى الذى يعيش فيه ·

وقد قام بمثل هذه المحاولة « منتسكيو » فى كتابه « روح القوانين » · اذ حاول أن يدرس تاثر النظم والقوانين الاجتماعية بالبيئة ، ويدرس علاقة نظم الحكم ، فى المجتمعات المختلفة ، بالمنـاخ وطبيعة الأرض من حيث سهولتهـا ووعورتها ، أو من حيث خصوبتها وجدبهـا (٢) فالأرض ليست فقط المجـال الطبيعى لحركات السكان ، بل ان ما تقدمه لهم من غذاء ، وما يسود فى جوها من مناخ خاص ، كل ذلك يؤثر على نشاطهم تاثيرا لا نستطيع أن ننكره ·

---

(١) انظر كتابه : Morphologie Sociale

(٢) انظر كتابنا : مبادىء علم الاجتماع · دار المعارف ١٩٧٠ الفصل السادس · ص ٨٥ وما بعدها ·

وقد حاول الفيلسوف الفرنسى « تين Taine » تطبيق هذا المنهج فى دراسته لتاثير البيئة على اتجاه الفنون والنزعات الأدبية فى المجتمعات المختلفة · وابرز لنا هذه الدراسة الطريفة فى كتابه « فلسفة الفن » · وتاثر الدكتور طه حسين باراء هذا الفيلسوف ، واراد ان ينسج على منوالها فى معالجته للشعر الجاهلى وتطور الحياة العقلية فى الجزيرة العربية ·

واشتهرت مدرسة « لوبلى Le Play » بدراسة النظم الاجتماعية فى ضوء تاثير البيئة ، واعطت لذلك امثلة عديدة : منها دراسة نظام الأسرة عند قبائل الرعاة الرحل فى هضاب آسيا الوسطى · فهذه القبائل تعتمد على بعض الأراضى الخصبة التى تنبت الحشائش فى الربيع لرعى الماشية · كما انها تضطر للرحيل عن هذه البقاع حين يجف المرعى وينضب الماء · ومعيشتهم فى هذه البيئة تضطرهم لأنواع خاصة من التعاون ، ومن النظر الى المرعى على انه ملك مشاع يشترك الجميع فى الانتفاع به · وكان تاثير ذلك فى نظام الأسرة ، وجود الأسرة « الباطريركية » (اى الأبوية) التى تقوم على سلطة « عاهل الأسرة » Pater Familias ، وعلى الملكية الجماعية ·

وعلى العكس من ذلك فان طبيعة بلد كالنرويج ، تكثر فيه الفجوات المسماة « بالفيورد Fjords » قد دفعت الأفراد الى حياة العزلة ، وولدت الميل الى حياة الفردية Individualisme والى نظام الأسرة المحدودة التى تشتهر بها المجتمعات الأنجلوسكسونية ·

ولما كان حجم المجتمع ودرجة ما يبلغه من التركيب او التعقيد يؤثر فى تكييف النظم الاجتماعية ، وتوجيهها وجهة خاصة ، فقد اهتم « دوركيم » ومدرسته الاجتماعية اهتماما عظيما بالمورفولوجيا الاجتماعية ، وجعل منها اساس دراسته لظاهرة تقسيم العمل الاجتماعى · وعرف المورفولوجيا الاجتماعية بانها « الدراسة التى تنصب على الأشكال المادية للمجتمعات » ،

أى التى تهتم بدراسة المجتمعات من حيث عدد الوحدات الداخلة فى تكوينها ، وطبيعة الرابطة ، أو درجة الاندماج بين هذه الوحدات ، وطريقة توزيع السكان على سطح البقعة التى يعيشون فيها • واذا كان دوركيم قد أوصى ، فى منهجه الاجتماعى ، بدراسة الظواهر الاجتماعية « على انها أشياء » (١) فمن الطبيعى ان يوجه اهمية خاصة لكل ما يتصل بالصفات الطبيعية فى دراسة المجتمعات : اى المساحة ، والعدد ، وكثافة السكان وحركاتهم •

وفى دراسة لظاهرة « تقسيم العمل » (٢) تساءل دوركيم اذا كانت هذه الظاهرة قد اقتبست فى مجتمعاتنا بسبب المزايا التى كنا نتوقعها من اقتباسها ، وهل كان يتسنى لنا معرفة هذه المزايا قبل أن نجربها ؟ وحين اقتنع بعدم جدوى البحث فى هذا الاتجاه ، اتجه اتجاها آخر ، ونظر فى بناء الجماعات وتغيراتها ، وبدأ باكثر الظواهر وضوحا وبساطة فقال : « لنفرض أن هناك عدة عشائر أو قبائل معزولة بعضها عن بعض ، ثم تأخذ فى التقارب وتكون مجتمعا واحدا ، ولكنه مكون من عدة قطاعات مستقلة نسبيا ، حينئذ تظهر تيارات تصل بين قطاع واخر وتنتشر خلال المجموع مادامت هذه الأجزاء تكون جسما واحدا • وفى النهاية يختفى كل اثر للانفصال وتندمج الأجزاء كلها فى وحدة • هذه كلها مجرد تغيرات فى البناء أو التركيب المادى ، فما هى النتائج المترتبة عليها ؟

لقد كانت العقبة حتى الآن فى سبيل تقسيم العمل مزدوجة : ففى مجتمع مكون من عدد صغير من الناس يكون تنوع الاستعدادات الطبيعية محدودا ، وفى الوقت نفسه فان تنوع الأذواق والحاجات لن يكون كبيرا بالقدر الذى

---

(١) انظر كتابه : قواعد المنهج فى علم الاجتماع ـ الترجمة العربية للدكتور محمود قاسم والدكتور السيد محمد بدوى مكتبة النهضة العربية القاهرة • الفصل الأول والثانى •

(٢) Dur kheim, De la division du Travil Social, Paris 1893.

يسمح بوجود طلب كاف لأنواع مختلفة من الانتاج · ولكن بمجرد أن تندمج جماعتان أو اكثر فى وحدة واحدة ، بحيث يزداد عدد الوحدات الانسانية التى يتم الاتصال فيما بينها ، فان ذلك يسمح فى الوقت نفسه باتساع نطاق الاختيار والانتقاء ، كما يسمح بازدياد التخصص · والى جانب هذه الأنواع الخاصة من الانتاج والخدمات المتنوعة ، ستنشأ طلبات وزبائن من نوع خاص أيضا · اذ أن المجتمع اذا ازدادت درجة تركيبه ووجدت فيه عناصر من مناطق وأجواء مختلفة ، بل وربما من أجناس متنوعة ــ وهى على أية حال انتزعت من بيئات ليس لها نفس الماضى أو نفس نوع الحياة ــ فى مثل هذا المجتمع لابد أن تتولد حاجات كثيرة فى عددها ، وفى درجة تنوعها · ولا يكتفى جمهور المستهلكين بما يوجد تحت تصرفهم بالفعل من انتاج متنوع ، بل انهم يجبرون الصناعة او التجارة على ان تستخدم نواحى أكثر تشعبا من ناحية التخصص ، وذلك لارضاء نزواتهم ومطالبهم الصعبة ·

وبالاضافة الى ذلك فان المجتمع الذى تتقارب أجزاؤه على هذا النحو يتركز فيه السكان فى مساحة اكثر تحديدا ، وتبعا لذلك فان الناس يمرون باستمرار من وسط لآخر · وكلما اتسع أفق هذا التغير ازدادت الخبرة والأذواق · كما أن المنافسة والتقليد ، والفضول ، تثير تيارات من الاستهلاك والانتاج كما تساعد على اظهار أنواع من الخدمات العامة والخاصة الجديدة التى سرعان ما يعتادها الناس ·

وهكذا نرى أن الأصل فى مثل هذا التطور الذى لا يظهر فقط فى الناحية الاقتصادية ، بل فى القانون ، والادارة ، والفن ، والعلم ، بل ويتصل بالنواحى البعيدة العمق فى المجتمع ــ هذا الأصل يرجع الى مجرد تغيرات بسيطة فى الشكل : حجم أكبر ، أجزاء أكثر عددا ، اندماج أوثق ، تعدد أكبر فى الوحدات ، تكاثف متزايد فى المجتمع ·

هل يدهشنا اذن اذا قلنا ان نموذج المجتمع يمكن تحديده بدرجة كافية اذا رجعنا الى مظهره المورفولوجى ؟

وقد وضح « مارسيل موس Mauss » ايضـا ، وهو احد علمـاء المدرسة الفرنسية ، اهميـة الدراسة المورفولوجية فى البحث الـذى كتبه عن حيـاة الأسكيمو (١) · واثبت لنا أن توزيع السكان بشكل خاص تبعا لتاثير البيئة ، يفسر الحالات المختلفة والتغيرات التى تحـدث فى نظمهم الاجتمـاعية ، وفى طريقة معيشتهم ·

فالاسكيمو يعيشون فى الشتاء فى منازل على هيئة سراديب طويلة · ويضم المنزل الواحد عددا كبيرا من الأسر يتراوح بين ستة وسبعة ، وقد يبلغ احيانا عشرة اسر · وكل أسرة لها مكانها الخاص من هذا المسكن المشترك ، او جزء من مكان مفصول بحاجز عن الآخرين · وتقترب المنازل نفسها بعضها من بعض ، وتكـون وحـدة متراصة · ومعنى ذلك ان السـكان يتركزون فى الشتاء فى بقعة محدودة من الأرض ·

أما فى الصيف فانهم ينتشرون فى خيام لا تضم كل واحدة منها الا أسرة واحدة · وتتوزع هذه الخيام على مساحات كبيرة من الأرض وتنتشر فى كل مكان ، ومعنى ذلك ان السكان يتبعثرون فى كل مكان · ويعقب حياة السكون والتركز فى الشتاء حياة الحركة والانتشار فى الصيف ·

هذا التعاقب فى انطواء القبيلة على نفسها فى الشتاء ، وانتشارها فى مساحات واسعة فى الصيف ، يظهر اثره فى حيـاة الاسكيمو الاجتمـاعية ، وبصفة خاصة فى حياتهم الدينيـة · فللاسكيمو ديانة فى الصيف وديانة فى

---

(١) Marcel Mauss, Essai sur les variations saisonnières des Sociétés Eskimos. Année Sociologique T. IX.

الشتاء ، بل اننا نستطيع القول ان حياتهم الدينية لا تتجلى بأوضح مظاهرها الا فى الشتاء · فالحياة الدينية فى الصيف تتخذ مظهرا فرديا بحتا ، وتقتصر على بعض الشعائر الخاصة بالميلاد والوفاة ، ومراعاة الامتناع عن بعض المحرمات ·

اما فى الشتاء فان القبيلة كلها تعيش فى حالة روحانية دائمة · وهذه الحياة هى مصدر الأساطير والقصص الدينية التى تنتقل من جيل الى آخر · وتتتابع الحفلات الدينية العامة والأدعية لابعاد شبح المجاعة ، بحيث يمكن القول ان فصل الشتاء عند الاسكيمو يكون بمثابة عيد دينى متصل ·

هذا التعاقب فى حياة الاسكيمو يظهر بشكل واضح نظرا لاختلاف فصلى الشتاء والصيف عندهم اختلافا بينا · ويمكن ملاحظة ما يشبه ذلك عند مجتمعات الهنود الحمر فى أمريكا خصوصا فى منطقة الشمال الغربى ، وفى أماكن أخرى بين قبائل الرعاة ·

ولكن الا يوجد شىء مشابه حتى فى مجتمعاتنا الحالية ؟ الا يكفى فى ذلك أن نتذكر سهرات الشتاء فى الريف ؟ كما أن المدينة فى نفس الفصل ، تزداد فيها العلاقات الاجتماعية ، أما فى الصيف فان الناس يسافرون ويتفرقون ، فتضعف الروابط والاتصالات بينهم ·

وبغض النظر عن الفصول وتعاقبها فالأسر تزداد قربا احداها من الأخرى فى نظام القرى ، وهى قائمة على الصلة الوثيقة والتراحم القوى · ويحدث العكس فى أوساط المدن الكبيرة حيث تكون الأسر والجماعات متفرقة ومتشعبة · وحتى عندما يرتبطون برباط القرابة أو الصداقة أو الأصل أو المهنة فان ما يفرق بعضهم عن بعض لا يرجع الى عامل اتساع المكان بقدر ما يرجع الى عدم شعور الفرد بالكتلة البشرية التى تحيط به · وهو اذا حاول أن يقتحم طريقه خلال الجموع السائرة فى الشوارع فانها تحاول أن تجذبه الى اتجاه غير الذى يريده ·

ولا تختلف المدينة والقرية فى البناء المادى ، وتوزيع السكان وانتسابهم الى جماعات فرعية ، فالعقائد الدينية ليست سواء ، وكذلك الخبرة العملية ، وكذلك كثير من الاعمال والمهن والعادات والقوانين ، وانتقال الثروة ، وطريقة الاشتراك فى الحياة العامة · ولو فرضنا أن الريف لا يستطيع تغذية سكانه الا لنصف العام فقط ، وان هؤلاء السكان يجب أن ينتقلوا ، فى النصف الآخر من السنة الى المراكز الصناعية ، اذا افترضنا حدوث ذلك ، فلابد أن يمر هؤلاء السكان بنفس التغيرات التى عند الاسكيمو ، وهم فى حالة تقاربهم او تبعثرهم لابد أن يخضعوا لتيارات حضارية جد مختلفة ·

وهكذا نرى أن دراسة المورفولوجيا ، أى الأشكال المادية للمجتمعات ، وخصائص بيئتها ، وتوزيعات المساكن والسكان فيها ، كل ذلك يمهد امامنا الطريق لفهم نظمها وتصوراتها الجماعية · ونحن اذا وجهنا عناية خاصة لهذه الأشكال المادية فانما نبغى من وراء ذلك الكشف عن الأسس التى تقوم عليها الحياة الاجتماعية ·

الايكولوجيا الانسانية : Human Ecology

هناك دراسة قريبة من الدراسة المورفولوجية للمجتمعات ، يطلق عليها علماء الاجتماع فى أمريكا اسم « الايكولوجيا الانسانية » ويقصدون بها ، عموما ، دراسة الانسان وبيئته والعلاقات التى توجد بينهما ·

ولا يقتصر اثر البيئة والمسكن على محيط الحياة الانسانية وحدها ، بل ان هذا الأثر واضح كذلك فى حياة الكائنات الأخرى من حيوان ونبات · وقبل أن يبدأ علماء الاجتماع ابحاثهم فى هذا المجال بمدة طويلة ، اهتم علماء النبات بدراسة تاثير البيئة الطبيعية على حياة النباتات ، ونتج عن بحوثهم هذه ، فرع خاص من الدراسة اطلق عليه اسم « الايكولوجيا » ·

ثم استعار علماء الاجتماع هذا التعبير من علماء النبات . وكان « بارك Park » الذى يلقب « بأبى الايكولوجيا الانسانية » هو أول من استخدم هذا التعبير فى محيط الدراسات الاجتماعية . وسرعان ما انتشر استخدامه بين العلماء المهتمين بدراسة الظواهر الحضرية .

وقد أدى استخدام المنهج الايكولوجى . كما يقول « ماك كنزى Mac Kenzie » احد علماء هذه المدرسة . الى نتائج قيمة فى البحوث الاجتماعية ، وخاصة فى الاجتماع الحضرى . فما معنى هذا المنهج ؟

ذهب بعض العلماء فى تطبيقهم لهذا المنهج الى حد الغلو والافراط فى التشبيه بين ايكولوجيا النبات ، والايكولوجيا الانسانية . ولم يلتفتوا الى أن الاختلافات بين الميدانين اكبر واعمق مما يبدو بينهما منوجوه الشبه السطحية. وفاتهم كذلك أن الانسان يعيش على الأرض ، بينما النبات يعيش فى الأرض . وهذا الفرق الأساسى وحده يكفى لاظهار خطر المقارنة بين عالم النبات وعالم الانسان . لأن الحركة والتنقل الاختيارى من أهم المميزات الانسانية . فالنبات لا يختار البيئة التى يعيش وينمو فيها ، بينما الانسان يمكنه أن ينتقل من بيئة الى أخرى بمحض رغبته ، بل يمكنه أيضا أن يغير من صفات البيئة التى يعيش فيها . وبهذا المعنى يمكن القول ، الى حد كبير ، ان البيئة الانسانية من صنع الانسان نفسه .

كل هذا يوضح أن الايكولوجيا الانسانية يجب أن تكون دراسة اجتماعية، تعتمد على أسلوب البحث الإجتماعى ، ولا صلة لها بايكولوجيا النبات الا من حيث التسمية فقط .

ونظرا لأن الدراسة حديثة فى مجال العلوم الاجتماعية ، فلم يحدث بعد اتفاق تام بين العلماء على تحديد مجالها « Soope » ، وان كان معظمهم ينظر اليها على انها تركيب « Synthesis » بين العلوم الطبيعية والعلوم

الاجتماعية مع ميل نحو الجغرافيا · فيقول « بيوس Bews ـ وهو من أشهر علماء المدرسة الايكولوجية ـ ان الدراسة الايكولوجية محاولة للمزج بين العلوم الطبيعية والاجتماعية بغرض الوصول الى هدف أساسى ، وهو فهم الانسان من جميع نواحيه · ويرى « جيست » و « هالبرت » أنها « دراسة التوزيع المكانى للأفراد وللنظم فى المدينة ، والعمليات التى تدخل فى تحديد أنماط هذا التوزيع » (١) ·

وهناك اتجاه آخر يميل الى جعل « الايكولوجيا » جزءا من علوم معينة · فمن الجغرافيين ، ورجال الانثوغرافيا ، وعلماء السكان ، ورجال الاقتصاد من يستخدمونها لدراسة بعض المسائل التى تدخل فى اختصاصهم · فنجد مثلا أن « باروز Barrows (٢) قد مزج بين الدراسة الايكولوجية ، والدراسة الجغرافية ، وذلك فى مقاله الذى نشره فى مجلة جمعية الجغرافيين الأمريكيين بعنوان « الجغرافيا بوصفها ايكولوجيا انسانية » (١٩٢٣) على حين أن « ردفيلد Redfield » قد استعان بالدراسة الايكولوجية فى تحديد « المظاهر الاقليمية للحضارة » (١٩٣٠) (٣) ، اما « دورن Dorn » وهو من علماء السكان ، فقد استخدمها فى معرفة « اثر الهجرة على نمو المدن » (١٩٣٨) (٤) ، واستطاع « بارثولوميو Bartholomew » ، وهو من رجال الاقتصاد ، باستخدامه للمنهج الايكولوجى ، (أى التفاعل بين الانسان والبيئة) ، أن يدرس « وسائل استخدام الأراضى فى محيط المدينة » (١٩٣٢) (٥) ·

---

(١) Gist and Halbert, Urban Society ; New York, 1950 p. 95.
(٢) Barrows, Geography as Human Ecology, 1923.
(٣) Redfield, Regional Aspects of Culture 1930.
(٤) Dorn, Migration and the Growth of the City, 1938
(٥) Bartholomew, Urban Land Uses, 1932

واذا انتقلنا الى علماء الاجتماع انفسهم نجد انهم لم يتفقوا تماما على تحديد مجال هذه الدراسة : فبعضهم يرى أنها لا تختلف عن دراسة المناطق الطبيعية فى الكرة الأرضية ، ومن هؤلاء « ماكيفر » ٠ ومنهم من يرى أنها دراسة الانسان بوصفه كائنا يعيش فى منطقة معينة ، ومن هؤلاء « فانس Vance » (١) ويرى « لندبرج Lundberg » انها دراسة كل ما يحيط بالانسان ، وانها تعبر عن نظرة شاملة تركيبية للعلوم الاجتماعية ٠ اما « كون Quinn » فيرى انها علم خاص ذو موضوع محدد ، وهو دراسة أوجه النشاط المتبادل بين الناس Interactions ، ويقصد به على الخصوص النشاط « ما دون الاجتماعى Sub-Social » ، وهو النشاط الذى يتصل بالأمور الحيوية اكثر من اتصاله بالنواحى الثقافية والحضارية ٠

على ان المدرسة الايكولوجية قد ارتضت أخيرا التعريف الذى قدمه « ماك كنزى » احد علمائها البارزين ٠ وهو يقول ان « الايكولوجيا الانسانية تدرس الظواهر المكانية التى تنتج عن العلاقات المتبادلة ، والاختلاط بين الناس ٠ وغرضها الكشف عن العوامل التى تفسر الاختلاف فى طريقة استغلال الانسان للبيئة ، وفى توزيع السكان فى البقاع المختلفة ، وفى النظم التى يخضعون لها علاقاتهم ٠

وقد اهتم ماك كنزى ، على الخصوص ، ببيان الفرق بين ثلاثة انواع من الدراسات : الجغرافيا البشرية ، والايكولوجيا الانسانية ، والديموغرافيا (أو دراسة السكان) (٢) فالجغرافيا تهتم على الخصوص بدراسة « المكان » ، على حين أن الايكولوجيا تهتم بدراسة « النشاط » والتحديد فى الجغرافيا يكون

---

(١) Vance, What is Human Ecology ? 1932.

(٢) Mac Kenzie, «The Field and Problems of Demography, Human Geography and Human Ecology» in The Field and Methods of Sociology. New York 1934.

ببيان المواضع على سطح الأرض ، أما فى الايكولوجيا فيكون ببيان وضع جماعة فى مكان معين ، مع الاهتمام بما ينشأ بين أفرادها من علاقات ونظم · أما مجرد دراسة الجماعات على انها تجمعات من السكان ، فهو ما نسميه بالديموغرافيا ·

ونستخلص من هذه التفرقة أن دراسة جماعات السكان مع الاهتمام ببيئتها الطبيعية هى موضع الجغرافيا البشرية · اما دراسة « العلاقات » التى تنتج عن « تعاون » الجماعات الانسانية ، والتاثيرات المتبادلة بين الانسان والبيئة فهذا هو موضع الايكولوجيا ·

وقد كان المركز الأساسى للدراسات الايكولوجية ، هو جامعة شيكاغو · واول من أسس هذه الدراسة ، فى تلك الجامعة هما العالمان « بارك » ، و « بيرجس » (١) ·

ويميز بارك بين المجتمع كوحدة من التعاون الحيوى او العضوى بين الأفراد Symbiotic Society ، وبين المجتمع كوحدة ثقافية Cultural Society · والايكولوجيا تهتم بالمظهر الأول الذى يعد أساسا أو قاعدة للمظهر الثانى ·

ونستطيع أن نستخلص من الدراسات التى ذكرناها فيما تقدم رايا يكاد الاجماع ينعقد عليه ، وهو أن موضوع الايكولوجيا دراسة العلاقات والتاثيرات المتبادلة Inter-relations بين الانسان والبيئة ·

---

(١) Park and Burgess, Introduction to the Science of Sociology, Chicago 1921

الفصـــل الخامس

العناصر البشرية فى الانتاج

دراسة السكان

اطلق على الدراسات الخاصة بالسكان فى بادىء عهدها اسم « احصائيات السكان » . ثم عمم بعـد ذلك استعمال كلمة « الديموجرافيا » للـدلالة على الأبحاث الخاصة بالسكان من حيث عددهم ، وتوزيعهم على سطح البقعة التى يعيشون فيها ، وتقسيمهم الى فئات مختلفة من حيث السن والجنس ، كمـــا يشمل ذلك ايضا دراسة المواليد وتفـاوت نسبتها بين حين واخــر ، ودراسة الزواج واخيرا دراسة الوفيات .

ويقال ان كلمة « ديموجرافيا » قــد استعملت لأول مرة حــوالى ســنة ١٨٥٠ . ويمكن تعريف « الديموجرافيا » بانها « العلم الذى يدرس عن طريق الاحصاء الحياة الانســانية من حيث اطوارها الهامة الثـلاثة وهى الولادة ، والزواج ، والوفاة . كما يبحث فى العـلاقات التى تنشأ عن هــذه الظواهر ، ويصور الحالة العامة للسكان على انها نتيجة لتلك الدراسة التفصيلية » (١) .

وتهتم الديموجرافيا كذلك بدراسة العوامل التى تساعد على اســتقرار السكان وكثافتهم أو تخلخلهم فى مناطق معينة ، وتبحث عن الأسباب المـادية والاجتماعية لمثل هذه التغيرات .

واذا تأملنا المجتمعات الانسانية وجدنا انها لا تتصل بالطبيعة المادية

---

(١) هذا التعريف هو تعريف لفاســور Lavasseur فى الموســـوعة الكبرى La Grande Encyclopédie

فحسب ، بل انها هى ذاتها حقائق ذات طبيعة مادية · وهى فى حياتها وتطوراتها تخضع لقوانين منتظمة تشبه فى انتظامها انتظام القوانين الطبيعية · والجماعات الانسانية ، التى يمكن النظر اليها على انها اجسام او كائنات ذات وحدة وصفات مميزة ، عرضة للاتساع او التضاؤل : فهى تفقد بالموت عددا من اعضائها يؤثر فى حجمها ان لم تستطع ان تعوضه بعدد من المواليد · وعلى هذا الأساس يمكن دراستها دراسة عددية وتطبيق الوسائل العلمية فى هذه الدراسة ·

واذا كان علماء السكان والمهتمون بدراسة « المورفولوجيا الاجتماعية » يعترفون بأن المجتمعات تختلف فيما بينها من حيث المعتقدات والتقاليد والعرف والنظم الاجتماعية ، الا انهم يؤكدون — مع ذلك — ان الجماعات المختلفة كثيرا ما تشترك او يظهر عليها اعراض تغيرات واحدة تتصل بحركة المواليد والوفيات او تتصل بنسبة الزيادة العامة فى عدد السكان · وكما ان تيارات الفكر تنتقل من مكان الى آخر حتى تعم اجزاء كبيرة من سطح الأرض ، فكذلك تعم العالم من حين الى آخر حركات « ديموجرافية » كبيرة تسمح لنا بتكوين راى شامل عن سكان قارة باكملها ، بل وتسمح لنا احيانا بتكوين فكرة عامة عن حركة السكان فى العالم باسره باعتباره وحدة متكاملة ·

ولكن هذا التجاوب بين حركات السكان فى العالم بأجمعه لا ينفى ، بطبيعة الحال ، أن يكون لكل مجتمع . بل لكل طائفة من طوائف مجتمع بعينه ، وأن يكون للمدن الكبيرة ، وللمجموعات القروية صفات مميزة من حيث سكانها واشكال تجمعهم ، ودرجة تكاثرهم ، وحركة الحل والترحال فيما بينهم · ونريد أن نخلص من ذلك الى حقيقة هامة يجب أن نضعها دائما نصب أعيننا فى دراسة السكان بوجه خاص ، والمورفولوجيا الاجتماعية بوجه عام ، وهذه الحقيقة هى أن العنصر الأول او الخلية الحقيقية للنوع البشرى لا تتمثل فى الفرد بل فى الجماعة ·

اثر العوامل البيولوجية والاجتماعية فى دراسة السكان :

ولا شك أن النظر الى الاعتبارات البيولوجية ، وتحديد الدور الذى تلعبه فى دراسة السكان سيزيد فى وضوح هذه الحقيقة · فالانسان باعتباره كائنا حيا يخضع لقوانين الحياة من الناحية « الفيزيولوجية » · وفى جميع المسائل التى نتعرض لها فى دراسة السكان من حيث توزيع الجنسين ، وتوزيع الأعمار ، ونسبة المواليد ، والزواج ، والوفيات ، سنجد أنه لابد من النظر بعين الاعتبار الى التطور العضوى للفرد ·

فالزواج ولو انه نظام اجتماعى الا انه يقوم على علاقة بيولوجية · ولا يستطيع اى مجتمع أن يجدد من عناصره ، وأن يستعيض عن الأموات بالأحياء الا فى نطاق القوانين البيولوجية التى تنظم الحمل والولادة · كما انه ليس فى قدرته أن يحتفظ بالتوازن بين الجنسين من الذكور والاناث اذا لم تكن الطبيعة (اى قوانين الحياة) قد ربتت ذلك وجعلت نسبة المواليد من الذكور تزيد قليلا على نسبة المواليد من الاناث · ثم أليست الحاجات العضوية هى التى تفسر لنا فى غالب الأحيان حركات الهجرة ؟ أليس اختلاف الصفات المميزة للسكان فى المدن عنها فى الريف يرجع الى حد كبير ، الى اختلاف الظروف الطبيعية التى يعيش فيها كل فريق ؟

هذه الاعتبارات وغيرها ادت الى القول بأن دراسة السكان والظواهر المورفولوجية ليست فى نهاية الأمر الا خلاصة النتائج التى تستمد من دراسة مجموعة معقدة من الظواهر العضوية البحتة ·

ولكن هذا الرأى فيه كثير من الغلو ، اذ ان القائلين به ينسوّن أن الظواهر العضوية التى تحدث داخل نطاق الجماعات تخضع الى حد كبير – من حيث تنظيمها – لمعتقدات هذه الجماعات ونظمها وبنائها الاجتماعى · فالزواج مثلا ، وان كانت نتائجه لا تظهر – من ناحية السكان – الا بتأثير العلاقات

الجنسية . الا انه يخضع لمجموعة من الشروط الدينية ، فمن المجتمعات ما لا يسمح بالزواج من افراد يعتنقون عقيدة اخرى · كما قد يخضع لشروط اخرى قانونية تتصل بالسن او الأهلية او الكفاءة · وهذه كلها نظم يحددها المجتمع وتؤثر فى نهاية الأمر على النتائج البيولوجية التى تنتج عن الزواج ، اى انها تكيف حركة السكان ، فى هذا الاتجاه او ذاك ·

والمواليد كذلك تنتج عن وظيفة بيولوجية ، هى القابلية للنسل · ولكن هذه القابلية قد تتكيف وتتحدد بتدخل الارادة الانسانية · وهذه الارادةذاتها تخضع لعوامل اجتماعية ، قد تكون اقتصادية ، وقد تكون مما يتصل بتيارات الراى العام السائدة فى حقبة معينة من الزمن · ويطلق علماء الاجتماع على هذه العوامل اسم « التصورات الجمعية Représentations Collectives
ومما يؤيد أثر هذه العوامل الاجتماعية أن نسبة المواليد بين الطبقات الغنية فى مجتمع معين تختلف عن نسبتها بين الطبقات المتوسطة أو الفقيرة ·

ولا ينكر أحد أيضا أن الوفاة ظاهرة بيولوجية ، فهى تحدث من استهلاك الغدد والأنسجة بسبب الجهود العنيفة التى نبذلها ، وكفاحنا لضمان العيش ، وما قد نتعرض له من الأخطار المهنية أو الحوادث العارضة · ومع ذلك فحركة الوفيات فى ذاتها ، وما يتبعها من تحديد متوسط السن فى مجتمع معين تتوقف على شروط اجتماعية · ومحاولتنا تحديد متوسط السن لانسان مجرد ، بدون النظر فيما اذا كان متزوجا أو أعزبا ، وبدون النظر الى البيئة التى يعيش فيها والمهنة التى يحترفها وهم لا طائل تحته · ومن الأكيد اننا نموت دائما بمرض ما ، كما ان الشيخوخة نفسها حالة مرضية · ولكن أليست الأمراض ، فى كثير من الأحيان ، ذات صلة وثيقة ببعض الظروف الاجتماعية ؟ فلننظر الى مرض السل مثلا : هذا المرض ينتج عن ميكروب ، ولكن الاحصائيات تدل دلالة واضحه على انتشاره فى بعض البيئات الخاصة ، وفى محيط العمال الذين يشتغلون فى صناعات معينة ، وفى الأماكن التى تزدحم بعدد كبير من السكان · وهذه

كلها عوامل اجتماعية · فنسبة الوفيات تتغير اذن تبعا للبيئة وتبعا للمهن المختلفة · كما أن العمل على خفض هذه النسبة لا يكون الا بوسائل جماعية · فالكفاح ضد الأمراض بوسائل الطب والجراحة والوقاية لا يؤتى ثماره المرجوة الا عن طريق التنظيم والتشريع الاجتماعى · ومن هنا نرى أن تحسن الصحة العامة ، وما يؤدى اليه من ارتفاع متوسط سن الفرد فى المجتمع ، يتوقف الى حد كبير على اثر العوامل الاجتماعية ·

واذا نظرنا الى الهجرة من مكان الى آخر او من بلد الى آخر وجدنا انها لا تحدث بدافع الهرب من الجوع أو الفاقة فحسب ، بل انها تمثل حركات جماعية يدخل فيها كثير من العوامل السيكولوجية · فالبؤس وحده قد لا يدفع الى الهجرة ، لأن البائس عندما يفكر فى الهرب من بؤسه عن طريق الهجرة ، يفكر كذلك فى مخاطر المجهول ، وما قد يصادفه من حظ عاثر فى مهجره ، وقد يستقر بعد المفاضلة بين الأمرين على البقاء فى وطنه · وعلى ذلك فالهجرة لا تخضع لبواعث فردية بحتة ، بل انها فى الحقيقة . حركات جماعية ما تكاد تبدأ حتى تولد فى النفوس حالة عقلية خاصة ونزوعا عاما يفرض نفسه على مجموعة المهاجرين ، ويتميز تميزا واضحا عن حالات النزوع الفردى · ولا يلبث تصور الآفاق الجديدة أن يثير فيهم نوعا جديدا من الجاذبية يأسر نفوسهم ، ويتحكم فى عواطفهم تحكما لا يشعر به الفرد لو كان وحيدا ·

وخلاصة القول أننا اذا تخيلنا مجموعة من الناس يعيشون متفرقين ويتحقق بينهم نوع من الاتصال الجنسى بين حين وآخر ، ويموت منهم فى نهاية اجله من يموت ، اذا تخيلنا مجموعة كهذه وقمنا عليها بدراسة احصائية وجدنا بالتأكيد أن نسبة المواليد والوفيات وحالات الاتصال الجنسى تختلف تمام الاختلاف عما تكون عليه فى مجتمعات كمجتمعاتنا تخضع لنظم مقررة · وقد قيل عن قلة عدد الهنود الحمر عند غزو البيض لأمريكا ، أن السبب فى هذه القلة ظروف البيئة التى كانوا يعيشون فيها وقضاؤهم معظم أوقاتهم فى الصيد

واقتناص الفريسة وتأمين حياتهم المادية مما كان لا يسمح بوقت كاف يركنون فيه الى ازواجهم · وسواء اكان هذا التعليل صحيحا أم غير صحيح فانه يدل ، على كل حال ، على تحكم البيئة وظروف الحياة الاجتماعية فى قوانين الحياة البيولوجية ·

ولا شك ان اختلافا كبيرا لابد أن يطرأ على نسب المواليد والوفيات فى مجتمعاتنا الحالية اذا تحللت من جميع القيود والنظم الاجتماعية وعاشت عيشة حيوانية صرفة ·

هناك اذن ، وبعد كل هذه الأمثلة والشواهد ، نظرة جديدة ودراسة جوهرية يخضع لها النوع البشرى ، لا بوصفه كائنات حية ، بل بوصفه مجتمعات لها نظمها ومعتقداتها وبناؤها الاجتماعى · وهذه الدراسة التى تدرس المجتمعات الانسانية فى اشكالها المادية ، وتدرس تفاعل السكان مع البيئة ومع الظروف الاجتماعية المحيطة ، هى موضوع « المورفولوجيا الاجتماعية » · اما اذا اقتصرت هذه الدراسة على السكان وحركاتهم فانها تسمى « الديموجرافيا » ·

احصاءات السكان :

ان أهم المناهج التى تقوم عليها الدراسات السكانية هو المنهج الاحصائى وقد كان الاحصاء فى بادىء أمره أى فى القرنين السابع عشر والثامن عشر دراسة وصفية Descriptive للنواحى الجغرافية والسياسية والاقتصادية فى اقليم معين ، وكان الغرض من هذا الوصف التفصيلى مساعدة الحكومات الأوربية على معرفة بعض البيانات المتعلقة بمواردها وامكانياتها وحركةالسكان فيها · وكانت خليطا او حشدا من المعلومات عن حالة دولة معينة : فكنا نجد فيها عدد السكان وتوزيعهم ، وبيان التقسيمات السياسية ، وحالة الانتاج ومستوى المعيشة ، ووصف العادات والنظم ، ولم تكن معظم هذه البيانات

بطبيعة الحال تتخذ شكلا عدديا · ويقال ان العالم الألمانى « جوتفريد آخنفال Achenwall » (١٧١٩ ـ ١٧٧٢) هو أول من استخدم كلمة « احصاء Statistik » ولكنه لم يتعد فى دراساته هذه الناحية الوصفية ·

ولكن قبل ذلك بقليل أى فى أواخر القرن السابع عشر ، قام بعض علماء الرياضة الانجليز من ناحيتهم بدراسة العلاقة بين المواليد من الذكور والاناث مستعينين فى ذلك بسجلات المواليد والوفيات ، ونذكر من هؤلاء على الخصوص « جرونت Graunt » ، وقام « بيتى Petty » كذلك بعمل جداول احصائية عن حالة الوفيات · وقد كانت هذه المحاولات النواة التى استفادت منها فيما بعد شركات التامين على الحياة التى انتشرت فى هولندا وانجلترا ·

ثم اخذ الاحصاء يتجه شيئا فشيئا نحو الدراسة العددية خصوصا بعد أن ظهر كتاب « جاك برنولى Bernoulli » عن « حساب الاحتمالات Calcul des Probabilités » (١٧١٣) · وما لبث علماء الألمان أن نبذوا طريقتهم الوصفية الأدبية ووجهوا جهودهم نحو الدراسة القائمة على البيانات العددية ، ويعد « سوسميلش Sussmilch » (١٧٠٧ ـ ١٧٦٧) من أشهر علماء الاحصاء فى القرن الثامن عشر ·

وبذا نستطيع القول ان الاحصاء قد تكون من التقاء تيارين : احدهما ذو صفة ادبية يتصل بالوصف الجغرافى أو التاريخى أو الاقتصادى ويقترب الى حد ما من الدراسات التى تدخل اليوم فى محيط علم الاجتماع ، والآخر يحاول تطبيق المنهج الرياضى على الظواهر الانسانية ويحاول أن يبين درجة الاحتمال فى التنبؤ ببعض الظواهر · وقد كان هذا هو موقف عالم الفلك البلجيكى « كيتيليه Quetelet » (١٧٩٦ ـ ١٧٨٤) الذى أنشأ نظرية عن « النموذج المتوسط للانسان L'homme moyen وحاول أن يثبت فيها أن المتوسطات المأخوذة من الاحصاءات والتى تتصل بجميع الظواهر الطبيعية

(كالطول والوزن والسن) أو الاجتماعية (كالزواج وعدد الأولاد أو الميل الى التدين) ، كل هـذه المتوسطات تعبر عن النموذج « العـادى » أو المتوسـط للانسان ٠ ولا يبتعد عنها بعض الناس الا بسبب حالات شاذة ٠

ثم اخذت الدراسة الاحصائية بعد ذلك تتقدم بخطى حثيثة وتقتصر على جمع البيانات ذات الصبغة الاجتماعية وتقيمها فى شكل جداول عددية أو رسوم بيانية ، هذا فيما يتعلق بمحيط علم الاجتماع ٠ وفى مجال العلوم الأخرى كالبيولوجيا ، والعلوم الفلكية والطبيعية والكيميائية قدم الاحصاء كذلك خدمات جليلة حتى ليمكن القول اليوم أن هناك احصاء فلكى ، واحصاء انثروبولوجى ، واحصاء سيكولوجى ٠٠٠ الخ ٠

تعريف الاحصـاء :

عرف « بنينى Benini » الاحصـاء (١) بانه « شكل من اشـكال الملاحظة والاستقراء يتلاءم مع الدراسة العددية للظواهر التى توجد فى حالة تعدد أو تجمع وهذه الظواهر تحتمل التغير ولكنها لا تخضع فى تغيرها لقاعدة يمـكن تحديدها تحديدا صارما » ٠

وقد انتقد « سيمياند Simiand » عالم الاحصاء الفرنسى هذا التعريف مبينا بعض النقص فيه (٢) فقول بنينى ان **الاحصاء دراسة للظواهر فى تعددها** لا يحتم أن تكون كل دراسة عددية دراسة احصائية ٠ فحساب عدد الكيلومترات بين محطة معينة من محطات سكة الحديد وبين المحطات الأخـرى لا يمكن أن نعدها دراسة احصائية ، كما أن حساب عدد أيام الأربعاء مثلا التى توجـد

---

(١) وذلك فى كتابه .
Principii di satitsticci metodologica, Florence 1901.

(٢) وذلك فى بحثه الذى قدمه لجمعية الاحصاء بباريس بعنوان :
Statistique et Expérience, Remarques de Méthode, 1921.

خلال شهر معين لا تعد دراسة احصائية · وذلك لأن هـذه البيانات العددية لا تتصل بمجموعة من الظواهر ذات الوحدة الحقيقية ، أو بمعنى آخر لأنهـا لا تعبر عن مجموعات لها كيان اجتماعى حقيقى ·

وعلى عكس ذلك فان عدد الأشخاص الذين يمرون على أحد الكبارى ، فى مدينة معينة فى اليوم يمكن أن يكون له دلالة احصائية لأنه يعبر عن حقيقة اجتماعية نطلق عليها اسم « حركة المرور » ، كما أنه يفسر **بواعث وأنواع من النزوع يمكن معرفتها** · وهذا المثال بالذات يخـرج عن نطاق الاحصـاء اذا اقتصرنا فى تعدادنا على عدد العزاب مثلا الذين يمرون فوق الكبرى ، فلا شك أن الأسباب التى دفعت هؤلاء الأفراد الى المرور فوقه لا صلة بين بعضهـا وبعض وانما تتحكم فيها الصدفة البحتة وعلى ذلك لا يمكن لهـذا التعداد أن يوصلنا الى حقيقة متماسكة مترابطة ·

ويقول « بنينى » كذلك أن الظواهر التىيدرسها الاحصاء « تحتمل التغير ، ولكنهـا لا تخضع فى تغيرها لقـاعدة صارمة » · ومن الأكيـد أن البيـانات الاحصائية ، اذا قورنت بوسـائل الملاحظة والتجربة التى تستخدم فى العلوم الطبيعية ، فانها تبدو لنا دون درجة اليقين بكثير ، ويظهر طابع الاحتمال فيها على وجه الخصوص اذا نظرنا الى فرد فى مجموعة أو الى حالة معينـة من مجموعة حالات أجرى عليها الاحصاء · ولكن عدم اليقين فى الاحصاء لا يتصل الا بالحالات الفردية بالذات . والفرق بينالتجربة الطبيعية والملاحظةالاحصائية هو أن الأولى تنصب على حالات فردية ولذا تبلغ فى نتائجها مبلغ اليقين وتسمح لنا باستنباط النتيجة نفسها بالنسبة لأى ظاهرة أخرى فردية تخضع للشروط نفسها التى أجريت فيهـا التجربة الأولى · فاذا أردنا معـرفة معدل التمـدد لقضبان من الحديد ، يكفى اجراء تجربة واحدة دقيقة لنستنبط منها نتيجة تنطبق على جميع القضبان المماثلة ·

ولكن الأمر يختلف تماما فى حالة قيامنا باحصاء لمتوسط عمر الفرد بين مجموعة من السكان : فالنتيجة التى نصل اليها تصدق بالنسبة للمجموعة بأسرها ، ولكن لا تسمح لنا بأن نستخرج منها كم من العمر يعيش زيد أو عمرو . ويرجع ذلك الى انها نتيجة تعبر عن « المتوسط » أو عما نسميه احيانا « بالقيمة النموذجية Valeur Typique » .

ولنا أن نتساءل الآن : هلهذه المتوسطات قيم خرافية لاتعبر عن حقيقة ما ؟ يرد على هذا السؤال « سيميان » حين يبين أن موضوع الاحصاء هو « بيان الصفات الجمعية أو الاجتماعية . وقد لا تتحقق هذه الصفات فى فرد بعينه اذا اخذ على حدة ، ولكن ذلك لا ينفى انها تعبر عن حقيقة فى مجموعها » . ودليل ذلك أن هذه الصفات تظل قائمة ، وتتشابه فى المجموعات التى يتحقق فيها بناء اجتماعى واحد ، بالرغم من زوال الأفراد وتجددهم لمدة طويلة .

ومجمل القول ان الملاحظة الاحصائية وسيلة من وسائل البحث التى لا تتعارض مع المنهج التجريبى ، بل انها على العكس نوع من أنواع الطريقة التجريبية يطبق على أنواع خاصة من الظواهر . وهذه الظواهر يمكن معرفة خواصها من ناحية الكم بملاحظتها فى عدد معين ، قل أو كثر ، من الحالات الفردية ، على أن ذلك لا يعنى أنها تتحقق برمتها فى أى من الأفراد الذين كانوا موضوع الملاحظة .

موضوعات البحث فى مسائل السكان :

ان الظواهر التى تدخل تحت موضوع السكان عديدة ومركبة ويمكن تقسيم هذه الدراسة الى عدة مسائل وفروع : فهناك أولا دراسة السكانبوصفهم مجموعة أو كتلة من الكائنات البشرية تنتشر على سطح الجزء من الكرة الأرضية الذى تتوافر فيه امكانات الحياة الانسانية . ويمكن بعد ذلك دراسة توزيع هذه الكتلة على القارات ثم دراسة توزيعها داخل الوحدات الاقليمية

التى نطلق عليها اسم الدول ، كما يمكن دراستها من ناحية التشابه العنصرى او وحدة اللغة ٠ وهذه الدراسة تعيننا على تحديد حجم السكان فى مجموعه او فى اجزائه ، وتساعدنا على تتبع التغيرات التى مرت بعددهم من عصر الى اخر ٠

وهناك بعد ذلك دراسة ظاهرة اساسية تتحكم فى التطور الديموجرافى باسره : وهى النسبة بين الذكور والاناث ، والنسبة بين عدد المواليد من كل جنس سويا ٠ وهذه الدراسة تؤدى بنا الى تحديد العوامل التى تتحكم فى تجدد الأجيال وترشدنا الى الاتجاهات التى يمر بها المجتمع فى توسعه وتضخمه ٠ ويطلق على هذه الدراسة احيانا اسم « الحركة الطبيعية للسكان » ويدخل فيها دراسة طبقات السن وتوزيع كل طبقة بالنسبة للأخرى ، ودراسة المواليد (شرعيين او غير شرعيين) ، ودراسة الزواج والطلاق ، ودراسة الوفيات ٠ وبالنظر الى هذه العناصر نظرة شاملة وتحديد زيادة المواليد على الوفيات (أو بالعكس) ، نستطيع ان نحدد القوة الحيوية لمجتمع ، اى نحدد امكانيات زيادته واتساعه ، او بقائه على حاله ، او احتمال تناقصه واضمحلاله ٠

وتاتى بعد ذلك دراسة الحركة المتبادلة للسكان ، اى انتقالهم عن طريق الهجرة الداخلية والخارجية ٠ ويستدعى ذلك الكلام عن كثافة السكان فى مختلف الاقطار اذ ان هذه الكثافة هى السبب ، واحيانا قد تكون النتيجة ، لحركات الهجرة ٠

واخيرا ياتى بعد هذه الدراسات وفروعها النظر فى وضع سياسة للسكان : وتقوم هذه السياسة على تحديد الحد الأمثل للسكان فى قطر معين Optimum Population ، وعلى النظر فى علاج زيادة السكان الى حد يهدد بالمجاعة ، او قلتهم الى حد يهدد بالاضمحلال ، وعلى وضع القواعد التى تكفل الرقابة على حركة السكان وتنظم تبادلهم بين اقليم وآخر ٠

هذه بالاجمال اهم الدراسات التى تدخل تحت موضوع السكان ، وسنحاول فيما يلى أن نعرض لأهم نواحى البحث فيها : ونريد أن نؤكد قبل ذلك أن دراسة ظواهر السكان لابد لها من ملاحظات دقيقة وقياسات عددية ، وهذه الوسائل لا يمكن أن تحقق الغرض المطلوب الا اذا كان المجتمع الذى يقوم باستخدامها قد بلغ درجة متقدمة من التنظيم الادارى · ولازال حتى اليوم جزء هام من العالم لا نعرف عن عدد سكانه وأحوالهم الا النـذر اليسير ، بل قـد يكون ما نعرفه عنه يتضمن معلومات خاطئة ، وما ذلك الا لأن التنظيم الادارى فيه لا يساعد على اجراء عمليات التعداد الدقيقة ·

لمحة عن تاريخ تعداد السكان :

عثر المؤرخون وعلماء الآثار على وثائق تثبت وجود عملية تعداد السكان منذ أحقاب سحيقة فى بعض بلدان العالم القديم · فقد عرف الفراعنة نظـام احصاء السكان ، واهتموا باحصاء الأراضى والغلات لجمع الضرائب ، وكانوا يحصون السكان بطريق غير مبـاشر بالنسبة لمقدار الحاصلات التى جمعت · ومن الأسباب التى جعلتهم يهتمون بالاحصاء – غير جمع الضرائب – العمليات الحربية والعمليات الانشائية الكبيرة كبناء الأهرام والمعابد · ويذكر « برستيد Breasted » فى كتابه Ancient Records of Egypt أن قوائم تسجيل السكان عرفت فى مصر قبل ميلاد المسيح بعشرين قرنا · وقد عثر ، على أثر يعد أقدم ما عرف فى التاريخ عن تعداد السكان ، ويرجع الى القرن الخامس عشر قبل الميلاد · وهذا التعداد مكتوب على قاعدة تمثال « الكاتب » المقام فى معبد آمون بالكرنك · ولسوء الحظ فان هذا الأثر القيم قد أصابه كسر فى المكان الذى كتب فيه عدد السكان فى ذلك الوقت . فتعذرت قراءة الرقم ·

ولدينا اليوم ما يدل على أن اجراء التعداد فى الصين يرجع الى ٣٠٠٠ سنة قبل ميلاد المسيح وكان الغرض منه جباية الأموال والمحاصيل · ويستدل

من بعض آيات « العهد القديم » على أن ملوك بنى اسرائيل قد قاموا بمحاولات لتعداد السكان ، وكان غرضهم ، بوجه خاص ، الوصول الى معرفة عدد الرجال القادرين على حمل السلاح · وكان التعداد فى روما يتخذ صبغة جدية عند النظر فى تقسيم المواطنين الى طبقات حربية وفى توزيعهم على المجموعات المئوية Les Centuries (١) ·

وكان تعداد السكان فى العصور الوسطى يقوم على احصاء عدد الأضواء Les Feux وهذه الأضواء تدل على عدد المنازل ثم يحسب بعد ذلك عدد السكان على أساس متوسط عدد أفراد الأسرة فى كل منزل) · وقد أراد « وليم الفاتح » فى سنة ١٠٨٥ معرفة تقسيمات الأراضى فى انجلترا وعدد من يقطنون فى كل تقسيم فأمر باجراء التعداد المعروف باسم Domesday Book ويعد بمثابة بيان لعدد الملكيات الزراعية ومواقعها ومساحاتها مما يفيد فى تقدير الضرائب عليها . كما يستدل منه فى الوقت نفسه على عدد السكان ·

وقد أجريت محاولات فى فرنسا منذ القرن السابع عشر لتقدير العدد الاجمالى للسكان فأمر لويس الرابع عشر حكام الأقاليم بكتابة مذكرات وصفية عن أقاليمهم تحتوى على بيانات خاصة بعدد السكان ، ولكن معظم هذه البيانات اقتصر على تقدير احتمالى أساسه احصاء عدد الأضواء كما قدمنا ·

ولم تبدأ عمليات التعداد التى يمكن الاطمئنان الى جديتها الا فى القرن الثامن عشر حيث نستطيع العثور على بيانات احصائية كاملة يمكن مقارنتها ودراستها الوصول الى معلومات تكاد تكون يقينية عن السكان فى ذلك العصر ·

---

(١) ظل التقسيم السياسى فى روما القديمة مدة طويلة يقوم على تقسيم المواطنين الى مجموعات تشمل كل مجموعة مائة مواطن ويطلق عليها اسم Centuria وقد اصبحت هذه المجموعة بعد ذلك وحدة حربية لها رئيس يطلق عليه اسم Centurion .

وقد بدأت عمليات تسجيل المواليد تتخذ شكلا دقيقا ومنظما خلال هذا القرن ، فاعتمد عليها الباحثون كثيرا فى تقديرهم لعدد السكان ٠

ويقال ان السويد هى أول من قامت بنشر نتائج التعداد فى فترات منتظمة منذ ١٧٤٩ ، وتلتها النرويج منذ ١٧٦٠ والدانيمارك منذ ١٧٦٩ ٠ ولم يبدأ أول تعداد عام فى الولايات المتحدة الأمريكية الا فى ١٧٩٠ ٠ أما بلدان أوربا الأخرى فبدأت عمليات التعداد فيها فى السنوات الأولى من القرن التاسع عشر ، فبدأت فرنسا وانجلترا فى ١٨٠١ ، وبروسيا فى ١٨١٠ ثم تلتها بلدان أوربا الوسطى بين سنتى ١٨١٥ ـ ١٨٢٠ ٠

التعداد فى العصر الحديث : واصبح التعداد فى العصر الحديث يجرى بطريقة منتظمة فى البلاد الأوربية كل خمس سنوات ، وقد اختارت معظم الدول السنوات التى تبدأ بالرقم (١) ثم بالرقم (٦) على التوالى ٠ أما فى مصر فيجرى التعداد كل عشر سنوات ، فى الأعوام التى تبدأ بالرقم (٧) ٠

ولا تقتصر عملية التعداد فى العصر الحديث على معرفة عدد السكان الاجمالى فى دولة معينة ، بل انها تمدنا بالبيانات الاحصائية اللازمة عن توزيعهم بحسب الجنس (ذكور واناث) وبحسب السن ، والحالة الاجتماعية (الزواج أو العزوبة أو حالة الطلاق أو الترمل) ، ودرجة التعليم والحرفة ، والجنسية الخ ٠٠٠ ولذلك فان عملية التعداد تتطلب كما قلنا تنظيما دقيقا واعتمادات مالية كبيرة لاتمامها ٠ وكلما وضعت عملية التعداد فى يد الادارة المركزية بدون أن تترك للهيئات الاقليمية التى يشيع فيها الاهمال والجهل بالوسائل العلمية الدقيقة ، كان ذلك اكثر ضمانا للوصول الى النتائج الصحيحة ٠

وأهم ما يعوق الوصول الى النتائج الصحيحة فى عمليات التعداد التى تجرى على نطاق واسع هو التطبيق الخاطىء للتعليمات الواردة فى استمارات

الاحصاء · فقد يكون موظفو الاحصاء من الجهل أو قلة الاكتراث بحيث لا يوجهون العناية اللازمة الى عملهم الاحصائى ، ولذا يحسن أن تراقب أعمالهم وتراجع كلما كان ذلك ممكنا · ولا يدهشنا ، نظرا لما تتطلب هذه العمليات من الدقة والصرامة ، أن تكون المعلومات التى تصلنا عن مقدار السكان فى كثير من البلدان تحمل طابع التقدير اكثر مما تحمل طابع اليقين · وعلى ذلك يستحيل علينا احيانا ، عند مقارنة تعدادين متتاليين فى قطر معين أن نصل الى معلومات أكيدة عن الزيادة الحقيقية للسكان فى ذلك القطر · والصين من البلاد التى كنا لا نعرف الى وقت قريب عن عدد سكانها الا معلومات غير محدودة ، وذلك بسبب الاضطرابات السياسية والحروب التى كانت تسودها وتشيع فيها الفوضى واختلال الادارة · أما فى الهند ، وهى تمثل أيضا كتلة كبيرة من السكان ، فان الاحصاء يجرى فيها بانتظام كل عشر سنوات وذلك منذ ١٨٨١ ، ويسير حسب طريقة علمية منظمة · ويمكن الاطمئنان الى نتائج هذه الاحصاءات بالرغم من الأمية المتفشية فى السكان (فقد كان عدد المتعلمين فى ١٩٢١ ، ٢٨ مليونا من مجموع السكان الذى بلغ ٣٥٠ مليونا)· وذلك فيما يتعلق بالبيانات العددية · أما البيانات الأخرى الخاصة بالسن والحرفة ومستوى المعيشة فمازالت مما لا نطمئن اليه كثيرا ·

تقديرات السكان فى العالم :

لم نكن نستطيع منذ أربعين أو خمسين سنة مضت أن نتتبع نمو السكان ولكن ذلك أصبح اليوم ممكنا بفضل الوسائل الدقيقة والمعلومات اليقينية التى ثبتت بعد تمحيص ونقد · وليست مسألة دراسة السكان فى العالم مسألة حسابية محضة ، بل انها تتطلب دراسة العلاقات الوثيقة القائمة بين القارات الست · وصحيح أن القارات ظلت مدة طويلة مستقلة بعضها عن بعض الى حد كبير ، وأن العالم الذى كان يعرفه القدماء كان عالما محدودا محصورا ·

وحتى بعد اكتشاف امريكا بمدة طويلة ، لم يكن هناك اتصال جماعى على نطاق واسع بين العالم الجديد والعالم القديم ، وكانت جموع السكان فى كل من العالمين تجهل وجود الأخرى · بل ان هناك مناطق فى العالم القديم وفى افريقيا بالذات ظلت مدة طويلة مجهولة ، ولم يتوغل « ستانلى » فى غابات الكونغو الكثيفة الا فى سنة ١٨٧٧ · وقبل ذلك التاريخ كنا نجهل بطبيعة الحال كل شيء عن القبائل التى كانت تسكن هذه المناطق الشاسعة · هذه الكتل البشرية التى كانت تسكن فى بقاع مختلفة من سطح الأرض كانت اذن تواصل حياتها فى عزلة عن بعضها البعض ، ولم تكن بينها هذه الصلات التى تجعل من سكان العالم اليوم وحدة حقيقية ·

ومع ذلك فقد اثبتت بحوث علماء الأجناس وعلماء الانثروبولوجيا وعلماء اللغة ان هذه العزلة لم تكن تامة ، وأن جهلنا ببعض الشعوب لا يعنى انقطاعها انقطاعا تاما عن اجزاء العالم الأخرى · فقد حفلت العصور التاريخية بل وعصور ما قبل التاريخ بكثير من حركات الهجرة والاختلاط بين سكان العالم. واحدثت هذه التحركات اثارا ثقافية ولغوية فوق ما احدثته من امتزاج الأجناس · بل ان امريكا نفسها ـ كما اثبت بعض العلماء ـ لم تخل من اثار هذه الحركات· فقد اثبت « ريفيه Rivet » ان هناك صفات مشتركة بين لغة سكان استراليا وجزر ميلانيزيا بالذات وبين لغة القبائل التى كانت تسكن سواحل كاليفورنيا ·

ولكن اذا كانت هذه الاتصالات وغيرها قد تم عن طريق الهجرة وعن طريق الغزو وعن طريق التجارة فان الكلام عن العالم كوحدة لم يصبح امرا مقررا ومعترفا به الا فى خلال القرنين او الثلاثة قرون الأخيرة ·

وفى بداية القرن العشرين كان موضوع دراسة السكان فى العالم من أهم المسائل التى اهتم بها الباحثون · واذا اعتمدنا على تقديرات « سندبرج Sundbaerg » بالنسبة لأوربا ، وعلى تقديرات « سوبان Supan » بالنسبة

لآسيا ، وعلى تقديرات « جوراشيك Juraschek » بالنسبة للقارات الاخرى فاننا نصل الى ان عدد سكان العالم فى سنة ١٩٠٠ قد بلغ مليار ، ٥٥١ مليون٠

وبلغ تقدير المعهد الدولى لعدد سكان العالم فى سنة ١٩٢٩ مليار ، ٨٢٠ مليون ٠

والجدول الآتى يبين عدد سكان العالم كل خمسين سنة خلال الثلاثة قرون الأخيرة ، وقد أورده « ويلكوكس » على انه خلاصة للآراء المختلفة ويعبر عن اكثر الأرقام احتمالا واقربها الى الحقيقة ٠ وقد اضيف الى هذه التقديرات تقدير سنة ١٩٣٢ وهو ماخوذ عن النشرة الاحصائية لجمعية الأمم (١) ٠ أما الأرقام الخاصة بسنة ١٩٥٠ فقد حسبت على أساس نسبة الزيادة بين سنتى ١٩٠٠ ، ١٩٣٢ :

ومن هذا الجدول يظهر أن عدد السكان قد زاد الى اربعة امثال ما كان عليه منذ ثلاثة قرون ، وقد كان معدل الزيادة يرتفع على الدوام حتى سنة ١٩٠٠ ٠ ونلاحظ ذلك جيدا اذا نظرنا الى الفترات التى تضاعف فيها عدد السكان ٠ فقد تضاعف من ١٦٥٠ الى ١٨٢٥ أى فى خلال ١٧٥ سنة ثم تضاعف ثانية من ١٨٠٠ الى ١٩١٠ أى فى خلال ١١٠ سنة ، ثم تضاعف لثالث مرة من ١٨٥٠ الى ١٩٥٠ أى فى خلال ١٠٠ سنة فقط :

ولكن يبدو أن معدل الزيادة قد مال بعد ذلك الى الاستقرار وانه قد بلغ اقصاه من ١٨٥٠ الى ١٩٠٠ ٠ بل ان هناك ما يبعث الى الاعتقاد بان نسبة الزيادة فى عدد السكان آخذة الآن فى الهبوط ٠

مشكلة السكان فى العالم :

سئل « الدوس هكسلى » عن أهم مشكلة يواجهها عالم اليوم فقال ان العالم يواجه مشكلتين رئيسيتين لا مشكلة واحدة ، أولاهما المشكلة السياسية

---

(١) Annuaire Statistique de la Société des Nations (1932).

القارات	١٦٥٠	١٧٠٠	١٧٥٠	١٨٠٠	١٨٥٠	١٩٠٠	١٩٣٣	١٩٥٠
آسيا	٢٥٠	٣١٨ر٦	١٠٦	٥٢٢	٦٧١	٨٥٩	١٠٠٥	١٠٨٩
أوربا	١٠٠	١١٨ر٥	١٤٦	١٨٧	٢٦٦	٤٠١	٥٤٤ر٧	٦٢٦
افريقيا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٤١	١٤٣ر٤	١٤٥
امريكا الشمالية	٧	٦ر٧	٦ر٣	١٥ر٤	٣٩	١٠٦	١٧٠ر٤	١٩٦
امريكا الجنوبية	٦	٦ر٤	٦ر١	٩ر٢	٢٠	٣٨	٨٥	١١١ر٥
أستراليا والاقيانوس	٢	٦	٢	٢	٢	٦	٩ر٩	١٢ر١
المجموع	٤٦٥	٥٥٢	٦٦٠	٨٣٨	١٠٩٨	١٥٥١	١٩٥٨	٢١٨٠

وثانيتهما المشكلة الخاصة بتضخم عدد السكان . ولما طلب اليه أن يقدم واحدة على الأخرى قال ان المشكلة السياسية يمكن حلها عن طريق المؤتمرات ، ولكن مشكلة تزايد السكان أعقد من هـذا بكثير . فحتى لو افترضنا أن المشـكلة السياسية قد حلت بالفعل ، فان اضطراد ازدياد السـكان سيفضى حتمـا الى بعث المشكلة السياسية من جديد .

والواقع أن مشكلة تضخم عـدد السكان مشكلة قديمة ، اذ يروى لنـا التاريخ أن أحد أباطرة الصين فى القرن الرابع قبل الميلاد راعه تزايد الناس فى أيامه ، فأمر وزراءه بأن يشيروا عليه بحل لهذه المشكلة . ولا يعرف أحـد ماذا أشاروا عليه به فى ذلك الحين . وقد عرف العرب أيضا وأد الأطفـال فى جاهليتهم ، الى أن جاء الاسلام ونزلت الآية الكريمة بتحريمـه فى سورة الاسراء : « **ولا تقتلوا أولادكم خشية املاق نحن نرزقهم واياكم ان قتلهم كان خطئا كبيرا** » .

وقدم المشكلة يرجع فى الواقع الى العلاقة الوثيقة بين الانتاج الاقتصادى من جهة وبين عدد السكان من جهة أخرى ، فاذا كان الانتـاج الاقتصادى فى مكان ما كافيا لسكانه . كان ثمة توازن بين الاثنين ، وان زاد عن حاجة الناس ارتفع مستوى معيشتهم . أما ان قل الانتـاج عن حاجة الناس فهنـا يقول الاقتصاديون انه يوجد تضخم فى عدد السكان وحل المشكلة يتلخص فى زيادة الانتاج الاقتصادى فى تلك المنطقة .

هذا هو المفهوم القديم للمشكلة . أما المشكلة فى مظهرها الحديث فهى غير ذلك تماما ، كما يتضح من كتاب « الفريد سوفى » فى هذا الموضوع .

وتظهر لنا الاحصاءات المعاصرة أن سكان العالم يتزايدون اليوم بنسـبة ١ر٧٪ فى العام . ومعنى هذا اننا لو بدأنا برجل وزوجته فى عصر المسيح ، لبلغت ذريتهم اليوم . حسب نسبة التزايد هذه ـ زهاء مائة وثلاثين مليون

نسمة · والواقع أن معدل الزيادة السنوية فى بعض البلاد اليوم تزيد على نسبة ٧ر١٪ هذه · فهى فى مصر مثلا ٦ر٢٪ بينما تتراوح فى شمال افريقيا العربى بين ٥ر٢٪ و ٣٪ وتعنى زيادة ٥ر٢٪ فى السنة أن عدد السكان يتضاعف مرتين فى مدى ٢٨ سنة ، ويتضاعف اثنى عشرة مرة فى بحر مائة سنة ·

ورب من يسال عن سبب هذا التزايد الجديد السريع فى عدد السكان ، اذ من الواضح أن درجة التزايد الراهنة لم تكن موجودة من قبل · فلو أن كل رجل وامرأة عاشا فى العصر الرومانى أيام المسيح قد أنجبا مائة وثلاثين مليون نسمة اليوم ، لما اتسعت الأرض لسلالات هؤلاء الأسلاف · لذلك يجب أن نفرق هنا ـ للاجابة على هذا السؤال ـ بين نسبتين مهمتين : نسبة المواليد من جهة ، ونسبة الزيادة من جهة أخرى · فنسبة المواليد كانت ولاتزال فى معظم انحاء العالم الفقيرة ثابتة على ٥ر٤٪ فى السنة · غير ان هذه النسبة العالمية من المواليد كانت تحدها فى الماضى عوامل كثيرة أهمها وفيات الأطفال اذ كانت امراض الأطفال تقضى على عدد كبير من المواليد قبل أن يصلوا الى سن الرشد· ولهذا فقد كانت الزيادة قليلة حتى انها لم تزد أيام الرومان على ١ر٠٪ فقط من مجموع السكان فى العالم · أما اليوم فقد استطاع الطب الحديث أن يقضى على امراض أخرى كانت تحصد الأرواح حصدا ، كالملاريا والطاعون والتيفوس وغيرها · وهكذا فان نسبة الزيادة فى السكان أخذت ترتفع · فمع أن نسبة المواليد لاتزال على ما كانت عليه الا أن نسبة من يعيشون من هؤلاء أصبحت ـ نتيجة للتطعيم والتعقيم وتقدم الطب ـ نسبة عالية جدا ، وهذا هو الجديد فى المشكلة التى نحن بصددها ·

نظرية مالتوس فى الميزان :

ولقد كان مالتوس أول من فكر فى مشكلة تضخم عدد السكان تفكيرا صحيحا على أسس علمية سليمة · وعاش مالتوس بين عامى ١٧٦٦ ، ١٨٢٤

واشتهر بنظرية اقتصادية تقول (١) : « نستطيع أن نؤكد ، أن عدد السكان ، اذا لم تقف فى سبيله اية عقبة ، فانه يتضاعف كل خمس وعشرين سنة ، وزيادة السكان من فترة الى فترة تسير وفق متوالية هندسية · كما أن لدينا ما يدفعنا الى القول ، حسب ما نراه من حالة العالم الحاضر ، بان الموارد الغذائية فى اكثر الظروف ملاءمة للصناعة لا يمكن أن تزيد الا وفق متوالية حسابية · فاذا نظرنا الى سطح الأرض وجدنا أن عدد السكان فى العالم قد بلغ الف مليون · فالنوع البشرى يتزايد بنسبة ١ ، ٢ ، ٤ ، ٨ ، ١٦ ، ٣٢ الخ على حين أن الموارد لا تزداد الا بنسبة ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، الخ ··· ومعنى ذلك انه فى نهاية قرن من الزمان ستكون نسبة السكان الى الموارد كنسبة ٨ الى ٤ ، وفى نهاية قرنين ستكون هذه النسبة ١٢٨ الى ٨ · وهذه الحال تؤدى حتما الى هلاك عدد كبير من السكان جوعا » ·

هذه هى خلاصة نظرية مالتوس التى طالما اثيرت وكانت موضعا للنقاش والجدل · ومن الغريب أن عددا كبيرا من الباحثين قد اقتصروا ، فى عرضهم للنظرية ، على ذكر هذه الأرقام وتلك النسب التى لا تحتل من المؤلف الكبير الا العشر صفحات الأولى · ولو أنهم قد عنوا بقراءة باقى الكتاب لتبين لهم أن تلك لم تكن الا وسيلة اتخذها « مالتوس » لعرض آرائه · فلم يكن « مالتوس » يعنى حقيقة أن عدد السكان فى العالم سيبلغ حسب متواليته الهندسية ، ٤ مليار ، بعد مضى قرن اذ أن ذلك معناه هلاك السكان جميعا قبل أن يمضى عليهم نصف قرن ·

والحقيقة أن « مالتوس » كان من اشد الناس اقتناعا بان عدد السكان سوف لا يزيد بالدرجة التى يستحيل معها غذاؤهم · وقد كرس الجزء الاكبر من

---

(١) وذلك فى مؤلفه المشهور :

Essai sur le principe de la Population, lere édit. 1789.

كتابه لدراسة العقبات التي تحول دون طغيان السكان على الموارد الغذائية وقسم هذه العقبات الى قسمين عقبات تمارسها الطبيعة كرد فعل تلقائي . وهى عقبات مدمرة Destructive (كالحروب والمجاعات ، والأوبئة ، والزلازل ، والبراكين) . وعقبات يمارسها الانسان اذا أحس بأن الخطر يتهدده وهى عقبات وقائية Preventive · واهمها التعفف وتنظيم المعاشرة الزوجية وعدم الزواج او تأخيره اذا كان الرجل فى حالة لا يستطيع معها أن يعول زوجة واطفالا ·

ومن البديهى ان « مالتوس » قد نصح الناس بحرارة أن يمارسوا الوسائل الوقائية فى الحد من عدد السكان ، قبل ان تتدخل الوسائل المدمرة · وعلى كل حال فان السكان سيعودون حتما ، بطريقة أو بأخرى ، الى المستوى الذى يتناسب مع موارد الغذاء فى العصر الذى يعيشون فيه ·

وجه النقد فى هذه النظرية : من ذلك نرى أنه من الخطأ أن نحاول مهاجمة نظرية « مالتوس » ونحاول التدليل على فسادها بالاعتراض عليه بان السكان فى الحقيقة لم يزدادوا ، حسب ادعائه ، وفق متوالية هندسية · فلم يكن ذلك الا فرضا بسطه « مالتوس » فى حالة عدم تدخل اية وسيلة للحد من تزايد السكان · وقد تأثر فيه بملاحظات علماء الحياة عن تكاثر النباتات والحيوانات بسرعة فائقة ·

ولكن نقد هذه النظرية يجب أن ينصب فى الواقع على ما ادعاه من أن الموارد الغذائية لا تتزايد الا وفق متوالية حسابية · فقد كان من الواجب على « مالتوس » أن يفرق بين الموارد التى تحققت بالفعل فى عصره ، وبين الموارد التى يمكن أن تتحقق اذا تغيرت ظروف الانتاج · اذ نلاحظ مثلا أن عدد سكان أمريكا كان ضئيلا جدا فى الوقت الذى دخلها فيه المستعمرون البيض · ومن المحتمل ان هذا العددهو كل ما كان يمكن أن تستوعبه هذه القارة لو ظلالسكان يعيشون على قنص الحيوانات · ولكن ما أن بدأت زراعة الأرض واستغلالها

بالطرق الحديثة حتى اخذ عدد السكان يتزايد بسرعة فائقة . بل ان هذا العدد اخذ يتضاعف فى أقل من الخمس والعشرين سنة التى ذكرها « مالتوس » ٠

لا يصح اذن ان تكون نظرتنا الى الموارد والى الانتاج نظرة مطلقة ، بل يجب ان نخضع هذه النظرة الى ما يمكن تحقيقه من الوسائل الفنية (التكنولوجية) ٠

ويظهر ان هذه الحقيقة لم تغب تماما عن ذهن « مالتوس » ، اذ أنه ذكر فى آخر كتابه : « لا يبعد أن يحدث فى انجلترا مثلا حين تتجه الصناعة اتجاها جديدا أن يزداد السكان فى خلال بضعة قرون الى ضعف أو الى ثلاثة أمثال عددهم ولا يبعد أن يكون نصيب كل فرد مع ذلك من الغذاء والكساء أوفر بكثير من نصيبه اليوم : « وكم كان يدهش مالتوس اذا عرف أن عدد السكان فى انجلترا قد تضاعف فى خمسين سنة فقط على اثر الانقلاب الصناعى ، وأن مستوى المعيشة بالنسبة للطبقات العاملة مستمر ٠ كذلك لأن التقدم الصناعى والتجارى والمالى لانجلترا قد وسع حدود مواردها الى أقصى حد ٠

وقد كانت الصناعة ، فى أيام « مالتوس » فى مركز ثانوى بالنسبة للزراعة ٠ وكان الرأى السائد أن الانسان يحصل على غذائه بزراعة الأرض٠ ولا يمكن بطبيعة الحال زيادة الانتاج الزراعى الا الى حد محدود ، واذا ما بلغنا الحد الأقصى فان الغلة لا تزيد بنسبة الجهود التى تبذل فى الأرض ٠ وهذا هو ما يطلق عليه علماء الاقتصاد اسم « قانون الغلة المتناقصة » ، وهو ما دفع « مالتوس » الى الاعتقاد بأن السكان لابد فى هذه الحالة أن يتفوقوا فى عددهم على نسبة الموارد ٠

ولكن الأمر ليس كذلك بالنسبة للصناعة ٠ فالتقدم الذى تم فى ناحية واحدة من نواحى الصناعة وهى التى تتصل بطرق المواصلات ، أتاح للناس الانتقال بسهولة ويسر لاستغلال أراض جديدة لم يكن فى استطاعتهم الوصول

اليها من قبل · كما أن السكك الحديدية والبواخر السريعة الخ ··· يسرت انتقال المواد الغذائية والماشية من الجهات كثيرة الانتاج الى الأماكن الصناعية التى يزدحم فيها السكان · ويمكن للصناعة الآن بفضل الوسائل الحديثة وتقسيم العمل والتخصص الا تقف عند حد فى انتاجها ، بحيث يتزايد هذا الانتاج لا بنسبة ٢ ، ٣ ، ٤ فحسب بل بنسبة ١٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠٠ · وهذا الانتاج الضخم فى الصناعة هو الذى يفسر لنا زيادة السكان خلال القرن التاسع عشر بسرعة فائقة فى المناطق الصناعية · وقد تمكن هؤلاء السكان ، دون أن يزرعوا الأرض ، من الحصول على حاجتهم عن طريق مبادلة المصنوعات بالموارد الغذائية ·

وجاء بعد ذلك علماء وافقوا مالتوس على نظريته من حيث التكاثر ، ولكنهم اختلفوا معه حول بعض استنتاجاته العلمية · فقالوا انه من الحمق ترك الحبل على غاربه والسماح لهذه العوامل ان تأخذ مجراها وتتم دورتها الكاملة دون أن نحاول التأثير عليها والتدخل فى مجرياتها بحيث ينقذ الناس من الوقوع فى هوة الجوع والتشرد والحرب ·

ولهذا نادى مؤيدو مالتوس المعاصرون بضرورة تحديد النسل ، وجعل اى زيادة فى السكان مشترطا بازدياد مماثل له فى المجال الاقتصادى · ولا شك أن موضوع تحديد النسل موضوع شائك له جذور عميقة فى العواطف الانسانية البدائية والمشاعر الدينية ، ولهذا لم يفتقر انصار مالتوس (١) ، عندما قدموا اقتراحهم هذا ، الى من هاجمهم مهاجمة مقذعة ، ومن رماهم بالكفر ومحاولة التدخل فى مشيئة الخالق · وليس من العادة ان يتفق الشيوعيون مع الكاثوليك على شيء ، ولكنهم متفقون فى موضوع تحريم تحديد النسل ومهاجمة انصار

---

(١) يطلق على هؤلاء اسم دعاة المالتوسية الحديثة Néo-Malthusianisme

مالتوس والتنديد بارائهم ـ وان كانت الأسباب والعوامل التى اوجدت هـذا الاتجاه المشترك تختلف اختلافا تاما فى جوهرها عند الاثنين ·

ومهما يكن الأمر ، فقد انشغل الناس بعد مالتوس انشغالا كليا بالثورة الصناعية التى كانت آنذاك جارية على قدم وساق · وظن البعض أن المجتمـع الصناعى الجديد سيزيد الانتاج الاقتصادى ، وان الآلات الجديدة ستستغل الثروة والمصادر الطبيعية فيتوفر الطعام للجميع مهما زاد المجتمع فى تعداده · وأيقن الكثيرون أن القدرة الصناعية الجديدة قد أوجدت حلا جديدا لتـلك الدورة المشئومة التى كشفها مالتوس ، وذلك بزيادة القدرة على انتاج الطعام بدلا من التقليل من عدد الناس ·

وقد انقضى الآن اكثر من مائة وخمسين عاما على مالتوس ونظريته ؛ فجدير بنا أن نقف لنتطلع الى ما طرأ على العالم فى هذه الفترة · ان دورة مالتوس قد انقطعت فعلا فى غرب أوربا · غير أن هذا الانقطـاع لا يعود الى السبب البسيط الذى رآه البعض ابان الثورة الصناعية بل يرجع الى عدة أسباب متشابكة · هناك بالطبع القدرة الصناعية التى قد يسرت فعلا اطعام عدد وفير من الناس · ثم هناك قلة عدد المواليد · فبينما نجد أن متوسط نسبة تزايد الناس فى العالم هى ١ر٧٪ فى السنة ، الا أن الزيادة فى غرب أوربا لا تتعدى ٧ر٪ فقط يضاف الى ذلك أن البلاد الصـناعية هذه قـد استغلت لمصلحتها مصـادر طبيعية كثيرة فى مناطق شاسعة من العالم · واخيرا نجد عامل الهجرة ، فقد هاجرت من أوربا أعـداد كبيرة مـن النـاس لاستيطان بلاد جديدة مثل كنـدا والولايات المتحدة واستراليا ونيوزيلندا وجنوب افريقيا · والمهم فى كل ما تقدم أن ازدياد الانتاج فى غرب أوربا قد انسجم انسجاما تاما مع الازدياد فى عدد السكان بل انه زاد عليه فعلا ، الأمر الذى عمل على رفع مستوى المعيشة بوجه عام بين شعوب هذه المنطقة ·

العلاقه بين الحاله الاقتصادية ومشكلات السكان :

وانقطاع دورة مالتوس فى غرب أوربا لا يساعد على حل المشكلة الأساسية التى نحن بصددها . بل انه يعمل على زيادتها تعقيدا · ذلك لأنه يدخل عامل السياسة فى مشكلة اجتماعية اقتصادية تتلخص فى أن سكان العالم ـ لاسيما سكان البلاد الفقيرة ـ يتوالدون بالنسبة الطبيعية وهى ٥ر٤٪ فى السنة، فى الوقت الذى يعمل الطب الحديث على المحافظة على حياة الأطفال ويمد فى عمر البالغين · ولهذا فان تعداد السكان فى البلاد الفقيرة يقفز اليوم قفزات عظيمة · ويبلغ سكان العالم اليوم حوالى ثلاثة الاف مليون نسمة ويتوقع الاخصائيون أن يتضاعف هذا الرقم من الآن حتى اخر القرن فيصبح ستة الاف مليون ، أما بعد مائة سنة فيتوقعون أن يصبح مائة وسبعين الف مليون · وليست المائة سنة بالمدة الطويلة فى حياة الانسانية · ولهذا اذا سار الحال على هذا المنوال بضعة قرون من الزمان فقد يبلغ الأمر حدا لا يصبح فيه مكان على الأرض لجميع الناس الموجودين آنذاك ·

ويمكننا أن نقسم العالم اليوم من حيث مشكلة السكان الى ثلاث مجموعات : اولاها البلاد المتقدمة اقتصاديا ، وثانيتها البلاد المتاخرة اقتصاديا ، وثالثتها البلاد الشيوعية · ولنبدأ باستعراض الحالة بشكل عام فى بلاد المجموعة الأولى ·

ان أية زيادة فى عدد السكان تعنى أن جزءا من الدخل القومى يجب أن يخصص للاستثمار · ويعتمد مقدار هذا الجزء بالطبع على مقدار الزيادة فى السكان ومقدار الدخل القومى · واقرب مثال على ذلك العائلة التى يزيد افرادها واحدا أو اثنين فان جزءا من دخلها لابد وأن يخصص للانفاق على الطفل أو الطفلين دون أن يعمل ذلك على رفع مستوى معيشة الأسرة ؟ وتعنى زيادة ١٪ فى السكان سنويا فى البلاد المتقدمة ان نسبة ٥٪ من الدخل القومى يجب أن تنفق على الاستثمار من أجل الابقاء على نفس المستوى المعيشى · أما

اذا ارادت الأمة زيادة سكانها بنفس هذه النسبة وتحسين مستوى معيشتها فى آن واحد ، فهذا يتطلب قدرا من الاستثمار يزيد بالطبع على ٥٪ ·

وتستطيع بلاد غربى أوربا أن تجابه زيادة أكثر من الزيادة التى تواجهها الآن · وقد يتوقع البعض أن تولد هذه القدرة الاقتصادية زيادة فى عدد الناس ولكن ظهر أن الحقيقة هى عكس ذلك تماما ، فقد اتضح أن القدرة الاقتصادية تجعل الناس يهتمون بمستواهم المعيشى ورفعه أكثر من اهتمامهم بالتوالد · وكثيرا ما تكتفى العائلة ـ فى مثل هذه الظروف ـ بطفل أو اثنين حتى ينصرف جميع أفرادها بعد ذلك الى الاستمتاع بمباهج الحياة · وهناك أيضا عامل آخر يعمل على الحد من عدد الأطفال وهو مقدار ثقافة الوالدين · فكلما زادت ثقافة الآباء والأمهات فانهم يأخذون فى تقدير واجباتهم نحو أولادهم . وعادة ما يرون أنهم لن يستطيعوا أن يقوموا بجميع هذه الواجبات خير قيام اذا زاد عدد الأطفال عن حد معين · فتربية الطفل تقتضى من والديه الاهتمام به من ناحية صحة الجسم والتكوين النفسى والتثقيف العقلى والروحى · ولهذا يقتصر الآباء المثقفون على عدد محدود من الأطفال يستطيعون أن يؤدوا نحوه واجباتهم أداء ترضى عنه ضمائرهم · وهكذا فان أضمن وسيلة للاقلال من التوالد فى مجتمع ما هى تعليم الوالدين ، ولاسيما الأم · وهنا تبرز نقطة هامة أخرى لعلها نتيجة مباشرة لما أسلفناه ـ تلك هى ازدياد أهمية الطفل فى العائلة المثقفة · فكل هذه الأسباب تجعل للطفل قيمة فى العائلة الصغيرة المثقفة أكبر مما يحظى به فى العائلة الكبيرة الفقيرة · وما ينطبق هنا على العائلة ينطبق أيضا على المجتمع ·

ويخطىء من يظن أن المجتمع فى غرب أوربا لا يواجه أية مشكلة خاصة بالسكان · فهو يزيد كما أسلفنا بمعدل ٧ر٪ فى السنة · ولكن هذه الزيادة ، التى هى أقل زيادة فى العالم ، لم تأت نتيجة زيادة المواليد ، بل جاءت نتيجة طول العمر وارتفاع حده الأقصى بين الأفراد واجتماع هاتين الظاهرتين ـ أى قلة المواليد وطول العمر عند الأفراد ـ توجد مجتمعا فيه نسبة المسنين عالية

جدا · فهو كما يقولون مجتمع اخذ فى الهرم ، وبالتالى فهو مجتمع تقل فيه القدرة على الانتاج لوجود اعداد كبيرة فيه لا تنتج مطلقا وتشكل فى الوقت ذاته عبئا اضافيا على كاهل العاملين يتوجب عليهم اعالتها والانفاق عليها · ولو تساءلنا هنا عن الغاية التى تسعى لتحقيقها الأمة · لقلنا ان غايتها رفع مستوى الشعب وجعل البلاد قوية مهابة لها احترامها على الصعيد الدولى · ولكن عدد السكان الذى يناسب افضل مستوى معيشى أقل عدد ممكن ، فى حين أن عدد السكان الذى يناسب اقوى نفوذ فى المجال الدولى هو اكثر عدد ممكن · ويشكل هذا التعارض احدى مشكلات المجتمع الأوروبى فى الوقت الحاضر ·

وننتقل الآن الى المجموعة الثانية من بلاد العالم ، وهى البلاد المتخلفة اقتصاديا · ان الزيادة فى عدد السكان تستلزم كما ذكرنا سابقا تخصيص جزء من الدخل القومى للانفاق عليها ، ومقدار هذا الجزء يتوقف على مقدار الزيادة ومقدار الدخل القومى · وهنا نجد أن الزيادة فى السكان عالية جدا والدخل القومى منخفض جدا · ولهذا فان البلاد الفقيرة تحتاج الى تخصيص ٦٠٪ من دخلها القومى لمواجهة الزيادة الجارية مع الابقاء على نفس المستوى المعيشى المنخفض أصلا · ولما كان الدخل القومى فى هذه البلاد لا يكاد يكفى اللوازم الضرورية لحياة السكان الأصليين قبل الزيادة ، فان اقتطاع ٦٠٪ منه مستحيل · ونعود الآن الى تشبيه سابق فنقول ان حالة المجتمع حالة العائلة · وهى ، فى مجال دول هذه المجموعة ، تشبه حالة عائلة فقيرة تتكون من رجل وزوجته ولهما دخل لا يكاد يكفى لمعيشتهما · ولكن العائلة رغم ذلك تأخذ فى التكاثر السريع ، فتنجب خلال بضع سنوات خمسة أطفال أو ستة ، والنية معقودة على الاستمرار فى انجاب الأطفال دون توقف · يحق لنا أن نتساءل عما يحدث فى مثل هذه الحالة · ان أهم ما يحدث هو أن نظرة العائلة للأطفال تتغير · فيصبح الطفل مصدر [illegible] و للعائلة اذ يخرج للعمل وهو فى سن الحداثة · وبذلك

يؤدى اهله عبء الانفاق عليه • غير أن اهم ظواهر هذا الموقف هو أن الطفل لا ينال حقه من التربية والتعليم •

والاحصائية التالية ، لها اهمية كبرى لأنها تظهر توريع الثروة بين سكان العالم •

	عدد السكان بالنسبة الى سكان العالم	الدخل القومى بالنسبة الى الدخل العالمى
الشعوب المتقدمة اقتصاديا	١٣٫٦٪	٥٥٫٣٪
الاتحاد السوفييتى ودول الدرجة الثانية الأوروبية	١٥٫٩٪	٢٠٫٤٪
امريكا اللاتينية	٦٫٩ ٪	٤٫٢ ٪
افريقيا واسيا	٦٣٫٦٪	٢٠٫١٪
	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪

يظهر من هذه الاحصائية أن زهاء ١٤٪ من سكان العالم يملكون أكثر من ٥٥٪ من الدخل العالمى ، بينما يملك ٦٤٪ من الناس ٢٠٪ فقط من الدخل العالمى (١) •

ويتساءل « سوفى Sauvy » هنا عن الطرق المفتوحة الآن أمام الشعوب الفقيرة فى وضعها الراهن ، فيقول ان هناك طريقتين : طريق اقتصادى وآخر اجتماعى ، اما الطريق الاقتصادى فهو التصنيع واجتذاب رؤوس الأموال من الخارج وادخال الطرق الحديثة فى الزراعة وتشجيع الاستثمار بكل معانيه • ولكن هذا الطريق يتطلب رؤوس الأموال وهى ليست متوفرة الا عند الشعوب المتقدمة اقتصاديا • غير أن هذه الشعوب قلما تعطى أموالها دون أن تكون لها

---

(١) اقتبسنا هذه الاحصائية من كتاب عالم السكان المشهور « الفريد سوفى » •

مآرب سياسية من وراء ذلك · لذلك فقد تقرر الدولة الفقيرة أن تدخل فى دائرة نفوذ دولة كبيرة وتحصل على أكبر قدر ممكن من المساعدة ، وهذا ما فعلته تركيا والمانيا الشرقية . أو قد تقف موقف الحياد وتحصل على المساعدة من الجانبين ولعل افضل سياسة تستطيع أن تنتهجها الشعوب الفقيرة هى التوسط لايقاف سباق التسلح بين الاتحاد السوفييتى والدول الغربية (١) · فهذا السباق هو الذى يستنزف الفائض من اموال من لديهم القدرة على اعطاء المساعدة · ولو وقفت سياسة التسلح هذه ، لاتجهت تلك الأموال او اتجه على الأقل جزء كبير منها الى البلاد الفقيرة · ولا شك أن ادخال الآلات واقامة المصانع امور هامة ، انما الأهم منها هو رفع مستوى التعليم بين الناس ولهذا فان تقديم المساعدات للبلاد الفقيرة يجب أن يشمل تعليم طبقة من الناس تستطيع أن تطبق وتنتفع من اى استثمار مالى او صناعى فى بلادها · ولو جرى الخيار بين رؤوس الأموال أو تعليم الرجال ، لما كان هناك مجال للتردد ـ فالرجال المتعلمون اهم بكثير من رؤوس الأموال · ولنضرب مثلا على ذلك ما حدث فى المانيا بعد الحرب الأخيرة فقد كانت البلاد فى اقسى حالات الدمار والفقر ، وكان ينقصها كل شىء الا الرجال المتعلمون وقد عوضها وجودهم عن كل شىء آخر ، وما لبثت تلك البلاد ان عادت اليها حيويتها وعاد اليها نشاطها فى بحر سنوات قليلة ·

أما الحل الآخر الذى تستطيع الشعوب الفقيرة أن تأخذ به فهو الحل الاجتماعى ، ونعنى بذلك تحديد النسل · والواقع أن الحل الأول ، وهو الحل الاقتصادى ، يساعد على ايجاد الحل الثانى · فتحديد النسل قد بدأ أول أمره بين أفراد المجتمع الميسرين أو المثقفين · وقد ذكرنا سابقا اننا اذا رفعنا من المستوى المعيشى ، اصبح الناس اكثر اهتماما بتحديد عدد أطفالهم · وطالما نحن

---

(١) هذه السياسة هى التى تنتهجها الآن دول العالم الثالث . وتعرف بسياسة الحياد الايجابى ·

فى صدد الحديث عن البلاد الفقيرة فلابد أن نتعرض للحديث عن الهند حيث يبلغ المستوى المعيشى أدناه بين جميع شعوب العالم ·

يبلغ تعداد الهند ٤٠٠ مليون نسمة ، وكثافة سكنها ٢١٠ أشخاص لكل ميل مربع ، وهى اكبر من كثافة السكان فى فرنسا بنسبة ٥٠٪ اما التوالد فيجرى على أعلى نسبة له وهى ٤ر٥٪ فى العالم · وقد استطاع الطب أن يقضى على الملاريا والسل اللذين كانا يحصدان الأرواح حصدا · والخطر الآن ليس فى حدوث مجاعة تقضى على بضعة ملايين من الناس ، بل فى وجود شعب يتكاثر ويتكاثر فينخفض مستوى معيشته المنخفض اصلا اكثر فأكثر ويسمى الشعب فى فقر مدقع يعيش على مستوى قريب جدا من مستوى المجاعة · ما الذى تصنعه حكومة الهند لمجابهة هذه الحالة ؟ انها ترفض الاستدانة من الخارج الى الحد الذى يرهق ميزانيتها – ولهذا لم يبق أمامها الا الحل الاجتماعى وهو تحديد النسل · ففى عام ١٩٥٨ قرر وزير الصحة أن يوزع بالمجان جميع المستلزمات الطبية لمنع الحمل عند النساء · ونادى بعض كبار الموظفين ببناء عدة مصانع فى الهند لانتاج موانع الحملهذه، واعلنت بعض المقاطعات انهاتعطى جائزة مالية لكل امرأة لا تنجب اطفالا · والهند تستطيع أن تقوم بسياسة مثل هذه لأنها دولة مستقلة ، ولو قامت بها الحكومة البريطانية مثلا اثناء حكمها للهند لكان من المحتمل جدا أن يتهم الناس ، ولا سيما الهنود انفسهم ، مثل هذه السياسة بأن لها مآرب استعمارية أو عنصرية · وليست الهند وحدها هى التى تواجه مشكلة كثافة السكان هذه · فاليابان مثلا قد بلغت فيها كثافة السكان قبل الحرب حدا عاليا جدا وهو ٥١٨ نسمه للميل المربع · وحاولت اليابان لحل مشكلتها هذه أن تجعل من بلادها مركزا لامبراطورية مترامية الأطراف تاتيها بالخيرات والمواد الخام · وخاضت اليابان غمار الحرب لتثبت دعائم هذه السياسة فلم تنجح ، وانهارت بهزيمتها تلك الآمال التى كانت تعلقها على ذلك الحل الاستعمارى لمشكلة سكانها · وهكذا لم يبق أمام اليابان بد من

تحديد النسل . فأصدرت الحكومة فى عام ١٩٤٨ قانونا سمته بقانون « تحسين النسل » تسمح بمقتضاه لأى طبيب بأن يجرى عملية التعقيم على أى شخص يبغى ذلك وتبيح عمليات الاجهاض ، وتشجع منع الحمل ، وتنشر بين النساء المعلومات اللازمة لتحقيق هذا الهدف · وكانت نتيجة ذلك أن انخفضت نسبة التزايد فى اليابان من ٧ر٢٪ فى السنة حتى بلغت ٧ر١٪ فى عام ١٩٥٧ ، وهو انخفاض لم يشاهد العالم انخفاضا أسرع منه ·

وهكذا نجد أن سياسة تحديد النسل تفرض نفسها فرضا على كل دولة تعانى من مشكلة تضخم عدد السكان · ولعل ابرز مثال على ذلك ما حدث فى الصين منذ سنوات ، اذ طبقت الصين سياسة تحديد النسل ، بالرغم من تعاليم ماركس التى ترفض مبدأ تحديد النسل ، وجدير بنا هنا أن ننظر بشىء من التفصيل فى موقف الدول الشيوعية من هذه المشكلة عموما ·

لقد لخص المندوب السوفييتى موقف بلاده من هذه المشكلة عندما قال فى لجنة السكان التابعة للأمم المتحدة : « اننا لنعتبر اى عمل تقوم به هذه اللجنة بقصد الحد من الزواج او التقليل من عدد الأطفال بعد الزواج ، عملا همجيا متوحشا · ان مشكلة تضخم السكان هى ثمرة النظام الرأسمالى ، اما النظام الاشتراكى الصالح فانه قادر على مجابهة اية زيادة فى السكان مجابهة ناجحة. اذ يجب تحوير الاقتصاد لمواجهة حاجات الناس وليس تحوير عدد الناس لمواجهة حاجات الاقتصاد » ·

وموقف الاتحاد السوفييتى هذا موقف واضح اذا أدركنا الأسباب الاجتماعية والجغرافية التى يرتكز عليها · فقد قتل من الروس فى الحرب ما يتراوح بين ١٢ مليون و ١٤ مليون نسمة ، فى الوقت الذى توجد فيها مناطق شاسعة لاتزال غير مأهولة بالسكان وفيها امكانيات كثيرة لم يجر استغلالها بعد · ولهذا فان روسيا ليست لديها فى الحقيقة مشكلة تضخم السكان بالمعنى الصحيح · اما الموقف فى الصين الشيوعية فهو موقف مختلف ·

فالصين تعانى فعلا من مشكلة التضخم · وقد أعلن شوان لاى : « من أجل حماية النساء والاطفال . ومن أجل التنشئة والتعليم للجيل الصاعد ، ومن اجل صحة الأمة وازدهارها ، فاننا ندعو ونشجع تحديد النسل وتقليل الزيادة فى السكان · وقد خولنا وزير الصحة مهمة ايجاد مشروع شامل يرمى الى منع الحمل بالطرق الوقائية المعروفة لدى الأطباء » ·

وقد صدر مؤخرا فى الصين قانون يحرم الزواج قبل سن العشرين للرجل وسن الثامنة عشرة للمرأة · ويتلقى المقبلون على الزواج دروسا نظرية فى طرق منع الحمل ·

وقد قال مندوب الصين عام ١٩٥٧ فى مؤتمر الاحصائيات فى ستوكهولم أن عدد الولادات فى الصين يجب أن تقل بمقدار ٥٠٪ خلال السنوات العشر القادمة · ولو تحقق هذا فعلا . فانه سيكون أسرع وأعظم انخفاض يشاهده العالم فى تاريخه · ومهما تكن النتيجة ، فاننا نجد أن ماوتسى تونج يستجيب لنداء مالتوس اكثر من استجابته لنداء كارل ماركس فى هذا الموضوع ·

ويرفض سوفى فى كتابه أن يأخذ موقفا متفائلا أو متشائما فى عرضه للمشكلة · غير أن النتيجة النهائية التى يخلص اليها تدل بوضوح على ايمانه بامكانية مواجهتها ، وان أصر على أن العالم لن يستطيع أن يفعل ذلك عن طريق حل اقتصادى بحت أو اجتماعى خالص وانما عن طريق الحلين معا ·

السكان من حيث الجنس (ذكور واناث) :

اذا نظرنا الى النوع البشرى فى جملته أمكن تقسيمه الى فئتين كبيرتين : فئة الذكور وفئة الاناث · والتفرقة بين الجنسين تظهر منذ الولادة وتقويها النظم الاجتماعية كالتفرقة فى التسمية والملبس واختلاف التعليم أحيانا واضطلاع الرجال بأعباء خاصة كالخدمة العسكرية وبأنواع خاصة من العمل · ومع ميل بعض الدول الحديثة الى التخفيف من هذه الفروق الا أن هناك حاجة

اساسية تحتم وجود الاختلاف بين الرجل والمرأة : وهذه الحاجة هى أن كلا منهما مكمل للآخر وخصوصا فيما يتصل بالتناسل وحفظ النوع ·

ولقد أراد احد علماء التاريخ الطبيعى أن يعرف نسبة الذكور والاناث فى نوع من الحشرات فجمع منها عددا كان يطير فى مجموعة وبعد فحصها وجد أن ٩٠٪ من المجموعة من الذكور ، وذلك لأن اناث هذا النوع من الحشرات تختبىء بين الأحجار وفى الأعشاب الفطرية · هذه الصعوبة فى احصاء نسبة الذكور والاناث فى بعض أنواع الحيوان تقابلها صعوبات اخرى فيما يتصل بالنوع الانسانى · فنحن نلجأ لمعرفة هذه النسبة الى المعلومات التى نجمعها من رب الأسرة أو من يحل محله ، وهو كثيرا ما يغفل عن ذكر الأعداد الحقيقية عن اهمال أو عن قصد · فقد ينسى الأطفال حديثى السن وفى ذلك ما يؤدى الى الخطأ فى عدد افراد كل جنس · وقد تمنع التقاليد وبعض المعتقدات الدينية من ذكر عدد الاناث · وتدل الاحصاءات التى تمت فى الهند على أن عددا كبيرا من النساء قد أسقط عمدا من الاحصاء ، ويكاد الأمر يكون بالمثل فى اليابان · وفى البلاد العربية كم ضج موظفو الاحصاء بالشكوى من التكتم على الاناث وعدمذكر أسمائهن وأعمارهن وذلك بدافع التشبث ببعض التقاليد التى تجعل من العيب ذكر عدد النساء بله أسنانهن وأسمائهن · ومثل هذه الصعوبات كثيرة ومتعددة مما يجعل العلماء يتشككون كثيرا فى أى الجنسين يفوق الآخر عددا اذا نظر الى سكان العالم بأسره

نسبة النساء الى الرجال : ولم يكن قد تم حتى سنة ١٩٠٠ أى احصاء شامل يبين نسبة النساء الى الرجال فى جميع القارات · وانما كانت لدينا فقط بعض دراسات جزئية اهمها دراسة « كارل بوشر Bucher » فى سنة ١٨٩٢ ، وقد استخلص منها أن نسبة النساء فى العالم هى ٩٨٨ لكل ألف رجل · ولكن نظرا للأسباب التى أوردناها والتى أدت الى اغفال عدد كبير من النساء

خصوصا فى مناطق اسيا المزدحمة بالسكان . يمكن القول ان النسبة كانت متساوية تقريبا فى مطلع هذا القرن ·

والجدول الآتى يبين نسبة النساء لكل الف رجل فى القارات المختلفة ·

القارات	عدد النساء لكل ١٠٠٠ رجل
اوربـــا	١٠٢٤
امريكا	٩٧٣
اســيا	٩٥٨
اســتراليا	٨٥٠
افريقيا	٩٦٨
المتوســط	٩٨٨

وبالرغم من ان عدد النساء اكثر من عدد الرجال فى اوربا عموما ، الا أن هذه النسبة تختلف بحسب البلاد المختلفة · ففى دول الشمال (النرويج ، السويد ، انجلترا ، الدانمرك) يفوق النساء عدد الرجال وكذلك فى فرنســا ، اما فى دول البلقان فان عدد الرجال يفوق عدد النساء · ولا يرجع ذلك الى اختلاف عدد المواليد الذكور او الاناث فسيظهر فيما بعد أن المواليد الذكــور دائما وفى جميع اقاليم العالم تقريبا اكثر من الاناث · وانما الاختلاف فى النسب من بلد الى اخر يرجع الى اختلاف نسبة الوفيات من كل جنس · فعدد المواليد الذكور فى فرنسا يفوق دائما عدد الاناث . ولكن بعد مضى ٤ او ٥ سنوات يصبح الاناث اكثر من الذكور ، وذلك لارتفاع نسبة الوفيات بين الأطفال الذكور عنها بين الانــاث ·

نسبة الذكور والاناث عند الولادة : اهتم الناس منذ اقدم العصور بمعرفة جنس مواليدهم وحاولوا ان يتكهنوا بالأسباب او العوامل التى تؤدى الى ميلاد الذكر او الأنثى · ولم يكن تساؤلهم ولا تشوقهم بدافع الرغبة فى استطلاع الغيب

فحسب ، بل كان يكمن وراء دوافع اجتماعية ، ولم يكن حظ الذكر أو الأنثى واحدا فى الحضارات والعصور المختلفة · فقد كان بعض القبائل القديمة ومنها القبائل العربية تمجد ميلاد الذكر وتستقبل ميلاد الأنثى بالخزى والعار (واذا بشر احدهم بالأنثى ظــل وجهه مسودا وهـو كظيم) · وما زالت الى الآن بعض اثار هذا التفضيل ، منها ان الذكور يزيدون من قوة الأسرة وعصبيتها أما الاناث فانهن مبعث قلق للوالدين من حيث الرعاية والتنشئة · واذا اضـفنا الى هذه الأسباب العامة بعض الرغبات الفردية بالنسبة للمولود الأول أو مـن يليه ، ادركنا مـدى الاهتمـام الـذى يوجه الى هـذه المسالة ، ومدى انتشار الخرافات والعمليات السحرية التى يدعى ناشروها ومعتنقوها انها تؤثر فى نوع المولود · ويمكن لمن يتفرغ لهذه الدراسة فى عصور مختلفة أو فى مجتمعـات متعددة أن يخرج بقائمة او بقوائم طريفة لهذه المعتقدات · ونذكر على سبيل المثال أن أحد مطببى العصور الوسطى كان يصف لمن تريد المولود الذكر حساء من أمعاء الأرنب تشربه ، ثم تضع حول وسطها حزاما من وبر الماعز مشـبعا بلبن « اتان » · وهناك « وصفات » أخرى منها أن يتخذ احد الزوجين أو كلاهما وضعا خاصا اثناء المعاشرة الزوجية ، او يتخيل صورة خاصة ، أو يدخل مخدعه بالقدم اليمنى قبل اليسرى أو العكس ، أو يجتمع بزوجه فى وجه معين من أوجه القمر الخ ·· ومن الناس من يعتقد أن جنس المولود يتفق مع جنس المتفوق فى حبه من الزوجين ، ومنهم من يعتقد انه يتاثر بدرجة الحرارة أو بالغذاء الذى تتناوله الأم اثناء حملها ، او بسن الزوجين الخ ·· وسنختبر بعد قليل بعض هذه المؤثرات لنرى مقدار حظها من القيمة العلمية ·

وقد يظهر لنا اليوم أن من البداهة أن يكون هناك توازن بين عدد الذكور وعدد الاناث ، ولكن كم من البحوث اجريت لتعزيز هذه الحقيقة · وأول البحوث التى يمكن الاعتماد عليها هى بحوث « جرونت Graunt » العالم الانجليزى · أما المعلومات التى جاءت قبل ذلك فقد كانت مليئة بالأخطاء ، مثال ذلك أن أحد

الأطباء الأسبان فى القرن السابع عشر ادعى أن ولادة المولود الذكر يقابلها ولادة ٦ أو ٧ من الاناث وجاء فى أحد كتب الرحلات التى استعانت بها شركة الهند عند تكوينها ان عدد الاناث فى الهند يقدر بعشرة أمثال عدد الذكور ٠ وجاء فى كتابات « منتسكيو » ان السبب الرئيسى فى نظام تعدد الزوجات عند الشعوب الشرقية ان المواليد من الاناث اكثر من الذكور ٠ وقد اثبتت الاحصاءات الحديثة ان ذلك غير صحيح ٠ والجدول الآتى يبين نسبة المواليد الذكور لكل ١٠٠ من النساء فى عدد من الدول المختلفة (١) ٠

البـــلاد	عدد الذكور لكل ١٠٠ من النساء
النرويج	١٠٦
الدانمرك	١٠٥
انجلترا	١٠٣
فرنســا	١٠٤
اســبانيا	١١٠
ايطــاليا	١٠٥
اليونــان	١١٧
الهـــند	١٠٨
اليــابان	١٠٥
امريكا الشمالية	١٠٦

مواليد الذكور اكثر عددا من مواليد الاناث : وهذا الجدول يثبت اثباتا قاطعا ان نسبة المواليد من الذكور اكبر من نسبة المواليد من الاناث ، وذلك فى جميع الأوقات وبالنسبة للأنحاء المختلفة من سطح الأرض ٠

---

(١) هذه الاحصائية مقتبسة عن كورادو جينى عالم السكان الايطالى المعاصر ٠

وقد ظلت هذه الحقيقة مدة طويلة موضع شك · فاعتقد « جرونت » ذاته انها تصدق على انجلترا ، ولكن نسبة الاناث فى البلاد الأخرى قد تتفوق على نسبة الذكور · كما اعتقد كثير من العلماء أن الشرق يتميز بكثرة عدد مواليده من الاناث ، (١) ومن هؤلاء فى العصر الحديث « نيبور Niebuhr » ، « جومار Jomard » و « بروس Bruce » ، و « فورستر Forster » ، و « كوك Cook » — ولكن الاحصاءات التى تمت منذ سنة ١٨٨٠ فى اليابان ، وفى أواسط روسيا الآسيوية ، وفى الهند ، لم تؤيد هذا الرأى الخاطىء ، كما أن الاحصاءات التى قام بها عالم الاجتماع الايطالى المعاصر « جينى Gini » ، على على السكان الملونين فى بعض مناطق أمريكا واستراليا وافريقيا اثبتت ان نسبة المواليد من الذكور الى الاناث تماثل نسبتها عند البيض من سكان هذه المناطق ·

فتفوق عدد المواليد من الذكور اذن ظاهرة عالمية قررتها البيانات الاحصائية · ولا يقتصر الأمر على ذلك بل ان نسبة الزيادة تكاد لا تختلف الا قليلا بين بلاد تنتمى الى اقليم مناخى واحد · كما ان لكل اقليم نسبة واحدة بين عدد الذكور والاناث تكاد لا تتغير بتغير العصور · وهناك ظاهرة اخرى عامة وان كانت غريبة لا يستطيع العلم تفسيرها وهى أن المواليد من الذكور اقل عددا من الاناث فمن الأطفال غير الشرعيين منهم فى الأطفال الشرعيين ·

وفيات الذكور اكثر من وفيات الاناث فى سن الطفولة :

وقد اثبتت الدراسة الاحصائية كذلك ان عدد من يموتون من الذكور اكثر من عدد الاناث فى سن الطفولة · ولذلك تكاد تتعادل النسبة بين الجنسين فى سن العاشرة · ولما كان الذكور اكثر تعرضا للمخاطر فى اعمالهم ولتحمل

---

(١) صرح بهذا الرأى فى القرنين السابع عشر والثامن عشر :
Jean Bodin, Theatrum Naturae.
Schmdit, Biblischer Mathematicus
Montesquieu, L'Esprit des Lois.

المسئوليات فى معيشتهم ، فانهم بذلك يصبحون اكثر تعرضا لأسباب الوفـاة خلال حياتهم ، مما يؤدى بطبيعة الحال الى تفوق عدد الاناث فى وقت من الأوقات وبالنسبة لسن معينة · وكذلك فان نسبة من يولدون امواتا «Les Morts nés» اكبر فى الذكور منها فى الاناث ·

وبمقارنة هذه الظواهر بمثيلاتها عند الحيوان نجد انها عند الحيوان ليست عامة ، اى انها لا تسير حسب نسبة واحدة بالنسبة للفصائل المختلفة من الحيوان · فقد لوحظ ان نسبة الذكور بين مواليد الخيل اقل من الانـاث فهى بين ٩٥ ، ٩٩ ذكر لكل ١٠٠ انثى ، وكذلك الحال بين الأبقار · اما عند الكلاب فقد ظهر ان النسبة عكسية ، اى ان الذكور اكثر عددا من الاناث (١١٠ ذكر لكل ١٠٠ انثى) ، وكذلك الحال عند الأرانب · ولكن هذه البيانات التى اقتصر فيها على ملاحظة عدد صغير من الحالات ، وعلى ملاحظة الحيوانات فى حالتها الأليفة لافى حالتها الطبيعية تمنعنا من الحزم بصحتها واستخلاص نتـائج نهائية منهـا ·

البحث عن العوامل التى تؤثر فى جنس المولود :

(١) **هل لطبيعة الجو اثر ؟** لم يستطع الباحثون ان يقرروا اثرا معينـا للمناخ عـلى جنس المولود · ولـكن لوحظ بعض الارتبـاط بين الجنس ودرجة الارتفاع عن سطح البحو ، ومع ذلك ليس هناك ما يؤكد ان هذا الارتباط مرده الى الارتفاع وحده ، فقد يكون الارتفاع عن سطح البحر مصحوبا بتغير ظروف الحياة الاجتماعية ، وقد تكون هذه الأخيرة هى السبب الحقيقى لهذا الارتباط ·

(ب) **هل للحالة الصحية والتغذية اثر ؟** وقيل ان كمية الغذاء التى تتناولها الأم ونوعها تلعب دورا أساسيا فى تحديد نوع المولود · ولكن لوحظ بعد فترات المجاعات فى الهند مثلا ان النسبة بين مواليد الذكور والاناث لم تتغير · وعلى ذلك لم يسـتطع العلمـاء حتى الآن ان يحددوا العلاقة الحقيقية بين الحـالة الاقتصادية ونوع المواليد ، وان كانوا قد استطاعوا ان يحددوا علاقة واضحة بين

حالة الرخاء وبين كثرة الزيجات · ومما يزيد فى تعقيد الأمر أن بعض الأطباء لاحظوا حالات لأمهات كن ضعيفات وكانت تغذيتهن رديئة أثناء الحمل ، ثم أعقبهن أولادا ذكورا ·

اما عن تغذية الجنين ذاته فيمكن القول انها تضعف فى حالتين : الأولى حين يحدث الحمل خارج الرحم ، وقد لاحظ احد الأطباء ٢٠ حالة من هـذا النوع ، وتعادل فيها عدد المواليد من الذكور والاناث · أما الحالة الثانية فهى فى حالة التوائم ، ولم يلاحظ فى احصاءات المواليد من التوائم أن هنـاك زيادة فى نسبة أحد الجنسـين على الآخـر ، بـل كانت النسبة عادية وهى ١٠٥ من الذكور لكل ١٠٠ من الاناث ·

(جـ) **كيف يتحدد نوع الطفل من الناحية البيولوجية :**

تعددت البحوث لمعرفة العوامل البيولوجية الصرفة التى تؤثر فى نـوع المولود · وهناك ثلاثة احتمالات بالنسبة للفترة التى يتم فيها تحديد النوع ، وهذه الاحتمالات لا ينفى صحة أحدها خطأ الآخر · فنوع الجنين اما أن يتحدد قبل عملية الاخصاب Détermination Protogame ، واما أن يتحدد فى عملية الاخصاب ذاتهـا Syngame ، واما أن يتحـدد بعد عملية الاخصـاب Epigame ، والاحتمال الأخير لا تؤيده أية ظاهرة من الظواهر التى ذكرناها ، فلا التغذية ولا صحة الأم أثناء الحمل لها اثر واضح فى تحديد نوع المولود · أما الاحتمال الأول فانه يصدق لو استطعنا ان نقرر أن نوع المولود يتأثر بطبيعة أمه وحدها أو أبيه وحده ، وهذا ما لا يمكن قبوله ، فالأطفال يرثون عـن كلا الوالدين سمات جسمية وخلقية ، فلم يقتصر تحديد نوعهم على تاثير الأم وحدها ؟ بقى الاحتمال الثانى ، وهو أن نوع الجنس يتحدد اثناء عملية الاخصاب ذاتها ، وفى ذلك ما يجعل من الصعوبة بمكان معرفة اثر العوامل الخارجية ·

(د) **هـل للوراثة اثر ؟** : واتجه البحث الى معرفة اثر الوراثة فى نـوع الجنين ، وتركز فى بادىء الأمر فيمـا اذا كانت البنت تنجب أطفالا مـن نفس

النوع الذى تنجبه امها ، ولكنه لم يسفر عن نتيجة ايجابية · ثم تشـعب البحث بعد ذلك الى معرفة اثر الوالدين ، فظهر أن الوراثة قد تحدث بتاثير الأب والأم معا · اذ اجريت عملية احصائية على عدد من الأسر يكون الأب والأم فيها ممـن ينتمون الى اسر يكثر فيها انجاب الذكور فتايد فيها تفوق نسبة الذكور (١١٨ ذكر لكل ١٠٠ انثى) · ثم اعيدت العملية نفسها على عدد من الأسر يكون الأب والأم فيها ممن ينتمون الى اسر يكثر فيها انجاب الاناث فتايد فيها تفوق نسبة الاناث (٩٨ ذكر لكل ١٠٠ انثى) ·

فالوراثة اذا كان لها اثر فى نوع الطفل يجب أن تكون مزدوجة اى من ناحيتى الأب والأم معا · وقد اجرى البحث فى هذا المجال حتى الآن على حالات قليلة، ولكن نظن انه اذا اتسع البحث فان النتائج تكون اكثر وضوحا ويقينا· واذا ثبت نهائيا أن نوع الطفل يتاثر ولو جزئيا بالوراثة فان هذه النتيجة تكون مؤيدة للنظرية التى تقول بأن نوع الجنين يتحدد قبل عملية الاخصاب ، اذ أن معنى ذلك أن هناك صفات خاصة فى عناصر التناسل عند الرجل أو المراة أو عندهما معا تساعد على انتاج جنس معين ، أو تزيد من احتمـال انتاجه ·

ولكن انصـار النظـرية القـائلة بأن التحديد يتم أثنـاء عملية الاخصاب يعترضون بقولهم أن هذه الصفات فى ذاتها لا تعنى شيئا · فقد تتعارض عناصر التناسل عند الرجل مع عناصر التناسل عند المراة ، وفى هذه الحالة لا يتايد اتجاه الوراثة الى هذه الناحية أو تلك · اما اذا كان هناك اتفاق بين العناصر عند الرجل والمراة فـان الوراثة يظهر اثرها عـلى نحو ما قدمنا · والتعارض والاتفاق لا يكونان الا اثناء عملية الاخصاب ذاتها ·

(هـ) هل هناك علاقة بين جنس المولود وسن الوالدين :

تساءل العلماء كذلك اذا كانت نسبة المواليد الذكور ذات صلة : (١) بسن الوالدين على الاطلاق ، أو بسن الأب وحده أو الأم وحدها وذلك اثناء تـكوين الجنين (٢) بالفرق بين سن الوالدين (٣) أو باتحاد هذين العاملين ·

ولم يثبت حتى الآن ان هناك علاقة معينة بين العامل الأول (أى سن الوالدين) وبين نسبة المواليد الذكور · وعلى ذلك فلننظر ما أدى اليه البحث فى العامل الثانى (أى الفرق بين سن الوالدين) · الحقيقة أن الآراء اختلفت حول هذا العامل ، فبعضهم يؤيده وبعضهم ينفيه ·

وممن تعرضوا لبحث هذا الموضوع العالم الألمانى « هوفاكر Hofacker والعالم الانجليزى « سادلر Sadler » وقد قاما ببحثهما فى وقت واحد تقريبا · الأول فى ١٨٢٨ ، والثانى فى ١٨٣٠ · وقد اعتمد الأول على دراسة ٢٠٠٠ حالة اختارها من سجلات احدى المدن الألمانية الصغيرة « توبينجه Hofacker واعتمد الثانى على دراسة عدد مماثل من الحالات اختاره من بين طبقة النبلاء الانجليز ·

ويبدو لنا أن عدد الحالات التى درست صغير ولا يسمح بتحديد نتيجة قاطعة بالنسبة لهذا الموضوع المحير للعلماء · ومع ذلك فان هذين العالمين لم يترددا فى اعلان نتيجة بحثهما على الوجه الآتى : اذا كان الأب أكبر سنا فان نسبة المواليد من الذكور يكون اكبر من نسبة الاناث · واذا كانت الأم أكبر سنا فان نسبة الذكور تكون أصغر من نسبة الاناث ·

وما لبث بعد ذلك أن قام علماء آخرون ببحوث أوسع نطاقا ثبت منها بطلان هذا الرأى · وانتهى رأى علماء الاحصاء الى القول بأن الفرق بين سن الرجل والمرأة لا يلعب أى دور فى تحديد نوع المولود · وقد عبر عن هذا الرأى العالم الألمانى « فرانك Franke » بعد دراسة سجلات المواليد فى النرويج من سنة ١٨٧٠ الى سنة ١٨٧٢ ، كما وصل البروفسور « ستيدا Stieda » الى نفس النتيجة بعد دراسة مائة الف من مواليد الألزاس واللورين ·

« اما كورادو جينى Gini » عالم السكان الايطالى المعاصر فبعد أن اشار الى أن أبحاث « هوفاكر » و « سادلر » قد انعقدت عليها الآمال فى الوصول الى

فتح مغاليق هذا السر ، عاد فأكد : « أن جميع الاحصاءات التى تمت فى هـذا الميدان قد انتهت بطريقة لاتدع للشك مجالا فى أن العلاقة بين سن الزوج والزوجة ليس لها أى اثر ثابت على جنس المولود » · كما ان « ميثورست Methorst السكرتير العام للمعهد الدولى للاحصاء قد قام بدراسة على المواليد فى هولندا من سنة ١٩٠٦ الى سنة ١٩١٣ وبحث مليون ، ٣٢٣ الف حالة وانتهى الى التاكيد بان : « الفارق بين سن الوالدين ليس له اى اثر على تحديد جنس الأطفـــال ·

التغيرات السكانية وصلتها بالتنظيم الاقتصادى

تعتبر القوى البشرية ، أو السكان ، المحرك الأساسى للنظم الاقتصادية · ويؤثر السكان على النظام الاقتصادى بطريقتين : فقد يختلف عدد السكان دون ان يصحبه تعديل فى التوزيع الأقليمى او المهنى ، وفى هذه الحالة نجد اننـا امام تغير فى « الحجم » بدون تغير فى « البناء » أو الهيكل التنظيمى ، ويؤدى هذا الوضع الى كثير من المشكلات والأزمات · اما فى الحالة الثانية ،ونستطيع ان نسميها الحالة السوية ، فان التغيرات السكانية يصحبها تغيرات مماثلة فى التوزيع المهنى والاقليمى ، اى أن تغيرات « البناء » وتغيرات « الحجم » تسير جنبا الى جنب ، وحينئذ يمكن القول ان هناك توازنا بين التغيرات السكـانية والتنظيم الاقتصادى ·

ويمكننـا الآن ان نحلل النتائج التى تترتب على تغيرات الحجم بالنسبة للسكان ، ثم ننصرف بعد ذلك الى تحليل النتائج التى تترتب على تغيرات البناء او الهيكل التنظيمى ·

اولا : تغيرات الحجم :

يتعرض سكان اى دولة لتغيرات اما بالزيادة او بالنقصان · وفى كلتا الحالتين تترك هذه التغيرات اثرها فى التنظيم الاقتصادى ·

(أ) زيادة السكان : وفى حالة زيادة السكان تختلف النتائج بشكل ملحوظ بحسب معدل هذه الزيادة وسرعتها اذ أن الزيادة قد تكون سريعة وقد تكون بطيئة ٠

وتحدث الزيادة السريعة للسكان من تضافر عدة عوامل ٠ فيجب أن يكون هناك أولا ارتفاع فى معدل المواليد ، ثم يصحب ذلك عادة انخفاض فى معدل الوفيات ٠ وكلما اتسعت المسافة بين ارتفاع نسبة المواليد ، وانخفاض نسبة الوفيات ، أدى ذلك بطبيعة الحال ، الى زيادة سريعة فى عدد السكان ٠ وسوف يزداد تاثير هذين العاملين بشكل ملحوظ فى المستقبل وخصوصا فى الدول النامية ، حيث استطاعت هذه الدول الى حد كبير ، أن تصل الى تخفيض ملحوظ فى نسبة الوفيات باقتباس الوسائل الصحية الحديثة ، دون أن تتحكم بشكل مماثل فى ضبط نسبة المواليد ٠ وفى ذلك ما يعرضها الى زيادة كبيرة فى عدد السكان قد لا تلاحقها زيادة مماثلة فى الاستثمار والتنمية الاقتصادية ٠

ويتعرض السكان أيضا لزيادة سريعة اذا حدثت هجرة الى داخل البلد بأعداد ضخمة ٠ وقد حدث مثل ذلك بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وأوائل القرن العشرين ٠

وقد تكون الزيادة فى السكان بطيئة بسبب تفاعل هذه العوامل نفسها بطريقة مختلفة ٠ وذلك مثلا حين يتزايد عدد المواليد بنسبة معقولة ويظل معدل الوفيات ثابتا ٠ أو حين يتناقص معدل الوفيات، ويظل معدل المواليد ثابتا ، اما الهجرة فانها تكون فى هذه الحالة قليلة أو معدومة٠ وعلى كل حال فان هناك احتمالات كثيرة لتفاعل هذه العوامل الثلاثة ، أى المواليد والوفيات والهجرة ٠ وتعطينا فرنسا مثالا نموذجيا للزيادة البطيئة للسكان بين سنتى ١٨٧٠ ، ١٩١٤ ٠ ولولا ما حدث من هجرات اجنبية اليها ، فى فترة ما بين الحربين العالميتين ، لتعرضت فرنسا الى نقص فى عدد سكانها بسبب تمسك قطاعات كبيرة من سكانها بمبدأ انجاب الطفل الواحد ٠

اما بالنسبة للنتائج ، فيمكننا ان نركز ، فى هذا المجال ، على نتائج الزيادة السريعة للسكان ، انها تستوجب تعديلات سريعة وعاجلة فى التنظيم الاقتصادى ٠

ويمكن تصنيف النتائج ذات الطابع الاقتصادى الصرف فى نوعين :

فهناك من ناحية التغيرات التي تحدث فى توزيع عناصر الانتاج الاقتصادى ٠ ذلك ان الزيادة السريعة فى السكان معناها ، قبل كل شىء ، تغير فى الوضع او العلاقة بين كتلة السكان النشطة او « المنتجة » والكتلة « غير المنتجة » اذ أن هذه الزيادة تشير بصفة خاصة الى زيادة صغار السن الذين يكونون عبئا على العناصر المنتجة ، كما أن هذه الزيادة تستوجب زيادة فى الاستهلاك على حساب الانتاج ، حيث يجب اطعام ورعاية الأعداد المتكاثرة من الأطفال ــ لسنوات طويلة ، قبل اعدادهم للاسهام فى الانتاج ٠

ومن ناحية اخرى فان الدولة لا يصح أن تقف مكتوفة الأيدى امام هذه الزيادة السكانية دون أن تتخذ من الاجراءات الاقتصادية ما يعيد التوازن بين عدد السكان والدخل القومى ، واهم هذه الاجراءات محاولة زيادة الرقعة المزروعة ، وتحسين طرق الاستغلال فى البلاد الزراعية ، وانشاء صناعات جديدة لاستيعاب الأيدى العاملة فى البلاد الصناعية ٠ فان لم تتوفر هذه الوسيلة او تلك ، فليس هناك الا الهجرة الى خارج الوطن ٠ ويدلنا التاريخ على أن الهجرات الناتجة عن تكاثر السكان قد حدثت فى أوربا ابتداء من القرن الحادى عشر ٠ فادت الى الغزو النورماندى لانجلترا عام (١٠٦٦) ، والى نشوب الحروب الصليبية فى الشرق عام (١٠٩٩) ، والى اعادة غزو أسبانيا لاخراج المسلمين منها فى القرن الثانى عشر (١) ٠

---

(١) WOLFF (J.), Sociologie Economique, Paris ; T.I.P. 393.

وهناك نتائج أخرى لزيادة السكان تنصب على عناصر التنظيم الاقتصادى نفسه ، ونذكر منها عنصرين أساسيين :

اما العنصر الأول فيتضمن التغيرات التى تحدث فى عقلية المجتمع ، وخصوصا فيما يتصل باعادة النظر فى وسائل تنظيم مصادر الدخل القومى فاذا افترضنا أن زيادة المواليد هى المتغير الوحيد الذى نضعه فى اعتبارنا ، فان ما يحدث ، بعد فترة من الزمن ، هو أن تحتل « الفئة من صفر الى ٢٥ سنة » مكانا تتصاعد أهميته فى المجتمع ، ويبدأ بذلك صراع الأجيال الذى يتخذ شكلا حادا بسبب صعوبة ادماج العناصر الشابة فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية التقليدية ، نظرا لكثرة عددهم ولتشبعهم بالأفكار الجديدة · وحينئذ يحدث ، حسب تعبير عالم السكان الكبير « الفريد سوفى Sauvy » (١) « انفجار الشباب المتوحش » ، الذى يجبر المسئولين ، فى النهاية ، على افساح مجال اكبر لآرائهم واتجاهاتهم · وقد حدثت هذه الظاهرة فى فرنسا ، حيث أدى تزايد المواليد بعد الحرب العالمية الثانية ، الى تغير فى العقلية أحدثته ثورة الشباب ، وخصوصا فى السنوات الأخيرة من حكم « ديجول » ·

ويتضمن العنصر الثانى التغيرات المتصلة بتوزيع السلطة ، والوظائف الرئيسية · فتزايد العناصر الشابة ، فى الأجيال الجديدة ، يزيد من طموحهم ويدفعهم الى اشباع هذا الطموح بمحاولة زحزحة الشيوخ عن مناصبهم الهامة أو طردهم منها ليحل محلهم الشباب · ولا تلبث مثل هذه التغيرات ذات الطابع الادارى أو السياسى أن تحدث أثرها فى وسائل الانتاج وطرق الاستغلال الاقتصادى ·

ازدياد السكان والتقدم الاجتماعى :

وقد اهتم بتحديد العلاقة بين ازدياد السكان والتقدم الاجتماعى عالمان

---

(١) A. Sauvy, De Malthus à Mao-Tsé-Toung, Paris, 1958.

احدهما فرنسى والآخر بلجيكى . اما العالم الاجتماعى الفرنسى فهو « ادولف كوست Adolphe Coste » . فقد نشر كتابا بعنوان : « مبادىء علم الاجتماع الوضعى Principes d'une Sociologie objective » تناول فيه القضايا الديموغرافية واعتبرها اساسية فى بحثه . وهو يرى ان التطور الانسانى اجمع يسيره ازدياد السكان العددى . فهو يقول : « ان التطور تابع لحصول ظاهرة اساسية تستدعى جميع مراحل التكامل لأن نمو المجتمعات يتجلى فيها .. هذه الظاهرة هى تكاثر عدد الناس الذين يؤلفون المجتمع وهو ما ادعوه بالشرط البشرى للتقدم » .

الا ان التقدم عند « كوست » ليس مجرد زيادة « كمية » فى الشعب ، بل يضيف بعض الاعتبارات « الكيفية » ايضا فيقول : « لا اقصد من كلامى هذا مجرد ازدياد الشعب فقط ، بل اقصد ان يشمل الشعب المتزايد تنظيم سياسى وفكرى واقتصادى ايضا . وتوحيد الشعب اهم بكثير من مجرد اتجاهه الى الزيادة . فلو ان جزءا من الأرض يقطنه مائة مليون نسمة قسم الى مائة الف شعب متاخر ، يتالف كل شعب من الف نسمة لكانت احوالهم الاجتماعية جد متاخرة . ولكن لو اتحد هذا العدد ووحد نفسه فى دولة واحدة فخضعوا لقوانين واحدة وصدروا عن عقيدة واحدة وسعوا الى آمال واحدة ، ونسقوا جهودهم لكانت نتيجة ذلك بزوغ مدنية عظيمة لم نر لها مثيلا حتى الآن (١) . ذلك لأن توحيد الشعب المتزايد يؤدى الى الاختصاص فى الوظائف ويستدعى تضافر الجهود ، وعندئذ تبرز ملكات الأفراد ومواهبهم ويستفاد الى اقصى حد من هذه المواهب .

وعالج العالم الاجتماعى البلجيكى « دبرييل » موضوع التقدم الاجتماعى وعلاقته بالحركات الديموغرافية فى صورة اكثر وضوحا . وقد شرح هذه العلاقة فى كتابة « بحثان عن التقدم Deux Essais sur le Progrès »

---

(١) كم يصدق هذا الكلام على حالة الامة العربية التى تتكون من مائة مليون نسمة ، ولكنها مقسمة ، بفعل عوامل مصطنعة الى عدد من الشعوب الصغيرة الضعيفة .

(بروكسل ١٩٢٨) (١) ، اذ اعتبر فيه ازدياد المجتمعات العددى الشرط الأساسى للتقدم الاجتماعى من جميع وجوهه ، وبين كيفية حصول هذا التقدم . وخلاصة رايه هو أن الانسان حين يلتمس منافعه بطبيعته يميل بطبيعته الى ايثار المتع العاجلة على المتع الآجلة . وهذا الميل الطبيعى اذا نما كان ضارا بالتقدم لان التقدم يتطلب جهودا قد لا تؤدى الى جزاء عاجل ، فكثير من هذه الجهود لا يؤتى ثماره الا بعد امد بعيد . فاحياء الأرض الموات مثلا وزراعتها ومد السكك الحديدية وحفر المناجم والادخار والاختراع كل ذلك يستدعى تضحيات ويستنفد جهودا بلا جزاء مباشر . والتقدم انما يتم بهذه التضحيات والجهود . فلابد فى حصوله من عامل جديد يتدخل فيدفع الانسان الى مغالبة ميله الطبيعى ويوطنه على تلك التضحيات ويجعله يشترى الخيرات المؤجلة بالحرمان العارض .. وهذا العامل الجديد المتدخل هو زيادة السكان ، فآلية التقدم مرتبطة بهذه الزيادة . لنتصور طائفة من الأفراد يعيشون على كمية معينة من الموارد والخيرات ثم انضاف اليهم عدد جديد من الناس ، فيقتضى ذلك توزيع تلك الموارد عليهم جميعا ، فينشأ نقص نسبى فى انصبتهم ويستدعى هذا النقص زيادة الانتاج وزيادة الاستغلال لتلك الموارد . ويضرب « دبربيل » مثلا آخر فيقول: ان الأسرة الكثيرة العدد تتوزع مواردها المحدودة على افرادها العديدين ويلقى الأبوان عناء فى تعليم أولادهم ومتابعة هذا التعليم ، ولكن هذا الضيق يدفع الأولاد الى الاعتماد على انفسهم والى قبول الأحوال المتواضعة فى بادىء الامر الى ان يتمكنوا بكفاحهم من شق طريقهم فى الحياة ، وهكذا فعل عدد من الأثرياء فى أمريكا ، اذ بدأ اكثرهم بداية متواضعة .

ويرى « دبربيل » كذلك أن انخفاض الأجر بسبب زيادة السكان ووفرة الأيدى العاملة ، قد يؤدى من ناحية أخرى الى نتائج مفيدة . فهو يغرى بالقيام بالمشروعات الضخمة التى تستوعب الفائض من العمال بأجور زهيدة . ويستدل

---

(١) Dupréel, Deux Essais sur le Progrès, Bruxelles 1928.

على ذلك بان انخفاض مستوى الأجر قد رافق نشوء الصناعة الكبرى فى اوربا الغربية خلال القرن التاسع عشر ، وفى روسيا الاشتراكية خلال القرن العشرين · وزيادة الانتاج تؤدى الى كثرة البضائع والمصنوعات ، وبالتالى الى انخفاض الاسعار . فيستفيد من ذلك العمال انفسهم بعد ان ذاقوا الضيق وعانوا من الحرمان ·

وهكذا تقترن زيادة السكان اول الأمر بزيادة الجهود مع بعض الضيق ، اما جزاء هذه الجهود فلا يظهر الا بعد حين · وربما لا يصيب الخير من حل به الضيق بل قد يصيب غيره ، وقد يصيب جيلا غير الجيل الذى ضحى ودأب وجد · فالجزاء ليس للفرد بل للمجتمع ، وليس عاجلا بل آجلا · ويمكننا أن نمثل الخيرات الناجمة فى المجتمع عن زيادة السكان بخط بيانى يبدأ بالتناقض اول الامر ، ثم يزداد بعد ذلك تدريجيا ويرتفع فوق نقطة البدء ·

نظرية جينى عن اثر العوامل الديموجرافية :

يعد العالم الايطالى المعاصر « كرادوجينى Corrado Gini » فى طليعة الباحثين الذين حاولوا ان يتبينوا اثر العوامل الديموجرافية فى مختلف نواحى الحياة الاجتماعية · واهم هذه العوامل الديموجرافية عنده العامل الكمى (اى زيادة حجم السكان) · فهذا العامل وحده له تأثير فى نواحى شتى :

١ ـ فاثره واضح فى مصير الحروب · ويذكر جينى هنا جواب فريدريك الاكبر لاحد رجال الدين حين نصحه بان يطمئن بالا لأن الله مع الشعب البروسى · فاجاب الملك بانه واثق من تأييد الله له ، ولكنه سبحانه وتعالى بجانب الجيش الجرار الضخم دائما ·

ولا ينكر جينى اهمية السلاح والعتاد والتدريب والحيلة والجرأة فى الحرب . ولكنه يرى أن الحكم النهائى يبقى دائما للعدد الأكبر · ففى الحربين العالميتين الاخيرتين لم يكن أحد الفريقين يخترع سلاحا جديدا حتى يلحق بـه

الآخر . ولكن الهزيمة فى النهاية حلت بالفريق الأقل عددا ·

٢ ـ وكذلك لكمية السكان مكانة فى الميدان الاقتصادى . فالبلاد الكبيرة لا تعادلها فى الأسواق العالمية البلاد الصغيرة · وقد يكون متوسط دخل الفرد فى قطر قليل السكان أعلى منه فى قطر آخر مزدحم بهم · وهذا ما هو واقع فعلا فى سويسرا والسويد مثلا بالنسبة الى الهند والصين · ومع ذلك فالسلع والبضائع التى تستوردها أو تصدرها سويسرا والسويد قليلة الأهمية . بالقياس الى ما يمر منها بأسواق الهند والصين ·

٣ ـ وتبرز أهمية عدد السكان فى الميدان الثقافى · فلغات البلاد الصغيرة متجهة الى الانكماش والاحتجاب واتخاذ صبغة اللهجات المحلية المحدودة الانتشار كاللغة الهولندية أو الدانمركية فى حين يتكلم أكثر سكان هولندا والدانمرك الانجليزية أو الألمانية أو الفرنسية زيادة على لغتهم ·

ومتى كانت اللغة واسعة الانتشار كثر عدد القراء ، وكثر عدد الكتب المطبوعة ، فقلت نفقات الطبع ، وتيسر بيع كميات كبيرة من الكتب ، وبذلك تتأثر شعوب البلاد الصغيرة بحضارة الأمم الكبيرة وآدابها ومذاهبها الفكرية وعلومها بل واتجاهاتها السياسية ·

٤ ـ ثم ان فرص التخصص وتنوع المواهب بين الأفراد أكثر سنوحا عند الأمم الكثيرة العدد ، ويحدث التخصص نتيجة لكثرة عدد المشتغلين فى ميدان واحد وتنافسهم وسعيهم للتفوق والشهرة ·

وعلى خلاف ذلك ما يحدث فى البلاد الصغيرة ·· اذ يكاد ضيق الحياة ان يحول بين الانسان وبين زيادة التخصص لقلة الظروف والأحوال التى تساعد على ذلك (الأطباء وتخصصهم فى بلد كبير ، وممارستهم لكل فروع الطب فى بلد صغير) · وبالرغم من أن الأفراد فى البلاد الصغيرة قد يكونون على درجة عالية من الثقافة الا أن الابتكار والاختراع والكشوف تتم غالبا فى البلاد الكبيرة ·

وعدا كمية السكان وكثافتهم يرى جينى ان عـامل الولادات واختلافها بحسب الطبقات تاثيرا كبيرا فى تغيير خصائص الشـعب البيولوجية · لننعم النظر فى الاجيال المتعاقبة نجد أن كل جيل لا يتكون فى الحقيقة الا من ذرية جزء ضئيل من الجيل السابق · ذلك أن جزءا من الجيل السابق يقع مقداره بين ال (٢/٥ و $\frac{٢}{٣}$) يموت قبل الزواج · والباقون المعمرون (أى ٣/٥ الى $\frac{١}{٣}$) يتزوجون، فمنهم فريق (بين ١/٧ الى $\frac{١}{٢}$) يموت دون أن ياتى له أولاد ·

ومعنى ذلك ان القسم الذى يخلف ذرية من الجيل يعـادل النصف تقريبا ($\frac{٣}{٥} \times \frac{٦}{٧} = \frac{١٨}{٣٥}$) وذلك فى احسن الأحوال · ولكن هذا القسم ينقص الى التسعين ($\frac{١}{٣} \times \frac{٢}{٣} = \frac{٢}{٩}$) فى الأحوال السيئة ·

وهذا يدل على ان قضايا الزواج والولادات شديدة التاثير وسريعته فى تغيير تركيب العرق وتبديل خصائص الشعب البيولوجية ، ويزيد فى هذا التغيير والتبديل ان الطبقة الاجتماعية العالية لما كانت اقل نسلا وذرية من الطبقة المنخفضة فانه يحدث تداخـل بين هاتين الطبقتين يرفع افرادا من الطبقة الوضيعة فيدخلهم فى الطبقة الرفيعة بسبب تناقص هذه الطبقة الدائم ·

ويعتمد جينى على هذه الأمور الديموغرافية التى يقررها فى شرح اسباب تقدم الأمة وتاخـرها . فيرى أن الأمـة كالكائن الحى تمر فى تكاملها بمراحل متعددة من نشوء ونمو واكتمال وهرم · فهو يقول ان حجم الشعب وكثافته يزدادان فى بداية نهوضه · فيعمد فريق منهم الى الهجرة أو الى خوض غمار الحرب بغية استثمار أراض جديدة ولا يهاجر ولا يحارب الاكل جرىء مغـامر كثير الذرية · فيضيع المجتمع امثال هذه العناصر القوية النشيطة ، ويـكون الشعب فى هذه المرحلة كثير الحماسة قوى التضامن لا يتردد فى التضحية ·

ثم تقل العناصر المغامرة الكثيرة الانسال فى المجتمع · فتقل المواليد ويقف ازدياد الشعب وتكون الأحوال الاقتصادية قد ازدهرت ، فيحل الترف والميل الى الكماليات محل الجد والعمل المتواصل ، وتشتد ارتفاع الأشخاص من الطبقات الوضيعة الى الطبقات الرفيعة ، ويتغير تركيب الشعب على الصورة التى ذكرنا ويكثر الأشخاص النفعيون فى المجتمع الذين تجلدون الى الدعة ويحلون محل الجريئين المغامرين الذين امتازت المرحلة الأولى بهم · ويرافق ذلك هجرة كبيرة من سكان الأرياف الى المدن مراكز الصناعة واللهو الترف ·

ويلى ذلك مرحلة تاخر وانهيار · وذلك أن الشعب يهرم ، وتقل فيه الأيدى العاملة ، فتضعف الزراعة فى الأرياف بسبب الهجرة منها ، وتقل المشاريع الاقتصادية لقلة الحاجة اليها ما دام الشعب ليس فى حالة تكاثر وازدياد ·

(ب) **تناقص السكان : لا يصح اهمال هذه الظاهرة** ، بالرغم من ندرتها . فقد حدثت فى الماضى ، ويمكن حدوثها فى المستقبل ·

ونستطيع أن نميز ، كما ميزنا فى الحالة السابقة ، بين التناقص السريع والتناقص البطىء ·

وهناك عوامل محددة تحدث فى وقت قصير من الزمن تناقصا هاما فى السكان · نذكر منها « الثالوث » المعروف : « الحرب » ، « والمجاعة » . « والأوبئة » · واجتماع هذه العوامل أو تفرقها يؤدى الى زيادة ملحوظة فى نسبة الوفيات ، ولا ينجو من تاثيرها المدمر الشباب (كما فى حالة الحرب) ولا الشيوخ والأطفال (كما فى حالة المجاعة والأوبئة) · ومما يضاعف هذا التأثير تناقص نسبة المواليد لفترة طويلة بعد هذه الكوارث · اذ يخاف الناس من الانجاب حتى لا تلتهم أولادهم الحروب أو الأوبئة ، أو تكون الخسائر فى الرجال أعلى من الخسائر فى النساء فتقل بذلك فرص الزواج والانجاب ·

ويحدثنا التاريخ عن أمثلة مشهورة لمثل هذه الكوارث منها « الطاعون

الأسود ، الذى اجتاح أوربا فيما بين سنتى ١٣٤٨ ـ ١٣٥٦ ، وبدأ فى جزيرتى صقلية وسردينيا ، ثم صعد الى ايطاليا وانتشر فى فرنسا وانجلترا والمانيا ووصل الى شبه جزيرة اسكندناوة ٠ ويقدر العلماء أنه خلال بضعة سنوات تناقص عدد السكان من ٢٥ الى ٥٠٪ حسب البلاد المختلفة ٠ وفى فرنسا اضافت جرب المائة سنة التى كانت فى بدايتها ، عددا آخر من المفقودين ٠ وتعرضت فرنسا ايضا لتأثير المزدوج للحرب ووباء الحمى الأسبانية اثناء الحرب العالمية الأولى ٠ ولا ننسى « مجاعة البطاطس » التى اجتاحت ايرلنده فيما بين سنتى ١٨٤٥ ، ١٨٥٠ . وأدت الى هجرة نصف السكان ٠

أما التناقص البطىء للسكان الذى يمتد خلال عشرات السنين ، فانه يحدث ، بصفة خاصة . نتيجة للانخفاض المستمر لنسبة المواليد عن نسبة الوفيات اذ تؤدى هذه الظاهرة الى وجود شعب هرم ، لا يكفى حجم المواليد السنوى المنخفض لتجديد شبابه ٠

واذا حدث تناقص فى معدل الوفيات ، فلابد ، لكى تستمر الظاهرة ، أن يستمر التناقص فى معدل المواليد ، بحيث يكون هناك دائما فارق سلبى بين معدل المواليد ومعدل الوفيات ٠ ومعنى ذلك ، فى عبارة واضحة ، أن معدل المواليد هو العامل المؤثر فى تناقص عدد السكان ، وان هذا التناقص يزداد بطبيعة الحال اذا قرر جزء من السكان الهجرة ٠ كما يمكن تعويض هذا النقص اذا فتح البلد ابوابه لأعداد كبيرة من المهاجرين من جهات خارجية ٠ غير أن حركات الهجرة هذه سواء اكانت داخلية أم خارجية لا تلعب فى الواقع الا دورا ثانويا ٠

ويترتب على تناقص السكان جمود البناء الاقتصادى الأساسى ، وعدم تعرض الهياكل التنظيمية الأساسية للتغيير ٠ كما تمنع قلة عدد السكان من ظهور أنواع جديدة للاستثمار ، واذا حاولت بعض الاتجاهات الجديدة أن تظهر فان قلة الاقبال عليها تعطلها أو تعرضها للفشل ٠ والتطور الاقتصادى

يحدث كما نعلم ، نتيجة لظهور صناعات واختراعات جديدة ، بعد مرحلة ثورية أساسية · وهذا ما حدث بعد اكتشاف قوة البخار واستخدامها فى صناعة النسيج وفى تسيير السكك الحديدية ، اذ أعقب ذلك استخدام قوة الكهرباء ، وصناعات الكيماويات ، والسيارات ، والطائرات ، ودخلنا الآن فى العصر الالكترونى · ومما لا شك فيه أن كل فرع جديد يحتاج فى نموه واستغلاله الى أيد عاملة من الشباب تدخل سوق العمل ، ولا يمكن أن يعتمد هذا التطور مطلقا على العمال الذين قاربوا سن الشيخوخة ، اذ أن هؤلاء يصعب انتزاعهم من أعمالهم السابقة ، وتوجيههم لاحتراف مهن جديدة · وعلى ذلك فاذا تعذر وجود أعداد كافية من الأيدى العاملة الشابة التى تنهض بصناعة ناشئة ، فان هذه الصناعة تتوقف أو تصبح بطيئة النمو ·

وعلى ذلك يمكن القول ، بصفة عامة ، أن الشعوب التى تتعرض لتناقص عدد سكانها تجد نفسها مضطرة لتوجيه الجزء الأكبر من مواردها للاستهلاك· كما أن هذه الشعوب يغلب عليها طابع الشيخوخة اذ يتزايد فيها عدد السكان فوق سن الخمسين · ولما كانت الشيخوخة الفيزيقية يصحبها ، فى غالب الأحيان ، شيخوخة عقلية ، فان هذه الشعوب تصاب بنوع من الشلل العقلى الذى يتمثل فى الخوف من المخاطرة والتغيير ، والتشبث بالقديم بدعوى الأمان والاستقرار ·

ثانيا ـ التغير فى التوزيع السكانى :

لا يتوزع سكان دولة ما على مساحة أرضها بنسب متساوية ، ولكن هذا التوزيع يخضع للطبيعة الجغرافية والاقتصادية للأرض ، وهو يتعرض للتغير من حين لآخر تبعا لتغير ظروف الاستغلال بالنسبة للموارد الزراعية والصناعية·

ويمكن النظر الى التغيـر فى التوزيعات السكانية من ناحيتين : الأولى تتصل بالتركز الجغرافى ، والثانية بالاشتراك المكانى بين مجموعتين من السكان ·

(أ) **تغيرات التركز الجغرافى** : ان التوزيع الجغرافى لشعب معين لا يتكرر مرتين خلال الزمن · ففى دولة زراعية يتركز جزء كبير من السكان فى الأراضى الخصبة ، أو التى يسهل استصلاحها وزراعتها · واذا حدث ارتفاع فى عدد السكان ، وأصبحت الأراضى المزروعة غير كافية لتغذية الأعداد الاضافية ، اتجهت الجهود الى البحث عن أراض جديدة قابلة للزراعة مما يدفع أعدادا من السكان الى الهجرة من مواطنها الأصلية ·

وبالمثل فان الدولة الصناعية يتركز السكان فيها حول مراكز استغلال المواد الأولية ، وتنشأ المصانع فيها بالقرب من مراكز الاستهلاك الهامة التى تغذى ، فى الوقت نفسه ، هذه المصانع بما يلزمها من الأيدى العاملة · كما يتركز السكان فى مراكز النقل الهامة كالموانى وغيرها · غير أن مراكز الانتاج التى تستقطب الأيدى العاملة لا تظل ، خلال الزمن ، كما هى بدون أن يطرأ عليها التغيير : فقد تنضب المواد الخام فى منطقة معينة ، ويكتشف غيرها فى مناطق أخرى ، فتنتقل الأيدى العاملة الى مراكز الاستغلال الجديدة · وقد تضعف بعض الصناعات أو تضمحل وينشأ بدلا منها صناعات جديدة فى مناطق مختلفة فتجتذب أعدادا كبيرة من السكان ·

ومن أمثلة هذه التحركات الهامة المتصلة بتغير مراكز الاستغلال ، التحركات التى تمت فى الولايات المتحدة الأمريكية من الشرق الى الغرب ، والتحركات السكانية التى تمت فى دول الشرق الأوسط نتيجة لاكتشاف البترول وقيام مراكز صناعية جديدة لاستخراج هذه المادة الخام وتكريرها وتصديرها · وتشهد اليابان اتساعا عمرانيا وصناعيا فى المساحة التى تفصل « طوكيو » عن « اوزاكا » ، وهى تبلغ حوالى المائتى كيلو متر ، بحيث يتوقع الخبراء ان تصبح المدينتان ، بعد سنوات قليلة ، مدينة واحدة ·

ومما لا شك فيه ان هذه التغيرات فى التركيز السكانى ، تؤدى الى تغيرات فى طريقة تنظيم الموارد الاقتصادية وهياكل الاستغلال الاقتصادى · فاذا حدث

تركز سكانى فى منطقة معينة دون أن يصحبه نمو مماثل فى طريقة الاستثمار ، فان ذلك يؤدى الى وجود عدد من « الطفيليات البشرية » اى الأيدى العاطلة التى تستهلك اكثر مما تنتج · أما اذا سار النمو الاقتصادى ، سواء فى محيط الزراعة أو الصناعة ، فى خط مواز مع التركز السكانى ، فان ذلك يؤدى بطبيعة الحال ، الى تحقيق درجات عالية من الانتاج ، ويبعد شبح الأزمات الاقتصادية ·

(ب) الاشتراك السكانى بين شعبين :

يمكن أن يؤدى حدوث هذه الظاهرة الى تغيرات هامة وعميقة فى التنظيم الاقتصادى ·

فكلمة دولة لا تعنى دائما وجود شعب واحد متجانس ، بل انها فىحالات كثيرة تضم شعبين مختلفين على الأقل · ويرجع ذلك الى الهجرة أو الغزو : فقد تنتقل أعداد من السكان الى بلد قريب أو بعيد لوجود فرص احسن للعمل ، وقد يتم الامتزاج بين شعبين عن طريق الغزو · ويعطينا التاريخ امثلة كثيرة على ظواهر من هذا النوع : فقد استقر عدد من سكان منشوريا منذ قديم فى الصين ، وتجاوروا مع الصينيين قبل أن يندمجوا فيهم · واندمج عدد من اليونان فى سكان الشرق الأوسط بعد فتوح الاسكندر الأكبر · وكانوا النورمانديون اقلية عندما استقروا فى انجلترا فى القرن الحادى عشر ، واحتاجوا لوقت أطول قبل أن يندمجوا نهائيا فى الشعب الأصلى · وتاريخ الاستعمار الأوربى هو فى أساسه فرض أعداد من السكان البيض على السكان الأصليين فى افريقيا واستراليا وجزر المحيط الهادى · ومن الأمثلة القريبة لامتزاج شعبين أو اكثر ، امتزاج « الفلامان Flamands » و « الفالون Wallons » فى بلجيكا . وامتزاج عناصر من أصل فرنسى ، وألمانى ، وايطالى فى سويسرا · وقد كان هتلر ، فى الحرب العالمية الثانية ، يخطط لتكوين أوربا الموحدة التى تتكون من شعوب مختلفة يسودها الشعب الألمانى ·

هذا التداوز او الامتزاج بين شعبين او اكثر يودى الى تغيرات عديده وسريعة فى التنظيم الاقتصادى :

فقد يتصرف احد الشعبين تصرف الاستعلاء ، ويستولى على مصادر الانتاج أو يعيد توزيع الأرض الزراعية . مثلما فعل المستعمرون الفرنسيون فى الجزائر · ويؤدى الأمر الى ارغام افراد الشعب الأصلى على العمل لصالح الشعب الدخيل · وهذا الوضع يقتل فى السكان الأصليين الحافز على النشاط والتقدم فى تحسين الانتاج · كما ان المستعمر نفسه لا يحرص ، فى كثير من الأحيان ، بل ليست له اى مصلحة فى تدريب السكان على الأعمال الفنية ، أو تلقينهم الأساليب الجديدة فى الانتاج ·

وينتج عن هذا الوضع اضطرابات خطيرة فى النواحى السياسية والاجتماعية · اذ ان الشعب المتفوق يحاول بعد استقراره ، أن يجعل من نفسه الطبقة الحاكمة ، ولا يهتم بتحقيق العدالة بالنسبة لجميع السكان ، بل يستاثر لنفسه بمعظم الامتيازات والحقوق · ويضطر الشعب المغلوب الى الرضوخ لفترة معينة حتى تحين له فرصة الثورة على تلك الأوضاع الظالمة · وعن طريق الثورة يحاول استعادة حقوقه المسلوبة واعادة تنظيم اقتصاده على أسس جديدة تعيد الموارد والخيرات الى اصحابها الحقيقيين ·

من جميع ما تقدم تبدو قضايا السكان من اهم القضايا الاجتماعية ، واولادها بالبحث والمعالجة ، ولا سيما فى البلاد التى تشرع فى اعادة بناء نهضتها ، وتنظيم اقتصادياتها ، أو تجد نفسها امام ظروف تحتم عليها درء الأخطار التى تهددها ، مثل اقطار امتنا العربية ·

الباب الثالث

نظام الملكية وعلاقاته بالبناء الاجتماعى

الفصل السادس

تطور نظام الملكية

يعتقد عدد كبير ممن يشتغلون بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية ان الملكية هى أساس النظام الاجتماعى ، وانها احد النظم الأساسية التى لعبت دورا كبيرا فى تاريخ الحضارة الانسانية ٠

وقد مر نظام الملكية باطوار مختلفة خلال عصور التاريخ ، ولم يظل على حالة واحدة بل ضاق نطاقه او اتسع تبعا للظروف والأحوال الاجتماعية التى مرت بها المجتمعات والنظم السياسية التى كانت تخضع لها والمعتقدات السائدة فيها ٠ ولا يزال هذا النظام حتى يومنا هذا يتطور بتاثير المذاهب الاجتماعية ، وتطور مفهوم العدالة والحرية ، وكذلك بتاثير ما طرأ على فكرة الدولة من تطور ، ومقدار تدخلها للاشراف على النشاط الاقتصادى العام ، وتوجيهه لمصلحة الفرد أو المجتمع ، وعنايتها بتوفير الخدمات العامة ، ورفع مستوى المعيشة للطبقة العاملة ٠

والنشاط الاقتصادى ، فى أبسط صوره ، كما يقول « شارل جيد Gide أساسه الحاجة (١) ٠ فالحاجات الانسانية هى نقطة البدء فى الاقتصاد السياسى ٠ والحاجات عند الحيوانات لا تتعدى حاجتين أوليتين : حاجة الغذاء ، وهى تستنفد جل نشاطها ، وحاجة المأوى ٠

وهاتان الحاجتان ذاتهما تحتلان مكانا هاما فى حياة الانسان ٠ وللاقتناع بذلك يكفى أن ننظر فى ميزانية أسرة من أسر العمال ، فنجد أن الغذاء يمثل ثلثى هذه الميزانية تقريبا اى ما يقرب من ٦٠ الى ٦٥٪ من مصروف الأسرة ،

(١) Charles Gide, Premières Notions d'économie Politique.

اما السكن فانه يستنفذ فى الأوقات العـادية حوالى ١٥٪ من دخـل الأسرة ، ولكنه ارتفع فى زمن الحرب ، وفترة ما بعد الحرب الى ما يقرب من ٢٥٪ عند بعض الأسر متوسطة الحال · ومعنى ذلك أن الغذاء والمسكن يستنفدان وحدهما ما يزيد على ٨٠٪ من ميزانية الطبقات العاملة · فما الذى يبقى بعد ذلك لسد الحاجات الأخرى التى ترتفع بالانسان فوق مستوى الحيوانية ، كحـاجات الملبس ، والثقافة ، والتعليم ، والترفيه الخ ···

واذا كانت حاجة الحيوان قليلة وبسيطة فهل يجب أن يتخذ الانسان منها درسا يعلمه البساطة والاقتصاد على الحد الأدنى من الضروريات ؟

ان تحقيق هذه الرغبة التى ينادى بها رجال الأخلاق ، وفلاسفة التصوف تحتاج أن نعرف أولا ما هى الضروريات · فمن الملاحظ أن حدودها تضيق أو تتسع بحسب الحضارات والبيئات ، ودرجة تقدم المجتمعات · فقد كان التعليم يعد كماليا بالنسبة للعامة فى العصور الوسطى ، وكـان يقتصر على رجـال الدين ، فاصبح اليوم ضرورة أولية يجب أن يحصل عليها كل فرد من أفراد المجتمع · ومعنى ذلك ، أن الضروريات لا يمكن تحديدها لأنها فى تطور مستمر · ولكن ذلك لا يتنافى مع مبدأ « الحياة البسيطة » التى يحبذها رجال الاقتصاد ، ويضمون فيها صوتهم الى صوت الأطباء والقائمين على رعاية الصحة العامة ومبدأ « الحياة البسيطة » هذا لا يعنى الرجوع الى الحياة الحيوانية ، وذلك بأن نقصر نشاطنا على تحصيل الغذاء والمأوى ، بل انه يعنى الا تنصب جهودنا أساسا على توفير أطايب المأكل لنكدسها على المائدة ، وأفخر الرياش لنؤثث به مسكننا · فالجهود الانسانية يجب أن توجه الى نواح أخرى أسمى وأعلى من هذه الحاجات الحيوانية ، يجب أن توجه الى النواحى العقلية والعلمية التى تعود بالخير على أفراد الانسانية جمعاء · والحياة البسيطة لاتعنى انتفاء الرفاهية ، ولكنها تستعيض عن رفاهية البدن برفاهية العقل واعلاء الروح ·

العمل اساس سد الحاجات :

واذا كان من الحيوان ما يسد حاجته دون عناء ، وذلك باستهلاك ما تنبته الأرض ، فان منه ما يبذل جهدا وعناء فى الحصول على الغذاء . ويصدق هذا ، بصفة خاصة ، على الحيوانات اكلة اللحوم ، فانها تكرس معظم جهودها لاقتناص الفريسة . ولم يقم الانسان نفسه خلال عصور طويلة من تطوره الحضارى باكثر من هذه الجهود ، فكان يقضى جل اوقاته ويكرس معظم جهوده لجمع الثمار ، او اقتناص الفريسة او صيد الأسماك .

فاذا انتقلنا الى حاجة المسكن ، وجدنا انها تتطلب كذلك عملا ، بل حذقا ودراية بتكوين مواد البناء ، وترتيبها على الوضع الذى يتفق مع ظروف البيئة . ولكن العمل عند الحيوانات نشاط غريزى يقوم به بطريقة تلقائية ، ودون أن يناله منه نصب أو تعب . أما الانسان فقد كتب عليه أن يكد ويكدح وأن يكسب عيشه ، فى كثير من الظروف والأحوال بعرق الجبين (١) .

ويقال ان شعور الانسان بالمشقة فى العمل ورغبته فى اجتناب هذه المشقة ، هى التى جعلت ذهنه يتفتق عن نظام الرق الذى مكنه من أن يحيل العمل على غيره مستعينا بالمال أو بالقوة . كما أن طبقة الأغنياء والنبلاء كان يسمح لها ، حتى منتصف القرن التاسع عشر ، أن تؤجر بالمال من يحل محل أفرادها فى قضاء مدة الخدمة العسكرية . على أن هذه الجهود التى صاحبت العمل فى جميع مراحله ، وهذا الضغط الذى كان ولا يزال الانسان يشعر بوطاته ـ هذه الجهود وهذا الضغط ، هما فى الحقيقة مصدر الحضارة والرفاهية اللذين نتمتع بهما . اذ لما كان الانسان لا يحب العمل بطبيعته فقد بحث عن جميع الوسائل التى تخفف عنه عبء العمل ، وكانت هذه الوسائل

---

(١) جاء فى الانجيل « ستشتغل بعرق جبينك » ، اى أن ابن ادم قد كتب عليه بعد هبوطه من الجنة ان يكدح فى الدنيا ويشقى ليحصل على عيشه .

بالذات هى الاختراعات والاكتشافات التى ادت الى الاستعاضة عن العمل اليدوى بالآلة ، وادت الى استخدام قوة الكهرباء فى الوفاء بكثير من الحاجات الانسانية دون عناء · ولكن هل سيستريح الانسان يوما من عناء العمل نهائيا ؟ اننا لا نتوقع ذلك ، بل سيظل الانسان يداعبه أبدا ذلك الحلم ، فيكد ويعمل على أمل ان يجنى من وراء ذلك الراحة · وهل تحقق حلم الساسة الذين قالوا بخوض الحرب وتحمل الامها لتجنيب البشرية ويلات حروب اخرى فى المستقبل ؟

لقد كان الانسان يقوم بالعمل قديما والسوط يلهب ظهره ، ثم تحمل بعد ذلك ضغط الحاجة وأذل نفسه لصاحب العمل للحصول على لقمة العيش ، ثم اصطبغ العمل بعد ذلك بصبغة انسانية عندما تكونت النقابات المهنية لتدافع عن حقوق العمال · واليوم يشعر العامل ، فى البلاد المتقدمة ، انه يقوم بعمله خدمة للصالح العام ، وأن واجب التعاون يقضى عليه بأن يؤدى عمله خدمة لنفسه وللمجموع ·

كيف ظهرت الرغبة فى التملك :

على أن العمل ما لبث أن صاحبته فكرة التملك ، ويقال ان الرغبة فى التملك ظهرت فى أبسط صورها تحت ضغط الحاجة العضوية ، أى حاجة الجسم الى الغذاء والى كل ما يحميه من التلف · فبدأ الانسان بالاستحواذ على ما يقع تحت يده من مواد يمكن أن تنفعه فى غذائه · أى ان عملية « الامتلاك » ، فى أبسط صورها ، قد ظهرت لتسد حاجة « الاستهلاك » · وللتدليل على ذلك يكفى أن نلاحظ الطفل : فعندما يستحوذ على شىء ونطلب اليه ارجاعه يحمله الى فمه بقصد ابتلاعه ، لأن هذه هى افضل طريقة لامتلاك الشىء ، وضمان عدم انتزاعه منه ·

ثم ظهرت درجة ثانية من درجات الامتلاك ، وهى تهدف الى استبقاء جزء مما استحوذ عليه الانسان بقصد استهلاكه ، للانتفاع به عند الحاجة ، أى عندما يعوزه الطعام · وفى هذه المرحلة ظهرت فكرة الملكية بمعناها الحقيقى ، لأنها

تعنى الاطمئنان الى وجود شيء منفصل عن الذات يمكن الالتجاء اليه واستخدامه وقت الحاجة · على أن الملكية ، فى هذه المرحلة ، ظلت قاصرة على الأشياء التى يستطيع الانسان أن يصل اليها ويقبض عليها بيديه (١) · ومعنى ذلك أن الملكية كانت تعنى ، فى الأصل ، « الاستحواذ على الأشياء التى يمكن القبض عليها باليدين » · وكان يدخل فى عداد هذه الأشياء كل ما تنتجه يد الانسان من ادوات للعمل او للصيد أو من ملابس وحلى ·

وهكذا بدأت الملكية الحقيقية عندما تعدت رغبة الاستهلاك المباشر ، الى اتخاذ شكل التوفير واقتصاد بعض ما تملكه اليد الى الغد · ومن هذا الأصل تكونت فكرة رأس المال ، وهو الثروة المتوفرة التى تستخدم لانتاج ثروة جديدة ·

وبعد أن استطاع الانسان أن يستأنس الحيوان ويستخدمه لقضاء مآربه وحاجاته امتدت الملكية الى الحيوانات المستأنسة · وقد صاحب استئناس الحيوان استقرار الجماعات الانسانية فى بقاع معينة · فاصبح مأوى الأسرة فى عداد الأشياء التى يجب احترام ملكيتها · وهنا نلاحظ ان الملكية بعد أن كانت فى الأصل فردية صرفة تتصل بما يسد حاجات الانسان ، اخذت تتطور وتتخذ شكلا جماعيا قوامه رابطة الأسرة والعاطفة التى تربط بين افرادها ·

ولكن مأوى الأسرة ومقرها لا يمكن أن يقوم بغير محيط من الأرض تفلحه الأسرة وتستغله لغذاء افرادها ، ولذلك فقد امتد نظام الملكية من منزل الأسرة الى قطعة من الأرض تحيط به ، واختلف اتساعها بحسب الحاجات والامكانات ·

وعلى كل حال فان الملكية لم تفقد حتى ذلك الحين طابعها الأصلى ، ولم تتعد حدود الدوافع الحيوية التى دفعت اليها ، وظلت وثيقة الصلة بالحاجات الانسانية ، لا يقرها نظام المجتمع الا بقدر ما يحتاج اليه الفرد أو الأسرة من ضروريات الحياة ·

---

(١) يبدو هذا الأصل واضحا من تحليل كلمة « mancipation » فى القانون الرومانى ، ومعناها : « الأخذ باليد » ·

ولا نستطيع ان نعين ، على وجه التحديد . الوقت الذى بدأ فيه نظام الملكية يفقد هذا الطابع · ولكن يمكن القول انه بعد اختراع المحراث ، أصبحت الأراضى تؤول الى اول من يصل اليها بمحراثه · وهكذا نرى ان الملكية بعد أن كانت قاصرة على ما تمسكه اليد أو تحيط به العين ، اصبحت تمتد الى البقاع البعيدة التى يصل اليها نشاط الانسان ·

وهنا اخذت الملكية تتخذ شكل « الملكيات الكبيرة » . وتطورت من نظام اقتصادى فى أساسه الى نظام سياسى · اذ نشأ على اساسها نظام الاقطاع ونظام الطبقات ·

وحينئذ يبرز أمامنا هذا السؤال : ما هى الدعامة القانونية لهذه الملكية الكبيرة ؟ فقد كان امتلاك الأثاث ، والمنزل ، والحقل فى الماضى يستند الى وضع اليد والاستحواذ ، أى الامتلاك بالمعنى الحقيقى لهذه الكلمة · وليس هناك شيء من هذا المعنى فيما يتعلق بالملكيات الكبيرة التى لا يحد مداها البصر · وليس الاحتلال الواقعى لكل شبر من الأرض هو الذى يسند ادعاء الدول الاستعمارية فى امتلاك ملايين الأميال المربعة فى شتى أنحاء المعمورة · كما أن ادعاء هذه الملكية لا يمكن أن يستند الى عمل المستعمرين وجهودهم المضنية · فالعمل والجهد المضنى فى زراعة الأرض واستنباتها لا يقوم به . فى الواقع ، الا الفلاحون والعبيد والأجراء من ابناء الأقطار المحتلة · فالامتلاك ، بهذا المعنى الواسع ، لا يقوم اذن لاعلى الاحتلال الحقيقى ، ولاعلى العمل ، وانما يستند فى الواقع الى مبدأ القوة التى تتمثل فى الغزو والفتوحات الحربية ·

ومن العجيب أن هذه الطريقة فى الاستحواذ والامتلاك قد استمرت خلال عصور التاريخ الطويلة · وكان الرومان يرون أن خير نماذج الملكية هى الملكية التى تقوم على « اسنة الحراب sub hasta » · واذا نظرنا الى تاريخ انجلترا كذلك وجدنا أنه على اثر الفتح النورماندى قسمت الأرض الى عدد من

الملكيات الكبيرة بين الفاتحين ، وسجل هــذا التقسيم فى الوثيقة المشــهورة باسم « Domesday Book » • وتكرر هذا الأمر بحذافيره فى كل مكان حتى فى أمريكا نفسها • فالمهاجرون الأوائل ، الذين ينظر اليهم أسلافهم اليوم عــلى انهم خير من يمثل الملكية المقدسة التى قامت على العرق والجهود المضنية ، لم يحققوا هذه الملكية الا بعد أن شهروا الحسام ، وانتزعوا الأراضى بالقوة مــن ايدى اصحابها الحقيقيين وهم الهنود الحمر •

كان اذن مبدأ القوة ، أو الغزو هو الأصل البعيد لنشأة الملكية بمعناها الواسع الشامل ، ملكيةالأراضى والمساحات الشاسعة•ولكن الملكية لم تقف عند هذا الشكل المادى بل سرعان ما تطورت واتخذت أشكال جديدة يمكن أن نلخصها فيما نطلق عليه اليوم اسم « القيم المنقولة » • فثروة كثير من الناس اليــوم لا تتمثل فى امتلاك منزل أو قطعة من الأرض بقدر ما تتمثل فى امتلاك أســهم لبعض الشركات ، أو أوراق مالية لبعض المشروعات التجارية أو الصناعية • وكثير من الأسهم لا تحمل اسم صاحبها بل انها « لحاملها » ، ولا يمتلكها اصحابها فى منازلهم ، بل انهم يودعونها فى المصارف والمؤسسات المالية • واخيرا تتبلور ثروة هؤلاء أو تتركز فى « دفتر شيكات » يستخدمونه فى دفع ثمن مشترياتهم وحاجاتهم • « فدفتر الشيكات » هو اليوم رمز الملكية ، ملكية الأغنياء واصحاب رؤوس الأموال •

وهكذا نرى أن الملكية كانت فى بادىء أمرها شيئا ملموسا يتصل بكيان الانسان وبحاجاته المباشرة ، أى أنها كانت امتدادا حقيقيا لشخصية الانسان وعنصرا أساسيا يحقق هذه الشخصية ، كانت بمثابة الصدفة الخارجية للقوقعة التى لا تعيش الا بها ولا تحتمى الا فيها • فاصبحت اليوم مجرد انعكاس لقوة الانسان وجبروته ، واتسعت حتى غدت لا تحقق حاجات ضرورية ، بل لترضى شهوة بعض الناس ، وتشبع غرورهم على حساب حاجات الكثيرين واقواتهم(١)

(١) صور هذا التطور بصورة اخاذة العــالم الاشتراكى الفرنسى « جــان جوريس Jaurès » فى كتابه « دراسات اشتراكية Etudes Socialistes

تطور الوضع القانونى للملكية :

ولم تتطور فكرة الملكية من حيث أشكالها فحسب ، بل انها تطورت كذلك من حيث أوضاعها القانونية ·

فاذا أردنا أن نحدد معنى الملكية تحديدا قانونيا قلنا « انها الحق فى امتلاك شىء امتلاكا خاصا بحيث لا يشاركنا الغير فى هذا الحق » · وقد رأينا أن هذا الحق فى الماضى كان يتمثل فى استخدام شىء لاشباع الحاجات الضرورية ولكن هل كان هذا الحق يتضمن حقا آخر يتراءى لنا أنه شديد الصلة بـه وهو : حق استبدال ما نملك بشىء آخر يمتلكه الغير ؟ كلا ، بلاشك · فالتبادل يمثـل مرحلة معينـة فى تاريخ الاقتصـاد ، ولم يظهـر الا بعد أن تهيأت له ظـروف اقتصادية على شىء من التركيب والتعقيد · وقد كان الانسان فى العصور الأولى يشعر بالضيق والتبرم اذا أجبر على أن يتنازل عن شىء مما يحتاجه الى انسان آخر · ولكن هذا التبرم زال بطبيعة الحال عندما أخذ الانسان ينتج ليبيع ، أى منذ اليوم الذى بدأ فيه نظام تقسيم العمل أولا بين أفراد الأسرة ، ثم بين أفراد المجتمع ، وحينئذ أصبحت الحاجات « سلعا » تتبادل ، ثم تباع وتشترى بالنقود·

ولم يكن التبادل والبيع والشراء يمتد فى بادىء الأمر الى المنزل أو الى الحقل الذى يعيش عليه أفراد الأسرة · فلم يكن هذا ولا ذاك فى عداد السلع ، ولم يكن يطبق عليهما وضع الممتلكات الفردية ، بل كانا ، فى الواقع ، ملكا جماعيا للأسرة · وكانت هذه الملكيات مقدسة لأنها تحوى مقر الأجداد والمعبد الذى أقيم فى وسطها لاقامة شعائر الديانة العائلية · كانت ملكية المنزل والحقل اذن تخص الأموات كما تخص الأحياء ، وكان واجب هؤلاء أن يسلموها الى أولادهم ليعيشوا عليها · فهـذه الأشياء المقدسة لم تكن موضع المسـاومة والتجارة · وانتقال ملكية المنزل والحقل الى الأولاد والأحفاد هو الأصل الأول لنظام الوراثة · ولكن كان هذا الانتقـال بحكم القـانون ، وبحـكم الواقع قاصرا على المنـزل الـذى تسكنه الأسرة والحقـل الـــذى تزرعه

لتعيش على محصوله · ولا ندرى كيف أصبح هـــذا الحق فيمــــا بعـد مطلقا ، وأصبح الانسان يتصرف فى منزله بالبيع والايجار والاعارة · ثم غدا كذلك نظام التوريث مطلقا ينطبق على ما تنتفع به الأسرة ، وعلى ما يزيد على حاجة نفعها المباشر ·

ولم يكن نظام الوراثة معروفا فى المجتمعات الانسانية الأولى ، وذلك لسبب بسيط ، وهو أن الملكية كانت ـ كما قدمنا ـ تنحصر فى نطاق الحاجات الفردية والأشياء الخاصة التى يستخدمها الفرد فى حياته (١) وقد كان مـن المتبع فى المجتمعات القديمة أن الفرد اذا توفى تبعته حاجاته وممتلكاته : فاما أن تحرق وتفنى كما فنى صاحبها واما أن تدفن معه فى قبره · وكان يدفن مع مع الميت أدواته التى كان يستخدمها ، والحلى التى كان يتزين بها ، وحصانه الذى كان يستخدمه فى السفر أو فى القتال · وفى بعض المجتمعـات كان يدفن معه اتباعه ونساؤه كذلك · ولا تزال بقايا هذه العـادات قائمة حتى اليوم · ولم تستطع السلطات البريطانية فى الهند القضاء على عادة حرق الزوجة مع زوجها المتوفى الا بعد جهد جهيد · وطالعتنا الصحف ، منذ فترة ليست ببعيدة ، بنبأ زوجة هندية غافلت من حولها والقت بنفسها فى النار لتحترق مع زوجها ، وفى ذلك ما يثبت تأصل العادة القديمة فى النفوس ، وممارسة الزوجة لهـا دون اكراه ، أو شعور بما فيها من بشاعة ·

ويمكن النظر الى دفن المتاع والحلى مع الموتى على أنه امتداد لفـكرة الملكية فى حياة أخرى يحياها المرء بعد أن يترك هذه الحياة الدنيا · فلكى يجد الميت فى حياته الأخرى كل ما كان يتمتع به من حلى ورياش وعبيد ونساء يجب أن تدفن هذه الأشياء معه عند مماته ·

وقد كانت هذه العقيدة عاملا رئيســيا ســاعد على حفظ تراث الأجيــال

---

(١) انظر فيما بعد الملكية عند الشعوب البدائية ·

الماضية ، وأتاح الفرصة للوقوف على آثارهم وحضارتهم · فقد افادت الحضارة الانسانية من الآثار والحلى التى عثر عليها فى مقابر المصريين القدماء ومعابد اليونان والرومان فائدة عظمى ، وامتلأت متاحفنا اليوم بهذه الآثار الخالدة التى ستظل على الدوام معينا لا ينضب للمعرفة والثقافة ·

وظل المنزل والحقل ملكا جماعيا للأسرة لا يمكن التصرف فيه حتى قامت الأسرة الأبوية ونظام هذه الأسرة كان يقوم على السلطة المطلقة التى يتمتع بها عاهلها ، وكان يطلق عليه فى العصر الرومانى **Pater Familias** وكان لعاهل الأسرة هذا كل حقوق الملكية على جميع ما تملكه الأسرة ، بل وكذلك على أولاده وزوجاته ، فان شاء باعهم أو قتلهم أو تصرف فيهم بالهبة · وعند مماته كان هذا الحق ينتقل اجباريا الى من يليه فى السن من افراد الأسرة الذكور ، ولم يكن يسمح له أن يتنازل عن هذا الحق ، أو يتهرب من ممارسته ·

وما لبث هذا الحق أن تطور حتى أصبح للوالد فى أن يتنازل عن ثروته لأولاده بعد مماته ، بحيث تقسم هذه الثروة بين ذريته وزوجه · كما أصبح للمالك الحق فى أن يعين من ذريته من يخلفه فى الاستمتاع بثروته عن طريق الوصية . وكان له مطلق الحرية فى أن يحرم الآخرين ·

ثم تدخلت التشريعات بعد ذلك فى تحديد ما يتصرف فيه المالك عن طريق الوصية : فتركت له هذا الحق فيما يتعلق بجزء معين من ثروته ، وحفظت لأولاده حقهم فى الجزء الباقى · ففى الشريعة الاسلامية لا يحق للمالك أن يتصرف ، عن طريق الوصية ، الا فى ثلث ثروته ·

وتدخلت الدولة بعد ذلك لتحديد الميراث نفسه ، فحددت من لهم الحق فى الميراث من العصبة الأقربين ، مستعينة فى ذلك بالشرائع السماوية فى بعض المجتمعات ، وبالقوانين الوضعية فى بعضها الآخر · فاذا لم يكن للمالك من يرثه من الاقارب الذين حددهم القانون آلت ثروته الى الدولة · ثم نصبت الدولة

نفسها شريكة فى الميراث بحيث تستولى على نسبة معينة من ثروة المالك المتوفى قبل توزيع الأنصبة على ورثته ·

وهكذا نرى أن الملكية فى تطوراتها المتعددة خلال عصور التاريخ ، قد غيرت اتجاهها الأول الذى كان يسير نحو الفردية ، ونحو الحق المطلق للفرد فى التمتع بثروته ، وبما يملك كما يشاء · غيرت الملكية خلال العصور المختلفة هذا الاتجاه ، وسلكت طريقا اخر انتهى بظهور المذاهب الاشتراكية خلال القرن التاسع عشر ·

وتؤكد الاشتراكية حق الدولة فى التدخل فى شئون المالك لتحقيق المصلحة الاجتماعية العليا · ويمكن القول ان هذا الاتجاه الجديد يعود بالملكية الى طبيعتها الأصلية حيث كانت فى بادىء أمرها ملكية جماعية · وبذلك يكون تطور نظام الملكية قد اتخذ شكلا دائريا ، وانه فى سبيل العودة الى حيث بدأ · وسنحاول فى الفصول التالية أن نشرح بالتفصيل مراحل هذا التطور فى العصور المختلفة ·

الصفة الاجتماعية للملكية :

واذا كان احد لا يستطيع ان ينكر ملكية الانسان لثمرة جهوده العقلية او البدنية ، فان هذه الملكية تعتمد – الى حد كبير – على جهود الجماعة كلها · فلا يستطيع المؤلف – فى الحقيقة – أن يخرج لنا مؤلفا علميا او ادبيا ما لم يرجع الى التراث العقلى الذى خلفه من سبقه من الباحثين · ولا يستطيع صانع أن يخترع اختراعا جديدا اذا لم يعتمد على ما سبق اختراعه من مواد وأدوات · وبهذا المعنى يمكن القول ان الملكية قد خلقتها جهود ، الجميع ، وانها بالمثل يجب ان تستخدم لصالح الجميع ·

فهى « جماعية فى اصولها ، جماعية فى غايتها » · وقد اعترف علماء الاقتصاد الذين لا يؤمنون بالاشتراكية كمذهب بهذه الحقيقة ، وبأن الملكية تسير

حتما نحو الغايات الجماعية ، وبانه يجب النظر اليها من زاوية النفع الاجتماعى ·

وقد ترتب على هذه النظرة نتائج عملية هامة :

اولها انه ما دامت الملكية تتخذ اساسا لها الصالح الاجتماعى العام ، فيجب أن تستغل استغلالا نافعا · والمالك الذى يهمل أو يقصر فى استغلال ملكه ، ولا يستخرج منه الفوائد التى يمكن استخراجها ، يرى حقه فى الملكية معرضا للضياع · فلا يصح أن تكون له ارض طيبة خصبة تنتج اجود المحاصيل ثم يتركها بدون حرث أو زرع · وقد سنت فرنسا ، خلال الحرب العظمى الأولى ، قانونا يحتم على كل مالك أرض أن يزرع أرضه ، فاذا تركها بدون زراعة اعطيت لجاره لزراعتها ، أو تولت زراعتها الادارة المحلية · وقد تألفت على اثر ظهور هذا القانون جمعيات لتنهض بزراعة الأراضى التى تركها أصحابها قاحلة ·

وفى القانون الاسلامى لا يصبح لانسان الحق فى ملكية ارض دون منازع الا اذا « احياها بعد مواتها » ، اى حرثها وسقاها لتنبت ·

وتظهر الصبغة الاجتماعية للملكية كذلك فى التشريعات الجديدة التى تبيح نزع الملكية لتحقيق الصالح العام ، كشق الشوارع ، وحفر المصارف ، وبناء المستشفيات أو الملاجىء أو الدور الحكومية الخ ··· كما تنطبق قوانين نزع الملكية على كل ما زاد على نسبة معينة سواء من العقار (قوانين الاصلاح الزراعى) أو من الأموال (قوانين الضرائب التصاعدية) · وليس معنى ذلك أن ملكية الدولة تحل محل ملكية الفرد ، بل على العكس فان هذه القوانين تتيح الامتلاك لعدد اكبر من الأفراد ، وتوزع الملكية بدلا من تركزها فى أيدى أفراد معدودين ·

وقد حرص الاسلام على تحقيق هذا المعنى فى فريضة الزكاة اذ انها

نوع من اشراك الجماعة فى ملكية الفرد · كما أن الضرائب التى تفرضها الدول الحديثة ، وتبلغ احيانا ٧٠٪ من دخل الأغنياء ، اذا زاد هذا الدخل على نسبة معينة ، هذه الضرائب تثبت حق الدولة فى أن تنزع ــ عند الحاجة ــ ما يقرب من ثلاثة أرباع ما يملكه بعض الأفراد لانفاقه فيما يعود بالنفع على المجتمع بكافة طبقاته ·

ومن وسائل رقابة الدولة على الملكية كذلك منع رؤوس الأموال ، وخصوصا المعادن النفيسة ، كالذهب والفضة ، من التصدير الى الخارج · ويسهر رجال الحدود ، ورجال الجمارك لضبط كل من يحاول تهريب رؤوس الأموال · ولا يسمح للمسافرين الى الخارج الا بمبالغ محدودة ·

هذه القوانين والتشريعات تبين بوضوح الاتجاه الجديد بالنسبة للملكية · فلم يصبح المالك حر التصرف فى ملكه ، كما كان الحال من قبل ، بل أصبح فى مركز يشبه مركز المدير الذى يدير شئون املاكه لصالح المجتمع · وهو مسئول امام الدولة عن كل تصرف شاذ ، أو مناقض للقوانين المنظمة لحق الملكية ، ومعنى ذلك أن الملكية قد اصبحت « وظيفة عامة » أو وظيفة اجتماعية ·

الفصل السابع

الملكية والتبادل عند الشعوب البدائية

اهتم علماء الاجتماع ـ على نحو ما قدمنا فى الفصل الأول ـ بمناقشة العلاقة بين علم الاجتماع والاقتصاد ، وتوضيح اثر المنهج الاجتماعى التكاملى فى دراسة الظواهر الاقتصادية وقد اشرنا الى بعض جهود علماء الانثروبولوجيا فى تحليل الانساق والنظم الاقتصادية فى المجتمعات البدائية ٠

وغرضنا ، فى هذا الفصل ان نوضح ، بصفة عامة ، أوجه الأختلاف بين الاقتصاد البدائى والاقتصاد الحديث ثم ننصرف الى تحليل مفهوم نظامى الملكية والتبادل فى المجتمعات ـ البدائية بالرجوع الى امثلة من الدراسات الحقلية الاساسية التى قام بها علماء الأنثروبولوجيا فى هذا الميدان ٠

ان الاختلافات بين الاقتصاد البدائى أو التقليدى من ناحية ، والاقتصاد الحديث من ناحية أخرى ، ترجع فى معظمها الى اختلاف الظروف العامة فى كل نمط من أنماط المجتمعات فاذا كان من المستطاع الكلام عن الاقتصاد الحديث وتحديد الخصائص المميزة له باعتباره يقوم على التصنيع فى أساسه ، فان ذلك يصبح عسيرا للغاية بالنسبة للمجتمع البدائى حيث لا يوجد نظام واحد يصدق على المجتمعات البدائية والبسيطة بغير استثناء ، وانما توجد نظم كثيرة ومختلفة تبعا لاختلاف وسيلة العيش فهناك جماعات لاتزال تعيش حتى الآن على الجمع والالتقاط ، مثل الأقزام فى افريقيا ، وجماعات تعتمد أساسا على القنص مثل « البوشمن » فى صحراء كلاهارى . وجماعات تعيش على رعى الابقار مثل القبائل النيلية (النوير ، والدنكا ، والشيلوك ـ وغيرها) ، أو على رعى الأغنام والابل مثل البدو والرحل فى كل منطقة الشرق الأوسط وشمال

افريقيا وغرب السـودان واخـيرا هناك الجمـاعات التى تعتمد على الزراعة البسيطة سواء اكانت زراعة مستقرة أو متنقلة لذلك كان أهم خطأ وقع فيـه رجال الاقتصاد المحدثون هو انهم لم يدرسوا تلك النظم الاقتصادية عـلى ما هى عـليه ، ولم يردوها الى ظـروف الحـياة البدائية التى تلابسها ، وانما كانوا يحاولون على العكس من ذلك ، اخضاع تلك الظواهر والنظم للمعايير الاقتصادية الحديثة التى تنطبق على المجتمعات الغربية (١) ٠

ومن الطبيعى ان نبدأ دراستنا بتطور نظام الملكية بمعرفة ما كانت عليـه هذه الظاهرة بالنسبة للعقلية البدائية ٠

ويجب ان نوضح أن كلمة (بدائى) Primitive فى معناها العـلمى لا تعنى الشعوب التى لا حضارة لها ، او التى ليس لها تاريخ حضارى فهذه الشعوب قد مرت باطوار تاريخية طويلة ، ولكنها لأسباب معينة قد وقفت عند حد معين من النمو والتطور ، وقد تفوق مجتمعاتنا فى بعض وجوه التنظيم الاجتماعى كالتنظيم الدينى واقامة الشعائر ٠

وينظر علماء الأنثروبولوجيا الى المجتمعات البدائية على أنها مجتمعات ضيقة المجال الاجتماعى من حيث عدد السكان ، ومساحة الأرض والعـلاقات الاجتماعية وهى اذا قورنت بالمجتمعات الاكثر تقدما وجدنا انها تستعين فى حياتها بوسائل « تكنولوجية » بسيطة ، أى أنها ظلت بعيدة ، الى حد كبير ، عن المؤثرات التقنية التى احدثتها المدنية الغربية الحديثة ، كما ينحصر نظامها الاقتصادى فى الاكتفاء الذاتى او التبادل المحدود ٠ ويترتب عـلى ذلك ضـيق نظام تقسيم العمل والتخصص بين الأفراد ، ويميل البعض الى اضافة مميزات أخرى كعدم وجود انتاج أدبى أو مناهج فنية أو علمية واضحة ٠

---

(١) دكتور احمد ابو زيد : البناء الاجتماعى ٠ الجزء الثانى الانساق ٠ دار الكتاب العربى للطباعة والنشر ١٩٦٧ ٠ ص ١٠١ وما بعدها ٠

واذا كانت فكرة البدائية الأولى مازالت تفتقر الى اثبات ، ولم يقل العلماء فيها كلمتهم الاخيرة ، الا أنه من المحتمل جدا ان يكون هناك اوجه شبه عديدة بين البدائيين الحاليين وطرق معيشتهم ، وبين المجتمعات التى نشأت فى العصور الأولى للتاريخ ، وقد عثر المنقبون والمشتغلون بالحفريات على رسوم ونقوش واحجار فى جنوب فرنسا ، وشمال اسبانيا يرجع عهدها الى ما قبل التاريخ ، وتثبت هذه الآثار ، بصفة قاطعة ، تشابه العقائد والطقوس الدينية بين من عاشوا من السكان فى هذه المناطق فى العصور الغابرة ، وبين الشعوب البدائية الحالية وتتلخص هذه العقائد فى (النظام الطوطمى) Totémisme وفى الاعتقاد بسريان الروح فى جميع ظواهر الطبيعة ، وهو ما يعرف باسم (المبدا الحيوى) ويكفى هذا التشابه من ناحية العقيدة الدينية لنستدل منه على التشابه فى النواحى الاجتماعية الأخرى ، وذلك لما بين الظواهر الاجتماعية من ترابط وثيق ولما للعقيدة ، بصفة خاصة ، من تاثير كبير على الظواهر الأخرى ٠

الملكية وصلتها بالعقيدة البدائية :

ومن اشهر علماء الاجتماع الذين اهتموا بدراسة العقلية البدائية ، فى العشرينات من هذا القرن « لوسيان ليفى برول » ٠ وقد بحث ظاهرة الملكية بنوع خاص فى كتابيه « الوظائف العقلية فى المجتمعات الفطرية » (١٩٢٠ م) ، «الروح البدائية» (١٩٢٧) ٠ (١) ٠

واهم ما يميز العقلية البدائية ، فى نظر هذا المؤلف ، هو اعتقاده باتصال الارواح ووجود قوى ومؤثرات خفية ، والاقتناع بحقيقتها بالرغم من عدم

---

(١) Lévy-Bruhl (L.), Les Fonctions mentales des sociétés archaiques, Paris 1920.
——————, L'Ame Primitive, 1927.

ادراك الحواس لها ، ويترتب على هذا الاعتقاد أن العقلية البدائية لا تفرق بين المفرد والمتعدد ولا بين الذات والغير فالبدائيون لا يدركون مثلنا معنى التضاد بين هذه المعانى ، مما يحتم علينا أن ننفى أحد الصفتين بالنسبة لشخص واحد حين ننسب له الصفة المضادة ، فهذه العقلية ، حسب وصف « ليفى برول » لها عقلية (سابقة على المنطق) (١) ٠

وتتجلى ظاهرة الاتحاد الروحى بين الكائنات ، فى اعتقاد البدائى أنه يكتسب صفات « الطوطم » الذى يعتنقه ، فمثلا يفتخر افراد قبيلة الـ (بورورو) فى شمال البرازيل بأنهم (ببغاوات حمراء) ويعتقد الفرد من أفراد هذه القبيلة ، فى نفس الوقت ، أنه شخص له صفة الانسانية وطائر ذو ريش أحمر ، وقد يكون هذا الاعتقاد مما يصعب علينا فهمه أو تصوره ، ولكنه بالنسبة للعقلية البدائية التى تخضع لمبدأ « المشاركة فى الوجود) ، أمر طبيعى فكل هذه المجتمعات التى يسود فيها النظام الطوطمى تعتقد بوجود تشابه حقيقى بين الأفراد وبين الطوطم الذى ينتسبون اليه ٠

وفضلا عن ذلك فان العقلية البدائية تعزو وقوع حادثة ما لا الى سببها الطبيعى بل الى تدخل قوة خفية تتصل بالأشياء بطريقة غامضة فاذا ظهر مثلا فى فصل ما كثير من حيوانات الصيد ، بصورة غير عادية ، أو كثرت الأسماك فى البحيرات ، أو الثمار فى الغابات فانهم يفسرون ذلك بما قام به بعض رؤسائهم الروحانيين من طقوس دينية أو سحرية أو بوجود شخص مقدس فى المكان ، أو تمتعه بصحة جيدة ٠

ومن مظاهر هذه العقلية أيضا أن يعتقد الشخص أن ملازمة الحظ أو النحس له يرتبط بنوع ما قامت به امرأته من أعمال يومية ، أو بما هيأته من طعام ٠ وهكذا نجد أن العلاقات الطبيعية ، التى تقوم على قانون السببية لا تحظى بنصيب ، أو على الأقل ليست لها الاأهمية تافهة فى تفكير الشعوب البدائية ٠

---

(١) المرجع السابق ٠

فالرجل البدائى يعد نفسه مرتبطا ارتباطا روحيا بالوحدة الاجتماعية التى ينتمى اليها ـ عشيرة كانت أم قبيلة ـ وبالنوع الحيوانى او النباتى الذى يقدسه ونسميه عادة الطوطم والملكية ، عند الشعوب البدائية ، سواء أكانت فردية او جماعية ، تتصل بمبدأ المشاركة هذا فهى تعبر عن (صلة روحية) بين الفرد أو المجموع من جهة ، وبين شىء أو شخص من جهة أخرى ونظرا لصلتها الوثيقة بالمعتقدات الدينية ، فان الملكية تعتبر مقدسة ، بعيدة عن كل اعتداء أو محاولة للاعتداء ، مادامت وحدة التصورات الجماعية فى القبيلة تحتفظ بسلطانها على العقول الفردية ·

الأرض ملك للجمـــاعة :

ولا ينطبق نظــام الملكية الفردية عند الشعوب البدائيــة الا على بعض الأشياء البسيطة التى يستخدمها الأفراد استخداما خاصا كالخنجر ، وشباك الصيد ، وبعض الحلى · اما القاعدة العامة فهى أن كل شىء ملك للجماعة ، وعلى الأخص الأرض فالبدائى لا يستطيع أن يفهم ان تكون الأرض ملكا لفرد من الأفراد يتصرف فيها كيف يشاء وكل ما يستطيع أن يتصرف فيه الأفراد بحرية هو محصول الأرض من ثمــار وفاكهة · اما الأرض نفسها فهى ملك للجماعة باكملها والمقصود بذلك مجموع افراد القبيلة من أحياء وأموات وفى كثير من المجتمعات الافريقية نجد اعتقادا شائعا فى ان الملاك الحقيقيين للأرض هم الأسلاف ·

وقد كان تمسك القبائل البدائية بهذا المبدأ سببا فى النزاع الدائم بينهم وبين البيض من المستعمرين ، اذ يعطى المستعمر الأبيض لفرد من افراد القبيلة اى نوع من انواع الحلى أو البضائع وهو يعتقد انه قد دفع له ثمن قطعة من الأرض ، فأصبح له بذلك الحق المطلق فى التصرف فيها · والحقيقة انه لم يدر بخلد البدائى لحظة واحدة ان ما اخذه من المال او الحلى كان اثمنا للأرض ، فانه لا يفهم مطلقا أن الأرض تباع وتشترى وهو حين يرفض تركها للمستعمر

لا يحدث فى عهد او يرجع فيما أبرمه من صفقة ، ولكن المستعمر يؤول ذلك بسوء النية ومن هنا ينشأ الخلاف دون أن يفهم وجهة نظر الفريق الآخر ٠

ويقول الأب (فان ونج) فى هذا الصدد : ان الملكية فى الشعوب البدائية جماعية ولكن فكرتها تحتاج لكثير من الفهم ، فالقبيلة باكملها تملك الأرض على انها وحدة لا تتجزأ ويجب ان تفهم كلمة قبيلة لا على انهــا تشمل الأحيــاء فحسب ، بل الأموات ايضا ، وبصفة خاصة الأســلاف الصــالحين ، هؤلاء يرقدون فى سعادة تحت تربة القبيلة ، وتسيطر أرواحهم على الأرض ، ومــا تحتويه من غابات واشجار وانهار وحيوانات الخ ٠٠٠ وبفضلهم تحمل الأشجار ثمارها ، وتمتلىء الأنهار بالأسماك وينبت المحصول فى الأرض ولا يتعدى ما يباح للأفراد الزرع وجمع المحصول والاستفادة منه ، اما الأرض نفسهــا فهى ملك للأجداد الصالحين ٠ هناك اذن ارتباط وثيق بين القبيلة وبين الأرض التى تعيش عليها ٠

ولا يقتصر مبدأ الملكية الجماعية على الأرض فقط بل يتعداه الى كثيــر من الأشياء الأخرى المنقولة ، فكثيرا ما شوهد بين قبائل أستراليا ان الأسلحة والقوارب والشباك يستعملها الجميع للصالح العام أو للدفاع عن القبيلة وقد لوحظ ايضا فى جزر سالومون أن الرجل البدائى حين يعود من عمل ما قام به لدى الأوروبيين ، فانه يقتسم ما ربحه من عمله مع أفراد القبيلة ٠

وقد حاول بعض الكتاب أو يستدل من مثل هذا السلوك الاجتماعى على اتجاه يقترب من (الشيوعية) بمعناها المتداول اليوم ٠ والخطأ الأساسى عند هؤلاء انهم حاولوا تطبيق الأفكار والنظريات السائدة فى المجتمعات الغربية الحديثة ، على مجتمعات تسود فيها قيم وافكار جد مختلفة ٠

فالنظم الاقتصادية البدائية التى تؤخذ على انهــا شيوعية ، ليست فى الحقيقة سوى امور تتعلق باصول اللياقة والضيافة والقيم الاجتماعية ، وفى كثير من المجتمعات البدائية والتقليدية يرى الناس انه من العار أن يترك اى

شخص جائعا مادام هناك طعام كاف عنـد أى عضو من أعضـاء المجتمع ، فتقديم الطعام والمعونة يعتبر عندهم مسالة خلقية ، ولكنها ليست قانونا ملزما . ثم ان هناك عوامل المركز الاجتماعى ، وحسن الصيت والسمعة التى تضطر الانسان الى تقديم ما عنده الى الغير ، او على الأقل دعوته لأن يشاركه فيه . وعند الجماعات التى تعيش على قنص الحيوان يتحتم على الصياد حين يقتنص احد الحيوانات أن يشرك فيه جميع الحاضرين ، أو أن يضع كل ما حصل عليه اثناء رحلة الصيد فى كومة واحدة ، ويترك لهم أن يختاروا منها ما يشاءون لأنفسهم أولا ، ثم ياخذ هو واهله ما يتبقى بعد ذلك .

كان كثير من الكتاب ياخذون مثل هذه التصرفات على أنها دليل على الشيوعية الفطرية عند البدائيين ، بينما هى فى الحقيقة تصرفات اجتماعية تمليها بعض القيم الاجتماعية التى تتعلق بالرغبة فى الحصول على مكانة اجتماعية عالية فى المجتمع ، ولا ترتكز بتاتا على أى مفهوم اقتصادى بحت (١) .

وترتبط ملكية الأرض ، فى المجتمعات البدائية ، بالتنظيم الاقتصادى والقرابى والسياسى على السواء ومن الصعب أن نتكلم عن نظام واحد لحيازة الأرض ، ونزعم أنه يمثل الشكل السائد للملكية فى جميع المجتمعات البدائية ، اذ الواقع ان هناك نظما كثيرة مختلفة تعطى للأفراد الحق فى استغلال جزء من أراضى القبيلة بطريقة تنظمها الجماعة ، ويرجع هـذا الاختلاف ، الى اختلاف البناء الاجتماعى ، والعلاقات المتشابكة التى تدخل فى تركيب هـذا البناء .

ومع ذلك يمكن تمييز عدد من العوامل الهامة التى تتدخل فى تحديد شكل الحيازه أو الملكية فمن هذه العوامل ، الظروف الجغرافية واهمها عامل المناخ

---

(١) د. احمد ابو زيد : المرجع السابق .

الذى يتدخل ، بغير شك ، فى تحديد نوع الزراعة ، وبالتالى يحدد الى درجة كبيرة نوع الحيازة ، وطرق استغلال الأرض ·

ويأتى بعد ذلك أثر النظم الاجتماعية ، ومن أهمها المعتقدات التى تؤثر تأثيرا قويا فى تحديد موقف الناس من الأرض ، ومن قبيل ذلك ارتباطهم بأجدادهم وموتاهم ، وبالتالى بالأرض التى دفن فيها هؤلاء الأجداد ، ويترتب على هذه العقيدة رفض الناس ترك هذه الأرض حتى بعد أن تفقد خصوبتها ، ورفضهم بيعها للمستوطنين البيض ، على نحو ما قدمنا ، اذ أن الملاك الحقيقيين للأرض هم الأسلاف ·

وهناك معتقدات أخرى قد يتسبب عنها هجرة الأرض تماما مثل الخوف من السحر او من العين الشريرة أو من الموت ، وأفضل مثل لذلك هم (الأزاندى)، فى الجنوب الغربى من السودان حيث يهجر الناس اكواخهم ومساكنهم وأراضيهم الزراعية حين يموت أحد افراد العائلة خشية أن تصيبهم ، هم أيضا ، لعنة الموت ، وينظر عدد من شعوب افريقيا الى الهجرة على انها وسيلة للهرب من تسلط الأرواح الشريرة وعدوانها ·

ومن العوامل التى تتدخل فى تحديد نوع الملكية الاعتبارات القرابية فملكية الأرض فى كثير من المجتمعات القبلية تقوم على أساس الجماعة القرابية أو الوحدة الأقليمية ويعتبر ذلك ، فى الحقيقة ، عاملا من أهم عوامل تماسك هذه الجماعة ووحدتها نظرا لأن الجماعة تقوم « ككل » باستغلال تلك الأرض . وتؤلف بذلك وحدة متعاونة للعمل والانتاج والاستهلاك ، وفى مثل هذه الأحوال نجد أن اية محاولة لتغيير نمط الملكية التقليدى . وادخال نظام الملكية الفردية لايؤدى فقط الى تقسيم الأرض وتجزئتها ، بل وأيضا الى تفكك هذه الوحدة القرابية ·

واخيرا فان النسق السياسى السائد فى المجتمع كثيرا مايكون له أثره فى تحديد نوع الحيازة ، أو بقول أصح ، كثيرا ما يكون لحيازة الأرض جانبها

السياسى ، وقد لوحظ فى المجتمعات الافريقيـية ان ثمـة علاقة قوية بين المركز الاجتماعى والسياسى الذى تشغله احدى الجماعات القبلية ، وبخاصة العشيرة المسيطرة فى القبيلة . وبين الأرض التى تمتلكها . وكثيرا ماذجد أن الحق فى استغلال الأرض يعتمد اعتمادا مباشرا على الانتماء الى رئيس معين بالذات ، كما ان سلطة الرؤساء بمختلف درجاتهم تتوقف هى أيضا على مساحة الأرض التى يملكونها ، أو يقومون باستغلالها ·

هذه العوامل التى ذكرناها وغيرها توضح لنا مدى ارتباط نظام ملكية الأرض فى المجتمعات البسيطة والتقليدية ، بالنظم الأخرى السائدة فى المجتمع، بحيث يتطلب الامر لفهم ذلك النظام ــ التعرف على اهم خصائص البنـــاء الاجتماعى الكلى . وقد اهتم علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، وخاصة علماء المدرسة الوظيفية بتطبيق هذا المنهج ، الذى يقوم على تحليل وظيفة كل نسق من أنساق البناء الاجتماعى وربطه بالأنساق الأخرى فى علاقات تكاملية ·

وبالرغم مـن اختـلاف الأسس التى تقـوم عليها الحياة الاقتصادية فى المجتمعات البدائية الا أن هذا لا يمنع من تحديد بعض الملامح الأساسية التى تعتبر من اهم الخصائص المميزة لها ، وهى كلها خصائص ومميزات ناشئة ــ الى حد كبير ــ من تشـابه الظـروف البيئيـة والايكولوجية التى تحيط بهـذه المجتمعـات ·

واولى هذه المميزات المتصـلة بالظـروف الايكولوجية هى عدم التنـوع فى مصادر الثروة فى المجتمعات البدائية فمعظم هذه الشعوب تعتمد عـلى عدد قليل من هذه المصادر ولكنهم يحاولون استغلالها بكل وسيلة ممكنة، بحيث تسد كل حاجاتهم المادية . لذا يصبح لهذا المصدر الأساسى قيمة اقتصادية واجتماعية كبرى . لدرجة ان معظم القيم الروحية والدينية تدور حوله ، كما هو الحال عند « النوير » فى جنوب السودان فالحياة الاقتصادية والاجتماعية والشـعائرية

عند هذه القبائل تتركز حول « الأبقار » فالبقرة عندهم هى وسيلة تقديم القرابين والأضحيات ، كما تدور حولها مختلف الطقوس شبه الدينية مثل دفع المهر وحفلات تكريس المراهقين ·

وهناك سمة اخرى متصلة ايضا بالظروف البيئية السائدة فى هذه المجتمعات ، وهى انشغال الناس وارتباطهم ارتباطا تاما بمورد الطعام اليومى أو الفصلى . وقد تعترضهم نتيجة لتقلبات الأحوال الطبيعية صعوبات كثيرة ، تصل الى حد تعرضهم للمجاعات احيانا هذا بالاضافة الى صعوبة الانتقال عبر الغابات أو الصحارى · وقد كان لهذا الارتباط بمورد الطعام اليومى ، وضرورة الانتقال من مكان الى آخر ، اثاره فى كثير من تصرفات هذه الجماعات فليس من السهل على المرء فى تلك المستويات المتخلفة أن يخزن ما يفيض عن حاجته من السمك أو اللحم للطوارىء ومع ان هذا العجز عن التخزين يؤدى الى عدم الشعور بالاطمئنان أو الاستقرار ، فانه قد أدى فى الوقت ذاته الى ظهور بعض النظم الاجتماعية التى تعكس درجة عالية من (التعاون المتبادل) للتغلب على هذه الازمات ويظهر هذا بوضوح عند الجماعات البدائية التى تعيش على قنص الحيوان . اذ تقوم الزمرة الواحدة بتقسيم لحم القنيصة بين الزمر المجاورة التى ترتبط بها بروابط الجوار أو القرابة ، على أساس انها تحصل فى الوقت المناسب ، على نصيب معين من الصيد الذى تصطاده كل جماعة من تلك الجماعات · وفى ذلك يقول « ايفانز بريتشارد » ان الفقر والحاجة ، وليس الشبع والغنى . هما أهم أسباب الكرم وحسن الضيافة اللذين تتمتع بهما الشعوب الرعوية » (١) ·

فلو نظرنا اذن الى تصرفات أفراد العشائر البدائية . فى ضوء القيم

---

(١) المرجع السابق ·

السائدة فى المجتمع المحلى ، وليس فى ضوء القيم الغربية الحديثة ، لظهرت لنا هـــذه التصرفات معقـــولة ومنطقية . ومتفقة مع حـــاجات ذلك المجتمع المحلى واسس تنظيمه الاجتمـــاعى فاذا كانت الثروة مثـــلا . فى الاقتصــــاد الحديث ، تستخدم كراسمال فى اغراض التنمية والاستثمار ، فان لها فى كثير من المجتمعات البدائية وظيفة اساسية مختلفة عن ذلك ، وتتمثل فى محـــاولة انفاقها وتوزيعها لاكتساب مكانة اجتماعية عالية فى المجتمع كما يحدث فى مجتمعات ميلانيزيا ، وبولينزيا ، والساحل الشمالى الغربى لأمريكا ، وهى المجتمعات التى تمارس ما يعرف باسم نظام « الكولا » ونظام « البوتلاتش » وسناتى الى تفصيل ذلك بعد قليل ٠

الملكية الفـــردية :

اذا كانت الملكية الجماعية هى المظهر الســـائد للملكية فى المجتمعـــات البدائية والتقليدية وخاصة فيما يتعلق بملكية الأرض ، فما هو شكل الملكيـــة الفردية ؟

ان الملكية الفردية عنـــد البدائيين تنصب على ما يتعلق بذات الشخص ويستحسن ان نسميها « الملكية الشخصية » ، اذ انها ترتبط بمعتقداتهم الخاصة عن حدود « الشخصية » او الذات ٠ وهذه الحدود ليست واضحة او محددة ، بل تزيد او تنقص حسب ما يكون للفرد من صلة بالقوى الغيبية او الخفية ، التى تضاعف من تاثيره فى الأشياء ، أو تمنحه مزيدا من الحظ او السيطرة

فقد لوحظ ان فكرة الذات الجسمية عند البدائيين تشمل ما ينبت على الجسم ، وما يخرج منه من افرازات داخلية وخارجيـــة كالشعر ، والأظافر ، والدموع ، والبول ، والعرق ٠ ولذا فان اى عمل سحرى يقع على احد هذه الافرازات يؤثر فى الشخص نفسه ، ولهذا السبب يحرص البدائى حرصـــا شديدا على الا تقع قصاصة من شعره ، او قلامة من ظفره ، فى يد شخص

يضمر له العداء او يريد أن يناله بسوء . اذ ان التسلط على شيء من هـــذه الأشياء معناه التسلط على روح الشخص وما الافرازات والشعر الا جزء من « شخصيته » ، او من ذاته كقدميه ويديه سواء بسواء فهى تخصه وتتعلق به بالمعنى الحرفى لهذه الكلمات ٠

ويضاف الى هذه العناصر المكونة للشخصية الآثار التى يتركها الجسم على مقعد او على الأرض ، وعلى الخصوص اثار الأقدام واليكم مثالا طريفا لما يعلقه البدائيون من اهمية على التاثير السحرى للأثر :

عند قبائل « غيانا » قصة شعبية مؤداها أن امراة قتل ولدها ، فتعقبت الآثار فى المكان الذى حدث فيه القتل ، وهى تقول لنفسها « ها هو الرجل الذى قتل ولدى » ثم اخذت حفنة من التراب تحمل آثار اقدام الرجل ، ولفتهـا فى قطعة من القماش وربطتها بخيط وعلقتها فى فرع شجرة ، وذهبت لتحضر بعض الحطب لاشعال النار فيها ، وعندما عادت اشعلت نارا متاججة ورمت فيهـا الربطة وهى تقول : « عليك اللعنــة ايها الشخص الــذى احرق آثار اقدامه ليحترق صاحب هذا الأثر نفسه فى النار » ولم تكن المسالة مجرد رمز فانهـا كانت تعتقد أن احراقها لهذا الأثر «يجذب روح الشخص ذاته نحو النــار فتحترق ٠ كل هذا قد يعد غريبا بالنسبة لعقلية الشعوب المتحضرة ، ولكن الأغرب هو نهاية هذه القصة فقد حدث اثناء ذهاب المراة للبحث عن حطب أن علق بعض الأشقياء اثر اقدامها هى مكان الربطة التى وضعتها فاجتذبتها النار مرتين رغما عن ارادتها وفى المرة الثالثة لم تستطع التقهقر وسقطت فى النار وسرعان ما تحول جسمها الى رماد (١) ٠

ويدخل كذلك فيما يخص الشخص ويعد امتدادا لشخصيته ، فضـلات

---

(١) Félicien Challay, Histoire de la Propriété, Collec. «Que sais-je» Paris 1947.

طعامه · ونحن نفهم أن يكون هناك نوع من الامتزاج فى العناصر بين الشخص وبين ما يأكله . ولكن هذه العلاقة تمتد عند البدائيين الى فضلات الطعام الذى لم يؤكل · واليكم قصة أخرى تتصل بهذا الاعتقاد : حدث فى ميلانيزيا أن اشتبكت قبيلة مع أعدائها فى حرب ، وقبل أن يطوقهم العدو تماما جمعوا نساءهم وأطفالهم وهربوا تحت جنح الظلام وعندما أصبحوا فى أمان ، بعيدا عن أيدى العدو تذكروا أنهم تركوا خلفهم حفنة من الجوز أكل منها رئيسهم ، فاذا وقعت فى يد العدو فانه بلا شك سيستخدمها فى عمل سحرى يكون من شأنه القضاء على رئيسهم فاتفق أخوا الرئيس على أن يذهب واحد منهم مضحيا بنفسه ليحضر هذه الحفنة من الجوز حتى ينقذ حياة شقيقة الأكبر · فبقايا الطعام اذن جزء من شخصية الفرد كالأشياء الأخرى المتعلقة به تماما ·

وقد يعد من الغريب أن تدخل فى قائمة الأشياء المتصلة بذات الشخص ، الملابس التى لبسها واختلطت برائحة عرقه · فالبدائيون يعتقدون أن لبس ملابس لشخص آخر كاف لانتقال صفاته حسنة كانت أم رديئة ، الى الشخص الذى يلبسها ·

وعند بعض القبائل البدائية اذا تنازل شخص آخر عن شىء يملكه كخنجر مثلا ، فانه يحرص على نزع قشرة رقيقة من مقبضه للاحتفاظ بها ، والا فان المالك الجديد يستطيع أن يؤثر فى صاحب الخنجر الأول تأثيرا سحريا ·

وفى بعض المجتمعات البدائية تعتبر الأشياء التى يصنعها الشخص بنفسه ، مما يتصل بذاته ولهذا السبب فان هذه الأشياء يجب أن تختفى بمجرد اختفائه . فتحرق عند وفاته وقد يطبق ذلك على كل ما كان يملكه الشخص فلا يترك لغيره للانتفاع به · وطالما كان الشخص على قيد الحياة فان أى مساس بالأشياء التى يملكها يعد اهانة لا تغتفر ، والبدائى ذو حساسيةمرهفة فيما يتعلق بذلك ، ويكفى لاثارة غضبه أن يسمع أى تلميح ، ولو من بعيد ، قد يؤدى الى حرق كوخه أو قاربه أو بعض ملابسه واذا وجهت طعنة خنجر الى

شىء يملكه فانه يعد هذه الطعنة تعبيرا رمزيا لطعنة موجهة الى شخصه . ونظرا لهذه الصلة الوثيقة بين الأشياء وصاحبها ، فقد جرت العادة أن تدفن معه أو تعرض على قبره والاحتفاظ بها قد يؤدى الى ظهور روح الميت لطلبها أو للانتقام من أجلها .

وتدخل الزوجة فى نطاق الملكية الفردية فالزواج عند البدائيين معناه امتلاك المرأة والاتحاد معها بكل ما فى هذه الكلمة من معان روحية . وبمجرد أن تتزوج المرأة فانها تفقد الحرية التى كانت تتمتع بها وتصبح محرمة على غير زوجها من أفراد القبيلة . وقد جاءت الأديان السماوية مؤيدة لهذا الوضع ولكن هذا التحريم ، بالنسبة للعقلية البدائية ، يرجع الى المشاركة التى تنشأ بين الزوج والزوجة وتجعل من شخصيهما شخصا واحدا متحدا الى درجة أن أعمال الواحد تؤثر فى حياة الآخر فاذا ذهب الزوج للحرب أو الصيد فان حياته أو حظه قد يصبحان فى خطر بسبب بعض التصرفات التى تقوم بها زوجته ولا ينفصم هذا الاتحاد الروحى الا اذا طردها من بيته ، اما اذا مات الزوج وبقيت الزوجة على قيد الحياة فان المشاركة تظل باقية بما يترتب عليها من نتائج وأولى هذه النتائج هو موت الزوجة نفسها ، فهى اما أن تنتحر ، واما أن يضحى بها من أجل زوجها ولم تقتصر هذه العادة على الشعوب البدائية، بل تعدتها الى بعض المجتمعات التى نالت حظا من الحضارة كالهند والصين وفى المجتمعات التى لا تأخذ بهذه العادة توضع الأرملة تحت رقابة شديدة وتفرض عليها فروض قاسية : اذا أخلت بها حلت عليها لعنة الميت .

وقد يستثنى من القاعدة التى تحتم اتلاف الأشياء الشخصية عند وفاة صاحبها ، بعض الحالات كأن يكون للمتوفى أطفال يريدون الانتفاع بما ترك والدهم . ومن المشاهد أن الاسكيمو من سكان (جرينلند) يدفنون مع الميت قاربه وأدوات الصيد التى كان يمتلكها ، ولكنهم يتركون خيمته لأبنائه كما جرت العادة أيضا عند هنود (بوليفيا) أن يحتفظ الفرد بأشياء كان يملكها

ابوه أو آمه عند وفاتهما على شرط ان يستاذنهما فى ذلك قبل الوفاة · ومعنى هذا أن هناك نوعا من الملكية الوراثية عند البدائيين ولكنها فى نطاق محدود ·

فالملكية الشائعة هى الملكية الجماعية ، وتليها الملكية الشخصية وهى ما يتعلق بذات الشخص أما الملكية الوراثية فتطبق فى حالات نادرة وأهم ما يميز الملكية بجميع أنواعها هو طابع التقديس ، فالملكية الجماعية مقدسة لأنها تراث الجماعة وخصوصا الأسلاف الصالحين ، والملكية الفردية مقدسة لأنها امتداد لشخصية الفرد نفسه ، والاعتداء عليها معناه الاعتداء على صاحبها ·

نظام التبادل الشعائرى :

اهتم عدد من علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية بدراسة النظم الاقتصادية البدائية ، ووجهوا عناية خاصة لما أطلقوا عليهم اسم « نظام التبادل الشعائرى » ·

ويعتبر « مالينوسكى » من أشهر العلماء الذين قاموا بدراسة هذا النظام الذى يعرف باسم « الكولا » عند السكان الأصليين فى جزر المحيط الهادى ، وقد نشر هذه الدراسة الطريفة والهامة فى كتابه بعنوان « قبائل الارجنوت فى غرب المحيط الهادى » (١) ، فوجه بذلك الأنظار الى الدلالات العميقة التى تشتمل عليها التصرفات البدائية فى المجال الاقتصادى · وجاء بعده تلميذه « يموند فيرث » ، فسار فى نفس الاتجاه ، وكتب عدة مؤلفات فى دراسة النظم الاقتصادية البدائية أهمها « الاقتصاد البدائى عند قبائل الماورى فى نيوزيلنده » ــ « الأنماط البشرية » ــ « التغير الاجتماعى عند التيكوبيا » (٢) · ونظام « الكولا » تسمية محلية تعبر عن « التبادل الشعائرى » الذى يمارسه

---

(١) Malinowski, Argonauts of Western Pacific, 1950.

(٢) Firth (R.), Social change in Tikopia, 1959.

سكان جزر « التروبرياند » فبمقتضى هذا النظام يدخل سكان هذه الجزر بعضهم مع بعض ، كما يدخلون مع سكان بعض الجزر المجاورة ، فى نوع من التحالف او الاتفاق الذى يهدف الى تبادل اشياء وسلع معينة تتالف من عقود طويلة من الصدف الأحمر ، وأساور من الصدف الأبيض ، وهى سلع ذات قيمة اجتماعية وشعائرية صرفه ٠٠٠ اذ أن الحصول عليها يؤثر تاثيرا فعالا فى المركز الاجتماعى الذى يحتله الفرد فى المجتمع ، بمعنى أن مكانته تزداد ارتفاعا وعلوا تبعا للأشياء التى يحصل عليها ، وبخاصة اذا كانت مصنوعة من الأصداف النادرة ويزيد من ذيوع صيته ، وحسن سمعته أن ينزل عما يملكه عن طيب خاطر لأصدقائه او شركائه فى اتفاقية تبادل سلع الكولا ٠

وعلى الرغم مما يبدو من بساطة هذا النظام ، فانه ينطوى فى الواقع ، على كثير من العناصر والعلاقات المتشابكة ٠ فالمهادلات يجب أن تتم فى جو تسوده الرسميات والتكلف والجد ، والوقار ٠ ويجب الاستعداد لها بالقيام بالشعائر المختلفة لتامين الرحلة البحرية والمسافرين من مخاطر البحر ٠

كما أن تداخل العلاقات وتشابكها ينطبق على طريقة تبادل السلع الاستهلاكية فى الجزيرة الواحدة من ناحية ، وبين الجزر المختلفة التى تدخل فى نطاق الكولا من ناحية اخرى ، وينطبق أيضا على علاقات التبادل بين الشركاء فى مختلف الجزر وهى علاقات متوارثة منذ القدم ، وتسير تبعا لخطوط تقليدية معروفة ، بحيث تفرض نوعا من الالتزام الاجتماعى على الأطراف الذين يدخلون فى هذه العلاقة ٠

ويقوم الزائر - وبخاصة اذا كان من ذوى المكانة الرفيعة - بتقديم هداياه من (العقود) للشخص الذى اعتاد التبادل معه ، وذلك فى حفل خاص كبير يقيمه سكان الجزيرة لهؤلاء الزائرين ، ثم ياخذ فى مقابل ذلك بعض « الأساور » التى تهدى اليه نظير هديته فيحملها معه الى جزيرته ٠ ويحتفظ بهذه الأساور ، ويأخذ العقود فى مقابلها وهكذا وعلى ذلك فان أطراف التبادل

فى نظام الكولا يتداولون تلك الأساور والعقود باستمرار ، بحيث تنتقل الأساور فى اتجاه معين بينما تنتقل العقود فى الاتجاه المضاد ·

ومن ذلك نرى أن نظام الكولا ينطوى ، فى المقام الأول ، على « مضمون اجتماعى » أساسه توطيد أواصر الصداقة والعلاقات الطيبة بين سكان تلك الجزر ، والحصول على الصيت والسمعة نتيجة لتنازل الشخص عن بعض الأشياء ذات القيمة الرفيعة لأصدقائه وفى الوقت نفسه فان نظام التبادل الشعائرى هذا يصحبه تبادل ومقايضة عادية لكثير من السلع الاستهلاكية بين سكان تلك الجزر الذين قد لا تتاح الفرصة لانتقالهم لولا الدخول فى علاقة الكولا التى تعتبر الباعث الأول على هذه التحركات (١) ·

غير أن الذى نريد أن نؤكد عليه أن تبادل السلع الاستهلاكية ، أو النافعة فى الحياة اليومية ، ليس هو الأساس الذى تقوم عليه الكولا كما أنها لا تتم وقت الحاجة فحسب ، وانما تتم فى مواسم معينة ومحددة مقدما ، وتبعا لخطوات مدروسة بدقة كذلك تفرض علاقات التبادل المستمرة ، على أطراف التبادل عددا من الحقوق والالتزامات المتبادلة ، وبذلك تخلق نوعا من العلاقات الواسعة الممتدة بين القبائل المختلفة ، وهذه العلاقات تقوم فى المحل الأول ، على أساس متين من الثقة المتبادلة وشرف المعاملة وتقضى التقاليد وقواعد العرف أن يرد المهدى اليه ما يقابل هديته بهدية اخرى لها قيمة مماثلة على الأقل واذا تأخر عن القيام بهذا الالتزام ، فانه يحرص على أن يقدم لزميله فى الكولا بعض الهدايا الصغيرة ، من حين لآخر ، حتى تتاح له الفرصة لتقديم الهدية المناسبة ·

والذى يهمنا من كل هذا ، أن كل صورة من صور التبادل الشعائرى التى تتم فى جزر « التروبرياند » لا يوجد فيها ما يدل على تفكير الناس فى أمور

---

(١) د· احمد ابو زيد · المرجع السابق ·

الربح أو الكسب ، أو النفع الشخصى وسواء اكانت للهدايا فوائد مادية أو لم تكن ، فان « العطاء من أجل العطاء » يعتبر من أهم الملامح المميزة للحيـــاة الاجتماعية عند التروبرياند ، بل ان مالينوسكى ـ بدراسة نظام الكولا ـ كان له الفضل الأكبر فى تغيير النظرة التى كان ينظر بها العلمـــاء الى الاقتصـــاد البـــدائى ، وفى التنبيه الى ضرورة اعادة تقييم نظرياتنا عن حيـــاة الرجل البدائى بعامة ، ونظمه الاقتصادية بخاصة ٠

نظـــام البوتلاتشى :

وهناك نظام آخر ، يدل أيضا على طبيعة الاقتصاد البدائى ، وبعده عن المفاهيم المادية للاقتصاد الحديث ، ونعنى به نظام « البوتلاتشى » ويسود هذا النظام بين عدد من قبائل الهنود الحمر الذين يعيشون على الساحل الشمالى الغربى لأمريكا ويرتكز فى أساسه وفى أبسط مظاهره على أن يقوم الشخص ، من ذوى المكانة والمركز الاجتماعى ، بتوزيع نوع معين من الأغطية على اقاربه الذين لا يلبثون ، بعد انقضاء فترة من الزمن ، أن يردوا اليه هذه الأغطية بعد أن يضيفوا اليها أعدادا أخرى كبيرة قد تصل الى أضعاف ما أخذوه منه فى الأصل ٠

وكان كثير من العلمـــاء ينظرون الى هـــذا النظـــام على انه نوع من « الاقراض » الذى يعود على صاحبه بفوائد مرتفعة ٠ وهذا فهم خاطىء بغير شك ، ومن الذين وقعوا فى هذا الخطأ العالم الامريكى « فرانز بواس » وذلك حين وصف هذا النظام بانه نوع من استثمار الممتلكات بالفائدة كما وقعت فى نفس الخطأ « روث بنديكت » (١) ٠

والحقيقة أن نظام البوتلاتشى ، فى جوهره ، نظام اجتماعى وشعائرى

---

(١) المرجع السابق ٠

يهدف الى اكتساب مزيد من الشرف ، والسمعة الطيبة ، وذيوع الصيت عن طريق المنح والاعطاء والمبالغة فى الرد · وليس ادل على ذلك من أن الشخص كثيرا ما يلجأ الى احراق هذه الأغطية ذات القيمة الاجتماعية العالية ، بل وفى احيان اخرى كثيرة ، قد يحرق كثيرا من ممتلكاته ليدلل على استهانته بالأشياء المادية التى تؤلف ثروة الرجل العادى ويدعو ، فى الوقت نفسه ، غيره من الأشخاص الذين يحضرون حفل البوتلاتشى ، الى مجاراته فى اعماله ، متحديا لهم ان يتفوقوا عليه فى ذلك اذا استطاعوا · وكلما اهدر الشخص منهم قيمة هذه السلع المادية ، وقام باحراقها أو اتلافها ، ارتفعت مكانته فى المجتمع ·

فكان نظام البوتلاتش اذن يساعد على اشباع الحاجة التى يشعر بها الشخص للحصول على مزيد من السمعة وذيوع الصيت ، ليس فقط عن طريق اتلاف ممتلكاته ، بل وايضا عن طريق احراج غيره من الناس ، وتدمير مركزهم الاجتماعى ، اثناء حفل البوتلاتش ، اذا أخفقوا فى السير معه الى آخر الشرط ·

فمن الخطأ اذن أن ننظر الى هذا النظام من الزاوية الاقتصادية الصرف ونغفل الاعتبارات الاجتماعية التى تحيط به ، وكذلك الشعائر والطقوس وانماط السلوك التى تلازمه ·

وقد قام عالم الانثروبولوجيا « بول بوهانان » بدراسة نسق التبادل والعوامل الاجتماعية التى تصاحبه ، وتؤثر فيه عند قبائل (التيف) الذين يعيشون وسط « وادى بينو » فى نيجيريا الشمالية · وتطلعنا هذه الدراسة على بعض أوجه الشبه بين نسق التبادل فى تلك المجتمعات الافريقية ، ونظام البوتلاتش الذى تكلمنا عنه عند الهنود الحمر ·

اذ يميز « بوهانان » بين نمطين مختلفين من انماط التبادل عند « التيف » ، يقوم احدهما على مبدأ « الهدية » ، بينما يقوم الثانى على فكرة « السوق » أو

التجارة · والمقصود بالهدية ، هو تبادل الهدايا الذى يتم بين الأفراد أو الجماعات لتقوية الروابط الاجتماعية بينهم ، وهو لا يخضع للمساومة أو الى تقدير هذه الهدايا فى حدود والفاظ القيمة المادية اما التبادل التجارى العادى فانه يقوم على فكرة « السوق » أى على تقدير قيمة السلعة أو سعرها بحسب ندرتها أو الحاجة اليها ·

وقد لاحظ « بوهانان » أن تحقيق الشرف والمكانة الاجتماعية العالية كثيرا ما يتم عن طريق اهدار القيمة المادية والاقتصادية لبعض السلع أو اتلافها وجعلها غير صالحة للتبادل · وهنا نجد بعض الملامح التى سبق أن اشرنا اليها فى نظام البوتلاتش ·

وهكذا يتضح من دراستنا لنظام الملكية والتبادل عند الشعوب البدائية أن النظم والأنساق الاقتصادية الشائعة فى تلك المجتمعات والتى لايزال بعضها يوجد حتى الآن فى المجتمعات التقليدية والقبلية ـ هذه النظم قد يساء فهمها اذا درسناها فى ضوء القيم والأفكار والنظريات السائدة فىالمجتمعات الغربية الحديثة · فيجب اذن أن نضعها فى اطارها الصحيح ، وأن ندرسها فى ضوء القيم والمعتقدات السائدة فى كل مجتمع من تلك المجتمعات البدائية ·

الفصل الثامن

الملكية وصلتها بالديانة العائلية
فى
المجتمع اليونانى القـديم

مما لا شك فيه ان المعتقدات الدينية تعد من اكبر العوامل التى تؤثر فى تحديد الأشكال المختلفة للنظم الاجتماعية · وقد لاحظنا ذلك بالنسبة للملكية عند الشعوب البدائية ورأينا كيف كانت تتسم بطـابع التقـديس لارتباطهـا بالمعتقدات الدينية للجماعة ·

ولقد ظلت فكرة الملكية مرتبطة بفكرة الدين فى المجتمع اليونانى القديم وان كان قد اعتراها بعض التغيير نتيجة لاختلاف البيئة وتغير المعتقدات · واذا كنا لا نستطيع دراسة أى نظام اجتماعى اذا سبق تلك الدراسة الالمام بمعتقدات المجتمع الذى نريد أن ندرسه · أصبح لزاما علينـا قبل الـكلام عن النظـام السياسى والاجتماعى فى المجتمع اليونانى القديم أن نشرح المعتقدات الدينية التى كانت تسيطر على هذا المجتمع · فالنظام السياسى والاجتماعى عنـد الاغريق كما يصفه لنا التاريخ نظام معقد · ونحن لا نستطيع أن نفهم معنى وجود الطبقات المختلفة (الأشراف Patrons والموالى Clients ، والعـامة Plebéiens) ولا معنى التشريعـات العـائلية والمدنية ولا معنى الحـرية والديموقراطية التى كان يتكلم عنها فلاسفة اليونان وحكماؤهم وهى ولا شك تختلف عما نراه اليوم – لا نستطيع أن نفهم طبيعة هذه النظم المعقدة الا اذا درسنا معتقدات الاغريق فى ذلك العصر وعرفنا فكرتهم عن الطبيعة الانسانية

وعن الحياة والموت والعالم الآخر · وحينئذ فقط تنكشف امامنـــا الحجب ونستطيع أن نفهم دقائق نظامهم السياسى والاجتماعى خصوصا ما يتعلق منه بالقانون والتشريع وبالتالى بالملكية · وقـد اثبتت المقـارنة بين المعتقـدات والقوانين أن الدين هو أساس تكوين الأسرة اليونانية والرومانية وأســاس الزواج والسلطة الأبوية كما انه هو الذى يحدد نوع القرابة بين افراد العائلة ويفصل حق الملكية وحق الميراث (١) ·

لنستعرض اذن قبل الكلام عن الملكية طرفا من هذه المعتقدات :

١ ـ المعتقدات الخاصة بالموت وبالروح :

نستطيع أن نقول أن اليونان منذ فجر تاريخهم وحتى قبل ظهور فلاسفتهم كانوا يعتقدون بأن هناك حياة أخرى بعد الموت · فلم يكن فى نظرهم انحلالا للكائن الحى بل كانوا يعدونه نوعا آخر من الحياة · ولكن اين مكان هـــذه الحياة الأخرى ؟ هل تفارق الروح الجسد لتحل فى جسد آخر ؟ كلا ، فلم يكن اليونان يعتقدون بتناسخ الأرواح · هل كانت الروح تصعد الى السماء لتعيش فى عالم النور ؟ لم يكن هذا أيضا اعتقادهم لأن هذه الفكرة تعتبر حديثة نسبيا فى تاريخ الفلسفة الغربية ولم يكن صعود الروح الى السماء الا نوعا من التمجيد تختص به فئة العظماء وقادة الانسانية · لا داعى اذن لأن نذهب بعيدا فان اقدم معتقدات اليونان تدل على أن الروح بعد الوفاة لم تكن تذهب لتعيش فى عالم آخر بل انها كانت تظل قريبا من الأحياء وتواصل حياتهـــا

---

(١) انظر تفاصيل هذه الموضوعات فى المراجع التالية :

Fustel de Coulanges, La Cité Antique, Hachette, 1910

» » » Le Droit de Propriété chez les Grecs.

Paul Guirand, La Propriuté Foncière en Grecé jusqu'à la conquête romaine, Paris 1893.

الأخرى تحت الأرض · ولم يقتصر الأمر على ذلك بل انهم ظلوا يعتقدون مدة طويلة أن الروح فى هذه الحياة الأخرى تظل متعلقة بالجسد متحدة به وأهم شاهد على هذه المعتقدات هو الشعائر التى كانوا يتبعونها فى دفن الموتى Rites de Sépulture

فقد كانت العادة المتبعة عند الدفن أن ينادى ثلاث مرات على روح الميت ثم يعقب ذلك التمنيات لها بالعيش عيشة سعيدة تحت الأرض فيقال لها : « ليهنأ لك العيش ولتكن الأرض خفيفة عليك » ومما يؤكد أيضا اعتقادهم هذا بأن الميت يواصل حياته تحت الأرض أنهم كانوا يدفنون معه ما يحتاج اليه من ملبس ومأكل ويريقون النبيذ على قبره بين حين وآخر لاطفاء ظمئه ، كما يضعون الأطعمة المختلفة لاشباع جوعه ·

يفسر لنا هذا الاعتقاد ما كان يتمسك به قدماء الاغريق من ضرورة دفن موتاهم فلكى تستريح الروح فى مقرها التى تقضى فيه حياتها الأخرى تحت الأرض يجب أن يكون الجسد الذى كانت تتعلق به مغطى بالتراب والروح التى لا قبر لها ، لا مأوى لها وتظل حائرة · وقد تنقم فى شقائها هذا على الأحياء فترسل اليهم الأوبئة وتفتك بمحاصيلهم وتظهر لهم على شكل اشباح مخيفة · ونلاحظ أن الدفن تحت الأرض لم يكن وحده كافيا بل يصحب ذلك شعائرتقليدية خاصة وعبارات محددة تلقى اثناء الدفن · كان اذن دفن الموتى أمرا على غاية من الأهمية بالنسبة للمجتمع اليونانى القديم حتى أن الشخص لم يكن يرهب الموت بقدر ما كان يرهب الحرمان من القبر · وقد طالب الأثينيون مرة بالتنكيل ببعض القواد البحريين بالرغم من انتصاراتهم وذلك لأنهم اهملوا انتشال جثث القتلى من البحر لدفنها وتركوا مئات من الأرواح تتعذب بدون مأوى · كان من اكبر العقوبات التى يعاقب بها المجرمون أن يحرموا من حق الدفن فتتعذب بذلك أرواحهم عذابا أبديا ·

كل هذه المعتقدات ادت الى وضع قواعد ثابتة تكفل رغد العيش للموتى فى الحياة الأخرى · فمادام الميت يحتاج للطعام والشراب فان من واجب الأحياء أن يقوموا على الوفاء بهذه الحاجات ولا يجب أن يترك ذلك للصدف او لعواطف الأشخاص المتقلبة بل يجب أن ترسم له قواعد اجبارية · ومن هنا نشا ما نسميه بديانة الموت أو مراسم الموتى Le Culte des Morts وقد ظلت هذه الشعائر معمولا بها حتى انتصار المسيحية · فكان الأموات موضع التقديس والاحترام كالآلهة تماما وكان يطلق عليهم فى كثير من الأحيان اسم الآلهة الأرضيين Les Dieux Souterrains وكانت المقابر هى معابد تلك الآلهة وكان امام كل قبر « مذبح Autel » لتقدم عليه القرابين والضحايا مثلما كان متبعا فى معابد الآلهة الحقيقيين · واذا اتبعت الشعائر بدقة واحضر الطعام فى مواعيده فان الميت يظل على صلة بذويه يعاونهم فى اعمالهم وييسر لهم امورهم المعقدة · وكثيرا ما كان الأهل يذهبون الى قبر الميت يطلبون اليه المعونة ويتضرعون اليه أن يرجع عزيزا غائبا او يشفى مريضا استعصى شفاؤه · ولا يقتصر طلب المعونة على ما يتصل بالحياة المادية بل قد يتعداه الى الصفات الخلقية · فنرى « الكترا Electra » تطلب من روح أبيها أن يعينها على أن يكون لها قلب اطهر من قلب أمها ويدان أصفى من يديها ، وتعد ديانة الموتى هذه اقدم الديانات بالنسبة للشعوب الاغريقية والرومانية ، فقد عبد الانسان موتاه قبل أن يعبد الآلهة التى صنعها خياله مثل « اندرا Indra و « زيوس Zeus » ، وكان يخاف منهم ويقيم لهم الصلاة · ومن علماء الاجتماع من يعتقد أن ذلك كان بداية الشعور الدينى اذ يحتمل أن تكون رؤية الموت هى التى ولدت فى الانسان فكرة ما بعد الطبيعة وجعلته يأمل فى عالم آخر غير الذى يراه · ومما لا شك فيه أن الموت هو أول الأسرار وهو الذى حول نظر الانسان الى استطلاع الأسرار الأخرى ورفع تفكيره من المنظور الى الخفى ، ومن العرض الى الأبدى ، ومن الانسانى الى الالهى ·

٢ ـ الشعلة المقدسة (١) :

كانت العادة فى المجتمع اليونانى والرومانى القديم أن يتوسط منزل رب الأسرة مذبح « Autel » وان توقد الشعلة المقدسة فوق ذلك المذبح بصفة مستديمة بحيث لا تخبو فى اية لحظة اذ ان من الفروض المقدسة على رب البيت ان يتعهدها دائما ويغذيها بالوقود · والويل كل الويل لبيت تنطفىء شعلته ، اذ يتوقع اهله مصيبة تحيق بهم · ولذلك كان اهل البيت يهتمون قبل النوم بوضع قليل من الرماد المبلل على الفحم المتوهج حتى لا يشتعل بسرعة وتظل النار متقدة حتى الصباح · فاذا ما استيقظوا كان أول همهم هو انعاش الشعلة وتغذيتها ببعض الحطب والوقود · ولم تكن الشعلة لتخمد الا اذا انقرضت العائلة تماما ، وكان يجرى على الألسن عند هؤلاء القدماء اصطلاح « شعلة اخمدت » بمعنى « عائلة اندثرت » ·

كانت هذه الشعلة اذن بالنسبة للمجتمع اليونانى القديم شيئا مقدسا وكانت تتصل بها بعض العبادات والطقوس الخاصة · فكانت تقدم لها الهبات ويطلب اليها المعونة والحماية وتؤدى اليها صلوات حارة للحصول على الجاه أو الصحة أو السعادة · ويرجع أصل هذا التقدير لما يوحى به الاجتماع حول مكان الشعلة من عواطف المودةوصلة الرحم ولذلك أصبح مكانا يحتمى فيه كل غريب ويأوى اليه المحارب عندما يحيق به الخطر · كانت العائلة اذن تنظر الى الشعلة المقدسة على انها « العناية Providence » التى تحميها · وعندما تطورت العقلية اليونانية واصبحت تتصور الآلهة على شكل اشخاص

---

(١) يعبر عن هذه العقيدة بكلمة «Foyer» ومعناها المكان الذى تولد فيه النار ويقع فى وسط منزل كبير العائلة ويجتمع حوله الافراد للاكل والسمر ثم اقتصر الاجتماع حوله بعد ذلك على العبادة ومن هذا الموقد تولد مشاعل الزواج ، والاجتماع حوله يرمز الى المودة وصلة الرحم وقد تطور معنى هذه الكلمة التى اصبحت تعنى فى اللغة الفرنسية الحديثة « بيت الأسرة » ·

وتعطى لكل اله اسما خاصا خضعت عقيدة المذبح لهذا التطور واصبح يطلق على الشعلة المقدسة اسم « فستا Vesta » . ويلاحظ أن هذه التسمية كانت واحدة فى اليونانية واللاتينية .

ونستطيع اذا انعمنا النظر أن نجد علاقة وثيقة بين عقيدة الشعلةالمقدسة وتقديس الأموات فالشعلة كانت تقدس على انها قوة روحية ، وقوة طاهرة يحرم بجوارها التبذل وفعل الخسيس من الأمور ، قوة خلقية يستمد منها الانسان صفاء الضمير ونقاء السريرة . وعندما تطورت هذه العبادة وصار يطلق عليها اسم « فستا » كما قدمنا ، اصبحت « فستا » الالهة العذراء رمز النظام ولم يكن يقصد بالنظام ، النظـام الكونى الـذى يسير وفق قوانين رياضية وانما النظام الخلقى . وهذه الفكرة ، فكرة الابتعـاد عن الطبيعة المادية ومحاولة الاتصال بالعالم الخفى تقربنا من فكرة تقديس الموتى . والواقع أن العقيدتين كانتا مرتبطتين الى حد الامتزاج فى ديانة واحدة . فكان ذكر المعبد يستدعى حتما ذكر الأسلاف وذلك لأن عادة دفن الموتى فى المنازل كانت قديمة وكان هؤلاء يدفنون بجوار الموقد أو مكان الشعلة وعلى ذلك أصبح الموقد رمزا لما تكنه الأسرة من تقديس لموتاها . وهنا تندمج العقيدتان اندماجا كليا اذ أن جدران المذبح تطوى تحتها رفات الأســلاف ولم تكن الشعلة التى توقد الا لتكريمهم والتذكير بهم دائما . كما كانت ترمز أيضا الى روحهم الساهرة على شئون البيت .

٣ ـ الديانة العـــائلية :

يدل ما قدمناه عن طقوس الموتى وعن الشعلة المقدسة على أن الـديانة اليونانية القديمة كانت ذات صبغة عائلية وهى تختلف فى معناها عما عرف من الديانات السماوية فيما بعد ، بحيث أصبح الفكر الانسانى يميز العقيدة الدينية بطابعين أساسيين : الأول وحدة الاله ، والثانى أن الدين يشرع لجميع الناس دون تفريق بين طبقة وطبقة أو جنس وآخر . ولكن الديانة القديمة لم يكن بتوافر

فيها هذان الشرطان فبجانب تعدد الآلهة لم تكن العبادات ذات صبغة عامةلجميع البشر . وتميزت الديانة القديمة بان لكل عائلة الهها الذى لا يعبده سواها . وعلى ذلك لا نستطيع أن نشبه تقديس الموتى بما فى الديانة المسيحية من نظام القديسين لأن كل عائلة كانت تختص بتقديس موتاها الذين تتصل بهم بصلة الدم ولم يكن يؤدى طقوس الجنازة الا أهل الميت الأقربون ، كما انهم كـانوا يعتقدون أن الميت لا يقبل الهبات الا من ذويه وأن حضور شخص آخر غريب يعكر صفوه وراحته . ولذلك فان القانون كان يحرم على الأجانب الاقتراب من القبر اثناء تادية الطقوس الدينية .

وكان لكل عائلة مقبرتها الخاصة حيث يدفن موتاها الواحد بعد الآخر فى مكان واحد . وكانت الحفلات وأعياد الميلاد تقام داخل هذا المدفن . وقد قلنا أن المقبرة كانت تقام فى كثير من الأحيان فى وسط المنزل بجانب المذبح حتى يتصل الأبناء عند دخولهم وخروجهم بروح أبيهم ويطلبون منها الدعاء لهم .

ونحن قد نجد اليوم عناء كبيرا فى فهم هذه العقائد ولا نستطيع أن نتصور كيف يعبد الانسان أباه أو جده ، ويتراءى لنا أن تأليه الانسان يتنافى مع روح الدين ولكن دهشتنا لا تلبث أن تزول حين ندرك أن هؤلاء القدماء لم يعرفوا « فكرة الخلق L'idée de Création » . فلم يكونوا قد توصلوا بعد الى أن هناك خالقا خلق الكون ويخلق الكائنات وأن سر هذا الخلق هو أساس الدين وتقديس الاله ، بل اقتصر نظرهم على التأمل فى « سر التناسل أو التوالد Mystere de génération » ، فكان هذا السر يعادل بالنسبة اليهم سر الخلق بالنسبة الينا ، وكان من نتيجة ذلك أن اعتبروا أصل الأجيال المتعـاقبة «générateur» ، أى جدهم الأكبر مخلوقا مقدسا فعبدوه .

ويتبع ما قلناه عن الطابع العائلى للعقائد الدينية عند قدماء اليونان انه لم تكن هناك قواعد ثابتة أو شعائر عامة بل كانت كل عائلة تتمتع بحريتهـا

المطلقة . ولم يكن لأى قوة خارجيــة سلطان عليهــا فى تنظيم عباراتهــا أو معتقداتها فكان لكل عائلة حفلاتها الخاصة وأعيادها الخاصة ، بل وعباراتها الخاصة التى ترتلها فى الصلاة والأناشيد . وهناك صفة أخرى هامة امتازت بها هذه الديانة العائلية وهى أن القيام بأمر الشعائر والطقوس كان يكلف به الذكور فقط وسبب ذلك راجع الى فكرة التناسل génération التى ذكرناها . والرجال طبعا هم العنصر الايجابى فى هذه الفكرة فالأب وحده هو الـذى يملك القوة الخفية لوجود الابن وهو الذى يولد الشرارة التى تنبعث منهــا الحياة .

وقد ترتب على هذه الحقيقة نتــائج هامة فى التشريع الخاص بنظام الأسرة وحق الملكية والميراث كما سنفصله فيما يلى :

حق الملكيــــة :

اذا كنــا قد تكلمنا بشىء من التفصيل عن العقــائد الدينية فى المجتمع اليونانى القديم فذلك لأن هذه العقائد أساس نظام الأسرة وبالتالى أســاس نظام الملكية وحق الميراث .

وقد قلنا عند الكلام عن الملكية عند الشعوب البدائية أن الملكية الفردية أو الخاصة لم تكن معروفة اللهم الا بالنسبة للأشياء المتعلقة بذات الشخص . وهناك كثير من المجتمعات الأخرى القديمة لم تكن تعرف نظام الملكية الفردية خصوصا بالنسبة للأرض .. فالتتار كانوا يفهمون الملكية للمواشى ولكنهم لم يعترفوا بها بالنسبة للأرض . وكان الحــال كذلك عنــد الجرمان فلم تكن الأرض ملكا لأحد بل كانت القبيلة توزع على كل فرد حصة ليزرعها ويستبدلها بغيرها فى العام التالى .

ولكن الأمر يختلف تماما بالنسبة للشعوب اليونانية والرومانية . فقد عرفت هذه الشعوب الملكية الخاصة منذ أقدم عصور التاريخ . وليس هناك

اى دليل او اية وثيقة تاريخية تثبت أن الأرض كانت مشاعا فى عصر من العصور . بل ان هناك ظاهرة تسترعى الانتباه لما فيها من روح التناقض . فقد لاحظنا بالنسبة للشعوب التى تمارس الملكية العامة أنها تترك الأفراد يتمتعون بمحصول الأرض وثمارها ويتصرفون فيها بكل حرية . اما عند اليونان فقد كان الأمر على عكس ذلك تماما . كان الفرد يتمتع بملكية الأرض ولكنه لم يكن يستطيع التصرف فى محصولها بل كان يضعه بين يدى رئيس القبيلة للاستهلاك العام .

قد يظهر لنا هذا الوضع غريبا ولكننا لا نلبث أن نفهم هذا النظام ونقتنع به اذا ما درسناه فى ضوء ارتباطه بالفكرة الدينية . فقد قلنا أن أهم ما يميز ديانة الاغريق القديمة هو أنها ديانة عائلية . فكان لكل عائلة معبدها «Autel» . حيث يرقد الأسلاف المقدسون . وهذه الظاهرة هى حلقة الاتصال بين فكرة العقيدة وفكرة الملكية بالنسبة للأرض . فالمعبد رمز الحياة المستقرة وهو يقام عادة على قطعة من الأرض واذا أقيم فى مكان ما فلا سبيل الى تغييره الا اذا دعت ضرورة قصوى كالحرب أو المجاعة . فاذا استقر ابو العائلة أو اله العائلة (والتعبيران بمعنى واحد) فى مكان ما فان هذا الاستقرار يستمر ما بقيت العائلة وما بقى من احفاده أحد يغذى الشعلة ويقدم لها القرابين . ومعنى ذلك ان الأرض التى يقام عليها المعبد تصبح برب الأسرة أى ملكا له . وتلتف العائلة بطبيعة الحال حول ذلك المعبد وتستقر فى محيط من الارض يحيط به . ومادامت العائلة قد أقامت حيث شيد معبدها أصبحت الارض التى استقرت فيها ملكا لها .

ولما كان لكل عائلة كما قدمنا آلهتها الخاصة وطقوسها الخاصة ، حتى أن الزواج بين عائلتين لم يكن يسمح بامتزاج دينيهما . فقد نشأت لذلك عادة احاطة المعبد بسياج يكفل لكل عائلة اقامة شعائرها بعيدة عن أعين الغرباء . وكان هذا السياج مقدسا بحيث تحل اللعنة على من يحاول اجتيازه ثم اتسعت

دائرة هذا النطاق شيئا فشيئا حتى أصبح يشمل منزل العائلة وحظيرة أغنامها والحقل الذى تزرعه · وأصبح المعبد يقام وسط هذا النطاق وقد ظلت هـذه العادة متبعة حتى بعد نشأة المدن اذ دعت الضرورة الى اقتراب المساكن بعضها من بعض ولكن دون ان يلتصق كل منها بالآخر تماما · فلم يكن يسمح بأن يكون حائط واحد فاصلا بين منزلين ، وحدد القانون المسافة التى تفصل بين منزل وآخر · ومن السهل أن ندرك أن هذه الديانة العائلية وما تتصف به من طابع الاستقرار كانت السبب المباشر فى بناء المنازل من الحجر لتصبح موطنا للعائلة ابناء وأحفادا · فبنى الاغريق منازلهم ومعابدهم فى الوقتالذى كانت فيه معظم الشعوب الأخرى تعيش فى الخيام أو تسكن فى عربات متنقلة ·

وخلاصة القول ان الملكية الخاصة نشأت عند الاغريق كمظهر من مظاهر الدين فاختصت كل عائلة بقطعة من الأرض لتقيم عليها شعائر دينها ، ثم اتسعت تلك الرقعة حتى شملت الحقول المجاورة التى تكفل العيش لأفراد العائلة · وكانت الملكية على هذا الشكل ضرورة يقضى بها نظام الدين وعدم الاعتراف بها فيه القضاء على ذلك الدين ، لأنك اذا لم تعترف بحق العائلة فى امتلاك أرضها أصبح المعبد حائرا بين أرض وأخرى وتفرق الأموات وتبعثروا وحينئذ يصبح من المستحيل اقامة الشعائر الدينية والطقوس الخاصة بهم · ومادامت الملكية قد نشأت فى أحضان الدين فليس غريبا أن تصطبغ القوانين التى تنظمها وتسهر على رعاية حق كل عائلة بصبغة دينية ·

وقد ذكرنا أن أرض كل عائلة كانت تحاط بسياج ليفصلها عن ملكيـات العائلات الأخرى · ولم يكن هذا السياج حائطا مرتفعا من الحجر كمـا قد يتطرق الى أذهاننا بل كان عبارة عن شريط من الأرض عرضه بضعة أقدام يظل قحلا ويحرم أن يمر فيه المحراث · وينظر الى هذه المساحة الضئيلة على أنها مقدسة يجب أن يحترمها الجميع لأن فى انتهاك حرمتها انتهاكا لحرمة الدين · وفى بعض أيام معينة من السنة يدور رئيس العائلة حول الحقل محاذيا

لذلك الخط يرتل بعض التراتيل ويقدم القرابين لجلب رضى الآلهة · ويمكن تاويل تلك المراسم والادعية بانها تاكيد لملكية الأرض بعد أن اشهد على ذلك الآلهة ·

وقد كانت العادة المتبعة عادة عند تاسيس مدينة جديدة على اثر هجرة او استعمار او فتح حربى أن تقسم الأرض الى قطع صغيرة من الملكيات الخاصة ويتم هذا التقسيم عادة بطريق الاقتراع فترضى كل عائلة بما قسم لها معتقدة أن تلك هى ارادة الآلهة · ويقول « فوستل دى كولانج » معارضا بذلك راى كثير من المؤرخين (١) : أن التقسيم اذا ما تم اعتبر نهائيا لا سبيل الى تغييره او الاعتراض عليه الا اذا قامت ثورة عاصفة غيرت من معالمه · فالاقتراع بمثابة قرار الآلهة ولا سبيل الى العدول عما قرروه · وعلى ذلك يصبح الرباط الذى يربط بين كل أسرة والأرض التى تملكها رباطا مقدسا لا تفصم عراه ·

وقبل أن نترك هذه النقطة نحب أن نلفت النظر الى أمر قد يكون موضع لبس ـ فقد قلنا ان الملكية فى المجتمع اليونانى القديم كانت ملكية خاصة بمعنى أن كل عائلة كانت تملك ارضا لا ينازعها فيها احد · وقد يفهم من ذلك أن هذا النوع من الملكية يباح فيه التصرف فى الأرض بالبيع أو الهبة الخ ··· فمادمت أملك شيئا وهذا الشيء يخصنى ولا يخص غيرى فانا حر التصرف فيه كما اشاء · قد يكون هذا المبدأ صحيحا ومنطقيا اذا كانت الملكية تقوم على أسس أخرى غير الدين كان تكون ثمرة العمل أو نتيجة لميرات او ما شابه ذلك · ولكن الأمر لم يكن كذلك فى عصر اليونان فقد كان قوام الملكية هو الدين فالتخلى عن الأرض معناه التخلى عن دين العائلة والعائلة التى تضيع ارضها فقد ضيعت دينها · فالأرض لا يصح أن يتصرف فيها وهى غير قابلة للتحول من شخص لآخر «Inaliénable» لأنها ليست ملكا للفرد بل للعائلة باسرها · وهى وديعة

---

(١) راجع كتابه المذكور ·

أودعها اله العائلة بين يدى أفراد الأسرة جميعا ولا تخص الجيل الحاضر كما تخص الأجيال السابقة والأجيال اللاحقة · وكما أن المرء لا يستطيع أن يتصرف فى أرضه بمحض رغبته فليس هناك أى قوة تستطيع ان تنزعهـــا منه · فنزع الملكية للصالح العام لم يكن معروفا لدى القدماء ولم يكن الحجز على الأراضى يطبق الا فى حالة صـــدور قرار بنفى الشخص ومعنى ذلك حرمانه من لقب « مواطن » ويتضمن ذلك بالتـــالى حرمانه من التمتع بحقه فى أرض الوطن · وكذلك لم يكن نزع الملكية لاستيفاء الديون معروفا · وكان القانون يخـــول للدائن حق استخدام المدين وتشغيله فى عمل ما استيفاء لدينه دون أن يخوله اى حق على أرضه · وذلك لأن الأرض كانت تعد ملكا مقدسا للعـــائلة كلها وليست لشخص بعينه ·

وما دامت الملكية عائلية وليست شخصية فان الأبن هو الذى يرث أرض العائلة بوصفه القائم على عبادة الأسلاف وعلى اقامة الشـــعائر الدينية · أما الفتاة فهى بحسب هذا المبدأ لا ترث أرض العائلة اذ أنها لا تكلف باقامة شعائر الديانة العائلية ، وهى عند زواجها تنضم الى عبادات زوجها · واذا ترك رب الأسرة عدة ذكور فان الابن الأكبر هـــو الذى يقوم على حفظ التراث العائلى ولكى نكون فكرة صحيحة عن معنى الوراثة عند الشـــعوب اليونانية القديمة يجب أن نبعد عن أذهاننا أن هناك ثروة تنتقل من يد الى يد ، فالثروة ثابتة وثباتها مستمد من ثبات المعبد الذى تقوم حوله عبادات الأسرة وشعائرها الدينية ·

نظام الرق :

هناك صفة أخرى تتميز بها ظاهرة الملكية عند الشعوب القديمة · وهى أن الملكية كانت لا تنصب على الأشـــياء فحسب بل على البشر كذلك · وكان الرقيق أو العبيد ينتقلون من الأب الى الابن ومن المتوفى الى وارثه ·

وقد كان القدماء يميزون كما نميز اليوم بين نوعين من الملكية : الملكية الثابتة والملكية المنقولة · وكان العبيد يدخلون فى هذا النوع أو ذاك حسب الحالات ، فالعبد المملوك لشخص بالذات ينتقل من سيد الى آخر ويخضع لتصرفات صاحبه فيه سواء اكان ذلك بالبيع أو بالهبة ويكون حكمه حينئذ حكم الأشياء المنقولة · ولكن هناك عبيدا آخرين يطلق عليهم اسم رقيق الأرض ، هؤلاء يظلون ثابتين فى أماكنهم ويكون حكمهم حكم العقار الثابت ولم ينشأ نظام رقيق الأرض كما يعتقد البعض فى العصور الوسطى ، بل انه يرجع الى عصور أبعد من ذلك حيث نجده عند قدماء اليونان وكان يطلق عليهم فى اثينا اسم «Thètes» وفى سبارطه «Hilotes» .

انحلال الملكية العائلية :

فى القرن السادس قبل الميلاد بدأ الضعف يدب فى تقاليد الديانات العائلية واستعاضت الشعوب اليونانية عن عبادة آلهتها المحلية وأسلافها بعبادة آلهة اكثر جمالا وأعظم قدرا على حد قول حكمائهم وأخذ نطاق الأسرة المنطوية على نفسها يفنى فى نطاق المدينة أو الوحدة الأقليمية ثم أخذ اتساع نطاق التجارة وازدياد أهمية المعادن النفيسة كمصدر من مصادر الثروة يقضيان شيئا فشيئا على أهمية الملكية العقارية · وجرف المال فى حركته الأرض نفسها ولم يعد من الممكن أن تحتفظ ملكية الأرض بطابعها المقدس ، ذلك الطابع الذى كان يكفل لها الثبات وعدم المساس بها · وأخذ مبدأ الملكية الشخصية أو الفردية ينتشر على حساب الملكية العائلية وأصبح بيع الأرض ورهنها مباحين · وكانت اكبر ضربة وجهت الى مبدأ الملكية العائلية ادخال نظام الوصية الذى اباح انتقال الثروة الى أفراد يختارهم صاحب الوصية وقد يكون هؤلاء من غير الأبناء ·

وهكذا نرى أن نظام الملكية قد تطور فى غضون حياة شعب واحد من الملكية العائلية الى الملكية الفردية · ولكن هذا الشكل الأخير لم يتخذ سماته

المعروفة الا تدريجيا وظلت الملكية وقتا طويلا تحتفظ ببعض ما علق بها من آثار المعتقدات الدينية (١) ·

نمو التجارة واثره فى تطور الملكية :

سبق أن اشرنا الى أن اتساع نطاق التجارة قد أدى الى التقليل من اهمية الأرض والى اضعاف طابعها المقدس واخذت الملكية المنقولة تستاثر بنصيب أوفر من نشاط الانسان واهتمامه ·

وقد فحص « انجلز «Engels» ، أحد كبار مؤسسى المذهب الاشتراكى ، السمات الأساسية لهذا التطور (٢) · واكد ان التجارة أصبحت منذ ذلك الحين – أى منذ الوقت الذى تخطى فيه الانتاج النطاق العائلى الى النطاق الخارجى – الوسيط الضرورى بين طوائف المنتجين فنشأت بذلك « طبقة الطفيليات » «Parasites» (أى طبقة التجار حسب تسمية انجلز لهم) ، وهى الطبقة التى أصبحت فيما بعد تحتكر مصادر عظيمة للثروة ·

وما أن اخترع نظام التعامل بالنقود المعدنية ، حتى استخدمت التجارة هذه الوسيلة الجديدة لتسيطر بها على المنتج وعلى انتاجه ، فاصبحت النقود على رأس جميع أنواع التجارة ، واخذت تتحول شيئا فشيئا الى تلك القوة السحرية التى تتشكل باشكال ما نرغبه من السلع المختلفة · واصبح من يملك هذه القوة يستطيع أن يسيطر على العالم وعلى مصادر الانتاج فيه · ومن كان يملك المال قبل أن تنشأ الصناعات الكبرى ؟ انهم التجار ·

وبعد أن أصبحت السلع تباع وتشترى بالمال ، ظهر فى تاريخ الاقتصاد

---

(١) Guirand, op. cit.

(٢) Engels, L'origine de la Famille, de la propriéte ptivée, et de L'Etat (Traduction fr.)

عملية أخرى هى عملية «اقراض المال» وما يتبع ذلك من تحقيق الارباح عن طريق الربا · وحينئذ عدت الأرض سلعة كغيرها من السلع يمكن بيعها ورهنها لقاء مقدار من المال · ويمكن القول ان التصرف فى الأرض بالرهن كان قرين التطور من الملكية العامة الى الملكية الخاصة (١) ·

وقد كانت نتائج ذلك . حسب قول انجلز ، ان تركز المال وتجمع شيئا فشيئا فى يد فئة قليلة وصاحب ذلك عوز الجماعات وازدياد عدد الفقراء ·

وقد كان هذا التطور سريعا بصفة خاصة فى اثينا . اذ ان شهرتها فى التجارة بالنسبة للعالم اليونانى القديم كانت كشهرة انجلترا فى عالم اليوم · ويستطيع من يرجع الى التراث اليونانى وخصوصا ما كتب بعد حكم سولون (٦٤٠ ـ ٥٥٨ ق·م) ان يعثر على وثائق كتبها كتاب ذلك العصر ويفضحون فيها جشع التجار الأغنياء ونهمهم ·

هذه الحالة التى اتينا على وصفها ادت الى وجود الاختلافات الكبيرة بين الطبقات من الناحية الاقتصادية · فالديموقراطية اليونانية ولو انها كانت تحقق المساواة من ناحية الحقوق السياسية الا انها كانت لا تحول دون تزايد الفروق من الناحية الاقتصادية · وقد حدث فى كثير من المدن اليونانية ان كان الفقراء يمارسون ضغطهم على الدولة حتى يتاح لهم الحصول على بعض المنافع التى حرموا منها والتى كان الأغنياء وحدهم يتمتعون بها · وكانت مظاهر ضغطهم تتجلى فى مطالبتهم بالغاء ما عليهم من الديون وبمصادرة بعض أموال الأغنياء حتى ينتفع بها عامة الشعب وكانوا يطالبون أحيانا بنفى الأغنياء الذين يستغلون الشعب استغلالا سيئا ·

وعندما كانت ثورة النفوس تصل الى مداها ، تندلع الحرب الأهلية

---

(١) المرجع السابق ·

والحروب الأهلية فى العصور القديمة ، كانت تنشب لأسباب اقتصادية · وكان الفقراء يقفون فيها فى جانب والأغنياء فى الجانب الآخر · وكانت رغبة الفقراء الاستيلاء على الثروات المكدسة · ورغبة الأغنياء الاحتفاظ بتلك الثروات أو استعادتها اذا استطاع الفقراء الوصول اليها (١) ·

وقد أكد مؤرخو اليونان أنفسهم أن كل حرب أهلية كان سببها الأساسى التنازع حول الثروة وكانت المدائن القديمة تعيش دائما بين ثورتين ، احداهما تجرد الأغنياء من ممتلكاتهم والأخرى تعيد اليهم هذه الممتلكات · وظلت الحال كذلك من بدء حروب البولوبونيز (٤٣١ ـ ٤٠٤ ق·م) حتى الغزو الرومانى لبلاد اليونان (١٤٦ ق·م) وقد وصف ارسطو تلك الحال بقوله ان الأحزاب السياسية كانت تتنازع على الكسب اكثر من تنازعها على القاب الشرف ·

وكان هذا النزاع حول المصالح المادية الذى استمر من القرن الخامس الى القرن الثانى قبل الميلاد سببا فى فساد الديموقراطية ، فحين كان يصل الأغنياء الى الحكم كانت هذه الديموقراطية تنقلب الى نوع من « الأوليجارشية العنيفة » (٢) · وحين كان الفقراء يستأثرون بالحكم كانت تنقلب الى نوع من الطغيان الجارف اذ أن الطغاة كانوا يتملقون الفقراء ويعدونهم بمحاربة الأغنياء ويصلون بهذه الطريقة الى الحكم · وكان الكفاح يدور حول الدفاع عن « الحرية » أو من اجل « الطغيان » · وقد اتخذت هاتان الكلمتان معنى خاصا فى ذلك العصر ، فكانت الحرية معناها قيام حكومة يكون للأغنياء فيها السيطرة بحيث يستطيعون الاحتفاظ بثروتهم ، اما الطغيان فكان يعنى عكس ذلك تماما ·

---

(١) فوستيل دى كولانج : المرجع السابق ·

(٢) الاوليجارشية اصطلاح مستمد من اليونانية ومعناه نظام الحكم الذى يخدم طبقة الاغنياء ·

شيوعية افلاطون :

هذا الجو الصاخب وهذه الآلام والحزازات التى كانت تمزق جسم المدائن القديمة من اجل المنافع المادية . دفعت بعض العقول الى التفكير فى نظام مثالى يقضى على اسباب الخلاف ويحقق الانسجام والطمانينة بين جميع أفراد المجتمع ·

وقد أدلى « افلاطون » فيلسوف اليونان الكبير بدلوه فى هذا الميدان وترك لنا فى كتابه « الجمهورية » وصفا لما يجب أن تكون عليه « المدينة الفاضلة » ·

اظهر افلاطون سخطه على النظم السياسية التى كانت تتتابع فى اثينا ، ابان حكم الطغاة الثلاثين كما كان يحنق على الديموقراطية التى حكمت على سقراط بالموت · فانتهى الى تصور مثال أعلى لمجتمع جديد يتحقق فيه النظام ويسود فيه الهدوء والسعادة والانسجام · وقد بدأ أفلاطون محاوراته فى « الجمهورية » بان بين كيف تنشأ الدولة من عجز الأفراد عن الاكتفاء بأنفسهم ومن حاجتهم الدائمة الى عون الآخرين · ولما كان هؤلاء الأفراد يختلفون من حيث المواهب والكفايات لذلك وجب أن نحسب حسابا لهذه الفوارق الطبيعية عند القيام « بتقسيم العمل » بين الأفراد الذين تتكون منهم المدينة او الدولة ·

يقول افلاطون أن النفس الانسانية تتألف من ثلاث قوى يجب تحقيق التوازن والانسجام بينها لكى تتحقق السعادة الكاملة · هذه القوى الثلاث هى : « الشهوة Le Désir » ، « والقلب «Le Coeur » ، « والعقل «La Raison» ، وهذه القوى تتصل بفضائل ثلاث يجب تحقيق التوازن بينها ايضا وهى : « العفة Tempérence » ، « والشجاعة Courage » ، « والحكمة Sagesse »·

ولقد اراد افلاطون ان يحقق هذا الانسجام فى مدينته المثالية · فرأى أن يقوم الفلاسفة فيها مقام الراس من جسم الانسان · اذ ان الصفة الأساسية

التى تنسب اليهم هى الحكمة · ويقوم المحاربون مقام القلب وصفتهم الأساسية الشجاعة · أما الشهوات أو الرغبات المادية فيتوافر على ارضائهـــا طبقة الزراع والصناع والتجار ·

لقد استطاع أفلاطون اذن على أساس الفوارق الطبيعية وبالرجوع الى مذهبه الفلسفى عن قوى النفس ، أن يميز بين طوائف أو طبقات ثلاثة : طبقة المزارعين والصناع ، وطبقة المحاربين ، واخيرا طبقة الحكام او المشرعين · وقد أوجد بينها نوعا من التدرج الذى يجعل كل طبقة تستمد قوتها من الطبقة التى تليها · وعلى راس الدولة يقوم الفلاسفة او اصحاب العقول الممتازة · فالدولة المثالية اذن فى نظر افلاطون دولة « ارستقراطية » لأنها تعهد بالحكم الى خير الرجال · ولكن هذه الارستقراطية لم تكن تقوم على المال او على الجاه وانما كانت تقوم على قوة العقل وحصافة الرأى ، أى على « الحكمة » ·

وأراد أفلاطون أن يتجنب أسباب النزاع بين طبقــات المجتمع الثلاثة . ذلك النزاع الذى رأينا أنه كان ينشأ من السعى وراء المصالح المادية ومن تهالك الناس على الاقتناء والتفرد بأنواع الملكية وأراد أفلاطون أن يتجنب فى دولته المثالية تلك المشاحنات التى تنشأ عن التنافس على الملكية فشرع لهـذه الدولة نظاما شيوعيا ، وكان ذلك أول ما عرف التاريخ من محاولات لنقـــد الملكية الخاصة والرغبة فى اقامة نظام اشتراكى يقوم على الملكية العامة أو ملكية الدولة ·

ولا نستطيع أن نجزم بأن أفلاطون قد طبق الشيوعية تطبيقا صارما على طبقة المزارعين والصناع ، ويبدو لنا أن نظامه لم يكن يسمح بانتقال الملكية عن طريق الوراثة ، ولكنه كان يسمح للفلاحين بالتصرف الحر فى أدواتهم وممتلكاتهم ومحاصيلهم على شرط أن يقوموا بأداء ما يقرر عليهم من النسبة للدولة حتى تستطيع أن تفى بحاجات الطبقات الأخرى ·

اما طبقة المحاربين فقد كانت تخضع للنظـام الشيوعى خضوعا تاما

ونستطيع أن نجد ما يؤكد ذلك فى الكتاب الثالث من الجمهورية حيث يقول افلاطون أن أول شىء يجب تحقيقه هو الا يمتلك احد منهم « أى من المحاربين » شيئا لنفسه الا ما دعت اليه الضرورة الحتمية . ويجب أن تكون حياتهم داخل نطاق وحدات عامة يأكلون على موائد عامة . ويعيشون معا كمحاربين فى معسكرات جماعية . ويحرم عليهم من بين المواطنين جميعا أن يتعاملوا بل ان يلمسوا بأيديهم الذهب أو الفضة أو يحتفظوا بها فى بيوتهم او يزينوا بها ملابسهم او يتخذوا منها اوعية يشربون فيها . ويقوم المواطنون الآخرون بحاجات المحاربين من الغذاء ووسائل العيش . واذا لم يخضع المحاربون لهذا النظام بحيث حدثتهم انفسهم بامتلاك الذهب أو الفضة زالت عنهم صفة الجنود واصبحوا رجال اقتصاد . وحينئذ يدب بينهم النزاع والحسد والبغضاء ويصبحون أعداء الوطن بعد ان كان الأمل معقودا عليهم للدفاع عنه .

اما الطبقة الثالثة وهى طبقة الحكام فان اعضاءها يختارون من بين احسن المحاربين بعد ان يبلغوا سنا معينة .

وقد اضاف افلاطون الى شيوعية الملكية شيوعية النساء والأطفال . لكن الأمر لم يكن فوضى بحيث يختار أى فرد امراته كما يشاء وفى اى وقت يشاء ، بل كان الزواج لا يتم الا بقرار من الحكام بعد انيتاكد هؤلاء منصلاحية كل من الزوجين للآخر . فتضمن الدولة بذلك تحسن السلالات وخروج أجيال قوية . اما الأطفال فان الدولة تقوم على تربيتهم فى المؤسسات العامة .

وقد وجد افلاطون ان هذه الشيوعية فى الملكية وفى النساء والأطفال تؤدى الى تقوية أواصر المشاركة الوجدانية بين افراد الشعب ، بحيثيشتركون جميعا فيما يجلب السرور ويأسى بعضهم لبعض فى حالات الحزن والألم . وبذلك ترتبط الدولة بروابط الوحدة والمحبة . « اليس اكبر شر يصيب الدولة هو الانقسام والتفرقة . اليست سعادتها فى توحيد عناصرها وجعلها جسما واحدا ؟ »

استهدفت هذه الشيوعية الأفلاطونية منذ القدم لأعنف الهجمات وانواع النقد اللاذع · وقد كانت كتابات أرسطو فى ذاتها ردا على آراء افلاطون وتفنيدا لها ومحاولة للدفاع عن التقاليد السائدة من حيث احترام الملكية الخاصة · وقبل أن نتعرض بالتفصيل لآراء أرسطو يجب أن نشير الى النقد التهكمى الذى وجهه شاعر الملهاة « ارستوفان » الى نظام افلاطون فى مسرحية « مجتمع النساء «L'assemblée des Femmes» » ·

فهو يصور لنا أحد المواطنين الذين يانسون من انفسهم المقدرة علي التحايل على الدولة · فيرفض هذا المواطن اداء ما فرضته عليه الدولة من بعض محصوله ويسخر من السذج الذين يطيعون القوانين · اما هو فيتملص بسهولة من اداء واجباته ولا يمنعه ذلك من الاختلاف الى الموائد العامة حيث يصيب طعاما وشرابا ويستغل فى جشع وانانية مزايا النظام الاشتراكي الجديد ·

على أن افلاطون قد اقتنع فى آخر حياته ان مثاليته ربما كانت أرفع من أن تتقبلها عقلية العصر الذى عاش فيه · وحاول فى كتابه « القوانين » وهو من آخر ما كتب ان يجد وسيلة لملاءمة مذهبه الفلسفى مع ما عرفه عن قصور الانسان فعاد يسمح بنظام الملكية الفردية على شرط أن تقيد داخل حدود معينة ·

ارسطو ودفاعه عن الملكية (٣٨٤ ـ ٣٢٢ ق·م·) :

وجاء بعد افلاطون تلميذه ارسطو فكان من اشد معارضيه فيما يتعلق بالملكية وتنظيم الدولة ·

كان افلاطون يهتم بوحدة الدولة ورخائها وان ضحى فى سبيل ذلك بجزء

من سعادة الأفراد (١) · أما أرسطو فقد كان يرى فى الدولة مجموعة الأفراد· وسعادة الدولة ورخاؤها فى نظره ليست شيئا آخر غير سعادة الأفراد الذين تتألف الدولة من مجموعهم · وكان يعتقد أن أحد عناصر السعادة الأساسية هى « الملكية الفردية » · فاذا لم يمتلك المزارعون الأرض التى يزرعونها فانهم لا يهتمون بفلاحتها · واذا أبيح لهم وحدهم حق الامتلاك ، كانوا وحدهم المواطنين الحقيقيين · فالملكية الفردية تشعر الأفراد بنوع من السمو ، وهى الحافز الوحيد ، فى نظر أرسطو ، الى العمل المنتج والنشاط الخلاق ·

ويمجد أرسطو على وجه الخصوص الملكية العقارية · أما الملكية المنقولة فلا يعدها جديرة بالاهتمام ، بل انه يسفه الرأى القائل بأن رأس المال يمكن أن ينتج ربحا ، فأرباح القروض ليست الا ربا · ومن الطريف أن الكلمة اليونانية التى تفيد معنى الربح تعنى أيضا « النسل أو الذرية » فى لغة الشعر · ولذلك نجد أرسطو يقول : « اننا نفهم أن يكون الحقل خصبا أو تكون البهيمة كثيرة النسل فتنتج لنا نتاجا وفيرا ، ولكن كيف يمكن أن نستسيغ أن قطعة النقود ، وهى شىء مصطنع ، تنتج لنا قطعة أخرى ، فلتبق اذن على عقمها » (٢) ·

ومن الأشياء التى تدهشنا من فيلسوف واجبه الأول الدفاع عن الكرامة الانسانية ، تبرير أرسطو لنظام الرقيق وامتداحه له · فنقرأ فى مؤلفه « السياسة (الكتاب الأول الفصل الثانى) وفى بعض كتاباته الأخرى » أن العبد يعد نوعا من الملكية ، بل انه أولى الملكيات بالاهتمام وأكثرها ضرورة ، لأنه أداة لا غنى لنا عنها · واذا كانت الأداة « عبد لا يعى » فالعبد « أداة واعية » · والأداة الواعية لابد من وجودها لاستخدام الأداة غير الواعية ·

---

(١) ان رأى أفلاطون فى الدولة أكثر قربا الى الفاشية منه الى الشيوعية · فالدولة كما عرفها موسولينى وحدة مطلقة أما الأفراد فلا شىء · انظر كتاب الديموقراطية أبدا « لخالد محمد خالد ·

(٢) Politique, Liv. I. chap. 16.

والرق ضرورى ليرفع عن كاهل الأحرار الأغنياء أعباء الحياة المادية • كما أن هناك أناسا لا يملكون من العقل الا القدر اليسير الذى يمكنهم من فهم الآخرين وتحقيق رغباتهم ، فمصير هؤلاء أن يكونوا عبيدا لغيرهم • وقد شاطر ارسطو ما ساد فى زمانه من آراء ونزعات عنصرية اذ كانت الشعوب غير اليونانية تسمي بالشعوب المتبربرة •

وهذه الشعوب لا يهيىء مستواها المنحط الا للخضوع والطاعة ، أما اليونانيون فهم وحدهم الجديرون بالحرية والسيادة • ونحن لا نستطيع أن نعلل التناقض فى عقلية ارسطو الجبارة ، تلك العقلية التى جعلت منه فى نظر الغرب ، « المعلم الأول » ، كيف استساغت هذه العقلية هذه الترهات حول سيادة عنصر على عنصر ؟ ان ارسطو كان بلا شك فى ترديده لتلك الأفكار واقعا تحت تاثير الوسط الاجتماعى وما ساد فيه من آراء • ولكن الفيلسوف يجب الا يقتصر على ترديد الآراء الشائعة بل يجب أن يمحصها ويسلط عليها ضوء العقل ليتبين له فيها وجه الصواب ، ويجب أن يكون رائده دائما اعلاء القيم الانسانية •

على أن تفكير ارسطو لم ينصب الا على البحث عن الشروط التى يمكن اذا تحققت ان يقضى فيها على نظام الرقيق • وهذه الشروط كانت بالنسبة للتقدم الفنى فى عصره مستحيلة التحقيق • اذ نراه يقول : « لو استطاعت أدوات العمل حين نامرها أو حين تشعر بحاجتنا لأداء عمل معين أن تقوم بهذا العمل من تلقاء نفسها ، واذا استطاع النول ان ينسج بنفسه ، والقوس أن يمر على أوتار القيثارة ، حينئذ لا يكون المهندسون فى حاجة الى عمال ولا الأسياد فى حاجة الى عبيد » • لقد راى البعض فى هذه العبارة تنبؤا بعصر الآلات ، ولكننا نعتقد ان ارسطو قد كتبها للتهكم ، ولكن يدلل بها على ما زعمه من استحالة الغاء نظام الرقيق •

هذا التعارض التام بين رايى كل من افلاطون وارسطو فى مسالة الملكية

كان المقدمة التى فتحت باب النقاش والمجادلة على مصراعيه امام الفكر الأوربى · وسنرى ان هذا الموضوع الهام قد احتل جزءا كبيرا من التفكير الاجتماعى وان النزاع سيظل يحتدم دائما حول مبدأ الملكية الفردية او الملكية الجماعية · وسيتساءل الناس دائما عما اذا كانت الملكية الفردية سببا فى انقسام المجتمع وتبديد جهوده ، وانها اساس الفوضى ومبعث الشرور الاجتماعية أو انها على العكس شرط ضرورى لتحقيق العمل المنتج واثارة التنافس الذى يبعث على التقدم ·

الفصل التاسع

المسيحية وحق الانتفاع

لقد نشأت المسيحية فىظل الامبراطوريةالرومانية وكان لهذهالامبراطورية قوانينها المشهورة التى لاتزال ينبوعا للقوانين الأوربية الحديثة وكان للمجتمع الرومانى نظمه الوضعية ومقوماته الاجتماعية فلم تكن المسيحية بحاجة يومئذ أن تضع للدولة الرومانية الوطيدة ، وللمجتمع الرومانى المعقد ، قوانين ونظما وحدودا للسير على هداها فى الدولة والمجتمع ، بل انصرفت الى التهذيب الروحى ، والتطهير الوجدانى ، والى التخفيف من حدة الصلف والغطرسة ، والانغماس فى الملذات الجسدية وهذا ما كان المجتمع الرومانى فىأمس الحاجة اليه حينذاك ٠

والمسيح عليه السلام انما جاء داعية للصفاء الروحى ، والرحمة ، واللين ، والتسامح ، والعفة والزهد ولم يشر الا اشارات عارضة للنظم الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية ومن اقواله :

« سمعتم أنه قيل عين بعين ، وسن بسن وأما أنا فاقول لكم : لا تقاوموا الشر ، بل من لطمك على خدك الأيمن فحول له الاخر أيضا ، ومن أراد أن يخاصمك وياخذ ثوبك ، فاترك له الرداء أيضا ، ومن سخرك ميلا واحدا فاذهب معه اثنين » (١) ٠

وقد بلغت المسيحية فى التطهر الروحى ، والتجرد المادى ، والسماحة الوجدانية غاية ما بعدها غاية ، وادت واجبها فى هذا الجانب من حياة

---

(١) انجيل متى : الاصحاح الخامس ٠ آيات من ٣٨ ـ ٤١ ٠

الانسانية الروحية . بقدر ما تستطيع ديانة أن ترتفع بالروح ، وأن تسمو بالوجدان . وان تنظف القلب والضمير · وتركت للدولة تنظيم المجتمع بقوانينها الأرضية . فى عالم الظاهر والواقع ، اذ كانت هى معنية بعالم النفس والضمير وتمثل هذا الاتجاه فى العبارة المشهورة « دع ما لقيصر لقيصر . وما لله لله » . ومعناها أن « الدين صلة ما بين العبد والرب » وان القانون صلة ما بين الفرد والدولة ··

وكان هذا منطقيا مع نشأة المسيحية فى كنف الامبراطورية الرومانية ، منطقيا مع الفترة الموقوتة المعدة للمسيحية حتى يظهر الدين العالمى الأخيـر وهو الاسلام ·

وقد انعكست هذه الروح ، روح التجرد المادى ، والسماحة ، والزهد ، فى أقوال آباء المسيحية فى عصورها الأولى فكانوا يرددونها بالنسبة للملكية ، ان الله قد خلق الأرض « لينتفع » بها جميع الخلق من عباده · وقد أدى هذا المبدأ الى التنديد بالملكية الخاصة عند الوثنيين (وهى التى بلغت أوجها فى العصر الرومانى) ، وتمجيد الملكية العامة عند المسيحيين فيقول أحد آباء الكنيسة : « ان المسيحيين يعيشون أخوة فى ظل الملكية العامة ، أما الوثنيون فنظامهم هو سبب النزاع والتطاحن والمسيحيون فى اتحادهم القلبى والروحى يعتبرون ان كل شىء ملك للجميع فالملكية عامة لديهم فيما عدا ملكية النساء ، أما لدى الوثنيين . فعلى العكس ليست هناك ملكية عامة الا ملكية النساء » ·

وفى القـرن الرابع المسيحى نجد ان « القـديس امبرواز » يعلن ان « حق الملكية العامة قد أوجدته الطبيعة ، أما حق الملكية الخاصة فقد أوجده التعسف » ·

وجاء بعده « القديس أوغسطين » أكبر مشرعى المسيحية فى عصورها الأولى ، فأعلن أن الله وحده هو الذى له الملكية المطلقة للأشياء التى خلقهـا

جميعا ، وهو وحده الذى يستطيع التصرف فيها كما يشاء وله أن يتصرف فيها بايداعها فى يد الانسان · فملكية الانسان ليست الا ملكية نسبية لأنها تخضع لارادة الله · والله يسمح للانسان « بالانتفاع » بالخيرات التى تفيض من كرمه ، ولكنه لا يسمح ، ولا يرضى عن « اساءة حق الانتفاع » (١) ومن أقواله : « الا فليعلم الذين حالفهم الدهر فحفهم بمظاهر الثروة والجاه ان ارادة الله هى ان يتمتع الجميع بخيراته · فالله يوزع أشعة الشمس على جميع الناس ، وينزل الغيث على جميع الحقول بدون تمييز · ولكن بعض ظروف الطمع أو الظلم ، هى التى رجحت كفة بعض النـاس بالنسبة للخيرات التى أعطاها الله للجميع · لو علم الأغنياء ذلك ، ونفذوا ارادة الله باشاعة السعادة واليسر بين أفراد الشعب لكانوا أغنياء فى الدنيا ، واغنياء فى الآخرة ، بدلا من أن يسيئوا استعمال ثروتهم فيشتروا غنى الدنيا بسعادة الآخرة » (٢) ·

يظهر من هذه الفقرة بوضوح روح « الاشتراكية » التى اتسمت بهـا العصور الأولى للمسيحية فهذه الكلمة لا يقتصر معناها كما استقر فى بعض الأذهان ــ على النظم التى تتخذ هذه التسمية فى العصر الحديث ، بل ان معناها الحقيقى كل محاولة ، سواء اكانت بالقول او بالعمل ، لكى يتمتع جميع افراد البشر بالخيرات التى أودعها الله بين ايديهم · ومن هذا المعنى يتضح أن التفرقة بين الاشتراكية وغيرها من المذاهب على أساس العقيدة ، تفرقة لا أساس لها ، اذ أن مبادىء الاشتراكية التى نادى بها اقطاب المسـيحية الأولى لا تتنافى بتـاتا مع عقيدتهم الدينية ، بل جاءت على العكس مؤكـدة للمساواة فى حق الانتفاع المستمد من هذه العقيدة ·

---

(١) فى هذه العبارة اشارة ونقد لما جاء فى القانون الرومانى من ان « الملكية تعطى لصاحبها الحق فى الانتفاع واساءة حق الانتفاع User et abuser de son Droit

(٢) القديس اوغسطين مسائل حول العهد القديم

وقد ذهب بعض المتطرفين ، من المسيحيين الأوائل ، فى محاربتهم للملكية الخاصة ، الى حد تحريم امتلاك الذهب والفضة · والحقيقة أن امتلاك الذهب والفضة ليس شرا ولا اثما فى ذاته ولكن الاثم فى اساءة استخدامهما ، وفى تكديسهما على حساب حاجات المحتاجين من عامة الشعب واذا كان الله قد منح بعض عباده هذه الخيرات ، فلكى يستخدموها فى خدمة اخوانهم ، وكسب رضى الله وثوابه اذ « ليست الخيرات التى نستحوذ عليها لأنفسنا الا سببا فى التنابذ والتحاسد والشقاق ، والحروب بين الناس وهى أيضا سبب الفضائح والآثام وأنواع الظلم والمذابح · وهل نتنابذ أو نتطاحن اذا كانت هذه الخيرات ملكا لنا جميعا ننتفع بها على السواء » (١) ·

غير انه من المؤسف أن نجد أن ذلك التطرف فى تفسير وتطبيق أقوال القديسين الأوائل قد انتهى الى نوع من الزهد والسلبية ، والتخلى تماما عن مطالب الحياة المادية · وما أن يحل القرن الثانى عشر حتى يكون هذا الزهد قد أصبح مذهبا متكاملا يحبذه ويدعو اليه كبار رجال الكنيسة فيقول القديس « فرنسوادا سيز François d'Assise » انه قد اتخذ من الفقر « زوجة روحية » له بعد أن ظلت هذه الزوجة أرملة منذ وفاة المسيح · وهو يأمر تلاميذه بالا يمتلكوا شيئا ويقول لهم ان الفقر ليس مواتا للنفوس بل انه شرط السعادة ، لأنه يجنبنا الشقاق مع الآخرين ، ويفتح أمامنا طريق الملذات العليا التى نتحد فيها مع الانسانية ومع الطبيعة وهكذا نرى أن القديس « فرانسوا اسيز » قد زهد فى كل شىء ، حتى يستطيع امتلاك كل شىء ·

وليس من العسير أن ندرك من خلال أقوال هذا القديس الزاهد ، مقدار التطور الذى طرأ على التفكير المسيحى ، فيما يتعلق بالملكية ، فى مدى أحد عشر

---

(١) القديس أوغسطين : Commentaire du Psaume CXXXI, 5

(٢) كلمة « الفقر Pauvreté » مؤنثة فى الفرنسية ، ولذا تستقيم الاستعارة أكثر من استقامتها فى اللغة العربية ·

قرنا . فالمسيحيون الأوائل كانوا ينادون بحق الجميع فى الانتفاع بخيرات الله ، انتفاعا لا عنت فيه ولا ارهاق . اما هنا ، فاننا نرى بوضوح مبدأ الزهد الذى اخذ رجال الكنيسة يفسرونه فيما بعد تفسيرا خاطئا ، ويستغلونه فى اشاعة روح الاستسلام بين عامة الشعب وتثبيط همم النـاس عن المطالبة بحقوقهم .

آراء القديس توماس الاكوينى :

يعتبر القديس توماس الاكوينى Saint Thomas d'Áquin الذى عاش فى القرن الثالث عشر (١٢٢٦ ـ ١٢٧٤) ، اكبر فلاسفة المسيحيين فى العصور الوسطى .

وقد رأى أن من أول واجباته ان يعود بالمسيحية الى طابعها الأصيل وأن يخفف [illegible] قدر المستطاع ، من تيار الزهد ، الذى اخذ يباعد بين الناس وبين التمسك بالعقيدة ، لمنـافاته لروح السعى والرغبـة فى الاستمتاع بخيـرات الأرض .

فاخذ يردد من جديد رأى القديس أوغسطين ، وغيره من أساطين اللاهوت المسيحى بأن الله خالق الأشياء جميعا ، هو المالك الحقيقى لجميع ما على الأرض وعلى ذلك فليست الملكية الخاصة الا تفويضا من الله للانسان باستخدام ثروات الأرض والانتفاع بخيراتها أو هى بحسب التعبير القانونى ليست الا مجرد « حق الانتفاع » منحه مالك كل شىء وهو الله ، للانسان (١) .

وعلى هذا الأساس يكون للانسان الحق فى الانتفـــاع بالطيبات التى أوجدها الله . بل ان عدوله عن هذا الانتفاع ، « وزهده » فيه ، قد يعود على

---

(١) قارن ذلك بما جاء فى القرآن الكريم وفى التشريع الاسلامى من ان « الله استخلف الانسان فى الأرض فهو وكيل على المال الذى فى يده . ويجب أن يستخدمه للمصلحة العامة ، انظر الفصل التالى .

حياته وعلى مستقبله بالضرر · فيجب عليه اذن أن يستخدم المال ، ويسخر موارد الطبيعة لمصلحته ومصلحة اقرانه ، ويعمل كل ما فى وسعه لتقدم الحضارة وازدياد الرفاهية لبنى الانسان فاذا أصاب بجهده وعمله مالا وفيرا فعليه أن يستخدم هذا المال لمساعدة الآخرين ، وأن يكون المال فى يده وسيلة تعينه على أداء واجب المساعدة والاحسان ·

هذا الرأى الذى أعلنه « توماس الاكوينى » يتنافى مع حالة الزهد والتجرد التى تبلورت فى حركة زهاد المسيحية فى القرن الثانى عشر · وقد اراد به أن يعود بالدين الى مواءمة حكيمة بين الروحانية وبين العمل المادى ولاسعاد الانسان فليست الروحانية ، وحب الخير ، وبذل النفس فى سبيل اسعاد الغير مما يتنافى مع واجب العمل ، ومع استخدام القدرة والمواهب فى تسخير موارد الطبيعة لمنفعة البشر جميعا بل ان استخدام موارد الأرض يصبح امرا ضروريا ، وعملا تامر به الأخلاق ، ويحض عليه الدين مادام يهدف فى النهاية الى غاية سامية ، وهى تيسير الحياة ، وتوفير السعادة لاكبر عدد من بنى الانسان ·

لقد كان الزهد والروحانية الخالصة التى بلغت حد الرغبة فى افناء الجسد لاعلاء الروح ، رد فعل تلقائى لحالة الاسراف والبذخ والغلو فى الترف التى اتسم بها العصر الرومانى فى أواخر عهده · ولم يكن هناك بد من أن يكون واضعو اسس المسيحية الأولى قدوة لغيرهم فى التجرد والزهد حتى تنكسر شوكة المادية الجارفة ، ويألف الناس ، شيئا فشيئا ، روح المساواة الحقة القائمة على الاعتراف بحق الجميع فى التمتع بمستوى لائق من المعيشة واذا كان الدين قد حقق هذه الرسالة عن طريق تعاليمه الروحية ، فلا بأس من أن يعود الآن الى مجراه الطبيعى ، معتمدا على ما قد يكون قد تأصل فى النفوس من حب الخير ، والرغبة فى التعاون والتراحم ·

فليفهم الناس اذن أن الدين أو التدين ليس فى الزهد ، ونبذ الطيبات ،

وأن الدين هو أن تعمل ما وسعك العمل ، وتسعى لتحسين حالك وحال من حولك . وأن تفيء مما تكسبه من كدك وعملك على غيرك ممن هم دونك فى المقدرة على العمل والكسب ٠

هذه هى روح الدين الحقيقية كما فهمتها المسيحية ، وكما أكدها الاسلام من بعد ٠ وقد دعت المسيحية اليها بلسان القديس توماس ولكن هذه الدعوة ما لبثت أن انحرفت عن معناها الصحيح اذ سرعان ما تناسى الناس الشطر الأول من روح الدين ، وهو القائل بحق الجميع فى الانتفاع بخيرات الأرض ، ولم يصبح ماثلا أمام أعينهم الا روح الكفاح والصراع ٠

وانحرف النشاط عن هدفه الحقيقى وهو اسعاد البشر جميعا ، وأصبح لا يبغى الا ارضاء المطامع الذاتية ومما ساعد على تأكيد هذا الانحراف ان المسيحية قد وجدت فى أوربا أقواما حديثى العهد بالبربرية ، يتناحرون بجموعهم الكثيفة على رقعة من الأرض ضيقة ، ذات طبيعة قاسية وعرة ، ضنينة شحيحة لا يملك من يعيش فيها أن يذوق طعم الراحة فترة ، ولا ان يلقى سلاحه لحظة ، ولا ان يركن فى واقع الحياة الى نظريات المسيحية السمحة ، الموغلة فى السماحة ٠

وهكذا بدأ الانفصام بين الدين المسيحى وبين المجتمع ، وبدأ هؤلاء الأقوام يرددون لأنفسهم أن الدين لا يصلح للحياة ، وقالوا : ان الدين صلة ما بين العبد والرب ٠ أما المجتمع فتحكمه القوة أو يحكمه القانون المدنى ٠

وانجرف المجتمع الغربى بكليته فى التيار الذى عرف باسم « المادية » الكثيرون هذه الكلمة على أنها ضد « الروحانية » ٠ ولذلك نبذوا الدين وفهمه لا يغذى رغبتهم فى الصراع ٠ ولكن الحقيقة أن المادية اذا فهمت بمعنى العمل المادى والدأب والنشاط للانتفاع بموارد الأرض وتحقيق الرفاهية لبنى الانسان فان هذا المعنى لا يتنافى ــ كما قدمنا ــ مع روح الدين ٠ أما اذا

اقتصر العمل والنشاط على تحقيق المآرب الذاتية ، وانصرف عن الأهداف العامة فان الدين لا يعتبر مسئولا عن ذلك ·

تاييـد الملكية الفردية :

حاول توماس الاكوينى ، فى آخر حياته ، أن يرأب الصدع الذى حدث بين الدين والمجتمع ، وبدأ يصرف الناس عن العقيدة نتيجة للمغالاة فى الزهـد والروحانية فدعى الى تاييد الملكية الفردية وكان تبريره لها يستند الى أن المرء يكون عادة اكثر اهتماما بملكه الخاص منـه بملك يكون مشـاعا بين الجميع وبذلك تكون الملكية الفردية خيـر وسيلة فى نظره ، لزيادة الانتـاج وحسن استغلال الثروة وللمالك الحق فى أن يتمتع ببعض المزايا التى تعود عليه من حسن استغلال ملكه ، على الا ينسى أن خيرات الأرض انما خلقت لكى يتمتع بها جميع الناس فواجبه يحتم عليه أن يشرك الآخرين فيمـــا يجنيه من ربح ناتج عن استغلال ما يملك ·

ولكن ما دامت المزايا التى يتمتع بها المالك تفوق ما يحصل عليه الآخرين فلا مناص ، حسب رأى القديس توماس ، من الاعتراف بشرعية التفـاوت فى الثروة وفى المرتبة على أن هذا التفاوت يبرره كذلك تفاوت حظ الناس من القوة والذكاء والخصال اللازمة لحسن استغلال موارد الطبيعة · فكل طبقـة ، وكل فرد يجب أن ينال من الأجر ما يلائم طبيعة عمله ، وطبيعة الخدمات التى يؤديها للمجتمع ويجب أن يرضى كل انسان بالمكان الذى وضعته فيـه العناية الربانية ، وان يحسن خدمة المجتمع فى مكانه · فاختلاف المراتب على الارض لا يمنع من أن يكون الناس جميعا سواء أمام الله ·

ومن الغريب أن تلك الاراء التى نادى بها القديس توماس ، قد غـدت نفس الاراء التى اتخذها المحافظون فى الاقتصاد ، فيما بعـد ، مذهبا لهم ، وهذا المذهب يقوم على دعامتين : التمسك بالملكية الفردية الى ابعد الحدود ، وبدون اى قيود ، ثم تبرير الفوارق من حيث الثروة ·

على أن الانصاف يقتضى منا أن نذكر أن الروح التى دفعت القديس توماس الى اعلان رايه هذا كانت روحا طيبة ، وانه كان يشترط لقيام الملكية الفردية . الرغبة الصادقة فى حسن استخدام المال لخدمة الآخرين ولم يكن يتوقع ـ شانه شأن القديسين ـ أن يجر هذا المبدأ الى التنافس الممقوت ، وخدمة المصالح الذاتية ·

موقف المسيحية من التعامل بالربا :

كان التعامل بالربا فى التشريعات الوثنية والحضارات القديمة امرا سائغا فى حدود تتسع أو تضيق بحسب الظروف والحالات وكانت توضع له فى بعض الأحيان ، نظم تحميه اذا لم يجاوز حدا معلوما ولكن التشريعات السماوية انتقلت به نحو الحظر والتحريم الكلى ·

فنقرأ فى العهد القديم أو « التوراه » اذا اقرضت ما لا لأحد من أبناء شعبى ··· فلاتقف منه موقف الدائن : لا تطلب منه ربحا لمالك » (الاية ٢٥ من الفصل ٢٢ من سفر الخروج) وفى موضع آخر : « اذا افتقر اخوك فاحمله ، لا تطلب منه ربحا ولا منفعة » (الاية ٣٥ من الفصل ٢٥ من سفر اللاويين) ·

ونقرأ فى العهد الجديد (الانجيل) : « وان اقرضتم الذين ترجون ان تستردوا منهم فأى فضل لكم ؟ ··· ولكن افعلوا الخيرات ، واقرضوا وانتم لا ترجون شيئا ··· واذن يكون ثوابكم جزيلا » الآيتان ٣٤ ، ٣٥ من الاصحاح السادس من انجيل لوقا) ·

ولقد أجمع رجال الكنيسة ورؤساؤها ، كما اتفقت مجامعها على ان هذا التعليم الصادر من السيد المسيح عليه السلام يعد تحريما قاطعا للتعامل بالربا ، حتى أن الآباء اليسوعيين الذين يهتمون غالبا بالميل الى الترخص والتسامح فى مطالب الحياة ، وردت عنهم فى شأن الربا عبارات صارمة ، منها

قول « سكوبار » « ان من يقول ان الربا ليس معصية يعد ملحدا عن الدين «وقول» «الاب بونى» «ان المرابين يفقدون شرفهم فى الحياة الدنيا . وليسو اهلا للتكفين بعد موتهم » (١) ·

كانت المسيحية الاولى اذن تناهض الربا وقرض المال مقابل فائدة وكانت هذه المناهضة مستوحاة من اقوال السيد المسيح حول هذا الموضوع . كما كان يعززها ، ويشد من ازرها احتقار المسيحيين الاوائل للثروة ، ودعوتهم الى نبذ ملذات الجسد لاعلاء شان الروح ·

ولذلك لم تخل اراء القديس توماس ــ التى ذكرنا بعضها فيما تقدم ــ من فقرات صريحة وقوية تندد بالربا وتحرمه تحريما قاطعا · من ذلك قوله : « ان من يبيع الخبز او النبيذ يفقد كل حق فيما يبيعه ، بحيث يصبح المشترى هو صاحب الحق الكامل فى استهلاك السلعة والتصرف فيها حسب رغبته · اما اذا اقرض امرؤ صاحبه شيئا من الخبز او النبيذ ، فان له الحق فى استرداد قدر مساو له اقرضه تماما ، ولا يحق له ان يطلب مقدارا اضافيا من الخبز او النبيذ نظير الخدمة التى اسداها لصاحبه » ·

« فادعاء المرء حق تقاضى ثمن المعونة ادعاء باطل ، فوق أنه بعيد عن معنى الانسانية ، وعن معنى العدل وهذا هو ما يسمى « بالربا L'usure ولا يختلف أمر المال عن امر السلع الأخرى كالخبز والنبيذ فالمرء لا يستطيع ان يفيد من المال الا باستهلاكه وصرفه ، واذن فللمقترض الحق فى استهلاك المال الذى يقترضه ، كما يجب ان يقتصر على رد المبلغ الذى اقترضه « فقط » بدون أدنى زيادة » ·

هذا الرأى الصريح فى تحريم الربا قد اثار ملاحظة بعض مؤرخى

---

(١) انظر « باسكان » فى مراسلاته الاقليمية الخطاب الثامن ·

اقتبسنا هذه الفقرة وما بعدها عن الدكتور محمد عبد الله دراز : دراسات اسلامية دار القلم الكويت ·

الاقتصاد فى القرن التاسع عشر فكتب احدهم « ان موقف المسيحية والقرون الوسطى من المسائل الاقتصادية كان لا يخلو من تناقض فقد كان هؤلاء القوم يعدون الانسان سلعة تباع وتشترى . ويرفضون النظر الى المال على هذا الاعتبار وكانوا يحرمون التجارة فى المعادن النفسية ويبيحونها بالنسبة للآدميين » (١) ·

هذه النظرة الدينية . فى تحريم الربا ، اقرها القانون المدنى الاوربى فى سنة ٧٨٩ (مرسوم اكس لا شاييل) وبقيت هى المذهب الوحيد فى أوربا طوال القرون الوسطى ·

غير أن تعاليم الكنيسة بشان المال واقتنائه ما لبثت ان اصطبغت ، بعد ذلك بشىء من المرونة وقد أشرنا الى الظروف التى دفعت بالقديس توماس الأكوينى الى الدفاع عن الملكية الفردية والواقع ان هذه التعاليم بدأت تفقد مناعتها شيئا فشيئا ، منذ عصر النهضة : فما ان بدأ القرن السادس عشر حتى اخذت روح النقد تتغلغل فى صميم مبادىء الكنيسة فكانت حركة الاصلاح الدينى التى تزعمها « مارتن لوثر » و « كالفن » وغيرهما والتى تبلورت فى المذهب البروتستانتى · وقد كان للمبادىء الجديدة هذه اثرها فى تعديل راى الكنيسة فيما يتعلق بالملكية والمعاملات الاقتصادية بوجه عام ·

فلم تجد « البروتستانتية » نفسها فى حاجة لأن تتقيد بمبادىء الكنيسة التقليدية ، بعد ان تشبعت بالروح الجديدة التى سادت فى عصر النهضة وهى روح النقد والثورة على التقاليد ، حتى ان بعض رجال هذا المذهب اخذوا يهاجمون نظم الأديرة التى تقوم على العزلة ، وعلى حياة الكسل ، وطالبوا بان يصبح الفضل الأول لكل انسان قائما على العمل ، والعمل المنتج وصرحوا

---

(١) Georges d'Avenel, Histoire économique de la Propriété, Paris 1894, T.I. p. 160.

بان اقتناء الثروة امر لاغبار عليه . ما دامت هذه الثروة تاتى عن طريق العمل .

وهكذا نستطيع ان نلاحظ بعد الشقة بين هذه المبادىء الجديدة ، وبين مبادىء المسيحية الأولى التى كانت تقوم على الزهد وعلى الروحانية وقد ترتب على هذه المبادىء الجديدة ان تغير موقف الكنيسة من التعامل بالربا واصبحت تقبل مبدا القرض بفائدة .

وفى بادىء الامر ، دخل فى ثنايا التحريم العام للربا عدد من حالات الاستثناء : من هذه الحالات حالة التعاقد على تاجير الأرض ففى هذه الحالة يقرض المالك للمستاجر ارضا ، ويحق له ان يطلب فى نظير ذلك فائدة ، قد تكون من غلة الأرض وقد تكون مقدارا من المال .

ثم شجع « كالفان » Calvin احد واضعى أسس « البروتستانتية » على التعامل بالربا بقوله : « لماذا لا نسمح لمن يملك مقدارا من المال بأن يحصل منه على فائدة ما ؟ على حين اننا نسمح لمن يملك ارضا بوارا أن يحصل على فائدة منها نظير ايجارها للغير ؟ » .

وانتهى الأمر بالكنيسة الى التفرقة بين « القرض العقيم Le Prêt Stérile » و « القرض المنتج Le Prêt Productif » . وليس من المحظور بالنسبة لهذا النوع الثانى أن يشترك صاحب المال مع المقترض فيما يحقق من أرباح .

وهكذا نجد أن البروتستانتية وقد وضعت المحور الذى ارتكزت عليه اسس الراسمالية فيما بعد واستمدت منه مبرراتها (١) . ولا غرابة فى ان

---

(١) يعتبر عالم الاجتماع الالمانى ماكس فيبر Weber من اشهر العلماء الذين درسوا الظروف التاريخية لنشاة النظام الراسمالى . وهو يرى ان العقيدة البروتستانتية وبخاصة (الكالفنية) هى التى هيات الظروف الاجتماعية والنفسية التى ادت الى ازدهار الراسمالية .

نجد . بعد ذلك . ان كبار رجال المال والتجارة فى المراكز الكبرى مثل « انفرس » و « ليون » يتحمسون للآراء الدينية الجديدة ويصبحون من اشد انصارها وذلك لأنها أوجدت لهم الاساس الروحى الذى كانوا يفتقدونه والذى يمكن الاستناد اليه فى تبرير العمليات والصفقات التى يعقدونها ٠

وقد كان لتخاذل الكنيسة فى موضوع الربا مظهران : مظهر عملى ومظهر تشريعى فأما المظهر العملى فهو أن بعض الملوك والرؤساء الدينيين انفسهم اخذوا يجترئون على انتهاك هذا التحريم علنا : من ذلك ان « لويس الرابع عشر » اقترض بالربا ليسدد ثمن « دانكرك » فى عام ١٦٦٢ ، وأن البابا « بى التاسع » تعامل بالربا ٠ واما المظهر التشريعى فهو انه منذ أواخر القرن السادس عشر (١٥٩٣) وضع استثناء لهذا الحظر فى أموال القاصرين ، فصار يباح تثميرها بالربا باذن من القاضى ٠

اما الضربة القاضية التى وجهت الى هذه النظرة الدينية ، فى تحريم الربا ، فقد حملتها اليها الثورة الفرنسية حيث احتضنت المذهب المعارض للتحريم وجعلته مبدأ رسميا منذ قررت الجمعية العمومية فى الأمر الصادر بتاريخ ١٢ اكتوبر ١٧٨٩ انه « يجوز لكل احد ان يتعامل بالربا فى حدود خاصة يعينها القانون » ٠

الفصل العاشر

الاسلام والعدالة الاجتماعية

وضع الاسلام المبادىء العامة والقواعد الشاملة لحياة اجتماعية سليمة، وترك التطبيقات لتطور الزمان ، وبروز الحاجات · وهو بهذا الشمول ، وهذه المرونة ، قد كفل لأحكامه التطبيقية النمو والتجدد . ومسايرة ظروف الحياة المتغيرة ·

وقد ظلت الانسانية دهورا طويلة تفرق بين القوى الروحية والقوى المادية تنكر احداهما لتثبت الأخرى ، أو تعترف بوجودهما فى حالة تعارض وخصام ، حتى جاء الاسلام فاذا هو يعرض فكرة جديدة كاملة متناسقة ، فجمع بين الدنيا والآخرة فى نظام الدين ، وبين الروح والجسد فى نظام الانسان ، وبين العبادة والعمل فى نظام الحياة · وعن تلك المواءمة الحكيمة بين العقيدة والسلوك ، وبين ما يتصل بالروح وما يتصل بالمادة ، تصدر تشريعاته وفرائضه ، وتوجيهاته وحدوده ، وآراؤه فى سياسة الحكم وسياسة المال · وهذه السياسة تنطوى على عدالة انسانية واجتماعية شاملة ، لا عدالة اقتصادية محدودة ·

والعدالة فى نظر السلام مساواة انسانية ينظر فيها الى تعادل جميع القيم ، بما فيها القيمة الاقتصادية البحته · وهى على وجه الدقة تكافؤ فى الفرص ، وترك المواهب بعد ذلك تعمل فى الحدود التى لا تتعارض مع الأهداف العليا للمجتمع · قرر الاسلام مبدأ تكافؤ الفرص . ومبدا العدل بين الجميع . ثم ترك الباب مفتوحا للتفاضل بالجهد والعمل . واتاحة الفرص المتساوية للجميع معناها الا يقف امام فرد حسب ، ولا نشاة . ولا اصل ، ولا جنس ، ولا قيد واحد من القيود التى تغل الجهود ·

والتسوية بين النــاس هى مظهــر احــد الأســاسين اللذين قام عليهما الاسلام . وهما التوحيد والعدل · وقد سار النبى فى اصحابه بمكة ثم المدينة سيرة قوامها العدل فى الجليل من امرهم والخطير . حتى استقر فى نفوس المسلمين أن العدل ركن أساسى من أركان الاسلام ، وا ن الانحراف عنــه انحراف عن الاسلام . والاخلال به اخلال بالدين . والــذين قرءوا ســيرة النبى الكريم وسنته يعلمون انه لم يكن يؤثر نفسه بخير دون اصحابه ، الا أن يؤثره الله بهذا الخير فى أمر يوحيه اليه فى القرآن ، وتوفى وهو لا يملك من الدنيا بيضاء ولا صفراء ·

وسار ابو بكر سيرة النبى نفسه ، فتحرج أن يموت وعنده من أموال المسلمين شىء ، وأوصى أهله أن يردوا على عمر هنات كانت عنــده من أموال المسلمين ·

اما عمر فقد أرانا من ذلك ما لا تصدقه النفوس : لقد أبى ، حين رأى الشدة التى نزلت بالمسلمين فى عام الرمادة ، الا أن يشارك الناس فى شدتهم· فعرف أن عامة الناس من حوله لا يجدون السمن ، فحرم السمن عــلى نفسه ، وصبرها على الخبز الجاف والزيت · وقد أثر ذلك فى صحته ، فتغير لونه ، وعرف المسلمون ذلك فلم يستطيعوا أن يردوه عنه ، لأنه أبى أن يخصب حتى يخصب عامة الناس (١) ·

واذا بحثنا عن الأسس العــامة التى اقام عليها الاسلام بناء العــدالة الاجتماعية ، وجدنا انه يمكن اجمالها فى ثلاثة : ١) التحرر الوجدانى ـ ٢) المساواة الانسانية الكاملة ـ ٣) التكافل الاجتماعى ·

---

(١) طه حسين الفتنة الكبرى · الجزء الأول (عثمان) · دار المعارف · مصر · ص ١٢ وما بعدها ·

وقد ذهبت المسيحية الى أن التحرر الوجدانى هو التحرر من لذائذ الحياة وشهواتها ، والتوجه الى ملكوت الرب فى السماء · وهذا حق ولكنه ليس الحق كله · فدوافع الحياة لا تقهر فى جميع الاحوال · والتحرر الوجدانى الـذى يدعو اليه الاسلام معناه الاعتزاز بالنفس والحرص على طلب الرزق « دون فقدان الكرامة » ، وعدم الشعور بالخوف عند المطالبة بالحق ·

واذا استشعر الضمير البشرى هذا التحرر الوجدانى ، فسيطلب حقـه فى « المساواة » ، وسيجاهد لتقرير هذا الحق ، ولن يقبل عنـه بديلا · وقـد قرر الاسلام مبدأ المساواة فى الوقت الذى كان بعضهم يدعى ويصدق أنـه من نسل الآلهة ، أو يجرى فى عروقه الدم الأزرق النبيل . وفى الوقت الذى كان يباح فيه للسيد ان يقتل عبيده ويعذبهم لأنهم من نوع آخر غير نوع السادة · فى هذا الوقت جاء الاسلام ليقرر المساواة امام القانون وامام الله ، فى الدنيا وفى الآخرة ، لافضل الا للعمل الصالح (لافضل لعربى عـلى أعجمى الا بالتقـوى) ·

اما التكافل الاجتماعى فيضع فى اعتباره أن للفرد ذاته مصلحة خاصة فى أن يقف عند حدود معينة فى استمتاعه بحريته ، وأن للمجتمع مصـلحة عليا لابد أن تنتهى عندها حـرية الأفراد · ولذا يقـرر الاسـلام مبـدأ التكافل بين الفرد وأسرته ، وبين الفرد والجماعة ، وبين الجيل والأجيـال المتعـاقبة ·

وقيمة التكافل فى محيط الأسرة انه قوامها الذى يمسكها ، لأن الأسرة هى اللبنة الأولى فى بناء المجتمع · ومن مظاهر التكافل العائلى فى الاسـلام نظـام الميراث ·

أمـا التكافل بين الفـرد والجمـاعة فـانه يوجب على كل منهما تبعات ، ويرتب لكل منهما حقوقا · فكل فرد مكلف أولا أن يحسن عمله الخاص ، لأن

ثمرة العمل الخاص ملك للجماعة · وكل فرد مكلف ان يرعى مصالح الجماعة كانه حارس لها · والتعاون بين جميع الأفراد واجب لمصلحة الجماعة فى حدود البر والمعروف · والأمة مسئولة عن حماية الضعفاء فيها ، ورعاية مصالحهم . وعليها أن تحفظ لهم أموالهم حتى يرشدوا · وهى مسئولة عن فقرائها ومعوزيها أن توفر لهم الرزق بما فيه الكفاية : فتتقاضى أموال الزكاة ، وتنفقها فى مصارفها ، فاذا لم تكف فرضت على القادرين بقدر ما يسد عوز المحتاجين ، بلا قيد ولا شرط الا هذه الكفاية · فالأمة الاسلامية كلا جسد واحد « مثل المؤمنين فى توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد ، اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى » ·

وهكذا نرى أن الاسلام حينما حاول أن يحقق العدالة الاجتماعية كاملة ارتفع بها عن أن تكون عدالة اقتصادية محدودة ، فجعلها عدالة انسانية شاملة ، وأقامها على ركنين قويين : الضمير البشرى من داخل النفس ، والتشريع القانونى فى محيط المجتمع (١) ·

سياسة المال :

ويسير الاسلام فى سياسة المال على هدى فلسفته العامة ، وفكرته الشاملة ، يلاحظ مصلحة الفرد ويحقق مصلحة الجماعة ، وهو يتبع فى تحقيق هذه السياسة وسيلتيه الأساسيتين : التوجيه والتشريع ·

ويعتبر الاسلام المال ، فى ذاته ، فتنة خلقها الله ليمتحن بها البشر فينظر كيف يعملون · فقد يكون أداة يسخرها الانسان لخدمة الناس واسعاد حالهم ، وتعميم الخير بينهم · وقد يستخدمه ، بعكس ذلك لايذاء الناس والاضرار بهم

---

(١) سيد قطب : العدالة الاجتماعية فى الاسلام · دار الكتاب العربى · القاهرة ١٩٥٢ ص ٣٣ وما بعدها ·

والتضييق عليهم · ولذلك فالمرء يتوقف على النظرة التى ينظر بها الأفراد والجماعات للمال · ونجد فى القران الكريم ايات تنظر الى المال على أنه ابتلاء وفتنة · « واعلموا انما اموالكم واولادكم فتنة . وأن الله عنده أجر عظيم · » كما أن هناك ايات تعتبره نعمة وفضلا : « ويمددكم بأموال وبنين ، ويجعل لكم جنات ، ويجعل لكم انهارا » . « المال والبنون زينة الحياة الدنيا » ·

بين هاتين الضفتين يقف المرء حائرا ماذا يصنع ؟ ولكنه يهتدى الى طريق الصواب حين يدرك أن الدين يدعو الى تهذيب الطبيعة ، وعدم ترك الحبل على الغارب · فالمال وسيلة ، واذن يجب الا يتخذ غاية لذلك حرم الاسلام الربا حتى لا يكون ، كما قال الغزالى ، وسيلة لاستجماع المال واكتنازه دون أن تعم الاستفادة منه فى الأمة · وقد انذر القرآن من يكنزون الأموال ويحبسونها بقوله تعالى : « والذين يكنزون الذهب والفضة ،ولا ينفقونها فى سبيل الله ، فبشرهم بعذاب اليم · يوم يحمى عليها فى نار جهنم ، فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم ، هذا ما كنزتم لأنفسكم ، فذوقوا ما كنتم تكنزون » ·

ذلك لأن النتيجة الطبيعية لاكتناز المال وحبسه عن التداول هى ترف أصحابه · ومن أسباب الخراب الاجتماعى وجود المترفين فى الأمة ، واليه يشير القران بالآية الكريمة : « واذا أردنا ان نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها ، فحق عليها القول فدمرناها تدميرا » ·

تلك حقيقة اعلنها الاسلام منذ اكثر من ثلاثة عشر قرنا ، ويعترف بصدقها اليوم كبار مفكرى الغرب ومصلحيه ، وان لم يشعروا بسبق الاسلام اياهم · فيقول الكاتب الانجليزى الشهير « هـ· ج· ولز : « ان وجود طبقة الأغنياء غير المسئولين ، وهو كثير فى الحياة الحاضرة ، يؤدى الى ضياع مصادر الثروة الانسانية الى درجة عظيمة : اذ هو يجعل افكار الشباب مبتذلة، ويفسد اخلاق من فى امكانهم الانتاج · كذلك يحمل معه امكان التدخل التعسفى

فى حياة المجتمع السياسية والعقلية » (١) ٠

ويحرم الاسلام تكتيل الأموال الى أن تصبح فى يد أقلية تتداولها بينها ويحرم منها عموم الأمة ، ويحث على أن يقسم الفىء بين جميع الأفراد ، معللا ذلك بقوله تعالى : « كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم » ، أى حتى لا يصبح المال المكتسب مقصورا على ذوى الثراء يتداولونه فيما بينهم دون أن يشيع تداوله بين الجميع ٠ وهكذا نجد الاسلام يحرم بصفة صريحة الراسمالية العصرية التى تجعل المال دولة بين الأغنياء ٠

ذلك أن تضخم المال فى جانب ، وانحساره فى الجانب الآخر مثار مفسدة عظيمة ، فوق ما يثيره من أحقاد فالمحرومون الذين لا يجدون ما ينفقون ، اما أن يحقدوا على ذوى الثراء الفاحش ، واما أن تتهاوى نفوسهم وتتهافت ، وتتضاءل قيمتهم الذاتية فى نظر انفسهم ، فتهون عليهم كرامتهم أمام سطوة المال ٠

ويبيح الاسلام لكل فرد أن يكتسب ، ويحثه على ذلك ، بل يريد منه أن يكون غنيا شاكرا ٠ لكنه لا يسمح له باستعمال ما اكتسبه وفق ما تريده أهواؤه وطبيعته ٠ ذلك المال فى نظر الاسلام « مال الأمة كلها » ، وهو قوام المجتمع باسره فلا ينبغى أن يصرف فى غير الوجوه التى تعود على المجتمع بالمنفعة ٠

والفرد أشبه شىء بالوكيل فى هذا المال عن الجماعة ، وحيازته له انما هى « وظيفة » اكثر منها « امتلاكا » ، اذ ان المال فى عمومه انما هو حق للجماعة ، والجماعة مستخلفة فيه عن الله ، الذى لا مالك لشىء سواه : « آمنوا بالله ورسوله وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه » ٠ (سورة الحديد : ٧) ٠

وشرط بقاء هذه الوظيفة ، هو الصلاحية التصرف ٠ ولذا كان لولى الأمر

---

(١) H.G. Wells, The Work, Wealth, and Happiness of Mankind, P. 504

أو للجماعة استرداد حق التصرف من السفيه . « ولاتؤتوا السفهاء اموالكم التى جعل الله لكم قياما . وارزقوهم فيها واكسوهم » (النساء : ٥) فحق التصرف مرهون بالرشد ، واحسان القيام بالوظيفة · وما من شـك فى أن شعور الفرد بانه مجرد موظف فى هذا المال ، الذى هو فى أصله ملك الجماعة. يجعله يتقبل الواجبات التى يضعها التشريع الاسلامى على عاتقه . والقيود التى يحد بها تصرفاته · كما أن شعور الجماعة بحقها الأصيل فى هذا المال ، يجعلها اكثر جراة فى فرض الفروض ، وسن الحدود · (١)

وقد ترتب على هذا المبدا تحريم الاسلام لكل نفقة تعود بالضرر على صاحبها أو على أسرته ، أو على المجتمع فالقمار محرم ، وتبذير الثروة فى اللهو محظور ، والتحلى بالذهب والفضة والحرير لا يباح للرجال ، واتخـاذ أوانى الذهب والفضة لا يسـمح به ، والتبـاهى فى تزيين المساجد وتحلية جدرانها . وتشييد الأضرحة وتانيقها كل ذلك مكروه ·

وللانسـان أن ينفق ما اكتسبه على حاجته وحاجة ذويه دون بخـل ولا اسراف « قل من حرم زينة الله التى أخرج لعباده والطيبات من الرزق » · وله أن يستغل فضول ماله فى الفلاحة أو التجارة ، ولكن بشرط ألا يتجاوز فى ذلك حدود التوجيهات الشرعية التى تدور كلها على اعتبار المال وسيلة فاذا توفر من هذه المعاملات ربح كبير يتجاوز الذى يحتاجه أصحابه ، فان الاسلام يوجب الانفاق على الأهل والأقارب المحتاجين . ثم يحث على الانفـاق فى سبيل الله ·

ولكن من الناس من يفضلون ادخار القليل أو الكثير مما فى أيديهم . ويعتبرون ذلك فضيلة اجتماعية مشكورة · وهنا يتدخل التشريع الاسـلامى بحل اجتماعى عادل . وهو الزكاة ·

---

(١) د· سيد قطب · المرجع السابق ·

الزكاة : فالزكاة هى حق المال ، وهى عبادة من ناحية ، وواجب اجتماعى من ناحية اخرى · وكلمة الزكاة معناها الطهارة والنماء : فهى طهارة للضمير والذمة بأداء الحق المفروض ، وهى طهارة للنفس والقلب من فطرة الشح وحب الذات ، وهى طهارة للمال بأداء حقه وصيروورته بعد ذلك حلالا ·

والزكاة حق الجماعة فى عنق الفرد ، لتكفل الكفاية للمحتاجين ، وشيئا من المتاع بعد الكفاف احيانا · وبذلك يحقق الاسلام جزءا من مبدئه العام : « كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم » · فالاسلام يوجب ، أولا ، ان ينال كل فرد كفايته من جهده الخاص حين يستطيع ، ثم من مال الجماعة حين يعجز لسبب من الأسباب · ويكره الاسلام ان تكون فوارق الطبقات بين الأمة بحيث تعيش منها جماعة فى مستوى الترف ، وتعيش جماعة اخرى فى مستوى الشظف ، ثم ان تتجاوز الشظف الى الحرمان والجوع والعرى · يكره الاسلام هذه الفوارق لما وراءها من احقاد تحطم اركان المجتمع ، ولما فيها من اضطرار المحتاجين ، اما الى السرقة والغصب ، واما الى الذل وبيع الشرف والكرامة، وكلها منحدرات يتجافى الاسلام بالجماعة عنها ·

لهذه المعانى جميعها شرع الاسلام الزكاة ، وجعلها فريضة فى المال ، وحقا لمستحقيها لا تفضلا من مخرجيها حقا تتقاضاه الدولة بحكم القانون · ولكنه راح يحفز الوجدان على اداء هذا الحق ، حتى يجعل اداءه رغبة ذاتية من القادرين على الأداء · فالزكاة ركن من اركان الاسلام ، وضرورة من ضرورات الايمان : « قد افلح المؤمنون · الذين هم فى صلاتهم خاشعون ، والذين هم عن اللغو معرضون ، والذين هم للزكاة فاعلون » · (سورة المؤمنون) فاذا لم يحفز الضمير الى تادية هذا الفرض ، فللامام ان يقاتل الناس ليجبرهم عليه ، بل ان الاسلام جعل للامام الحق فى ان ياخذ بعد الزكاة ما يمنع به الضرر ، ويرفع به الحرج ، ويصون به المصلحة لجماعة المسلمين، فليست الزكاة وحدها هى حق المال ، بل انها الحد الأدنى المفروض حين لا تحتاج

الجماعة الى غير حصيلة الزكاة · فاما حين لا تفى ، فان الاسلام لا يقف مكتوف اليدين ، بل يمنح ولى الأمر سلطات واسعة للأخذ من رؤوس الأموال بقـــدر معلوم فى الحدود اللازمة للاصلاح ، وفى الحديث الشريف « أن فى المال حقا سوى الزكاة » ودائرة « المصالح المرسلة » (١) ، وسد الذرائع » (٢) ، دائرة واسعة تشمل تحقيق كافة المصالح للجماعة ، وتضمن دفع جميع الأضرار · ويروى عن الخليفة « عمر » انه قال فى عام الرمادة : « لقد هممت ان انزل على كل بيت مثل عددهم ، فان الرجل لا يهلك على نصف بطنه » · واستنبط الفقهاء من ذلك أن لولى الأمر فى أيام المسغبة ، أن يوزع الفقراء على أهل السعة بقدر لا يجحف بهم ·

نظام الميراث : ويشرع الاسلام نظاما آخر من اجل اتمام التوزيع للثروة الفردية ، وعدم تكتيلها فى أيد قليلة ، ونعنى به نظام الميراث ·

فبينما نجد عددا من التشريعات عند الأمم الأخـــرى تجعل الميراث من اختصاص الابن الأكبر ، استحسانا منها للاحتفاظ بالثروة متجمعة ، وبينما اعتبرت استمرار الثروة فى يد الابن الأكبر ضمانا لاستمرار العائلة ـ بينمـا نجد ذلك فى الأنظمة الوضعية ، حتى الديموقراطية منها ، نجد الاســـلام يجعل تركة المتوفى ميراثا للورثة ، يقتسمونها بينهم · وهؤلاء الورثة معينون،

---

(١) ان المصالح التى ليس لها نص خاص يشهد لنوعها بالاعتبار تسمى المصالح المرسلة. مثال ذلك ما حكى عن عمر رضى الله عنه انه اراق اللبن المغشوش بالماء ، تاديبا للغاش ، وذلك من باب المصلحة العامة ، لكيلا يغشوا الناس · ومن ملاحظة المصلحة فى المسائل العامة انه اذا خلا بيت المال ، او ارتفعت حاجات الجنود ، وليس فيه ما يكفيهم ، فللامام ان يوظف على الأغنياء ما يراه كافيا لهم فى الحال · (انظر كتاب الامام مالك للاستاذ محمد ابو زهرة) ·

(٢) الذريعة معناها الوسيلة · ومعنى سد الذرائع رفعها · ومؤدى الكلام ان وسيلة المحرم محرمة ، ووسيلة الواجب واجبة ، والاصل فى اعتبار سد الذرائع هو النظر فى غايات الأفعال ، فان كانت تتجه نحو المصالح التى هى المقاصد والغايات من معاملات الناس بعضهم مع بعض ، كانت مطلوبة بمقدار يناسب طلب هذه المقاصد · فمبدأ الذرائع يقصد الى النفع العام أو الى دفع الفساد العام ·

حسب نظام دقيق وردت تفاصيله فى آيتى الميراث (سورة النساء) · وهـــذا النظام له حكمته وله مبرراته · كما اباح الشرع « الوصية » فيما لا يزيد عن ثلث التركة ، وذلك لتلافى بعض الحالات التى تحرم فيهـــا من الأرث اقرباء توجب صلتهم أن يكون لهم نصيب ، ولكن درجتهم تجعل غيرهم من الورثة يحجبونهم عن الميراث . وهى بهذا الاعتبار وجه من وجوه البر والصدقة · ولا يحق لواحد من الورثة أن يجمع بين مال الميراث ومال الوصية ، « فلا وصية لوارث » ·

فاذا لم يخلف المتوفى وارثا قريبا أو بعيدا فان بيت المال يرث ما يتركه · ولذلك ، فالثروة مهما عظم مقدارها فانها بنظام الميراث هذا تتوزع بعد ثلاثة مواريث وتصبح عامة ، مقسمة كما كانت قبل اكتسابها · وبذلك يتحقق المبدأ العام الذى يسيطر على سياسة المال ، ونعنى به الحيلولة دون تكدس الثروات، ويكون نظام الميراث الاسلامى على هذا النحو ، أداة لتفتيت الثروات المتضخمة على توالى الأجيال · فالملكية الوحدة تنتقل الى العديد من الذرية والأقارب بمجرد وفاة المالك ، فتستحيل الى ثروات متوسطة أو صغيرة ·

هذا بالاضافة الى ما يحققه نظـــام الميراث من التكافل العائلى ، ومن مراعاة التكافؤ بين الجد والجزاء · فالوالد الذى يعمل ، وفى شعوره أن ثمرة جهوده لن تقف عند حياته القصيرة المحدودة ، بل ستمتد لينتفع بها أبناؤه – هذا الوالد يبذل أقصى جهده ، فى العمل والانتاج ، وفى هذا مصلحة له ، وللدولة وبلانسانية ، كما أن فيه تعادلا بين الجهد الذى يبذله والجزاء الذى يلقاه ، فابناؤه جزء منه يشعر فيهم بالامتداد والحياة ·

نظام الملكية :

يقر الاسلام الملكية ، ولكنه مع ذلك يسعى لتضييق نطاقها خشية أن تصرف صاحبها عن الرشد ، فيحيد عن طريق الصواب · وهى ميزة امتاز

بها الاسلام عن كثير من الأديان الأخرى ـ فالبرهمية بالهند مثلا تعلن أن السعى لامتلاك الثروة اثم · والبوذية تعد حياة عامة الناس من اتباعها الذين يملكون. ويباشرون المهن أحط منزلة من حياة الرهبان الذين يحرم عليهم ملك شيء أو مباشرة مهنة · واذا كانت اليهودية لم تغل فى هذا الأمر غلو البرهمية والبوذية. الا انها ايضا لم تكن تنظر الى اقتناء الثروة أو مهنة التجارة بعين الرضا ، واكتفت فقط بتحبيذ الزراعة · لذلك كان اليهود ينظرون الى التاجر نظرة احتقار الى درجة كبيرة ، ويسمونه « كنعانى » · وفى « سفر المكابين » ذكرت الزراعة ولم تذكر التجـــارة · (١) كذلك كانت المسيحية الأولى ترى فى ملك الأرض والرقيق عقاب الله النازل على المالك لمعاصيه · وحرمت على الرهبان وعامة الناس من النصارى ، التجارة والربا وملك الثروة ، على نحو ما ذكرناه فى الفصل السابق ·

والحق أن تحريم الملكية لا يلائم طبع الانسان ، لأن التفكير فى مستقبله ومستقبل ذريته من صفاته الطبيعية · وأن ما وصل اليه علماء الاقتصاد فى الغرب ، وفى العصر الحاضر ، بعد نقاش طويل ، ورد وقدح بين الآراء والأفكار والنظريات حول تحديد الملكية ، على نحو ما سنبينه فى الفصول التالية ـ كل هذا قد عالجه التشريع الاسلامى ووضع مبادئه قبلهم بقرون ·

فالاسلام لا يحول بين النـــاس وبين الملكية الفـردية بوسائل التملك المشروعة · كما يعطى المالك حق التصرف فى ملكه بالبيع والاجارة والرهن والهبة والوصية ··· الى آخر حقوق التصرف الحلال . وفى نطاق الحـدود التى سنها للتصرفات ·

---

(١) عن كتاب الملكية فى الاسلام تأليف السيد أبى النصر الحسينى · لجنة التأليف والترجمة والنشر · القاهرة ١٩٥٢ ·

وتقرير حق الملكية الفردية يحقق العـدالة بين الجهد والجزاء ، فـــوق مسايرته للفطرة . واتفاقه مع الميول الأصيلة فى النفس البشرية ، تلك الميول التى يحسب الاسلام حسابها فى اقامة نظام المجتمع ·

ولكن الاسلام لا يدع حق الملكية الفردية مطلقا بلا قيود ولا حدود · فهو يقرره ويقرر بجواره مبادىء اخرى ، تكاد تحيله حقا نظريا لا عمليا · ومصلحة الجماعة كامنة من وراء هذا كله ·

ويرى الأستاذ « شارل جيد » وغيره من علماء الاقتصاد أن منشأ حـــق الملكية هو الاستيلاء · (٢) ولكن الشرع الاسلامى لا يقول بالاستيلاء المطلق ، ويرى أن استيلاء الغاصب على المغصوب لا يثبت حق الملكية ، كذلك لا يوجد ذكر للعمل كأساس للملكية ، لا فى نصوص القانون الرومانى ، ولا فى مواد القانون الفرنسى المدنى · ولكن الشريعة الاسلامية لم تقتصر على ذكر العمل كمصدر للملكية فحسب ، بل رجحته على جميع المصادر الأخرى : ففى الحديث الشريف » ما اكل أحدكم طعاما قط خيرا من أن ياكل من عمل يده » ·

مصادر الملكية : وبينما يرى معظم رجال الاقتصـــــاد فى الغرب أن أهم مصادر الملكية المعترف بها لدى القانون ثلاثة : الاشتراء ، والهبة ، والارث (سواء بوصية أو بغير وصية) ، نجد أن هذه المصادر لدى الشريعة الاسلامية كثيرة . فمنها : الكسب . والاشـــتراء ، والمعاوضات المـــالية (مثـــل أجور الخدمة ، وضمان التلف وغيرهما) ، والمهور والخلع (وهو ما يدفعه الزوج عند التطليق) ، والميراث ، والهبات ، والصدقات ، والوصـــايا ، والوقف ، والغنيمة ، والاحياء (أي احيـــاء الأرض الموات) ، والاقطاع (أى اقطـــاع الأرض لأحد من قبل الامام) ، ودية القتيل وغيرها · ولا يدخل عن طريق تلك

---

(١) انظر فيما تقدم الفصل الخاص بتطور نظام الملكية ·

المصادر شيء في ملك الانسان الا باختياره . ماعدا بعض الأشياء فانها تدخل ملكه من دون اختياره قبلها أو لم يقبلها . مثل الارث ، وغلة الوقف يملكها الموقوف عليه وان لم يقبل · وكثرة تلك المصادر تدل على حرص الشريعة الاسلامية على تعدد المسالك لادالة الثروة بين طبقات الأمة المختلفة ذكورا واناثا ·

والاسلام يرى ان التفاوت في قسمة الثروة بين افراد الشعب راجع الى التفاوت الخلقي الموجود في قوى الأفراد المختلفة ، ومصدر مشيئة الله ، وليست الملكية الخاصة · ففي القرآن : « والله فضل بعضكم على بعض في الرزق » (سورة النحل : ٧١) وقد اعترف بهذا التفاوت الخلقي ، بعض كبار رجال الاقتصاد في العصر الحاضر ، ومنهم الاقتصاديان الانجليزيان الفرد مارشال ، واللورد كينز · فقد اعترف الأول ان التفاوت بين الناس فطرى لا يمكن اقصاؤه اقصاء كاملا · وهو يرى ان الفقر يرجع الى ضعف اما في جسم الانسان او في عقله او اخلاقه (١) · اما الثاني ، وهو الذى كان لآرائه وافكاره اثر بليغ في النظم الاقتصادية في أوربا وامريكا في العصر الحاضر . فقد عد هذا التفاوت مصدرا لاختلاف احكام الناس بشان توفير المال واستثماره في المشروعات الخاصة ·

وسائل التملك الفردى :

ولما كان العمل ـ كما قدمنا ـ هو الوسيلة الوحيدة لنيل حق التملك في الاسلام ، فقد عدد الشرع عددا من انواع العمل المشروعة التى تعطى هذا الحق (٢) · نذكر منها :

١ ـ **الصيد** : وهو الوسيلة البدائية الأولى في حياة البشرية ·

---

(١) J.M. Keynes, General Theory of Economics.

(٢) انظر محمد ابو زهرة . الملكية ونظرية العقد في الشريعة الاسلامية ·

٢ ـ **احياء الموات من الأرض التى لا مالك لها** : باية وسيلة من وسائل الاحياء · ولابد من أن يقوم الفرد باحيائها فى ظرف ثلاث سنوات من وضع يده عليها . والا سقط حق ملكيته لها ·

٣ ـ **استخراج ما فى باطن الأرض من المعادن** : وهذا العمل يجعل اربعة اخماس ما يستخرج من معدن ملكا لمن استخرجه . والخمس زكاة · وهنا يجدر بنا أن نلاحظ أن المعادن التى كانت تستخرج ، عند وضع التشريع ، هى الذهب والفضة وما اليها ، وهذه ليست من ضروريات الجماعة · واليوم يستخرج البترول والفحم والحديد وهى من الضروريات . فهل يطبق على هذه المواد نفس المبدأ أم يكون حكمها حكم الضروريات المشاعة كالماء والكلأ والنار ؟ لقد ورد على لسان الرسول الكريم قوله : « الناس شركاء فى ثلاث : فى الماء ، والكلأ ،والنار » . بوصفها ضروريات لحياة الجماعة فى البيئة العربية · والضروريات تختلف من بيئة الى بيئة ، ومن عصر الى عصر · والقياس ـ وهو أحد أصول التشريع فى الاسلام ـ ينفسح لسواها عند التطبيق ، مما هو فى حكمها) ·

٤ ـ **الغـزو** : وينشأ عنه ملكية السلب ، وهو كل ما مع القتيل المشرك الذي يقتله مسلم · كما تنشأ عنه ملكية الغنيمة ، واربعة اخماسها للمحاربين وخمسها لله والرسول : « واعلموا انما غنمتم من شيء ، فان لله خمسه وللرسول . ولذى القربى واليتامى ، والمساكين ، وابن السبيل » · (سورة الأنفال : ٤١) ·

٥ ـ **العمل باجر للآخرين** : فالاسلام يحترم هذا العمل ويعظمه ، ويروى أن الرسول قبل يدا ورمت من كثرة العمل وهو يقول : « تلك يد يحبها الله ورسوله » · كما يدعو الى توفية أجره معجلا كاملا غير منقوص . وفى الحديث الشريف : « أعطوا الأجير حقه قبل أن يجف عرقه » · ولقد

يطلب الاسلام الى العامل . فى مقابل هذه العناية بحقه أن يقوم هو من جانبه بتجويد العمل واتقانه . « ان الله يحب اذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه » .

ومادام العمل هو أساس التملك ، فتقرير حق الملكية الفردية فى الحدود التى بيناها لا يضار به احد ، بل يصبح مجالا لحث الفرد على بذل أقصى الجهد ليرضى رغبته فى التملك ، مادام يعمل فى الحدود المشروعة .

ملكيـــة الأرض :

يعتبر الاسلام أن الأرض فى الأصل ملك لله ، وهو يتفق فى ذلك مع ماورد فى المسيحية الأولى (انظر الفصل السابق) ، ولا يملكها أحـد الا بتوريثـه تعالى : « ان الأرض لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين » (سورة الأعراف : ١٢٧) . وفى الحديث : « الأرض ارض الله ، والعباد عباد الله » .

وقد يرى بعض الناس أن هـذا المبـدأ يتفق مع ما دعت اليه المذاهب الشيوعية ، وبعض المذاهب الاشتراكية المتطرفة فى العصر الحديث ، من اعتبار الأرض ملك الهيئة الاجتماعية فى عمومها . ولكن الاسلام ، فى الحقيقة ، يختلف عن تلك المذاهب ، فى أنه لم يجعل تعميم ملكية الأرض أساسا لتحريم الملكية الخاصة والغائها . كما جعلت تلك المذاهب .

ذلك لأن الملكية الخاصة صفة متممة لحرية الفرد ، او وضع ضرورى لتحقق حريته ، وهى أيضا عون على الدين . كما أن اتاحة الملكية الخـاصة تعليما للانسان لحمل المسئولية واختيار وجوهها . لذلك شجع الاسلام على الملكية الخاصة للأرض عن طريق الاقطاع ، والاحياء .

التمليك بالاقطـــاع :

واقطاع الأرض هو اعطاؤها وتمليكها لمن صلح لذلك . وفى الحديث الشريف : « عادى الأرض لله ولرسوله . ثم هى لكم » (وعادى بمعنى قديم) .

وقد أقطع النبى فعلا للناس الأرض المفتوحة . وايضا غير المفتوحة التى فتحت بعد وفاته . فنفذه خلفاؤه ·

وعلى ذلك ، فاذا كانت الأرض غيــر العامرة ملكا لعامة المسلمين . اى ملك الهيئة الاجتماعية الاسلامية ، فان الاسلام يفوض أمور الهيئة الى الامام· لذلك صرح عمر بن الخطاب قائلا : « لنا رقاب الأرض » · ويقول السرخسى : « ما كان الحق فيه لعامة المسلمين ، فالتدبير فيه الى الامام ، وله ان يخص بعضهم بشىء من ذلك حسب ما يرى كما يفعله فى بيت المال » (١) · ولما كان الامام ممثلا للهيئة الاجتماعية الاسلامية ، والسلطة التى يستمدها من الهيئة لا يمكنه استعمالها فى أموره الخاصة ، بل فى تحقيق مصلحة الأمة ، فمعنى ذلك أن الاسلام قد اقر مبدأ « سيادة الأمة » قبل ان يقره ساسة العصر الحديث بقرون · ويروى على لسان الرسول قوله : « ما راه المؤمنون حسنا فهو عند الله حسن ، وما راه قبيحا فهو عند الله قبيح » ·

ولذلك فللامام أن يقطع الأرض ، مراعيا ذلك المبدأ ومستعملا هاتهالسلطة المفوضة اليه ، لمن يصلح لذلك ، ولا يتركها غير مقطوعة فتتلف ، فيفوت على المسلمين عنصر هام من عناصر العمران والتقدم ·

الاحيــــــــاء :

الاحياء هو مباشرة موات الأرض ، أى التى لم يجر عليهــا ملك احــد بتاثير شىء فيها من احاطة ، أو زرع ، أو عمارة ونحو ذلك · فالاسلام يملكها لمن يحييها ، اذ فى الحديث : « من أعمر أرضا ليست لأحد فهو أحق » ·

والفرق بين الاقطاع والاحياء هو أن الأول تمليك الأرض من قبل الامام على طلب فرد أو غير طلبه ، والثانى تملك الفرد الأرض باحيائها ·

---

(١) المبسوط للسرخسى طبع مصر ج ٢٣ ص ١٠ ·

ويوجد اختلاف فى اراء ائمة الاسلام فى الاحياء · فذهب ابو حنيفة الى ان الاحياء لا يكون الا باذن من الامام ورايه هذا يتفق مع ما ذكرناه من قبل من أن الأرض ـ فى الأصل ـ ملك الهيئة الاجتماعية الاسلامية ، وأن الامام هو الممثل لسلطة هذه الهيئة ، فلا يجوز تسويغ الاحياء الا باذن من الامام ·

وذهب الشافعى وابن حنبل الى ان ملك الموات يعتبر بالاحياء دون اذن الامام · وهذا المذهب يؤكد خطورة شان الفرد ورفاهيته فى المجتمع ، فيقرر عدم التعرض لنشاطه الاقتصادى ، ويرى أن الفرد خير قاض فى أموره حسب مواهبه وقدرته ، فيجب الا تتعرض الهيئة الاجتماعية لأعماله الا عند التصادم بالغير ·

أما الامام مالك فجمع بين الرايين المذكورين ، ونهج نهجا وسطا بينهما · اذ قرر انه اذا كانت موات الأرض قريبة من العمران يلزم فى احيائها اذن الامام ، وأما اذا كانت بعيدة عنه فلا يلزم فيه اذن الامام ·

شرط التمليك بالاقطاع والاحياء :

على أن تمليك الاسلام الأرض بالاقطاع والاحياء هذا ليس بدون شرط ولا قيد · فمادام مبتغى الاسلام هو التوسل بهما الى العمران والتقدم ، فلذلك منعت الشريعة الاسلامية احتجـار الأرض ، دون اعمـارها ، اكثر من ثلاث سنوات · ففى الحديث : « من احيا ارضا ميتة فهى له ، وليس لمحتجر حق بعد ثلاث سنين » ، فاحتجار الأرض وتركها غير معمورة ممنوع فى الاسلام ·

واذا كان الاسلام يؤكد حرية الفرد الاقتصادية فى العمل والاستثمار الا أن هذه الحرية لا يصح أن تجاوز الحد المعقول بحيث يستولى الفرد على اكثر مما يحتاج اليه · لأن ما زاد على حاجته ، قد يكون غيره أحوج اليه · والأرض الزراعية تحق ملكيتها لمن يزرعها من المسلمين ·

وقد جاء فى كتابات بعض المستشرقين أن الاسلام كان يستخف بالزراعة

ويفضل عليها حياة الرعى . واستشهدوا على ذلك بما رواه البخارى عن قول النبى « لا يدخل هذا بيت قوم الا دخله الذل » (مشيرا الى المحراث) . والحقيقة أن الرسول لم يقصد بذلك الاستخفاف بالزراعة والحط من شأنها . اذ كيف يكون ذلك وهناك غير واحد من أحاديثه تحرص على مباشرة الزراعة. من ذلك قوله : « ما من مسلم يغرس غرسا أو يزرع زرعا فتأكل منه طير أو انسان أو بهيمة الا كان له به صدقة » (ورد فى صحيحى البخارى ومسلم) . وقوله أيضا : « اطلبوا الرزق تحت خبايا الأرض » ، وأيضا : « الزارع يتاجر ربه » . وقد أجمع الشراح على أن الحديث الذى ذكره المستشرقون وحاولوا به اثبات دعواهم عن احتقار الاسلام للزراعة . هذا الحديث قصد به الرسول صلوات الله عليه الا ينصرف المسلمون بالزراعة عما هو أهم منها وهو نشر الدين والجهاد فى سبيل الله . اذ أن هذا الانصراف يؤدى الى « الذل » أى فقدان الحرية . والحرية هى وجهة آمال الناس . وقبلة رجاء الأمم . وعليه فمقصد الرسول الكريم بالحديث غير ما فهم المستشرقون . ومن أصول الشريعة الاسلامية « أن الأمور بمقاصدها » .

ومجمل القول أن الاسلام لا يحرم ملكية الأرض ، ولكنه يسمح بها فى حدود بواسطة اقطاع الأرض ميتة أو زراعية ، أو بواسطة احياء الأرض الميتة أو بواسطة زرع الأرض الزراعية . والشرط الأساسى فى جميع تلك الطرق هو « العمل » . فان أهمل المقطوع عليه أرضه المملوكة ، أو تغافى محيى الميتة عنها بعد احيائه اياها ، أو لم يزرع الأرض الزراعية مالكها ، تتاح له حينئذ فرصة ثلاث سنين ، فان لم ينتهز الفرصة ، ولم يقم بعمل فيها فى تلك المدة ، تؤخذ أرضه وتوزع على غيره ممن يستطيع القيام باعمارها من المسلمين .

طرق تنمية الملكية :

يتدخل التشريع الاسلامى أيضا فى طريقة تنمية المال والتعامل به . فلكل فرد الحرية فى تنمية أمواله ، ولكن فى الحدود المشروعة : له أن يفلح الأرض ،

وأن يحول المواد الخام الى مصنوعات . وله أن يتجر الخ ... ولكن ليس له ان يغش ، أو يحتكر ضروريات الناس . او أن يعطى امواله بالربا ، أو أن يظلم في أجور العمال ليزيد من ارباحه . والاسلام يحرم كذلك حبس المال عن التداول والانفاق ، لأن حبسه تعطيل لوظيفته . والجماعة فى حاجة الى تداول أموالها العامة لتنمى الحياة فى شتى مظاهرها ، وتضمن الانتاج فى أوسع ميادينه ، وتهيىء للعاملين وسائل العمل ، وللانسانية طريق النشاط . وحبس الأموال يعطل هذا كله ، فهو حرام ، فى نظر الاسلام لما فيه من تعطيل للصالح العام .

وفى تحريم الغش ورد فى الحديث الشريف : « من غش فليس منى » . فلك ان تبيع وان تشترى ، على الا تغش فى السلعة ، ولا فى العملة . فان كان بها عيب فعليك بيانه ، والا فانت غاش وربحك عليك حرام ، ولن ينجيك من المؤاخذة أن تتصدق بهذا الربح الحرام ، فالصدقة لا تحسب الا من مالك الحلال . وقد روى عن الرسول انه قال : « ان الله لا يمحو السيىء بالسيىء ، ولكن يمحو السيىء بالحسن . ان الخبيث لا يمحو الخبيث » .

ومن الغش كذلك ، الغش فى الكيل والميزان . وقد نزلت فى تحريمه الآية الكريمة : « ويل للمطففين الذين اذا اكتالوا على الناس يستوفون ، واذا كالوهم او وزنوهم يخسرون » . والاسلام فى هذا يسير على قواعده الخلقية ، كما يسير على مبادئه فى منع الضرر وتحقيق التعاون بين الناس . ولا تعاون فى الجماعة من غير ثقة . فضلا عن أن ثمرة الغش هى الحصول على كسب بلا جهد مشروع . وقاعدة الاسلام العامة هى أن لا كسب بلا جهد ، كما انه لا جهد بلا جزاء .

اما الاحتكار فقد اعتبره الاسلام اهدارا لحرية التجارة والصناعة . فالمحتكر لا يسمح لسواه أن يجتلب ما يجتلبه او يصنع ما يصنعه ، وبذلك يتحكم فى السوق ، ويفرض على الناس ما يشاء من اسعار ، فيكلفهم عنتا ، ويحملهم مشقة . فوق انه يقفل باب الفرص امام الآخرين ليرتزقوا كما ارتزق ،

وليجودوا فوق ما جود · وقد يقع أحيانا أن يسد المحتكر الموارد . وأن يتلف البضاعة الفائضة . حتى يتمكن من فرض سعر اجبارى (١) ·

ولقد بلغ من حرص الاسلام على منع هذه الوسيلة من وسائل تنمية المال. أن اعتبر المحتكر خارجا عن الدين ، ففى الحديث الشريف . « من احتكر طعامه أربعين يوما فقد برىء من الله ، وبرىء الله منه » · فما هو بمسلم ذلك الذى يتحكم فى حاجات الجماعة الضرورية ، ويحبسها ليحصل منها على كسب حرام يزيد به ماله الخاص على حساب الصالح العام ·

الإسلام ونظام الرق :

كل انسان له فى الاسلام قدسية الانسان ، وللجنس البشرى كله كرامته التى لا يجوز أن تستذل · اذ يقول القرآن : « ولقد كرمنا بنى آدم ، وحملناهم فى البر والبحر ورزقناهم من الطيبات ، وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا » · (سورة الاسراء : ٧٠) · ومعنى هذه الآية الكريمة أن الله قد كرم بنى ادم بجنسهم ، لا بأشخاصهم ولا بعناصرهم ولا بقبائلهم · فالكرامة للجميع على سبيل المساواة المطلقة · للناس جميعا كرامتهم التى لا يجوز أن ينال منها أحد . وللناس جميعا حرماتهم التى لا يجوز أن ينتهكها الآخرون ·

هذه الكرامة هى سياج من الحصانة ينشره قانون الاسلام على كل فرد من البشر : يصون به دمه أن يسفك ، وعرضه أن ينتهك ، وماله أن يغتصب ، ومسكنه أن يقتحم ، ونسبه أن يبدل ، ووطنه أن يخرج منه ، وضميره أن يتحكم فيه قسرا ، وتعطل حريته خداعا ومكرا (٢) ·

---

(١) يفعل ذلك محتكرو تجارة البن البرازيلى . فيحرقون منه الاطنان لئلا يهبط ثمن البن فى السوق ·

(٢) انظر الاسلام وكرامة الفرد للدكتور محمد عبد الله دراز (ضمن كتاب فى الدين والأخلاق والقومية) مجموعة مقالات واحاديث اذاعية . قمنا بجمعها والتقديم لها · دار الكاتب العربى القاهرة (١٩٦٧) ·

وبهذه الكرامة يحمى الاسلام أعدائه . كما يحمى أبناءه وأولياءه . ثم انه يحمى أعداءه فيحول دون قتالهم الا اذا بدأوا بالعدوان . ويحميهم فى ميدان القتال نفسه ، اذ يؤمنهم من النهب والسلب والغدر والاغتيال ·

هذه الكرامة التى كرم الله بها الانسانية فى كل فرد من أفرادها . والتى جعلها الاسلام درعا واقيا يدرأ به عن الانسانية نزوات الطغاة والجبارين ، هل اشعر الاسلام بها الضعفاء والمستضعفين ؟ لقد شكك بعضهم فى هذا الأمر حين تساءلوا : لماذا لم يبت الاسلام ، بشكل قاطع ، فى الغاء الرق ؟

ما من شك فى أن الاسترقاق اهدار للكرامة الانسانية ، فكيف يوافق عليه ويقره الاسلام الذى أعلن كرامة الانسان ؟

ان الذين يلصقون هذا الاتهام بالاسلام ، قوم يشهد تاريخهم بأنهم هم الذين أنشأوا الرق أبيضه وأسوده وأنهم جاوزوا فيه الحدود ، ولم يكفهم استرقاق الأفراد فعمدوا الى استرقاق الأمم والشعوب · ومازلنا نشهد حتى اليوم ، فى بعض البلاد التى تسود فيها التفرقة العنصرية ، أن الزنجى يحرم عليه الزواج بالبيضاء ، بل يحرم عليه ارتياد الأماكن التى يرتادها البيض ، والجلوس بجانبهم فى المركبات العامة ·

ولقد كانت الشرائع والقوانين القديمة تفتح باب الرق على مصراعيه : فكان جزاء القاتل أن يكون عبدا لولى الدم ، وكان المدين الذى يعجز عن وفاء دينه ينقلب مملوكا لدائنه · وكان السلطان المطلق المخول لرب الأسرة على أعضائها يبيح له أن يقتل منهم من يشاء ، وأن يبيع من يشاء · وكان نير العبودية متى وضع على عنق فلا فكاك لها منه أبد الدهر ، الا أن ينفصل السيد بفكها بمحض ارادته (١) ·

---

(١) المرجع السابق ·

هكذا كانت أوضاع المجتمع قبل ظهور الاسلام · فلما جاء الاسلام أعلنها حربا شعواء على هذه الأوضاع كلها لأنها لا تتفق مع مبادئه فى الحرية وارساء قواعد المساواة والعدالة · ولكنه وفقا لسياسته الحكيمة فى تغيير النظم الفاسدة ، لم يشأ أن يبطل الرق بجرة قلم . بل سار فى الغائه تدريجيا كما فعل فى تحريمه للخمر وتحريمه للربا · ذلك لأن النظم والعادات المتأصلة فى بنية المجتمع ، قد يصعب استئصالها دفعة واحدة ، او تبديلها من النقيض الى النقيض ·

لقد كانت سوق الرقيق رائجة فى جميع المجتمعات ، ومنها المجتمع الاسلامى ، وكان الحريق أعظم من أن تطفئه نفخة واحدة ، والداء أوسع من ان يعالج بجرعة واحدة من الدواء ·

فما كان من الاسلام الا ان ضرب نطاقا حول النار حتى لا يتسع لهيبها ، وفتح أبوابا لينطلق منها كل من استطاع النجاة من داخل هذا النطاق ·

فأما النطاق الذى ضربه الاسلام حول الرق ، فهو ذلك القانون الذى منع به استرقاق الأحرار وأمنهم منه ، بعد ان كانوا مهددين به من كل جانب · ولم يعد البيع ولا الشراء ، ولا التغلب فى المشاجرات والغارات ، ولا تحكم رب الأسرة ولا العجز عن وفاء الدين ، ولا السرقة ولا القتل ، لم يعد شيء من ذلك كله ، منذ ظهر الاسلام ، يصلح مبررا لاستعباد الانسان·

وقد يقال ان الاسلام قد ترك بابا للاسترقاق لم يغلقه ، ونعنى بمعاملة أسرى الحرب كارقاء فى الحرب الاسلامية المشروعة ، وهى التى يعتدى فيها الكفار على بلاد الاسلام · ولكن حتى فى مثل هذه الحالات فان الاسلام لم يلجأ الى استرقاق الأسرى الا نزولا على حكم الضرورة ، واتقاء لخطرهم ، وكسرا لشوكتهم وشوكة قومهم · ولم يجعل هذا الاسترقاق مصيرهم النهائى ، بل اتخذه اجراء مؤقتا حتى تتاح الفرصة لتحريرهم ·

اما عن الوسائل التى اعدها الاسلام لمكافحة الرق ، واعنى بها تلك الأبواب الواسعة الكثيرة التى فتحها الاسلام لاخراج الأرقاء الى فضاء الحرية . فاولها حث المؤمنين على عتق الرقاب وترغيبهم فيه بمختلف الوسائل « فلا اقتحم العقبة . وما ادراك ما العقبة . فك رقبة » .

وثانى هذه الأبواب جعل مقدار من الصدقات لافتداء الأسرى ، وتحرير المستعبدين : « انما الصدقات للفقراء والمساكين ... وفى الرقاب » .

وثالثها قانون الكفارات ، وهو القانون الذى يجعل عتق الرقاب فريضة لازمة لمحو خطيئة من الخطايا ، كالحنث فى اليمين . والفطر فى رمضان ، والقتل الخطأ ، وغير ذلك . بل ان الاساءة التى تقع من السيد فى حق العبد نفسه تكون كفارتها عتقه ، وفى ذلك يقول الرسول : « من لطم مملوكه او ضربه فكفارته ان يعتقه » .

أما الأرقاء الذين ظلوا على حالهم لسبب أو آخر ، فقد عاملهم الاسلام معاملة انسانية وكان يحاول ادماجهم فى مجتمع الأحرار بكل وسيلة ممكنة . فزوج الرسول ابنة عمته « زينب بنت جحش » سليلة قريش الهاشمية من مولاه « زيد » والزواج مسألة حساسة ترتفع فيها قضية المساواة الى افق دونه كل افق .

ويروى عن عمر بن الخطاب انه مر يوما بمكة فرأى الخدم وقوفا لا ياكلون مع سادتهم ، فغضب وقال لسادتهم مستنكرا : « ما لقوم يستاثرون على خدامهم ؟ » ثم دعا الخدم للأكل مع السادة فى وعاء واحد .

وكان المجال مفتوحا امام الموالى ليبلغوا اقصى مراتب المجد فى كل اتجاه : فبعث الرسول « يزيد » مولاه قائدا فى غزوة من الغزوات ، ثم بابنه « اسامة » قائدا لغزو الروم فى جيش يضم كثرة من المهاجرين والأنصار ، فيهم أبو بكر وفيهم عمر . وبعد ذلك نرى عمر بن الخطاب يولى عمار بن ياسر على

الكوفة . وهو أحد الموالى · وفى مصر تولى الفتيا « يزيد بن أبى حبيب فى أيام عمر بن عبد العزيز ، وهو مولى أسود من دنقلة (١) ·

وهكذا نرى أن الاسلام قد عمل بكل الوسائل على تصفية نظام الرق وشمل الأرقاء بعطف سابغ ، ورعاية كاملة حتى يتم تحريرهم ، وحث المؤمنين على عتق الرقاب اكتساب للثواب والمغفرة ·

موقف الاسلام من التعامل بالربا (٢) :

كان العرب فى الجاهلية يتبعون أهواءهم ونزعاتهم المادية فى أكثر عباداتهم ومعاملاتهم · وكان من ذلك تعاملهم بالربا بدون قيد ولا عرف ولا تشريع · ولعل مرد هذا أولا : الى نزعة الاستكثار ، وحب الكسب التى تنمو عادة فى البيئات التى تزدهر فيها التجارة ، كما هو الحال فى مكة وثانيا : الى علاقتهم المستمرة باليهود ، الذين هم جيرانهم وابناء عمومتهم

ولعلنا نعجب أن تكون مجاورتهم لشعب ذى شريعة سماوية تحرم الربا سببا فى تشجيعهم على التعامل به · ولكن الذى يزيل هذا العجب ، أن هذه الديانة نفسها ـ حسبما ورد فى كتب اهلها ـ تبيح الربا كما تحرمه · وقد ذكرنا ، فى موضع سابق ، شواهد التحريم من نصوص التوراة ، ولكننا بكل أسف ، نجد فيها نصا آخر يقيد فيها هذا التحريم ، ويجعله خاصا بالشعب العبرانى . بحيث يسوغ لليهودى أن يأخذ الربا من غير اليهودى (١) · ولما

---

(١) سيد قطب · المرجع السابق ص ١٦٢ ·

(٢) رجعنا ، فى هذا الموضوع ، الى البحث الذى كتبه الدكتور محمد عبد الله دراز ، ونشر ضمن مجموعة من بحوثه تحت عنوان : « دراسات اسلامية » دار القلم · الكويت ـ ١٩٧٣

(١) الآية ٢٠ من الفصل ٢٣ من سفر التثنية · (الأجنبى تقرض بربا ولكن لأخيك لا تقرض بربا لكى يباركك الرب) ·

لم يكن فى هذا النص تحديد قانونى لقدر الربا المأذون فيه كان ذلك فتحا لباب الاستغلال المالى على مصراعيه بحيث يدخله اشد انواع الربا فداحة وافراطا ·

وهكذا كان هذا النص المنسوب للقانون الموسوى سببا فيما نرى ـ او جزءا كبيرا من السبب ـ لا فى بقاء التعامل بالربا فى العالم اليوم فحسب . بل فى تهوين أمره على كثير من النفوس ، واتخاذهم اياه أمرا مشروعا فى بعض الأحوال ·

فنجد أن العرب فى الجاهلية قد اعتادوا أن يقترضوا بالربا من اليهود ، وان يتقارضوا به فيما بينهم ، دون ان يجدوا فيه حرجا ولا غضاضة · وقد عرفت لهم فى ذلك أنواع مختلفة من العقود الربوية · وأكثرها انتشارا فيما بينهم كانت تبدأ المحاسبة فيه ـ على ما يظهر ـ من السنة الثانية ، بمعنى أن الدائن لا يطلب من مدينه شيئا وراء رأس المال اذا وافاه دينه فى أجله المعلوم · فان لم يستطع أداءه فى ذلك الأجل اتفقا على تأجيله سنة ثانية فى مقابل زيادة يختلف مقدارها على حسب التراضى بينهم · وكان عندهم نوع اخر من هذه العقود الربوية ، وهو يقضى بأن يدفع صاحب المال للمقترض قدرا من المال لمدة سنة ، على أن يأخذ منه فائدة معينة كل شهر ، فاذا جاء آخر السنة ولم يرد رأس المال اتفقا على فوائد أخرى للتأخير ·

التعامل بالربا فى العصر الحاضر :

لقد رأينا من قبل كيف جاهدت المسيحية ، فى عصورها الأولى ، لا لتحريم الربا فحسب ، بل لمنع التعامل به اطلاقا · وسنرى بعد قليل كيف يؤكد الاسلام هذا التحريم ·

غير أن تخاذل المسيحية أمام زحف النظم المادية قد أدت ـ كما رأينا ـ الى اقرار الثورة الفرنسية ، فى آخر القرن الثامن عشر ، لمبدأ التعامل بالربا فى أوربا ، بعد أن ظل هذا النظام منبوذا فيها طوال قرون عديدة ·

وكان طبيعيا أن تؤدى العلاقات المستمرة بين أجزاء العالم الى انتشار هذه الفكرة المادية . رويدا رويدا . وانتقالها خارج أوربا ٠

ولم ينتصف القرن التاسع عشر الا وقد سرت عدواها الى البلاد الاسلامية ٠ فبدأ بعض المسلمين يتعاملون بالربا لا اقراضا ، بل اقتراضا ، ثم اتسع الأمر وشاع عمليا . مع بقائه محظورا قانونيا ٠ ثم ما لبث أن دخل الاذن به فى دائرة التشريع تحت ضغط السلطات الأوربية المحتلة للأقطار الاسلامية ٠ وبقيت الشعوب الاسلامية نفسها ، مدة طويلة ، متمردة على فكرة تأسيس مصارف وطنية تكون مهمتها التصرف فى جميع المعاملات المالية التى منها القرض بفائدة ٠

ولكن عندما تأزمت الأمور فى بعض البلاد الاسلامية ، وجد الشعب نفسه أمام محظورين لا مخرج له منهما : اما أن يلجأ الى المرابين الذين ليس فى قلوبهم رحمة يقترض منهم بأفدح الربا ، واما أن ينشىء شركة مالية برؤوس أموال وطنية يقترض منها المحتاجون بشروط غير مجحفة ٠

ومالت بعض النفوس الى اختيار الحل الثانى ، غير أنه وقفت أمامها اعتبارات دينية قوية . اذ كيف تقوم فى بلد اسلامى مؤسسة مالية مخالفة لقواعد القرآن ؟

وعرضت مختلف الآراء فى الموضوع من حيث تحقيق المبدأ الاسلامى ، فالتقت اراء أكثر المفكرين على رفض المشروع من الوجهة الدينية ٠ غير أن فريقا آخر أيد الفكرة معتمدا على نص الآية الكريمة : « يا أيها الذين آمنوا لا تاكلوا الربا أضعافا مضاعفة » (ال عمران ١٣٠) ٠ وفسر هذا الفريق هذه الآية بأن الربا المحظور فى الاسلام انما هو الربا الذى يصل الى مثل رأس المال أو يزيد عليه ، أما اذا كان الربح ينقص عن مقدار راس المال فهو محل بحث واختلاف فى نظرهم ٠ وسوف نبين . فيما يلى ، فساد هذا الرأى ٠

حكم الربا مستمدا من القران الكريم :

ما حقيقة الامر فى نظر الشريعة الاسلامية ؟ وهل يبيح الاسلام ، حقا ، التعامل بالربا اليسير ؟

ان القران الكريم ، فى معالجته لأمراض المجتمع ، لا يأخذها بالعنف والمفاجاة ، بل يتلطف فى السير بها الى الاصلاح على مراحل مترتبة ، متصاعدة ، حتى يصل بها الى الغاية المنشودة ٠

كان هذا هو منهجه فى شأن الخمر ، فلم يبطله بجرة قلم ، بل لم يحرمه تحريما كليا الا فى المرحلة الرابعة من الوحى ٠ أما المرحلة الأولى (التى نزلت فى مكة) فانها رسمت الوجهة التى سيسير فيها التشريع ، وأما المراحل الثلاث (التى نزلت بالمدينة) فيتضح فيها التدرج نحو التحريم النهائى : اذ بدات المرحلة الثانية ببيان مجرد لآثار الخمر ، وان اثمه أكبر من نفعه ، وفى المرحلة الثالثة نجد تحريما جزئيا له ٠ اما فى المرحلة الرابعة والأخيرة فان التشريع القرانى يحرمه تحريما كليا قاطعا ٠

هذا المنهج التدريجى هو الذى سلكه القرآن الكريم فى تحريم الربا : فقد تناول القرآن حديث الربا فى اربعة مواضع ايضا ، وكان أول موضع منها وحيا مكيا ، والثلاثة الباقية مدنية ٠ وكان كل واحد من هذه التشريعات الأربعة متشابها تمام المشابهة لمقابله فى موضوع الخمر ٠

ففى الآية المكية يقول الله تعالى : « وما اتيتم من ربا ليربو فى أموال الناس فلا يربو عند الله ، وما اتيتم من زكاة تريدون وجه الله فأولئك هم المضعفون » (سورة الروم آية ٣٩) ٠

معنى هذه الآية أن الربا لا ثواب له عند الله ، ولكنها لا تشير الى ان الله ادخر لآكله عقابا ٠ وهذا بالضبط نظير ما جاء فى اية الخمر المكية الأولى : « ومن ثمرات النخيل والأعناب تتخذون منه سكرا ، ورزقا حسنا ، ان فى ذلك

لآية لقوم يعقلون » (النحل آية ٦٧) · اذ تشير هذه الآية برفق الى ان ما يتخذ سكرا ليس من الرزق الحسن ، دون أن تقول انه رجس واجب الاجتناب ·

اما الموضع الثاني فكان درسا وعبرة قصها علينا القرآن من سيرة اليهود ، الذين حرم عليهم الربا فاكلوه ، وعاقبهم الله بمعصيتهم : « واكلهم الربا ، واكلهم اموال الناس بالباطل ، واعتدنا للكافرين منهم عذابا اليما » · (النساء ، آية ١٦١) ·

وواضح أن هذه العبرة لا تقع موقعها الا اذا كان من ورائها اتجاه نحو تحريم الربا على المسلمين · ولكنه حتى الآن تحريم بالتلويح لا بالنص الصريح· وهذا الأسلوب كان من شأنه أن يدع المسلمين فى موقف ترقب وانتظار لنهى يوجه اليهم قصدا فى هذا الشأن · وهو نظير ما وقع بعد المرحلة الثانية فى الخمر : « يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما اثم كبير ، ومنافع للناس ، واثمهما أكبر من نفعهما » · (البقرة ٢١٩) · فمن هذه الآية استشعرت النفوس ما جاء فى المرحلة الثالثة من نهى عن الخمر ، ولكنه لم يكن الا نهيا جزئيا ، فى أوقات الصلاة : « يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى » (النساء ٤٣) ·

وكذلك لم يات النهى الصريح عن الربا الا فى المرحلة الثالثة ، ولم يكن أيضا الا نهيا جزئيا عن الربا الفاحش ، الربا الذى يتزايد حتى يصير اضعافا مضاعفة : « يا أيها الذين آمنوا لا تاكلوا الربا اضعافا مضاعفة واتقوا الله لعلكم تفلحون » (آل عمران ١٣٠) ·

وكما جاءت الحلقة الأخيرة فى تحريم الخمر بقوله تعالى : « انما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه » ، وردت الحلقة التى ختم بها التشريع فى الربا ، وفيها النهى الحاسم عن كل ما يزيد عن راس مال الدين ، حيث يقول الله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله ، وذروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين · فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله

ورسوله ، وان تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون • وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة ، وان تصدقوا خير لكم ان كنتم تعلمون ، واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله ، ثم توفى كل نفس ما كسبت وهم لا يظلمون » (البقرة ٢٧٨ ـ ٢٨١) •

هذه هى نصوص التشريع القرآنى فى الربا مرتبة على حسب تسلسلها التاريخى •

ومنهـا نرى بوضوح إن الفئـة التى تزعم ان الاسلام يفرق بين الربا الفاحش وغيره ، لم تكتف بانها خالفت اجماع علماء المسلمين فى كل العصور ، بل انها قلبت الوضع التاريخى ، اذ اعتبرت النص الثالث مرحلة نهائية ، بينما هو لم يكن الا خطوة انتقـالية فى التشريع : لم يختلف فى ذلك محـدث ، ولا مفسر ، ولا فقيه •

حكمة التشريع القرآنى :

بعد أن وضحنا موقف القرآن الكريم من التعامل بالربا ، نجد أنفسنا الآن أمام سؤالين هامين :

الأول : ما هى الأسباب المعقولة لهذا التحريم الصارم للمعاملة الربوية ؟

والثانى : هل الحياة الاقتصادية فى حالتها الحاضرة تعد طرفا استثنائيا يترخص فيه بمخالفة هذا القانون ؟

اما مسالة معقولية النهى او عدم معقوليته ، فانها قد اثيرت فى عهد النبوة على لســان العرب أنفسهم ، فقد استنكروا التفـرقة بين « البيع » و « الربا » قائلين : اذا انتم منعتم ربح القرض ، فامنعوا كذلك كل ربـح يجتلب من طريق البيع اذ هما سواء •

وكان رد القرآن على هـذا الاعتراض بتلك الآية التى لا تقبـل مراء

ولا جدالا : كلا ليس البيع مثل الربا . فقد « احل الله البيع وحرم الربا » (البقرة ٢٧٥) ٠

على انه لا يمكن أن يفهم من هذا الأسلوب أن أمر التشريع هنا يصدر عن ارادة جبروتية تقضى أحكامها تحكما وتعنتا ، فقد علمنا القرآن فى غير موضع أن الأوامر الالهية انزه شيء عن هذا الحرج والعنت : « ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج . ولكن يريد ليطهركم ، وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون » (المائدة ، ٦) ٠

يجب اذن أن تكون لهذا النهى عن التعامل بالربا دعائم قوية واسباب معقولة ، فما تلك الدعائم ؟

١ ـ الدعامة الاخلاقية :

ان اول ما يكتشفه الباحث من أسرار التشريع فى هذا الباب هو بواعثه الأدبية والخلقية ٠

فالضمير الانسانى يدرك بنوع من الحدس المباشر مدى الفرق بين الربح من طريق المعاملة « البيع » ، والربح من طريق المجاملة « القرض » ٠ اليس كل واحد منا يستنكف حقيقة من ان يطالب بتعويض مالى عن شيء يعيره لمن يحتاج اليه ، أو عن مساعدة يقدمها لغيره ؟ فلماذا يختلف النظر فى الأمر حينما تكون المعاونة فى شكل « قرض » ، للاشياء التى يمكن ان ترد بمثلها ؟

ان الشان فى الحالين واحد ٠ والأمر هنا يختلف عن البيع اختلافا جوهريا : ذلك ان أمر البيع يتعلق بمالين مختلفين لكل منهما قيمته التى قد تزيد او تنقص عن قيمة الآخر ، اما بسبب اختلاف الرغبات ، واما بحسب قانون العرض والطلب ٠ بينما المقصود فى القرض ، كما فى الاعارة هو استرداد الشيء نفسه ، اما بعينه أو بشيء مماثل له تماما من جنسه ٠ وليس

للمقرض أن يرفض قبول شيئه نفسه ، اذا أعاده له المقترض عند الأجل بحالته التى تسلمه عليها ٠

٢ ـ الدعامة الاجتمـــاعية :

ولو نظرنا الى القضية من ناحيتها الاجتماعية لظهرت لنا حكمة هـذا التشريع ، وسداده فى أجلى مظاهرهـا :

لا نقول فقط أن حياة المجتمع تصبح حياة لا تطاق اذا لم نفسح فيهـا مجالا لفكرة البر والتعاون والتضامن والتراحم بل نقول ان مجرد تقرير ربح مضمون لرب المال ، بدون أن يكون فى مقابل ذلك ضمان ربح للمقترض ـ نقول ان هذا الوضع وحده فيه ما فيه من محاباة للمال ، وايثار له على العمل ٠ وان الضرر الذى ينجم عن ذلك ليس من نوع الأضرار الأدبية فحسب بل انه يمس بناء الجماعة مسا عنيفا وعميقا ٠ ذلك اننا بهذه الوسيلة نزيد فى توسيع المسافة وتعميق الهوة بين طبقات الشعب بتحويل مجرى الثروة وتوجيهها الى جهة واحدة معينة ، بدلا من أن نشجع المساواة فى الفرص بين الجميع ، وان نقارب بين مستوى الأمة حتى يكون اميل الى التجانس واقرب الى الوحدة ٠

ان اللمحة البارزة فى التشريع القرانى ، وكذلك فى كل تشريع اجتماعى جدير بهذا الاسم ، هى الحيلولة دون هذه المحاباة لرأس المال على حساب الجمهور الكادح ، والسعى لتحقيق نوع من التجانس والمساواة بين أفراد الأمة ٠

انها لكلمات قصيرة ، ولكنها ذات مغزى بعيد ، تلك التى يرسم فيهـا القرآن دستور هذه السياسة ، حيث يقول : « ٠٠٠٠٠ كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم » ٠

٣ ـ الدعامة الاقتصـــادية :

واخيرا لننظر الى القضية من وجهة العدالة الاقتصادية البحتة : يقول انصار مشروعية الربا ـ ولهم بعض الحق فيما يقولون : ان الربــح الــذى يحصل عليه المقترض من عمله فى المال الذى اقترضه انما ينشأ وليدا من التزاوج بين العمل وراس المال ، فكيف تخولون للعمل حقا فى الربح ، ولا تخولون للمال حقه فيه ، مع أنه زوجه وشريكه فى هذا الانتاج ؟

هاكم الجواب على هذا الاعتراض :

ان المعترضين قد فاتهم شىء جوهرى ، وهو أنه بمجرد عقد القرض اصبح العمل وراس المال فى يد شخص واحد ، ولم يبق للمقرض علاقة ما بذلك المال ، بل صار المقترض هو الذى يتــولى تدبيره تحت مســئوليته التامة ، لربحه او خسارته ، حتى أن المال اذا هلك أو تلف فانما يهلك أو يتلف على مالكه (وهو المقترض) ٠

فاذا أصررنا على اشتراك المقرض فى الربح الناشىء وجب علينا ، فى الوقت نفسه ، أن نشركه فى الخسارة النازلة ٠ اذ كل حق يقابله واجب ٠ ومتى قبلنا اشتراك رب المال فى الربح والخسارة معا ، انتقلت المسالة من موضوع القرض الى صورة معاملة اخرى ، وهى الشركة التضامنية الحقيقية بين راس المال والعمل ، وهذه الشركة اساغها ونظمها القانون الاسلامى ٠ ولكى يقبل رب المال الخضوع لهذا النوع من التعامل يجب أن يكون لديه من الشجاعة الأدبية ما يواجه به المستقبل فى كل احتمالاته وهذه فضيلة لايملكها المرابون ، لأنهم يريدون ربحا بغير مخاطرة ٠

هكذا اذا سرنا وفقا للأصول والمبادىء الاقتصادية ، فى أدق حدودها ، كانت لنا الخيرة بين نظامين اثنين لا ثالث لهما : فاما نظام يتضامن فيه رب المال والعامل فى الربح والخسر (وهو نظام الشركة التضامنية) ، واما

نظام لا يشترك فيه معه فى ربح ولا خسر (وهو نظام القرض) · ولا ثالث لهما الا ان يكون تلفيقا من الجور والمحاباة ·

وقد حاول بعضهم تصنيف « القرض » فى نوعين : نوع تكون المعاملة فيه مجانية وهو ما يسمى بالاعارة ، ونوع آخر ، وهو التمكين من المنفعة باجر » · وقالوا ان هذا النوع الأخير ، كالنوع الأول سواء بسواء ، مقبول قانونا وديانة ، وهو متبع فى كثير من الشئون « كتأجير الأرض ، والعقار ، والمنقولات ، والحيوان الخ ··· » فأى مانع اذن من تطبيق قاعدة الاجارة على القرض ، مادام الأمر فيه قائما على تمليك الانتفاع براس المال ، على شرط أن يرده المقترض زائدا الأجر ، كما هو الحال فى سائر عقود الايجار ؟

ولبيان الرأى الصحيح ، الذى يتفق مع الشرع ، فى هـذا الموضوع نقول : « ان الوضع القانونى « للمستاجر » يختلف اختلافا جوهريا عن الوضع القـانونى « للمقترض » · ذلك ان المسـتاجر ليس مسئولا عن تلف السلعة المؤجرة ، ولا عن هلاكهـا ، الا اذا تسبب فى ذلك · بينمـا يتحمل المقترض مسئوليته المدنية كاملة ، حتى فى حالة الاصابة بحادث خارج عن ارادته ، بفعل الغير ، أو بفعل القضاء والقدر ·

ومن جهة اخرى فان المقترض ـ كمـا قدمنا ـ يصبح المالك الوحيـد للمال ، واذن فهو ليس ملزما بتعويض منافعه لأحد من الناس ·

ولما كان عقد الايجار واقعا على حق الانتفاع ، فان التزام المستاجر يكون بالأجرة لا بالسلعة نفسها ·

أما عقد القرض فهو واقع على المال ، وحينئذ يكون التزام المقترض بالبدل لا بالربح ·

هكذا يجب أن ياخذ كل وضع نتائجه الخاصة به ، دون خلط ولا لبس · فعقد القرض عقد قائم بذاته ، يختلف اختلافا كليا عن عقد الأيجار ، كمـا

يختلف ، حسب ما سبق أن ذكرناه ـ عن عقد البيع · ولعلنا لا حاجة بنا الى بيان أن ما قد يلزم به المستأجر من تعويض العين المستأجرة فى حالة التسبب فى هلاكها أو تلفها بالقصد أو بالاهمال ، ليس أثـرا من أثـار عقد الايجار نفسه ، ذلك العقد الذى لا صلة له الا بمنفعة ومقابلها ، وانما هو تطبيق للقاعدة العامة التى تلزم كل متعد بتعويض الضرر الذى تسبب فيه ·

بقيت المسألة الثانية وهى حكم الربا فى وقتنـا هذا ، وفى ظروفنـا الاقتصادية الحاضرة · وهـذه ليست قضية « مبدأ » ، وانمـا هى قضية « تطبيق » · وهى فوق ذلك ، فيما نرى ، من الشئون التى لا يقضى فيها فرد أو بضعة أفراد ، بل ينبغى أن يتداعى لها طوائف من الخبراء فى القانون والسياسة والاقتصاد ، وأن يدرسوها دراسة دقيقة مستفيضة من جميـع نواحيها الحاضرة والمستقبلة ·

غير أننا نحب أن نوجه الأنظار الى نقطتين يجب أن تتخذ أساسا للبحث فى التفاصيل :

الأولى : هى أن الاسلام قد وضـع الى جانب كل قانون ، بل فوق كل قانون قانونا أعلى يقوم على الضرورة التى تبيح كل محظور « وقد فصـل لكم ما حرم عليكم ، الا ما اضطررتم اليه » (الأنعام ١١٩) ·

الثانية : هى انه لأجل أن يكون تطبيق قانون الضرورة على مسألة ما تطبيقا مشروعا لا يكفى أن يكون المرء عالما بقواعد الشريعة ، بل يجب أن يـكون له من الورع والتقوى ، ما يحجزه عن التوسـع أو عن التسرع فى تطبيق الرخصة على غير وضعها . كما يجب أن يبـدأ باستنفاذ كل الحلول الممكنة المشروعة فى الاسلام ، فانه ان فعل ذلك عسى الا يجد حاجة للترخيص ولا للاستثناء ، كما هى سنة الله فى أهل العزائم من المؤمنين « ومن يتق الله يجعل له مخرجا ، ويرزقه من حيث لا يحتسب » · (الطلاق ٢ ـ ٣) ·

الاسلام بين الراسمالية والشيوعية :

راينا مما تقدم أن النظام الاقتصادى الاسلامى يشتمل على العناصر الصالحة فى اكثر المذاهب الاقتصادية الحديثة · وينقسم العالم اليوم على أساس هذه المذاهب الى معسكرين كبيرين : الراسمالى والشيوعى ·

وتسعى الراسمالية كما تسعى الشيوعية لكسب العالم الاسلامى واحتوائه · ومن البديهى أن هذا السعى لا ينظر لمصلحة الاسلام ، وانما يتم بغرض المصلحة الذاتية لكل من النظامين ·

وليس مما يجوز أن نقارن بين الاسلام والراسمالية والشيوعية ، لأن الشيوعية والراسمالية مذهبان ، والاسلام دين · ولا تجوز المقارنة الا بين متساويات · وكل ما نستطيعه ان نتحدث عن موقف الاسلام من الراسمالية والشيوعية ·

والحقيقة الأساسية التى نحب أن نقررها هى أن النظام الاقتصادى الذى شرعه الاسلام ، يختلف عن اى نظام اخر · ولقد سبق الاسلام هذين النظامين ، فهو ليس واحدا منهما ، وهو ليس خليطا منهما ، وهو ليس مستمدا من مجموعيهما · انما هو نظام قائم مستقل بذاته ·

تضع الراسمالية الفرد فى بؤرة اهتمامها . وتضع الشيوعية الدولة فى بؤرة الاهتمام · والاقتصاد « حر » فى النظام الراسمالى ، وهو « موجه » فى النظام الشيوعى · والحكم فى النظام الراسمالى ديمقراطى الواجهة ، وان حكمت المؤسسات ورؤوس الأموال ، بينما الحكم فى النظم الشيوعية يقوم على ديكتاتورية الطبقة العاملة ·

وعلى حين يضحى النظام الراسمالى بالعدالة الاجتماعية من اجل الفرد ، فان الشيوعية تضحى بالفرد من اجل عظمة الدولة · وهكذا يتنازل

كل نظام من النظامين عن شيء فى مقابل شيء آخر · وقد نشأ كل نظام منهما كرد فعل للظروف السائدة فى مجتمعه وعصره ·

اما النظام الاسلامى فهو ، كما قلنا ، نظام الهى ، وضعه خالق الانسان ليحقق به التوازن الذى تصلح به حياة الانسان · والفرق الرئيسى بين النظام الاسلامى ، وغيره من الأنظمة ، أن الاسـلام يربط الفرد بالله · فالولاء لله تعالى يسبق ولاء الانسان لنفسه ، أو أهله أو ماله · يقول تعالى : « قل ان كان اباؤكم وابناؤكم واخوانكم وازواجكم وعشيرتكم ، واموال اقترفتموها ، وتجارة تخشون كسادها ، ومساكن ترضونها ، احب اليكم من الله ورسوله وجهاد فى سبيله ، فتربصوا حتى ياتى الله بامره · والله لا يهدى القوم الفاسقين » ·

ان هذا النص يجعل الصلة بالله والرسول ، والجهاد فى سبيل الله معيار التقوى · وهذا النص يميز نظام الاسلام عن غيره من الأنظمة : فهو نظام يرتبط فيه الفرد بالله ، ويتلقى منه التشريع والحكم والقواعد العـامة فى السلوك · ويتدخل الاسلام فى كل شيء : فهو ينظم قواعد العبادة ، وينظم علاقة الزوج بزوجته ، وينظم المواريث والوصية ، كما يضع القواعد العامة للحكم ·

فيقوم الحكم فى الاسـلام على الشورى لقوله تعالى : « وشاورهم فى الأمر » · وهذه الشورى تختلف عن ديمقراطية الغرب ، كما تختلف عن حكم الطبقة العاملة ·

ويقوم النظام الاقتصادى فى الاسلام على مبداين اساسيين هما : أن المال مال الله « واتوهم من مال الله الذى اتاكم » (سورة النور) ، ثم أنه ، والأمر كذلك ، فان المسلمين خلفاء لا أصلاء فى ادارة هذا المال واستثماره · « امنوا بالله ورسوله ، وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه » (سورة الحديد)·

وفى ضوء هذين الاعتبارين يقر الاسلام الملكية الفردية فى مظهريهـا التصرف والانتفاع · ولكن شرط بقاء هذه الوظيفة هى الصلاحية للتصرف ، فاذا تم هذا التصرف بسفه وخلل ، كان للولى او للجماعة استرداد هـذا الحق · فحق التصرف مرهون بالرشد ·

وثمة مبدا آخر يقرره الاسلام فى ملكية المال ، هو رفضه لأن يحبس فى ايدى فئة قليلة ، يتداول بينهم ولا يجده الآخرون « كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم » ·

وعندما يكون هناك ظرف استثنائى يواجه المجتمع ، فان للاسلام موقفا آخر · والحديث يقول : « اذا جاع المسلمون فلا مال لأحد » · ولقد أوقف أمير المؤمنين عمر بن الخطاب حد السرقة ، المقرر بنصوص واضحة فى القرآن ، عندما حلت المجاعة بالمسلمين ، اجتهادا منه ، وايمانا بان للحدود حكمة ينتفى التطبيق لو انتفت ·

وفى القرآن نص يهدد الذين يكنزون الذهب والفضة بعذاب جهنم ، وهذا العقاب الأخروى يعنى ان هناك جريمة ارتكبت فى الدنيا · ومن حق الحاكم ان يمنع الجرائم على الارض ، وان يصادر الكنوز المعطلة · ويقوم النظام الاسلامى ايضا ضد الربا الذى ينهض عليـه النظـام الاقتصـادى الراسمالى ، كما يقف مع العدالة الاجتماعية التى تقف معها النظم الاشتراكية ·

ورغم هذا فان من الخطا ان نتصور ان الاسلام مع الاشتراكية ضـد الراسمالية ، أو مع الراسمالية ضد الاشتراكية · فالاسلام كنظام يقف اصلا مع نفسه · هو نظام خاص له خلفيته الفكرية التى تصل الانسان بالله ، وله اسلوبه فى الحكم والسياسة والاقتصاد ، وله طابعه المميز الذى قد تتشابه معه بعض المذاهب والانظمة او لا تتشابه · ومن قبيل الهزيمة الروحية امام الغرب والشرق ، ان ننسب الاسلام لأى من انظمة الشرق والغرب ·

وليس يعنى انفراد الاسلام بأنظمته الحكم عليه بالاغتراب فى دنيـا ليس فيها غير هذين النظامين ، انما يعنى ذلك اعتقادنا باهمية ما بأيدينـا من جوهر نهدره حين فنتسب الى الشرق مرة ، والى الغرب مرة ·

فالأجدر بنا أن ننتسب الى النظـام الذى يتفق مع عقيدتنا وتقـاليدنا ومثلنا العليا · وأن نبحث ، وسط عالم لا يحتـرم غير القوة ، عن اسلوب نسترد به للاسلام قوته ، فنطهر به القلوب ونحكم به الحياة · ولن يكون ذلك بالاستسلام لأى مذهب او نظام ، اذ ان مرونة الاسلام وعظمته قد استوعبت جميع الثقافات والأنظمة فى نشاته الأولى ، وتمت حركة التاليف والترجمـة والعلوم تحت راية التفتح العقلى للمسلمين الأوائل ·

الفصل الحادى عشر

نظام الاقطاع فى العصور الوسطى

نشأ فى أوربا فى العصور الوسطى نظام للملكية ترتب عليه حقوق وواجبات بالنسبة للأشراف أصحاب الأرض والأتباع الذين كانوا يزرعون الأرض او ينتفعون بثمارها ، وعرف هذا النظام ، فى التاريخ ، باسم « نظام الاقطاع Féodalité » ٠

وقد ظهرت البوادر الأولى لهذا النظام خلال الفترة التى سادت فيها غزوات وغارات القبائل المتبربرة على جنوب أوربا وغربها ٠ فاستولى الرعب والذعر على النفوس ، وعم السلب والنهب ، واصبح القوى يستولى على مال الضعيف ، بل ويستحل دمه ٠ فلم يكن بد من أن يطلب الضعيف حماية القوى ، ومن أن يلوذ به ، ويضع نفسه وما يملكه تحت تصرفه حتى يضمن لنفسه ولأسرته نوعا من الحياة المستقرة الهادئة ٠

ولم يلبث هذا النظام أن انتشر وعم معظم انحاء اوربا ، واصبح يطلق على من يطلب الحماية اسم « التابع Vassal » ، وعلى صاحب النفوذ الذى يحميه اسم « الشريف Suzerain » او « السيد Seigneur » ٠

وكان اول شرط من شروط التبعية ان يتنازل التابع عن ارضه للسيد ، ان كان له أرض ٠ ثم يمنحه « السيد » بعد ذلك تلك الأرض ليفلحها ويتمتع ببعض ثمارها ٠ ولا تعنى تلك المنحة بالنسبة للتابع الا حق الانتفاع (باللاتينية Beneficium) ٠ اما الملكية الحقيقية للأرض فقد انتقلت نهائيا الى يد « السيد » او امير الاقطاع كما اطلق عليه فيما بعد ٠ وقد كان يحدث أن يفرض بعض الأمراء حمايتهم على من هم اقل منهم قوة ، ويتذرعون بهذه الحماية للاستيلاء على اراضيهم ٠

وكانت التبعية فى بادىء أمرها لا تسرى الا طول مدة حياة التابع او حياة السيد . فكانت بذلك مؤقتة بحياة احد الطرفين · كما ان حق الانتفاع بالأرض كان ينتهى احيانا بوفاة « المانح » أو وفاة « المنتفع » ·

ثم تطور هذا النظام شيئا فشيئا حتى اصبحت « التبعية » وراثية : يموت التابع فيظل أبناؤه وافراد اسرته تابعين « للسيد » من بعده · وترتب على ذلك أن اصبح حق الانتفاع وراثيا كذلك . فاذا مات المنتفع بالأرض ، انتفع بها من بعده خلفه وذووه ، واذا مات السيد المانح استمر حق الانتفاع ساريا بالنسبة للتابع · ومنذ ذلك الحين استبدل بكلمة « Beneficium (أو الأرض المنتفع بها) كلمة Feodum » (ومعناها اقطاعية) ، ومنها اشتق اسم النظام الاقطاعى ·

وما لبث أمراء الاقطاع أن اضافوا الى حقوق الملكية حقوقا أخرى تتعلق بالسيادة السياسية والتشريعية : فاصبح لهم الحق فى الفصل فى قضايا الأتباع والحكم عليهم ، والحق فى جباية الضرائب · وبذلك غدا كل أمير أو كل اقطاعى الحاكم المتصرف فى اقطاعيته · وقد لخص « جيزو Guizot المؤرخ الفرنسى هذا الموضوع بقوله : « ان نظام الاقطاع يتالف فى جوهره من الخلط بين السيادة ، وبين حق الملكية » (١) ·

وبعد قليل اصبح لقب « السيد Seigneur » لا يطلق الا على من يملك القطاعية (٢) · ثم نشا نوع من التدرج بين السادة انفسهم ، وذلك بحسب

---

(١) «La Féodalité consiste essentiellement dans la cofusion de la souveraineté et de la Propriété».

(٢) بهذه المناسبة نلفت النظر الى ان كلمة « مسيو Monsieur » الفرنسية ، ومعناها الحرفى « سيدى » ، هذه الكلمة اصبحت بعد الثورة الفرنسية تطلق على العظيم والحقير ، دلالة على المساواة ، ولكن اصلها الاشتقاقى هو « Mon seigneur » وكان يطلق فقط على امير الاقطاع او النبيل ·

قيمة ومساحة ، ما يملكه كل منهم من اقطاعيات ، فتكونت بذلك حلقة متصلة من العلاقات والتبعيات ونشأ فى نطاقها نظام التعاون المتبادل الذى يبدأ من اصغر الاقطاعيين شأنا حتى ينتهى الى امير المقاطعة ، او « الملك » ، وكانت صفته الاولى ، فى ذلك الوقت ، انه كبير امراء الاقطاع .

وهذا التسلسل فى التبعية من الصغير الى الكبير ، جعل الأرض نفسها تخضع لنظام غريب من حيث الملكية ، فكثيرا ما كانت ملكيتها فى يد عدد من الملاك يخضع كل منهم لمن هو اكبر منه شأنا ، ويكون لكل منهم نفوذ فى ادارة الأرض ، يقل أو يزيد حسب مكانته .

وبعد أن ثبت نظام الاقطاع أقدامه أصبح لا يطلق اسم « اقطاعية Fief الا على الملكيات الكبيرة التى يملكها النبلاء والأشراف وأصحاب السطوة والجاه ، وتجمعهم جميعا كلمة « النبلاء Nobles أما الأراضى الأخرى التى كان يستاجرها الأفراد العاديون من أمراء الاقطاع نظير دفع مبلغ من المال ، أو جزء من المحصول ، فقد كان يطلق عليها اسم « أراضى التجزئة Censives وقد اشتق هذا الاسم من الكلمة اللاتينية Census ، ومعناها مقدار المال الذى يدفعه المستاجر نظير انتفاعه بالأرض .

اما فلاحة الأرض فقد كان يعهد بها الى عدد من الأفراد يطلق عليهم اسم « العامة أو الدهماء Vilains Roturiers » ، وقليل من هؤلاء كانوا يتمتعون بحريتهم بحيث يمكنهم ان يتركوا الأرض فى أى وقت يشاءون اما الغالبية العظمى منهم فكانوا من عبيد الأرض أو « رقيق الأرض des serfs المقيدين بها هم وذريتهم الى ما شاء الله .

رقيق الأرض :

وفى نظام الرق هناك فرق بين العبد الذى يشترى بالمال Esclave ويكون تابعا لسيده ، وبين العبد التابع للارض serf وقد خفف ظهور

المسيحية من وطأة نظام الرق فيما يتعلق باعتبار الرقيق سلعة تباع وتشترى وأوضحت المسيحية فى مبادئها الأولى أن السيد والعبد جميعا ابناء الله ، وأن مبدأ المساواة أمام الله يتنافى مع وجود نظام ينظر الى بعض بنى الانسان كالسائمة او كأدوات العمل الصماء ٠

ولكن اعلان هذا المبدأ لم يقض على نظام الرق تماما ٠ اذ لا تكفى المثالية للقضاء على نظام كان يرتبط اشد الارتباط بالحياة الاقتصادية ، وبحالة الانتاج فى ذلك الوقت ٠ فاستعيض عن نظام الرق ، بمعناه الشامل ، بنظام « رقيق الأرض servage » ٠

على أن المسيحية ، وان كانت قد اعترفت من حيث المبدأ بالمساواة بين السيد والعبد ، الا أنها من حيث الواقع قد ابقت على النظام القائم لما تبين لها من استحالة الغائه بين يوم وليلة ٠ ولذلك نجد فى الكتاب المقدس (الانجيل) نصوصا تحث العبيد على طاعة أسيادهم ، وعلى خدمتهم بأمانة : « الدعوة التى دعى فيها كل واحد فليلبث فيها ٠ دعيت وانت عبد فلا يهمك ٠ بل وان استطعت ان تصير حرا فاستعملها بالحرى ٠ لأن من دعى فى الرب وهو عبد فهو عتيق الرب ٠ كذلك ايضا الحر المدعو هو عبد المسيح ٠ قد اشتريتم بثمن فلا تصيروا عبيدا الناس ٠ ما دعى كل واحد فيه ايها الاخوة ، فليلبث فى ذلك مع الله ٠ (رسالة القديس بولس الأول الى اهل كورنثوس ــ الاصحاح السابع ، ايات ٢٠ ــ ٢٤) ٠

ولم تطلب المسيحية الى الأسياد تحرير عبيدهم ، بل اقتصرت على حضهم على معاملتهم بالحسنى : « وانتم ايها السادة ، افعلوا لهم هذه الأمور تاركين التهديد عالمين أن سيدكم أنتم ايضا فى السموات ، وليس عنده محاباة » (رسالة بولس الرسول الى أهل افسس ــ الاصحاح السادس اية ٩) ٠

وقد كان رقيق الأرض هم غالبا العبيد القدامى ، خلصوا من ربقة سيد بذاته ليربطوا مصيرهم بمصير الأرض التى يعيشون عليها ويزرعونها ٠ واذا

حدثتهم انفسهم بالهروب من الأرض الى مكان اخر ، فان لصاحب الأرض الحق فى مطاردتهم ، والقبض عليهم ، وإعادتهم بالقوة الى مكانهم الأول ٠

ولم يكن للكنيسة يد من قبول هذا الوضع ، كما قبلت من قبل نظام الرقيق على انه امر واقع ٠ وقد جاء فى أحد النصوص الدينية ، فى هذا السرد أن « الله قد شاء أن يكون بين الناس أسياد وعبيد » ٠ وكل ما فعلته الكنيسة – كما قدمنا – هو اسداء النصح الى الأسياد ، وتحبيب العتق تقربا الى الله ٠ ولكن هذه العاطفة لم تكن هى الحافز الحقيقى الى تحرير الأرقاء ، بل كان الحافز هو الرغبة فى الحصول على دفعه مادية ٠ فما كان العبد يستطيع أن يحصل على حريته دون مقابل ٠ بل كان يدفع الى سيده مبلغا كبيرا من المال نظير الحصول على هذه الحرية (١) ٠

ويفسر بعض المؤرخين حالة الاسراع بتحرير الارقاء وبتحسين حالة رقيق الأرض تفسيرا لا يخلو من الغرابة ٠ اذ وجدوا أن اضمحلال نظام الرق يرتبط اشد الارتباط بظهور طريقة جديدة استخدمت فى « تلجيم الخيل attelage مما ادى الى حسن استغلال قوتها والى استخدامها بدلا من الانسان فى كثير من الأعمال الشاقة ٠ وكان من نتيجة ذلك أن ازيح عن عاتق الانسان كثيرا من أعباء العمل المادى المرهق ٠ فقد كان القدماء يكتفون بوضع شريط رقيق رقبة الحصان ، ويصلونه بحبل يقودونه منه ٠ وكان التصاق هذا الشريط برقبة الحيوان تقريبا يعرضه للاختناق كلما زاد الجهد الذى يبذله ٠ فلما استخدمت الطريقة الجديدة بوضع حلقة اللجام على الكتف بدلا من وضعها على العنق امكن للحصان أن يجر احمالا ثقيلة ، ويبذل اقصى جهد بدون أن يعرضه ذلك لخطر الاختناق ٠ وقد تبين للانسان على اثر ذلك أن استخدام الحيوان

---

(١) Henri Sée, Les Classes rurales et le régime domanial en France au moyen age. Paris 1901.

فى الأعمال الشاقة . واستغلال قوته التى كان لا يحسن استغلالها من قبل ، يعود عليه بنفع واقتصاد فى التكاليف لا تتيسر له فى حالة استخدام الرقيق • وما ان جاء القرن العاشر الميلادى حتى كان استخدام القوة الانسانية يقترب من نهايته ، وبدأ عهد استخدام القوة الحيوانية على نطاق واسع •

وان المتتبع لتاريخ الكنيسة الكاثوليكية لا يسعه الا ان يعجب لاندماجها التام فى النظام الاقطاعى بالرغم من ان هذا النظام كان يتنافى منافاة صريحة مع تعاليم المسيحية فى عصورها الأولى • ومن الغريب أن رجال الكنيسة قد أخذوا ينشئون لأنفسهم نظاما درجيا كالنظام المدنى ، واصبح صغيرهم يتبع من هو اكبر منه ، ويخضع له فى جميع الأمور لا فى أمور الدين فحسب • ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل اتخذ رجال الكنيسة لهم من العامة أتباعا ، وعبيدا يفلحون لهم ارضهم •

وهكذا نرى أن الكنيسة بامعانها فى الاندماج فيما أحاط بها من ظروف اقتصادية وسياسية ، قد ابتعدت ـ على نحو ما وضحناه من قبل ـ عن الروح الاولى للمسيحية ، وعن النظام التالى الذى جاء الدين ليؤكده ، وهو نظام الملكية العامة ، وحق الانتفاع للجميع •

الفصل الثانى عشر

بدء حركة الاستعمار وظهور قوة المال

بدأت حركة الكشوف الجغرافية وارتياد مجاهل العالم فى القرن السادس عشر ، فأخذت رقعة العالم تتسع رويدا رويدا ، وعرف العالم القديم شعوبا جديدة ، وعادات وعقائد لم تكن تخطر له على بال·كما اكتشفت القارة الجديدة (أمريكا) ، فكانت مصدرا جديدا للثروة ، وفتحت مجال العمل والثراء أمام المغامرين وذوى الطموح ·· واخذ نطاق التجارة والتبادل بين الشعوب المختلفة يتسع اتساعا لم يعهده العالم من قبل · فاثر كل ذلك على النظم الاقتصادية ، وعلى نظام الملكية بصفة خاصة ، وترتب على هذا النشاط الواسع نتائج هامة ·

على أن عصر النهضة ، الذى بدأ فى أواخر القرن الخامس عشر ، وأوائل القرن السادس عشر ، لم يتميز بهذا التوسع المكانى فحسب ، بل ان من أهم مظاهره الحركة العلمية والعقلية التى امتدت خلال الزمان · فحفزت العلماء الى اعادة دراسة النصوص اليونانية القديمة ، والى البحث عن المفقود منها ، والى الاهتمام بأثار الفكر الشرقى ، والعربى بصفة خاصة ، وذلك الفكر الذى انتقل الى أوربا عبر الأندلس · كما أن روح النقد تغلغلت فى صميم مبادىء الكنيسة ، فكانت حركة الاصلاح الدينى التى تزعمها «لوثر و «كالفن · وقد كان للمبادىء الجديدة أثرها فى تعديل رأى الكنيسة فيما يتعلق بالملكية والمعاملات الاقتصادية بوجه عام ، على نحو ما تقدم ذكره ·

وكان الأسبان والبرتغاليون أول من خرجوا لكشف مجاهل العالم ، واستعمار الأراضى ، ومالبث ان تبعهم الهولنديون والانجليز والفرنسيون · وما أن استقر المستعمرون البيض فى الأراضى الجديدة حتى بدأ تسخيرهم لأهالى

البلاد ، فاستخدموا الوسائل المشروعة ، وغير المشروعة للثراء غير مبالين بتحسين حالة السكان من اهل البلاد الأصليين الذين أجبروا على العمل ليل نهار لصالح المستعمر · وقد وصف هذه الحالة أحد كتاب التاريخ الاقتصادى ، وهو العلامة « زمبارت Sombart » ، حين ذكر فى كتابه عن « اصول النظام الراسمالى » ان الأوربيين قد أصبحوا اغنياء لأن شعوبا برمتها قد هلكت من اجلهم ، وتجردت قارات بأكملها من سكانها الأصليين لا لشىء الا لخدمة مصالح الأوربيين » ·

وقد كان استغلال مناجم الذهب والمعادن النفيسة فى أمريكا ، وافريقيا ، ونهب الكنوز التى جمعها الهنود الأصليون ، وخاصة قبائل « الانكا Incas سببا فى تدفق الذهب والفضة والجواهر النفيسة على أوربا · فانحط شأن الملكية العقارية ، واصبح رنين الذهب هو المسموع فى كل مكان ، واخذت سطوة المال تطغى على اندية السياسة . وتسيير دفة الأمور فى الدول الكبيرة · وتضاعف المال المتداول بنسب فاقت زيادة مواد الانتاج ، فارتفعت اثمان السلع ارتفاعا فاحشا ، واصبحت الحياة بالنسبة للطبقات الفقيرة جحيما لا يطاق ، ولكنها غدت بالنسبة لأصحاب الذهب والفضة أكثر يسرا وليونة ·

وادى اتساع نطاق التجارة الى تشغيل رؤوس الأموال الكبيرة ، واصبح التعامل وعقد الصفقات عن طريق « البورصة » ، فنشأ اول هذه المؤسسات المالية فى « أنفرس » ببلجيكا . وفى « ليون » بفرنسا · وانشئت كذلك المصارف ، وكان أول من انشأها الايطاليون ثم الألمان · واصبح التعامل فى النقد بين الدول المختلفة مصدرا من مصادر الثراء السريع ، وتحقيق الأرباح الطائلة ·

وما لبث ان أصبح رجال المال هم المسيطرين على أعنة السياسة ، حيث تملقهم الملوك والحكام ، واخذوا يستعينون بهم على قضاء الحاجات وحل الأزمات . ثم منحوهم — لقاء ما قدموه من خدمات — القاب الشرف ، وقلدوهم أعظم المناصب ·

ارستقراطية المال تحل محل ارستقراطية الدم :

وهكذا نشأت طبقة جديدة تتمتع بمظاهر النفوذ والأرستقراطية ، لا عن طريق عراقة الأصل أو الكرم المحتد ، أو الانتماء الى أسرة حاكمة ، أو الى أمراء الاقطاع ، بل بفضل قوة المال والثراء وحده · ولا حاجة بنا لأن ننوه بأن الكثيرين ممن نعموا بهذا المجد والنفوذ كانوا فى الأصل من المغامرين أو الأفاقين أو اللصوص · وبقدر ما أخذ نجم هؤلاء فى الصعود أخذ نجم الأمراء والنبلاء فى الأفول : اذ غرقت أراضيهم وممتلكاتهم فى الديون ، واضطروا فى معظم الحالات الى وضعها رهينة فى يد أصحاب المال حتى ينالوا لقاء ذلك مقدارا من المال يجابهون به مطالب الحياة · وكانت هذه الأراضى تؤول بطبيعة الحال الى أصحاب المال حين يعجز أصحابها الأصليون عن الوفاء بديونهم ·

وبدأ بعض رجال المال يستثمرون أموالهم فى مشروعات صناعية ، أو ينشئون بأنفسهم المشروعات الجديدة · ففى بلجيكا نشأت صناعة الأقمشة ، وصناعة تعدين الفحم حول منطقة « لييج » · وفى انجلترا نشأت صناعة الصوف فى « يوركشير » ·

وعلى هذا النحو بدأت الأرستقراطية القائمة على الملكية العقارية تفقد أهميتها ، وارتفع شأن « بورجوازية » التجارة والصناعة · ومنذ ذلك الحين نجد أن تدخل قوة المال يكفى وحده لرفع أى فرد الى أعلا درجات السلم الاجتماعى ·

ظهور النظريات الاصلاحية الخيالية (اليوتوبيا) :

يلاحظ من يؤرخ للحركات الاقتصادية أن الاندفاع وراء الاثراء ، وظهور طبقة من الراسماليين تحتكر الثروة لنفسها على حساب الطبقات الأخرى ، يؤدى فى النهاية الى حركة مضادة يقوم بها نبى أو مصلح أو فيلسوف ليعيد ميزان العدالة ويحاول القضاء على الفوارق الشاسعة بين الطبقات ، تلك

الفوارق التى تجر وراءها التناحر والتنابذ والشرور • وقد رأينا أن ظهـور الطبقات ، والكفاح بين غنيها وفقيرها فى المجتمع اليونانى القديم قد أدى الى سلسلة من الحروب والفتن الداخلية ، مما دفع « أفلاطون » الى المناداة بتطبيق مبادئه الشيوعية ، والى وضع نظام « الجمهورية » على أسس لا تعرف الفوارق من حيث الثروة أو الجاه • ورأينا بعد ذلك أن ازدياد الفوارق بين الأشراف والسوقة فى المجتمع الرومانى ، قد دفع بذلك المجتمع الى كثير من الفتن الداخلية ، فجاءت المبادىء المسيحية الأولى تبشر بالمساواة وبتحقير المال ، وتدعو الى الزهد والتقشف • وسار الاسلام فى نفس الطريق لمحاربة نظام الرق، والقضاء على عصبية الجاهلية •

ثم أخذ نظام الملكية بعد ذلك يتطور حتى انتهى الى الاقطاع ، ومـا لبث الاقطاع نفسه أن تخاذل وفقد سيطرته أمام قوة المال والتجارة التى بـدأت مع حركة الكشف واستعمار الأراضى الجديدة • وحين أخذ رأس المال يبسط سلطانه على الدول ، ويوجه سياستها ، وبدت بوادر الصراع بين الطبقات ، ظهرت فئة من المصلحين ترغب فى حسم الداء قبل أن يستفحل أمره ، وتنـادى بالعودة الى مبادىء المساواة والعدالة التى نادى بهـا أفلاطون ، ونـادى بها أقطاب المسيحية الأوائل •

وأشهر هؤلاء المصلحين الذين ظهروا فى القرن السادس عشر هو «توماس مور » (١٤٨٠ ــ ١٥٣٥) • وقـد ظهر مؤلفه المشهور بعنوان : « جـزيرة اليوتوبيا أو أفضل الجمهوريات » (١) فى عام ١٥١٦ •

ويظهر المؤلف ، عـلى لسـان بطله « هيثلودى Hythlodée» ، تبرمـه بالمجتمع الأوربى الذى انهكته الحروب حتى أصبحت شعوبه منهوكة القوى ، وساد بينها الفقر والبؤس • ثم تراه يقول بعد ذلك : « ان الملكية الخاصة اذا ظهرت فى أى مكان ، وأصبح المال مقياس كل شىء ، استحال توطيد أركان

(١) L'ile d'UTOPIE, ou la meilleure des Républiques, Paris 1935.

العدالة الاجتماعية ، وتوفير اسباب الرخاء ، اللهم الا اذا سمينا « عدالة » تلك الحالة الاجتماعية التى تصبح فيها خير الأشياء ملكا لاحط النــاس ، والا اذا سمينا « رخاء » حالة البلد الذى يقتسم فيه حفنة من الأفراد جميع الخيرات، ويتمتعون باوفر حظ من الرفاهية على حين يعيش باقى الناس فى اشد حالات البؤس » ٠

ثم يتجه المؤلف بعد ذلك بخياله الى تلك النظم العاقلة الطيبة التى يعيش عليها سكان « اليوتوبيا » ويرسم لنا صورة لذلك المجتمع المثالى الـذى يحلم بتحقيقه حيث يسود تقسيم الخيرات تقسيما عادلا مما يسمح لكل فرد بأن يعيش فى رخــاء وسعة » ٠

ويصف المؤلف حياة اهل هذه الجزيرة الخيالية وصفا دقيقا ، فيقــول « ان الفرد منهم يعمل ست ساعات فى اليوم ، ويكرس باقى وقته لتثقيف عقله والترويح عن نفسه بالانصراف الى انواع اللهو البرىء ٠ وقد بلغ تحقير هؤلاء الناس للذهب والفضة ، وعرفانهم بخطرهما الى حد انهم لا يستخدمون هذه المعادن الا لصنع السلاسل والقيود التى يغل بها المجرمون ، كما توضع منها عقود فى رقاب من حكم عليهم باحكام لما اقترفوه من اعمال مشينة » ٠

وفى محاولة لنقد العادات السائدة فى المجتمع الانجليزى ، يقارن المؤلف بين هذه العادات والعادات التى يتخيلها فى مدينة احلامه فيقول : « ان اهـل اليوتوبيا يسخرون من الثروة ، ولا يعتقدون انها تحقق السعادة ٠ فالسعى وراء الثروة هو الذى يدفع الناس الى التقاتل والى الحروب ، ويجعل الملوك والحكام يبذلون من الجهود فى محاولة توسيع ملكهم اكثر مما ينفقــون فى محاولة حكم بلادهم حكما صالحا ٠ ويعجب اهل اليوتوبيا ان يكون عقاب الســارق فى بعض المجتمعات الاعدام ٠ فما من عقوبة تنجح فى منع السرقة ما دام السارقون لا يجدون امامهم فرصة العمل الشريف ٠ والحاكم الذى يقتل الســارق دون ان يهيىء له العمل يشبه المدرس الأحمق الذى يضرب تلميذه دون ان يعلمه شيئا » ٠

وقد اثارت الشرور الاجتماعية ، والفوارق الشاسعة بين الطبقات شعور مفكر آخر هو القس الايطالى « توما كمبانيلا Companella (١٥٦٨ ــ ١٦٣٩) • وكان حكم عليه بالسجن لمدة ثمانية وعشرين عاما لاتهامه باضرام نار الثورة فى وطنه « جزيرة كالابريا » ضد المحتلين الأسبان • فقضى مدة سجنه فى كتابة آرائه عن المدنية المثالية ، واطلق عليها « مدينة الشمس » (١٦٢٣) •

وهذا الكتاب ، كسابقه ، على شكل قصة ، يسرد حوادثها قبطان باخرة هبط اثناء سياحته حول العالم فى جزيرة صغيرة جنوب خط الاستواء • وقد لاحظ أن سكان هذه الجزيرة يعيشون عيشة جماعية سماها هو « عيشة فلسفية » • فالخيرات هناك مشاع بين الجميع ، ولا يقتصر الأمر على ذلك ، بل ان هذا المجتمع أيضا يمارس شيوعية النساء والاطفال (وهنا نجد أن كمبانيلا يختلف عن توماس مور ، ويقترب كثيرا من افلاطون) (١) • ويؤكد المؤلف ان الجميع سعداء بهذه المساواة • ولما كان العمل يوزع بينهم بالعدل كذلك ، فان الفرد يعمل اربع ساعات فقط فى اليوم • ومع ذلك تكثر الخيرات ، ويجد الجميع حاجتهم بوفرة من اللحوم ، والخضر ، والألبان ، والفواكه • ويتناول سكان الجزيرة غذاءهم جماعة ، ويقرأ عليهم احد الشبان بعض الكتب أثناء الأكل • ويخدم الصغار المسنين (وكثيرا ما يعمر اهل الجزيرة الى مائتى سنة) ، ولا يوجد خدم ماجورون ، وانما يتعاون الجميع فى أداء الخدمات العامة •

وبهذا النظام امن سكان الجزيرة شر السرقة والجريمة ، وانتهاك الحرمات ، وليست لديهم الا بعض العيوب التافهة كرقة الشعور ، والميل الى الكسل الذى تسببه شدة الحرارة احيانا •

---

(١) انظر :
Félicien Challaye, La Formation du Socialisme ; de Platon à Lénine.

هذه الآراء وغيرها على ما فيها احيانا من سذاجة ، تدل على الرغبة فى علاج المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التى تنجم عن سوء توزيع الثروة ، واختلال ميزان العدالة · وهى ان كانت تنشط احيانا وتمعن فى الخيال ، الا انها تتلمس وسط هذا الشطط والمغالاة طريقا لاقرار العدالة وارساء علاقات الأفراد على اسس سليمة تمنع الاحتكاك والتنابذ بينهم ·

البـاب الرابع

النظم الاقتصادية فى العصر الحديث

الفصـل الثـالث عشر : الفكر الاقتصادى فى عصر الفلسفة

الفصـل الرابع عشر : نشأة المذاهب الاشتراكية ـ مذهب سان سيمون

الفصـل الخامس عشر : اشتراكية التعاون عند روبرت أوين وفورييه

الفصـل السادس عشر : نقد المذاهب الاقتصادية الحرة ودعائم الرأسمالية

الفصـل السـابع عشر : تضخم النظام الرأسمالى خلال القرن التاسع عشر

الفصـل الثـامن عشر : الملكية الفردية بين أنصار التحديد والاطلاق

الفصل الثالث عشر

الفكر الاقتصادى فى عصر الفلسفة

مرت أوربا فى القرنين السابع عشر والثامن عشر بعصر يمكن أن نطلق عليه اسم « عصر الفلسفة » . فقد ظهرت فى هذا العصر الفلسفات الأصيلة فى انجلترا وفرنسا والمانيا . ففى إنجلترا ظهر ، فى القرن السابع عشر » ، « هوبز »، و « وبيكون » ، و « لوك » ، ووضع هذان الأخيران أسس الفلسفة التجريبية . وفى فرنسا ظهر « ديكارت » أعظم فلاسفة زمانه ، وواضع طريقة الشك المنهجى . وظهر فى القرن الثامن عشر الفلاسفة الطبيعيون من أمثال « جان جاك روسو » ، وفلاسفة النقد ومن أشهرهم « فولتير » و « دولباخ » و « ديدرو » فى فرنسا ، و « كانت » فى المانيا . ولم يهتم الفلاسفة وغيرهم بالآراء النظرية ووضع مناهج التفكير الجديد فحسب ، بل اهتموا أيضا وكرسوا جزءا من تفكيرهم لعلاج مشكلات المجتمع الحديث . وسنرى ، من خلال ما نعرضه فى هذا الفصل ، كيف اهتم الفلاسفة بالمشكلات الاقتصادية التى نجمت عن اتساع نطاق التجارة والصناعة ، وما هى آراؤهم فى مسألة الملكية على وجه الخصوص .

ازداد فى هذا العصر الاهتمام بالملكيات المنقولة ، وتدفقت المعادن النفيسة والأموال على أوربا . واخذت المصارف الكبيرة التى أنشئت فى امستردام وهامبورج ولندن دورا هاما فى اقتصاديات الدول . فتركزت فيها الأموال ، واتخذت الحياة الاقتصادية كلها شكل مشروع تجارى كبير ، مشروع لا يملكه شخص واحد أو عدة أشخاص ، بل يساهم فيه عدد كبير بطريق التعامل فى الأوراق المالية .

وظهر نشاط الشركات المساهمة مثل « الشركة الهولندية » ، والشركة

الانجليزية » لجزر الهند الشرقية · وقد بلغ من نجاح هذه الشركات ورواج اعمالها انها كانت تعطى من الأرباح احيانا ما يعادل ١٦٦٪ من راس المـال فى الشركة الهولندية ، و ٢٨٠٪ من راس المال فى الشركة الانجليزية ·

واصبحت الملكيات الكبيرة فى يد اصحاب الأساطيل الكبيرة التى كانت تجوب العالم حاملة انواع السلع المختلفة ، ثم تعود اخيرا الى مرفئها الأصلى محملة بالمال والجواهر · كما ظهر فى فرنسا ، وبعض بلدان أوربا طبقة من الممولين كـانوا يطلقون عليهم اسم « عمـلاء الحـكومة Les traitants وهؤلاء كانوا يقدمون للخزينة الملكية المبالغ التى يتفق عليها . على ان يعطى لهم الحق فى جباية بعض الضرائب من الشعب · وظهر كذلك ، فى هذا العصر فئة تجار الذخيرة الذين اتسع ثراؤهم بتوريد الذخائر ومعدات الحرب للجيوش المختلفة فى انحاء أوربا ·

الثورة الصناعية فى القرن الثامن عشر :

وما ان جاء القرن الثامن عشر حتى ظهرت فئة جـديدة اخذت تستغل رؤوس اموالها فى الصناعة ، فبدا عهد « الراسمالية » الذى لا نزال نراه حتى اليوم · ولم يقتصر الأمر على استغلال راس المال بل تعدى ذلك الى استغلال العمال انفسهم حتى يستطيع صاحب راس المـال ان يحقق اكبر ربح ممكن · فنشات مع الثورة الصناعية مشكلات العمال وبدا النزاع بين صاحب العمل والعامل يتخذ شكلا حادا ، بل يتخـذ شـكل الحركات الثـورية فى كثير من الأحيان · وادت هـذه الحركات الى ظهـور المذاهب الاشـتراكية ، فى القرن التاسع عشر ، كما سياتى بيانه فيما بعد ·

بدات الثورة الصناعية باسـتخدام الآلات البخـارية فى الصناعة ، فاصبحت المصانع لا تنتج لحاجة الاستهلاك فحسب ، بل تنتج للتصدير وغزو اسواق العالم · واحتاج هذا الانتاج الكبير Mass Production الى استخدام اعداد ضخمة من العمال · فتكدس العمـال فى المراكز الصـناعية الهامة ،

وحول مناجم الفحم والحديد . ونشأ عن تكدسهم كثير من المشكلات الاجتماعية والصحية .

ولم يكن من الغريب أن تستعير الصناعة رؤوس أموالها فى بادىء الأمر من التجارة . بل ان كلمة Commerce فى فرنسا ، و Trade فى انجلترا كانتا تطلقان . فى القرن الثامن عشر ، على بعض المشروعات الصناعية ولم يتردد بعضهم ، بسبب هذه الصلة ، فى أن يصف الثورة الصناعية بأنها « الانتقال التدريجى لنفوذ طبقة التجار الى ميدان الصناعة وسيطرتهم عليها حتى ليمكن القول بأن حلقة الاتصال التاريخية بين الصانع اليدوى L'artisan فى العصور الوسطى ، وبين رجل الصناعة الذى نعرفه اليوم هو التاجر الذى استغل ثروته فى الصناعة الناشئة (١) » .

وحين اتسع نطاق الصناعة أصبح من أهم مميزاتها . ومن أهم المسائل التى تشغلها :

١ ـ ايجاد أسواق جديدة على الدوام لتصريف البضائع التى يتزايد انتاجها يوما بعد يوم .

٢ ـ العمل على تيسير الحياة لألوف العمال الذين يتكدسون فى المدن ، وفى المراكز الصناعية ، ويسببون بذلك كثيرا من المشاكل الاجتماعية والصحية والسياسية .

٣ ـ الاهتمام بمشكلة تقسيم العمل . وازدياد التخصص ، وتكوين فئة من الفنيين الذين يستطيعون ادارة الآلات المعقدة ، واستخدام المواد الكيميائية التى ينجم عن سوء استعمالها اخطار كبيرة .

على أن من اهم المشكلات الاجتماعية التى أوجدتها الثورة الصناعية ،

---

(١) Gide et Rist, Histoire des doctrines économiques, Paris 1922.

ظهور شعور جديد أخذ يسرى بين الأفراد والجماعات ، ويمكن أن نطلق عليه اسم « الشعور الطبقى Sentiment de Classe · وقد تبلور هذا الشعور فى مظهر التعارض بين مصالح العمال ومصالح اصحاب العمل ، ووضع العمال وجها لوجه أمام الرأسماليين . وأصبحنا أمام حالة لا يمكن ان تقارن بحالة صاحب العمل مع عماله أيام العمل فى الحوانيت والورش اليدوية ·

واخذت الدول المنتجة تنظم تجارتها وتهتم بحركة التسويق الخارجى حتى تستطيع أن تحصل ، نظير ما تبيعه من السلع . على أكبر قدر من المعادن النفيسة والنقود الذهبية ، وذلك بعد أن أصبح نفوذ الدولة ورفاهيتها يرتبطان أشد الارتباط بمقدار حظها من رصيد الذهب · وقد حاولت كل دولة أن تبيع أكثر ما يمكن بيعه الى الخارج . وأن تشترى أقل ما يمكن أن تشتريه· وعبر رجال الاقتصاد عن ذلك بقولهم ان « الميزان التجارى » يكون فى صالح الدولة اذا كان ما تصدره أكثر مما تستورده ·

على أن نظرية الحصول على أكبر مقدار من الذهب وتكديسه ، ما لبثت أن ظهر فيها أول تصدع بالمحاولة الجريئة التى قام بها « لاس Law (١٦٧١ ـ ١٧٢٩) أحد رجال المال الفرنسيين ، حين أراد أن يستخدم العملة الورقية بدلا من العملة الذهبية · وقد استوحى فكرته مما رآه من اتساع نطاق البنوك والتعامل بالأوراق المالية والسندات · كما أنه قد فطن ـ وتلك فكرة سنجدها عند الاشتراكيين فى القرن التاسع عشر ـ الى أن الثروة الحقيقية ليست فى المال ، بل فى « العمل » ، وازدياد القدرة على استغلال موارد الطبيعة · ولما كان العمل فى حاجة الى مال لتمويل المشروعات ودفع أجور العمال ، فان ازدياد القدرة على عملية التمويل معناها امكان تشغيل عدد أكبر من العمال·

ومن جهة أخرى فان قيمة النقود ليست فى نفاسة معدنها ، بل ان هذه القيمة ، فى الواقع . تتوقف على : ضمان الدولة لها ، فاذا استطاعت الدولة

ان تصدر عملة ورقية وتضمنها ، استطاعت انعاش الصناعة وتشغيل الأيدى العاملة وزيادة الثروة الحقيقية للبلاد ٠

نكسة الى الوراء ـ نظرية الفيزيوقراطيين :

فى خضم هذه الحركة التى كانت تدفع بالصناعة الى الأمام ، وتتزاحم فيها الدول على كسب أسواق جديدة للتجارة وتصريف المنتجات الصناعية ظهرت جماعة من رجال الاقتصاد عرفوا باسم (الفيزيوقراطيين) ، أى انصار الطبيعة ، اذ أرادوا أن يقيموا اسس الاقتصاد على المصدر الطبيعى للثروة أى « الزراعة » ٠ ومن اشهر علماء هذه المدرسة « كيزنيه Quesnay (١٦٩٤ ـ ١٧٧٤) ، و « تورجو Turgot » (١٧٢٦ ـ ١٧٨١) ٠

يرى الفيزيوقراطيون أن الأرض هى المصدر الوحيد للثروة ، وأن الفلاحة هى العمل الوحيد المنتج حقا ٠ فجميع الأشياء المادية التى نستخدمها تأتى بطريق مباشر أو غير مباشر من الأرض ٠ وليس الصناع والعمال ، فى الصناعة والتجارة ، فى نظرهم ، الا عالة على طبقة الفلاحين الذين يتنازلون لهم عن جزء صغير أو كبير مما ينتجونه من محاصيل ٠

ومن الغريب أن هؤلاء الفيزيوقراطيين لم يقلقهم ما كانوا يرون من ذهاب نصف الدخل القومى تقريبا الى جيوب أصحاب الأراضى ، وذلك على حساب الاجراء المساكين الذين كانوا يعملون فى الأرض ٠ بل كانوا يبررون ذلك بأن مستاجر الأرض أو الفلاح قد تسلم الأرض من صاحبها ، فهذا الأخير (أى صاحب الأرض) هو اذن صاحب الحق الأول فيها ، بعد أن استخلفه الله على هذه الأرض ٠ وتدين طبقة الفلاحين لمالك الأرض بما هياه لها من وسائل الانتاج (١) ٠

---

(١) Op. Cit.

ما من شك فى ان هذه النظرة التى تحبذ الاستغلال وتطلق يد الملاك وأصحاب الأراضى فى مصائر الفلاحين والعمال بصفة عامة ، قد عادت بالاقتصاد خطوات الى الوراء ٠

ولكننا ، بالرغم من ذلك ، نستطيع أن نجد فى مذهب الفيزيوقراطيين فكرة أخرى ايجابية ، لم يفطن اليها الكثيرون ، وهى الفكرة القائمة على احترام القوانين الطبيعية فى الاقتصاد ٠ فقد كانت العلوم الاجتماعية ، بصفة عامة ، حتى القرن الثامن عشر ، تتصف بوجهة النظر الغائية والمعيارية : كانت تبحث فقط عما ينبغى أن يكون عليه التنظيم الاجتماعى والسياسى الأفضل ، وكانت تهتم اهتماما مباشرا بوضع « معايير » للسلوك الاجتماعى ، وهذا الاهتمام « بما يجب ان يكون » لم يكن يقيم وزنا للحقائق الاجتماعية . ولا للقوانين التى تخضع لها ٠

وحين طبقت فكرة القوانين الطبيعية على مجموعة من العلوم الاجتماعية، كالاقتصاد والاحصاء والعلوم السياسية ساعدت هذه الفكرة على بحث الظواهر الاجتماعية بطريقة علمية تقوم على الوصف والمقارنة والتفسير ٠ وتبلورت شيئا فشيئا تلك القاعدة الأساسية التى تقول بان الظواهر الاجتماعية حقيقة لها وجودها الخارجى ، ولذا يجب أن نبحثها لأجل معرفتها وفهمها ، قبل ان نحاول تعديلها أو اصلاحها ٠

كان من الضرورى اذن ، لكي تقوم النظرية الاجتماعية على اسس علمية ، أن تبرز تلك الفكرة القائلة بأن الظواهر الاجتماعية تخضع لقوانين بالرغم من أن العنصر الفعال فيها هو الانسان ٠ وقد برزت هذه الفكرة ، خلال القرن الثامن عشر ، فى عدة دراسات ذات صلة وثيقة بعلم الاجتماع ، ومنها الاقتصاد ، وكان ذلك على يد مدرسة الفيزيوقراطيين (١) ٠

---

(١) انظر كتابنا ، مبادىء علم الاجتماع دار المعارف الطبعة الثانية ـ ١٩٧٠ ـ الفصل السادس ٠

فيقدم لنا « كيزنيه » فى كتابه « لوحة اقتصادية » (١) فكرة نظام طبيعى قائم على تفوق الزراعة · ثم يجمع احد زملائه ، وهو « ديبون دى نمور » بعض مقالاته تحت عنوان « المذهب الطبيعى » (٢) ليعبر بها تعبيرا دقيقا عن فكرة القوانين الطبيعية ومدى تحكمها فى الظواهر ، وهى تتعدى نطاق تلك الفكرة التى ذهب اليها عامة الناس من أن هذه المدرسة قد اهتمت فقط باظهار تفوق الانتاج الطبيعى ، أى الزراعة · فقد تحدث هذا المفكر عن القوانين الخاصة بالمجتمع ، وأعلن ان القوانين الطبيعية هى الشروط الجوهرية التى يتم كل شىء بمقتضاها فى نطاق النظام الذى انشاه خالق الطبيعة ·

اما « مرسييه دى لا ريفيير » ، وهو أيضا احد علماء هذه المدرسة ، فانه فى كتابه « النظام الطبيعى والجوهرى للمجتمعات السياسية » (٣) يرى أن تعبير « وضع القوانين » تعبير خاطىء · وينبغى إلا يفهم من هذا التعبير ان يكون للانسان الحق والقدرة على أن يتخيل ، وان يكتشف ، وان يسن قوانين وضعية لا أساس لها من الواقع · فكل ما يفعله المشرع هو استنباط هذه القوانين من البيئة على اعتبار انها نتائج طبيعية للنظام الأساسى للمجتمع ·

وهكذا نجد أن « الفيزيوقراطيين » أو أصحاب المذهب الطبيعى قد اسهموا فى وضع الخطوط الأساسية لفكرة القوانين الطبيعية ، تلك الفكرة التى أصبح لها شان عظيم لدى رجال الاقتصاد ·

عود الى تمجيد العمل :

بالرغم مما اثاره مذهب الفيزيوقراطيين من اراء حول الملكية ، وحول الأرض باعتبارها ، فى نظرهم ، المصدر الحقيقى للثروة فان فكرة « العمل »

---

(١) Quesnay, Tableau économique (1758).
(٢) Dupont de Nemours, Physiocratie.
(٣) Mercier de la Rivière, L'Ordre Naturel et essentiel des Sociétés Politique (1767).

باعتبـــاره الأساس الحقيقى للقيم الاقتصادية أخذت تشق طريقها ببطء شديد ·
وظهر فى القرن الثامن عشر مفكرون ينادون بأن يكون المبرر الوحيد للثروة
هو العمل ·

فابرز « جون لوك » (١٦٣٢ ـ ١٧٠٤) ، هذه الفكرة ورسم الطريق لمن
اتوا بعده من فلاسفة القرن الثامن عشر وكتب فى رســالتيه عن « الحــكومة
المدنية Civil government » ، فى الفصل الخاص « بملكية الأشياء » :

ان المبدأ الأول هو أن الله قد أعطى الأرض للنوع الانسانى لكى يفيد منها
الناس جميعا · فلم يكن فى حالة الطبيعة ، أى قبل نشأة الحياة الاجتماعية ،
أى أثر للملكية الشخصية · ثم وجد الفرد بعد ذلك أنه ، لكى يفيد من خيرات
الأرض وانتاجها ، فلا مندوحة من أن يستحوذ على جزء منها ويمتلكه لنفسه » ·

فالوسيلة الأولى للتملك كانت اذن ، فى نظر لوك ، عن طريق العمل ·
اذ لما كان الانسان يمتلك نشاطه الذاتى ومجهود يديه ، فقد خلص من ذلك
الى ان ما ينتجه هذا النشاط كذلك يصبح ملكا له · فالثمار التى على الشجر
تصبح ملكا لمن يكلف نفسه مؤونة جمعها ، وكل ما يخرج عن نطاق مجهود
الفرد يجب أن يظل ملكا للآخرين ·

وعلى هذا الأساس فالأرض الزراعية يجب أن تكون ملكا لمن يستصلحها
ويزرعها · أما اذا أحاط امرؤ أرضا بسياج ، فلا يمكن له ان يدعى ملكيتها
مادام قد تركها بورا بدون استغلال · ويجب اعتبار هذه الأرض غفلا بحيث
يمكن أن تصبح ملكا لأى فرد يقدم على استغلالها ·

ويبيح لوك مبدأ المقايضة بحيث يستبدل المرء مواد غذائية نظير الحصول
على أشياء أخرى يمكن حفظها ، وهو اذا احتفظ بهذه الأشياء فلا ضير عليه
وليس فى ذلك افتئات على حقوق الغير · كما يمكن للمرء أن يستبدل السلع
مقابل الحصول على النقود · وما دامت النقود قد أصبحت وسيلة التعامل ،

وقبلها الرأى العام لسهولة استخدامها ، فلابد أن يقبل أيضا النتائج التى تترتب على ذلك . وأولها ، بلا ريب ، امكان الاحتفاظ بالنقود وتكديسها وتكوين ثروة من المال . ثم تجمع الثروة بعد ذلك فى أيدى فئة قليلة . وما يجر اليه ذلك من ضياع فكرة المساواة ·

على أن كل تلك الشرور التى أوجدها استخدام النقود ، لا ينبغى أن تنسينا المبدأ الحقيقى ، وهو أن أساس الملكية يجب أن يقوم دائما على النشاط الانسانى ، أى على « العمل » ، وعليه وحده ·

وهناك طائفة من المفكرين لم تكن تنكر أن فكرة الملكية من خلق المجتمع ، وانها لم تكن لتوجد بدون أن تنظمها القوانين المدنية ، ومع ذلك ، فلم تكن هذه الحقيقة ، فى نظرهم سببا للطعن فى مشروعيتها ·

ومن هؤلاء الفيلسوف الدينى « بوسويه Bosseut » (١٦٢٧ ـ ١٧٠٤) ، الذى أراد أن يعالج مسائل السياسة بالرجوع الى نصوص الانجيل (١) · وهو يقول : « انك اذا ألغيت الحكومة ، فان الأرض وجميع خيراتها تصبح مشاعا بين جميع الناس كالهواء والنور · فقانون الطبيعة البدائى لا يعطى حقا لكائن على اى شىء من الأشياء ، ولكنه أيضا يجعل من كل انسان فريسة لأى انسان · ولم تكتسب الحقوق ، على وجه العموم ، الا بعد تدعيم السلطة العامة » ·

راى منتسكيو :

وكان هذا أيضا هو راى « منتسكيو » (١٦٨٩ ـ ١٧٥٥) ، وقد وضحه فى فصل مشهور من كتابه « روح القوانين L'Esprit des Lois » (الفصل الخامس عشر) · وخلاصة هذا الفصل أن « الناس ماداموا قد تنازلوا عن

---

(١) Bossuet, Politique tirée de l'écriture Sainte.

استقلالهم الطبيعى ليعيشوا خاضعين لسلطة القوانين السياسية ، فان ذلك يقتضى تنازلهم عن شيوعية الملكيـة الطبيعية ، وخضوعهم فى ذلك لقوانين مدنية · وقد نتج عن القـوانين الأولى (أى السياسية) تنظيم الحـريات الشخصية ، أما الثانية (أى المدنية) فقد نتج عنها نظام الملكية » ·

وعلى الرغم مما اكده منتسكيو من أن نظام الملكية قد اوجدته حيـاة المجتمع الا انه كان يرى – وفى ذلك ما فيه من تناقض – أن ينحصر تدخل المجتمع فى مسائل الملكية فى اضيق نطاق ممكن ، ويقف فى هذا الصدد موقفا شديد المحافظة ، ويحاول أن يدعم موقفه بالرجوع الى الصالح العـام عنـد مشرعى القوانين الرومانية ، وبالأخص عند شيشرون · اذ يقول : « أكد شيشرون أن المدينة لم تنشأ الا لتساعد كل انسان على الاحتفاظ بما يملك ، فليـكن هذا اذن المبدأ الذى نسير على هديه · فالصالح العام لا يكون بأن نحرم فردا من ملكيته ، ولا يكون كذلك بأن ننقص من هذه الملكية أى جزء ، حتى ولو كان ذلك عن طريق قانون أو مشروع سياسى · ان أساس القانون المدنى ، الذى يجب أن نتمسك بحرفيته هو أن يتمتع كل فرد بما يملك ، وأن تحافظ الدولة على ذلك » ·

وقد ترتب على هذا الرأى أن طالب منتسكيو بأن تعوض الدولة كل فرد تنتزع منه جزءا من أملاكه للمنفعة العامة · اذ أن الدولة ليست ، فى هذا الشأن ، الا فردا يتعامل مع فرد آخر ، ويجب أن تحفظ هذه المعاملة ، حقوق الطرفين ·

رأى بنتـــام :

وقد وجدت هذه النظرية القائلة بأن الملكية أوجدتها حياة المجتمع ، من الفيلسوف الانجليزى « بنتام » (١٧٤٨ – ١٨٣٢) ، أكبر مدافع عنها ·

فهو يرى أن الملكية لا وجود لها فى حياة الطبيعة ، اذ انها نظام لا يوجد

الا بوجود القانون · وليست الملكية فى أساسها الا موقف انتظار : انتظـار للحصول على بعض المنافع من اشياء نملكها · ومعنى ذلك انها مجموعة علاقات بين الناس والأشياء · وليست هذه العـلاقات مادية بل هى معنوية ، وهى تختلف بحسب الزمان والمكان ، وبحسب اقتناعنا من الفائدة التى تعود علينا من ملكية بعينها · على أن التمتع بالملكية لا يقوم الا على أساس القانون ، فانا لا أستطيع أن اتمتع بملكيتى الا بعد أن يضمن له القانون ذلك ، فاذا انتفت القوانين انتفى معها وجود الملكية ·

حالة الطبيعة وحالة المجتمع :

كانت المقارنة بين حالة الطبيعة وحالة المجتمع من الأمور التى تميز بها القرن الثامن عشر · فقد كثرت الرحلات الى الأقطار النائية ، واستصحب الرحالة معهم ، فى عودتهم ، افرادا من القبائل البـدائية لدراستهم · ومن امثلتهم ذلك البـدائى الـــذى عرف باسم « متوحش الأفيرون Sauvage de l'Aveyron» ، نسبة الى موطنه الأصلى ، واجريت عليـه دراســات علميــة وفلسفية · ولم تخل هذه الدراسات من الطرائف فوق ما اثارته من فضول المترفين الذين لم يعرفوا غير حياة الصالونات ومحافل الشعر والأدب ·

وكان« ديدرو Diderot » ، احد رجال الانسكلوبيديا ، ممن كتبوا فى الموضوع ، فعرض آراءه عن الحياة البدائية ، أى الحياة الطبيعية ، فى مقال بعنوان « اضافات الى رحلة بوجانفيل » (١) ، وبين على وجه الخصوص مزايا الملكية الجماعية للأشياء · ومما يذكره فى هذا المقال ان « بوجانفيل » اراد ان يفسد على البدائيين حياتهم ويدخل اليهم النظم المتحضرة ، فطرده شـيخ قبيلة « أوتايتى » قائلا له : « نحن هنا نعيش عيشة ساذجة ، ولكننا سعداء ،

---

(١) Diderot, Supplément au voyage de Bougainville.

فلا تفسد علينا سعادتنا ، لأننا نسير حسب وحى الطبيعة · ولقد أردت أن تنتزع من نفوسنا هذا الطابع · ان كل شىء هنا ملك للجميع ، ولكنك أخذت تطنب فى التمييز بين ما هو « لى » وما هو « لك » · اننا لا نمتلك الا ما هو ضرورى ونافع لنا · انستحق من أجل ذلك الاحتقار ؟ أتحتقرنا لأننا نحتقر الأشياء التى لا تنفعنا ولا تهمنا ؟ اننا اذا جعنا نجـــد ما نشبع به جوعنا ، واذا أحسسنا البرد وجدنا ما ندفىء به أجسامنا · فاذا حاولت أن تقنعنـــا بضرورة تخطى دائرة هذه المنافع الضيقة ، فلا شك أنك ستفتح علينـــا بابا لا يمكن غلقه . وانا لنتساءل كيف يمكن حينئذ أن نفرغ من السعى المتواصل ؟ »

آراء جان جاك روسو (١٧١٢ ـ ١٧٧٨) :

ويعتبر جان جاك روسو أشهر فيلسوف من فلاسفة القرن الثامن عشر جعل من تمجيد حالة الطبيعة المحور الأساسى لفلسفته ·

فقد كان يعتقد أن الانسان خير بفطرته ، وأن حياة المجتمع هى التى غيرت هذه الفطرة وجعلته يميل من الخير الى الشر ، ومن التلقائية والصراحة الى الزيف والرياء والنفاق ·

وحالة الطبيعة ، كما يصفها روسو ، هى التى يعيش فيها الانسان بدون علاقات منظمة مع الآخرين (١) · ومع اعتراف روسو بأن تلك حالة لا تتحقق تماما ، فانه يعتمد على هذا الفرض النظرى ، ويبنى عليه قواعد نظرية ·

وقد عارض روسو بهذه النظرية الاتجاه العام الذى ساد بين فلاسفة القرن الثامن عشر · فبينما كان يمتدح حالة الفطرة كان غيره من الفلاسفة (أمثال فولتير وكوندرسيه . ورجال الانسكلوبيديا) يعتبرونها حالة بربرية

---

(١) اثبتت الدراسات الانثروبولوجية خطأ فهم روسو لحالة الطبيعة · اذ أن البدائيين هم أشد الناس خضوعا لنظام القبيلة . ولا تمر أى فترة من حياتهم الا بتنظيم دقيق . ووفق قواعد محددة . بل ان نظام القرابة عندهم يحدد مكان كل فرد فى الأسرة تحديدا دقيقا بالنسبة للآخرين ·

لا تليق بما ارتفع اليه الانسان فى العلم والذكاء » وقد سخر فولتير من تلك الحالة فى خطاب أرسله الى روسو وقال فيه : « لو عاد الناس الى تلك الحالة التى تتمناها لساروا على أربع » ٠

ومما جعل روسو يمتدح حالة الفطرة ما شاهده فى مجتمعه من روح الأنانية والرياء من الناحية الأخلاقية ، وعدم المساواة من الناحية الاجتماعية مما جعل الأقلية تتحكم فى الأغلبية ٠ فيقول ان الناس فى حالة الطبيعة كانوا يعيشون عيشة حرة ، وتسود بينهم المساواة ٠ ولكن كل شىء ما لبث أن تغير حين ظهرت الملكية الفردية بعد تقدم المجتمع نحو الحياة الاجتماعية ٠ عرض روسو هذه الفكرة بقوة فى فقرة مشهورة من رسالته عن « اصل عدم المساواة بين الناس » (١) ، وتعتبر نظريته عن الملكية تركيبا واكثر عمقا من النظريات التى اتينا على ذكرها ٠

يرى روسو أن عدم المساواة فى الثروة يجعل اغلبية الشعب فى ذل لأن القلة التى تتحكم فى الثروة تتحكم ايضا فى أرزاق الأغلبية ، وتكون نتيجة ذلك أن تنعدم الحريات الأساسية لهذه الأغلبية ٠ وليس عدم المساواة ، فى نظر روسو ، الا مظهرا من المظاهر التى خلقتها المدنية ، وهذا ما جعله ينادى بالرجوع الى عهد الفطرة الذى عاشت فيه الانسانية فى رخاء وسعادة ، لأنه عهد تساوى فيه الناس ، ولم يعش بعضهم عالة على بعض ، ولم يكدس فيه بعضهم المال والثروات على حساب الآخرين ٠ فعاش الناس جميعا فى أحضان الطبيعة ، وتمتعوا بخيراتها على قدم المساواة لأن « كل ما هو من صنع الطبيعة حسن ، وكل ما هو من صنع المجتمع فاسد قبيح » ٠

ويقول روسو فى عبارة مشهورة : « ان أول انسان استطاع أن يحيط

---

(١) J.J. Rousseau, Discours sur l'origine de l'inégalité Parmi les hommes.

ارضا بسياج ، ثم ادعى انها ملكا له ، ووجود من حوله قوما بسطاء يصدقون ادعاءه ، هذا الانسان ، هو فى الواقع ، واضع أسس المجتمع المدنى ٠

ولو وجد ، فى ذلك الوقت ، شخص جرىء اخذ يقتلع الأوتاد ، ويهدم السياج ، ثم صاح فى زملائه ان احذروا ان تستمعوا لهذا المخاتل ، ولا تنسوا ان ثمرات الأرض ملك للجميع ، وان الأرض ليست ملكا لشخص بعينه ـ لو وجد هذا الشخص الجرىء لاستطاع أن يجنب العالم شرور كثير من الجرائم ، والحروب ، وانواع البؤس والفزع » ٠

بظهور الملكية الفردية ، اذن ، ظهر نظام اجتماعى يقوم على عدم المساواة والاضطهاد ٠ ولذا يتحتم ، فى نظر روسو الرجوع الى حالة الطبيعة ، الى حالة الحرية والمساواة ، ولو بالقدر الذى تسمح به عاداتنا التى اكتسبناها من الحياة الاجتماعية ٠ هذه هى الفكرة الأساسية التى يدور حولها كتابه الرئيسى « العقد الاجتماعى Contrat Social » ٠

فالحياة الاجتماعية ، لكى تحقق نوعا من الحرية والمساواة يجب أن تقوم على نوع من التعاقد ٠ والبند الأساسى فى صيغة العقد هو أنه : « يجب أن يكون دخول كل فرد فى حيـاة المجتمع مصـحوبا بتنازله عن « حـرياته الطبيعية » ، وعن جميع ما استطاع أن يستحوذ عليه من انواع الملكية ، على أن يتلقى ، فى نظير ذلك ، من الدولة ، اى من الشعب صاحب الكلمة العليـا بعض « الحريات المدنية » ، وهى تلك الحريات التى لا تتعارض مع المصالح المشروعة للآخرين ٠ كما أن الدولةتتعهد بحماية حقوقه ضد اعتداء الآخرين »٠

واذا قام المجتمع على مثل هذا التعاقد استطاع أن يحقق المزايا الجوهرية لحالة الطبيعة ٠ واولها « الحرية » ٠ لأن الانسان سيكون جزءا من الشعب صاحب السلطة العليا الذى يقرر بنفسه ما هى حقوقه ٠ وما من شك فى أن الخضوع لقانون يعتقد كل انسان انه واضعه ، لا يقيد الحرية فى شىء ٠ وثانى

هذه المزايا « المساواة » : لأن القانون الذى يحدد الحقوق قانون يشرعه الجميع ، وهو قانون يطبق على الجميع بدون تمييز أو مفاضلة بينهم ٠

ويمكن القول ان الحالة التى كانت تسود قبل التعاقد هى حالة اقرب الى « الاستحواذ » منها الى الملكية ، لأنها نتيجة للقوة ووضع اليد ٠ أما بعد التعاقد فان الملكية تقوم على أساس وضعى وينظم أمرها القانون ٠

ويصف روسو بدقة الشروط الاقتصادية التى لا يمكن أن يقوم التنظيم الديموقراطى بدونها ٠ فهو لا يطالب بالمساواة المطلقة التى يستحيل تحقيقها فى المجتمع ، وانما يطالب بنظام اقتصادى يحفظ التوازن بحيث لا يكون هناك فقر مدقع ولا ثراء فاحش ٠ فلا يصح أن « يكون بين المواطنين من يبلغ به الثراء الى حد يمكنه من شراء الآخرين ، ولا من يبلغ به الفقر الى حد يدفع به الى أن يبيع نفسه » ٠ ويجب أن يكون واجب الدولة الأول تجنب الشطط : « اذ لما كانت طبيعة الأشياء تدفع دائما الى هدم صرح المساواة ، كان لابد لقوة القانون من ان تحرص دائما على بقائه قويا متماسكا » (١) ٠

ويظهر اتجاه روسو بشكل واضح فى « مشروع الدستور الذى وضعه لجزيرة كورسيكا (٢) ٠ اذ يقول فيه : « ان فكرتى لا تهدف الى هدم الملكية الخاصة لأن ذلك مستحيلا ، ولكنى اريد ان احصرها فى أضيق الحدود الممكنة ، وأن اضع لها نظاما وقاعدة ، وان أوجهها دائما فى الاتجاه الذى يخضعها للصالح العام » ٠

هذا هو المبدأ الذى سينادى به بعد روسو كثير من المفكرين وعلماء الاقتصاد الاشتراكيين فى أواخر القرن الثامن عشر ، وأوائل القرن التاسع عشر ٠

---

(١) Contrat Social, Liv. II, Chap. XI.

(٢) Projet de Constitution pour la Corse.

وقد حاول الشعب الثائر اثناء الثورة الفرنسية أن يتخذ من مبادىء هؤلاء الفلاسفة ذريعة يبرر بها اعادة توزيع الثروة · ولكن رجال السياسة ما لبثوا أن تدخلوا تدخلا حكيما يضع أسسا جديدة لمجتمع جديد ، ويحقق الديموقراطية الاجتماعية ·

روبسبيير :

ويعتبر روبسبيير من أشهر الساسة الذين انجبتهم الثورة الفرنسية · وقد تبنى آراء روسو ، وأراد أن يحققها عمليا اذ كان يعتبره « معلم الانسانية » ·

فقال بأن الحرية والسعادة تتوقفان على المساواة · ولكن لما كانت المساواة المطلقة مستحيلة ، فان القوانين يجب أن تتجه الى تحقيق مساواة نسبية ، وذلك بتقليل الفوارق بين الثروات المختلفة · ويجب أن يكون حق الملكية مؤقتا ، بحيث تعود الملكيات ، بعد موت أصحابها الى الدولة ·

ولما كانت أهم الحقوق هى المحافظة على البقاء ، والحرية ، فان الملكية يجب أن تكون فى خدمة هذين الحقين · وحق الملكية الذى يمنح لفرد ما يجب أن يتحدد بالنسبة لحقوق الآخرين · أى أن الملكية التى يتمتع بها فرد أو أفراد يجب ألا تحرم احدا من حق « العيش » ، وحق « الحرية » ·

وكل ما هو ضرورى لمعيشة جميع السكان يجب أن يكون ملكا للمجتمع بأسره · وما زاد على ذلك يصح أن يكون موضوعا للملكية الفردية · أى أن الدولة يجب أن توفر لكل فرد جزءا من ثمار الأرض كافيا لمعيشته ، أما الفائض ، فيترك للتداول الحر بين الأفراد ·

وهكذا نرى أن الثورة الفرنسية ، وعلى رأسها مشرعها روبسبيير ، قد اكدت مبدأ ظل يتارجح بين التأييد والانكار مدة طويلة ، ونعنى به أن حق الملكية ليس مطلقا ، بل يجب أن يخضع لتنظيم الدولة ورقابة المجتمع شانه فى ذلك شان جميع الحقوق الاخرى ·

بدء الحركة العمـــالية :

غير أن الثورة الفرنسية ـ حسبما يرى المؤرخون ـ اهتمت بارضـاء الفلاحين وتأكيد حقوقهم أكثر مما اهتمت بحقوق العمال · وربما كان ذلك لأن الفلاحين كانوا يمثلون أغلبية الشعب ، كما أن طبقتهم كانت الطبقة التى طحنها الاقطاع وامتيازات النبلاء والأشراف ·

فدفع البؤس العمال الى القيام بحركة فى عام ١٧٩٢ طالبوا من ورائها بتغيير النظم التى تعمل على استغلالهم وتجويعهم · ونادى انصار هذه الحركة بأن يحل « حق العمل » محل « حق الملكية » · وقد بلغ تحمس هؤلاء الأنصار احيانا الى حد القول بأن حالة العمال لا تتحسن الا بقيام ثورة أخرى · وكان هذا رأى « بابيف Babeuf » وانصاره الذين أطلقوا على انفسهم اسم « المتساوين Les Egaux » ، وطالبوا بالرجوع الى المساواة التى تقوم على حالة الطبيعة ، وأن يكون العمل والتمتع بثمـاره من حق الجميـع ، وأن تسخر جميع موارد الدولة لتوفير الرخاء والرفاهية للجميع ·

ولكن حركة « بابيف » باءت بالفشل ، واعدم تحت المقصلة ، فكان اخفاق هذه المحاولة للوصول الى الاصلاح الاجتماعى من الأسباب التى ساعدت على نجاح « بونابرت » واستئثاره بالسلطة ·

ويهمنـا أن نبين ما اشتمل عليـه « قانون نابليون » المشـهور Code Napoléon من مواد فى تنظيم حق الملكية · وكان اعـلان حقوق الانسـان والمواطن » ، الذى أصدرته الثورة ، قد أكد ، من قبل ، أن الملكية من الحقوق الطبيعية التى لا تقيدها قيود · كما أكد هذا الاعلان أيضا أن الملكية حق مقدس لا يصح أن يعتدى عليه ، ولا يصح أن يحرم منه احد الا اذا اقتضت الضرورة العامة ذلك ، وفى هذه الحـالة يجب أن يعوض المالك عن ملكيتـه المنزوعة تعويضا عادلا ·

سادت هذه الروح كذلك فى قانون نابليون · ولم يتردد المشرعون فى القول بأن اهم اغراضه تنظيم المبادىء التى تضمن للأفراد التمتع بحق الملكية (١) · ويجعل هذا القانون من حق الملكية حقا مطلقا حسب مفهوم القانون الرومانى الذى يقول بأن « الملكية هى حق التمتع والتصرف فى الأشياء بطريقة مطلقة على شرط الا تستخدم فى اغراض تحرمها القوانين واللوائح » ·

وفى جميع حالات النزاع يدافع القانون عن حق المالك · فالمالك مثلا لا يجبر على دفع ثمن التحسينات التى يدخلها المنتفع على ملكه · وفى حالة البيع يحمى القانون المستولى على السلعة ، أى المالك الجديد · وفى قانون الاجراءات ينص على أن الهدف الأساسى من الاجراءات ، حماية الملكية والأمن·

وهكذا نرى فى النهاية ، انه اذا كانت الثورة الفرنسية قد ضمنت الحقوق « السياسية » للفرد ، فقد أجهضت الحقوق « الاجتماعية » التى كافح من أجلها كبار الفلاسفة والمفكرين خلال القرن الثامن عشر · وهذا ما جعل عددا من المؤرخين يؤكدون أن الثورة قد افادت البورجوازية اكثر مما افادت الطبقة العاملة · وهى ، لذلك ، قد فتحت الباب على مصراعيه للأفكار والمذاهب الاشتراكية التى ازدهرت خلال القرن التاسع عشر ·

---

(١) Locré, La Législation Civile de la France, T. XXXI, p. 169

الفصل الرابع عشر

نشأة المذاهب الاشتراكية

١ ـ تعريف الاشتراكية :

لتعريف الأشياء طريقتان : طريقة ذاتية تنحصر فى الانطواء على النفس ، وتامل الأشياء حسب ما يوحيه الينا شعورنا بها ، وطريقة موضوعية تهتم ببحث الأشياء كما هى فى ذاتها دون أن يكون للشعور الذاتى أى تاثير على هذا البحث ٠

ويبدو لنا أن تعريف بعض المفكرين للاشتراكية كان يخضع فى كثير من الأحيان لما يشعرون به نحوها من نفور ٠ وهو شعور لا ننكره على اصحابه ، فلكل انسان مطلق الحرية فى أن يعتنق ما يحلو له من المذاهب ٠ ولكن الذى ننكره هو أن تكون العاطفة والميول الشخصية سببا فىتشويه الحقائق واظهارها فى صورة مخالفة ، أو غير مطابقة لنتائج البحث العلمي ٠

واذا كان لأحد من الناس راى خاص فى الاشتراكية ، فليس له أنيفرض هذا الراي على الناس وينشره على انه نتيجة البحث العلمى ٠ فالبحثالعلمى النزيه يقرر من الحقائق بصدد تعريف الاشتراكية ، والفرق بينها وبين الشيوعية ، ما يختلف تمام الاختلاف عما ورد فى آراء بعض من تعرضوا لهذا الموضوع ٠

فقد ذكر بعضهم أن الاشتراكية هى « النفس القاطع الصريح لمبدأ الملكية الفردية » ، وذكر آخرون أن « الاشتراكية بمعناها الصحيح حرب على الملكية الفردية ، اذ أن أول مطلب لها هو تجريد كل مالك مما ملكت يداه » ٠

والحقيقة انه ما من مذهب اشتراكى واحد ، سواء اكان متطرفا أو معتدلا ، ينطبق عليه هذا التعريف • بل انه المذهب الجماعى نفسه Collectiviste ، الذى نادى به كارل ماركس ، وعرف فيما بعد باسم الشيوعية (وسنشرح فيما بعد الفرق بينهما وبين الاشتراكية) ـ هذا المذهب قد اتسم بطابع الحد من الملكية الفردية ، الى أقصى حد ، ولكنه مع ذلك لم يلغها تماما • فقد انكر على الأفراد حق تملك أدوات الانتاج ، ولكنه سمح لهم بالاحتفاظ بكامل حقوقهم بالنسبة لما يحصلون عليه من كسب عملهم •

فالاشتراكية لا تحارب اذن الملكية الفردية ، ولكنها تختلف فقط مع المذاهب الأخرى ، ومع الراسمالية على الخصوص ، على تعريف هذه الملكية• فالملكية الفردية ، فى نظر الاشتراكية وهى الملكية التى يصح الاحتفاظ بها ، هى الملكية التى يكونها المرء بنفسه ، وعن طريق جهده وعمله ، وليست الملكية التى تاتيه عن طريق الميراث ، اذا نظر اليها فى حقيقتها ، فهى ليست ملكية فردية ، وانما هى ملكية جماعية نتجت عن جهود أسرة ، فى أجيال متعاقبة ، ثم تملكها شخص واحد بطريق الميراث • اما الملكية الفردية بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة ، فهى الملكية التى تبدا مع الفرد وتنتهى بانتهائه •

وقد عرف « ادولف هلز » الاشتراكية بانها « العمل على خضوع الفرد لصالح الجماعة » (١) وهو تعريف لا يمس مبدا الملكية ، ولكنه قد يتدخل فى تحديدها اذا دعت الى ذلك مصلحة الجماعة (مثلما حدث فى قوانين الاصلاح الزراعى التى صدرت فى بعض البلاد النامية كوسيلة من وسائل علاج التخلف) •

والواقع أن الاشتراكية التى ازدهرت فى القرن التاسع عشر ، كانت رد فعل ضد المذاهب الفردية Individualisme التى سادت فى القرن الثامن عشر

---

(١) انظر : Charles Gide, Notions d'économie Politique.

فليس من الغريب أن يكون من أول أهدافها محاربة النزعة الفردية ، والمناداة بتحقيق مصلحة الجماعة قبل مصلحة الفرد · ويترتب على هذا الهدف تحسين حال الطبقات العاملة ، وتضييق الفروق بينها وبين الطبقات الأخرى ، والوصول الى ذلك بقوة القانون ، لا عن طريق تنظيم الاحسان ، أو الدعوة الى مد يد المساعدة للفقير · فقد لا يستجيب المرء لصوت الضمير ، أو للمثاليات التى يدعو اليها الدين خصوصا بعد أن جرفه تيار الحياة المادية ، وحينئذ يجبره القانون على اداء واجبه نحو الآخرين · ومن الوسائل التى تستعين بها الدولة على تحسين حال الطبقات العاملة ، والحد من سيطرة أصحاب رؤوس الأموال ، تاميم الصناعات الكبرى والمرافق الحيوية · وهذا التاميم هو احدى سمات المذاهب الاشتراكية لأنه يحمى المصالح الجماعية من عسف بعض الأفراد ·

يمكننا اذن ان نعرف الاشتراكية تعريفا موضوعيا بانها « المذاهب التى تطالب « باشراف » الدولة على مصادر الحياة الاقتصادية ، وبفرض نوع من الرقابة على المرافق الزراعية والتجارية والصناعية » ·

ولا يشذ واحد من المذاهب الاشتراكية المتعددة عن هذا التعريف ، وان كانت تختلف فيما بينها على تحديد درجة هذه الرقابة · ونحب أن نلفت النظر الى نقطة هامة فى هذا التعريف وهى اختيار كلمتى « الاشراف » و « الرقابة » وهما لا تعنيان بتاتا فكرة « الخضوع » فالاشتراكيون لا يطالبون بان تضع الدولة يدها على جميع مرافق الحياة الاقتصادية بل يكتفون بأن تقتصر وظيفة الدولة ، فى هذا الشان ، على الاشراف والرقابة ·

وهذا التعريف يبعد الفكرة التى قد تخامر بعض الاذهان من أن الاشتراكية تهتم بانشاء المؤسسات الخيرية للاخذ بناصية المحتاجين ، فاشتراكية فى جوهرها محاولة للاصلاح والتنظيم ولكن الاحسان لا ينظم الاوضاع السقيمة،

ولا يعيد التوازن اليها ، بل يترك الاحوال على ما هى عليه مكتفيا بتخفيف بعض الآلام الفردية التى سببها فساد النظام واختلال التوازن ٠

وكذلك فان التعريف الذى أوردناه لا يتعرض للكفاح او الصراع بين الطبقات ، ولا الى فكرة المساواة فى توزيع الثروة ٠ والقول بأن الاشتراكية هى فلسفة الطبقات الكادحة لا ينصب الا على أحد الاشكال الخاصة جدا من هذا المذهب ٠ والحقيقة ان تحسين حالة الطبقات العاملة ياتى كما قلنا ، كنتيجة للتنظيم الاجتماعى الذى تهدف الاشتراكية الى تحقيقه ، ولكنه ليس بالهدف المباشر لها ٠

والآن بعد ان عرفنا الاشتراكية ، يتحتم علينا توضيحا لفكرتنا ــ أن نبين الفرق بينها وبين الشيوعية :

ان النظريات التى عرفت بالشيوعية قد ظهرت بعكس الحال فى الاشتراكية منذ اقدم العصور ٠ وكان أول من صاغها صياغة منهجية هو فيلسوف الأغريق افلاطون ٠ وظهرت بعد ذلك ، فى عصور النهضة ومطلع العصر الحديث ، نظريات اخرى مماثلة نذكر من اهمها « اليوتوبيا » لتوماس مور » ومدينة الشمس » لكامبانيلا ٠

وقد جاء الخلط بين الاشتراكية والشيوعية من الانصار الاعداء على السواء ٠ فلم ير بعضهم بينهما الا اختلافا فى الدرجة ، ونظر بعضهم الآخر الى الاشتراكية على انها « الجنس » والى الشيوعية على انها « النوع » ٠ ونحن اذا تاملنا فى تاريخ النظريات الشيوعية وجدنا انها قد ظهرت فى فترات متباعدة ٠ فاصحابها لا يكونون مدرسة متصلة الحلقات ، ولكنهم يعبرون بين الفنية والفينة عما يداعب نفوسهم من احلام ٠ فهذه النظريات لا تعبر اذن عن حال المجتمع الراهنة ، ولكنها تعبر عما يتخيله اصحابها من حالة مثالية

لمجتمع المستقبل · وهى ، بصفتها هذه ، تلفت الانظار اليها ، ولكنها تظل عديمة الجدوى لانها لا تتصل بالحاجات الحقيقية التى يحسها المجتمع وقت ظهورها ·

ويختلف الامر تماما فيما يتعلق بالاشتراكية ، فقد نمت هذه النظريات واتصلت بدون انقطاع منذ ظهورها فى أوائل القرن التاسع عشر ، واشتد تيارها حوالى عام ١٨٥٠ ، مما يدل على أنها كانت تلبى نداء حاجة اجتماعية فظهرت مدارس « سان سيمون » و « فورييه » فى فرنسا ، « ورويرت أوين » فى انجلترا · ولم تكتف هذه المدارس بتشييد الاحلام ، ووضع المثل العليا ، بل اتجهت توا الى المسائل العلمية ·

ويعتقد الشيوعيون ان الثروة هى أساس كل فساد اجتماعى لانها تولد الانانية الفردية ، وتثير البغضاء فى قلوب المواطنين فتدفعهم الى أنواع النزاع الداخلى الذى يؤدى الى خراب الدولة · ولذلك حرص افلاطون على عدم تملك الثروة وخصوصا بين طبقة الحكام والمحاربين فى « مدينته الفاضلة » ولم تكن النظريات الشيوعية التى جاءت بعد ذلك الا صورا متعددة لشيوعية افلاطون ·

فالشيوعية اذن هى التى تحارب الثروة ، وتحارب الملكية ، لانها فى نظرها ، أساس النزاع بين الطبقات وأساس فساد المجتمع ·

وهنا يحضرنا سؤال هام : هل النظام السائد الآن فى روسيا نظام شيوعى بالمعنى العلمى الدقيق لهذه الكلمة ؟ اننا لا نستطيع ان نجزم بذلك لان المعلومات التى تصلنا عن هذا النظام تاتينا عن طريق الدعاية ووسائل الاعلام ، وهى اما ضد هذا النظام أو مؤيدة له · وفى كلتا الحالتين تنعدم وسائل الحكم الصحيح · كما ان الاسم الرسمى للدولة الروسية هو « اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية » U.R.S.S. ، ولا يبدو فى هذه التسمية أى اشارة الى الشيوعية · ولذا نعتقد أننا نكون فى جانب الصواب لو سمينا هذا النظام « جماعيا Collectiviste لانه يقوم على فكرة الاشتراك فى ادارة المرافق العامة

ومصادر الثروة ، ولا يلغى الملكية تماما بل يحصرها فى أضيق الحدود ٠

فالشيوعية ـ كما قدمنا ـ ليست الا افكارا تداعب خيال أصحابها ، وهم يبسطونها على صفحات الكتب للتعبير عن رأيهم فيما يجب أن يكون عليه المجتمع المثالى ٠ وهى بهذا المعنى تنصب دائما على المستقبل لأن المثل الأعلى اذا تحقق انتفت عنه هذه الصفة ٠ واذا اصطدمت هذه الافكار بالواقع ظهرت استحالة تحقيقها بحذافيرها ، فهيهات ان نستطيع تحقيق مجتمع تنعدم فيه الفوارق بين الطبقــات ٠

ويمكن اجمال الفروق بين الاشتراكية والشيوعية فيما يلى (١) ٠

١ ـ تتيح النظم الاشتراكية قدرا من ملكية أدوات الانتاج كما تتيح ملكية سلع الاستهلاك أما الشيوعية فأدوات الانتاج فيها ملك للدولة ، كما أنها لا تسمح بملكية سلع الاستهلاك الا فى نطاق محدود ٠

٢ ـ تخضع المنظمات والاجهزة الاشتراكيةلنظام الحكم الذاتى واللامركزى فى التنفيذ مع درجة بسيطة من المركزية فى توجيه السياسة وتصميم الخطــة العامة ٠ أما المنظمات والأجهزة الشيوعية ، فانها تتصف بالمركزية وتركيز السـلطة ٠

٣ ـ يخضع التنظيم الاشتراكى لحاجات البيئة المحلية ، وقد يختلف من اقليم لآخر داخل البلد الواحد ٠ بينما الاسلوب الشيوعى عادة يكون موحدا فى الداخل والخارج ٠ ومن ثم نجد ان الدعوة الى الشيوعية دعوة عالمية ٠

٤ ـ يعتمد الاشتراكيون الى حد كبير فى مرحلة التحــول من المجتمــع الرأسمالى الى المجتمع الاشتراكى على الوسائل والتشريعات السلمية ، بينما يعتمد الشيوعيون على الثورات العنيفة وعلى القوة ٠

---

(١) عن الدكتور جمال الدين محمد ســـعيد : الاشتراكية العربية ومكانها فى النظم الاقتصادية (سلسلة كتب قومية) ٠

٥ ـ الاشتراكية لا تتعارض مع الاديان ، بل ان كثيرا من النظم الاشتراكية تستمد معنوياتها ، وقيمها الاخلاقية ، وفلسفتها الروحية من الاديان ، بينمــــا الشيوعية لا تهتم بالاديان بل انها تحاربها ٠

٢ ـ مذهب سان سيمون :

يدين العالم الحديث بالكثير من الاراء التى تحركه الى مذهب سان سيمون الذى يعد بحق فاتحة الحركة الاشتراكية التى ذخر بها تاريخ القرن التاسع عشر ٠ وقد كان للاراء الخصبة التى تحمس بها ودافع عنها بقوة إثر كبير فيمن جاء بعده من الاتباع والمريدين ، فاستغلوا هذه الاراء وتوسعوا فيها حتى اتخذت سمة المذهب المحكم ٠ ولذلك فان الكلام عن سان سيمون لا يكمل الا بالكمال عن حــركة اتبــاعه التى اطــلق عليها اســم « الســان ســيمونية » Saint-Simonisme فهؤلاء الاتباع هم الذين روجوا للمذهب ونشروه وفصلوا ما فيه من تعاليم ، ووضعوها فى صيغة محكمة ، وتولوا الدفاع عنها بكل ما أوتوا من قوة وعزيمة ٠

وقصة هذا الارستقراطى الثائر ، اى سان سيمون ، قصة عجيبة ٠ فقد ولد فى أحضان العز من أسرة عريقة فى النبالة ٠ ولكنه ما لبث ان ادرك منذ حداثته ان الطبقة الارستقراطية لاتتميز بالمال ولا بالجاه ولا بالحسب ولا بالنسب ، بل ان هناك ارستقراطية أخرى يجب ان تسود وهى التى يتميز أصحابها بما يؤدونه من خدمات انسانية ٠

وما كاد سان سيمون يبلغ سن الشباب حتى كانت الثورة فى أمريكا تتاجج ضد الاستعمار البريطانى ورفع الامريكيون علم الثورة ضد انجلترا (١) ٠

---

(١) قامت حرب الاستقلال الامريكى فى عام ١٧٧٦ ٠

فسارعت فرنسا لمساعدة امريكا على التخلص من نير الاستعباد ، وارسلت فيلق الحرية بقيادة « لافاييت Lafayette ، فسارع سان سيمون الى الانضمام اليه ، فقد وجد الفرصة سانحة للدفاع عن مثله العليا • وقام بواجبه فى الدفاع خير قيام حتى انه جرح فى فخذه فى احدى المعارك البحرية •

وما ان استقرت الأحوال حتى ظهر لديه نوع اخر من النشاط ، نشاط يتلاءم مع أوقات السلم والتعمير • فبادر الى استغلال ما تعلمه فى الهندسة ، واتصل باولى الشان فى المكسيك لشق قناة تصل بين المحيطين الاطلسى والهادى، وهى القناة التى عرفت فيما بعد بقناة بناما • ولم يكن يقعده شىء عن أى مشروع يرى فيه مجالا لاستغلال موراد العالم لصالح الانسانية •

ولما وجد ان مشروعاته التى يضطرم بها ذهنه ولايمكن تحقيقها الا عن طريق المال ، اشترك فى عدة مشروعات تجارية ، واختلط فى فترة من حياته برجال الأعمال وجمع ثروة ضخمة • وكان ينتهز فرصة المآدب والحفلات للاجتماع برجال العلم والاستئناس برأيهم والتعلم منهم • وفى عام ١٨٠٣ كتب سلسلة خطابات بعنوان « خطابات من احد نزلاء جنيف » (١) دعا فيها شعوب أوربا الى تبجيل العلماء ووضعهم فى المنزلة التى تليق بهم •

وبين عشية وضحاها قلب له الدهر ظهر المجن ، فتعثر حظه فى الأعمال واصابه الافلاس فاضطر لكى يعيش الى قبول وظيفة كاتب بسيط فى أحد بنوك التسليف ، والتمس المعونة المادية من خادمه السابق • ولكنه لم يضيع الوقت فى الندم ، وفى البكاء على حظه العاثر • بل انه لم يعر اى التفات الى ما أصبح فيه من عسر وفاقة • ولم يقلل ذلك من نشاطه وتحمسه لمبادئه • فكتب فى هذه

---

(١) Lettres d'un habitant de Genève.

الفترة بحثا يقدم فيه للجمهور خلاصة الابحاث العلمية التى تمت فى القرن التاسع عشر (١) كما كتب « بحثا فى علم الانسان » (٢) . وقبل انعقاد مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ ، لتسوية مشاكل اوربا بعد حروب نابليون ، اخذ سان سيمون يعد مشروعا ضخما بمساعدة « اوجستان تييرى ـ Augustin Thierry احد معاونيه . وكان هذا المشروع يرمى الى اعادة تنظيم المجتمع الأوربى واقرار السلام فيه . ولكن هل يمكن اقرار السلام بدون تنظيم الصناعة ؟ .

وهكذا نصب سان سيمون نفسه منذ عام ١٨١٧ نصيرا للصناعة ، واخذ على عاتقه الدفاع عن حقوق العمال والنهوض بهم . ولكى يسمع صوت العمال للعالم ويهيء لهم مكانا يليق بما يبذلونه من جهود ، اخذ يحرر بمساعدة « اوجست كونت » ـ الذى انضم اليه وعمل حينا من الزمن تحت لوائه ـ نشرات ضمنها تعاليمه الاشتراكية وآراءه الفلسفية تحت عنوان « تعاليم رجال الصناعة Catéchisme des Industriels (٣) .

وقد تعرض سان سيمون لبعض المحن فى سبيل نشر مذهبه ، وانفض عنه الكثيرون من اتباعه حتى انه ـ فى غمرة من اليأس ـ اطلق على نفسه الرصاص . ولكنه نجا من الموت بمعجزة ، وعاود نشاطه وحماسه . وما لبث ان تأصل مذهبه فى نفوس الاتباع حتى اصبحوا اشد حماسة من أستاذهم وزعيمهم . وقد استطاع سان سيمون قبل وفاته ان يشهد هذا الحماس ويفخر به . ولما حانت ساعة وفاته (عام ١٨٢٥) اوصى أتباعه بنشر مؤلفه الذى اودعه خلاصة آرائه ، واختار له عنوان « المسيحية الجديدة Nouveau Christianisme » . وكان آخر ما ردده تلك العبارة التى قالها بحماس : « المستقبل لنا L'Avenir est à Nous

---

(١) Introduction aux travaix scientifiques du XIX Siècles.
(٢) Mémoires sur la Science de l'homme.
(٣)

وواصل الاتباع نشاطهم بعد موت الزعيم ، وكان منهم المهندسون أمثال « انفنتان Enfantin ورجال الاقتصاد والمال امثال « بيريير Péreire واصدروا نشرة أسبوعية تتضمن اراءهم وبحوثهم تحت عنوان « المنتج Le Producteur » ثم اتبعوها بنشرة اخرى بعنوان « المنظم L'organisateur · وعنوان كلتا النشرتين يدل دلالة واضحة على بعض أهدافها وهى « الانتاج » و « التنظيم » ونظموا بعد ذلك سلسلة من المحاضرات التى أبرزوا فيها اتجاهات فلسفتهم الجديدة ثم ما لبثت هذه الفلسفة أن اصطبغت فى نظرهم بصبغة العقيدة · فاضفى المحاضرون على انفسهم صفة القديسين والمجاهدين واتخذوا لأنفسهم صومعة فى احد احياء باريس النائية ، لوهو حى«منليمونتان Ménilmontant واخذوا يمارسون هناك ضروب التعاون، ويتدربون على العمل ويزرعون الأرض وهم يرددون اناشيدهم الخاصة ·

ولكن ما لبث الاتباع ان انقسموا الى فريقين بعد ان اشتد الخلاف بينهم حول « حقوق المراة » والمكانة التى يجب ان تحتلها فى مذهبهم · وشد فريق اصدقاء المرأة رحاله الى الشرق ، وهبطوا مصر · ولم يكن ذلك للنهوض بنساء الشرق ، وانما كان الرحيل هربا من الموقعة وحقنا للدماء · وفى مصر عاودهم نشاطهم الصناعى والهندسى ، فوضعوا مشروعا لحفر قناة السويس ولكن مقامهم فى مصر لم يطل لعدم ملاءمة الجو لهم فقفلوا راجعين الى وطنهم · واشتغل الكثيرون منهم فى مشروعات السكك الحديدية ، لانهم وجدوا فى مد طرق المواصلات وسيلة لنشر الصناعة وتحقيق فكرتهم الأساسية واذاعتها فى العالم أجمع ·

الاتجاهات الأساسية فى هذا المذهب :

ما هى الافكار والاتجاهات الأساسية التى يدور حولها مذهب سان سيمون واتباعه ؟ ·

لقد قلنا فى صيغة مجملة ، ان هذا المذهب يهدف لنصرة الصناعة ورفع

شأنها والدفاع عن حقوق الصناع · ونريد الآن ان نتكلم عن الاراء التفصيلية فى هذا البرنامج · ونستطيع ان نتبين فيه أربعة اتجاهات أساسية ·

التمسك بالعقيدة ـ واقرار السلام ـ والتصنيع ـ والاشتراكية ·

(١) التمسك بالعقيدة :

أما عن العقيدة فهى المحور الذى تدور حوله جميع تفاصيل المذهب · ولم تكن هذه الحركة ، فى الواقع ، ذات صبغة دينية فى بدايتها · ولكن بعض الأنصار ومحررى « المنتج » ما لبثوا ان وجدوا فى أنفسهم نزعة قوية لتحويل « الحركة » الى عقيدة » · وكانت دهشة الآخرين بالغة حين قرأوا ذات صباح النشرات التى يلصقها مروجو المذهب على جدران المنازل ، وعلى رأسها هذه العبارة الغريبة «ديانة سان سيمون» ثم أخذت هذه النزعة تظهر فى المحاضرات القيمة التى كان يلقيها أحد الاقطاب وهو « بازار Bazard » ، فقد كانت الصيغة العلمية ، وقوة الحجة والبرهان ، والاعتماد على الاقيسة المنطقية ، ووسائل الاستنتاج تخفى وراءها الرغبة الشديدة فى تحريك العواطف وقيادة النفوس نحو عقيدة جديدة · ولا يستطيع المؤرخ أن يفهم روح هذا المذهب ولا أن يفسر الحماس الذى كان يملأ قلوب المدافعين عنه ، اذا هو أغفل هذه الحقيقة ·

ولكن هل كانت هذه هى رغبة سان سيمون نفسه ؟ وهل كان ذلك هو الحلم الذى يطمح الى تحقيقه ؟

لقد اختلفت اراء الباحثين حول هذا الموضوع · فبعضهم ، من أمثال « جورج دوماس » يصور لنا سان سيمون فى صورة الراهب الذى يتعصب لآرائه ، ويدافع عنها فى حماس بدون ان يهتم بتدعيمها بالاسانيد العلمية · وبعضهم الآخر من أمثال « مكسيم لروا Maxime Leroi يصوره لنا ، على العكس ، فى صورة العالم الهادىء المتزن ، ويؤكد لنا أنه كان حر العقيدة ، يحيا حياة غيره من أبناء القرن الثامن عشر الذين أولعوا بالعلم

والمعرفة النظرية ، وكان على اتصال وثيق برجال « الانكلوبيديا » الملحدين ، وكان يعلق مثلهم ، الامال الكبار على تقدم العلوم التى تؤدى فى النهاية الى النهوض بالانسانية ٠

ونحن لا ننضم فى راينا الى هؤلاء ، ولا الى أولئك ، فكلا الرأيين ، فى الواقع ، ينطوى على مسحة من الراى الصواب ٠ ولا ادل على ذلك من ان سان سيمون قد ميز فى كتاباته بين « الاطوار الحرجة Les Périodes critiques و « الاطوار العضوية او الاستقرارية Les Périodes organiques فى حياة المجتمعات ٠ فهو اذ كان قد انحاز الى جانب العلماء فى مرحلة النقد فقد اتخذ صفة الرسل والقديسين فى مرحلة البناء ، وامتدح أنصار الدين لأنهم ادركوا قيمة « الوحدة المنظمة » ٠ واخيرا لا ننسى انه كتب فى اخر حياته « المسيحية الجديدة » ، واذا كان هذا الكتاب يهاجم الكاثوليكية والبروتستانتيه لعدم اهتمامهما باستغلال خيرات الأرض لمنفعة الطبقات الكادحة ، الا أنه يبين بوضوح ان تحسين المستقبل المادى والخلقى لهذه الطبقات يستلزم التمسك باهداب عقيدة تجمع حولها القلوب ، وتثير الحماس فى النفوس ٠

ويؤثر عن سان سيمون انه قال ، وهو على فراش الموت : « لقد توهم بعض الناس ان كل مذهب دينى يجب ان يختفى ، بعد ان وضحت للعيان عيوب المذهب الكاثوليكى ٠ ولكن هذا وهم خاطىء ٠ فالعقيدة الدينية لا يمكن أن تختفى من الوجود ، ولكنها يمكن ان تتطور بحسب مقتضيات كل عصر ٠ ويجب ان نتذكر دائما ان اداء الأعمال العظيمة يتطلب الانفعالات القوية » (التى تنبعث من الايمان) ٠

لقد تذكر الاتباع هذه الاقوال وغيرها ، واتخذوها مادة لبناء عقيدة جديدة ٠ ولكنهم ما لبثوا ان غلوا فى هذا الاتجاه ، وانحرفوا نحو التصوف ٠ وربما كان احد أسباب هذا الغلو ما وجدوه من ذيوع المذهب الوضعى ، الذى أسسه أوجست كونت ، ورغبتهم فى محاربة الفكرة القائلة بأن الدين قد انقضى

زمنه ، وبانه أصبح عادة تتقبل بالازمنة القديمة · وانصبت جهود « انفنتان » و « بازار » ، على وجه الخصوص ، على دحض « قانون الحالات الثلاث » الذى اتخذه أوجست كونت أساسا لفلسفته الوضعية (١) ·

فهذا القانون ، فى نظرهم ، لا ينفى ان كل تطور للانسانية يتميز باتساع نطاق العقائد الدينية · وكل ما فى الأمر ان هذه العقائد تتخلص مما يشوبها من الخرافات كلما تطور بها الزمن · ولكن الانسانية لا يمكنها الاستغناء عن العقائد · هذه المحاولات للدفاع عن فكرة العقيدة هى التى حدت بالناقد الأدبى المعروف « سانت بيف Sainte Beuve » الى الثناء على حركة سان سيمون ووصفها بانها « زودت الكثيرين بما كان ينقصهم من وجوب اعتناق عقيدة ، وأضفت صفة الاحترام على أسمى أشكال الظواهر الاجتماعية وهى العقيدة الدينية » ·

ومن الطبيعى أن تكون هذه الديانة الجديدة التى نادى بها أنصار سان سيمون ، وانتصارهم لفكرة تجديد العقيدة سببا فى اثارة رجال الدين المسيحى ضدهم · اذ أن العقيدة الجديدة تختلف مع العقيدة الكاثوليكية فى مسائل جوهرية · فالكاثوليكية تنادى بمبدأ « الثنائية Daulisme » الذى يقابل بين « الروح » و « الجسد » بين الطبيعة » و « الله » ولكن مذهب سان سيمون يحارب هذه الثنائية ويكن أعظم جهوده لاعلاء شأن الجسد الذى تحقره الديانة الكاثوليكية وليس معنى ذلك أن هذا المذهب يجند أرضاء الغرائز ، والاندفاع وراء الاهواء الجسدية ، بل انه يرمى من وراء ذلك الى فكرة سامية ، وهى « تمجيد العمل » وعدم الانتقاص من أهمية الرخاء المادى ، والعيش الطيب الذى يجب ان تتمتع به الطبقات الفقيرة · واذا كان الله ، فى نظر اتباع

---

(١) يقول هذا القانون ان الفكر البشرى ، فى تفسيره للظواهر ، قد مر بثلاث حالات متعاقبة ، هى : الحالة الدينية ، ثم الحالة الميتافيزيقية ، ثم الحالة الوضعية أو العلمية ·

انظر : ليفى برول : فلسفة أوجست كونت – ترجمة الدكتور محمود قاسم ، والدكتور السيد محمد بدوى مكتبة الانجلو المصرية ١٩٥٢ ·

سان سيمون ، هو الصانع المثالى للكون ، افلا يكون ذلك داعيا الى اعلاء شأن الصناعة وتحسين حال الصناع ؟

(ب) اقرار السلام :

اذا تطورت الانسانية نحو هذه الفكرة السامية ، وهى تحقيق الرخاء للجميع ، فان ذلك لا يؤدى الى تقدم الصناعة فحسب ، بل يؤدى كذلك الى اقرار السلام بين الشعوب ٠

تلك هى العقيدة الراسخة فى نفوس انصار سان سيمون ، والتى لا يشذ عنها واحد منهم ٠ وليس هناك من شك فى ان هذه العقيدة التى تتصل بسلام بسلام العالم ، تعبر تمام التعبير عن رأى سان سيمون نفسه ٠ فقد سبق أن قلنا انه كتب « رسائل من جنيف » فى عام ١٨٠٣ ، واعد مشروعا « لتنظيم الانسانية » فى عام ١٨١٤ ٠ وهو فى رسائله يدعو الشعوب لارسال مندوبيهم الى جنيف حيث يجتمع عدد من العلماء للاتفاق على الخطط ٠

والتدابير اللازمة لسعادة الانسانية وفى مشروعه يدعو الدول لكى تحذو حذو انجلترا وفرنسا فى ارساء دعائم النظام البرلمانى ، ويعبر عن رغبته فى قيام « برلمان عام » أو « برلمان أعلى » يجمع ممثلى الشعوب جميعا (١) وهذا البرلمان تفوق سلطته سلطة الحكومات الخاصة ، ويزود بالقوة اللازمة للحكم فى الخلافات التى تنشأ بين الدول ولا تقتصر مهمته على التحكيم ، وابداء الرأى فى المنازعات ، بل يجب ان تكون وظيفته الأولى توحيد الجهود ، وادارة الاعمال التى تعود بالنفع على جميع المجتمعات الأوربية بوجه عام ، وبذلك يعد قلوب وعقول الأجيال الناشئة لاعتناق فكرة « الوطن الأوربى » ٠

---

(١) هذه الفكرة قد تحققت كما نعرف فى عصبة الامم (بعد الحرب العالمية الأولى ، ثم فى هيئة الامم المتحدة ، بعد الحرب العالمية الثانية ، ولكنها لم تنجح للاسف ، حتى الآن ، فى اقرار السلام والقضاء على المنازعات الدولية ٠

ويقيم اتباع سان سيمون حول هذه الاراء مذهب فلسفية وهذا المذهب لا ينكر وجود الحرب وما يؤدى اليه من تطورات فى نظم المجتمع ، ولكنه ينتهى من ذلك الى ان حالة التآلف والتآزر تحل ـ بالتدريج محـل النزاع والتطـاحن فالنزاع بين الجماعات ، والنزاع بين طوائف الجماعة الواحدة يتلاشيان شيئا فشـيئا ، واسـباب الطمـأنينة تزداد تبعا لذلك ويثبت التـاريخ ان المدينة حـين تكونت جمعت شـتات الأسر ، وقضت عـلى أسـباب الخـلاف بينها كما أن « الدولة » قد فرضت نظاما واحدا على مجموعة المدن التى ضمتها تحت لوائها ويأمل اتباع سان سيمون أن يستمر هذا التطور للوصول الى نظـام يوجد ، أو على الأقل ، يبعد أسباب النزاع بين دول العالم ·

(جـ) الصـناعة :

واذا أردنا أن نبحث عن القوة اللازمة لتحقيق الأهداف ، والمثـل العـليا وجدنا أن سان سيمون يحصر هذه القوة فى شىء واحد : « الصناعة » ·

واذا كان اتباعه قد ارتدوا ، فى بعض المواقف ، مسوح الرهبان ، فانهم يكونون فى معدنهم الاصلى جماعة من رجال العلم والهندسة وهدفهم الرئيسى ، أو المحور الذى تدور حوله جميع آرائهم الاخرى هى الوصول الى اسـتغلال موارد الأرض الى أقصى ما تسمح به قوة البشر ولذلك حاربوا بعنف كل ميل نحو حياة الدعة ، والاكتفاء بما تمنحه الطبيعة كما حاربوا فكرة الرجـوع الى الطبيعة التى اعتنقها الكثيرون منذ ان نادى بها جان جاك روسو ، لانهم وجدوا فى تلك الفكرة تعريفا لتقـدم الحضـارة المادية التى يجب ان تقـوم عـلى الصـناعة ·

واذا كان مبدأ المساواة أحد المبادىء التى نادت بها الثورة الفرنسـية فيجب الا يؤدى تحقيق هذا المبدأ الى خفض مستوى المعيشة ، بحيث نص فى النهايةالى «المساواة فى الفقر» ويجب ان تعمل الصناعة على تحقيق مستوىلائق

للجميع واذا توقفت عملية الصناعة أو تباطأت ، انهار كل أمل فى تحقيق هدف الانسانية نحو الوحدة واقرار السلام .

« كل شىء عن طريق الصناعة ، وكل شىء لها » هذه العبارة التى كان يرددها سان سيمون فى كثير من المناسبات قد اصبحت شعار اتباعه ، وغدت أمام ابصارهم الحافز القوى الذى يدفعهم دائما الى الأمام ويجب الا ننسى تاثير الكتابات التى كان يكتبها الزعيم واشرنا اليها من قبل وهى التى كانت تصدر تحت عنوان « تعاليم رجال الصناعة » وكانت تفسح مجالا كبيرا لمطالب العمال وتنادى بضرورة انصافهم وقد اظهرت هذه الكتابات حقيقة هامة وهى أن تحسين وسائل الانتاج واستخدام الاختراعات الحديثة لابد ان يؤدى الى ظهور قوة اقتصادية جديدة ، هى قوة العمال ويجب ان يفسح المجال لكى تحتل هذه القوة مكانها ولتسهم بنصيبها فى الحياة السياسية فاذا كانت الحقوق تقاس بنسبة الخدمات افلا تؤدى هذه الطبقة أجل الخدمات واعظمها للمجتمع ؟ ان العمل الانسانى هو الذى يشكل المادة ويعطيها كل قمتها ولذا يجب ان تقدره التقدير المناسب مثل هذه الاراء تؤدى فى النهاية الى فلسفة تجعل من العمل الصناعى أساسا لجميع القيم الأخرى سواء اكانت اجتماعية أم اقتصاديةوسواء اكانت تتصل بالرجال ام بالأشياء فاعظم الرجال قيمة عند سان سيمون هو المهندس كما ان هذه الفلسفة لا تلبث ان تصبح أساسا لبرنامج سياسى يقوم على المطالبة بحق الصناع وارباب الأعمال فى التمثيل النيابى وقد كان سان سيمون أول من صدر الحركة التى قام بها لافيت Laffite والتى كان هدفها القضاء على النظام العتيق ذلك النظام الذى كان يسمح بالتمثيل النيابى على أساس ما يدفعه الفرد من الضريبة العقارية فقد كان هذا النظام يحرم التاجر والصانع من حق دخول البرلمان فى حين انهما يمثلان العناصر المنشطة العاملة فيجب فى ظل النظام الجديد ان يقضى على هذا النظام الاقطاعى الذى يحمل طابع الفوضى ويغفل توازن القوى .

وكان سان سيمون حين انتصر لهذه الحركة وطالب بهذا الاصلاح لنظام التمثيل النيابى يتكلم بلسان الشعب واذا كانت طبقات الشعب وخاصة طبقة العمال قد أخذت منه محاميا يعبر عن رغباتها فقد كان هو نفسه بكرة المحامين والمحاماة ولايعادل كرهه لتلك المهنة الا كرهه لرجال الحرب . وكان يطلق على هاتين الفئتين فى شىء من السخرية كلمتى Sabreurs أى رجال السيف و Parleurs أى رجال الكلام وكان ينظر الى مهنتهما فى شىء من الحذر ولا يولى ثقته الا لأصحاب النشاط المنتج ولذلك كان يعزو فشل الثورة الفرنسية وضعف نتائجها الى تدخل رجال القانون ، وكان يرجو أن يفسح المجال لرجال العمل الذين يستطيعون ان يؤثروا فى الأشياء ويتحكموا فى المادة فيعدون بذلك الوسائل التى تؤدى - لا عن طريق الكلام والخطابة ولا عن طريق اللوائح والمنشورات الى خير استغلال لموارد العالم واجل نفع لسكانه .

وقد كان اتباع سان سيمون أول من نادوا بضرورة انشاء حزب للعمال وكانوا فى بادىء أمرهم لا يفصلون بين العمال وبين اصحاب المشروعات الصناعية ولكنهم عادوا بعد ذلك ففرقوا بين العمال الذين يخدمو الآلات وبين رؤساء العمل والفنيين ومنظمى الانتاج وافسحوا مكانا بعد ذلك لرجال المال الذين يجب ان يغذوا المشروعات الانتاجية باموالهم أما رجال الفكر فان مذهب سان سيمون ينظر اليهم نظرة خاصة وهو فى غمرة انتصاره للصناعة والعمل والنشاط الحسى لم يغفل اثر العلماء وواضعى النظريات العلمية التى تحقق للصناعة التقدم والانتعاش .

وقد عرف سان سيمون ان العلم هو الثروة الحقيقية للشعوب وكان يذكر ذلك فى كل مناسبة ولكنه راى كذلك ان العلم يجب ان يكون فى خدمة الصناعة وان يكون تقدمه تمهيد للتقدم فى جميع الميادين الأخرى للحياة الاجتماعية وهناك شرط هام يهيمن على اتجاهات هذا التقدم وهو ان حسن الاستغلال لموارد الأرض الى الحد من استغلال الانسان بواسطة الانسان ومعنى ذلك ان يصحب التقدم الصناعى الاتجاه نحو الاشتراكية .

(د) الاشتراكية :

لم تكن الاشتراكية معروفة فى الوقت الذى قام فيه سان سيمون بحركته ولكن هذه الحركة كانت تتسم بروح الاشتراكية ٠

وقد ظهرت هذه الكلمة فى أوائل القرن التاسع عشر واطلقت لأول مرة على النظريات التى نشرها « روبرت أوين » فى انجلترا ثم أدخلها « بيرلرو Pièrre Leroux » فى فرنسا بين سنتى ١٨٣٠ ، ١٨٣٥ محاولا ان يبين القضاء بين مذهب الاشتراكية ومذهب الفردية ٠

وقد كانت فكرة الاشتراكية بالنسبة لسان سيمون واتباعه تهدف الى وضع حد للفوضى الاقتصادية وذلك لتحقيق مصلحة الطبقات العاملة ٠

ومما صرح به فى بدء حركته ان البند الأول فى الميزانية يجب ان يخصص لتوفير العمل للقادرين والمعاش للعاجزين ثم أخذ هدفه يتضح شيئا فشيئا حتى اصبحت غايته القصوى تحسين الحالة المادية والمعنوية للطبقة الاكثر عددا والأقل حظا فى الحياة وقد عبر عن غايته هذه التى أرادا ان يجعل منها الهدف الأسمى للانسانية فى مؤلفه «المسيحية الجديدة» ويعد هذا الكتاب وصيته العقلية لأنه أوصى فيه بكل ما أراد تحقيقه فى الحياة وقد جاء فيه « ان الأمر الذى يجب ان يشغل اذهان المفكرين اكثر من أى شىء أخر هو تحقيق الرفاهية الاجتماعية للفقراء » ٠

وقد جعل الاتباع من هذه اللبنات المتناثرة أساسا لما بنوه فيما بعد من بناء شامخ واصبح هذا البناء موردا يغترف منه اصحاب المذاهب الاشتراكية الذين اتوا بعدهم فيداو يوضحون بالأساليب المنهجية ما بين مذهب الاقتصادى الحر من تنافر وبينوا خطأ هذا الأخير من الناحية التاريخية ومخالفة لمبدأ التطور الاجتماعى اذ انه يقيم الاقتصاد على أسس ثابتة لا تتغير على حين ان المعايير الاقتصادية والاجتماعية تتغير بحسب الازمنه والامكنة وبحسب البناء

الاجتماعى فى البيئات المتخلفة وكذلك بحسب درجة التقدم العلمى والصناعى فى كل مجتمع وليس مذهب الاقتصاد الحر فى ذاته الا مرحلة من مراحل حياة الاقتصاد وجدت لتلاءم ظروف اجتماعية معينة لابد أن تفسح المجال لغيرها من المراحل ٠

وهكذا كان اتباع سان سيمون أول من عمل معول الهدم فى صرح المذهب الاقتصادى التقليدى الذى خيل للناس انه خالد ولا سبيل الى زحزحته وقد جعلوا ذلك واجبهم الأول قبل اقامة بنائهم الجديد ثم هاجموا بعد ذلك نظام الوراثة وأظهروا ما فيه من ظلم واغفال لمبدأ تكافؤ الفرص اذ تتمتع طبقة قليلة اقل من غيرها حظا فى الثقافة والذكاء والعلم بثروات طائلة وتستند الى ثروتها فى السيطرة على الطبقات الأخرى فطالبوا بالغاء الوراثة بعد الفرع الثانى وبفرض سبلا على الوراثة المباشرة وقد كان نظام الوراثة فى نظرهم نوعا من الخطر الذى يصادف الانسان منذ ولادته فيميزه عن غيره ويكون عقبة فى سبيل تحقيق مطامح الآخرين ممن لم يصادفهم هذا الخطر وكانوا يرون ان العدالة تقتضى أن تتاح الفرصة كاملة لكل انسان لاظهار مقدرته ومواهبه وان يكافأ كل انسان على قدر عمله وقد كان يحلو لأتباع سان سيمون أن ينعتو طبقة الوارثين والارستوقراطيين بانهم « الطبقة التى تستهلك دون أن تنتج » وأصبح هذا الهجوم ضد الثروة التى تاتى بغير عمل من المبادىء التى امتلات بها صفحات النشرات الاشتراكية فيما بعد ٠

والمحور الأساسى الذى تدور حوله اشتراكية سان سيمون هو أن الملكية « ظاهرة تاريخية » ولذا وجب أن تتطور مع الزمن ومن الخطأ أن نعتقد أن الملكية مبدأ مطلق يظل كما هو فى جميع مراحل التاريخ بل يجب أن يخضع للتنظيم والتهذيب اللذين يتناولان نواحى الحياة الاجتماعية الأخرى ٠

ومما يدل على أن الملكية ظاهرة نسبية أنها كانت تمتد فى الأزمنة السالفة الى الأفراد من بنى الانسان فكانت نظم الرق تبيح للانسان أن يمتلك افرادا

من بنى جنسه يتخذهم عبيدا له · ولم يكن أحد يجد فى ذلك أى منافاة للعدل والكرامة الانسانية · ثم اقتصرت الملكية فى أيامنا هذه على « الأشياء » ، وليس هناك ما يمنع من أن تقتصر فى المستقبل على أشياء دون غيرها وأن تتحدد وتنظم بحسب ما تدعو اليه ضرورات الحياة الاجتماعية ·

كما أن « الوصية » كانت فى الأزمنة الماضية متحررة من كل قيد فكان للمرء مطلق الحرية فى أن يهب ماله أو يوصى به بعد موته ، لمن يشاء ويحرم من يشاء أما اليوم فان صاحب الوصية لا يوصى بماله الا داخل نطاق يحـــدده له القانون (١) ·

فاذا كان ما نراه اليوم من النظم يخالف ما كان ساريا فى الماضى فما الذى يمنع من أن يكون نظام المستقبل غير نظام اليوم ؟ ان كل شىء فى العلم يتغير ، ولابد أن تتغير النظم والاقتصادية منها على وجه الخصوص لكى تتلاءم مع الأوضاع الجديدة للحياة الاجتماعية ·

ولا شك أن الانسانية فى ظل النظام الحاضر لم تصل بعد الى تحقيق مطالبها كاملة ودليل ذلك وجود الطبقة الكادحة التى لا تتمتع الا بحرية وهمية فالعامل الذى يخضع لصاحب العمل ويقع فريسة لاستغلاله وجشعه لا يختلف حظه كثيرا عمن سبقوه فى العصور الماضية من العبيد واذا كانت وطأة الظلم قد خفت عن كاهله قليلا الا انه مازال مظلوما على أى حال لأنه لا يمتلك الوسائل التى يستطيع ان يظهر بها مواهبه او يحسن بها أجره وطالما طالب بحقوقه دون ان يجد الوسيلة الفعالة للحصول عليها فالانسانية اذن بالرغم من تقدمها لم تستطع ان تقضى نهائيا على استغلال الانسان بواسطة الانسان ·

---

(١) فى الشريعة الاسلامية لا تصح الوصية الا فى نطاق « الثلث » فى التركة وبشرط أن يكون المالك قد أوصى بها ، قبل وفاته ، وهو فى كامل وعيه ·

فما الذى يجب عمله للقضاء على هذا الاستغلال ؟ وما هى الوسائل التى يتعين اتخاذها ؟ بالأحرى ما هى الاتجاهات الايجابية لهذا المذهب الاشتراكى الذى أتينا على تلخيص جوانبه النقدية ؟

أول هذه الاتجاهات هو أن يخضع الاقتصاد لتوجيه الدولة ويعدل عن المبدأ المشهور « حرية العمل وحرية المرور Laissez faire, Laissez Passer وثانيها أن تدعم الدولة فى العهد الجديد أى عهد الاشتراكية وبقوة المال عن طريق البنوك المركزية أو المؤممة وبقوة الصناعة التى تنظم على أسس علمية ·

فاذا استطاعت الدولة أن توجه الاقتصاد وتدعمه بالمال أصبح منواجبها بعد ذلك توزيع العمل وتنظيم الانتاج ·

ثم تسعى الدولة فى النهاية لتدعيم السلام فلا تجند الناس لتعلمهم أساليب التخريب والقتل وانما لتعلمهم الانتاج والابداع الفنى ·

وهكذا نرى أن اشتراكية سان سيمون وأتباعه هى اشتراكية الانتاج والمنتجين · ولم يهتم هذا المذهب بالاستهلاك وتنظيمه بقدر ما اهتم بزيادة الخيرات التى تفيد منها الانسانية وذلك عنطريق حسن الاستغلال لموارد الأرض وهذا المشروع الضخم لا يتم الا اذا قدرت المواهب حق قدرها وارتفع الموهوبون والعاملون الى المكانة الأولى ·

وقد حرص هذا المذهب على أن يبعد عن الأذهان فكرة الخوف منسيطرة الدولة حين تتولى الاشراف على انجاز مشروعات التنمية فاكد أن الدولة التى تحقق هذا المثال الأعلى عن طريق الصناعة لابد أن تكون دولة قد تطهرت عناصرها من كل فساد وتطهرت على الخصوص من سلطان غير المختصين والوارثين وهم بقايا العهود السياسية الفاسدة ولابد أن تتغلب أساليبالصناعة التى تعتمد على العلم ، على أساليب السياسة الملتوية ويسود حكم القانون والنظام بعد أن كان يسود من قبل حكم الأشخاص ·

الفصل الخامس عشر

اشتراكية التعاون

انصار هذا النوع من الاشتراكية لا يتجهون الى بسط سيطرة الـدولة او المجتمع باكمله على الاقتصاد وانما يرغبون فى تنظيم جماعات صغيرة تقوم على الاستغلال الذاتى من الناحية الاقتصادية مستعينة فى ذلك بمبدا التعاون وهذه الجماعات تتكون عن طريق الارادة الحرة وتتكون وحدتها بباعث داخلى لا عن طريق قوة عليا تفرض ارادتها ومع تقديسهم لمبداى « الحرية » والفردية الا أنهم كانوا يرون ضرورة غرس هذين المبدأين فى أرض جديدة أو فى وسط جديد وهذا الوسط الجديد لا يمكن أن يوجد من تلقاء نفسه بل لابد من تنظيمه وتعهده بالرعاية ·

وقد كانت هذه الفكرة وهذا الاقتناع بوجوب خلق وسط جديد غير الوسط الاجتماعىللكائن بالفعل هو السبب فى وصف أصحاب هذا المذهببالاشتراكيين الخياليين UTOPISTES ·

واذا كنا نميل اليوم الى السخرية أحيانا من السذاجة التى تظهر فى عدد من آراء هؤلاء الاشتراكيين والى ان نتبين فى « الوسط » الذى يخلقونه روح « التصنع » والبعد عن الواقع فقد كانوا هم انفسهم يرون على العكس من ذلك أن الوسط الذى نعيش فيه هو الوسط المصطنع ولذا يتعين الكشف عن الوسط الطبيعى الذى يتلاءم مع حاجات الانسان ويحقق الانسجام الطبيعى بين الأفراد المختلفين ·

وقد كان اشد ما ازعجهم فى النظام الاقتصادى المعاصر مبدا المنافسة الذى اتخذ شكل النزاع بين المنتجين على الربح والنزاع بين العمال عـلى

الأجر · وقد بدأت بوادر هذه المنافسة الخطرة تظهر فى رأيهم على اثر انحلال نقابات الصناع القديمة Corporations ، وتوقعوا أن تؤدى هذه المنافسة فى النهاية الى الاحتكار الذى يتركز فى أيدى فئة من أصحاب رؤوس الأموال ·

ولم يذهب بهم الفزع من هذا التطور الى الرغبة فى العودة الى نظام النقابات القديم بل ارادوا أن يحلوا محله نظاما آخر هو نظام « التجمعات التعاونية L'association Coopérative » ، فقد وجدوا فى هذا النظام خير وسيلة للقضاء على المنافسة مع الاحتفاظ بالحرية وما يستلزمه الانتاج من شروط ·

ويعد « روبرت أوين Owen » الانجليزى « شارل فورييه Fourier الفرنسى أشهر من يمثلون اشتراكية التعاون ·

ومن الغريب أنهما من سن واحدة تقريبا فقد ولد الأول فى عام ١٧٧١ والثانى فى عام ١٧٧٢ واغرب من ذلك أن التعاون لم يتم بينهما بل ظل كل منهما يسمع عن الآخر دون أن يراه وقد يكون السبب فى ذلك اختلاف البيئة والوسط الذى عاش فيه كل منهما فقد كان « أوين » احد رجال الصناعة الأغنياء ويتمتع بكثير من النفوذ والجاه فى وطنه ، على حين لم يكن فورييه الا عاملا فى متجر بسيط ولم تتعد شهرته ونفوذه محيط عدد محدود من الأصدقاء ·

وعلى عكس ما قد نتوقع من تأثير المركز الاجتماعى أصبح « أوين » صاحب الملايين أشد من صاحبه صبى المتجر ايمانا بالاشتراكية وتحمسا لنشر مبادئها بالدعاية والمحاضرات وجميع وسائل الكفاح المتطرفة ·

وسنحاول الآن أن نستعرض أهم المبادىء التى تقوم عليها الأفكار الاشتراكية عند كل من هذين المفكرين ·

اولا ـ اشتراكية روبرت أوين وتغيير الوسط الاجتماعي

يعتبر روبرت أوين مثالا فريدا للتناقض بين المركز الاجتماعى الـذى يحتله الانسان على رغم انفه احيانا وبين العاطفة التى تجعله يميل ويوجه جهوده نحو نوع آخر من النشاط ·

ولم تكن اشتراكية بدافع الرحمة التى يحسها صاحب العمل نحو العمال احيانا بل انها كانت صادرة عن اقتناع وعن عقيدة قوية جعلت منه فى نظر بعض المؤرخين أول قطب من اقطاب الاشتراكية البارزين ·

ويحتمل كما يقول شارل جيد أن يكون أول كتاب ظهرت عـلى غلافه تلك الكلمة الجديدة « الاشتراكية » هو الكتاب الذى اصدره « أوين » فى عـام ١٨٤١ بعنوان « ما هى الاشتراكية What is Socialism » ولكن ليس معنى ذلك أن أوين هو الذى اخترع هذه الكلمة ، بل انها ظهرت فى كتابات الكثيرين قبله ·

وبالرغم من ان أحلام « أوين » لتحقيق المؤسسات التعاونية لم يكتب لها الا نجاح مؤقت فقـد ظلت اراؤه الأساسية مصدرا لـما جاء بعـد ذلك من التشريعات العمالية ·

وقد كانت اولى محاولاته لتأسيس المؤسسات التعاونية فى عـام ١٨٢٥ حين انشأ فى مقاطعة « انديانا » بامريكا الشمالية مستعمرة تعاونية أطلق عليها اسم New Harmony (اى الانسجام الجديد) · ولم يكتب لها البقـاء الا سنوات معدودة وذلك لأنه بدأ فيها نظام التوزيع بنسبة الخدمات التىيؤديها كل فرد ، ثم اراد أن يرتفع درجة اخرى نحو المساواة الكاملة ويحقق بذلك المثال الأعلى للمذهب الجماعى « لكل على قدر حاجـته » بغض النظر عما يؤديه من خدمات أو يقدمه من عمل فادى ذلك التطور الى انهيار المؤسسة بعد وقت وجيز ·

ولم يقتصر نشاط أوين على تلك المحاولات المثالية ، التى تكررت فيما بعد فى شكل « مخازن التبادل » كما سيأتى ذكره ، بل انه وضع مشروعا اصلاحيا فى صالح العمال وأراد أن يلزم أصحاب الأعمال بتطبيقه وكان هو نفسه بطبيعة الحال أول من طبقه ليضع أمام الآخرين مثالا صادقا لفكرة الاصلاح وقد عرف هـذا المشروع باسم « النظم الخاصة برؤساء العمل Patronal Institutions » وقدم مثالا له فى مصنعه فى « نيو لانارك New Lanark حيث قام ببناء مساكن للعمال تحيط بها الحدائق ومطاعم فسيحة لغذائهم وانشأ لهم صندوقا للادخار كما طبق بعض النظم الأخرى التى لم تظهر فى التشريعات العمالية الا بعد ما يزيد على ثلاثين سنة ومنها :

١ ـ تخفيض ساعات العمل للكبار من ١٧ ساعة الى ١٠ ساعات يوميا ٠

٢ ـ عدم تشغيل الأطفال قبل سن العاشرة وانشاء مدارس لهم ٠

٣ ـ الغاء نظام الغرامات الذى كان سائدا فى ذلك الوقت ٠

وقد ضج شركاؤه فى العمل بالشكوى من هذه الاصلاحات التى كانت تتسم بطابع الجرأة بالنسبة لروح العصر فكان أوين يرد على شكواهم بقوله : « ان التجربة قد علمتكم تقدير الفارق بين الآلات النظيفة اللامعة التى تظل فى حالة جيدة من الكفاءة لموالاة العناية بها ، وبين الآلات القذرة التى تهمل حتى يعلوها الصدأ ويتولد عنها الاحتكاك الضار فتصبح بعد قليل عديمة الفائدة ٠ فاذا كانت العناية بالآلات الجامدة تؤدى دائما الى النتائج الحسنة فى العمل ، فما بالكم اذا وجهت مثل تلك العناية الى الآلات الحية ، أى الى العمال الذين يعملون فى المصانع ؟ أليس من البديهى أن هذه الكائنات تزداد قوة ويزداد انتاجها اذا ساعدناها على الاحتفاظ بسلامة الجسم ، واذا عاملناها بالرفق ، واذا تجنبنا العوامل التى تولد فى عقولها الا الاحتكاكات الضارة ؟ » ٠

وهكذا كان أوين يجاهد فى سبيل اقناع زملائه ، واقناع أصحاب الأعمال من حوله بضرورة الأخذ بآرائه الاصلاحية ولكنهم كانوا يصمون آذانهم عنه ،

فاتجه الى طلب المعونة من الدولة وحاول أن يقنع حكومته وحكومات الدول المجاورة باصدار التشريعات الاصلاحية فى صالح العمال ولكن نجاحه لم يكن ، فى هذه الناحية ايضا ، الا نجاحا طفيفا · ولما يئس من أصحاب الأعمال ومن الدولة ولم يستطع اجتذاب هاتين القوتين لخدمة التقدم الاجتماعى يمم وجهه شطر الناحية الثالثة التى كانت ملجأه الأخير وهى تكوين « الرابطة association » التى تقوم على النظام التعاونى وقد كان يأمل عن طريقها فى خلق « البيئة الجديدة » التى تكفل حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية ·

البيئة الجديدة للاصلاح الاجتماعى :

لقد كانت فكرة خلق البيئة الاجتماعية الجديدة هى « الفكرة الرئيسية » عند « أوين » التى ظل يطالب بها أصحاب الأعمال والدولة وأراد أن يحققها أخيرا عن طريق نظام التعاون ولذلك فانه يعد أول من بعث فكرة التوافق بين الانسان والبيئة تلك الفكرة التى انتشرت فيما بعد بين علماء الاجتماع تحت اسم Etiologie · ولا شك اننا نستطيع أن نعثر على نوع من الصلة بين هذه الفكرة وبين نظيرتها عند علماء البيولوجيا فى ذلك العصر من أمثال « لامارك » و « داروين » · وكان محور هذه الفكرة هو الاعتقاد بتغير الكائنات الحية تحت قوة التأثير الذى يحدثه الوسط أو البيئة على بعض الأعضاء ·

واذا كان جان جاك روسو قد استطاع أن ينشر ، فى القرن الثامن عشر رأيه عن طيبة الانسان المتأصلة فيه ، وعن التأثير السيىء الذى أحدثته فيه حضارة المجتمع الزائفة وطالب تبعا لذلك بالعودة الى أحضان الطبيعة ، فان « أوين » وأنصاره قد اتخذوا موقفا مغايرا ، موقفا أكثر حيدة يقوم على أن الانسان بحسب طبيعته لا يوصف بالطيبة أو بالخبث ولكنه ينطبع بطابع البيئة التى يوجد فيها فاذا كانت حياة الانسان كلها شرا فما ذلك الا لأن النظام الاقتصادى والاجتماعى ملىء بالأخطاء والعيوب ·

وذكر « البيئة » أو « الوسط » فى مذهب « أوين » لا يوحى بأنه وجه اهمية خاصة الى تأثير الوسط « الطبيعى » الذى يتصل بطبيعة الأرض والمناخ وطرق المواصلات كما كان الحال عند بعض المدارس الاجتماعية التى اهتمت بتأثر العامل الجغرافى « مثل مدرسة لوبلى Le Play ومدرسة راتزل Ratzel وجان برون Jean Brunhes · فالواقع أن « أوين لم يوجه اهتمامه الا لتأثير الوسط الاجتماعى الذى يجب أن تتعاون التربية والتشريع وتأثير الأفراد على خلقه ·

« غيروا الوسط اذا كنتم تريدون تغيير الانسان » تلك هى الصيحة التى لم يفتر « أوين » عن المناداة بها ·

ولا ندرى كيف انتهى تقرير هذا المبدأ عند « أوين » الى المطالبة بالمساواة المطلقة والى مكافأة العمال بحسب حاجاتهم لا بحسب قدرتهم وانتاجهم وربما كانت الصلة بين الفكرتين راجعة الى أن الذكاء أو القوة أو المقـــدرة على العمل ، ليست بحسب مبدأ تأثير الوسط ، مما يمكن أن يكون للانسان دخـل فيه ، فان هذه المواهب كلها أشياء خلقتها الظروف ، ومن الممكن أن تكون عند فرد معين غير ما هى عليه بالفعل اذا قدر له أن ينشأ فى وسط مغاير ·

وهكذا نرى أن تسلسل الآراء النظرية ينتهى منطقيا عند « أوين » الى تقرير مبدأ المساواة الذى أراد أن يحققه فى نطاق المؤسسات التعاونية ·

الوسائل العملية لتغيير الوسط الاجتماعى :

وقد كانت الوسيلة الأولى التى اعتمد عليها « اوين » لتغيير الحيــاة الاقتصادية على وجه الخصوص هى الغاء الأرباح أو كل زيادة فى ثمـن السلعة يتخطى سعر التكلفة هذا الربح فى نظره ، اجراء غير عادل · والعدل هو أن تباع السلعة بالثمن الذى تكلف به انتاجها · ولا ينطوى الربح على مبدأ الظلم فحسب بل انه يسبب كذلك أخطارا اقتصادية أهمها الأزمات وتخطى

الانتاج لحالة السوق وهبوط مستوى الاستهلاك عند الأفراد العاديين ·
فالأرباح التى تزاد على سعر السلع هى التى تحول بين العامل وبين شراء السلعة التى انتجها بمجهوده وعمله وتحول بينه كذلك وبين استهلاك ما يوازى قيمة انتاجه الحقيقى ، فالسلعة حين تخرج من بين يديه تضاف اليها ارباح تجعل من العسير على صانعها أن يشتريها بعد ذلك ·

فما هى الوسيلة لالغاء هذا النظام « المصطنع » فى نظر اوين ؟ وهل يكفى فى ذلك ان نترك عامل المنافسة وحده يعمل عمله ؟ ان بعض الاقتصاديين يؤكدون نظام المنافسة اذا كان كاملا فان نسبة الربح تتضاءل حتى تنتهى الى العدم · ولكن أوين لا يؤمن قط بمثل هذه النظريات بل كان يؤمن على العكس بان المنافسة والربح عنصران متلازمان · واذا كانت المنافسة هى « الحرب » فان الربح هو « الغنيمة » التى تكتسب من هذه الحرب ·

فيجب اذن ايجاد وسيلة أخرى لالغاء هذا الربح ولاستئصال هذه العادة السيئة التى تجعل الناس يشترون بثمن رخيص ويبيعون بثمن غال · وقد اعتقد أوين أن اداة الربح هى النقود فالربح معناه الحصول على المال · فللقضاء اذن على هذا النظام الاقتصادى المفتعل يجب الغاء نظام التعامل بالنقود واحلال نظام «بطاقات العمل» محله (Labour notes — Bons de Travail)
اذ لما كان العمل هو اساس القيمة التى تعطى للأشياء فمن الطبيعى أن يكون العمل هو المقياس الذى تقاس به هذه القيمة :

فكل عامل يدفع له من هذه البطاقات عددا يساوى عدد ساعات العمل التى انفقها فى انتاج سلعة معينة كما أن المستهلك لا يدفع عند شرائها الا هذا العدد نفسه من البطاقات وبذلك يلغى نظام الربح ولم يتردد أوين بعد أن وجد تلك الفكرة فى محاولة تحقيقها فى نطاق عملى فبدأ تجربته بانشاء « مخزن

تبادل السلع فى لندن » (١) وهو مؤسسة تعاونية يستطيع كل مساهم فيهـا أن يسلمها انتاج عمله ويحصل على ثمنه من بطاقات العمل ويقـدر الثمن تبعا لساعات العمل التى اقتضاها انتاج السلعة ويؤخذ فى ذلك بأقوال المسـاهم نفسه ، وتعرض السلع فى محل البيع وعلى كل سلعة ثمنها بعدد ساعات العمل ، ولا يدفع المشترى وهو من المساهمين فى المؤسسة أيضا الا الثمن المكتـوب دون أى زيادة · وبذلك فان العامل الذى يقضى عشر ساعات فى صنع زوج من الاحذية مثلا يكون متاكدا انه يستطيع شراء اى سلعة يحتاج اليها تكون قـد استنفدت من صانعها عشر ساعات من العمل ·

ومعنى ذلك انه يكسب ما يساوى عمله تماما من الناحية المادية بعـد أن كان كسبه يقل عن قيمة عمله بحسب النظام القديم · وهكذا يقضى على نظـام الربح وعلى الوسطاء الذين كانوا يتدخلون بدون حق بين المنتج والمستهلك ·

وبدأ العمل فى « مخزن التبادل » فى سنة ١٨٣٢ وصادف المشروع نجاحا كبيرا فى بدايته وساهم فيه ٨٤٠ مشتركا ولكنه باء فى النهاية بالفشـل الذريع ويرجع هذا الفشل الى الأسباب الآتية ·

١ ـ كان المشتركون يرفعون قيمة انتاجهم بالمبالغة فى عدد ساعات العمل التى تكلفها هذا الانتاج ؟ (وقد ذكرنا أنه كان يؤخذ بأقوالهم دون مراجعة) ·

ولما فطنت ادارة المشروع الى ذلك عينت خبراء لاجراء هذا التقدير ·

ولكن هؤلاء الخبراء لم يكونوا من المتشبعين بنظرية أوين فى تقـدير القيمة عن طريق تحـديد ساعات العمل فاخذوا يقدرون السـلع أولا بالنقود ، ثم يحولون تلك القيمة بعد ذلك الى ما يساويها من بطاقات العمل (على أساس أن كل ساعة من ساعات العمل كانت تساوى ٦ ستة بنسات) ·

---

(١) National Equitable Labour Exchange

فادى هذا الاجراء الى افساد النظرية لأن العمل يعد المقياس الحقيقى لقيمة السلع المنتجة ·

٢ ـ كانت الفئة الأولى من المشتركين من المتحمسين للمشروع فاخلصوا فى تطبيقه · ولكن جاءت بعد ذلك فئة أخرى اتخذت من المشروع وسيلة لتصريف السلع التى أصابها البوار ولا تجد من يشتريها فيسلمونها للمخزن ليبيعها · ولا يكادون يستلمون قيمتها من البطاقات حتى يسارعون الى شراء المنتجات التى لها قيمة من المخزن نفسه ، ولا يكتفون بذلك بل يبيعونها فى الخارج بنقود حقيقية ، فلم تنقض مدة من الزمن حتى أصبح المخزن لا يحوى الا السلع البائرة وبصفة عامة فقد كان المخزن يشترى السلعة باكثر من قيمتها الحقيقية ، ولا يبيع الا السلع المسعرة باقل من قيمتها الحقيقية ·

ولم تكن بطاقات العمل اسمية بل كان أى شخص يستطيع استخدامها حتى ولو لم يكن مساهما وقد استغل ذلك بعض التجار ممن أرادوا احباط المشروع فاعلنوا انهم يقبلون البطاقات ثمنا للسلع التى يبيعونها · ثم استخدموا هذه البطاقات فى شراء أثمن محتويات « مخزن التبادل » · وبعد ان تركوه قاعا صفصفا أعلنوا انهم لم يقبلوا البطاقات بعد ذلك ثمنا لمنتجاتهم ونجحت حيلتهم فى تدمير المشروع · ومما لوحظ كذلك أن « مخزن التبادل » لم يؤد نفعا للعمال الأجراء Les Salariés فالأجير لا يملك انتاج عمله فليس لديه اذن ما يبيعه · فالأجير لا يملك انتاج عمله فليس لديه اذن ما يبيعه · ولذا فان هذا النظام لا تتحقق منه الفائدة الا بجانب نظام الصناعة الفردية L'artisanat

ومع أن مشروع « أوين » قد فشل فان الفكرة فى ذاتها بقيت سليمة . وهى فكرة القضاء على نظام الأرباح غير المشروعة ونجحت هذه الفكرة فيما بعد عن طريق المنشآت التعاونية وتقوم هذه المنشآت اما على البيع بدون أرباح أو على ارجاع هذه الأرباح لمشتركيها بنسبة مشترياتهم . والطريقة الثانية هى

السائدة فى غالب الأحيان وتستعين هذه المنشآت التعاونية على تحقيق هـذا الغرض بالطريقة التى وضعها أوين وهى ايجاد الصلة المباشرة بين المنتـج والمستهلك بدون وسطاء على انه لم تكن هناك حاجة لالغاء التعـامل بالنقود فى سبيل الوصول الى هذا الغرض التعاونى اذ ليست هناك صلة وثيقة بين التعامل بالنقود وتحقيق الأرباح كما كان يعتقد اوين وقد كان نظام المبـادلة Le troc احيانا وسيلة لتحقيق الأرباح الفاحشة ٠

ثانيا : اشتراكية فوريـيـه
والخـلايا التعـاونية

بالرغم من الحياة الصاخبة والمغامرات الجريئة التى خاض غمارها سان سيمون وانصاره ، وبالرغم مما وصف به مذهبهم من الغلو والامعـان فى الشطط فان هذا المذهب قد تهذب مع الزمن وترك لنا آراء خصبة استطاعت ان تشق طريقها وتندمج مع المبادىء الاقتصادية فى العصر الحديث ٠

وأمامنا الآن محاولة من نوع آخر : محاولة قام بها رجـل لا أثر فى حياته للصخب ولا للمغامرات ولكن كان ذهنـه يعـج بالآراء المثالية التى بلغت فى مثاليتها حد الخيال حتى اصبحت تضيق بالواقع وبحدوده الضيقة ولذا فان من المؤرخين من يميل الى وضعه فى قائمة اصحاب « اليوتوبيا » أو الآراء الخيالية من امثال « كمبانيلا » « وتوماس مور » ٠ ولكننا سنحاول أن نصـل من خلال القشور والزيف الى لب الحقائق الأساسية ٠ وسنرى حينئذ أن الحكم الصائب على مذهب « فورييه » ، لا يكون عن طريق التعلق ببعض التفاصيل التافهة وانما يكون بالنظر الى هذا المذهب فى جملته ٠

ونقطـة البـدء فى مذهبـه هى « محـاربة » الزهد Anti-ascétisme فهـو يدعو الى تـرك الطبيعة البشرية عـلى سجيتها دون عنت او ارهـاق ويعيب على المسيحية حطها من شان الرفاهية وكبتها للغرائز الطبيعية التى يجب

أن تجد متنفسا لها فى التمتع بمباهج الحياة فى حدود المباح وهو فى هذا يتفق مع سان سيمون وانصاره بل انه اشد منهم تحمسا لاعلاء شان الجسد ٠

وقد خلص « فورييه » من تحليله للعواطف الانسانية الى اظهار ما انطوت عليه المبادىء الاقتصادية القديمة من فهم خاطىء لنفسية الانسان ٠

فقد وصلت هذه المبادىء الى تحليل يميل الى التبسيط المتناهى لهـذه الحقيقة المعقدة وادعت عن طريق صيغتها المشهورة عن الانســان الاقتصــادى Homo oeconomicus

أن النشاط الانسانى يخضع لعامل أساسى واحد هو « الرغبة فى الكسب » ولكن الحقيقة أن الناس حتى فى معاملاتهم الاقتصادية يميلون الى التضــافر والتعــاون وتوحيــد الجهود والى التنوع فى ملذاتهم العقــلية والجســدية ٠ وهذه الآراء التى كانت تميل الى الواقعية فى فهم طبيعة الغرائز والعــواطف الانسانية كانت سببا فى اتهام « فورييه » وغيره من الاشتراكيين بأن هدفهم لا يقتصر على محاربة الملكية ، بل الى هدم الاسرة كذلك ٠

ونحن لا ننكر أن « فورييه » كان يحبذ الميل الى التحرر من بعض قيود العلاقات الجنسية ، ولكن اهتمامه الأساسى كان يدور حــول « العمــل » فقــد أراد أن يحرر العمل من قيوده الثقيلة على النفس ، ويدخل عليه من الوسائل ما يجعله محببا الى النفوس ، وكان يهدف من وراء ذلك الى زيادة الانتــاج حتى يصل الى حد لم يبلغه قط من قبل ٠

ويتلخص العمل الــذى يحقــق الســعادة فى نظام « الخلية التعاونية » المســماه Le Phalanstère وتقوم هذه الخلية على فكرة فلسفية اقتنــع بها فورييه عن كيفية تحقيق الانسجام على سطح الأرض فقد لاحظ أن الانسجام الكونى يتحقق بفضل قانون الجاذبية الذى اكتشفه العالم « نيوتن » ولكن الانسان شذ عن هذا الانسجام لانصرافه عن قانون « الجاذبية الأخــلاقية L'attraction morale » الى بعض الترهات والخدع الفلسفية ٠

والطريقة الوحيدة لعودة هذا الانسجام بين بنى الانسان هو الاعتراف بقوة الغرائز والانفعالات Les Passions . وقد عدد « فورييه » من أنواعها اثنتى عشرة يمكن أن تتجمع فى حوالى ثمانمائة شكل مختلف من اشكال الطباع فاذا ضاعفنا هذا العدد للحيطة أمكن الحصول على جميع الاشكال الممكنة للطباع الانسانية وذلك هو أساس تقييد عدد الأفراد داخل نطاق الخلية التعاونية بحوالى الف وستمائة شخص يتكون منهم « الفالانج La Phalange وتقطن كل خلية فى بناء كبير هو المسمى « بالفالانستير » ،(١) يقام وسط مساحة من الأرض تكفى لحاجاته المختلفة من زراعة وصناعة .

ويؤدى كل فرد فى هذه الخلية ما يروق له من الأعمال ، كل حسب ميوله ومواهبه وبذلك يصبح العمل جذابا لا يبعث على الضجر ، ويؤديه الفرد دون عناء كبير فضلا عما فى ذلك من زيادة الانتاج .

ولكل فرد فى هذه الخلية أن يتمتع بحد أدنى من الرفاهية وما يفيض بعد ذلك من الانتاج يقسم الى اثنى عشر قسما ، يخصص خمسة منها لتعويض راس المال ، واربعة للعمل ، وثلاثة للكفاءة والمواهب الممتازة .

ويحتوى البناء على مكتبة وقاعات للدرس ، وردهات للراحة ، كما تتصل الأجنحة بعضها ببعض عن طريق ممرات ذات نوافذ زجاجية مزودة بأجهزة التدفئة فى الشتاء .

وقد اعتقد « فورييه » أنه بهذا النظام يستطيع أن يرتفع بالانتاج الى اربعة أمثالة . وليس من العسير علينا أن نلاحظ ما فى هذا النظام من الانسياق وراء الخيال وعدم التقيد بالواقع ولذلك فان « ماركس » يضع « فورييه » بين

---

(١) يبدو أن فورييه قد اختار هذا الاسم ليكون على وزن monastère اى الدير . وليظهر المقابلة بين نظام الدير القائم على الزهد . ونظام الخلية التعاونية القائم على الانتاج وعلى التمتع بمباهج الحياة .

الاشتراكيين الذين لم يتقيدوا فى نظرياتهم بمراحل التطور التاريخى كما أن الفكر الاشتراكى الفرنسى « برودون » يشبهه بمخرج من مخرجى المسرحيات او « الباليه » الذين يحلو لهم التفنن والخروج عن حد المالوف لاظهار مواهبهم وكسب ثقة الجمهور . والحقيقة أن اتهام ماركس لايقوم على اساس . وانكان تشبيه « برودون » فيه شيء من الحقيقة . ولا يرجع اغراق فورييه فىالخيال الى جهله بمراحل التطور الانسانى ، فقد درس هذه المراحل وكون لنفسه فلسفة للتاريخ على غرار من سبقه ، ومن اتى بعده من المصلحين الاشتراكيين . وقد عنى بذكر أهم مراحل هذا التطور وهى حالة « الوحشية Sauvagerie وحالة « الهمجية Barbarie » ، وحالة النظام الأبوى Le Patriarcat وحالة الدنية civilisation » ، واعتقد أن نظامه يؤدى الى خاتمة المطاف فى هذه السلسلة وهى حالة التكافل أو التضامن Garantisme

وقد يكون من الأفضل أن نترك آراء فورييه عن الماضى لننتقل الى عرض ارائه عن اشتراكية المستقبل ، وكيف يجب أن تكون .

واذا كنا قد استطعنا أن نحدد فى مذهب « سان سيمون » أربع نقط هامة ، فاننا سنحاول كذلك أن نحدد الأفكار الرئيسية فى مذهب « فورييه » ليكون فى ذلك مجال للمقارنة بين آراء كل من هذين المصلحين :

١ ــ الاهتمام بالاستهلاك :

وأول ما يميز اشتراكية « فورييه » عن اشتراكية « سان سيمون » عناية فورييه واهتمامه بالاستهلاك على حين اننا قد رأينا أن سان سيمون يهتم بالانتاج . كان فورييه دائم الاهتمام بضمان الحصول على مايلزم لجمهور المستهلكين وكان دائم البحث عن خير الوسائل لتوفير الطعام والملبس ووسائل المتعة لهم ، وكرس معظم جهوده لعلاج هذه المشكلات واذا قدم له بعضهم طريقة جديدة للاستغلال او نظرية فنية جديدة ، كان أول سؤال يخطر بباله

لقياس قيمتها هو « هل تضمن لنا هذه الطريقة مائدة حافلة بأنواع الطعام ؟ »
وكان يأمل أن يعلم الاسر التى كانت تعيش من قبل على الكفاف ، فن التمتع
بالحياة عن طريق الانضمام الى الخلايا التعاونية التى سبق ذكرها ·

هذا الاهتمام برفاهية المستهلك جعل من « فورييه » اماما ورائدا لأولئك
الذين يطالبون بأن تتجه النظريات الاقتصادية اتجاها جديدا يكفل حقوق
المستهلكين ·

٢ ــ افضلية الزراعة :

أما الصفة الثانية فهى تفضيل « فورييه » للزراعة على الصناعة وهى
صفة تباعد بينه كذلك وبين سان سيمون على حين انها تربط نظريته بآراء
« الفيزيوقراطيين » (١) ·

وأول ما تهتم به الخلية التعاونية ، وتطمح الى تحقيقه هو زيادة الانتاج
من الخضروات والفواكه والأزهار المختلفة · ومن اليسير علينا أن نلاحظ
ارتباط هذه الفكرة الأولى وهى الحرص على رفاهية المستهلك ، اذ ان حاجيات
المستهلك الأولية اى المباشرة تعتمد على انتاج الأرض اكثر مما تعتمد على
انتاج الصناعة وليست الصناعة والمصانع ، فى نظر « فورييه » الا وسائل
تأتى فى الدرجة الثانية ، ويجب قبل الاهتمام بها ان تكرس الجهود فى البداية
لاستصلاح الأراضى وتهيئتها للزراعة ، والقيام بجميع المشروعات التي تزيد
من ثروة الأرض الزراعية والصناعة التى يجب أن تسير جنبا الى جنب مع
الزراعة هى تلك التى تزودنا بآلات الحرث والحصاد ، أو التى تقوم على
استغلال الحاصلات الزراعية وتحويلها الى سلع تنفع المستهلك ·

---

(١) هم أصحاب المذهب الطبيعى فى الاقتصاد فى القرن الثامن عشر ومن أشهرهم
« كيرنيه Quesnay وديبون دى نمور Dupont de Nemours وهم يعبرون عن فكرة
القوانين الطبيعين ومدى تحكمها فى الظواهر الاقتصادية ، ويهتمون باظهار تفوق الانتاج
الطبيعى او الزراعة · انظر الفصل الثالث عشر ·

وقد اوضح « فورييه » النتائج الضارة والأخطار التى تترتب او التى نجمت بالفعل عن « التصنيع الكامل » وعن « الانتاج الضخم Mass Production » ومن الطريف أن آراءه فى هذا المضمار ، تتفق مع آراء « سسيموندى » العالم الاقتصادى الذى كتب فى الاقتصاد كتابه المشهور « مبادىء جديدة فى الاقتصاد السياسى » (١) ووضح فيه الأضرار التى تحدث من زيادة الانتاج اذا كان مصحوبا بانخفاض مستوى الجودة أما « فورييه » فقد بين ان الاندفاع فى الانتاج بدون ضابط يؤدى الى « ازمات الوفرة » حيث نجد أن الفقر يولد فى أحضان هذه الوفرة نفسها اذ تكثر الحاجيات ولا تجد من يشتريها لانخفاض الأجور وتفشى البطالة وليس هناك أى ضمان يعطى للأجير من اشتراكه فى زيادة الانتاج ومضاعفة الثروة ، بل ان ما يحدث فعلا هو ازدياد ثراء المنتجين واصحاب المصانع بمقدار ما يزداد فقر العمال والاجراء . ولم ينس « فورييه » أخيرا أن يعدد مضار الصناعة من حيث اضرارها بصحة العامل ، وبصحة اسرته ، ومن حيث تاثيرها على نفسيته وطبعها بطابع الكآبة والشك والقلق .

٣ ـ كراهية التجارة :

واذا كانت الصناعة لم تحظ فى مذهب « فورييه » الا بمرتبة ثانوية ، فان التجارة لا تجد لها أى مكان فى هذا المذهب ويمكن القول ان بين « فوييه » وبين التاجر عداء مستحكما . فقد مارس التجارة بنفسه فى متجر الأقمشة الذى كان يملكه والده ، ورأى عن كثب وسائل الاحتيال والغش التى يبتزبها التاجر أموال زبائنه . كما انه اكتشف فيما بعد أمرا اثار دهشته وفزعه ، وهو ان سعر التفاح يصل الى عشرة أمثاله فى انتقاله من « بيزانسون » بلدة تصديره

---

(١) Sismondi, Nouveux Principes d'économie Politique.

الى باريس حيث يستهلك ولا شك أن مسئولية هذا الارتفاع فى الأسعار تقع على عاتق طبقة « الوسطاء Intermédiaires » تلك الطبقة التى لا تنتج شيا ، وتتصف فوق ذلك بالكذب والخداع وسوء المعاملة ولم يتردد « فورييه » فى القول بأن تسعة أعشار التجار وثلثى الوسطاء لا فائدة منهم ، وهم لذلك ينزلون الضرر بالمجتمع ويثير سخطه أن الزراعة ، وهى الوظيفة الأساسية للمجتمع تصبح خاضعة للتجارة وهى وظيفة ثانوية (١) وهو لذلك لم يدخر وسعا فى أن يصب جام غضبه على تلك « الطفيليات التجارية » .

ومن ذلك نرى أن مذهب « فورييه » الذى يقوم على المثالية ، ويمعن احيانا فى الخيال لم يخل من الآراء النقدية الصائبة ولقد كانت العيوب ووسائل الاستغلال المعيب التى اهتم بالكشف عنها وفضحها هى بالذات التى اتجه اليها نقد الاشتراكيين فيما بعد فاتخذوا من قضاياه وحججه قاعدة بنوا عليها اتهاماتهم ، وبدأوا منها هجومهم الذى لا هوادة فيه ضد المذاهب الاقتصادية العتيقة .

الناحية الايجابية فى مذهب فورييه :

على أننا اذا تركنا جانبا ناحية النقد فى مذهب فورييه ، واتجهنا لدراسة الناحية الايجابية او الانشائية فى ذلك المذهب ، وجدنا انه يتميز بمميزات خاصة فهو لا يدعو الى المساواة الكاملة ولا يعول على الأساليب السياسية فى سبيل تحقيق غاياته ، ولا يؤيد الصراع بين الطبقات ، ولا يدعو الى وضع مصادر الانتاج فى يد الدولة :

١ ـ فهو يرى ان المساواة الكاملة التى تضع جميع الناس فى مستوى

---

(١) تصدق هذه النظرة بصفة خاصة على زراعة القطن فى مصر . فهذه الزراعة التى تعتبر اهم مصدر للانتاج الزراعى لا يجنى منها المزارع الا ربحا ضئيلا لا يقاس بجانب الثروات الطائلة التى يجنيها تجار القطن .

اقتصادى واحد لا يمكن تحقيقها ولذلك فقد استبعد هذه الفكرة من مذهبه ، كما
استبعدها من قبل سان سيمون وقد رأينا انه يخصص نسبا مئوية من الأرباح فى
« خليته التعاونية » لراس المال والمواهب ولم يذهب به الخيال الى حد الاعتقاد
او الى حد التصريح بأن كل شىء يعود الفضل فيه الى العمال وحدهم ، وبأن
كل قيمة اقتصادية تصدر عنهم ويجب أن تعود اليهم فقد أعلن بصراحة ان
« راس المال » ، « والكفاية الفنية » ضروريان « كالعمل » سواء بسواء لحسن
سير المشروعات الانتاجية ·

فهو فى هذه النقطة الأولى لم يكن بتاتا من انصار القضاء على الطبقات
ولكنه كان يرغب فقط فى التخفيف من حدة النزاع بينها ، والعمل على الاقلال
من الفوارق التى تفصل بينها فى ظل النظام القائم وكان يهدف من وراء تنفيذ
برنامجه الى دعوة الأفراد الذين ينتمون الى اصول مختلفة الى التعاون فى
جماعات ، وبذلك يتم الاندماج بين الطبقات عن طريق التوافق العاطفى ومما
جاء على لسانه فى هذا الصدد انه « قام بنشاطه لثراء طبقات المواطنين جميعا
دون ان يدلل طبقة على حساب الاخرى » ·

٢ ــ اما عن كراهيته للسياسة فقد كانت كذلك أمرا لا يدعو الى الشك ،
دلت عليه جميع احاديثه وتصرفاته وقد ابتعد ابتعادا تاما عن الاحزاب التى
كانت تتطاحن للوصول الى الحكم او للاصلاح النيابى ، وكان يرى انها تعد
بحريات لا تستطيع تحقيقها أو ضمانها واستطاع ان يميز ، فى هذا المجال
بين « الحريات الشكلية » التى ينص عليها فى الورق ، وبين « الحريات
الحقيقية » التى تنتج من ازدياد سيطرة الانسان على الطبيعة وكان يتهكم ممن
يتمشدقون بالحرية ، وهم يتضورون جوعا · وتحدى تلك النظم السياسية
ان تعطى لأفراد الشعب فى المدن من الحرية قدر ما يتمتع به الهمجى من
الحقوق الفعلية حينما يستطيع ان يقطف الثمار لغذائه من أى شجرة تصادفه ،
أو يقتنص فريسته من أى مكان يحلو له ·

ولكن اذا كان فوربيه يظهر هذا التحفظ بالنسبة للحريات التى تقترحها النظم السياسية المختلفة ، فليس معنى ذلك انه يميل الى الدفاع عن مبدأ تركيز السلطة فقد كان على العكس يحرص أشد الحرص على أن يخلو نظامه الاقتصادى من آثار التعسف الى اكبر حد مستطاع وكان يرى أن « السلطات التى تدبر المشروعات يجب أن تكون وظيفتها » « ادارية » لا « تحكمية » ، كما أن وظائف الادارة ذاتها يجب ان تكون بالانتخاب ، وأن يكون باب الترشيح اليها مفتوحا للجميع وهو لا يشك فى أن الخلايا التعاونية التى يحلم بتحقيقها سوف تصل الى أعلى درجات الحرية وذلك عن طريق توفير أعلى مراتب الرخاء ·

٣ ـ وقد بلغ من حرص فوربيه على الابتعاد عن المركزية ، وعن الغلو فى التنظيم ، انه رفض ان تتركز الشئون الاقتصادية باكملها فى يد الدولة ، وكان يرى أن اصلاح الامور الاقتصادية يجب أن يبدأ من الأساس أى بالتربية الصحيحة للشعب وتقويم النفوس وافهام كل امرؤ واجبه · كما أن هذا الاصلاح يتطلب جهودا فى تنظيم الانتاج وتنظيم الاستهلاك ، وفى تحقيق الانسجام لا بين افراد الجماعة الواحدة فحسب بل لدعم الصلات بينها وبين الجماعات الاخرى كذلك فترتبط الخلايا التعاونية بعضها ببعض بعلاقات التبادل الاقتصادى ·

ولتقديم المساعدات الى الفلاحين داخل نطاق الوحدة الزراعية ، حتى يتمكنوا من تصريف محاصيلهم وشراء ما يلزمهم من البذور والسماد والآلات يقترح فوربيه انشاء مخازن عامة للمحاصيل ، وبنوك قروية لتمويل مشروعات الفلاح ، ويجب أن تكون وظيفة الدولة فى هذه الحالة ، هى ايصال المواد الزراعية الى مراكز الصناعة ، فيقضى بذلك على مجموعة الوسطاء الذين يستغلون الفلاح ، ويستنزفون أموال المستهلك ·

التطبيقات العملية لمذهب فوربيه :

والآن نريد أن نعرف مقدار ما أفادته النظم الاقتصادية الحديثة من آراء هذا المصلح الاجتماعى الذى كثيرا ما وضع فى عداد الخياليين وأصحاب

« إليوتوبيا » · هل تبخرت نظرياته وتبددت كما تتبدد الأوهام ؟ أم بقى منها بذور قدر لها أن تخصب وتؤتى اكلها بعد حين ؟ ·

الحقيقة هى أن هذه الآراء التى بسطها « فورييه » قد اتخذت فيما بعد مظهرا اكثر واقعية بعد ان اعتنقها نفر من انصاره ، وحاولوا تخليصها من الشوائب الخيالية والفلسفية ، واضفوا عليها بعد ذلك صبغة « عملية » ·

فظهرت هذه النظريات ممكنة وضرورية فى الوقت نفسه ، ممكنة لأنها نتيجة لتقدم العلم والمعرفة وتتمشى بذلك ، مع التطور الذى شمل جميع أوضاع الحياة الاجتماعية وضرورية لما ظهر للعيان من أن الطبقة العاملة ، وهى الأغلبية العظمى من أفراد الشعب لا تحصل من الكسب ما يتناسب مع الجهود التى تبذلها فى ميادين الانتاج ·

وقد انحصرت جهود الاتباع بعد أن راجعوا تعاليم استاذهم فى ثلاث نقط هامة :

١ ـ محاربة التركيز الراسمالى ·

٢ ـ الدفاع عن الطبقات العاملة ·

٣ ـ السعى لرفع مستوى المعيشة لهذه الطبقات ·

وهذه المبادىء الثلاثة قد اصبحت فيما بعد أساس التعاليم التى نادت بها المدارس الاشتراكية « العلمية » (١) ·

ومما لا شك فيه أن اشتراكية « فورييه » تقوم على الديموقراطية دون أن تمهد للشيوعية وقد كانت فى ذلك مطابقة لروح العصر ، اذ أن النصر

---

(١) يعتقد جورج سورل، احد المفكرين الاشتراكيين ، أن المبادىء التى نشرها «كونسيدران» أحد أنصار فورييه بعنوان « مبادىء الاشتراكية » Principes du Socialisme (١٨٤٣) كان لها تأثير مباشر على أفكار ماركس ·

الحاسم للنظم الديموقراطية قد تم فى القرن التاسع عشر ، واصبحت الديموقراطية عقيدة المجتمع الجديد فى كل من الحياة السياسية والاجتماعية ولكن الديموقراطية كانت فى حاجة الى من ينبهها الى أن المسائل الاقتصادية والاجتماعية لها خطورتها ، وانهـا لذلك يجب أن تحظى بعناية الباحثين وجهودهم اكثر مما تحظى به المسائل السياسية الخالصة وقد كان لفورييه الفضل فى هذا التنبيه ، وفى توجيه الأنظار نحو اهمية المسائل الاقتصادية ولم يتخذ هذا التنبيه شكل العنف والقوة ، بل اتخذ طابع الاعتدال والواقعية ، وخصوصا بعد أن تهذبت عناصر المذهب على يد الأتباع ٠

فلم تحبذ اشتراكية « فورييه » صراع الطبقات ، ولا دكتاتورية الطبقة الكادحة ، ولا وضع مصادر الثروة جميعها فى يد الدولة ، وانما اعتمدت على « التعاون » بين مختلف الطبقات فى رفع مستوى المعيشة (١) ٠

اثر فورييه فى النظم التعاونية الحديثة :

يؤكد عدد من مؤرخى النظم الاقتصادية أن نظريات « فورييه » وآراءه عن « الخلايا التعاونية » كانت أساسا للنظم التعاونية التى أصابت حظا كبيرا من النجاح والانتشار فى أواخر القرن الماضى وأوائل هذا القرن ومن الذين اهتموا بابراز هذه النقطة « جومون Gaumont » و « فريدبرج Friedberg » و « لافرنى Lavergne » وخصوصا « شارل جيد Gide » الذى اهتم فى كتبه عن تاريخ النظم الاقتصادية اهتماما خاصا بمذهب فورييه ، حتى عد من أنصاره المخلصين (٢) ٠

---

(١) قارن بين مبدأ « التعاون » هذا وبين المبدأ الذى تنادى به الاشتراكية العربية وهو « تحالف » قوى الشعب العاملة ٠

(٢) انظر :

Gaumont, Histoire générale de la Coopération en France Paris, 1923, 2 vol.

Lavergne, L'ordre Coopératif ; T.I. Paris, Alcan 1926.

Gide (ch.), Fourier, Précurseur de la Coopération, Paris 1922.

وقبل أن ندخل فى تفاصيل الحركة التعاونية لنرى اثر تعاليم « فوربيه » فى نشاتها ، يجب أن نلفت الأنظار الى بعض الآراء الأخرى التى ظهرت فى ميادين الحياة الاجتماعية ، وكان لمذهب فوربيه نصيب وافر فى ظهورها من تلك الآراء الجديدة فى التربية التى تبلورت بعد ذلك فى شكل « النظم التربوية النموذجية » .

وذلك أن المبادىء التربوية التى نادى بها «مونتنى Montaigne و «رابليه Rabelais » فى القرن السادس عشر وكانت تدعو الى مراعاة طبيعة الطفل ، وعدم الاعتماد على الحفظ والتلقين هذه المبادىء كان قد أسدل عليها ستار من النسيان فى القرن السابع عشر ، تحت تاثير تعاليم « الجزويت » القاسية ، ثم عاد تيار الرجعية والتحكم بعد ذلك على اشده ايام حكم نابليون .

فلما ظهرت آراء « فورييه » كانت حلقة الوصل التى ربطت التربية فى العصر الحديث باصولها الأولى فى القرن السادس عشر اذ عمل « فورييه » على ان تكون التربية وسيلة للتعاون الحر بين الاطفال ، حتى يشبوا على حب هذا النظام ، ووجه الأنظار الى ضرورة الاهتمام بمعرفة ميول الأطفال وانواقهم حتى يكون العمل بالنسبة اليهم مشوقا ، كما راعى فى ذلك حاجتهم الى التغيير وانتقال مركز اهتمامهم من عمل الى آخر ، كما اراد ايضا أن يكون التعليم « عمليا » وان يبتعد كل البعد عن التلقين وعن الحفظ وبذلك يكتسب الطفل معلوماته عن طريق النشاط الذى يمارسه بنفسه وعن طريق اتصاله بالأشياء الحسية والتاثير عليها . واهتم بان يلحق بكل مدرسة مصنع وحقل لتدريب الأطفال تدريبا عمليا كما أنه نصح المربين بأن يستخدموا خبرتهم فى تكييف عواطف الأطفال وفق نظم الحياة الجماعية . وذلك بالرجوع الى الطريقة التى عرفت فيما بعد بطريقة « اعلاء الغرائز Sublimation »

ومن الحركات الأخرى التى أسهمت آراء فورييه بنصيب فى تقويتهـــا

« الحركة النسائية » فقد دافع بقوة عن حقوق المراة ويجب الا نفهم من ذلك انه كان يؤيد اعطاء المرأة حق الانتخاب والترشيح للمجالس النيابية ، ولكنه كان يعنى بالدفاع عن المراة ، الدفاع عنها فى المجال الاجتماعى ، وكان يرغب فى أن يفسح المجال لها لممارسة الأعمال التى تؤهلها لها طبيعتها وقد أعلن بصراحة أن تقدم الشعوب انما يقاس بمقدار تمتع المراة بحقوقها الاجتماعية ·

ولكن هذه النتائج الفرعية لا تعد شيئا بجانب البناء الشامخ الذى وضع « فورييه » أول لبنة فى تشييده ، وذلك هو بناء النظام التعاونى بشقيه : تعاون الانتاج وتعاون الاستهلاك ·

ولا تخفى على القارىء ما اصاب المحاولات الأولى لانشاء « الخلايا التعاونية » وفقا لمشروع فورييه ، من فشل ذريع فقد قام بهذه المحاولات بعض أنصاره فى فرنسا (١) ، وفى أمريكا (٢) ، وحاولوا تنظيم العمل فيها على أساس نتاج المجموعات ، والحياة المشتركة ولكن هذه المحاولات لم تنجح لسوء الحظ أحيانا ، ولقلة الأموال اللازمة لادارة هذه الخلايا أحيانا أخرى · وسجل « شارل جيد » – وهو كما قدمنا أكثر علماء الاقتصاد اهتماما بحركة فورييه – فشل هذه المحاولات فيما كتبه عن « المستعمرات الجماعية أو التعاونية » (٣) ·

ولكن اذا كانت الفكرة قد فشلت فى تطبيقها تطبيقا كاملا · أى فى تنظيم التعاون فى الوحدات على أساس الانتاج والاستهلاك معا ، فقد أثبتت التجارب امكان نجاحها وازدهارها بتجزئتها أى بتنظيم كل من تعاون الانتاج وتعاون الاستهلاك على حدة ·

---

(١) فى منطقتى Citeaux, Condé-sur-Vesgre
(٢) فى منطقتى Texas, Brook farms
(٣) Gide, Les Colonies Communistes et Coopératives, Paris 1927.

ويقتضينا الانصاف أن نسجل أن « فورييه » لم يكن الوحيد الذى كان يحلم بتحقيق فكرة التعاون فى الانتاج ، فقد سبقه فى ذلك بعض المفكرين ، كما جاء بعده احد المصلحين المشهورين فى الحركة الاشتراكية ، وهو « لويس بلان Louis Blanc » وجاهد جهادا عنيفا فى سبيل نجاح تلك الفكرة ·

تعـــاون الانتـــاج :

وتقوم فكرة التعاون فى الانتاج على اجتماع بعض صغار المنتجين الذين ينتجون فى ميدان معين من ميادين الاقتصاد ، ويضع كل منهم ما يستطيع أن يضعه من مال لادارة المشروع او يتفقون فيما بينهم على أن تتساوى المبالغ التى يضعها كل منهم (وفى الحالة الأولى تقسم الأرباح بنسبة راس مال كل واحد ، وفى الحالة الثانية تقسم الأرباح بالتساوى) ·

وبعد تكوين راس المال بهذه الطريقة تشترى الأدوات اللازمة للعمل ثم ينظم العمل نفسه ويوزع بين الجميع وفى نهاية المدة اللازمة لانتاج السلعة أو لضم الحاصيل ، تجمع المواد المنتجة ، وتباع فى الأسواق ، ثم تقسم الأرباح على المشتركين حسب ما قدمنا ·

وهذه الطريقة التعاونية فى الانتاج تغنى الأفراد عن راس المال الضخم الذى قد يلزم لكل منهم للقيام بمشروعه ، كما انها تحررهم من عسف اصحاب الأعمال الذين يفرضون عليهم شروطهم القاسية لأنهم يملكون راس المال ·

وقد بذلت جهود كبيرة لتوطيد اقدام مثل هذه المشروعات التعاونية ، وكثيرا ما كانت الدولة تبذل لها المعونة ، وتفضلهــا على غيــرها فى شراء ما تحتاج اليه من سلع حرصا على نجاحها ، وتشجيعا للقائمين بأمرها ولكن نجاح هذه الجمعيات التعاونية الانتاجية ظل ، مع ذلك ، محدودا ، فلم تكن لها القوة التى تستطيع بها تصمد فى وجه المشروعات الضخمة التى كان يقوم بها كبار الراسماليين ·

تعـــاون الاســـتهلاك :

واذا كان تعاون الانتــاج قد انحصر فى دائرة ضــيقة ، فان تعــاون الاستهلاك قد اتى ، على العكس ، بنتائج باهرة وقد قلنا من قبل ان الحرص على منفعة المستهلك وتوفيـر الرفاهية له كانت من المبــادىء الأساسية فى اشتراكية « فورييه » فلا عجب اذا قلنــا الآن ، ان « الجمعيــات التعــاونية الاستهلاكية » كانت أوثق صلة بفكرته ، أو أنها كانت النتيجة المباشرة لآرائه وجهوده ٠

وتتلخص فكرة التعاون فى الاستهلاك ، فى انضمام فريق من المستهلكين تحت لواء « جمعية تعاونية » وهذه الجمعية تتولى شراء المنتجات والأغـذية والسلع المختلفة من اماكن انتاجها راسا (وبذلك توفر كثيرا من المبالغ التى تدخل جيوب الوسطاء والمستوردين) ثم تبيع هذه المنتجات للأعضاء « بربح قليل » ، وتوزع الأرباح فى نهاية العام بنسبة ما اشتراه او ما استهلكه كل فرد ٠

لقد كانت هذه الفكرة عن ظهورها ثورة فى أساليب الاقتصاد الحديث فاتسع نطاق هذه الحركة التعاونية بسرعة فائقة ، ولم تصادف فى طريقهــا ما صادفه « تعاون الانتاج » من عقبات ولم يكن من دواعى الفخر لهذا النظام زيادة عدد الأفواه التى تحصل على الطعام بثمن معقول فحسب ، بل ان من اكبر محاسنه تنظيم التعامل الاقتصادى فى شكل تعاون كبير (١) فبعد أن كانت المؤسسات التعاونية فى أول أمرها فى عزلة بعضهــا عن بعض ، ثم بينهــا الاتصال ووحدت جهودها فى تقديم طلباتها الى مصــادر الانتــاج ، وبذلك

---

(١) دلت الاحصاءات على أن المنتفعين فى فرنسا ، بنظام التعاون قد بلغ فى عام ١٩٢٥م عشرة ملايين شخص ، أى ما يزيد على ربع السكان فى ذلك الوقت ٠

استطاعت بتكتلها ان تملى شروطهـا على المنتجين ، وتحصل منهم على أرخص الأثمان ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل ان الجمعيات التعاونية أصبحت توجه الانتاج ذاته حسب مقتضيات الحاجة . وذلك بعد أن أصبحت تشترك فى اسهم شركات الانتاج والمصانع الكبرى وكان من نتيجة هذا التوجيه ، احداث التوازن وتحقيق التناسب بين كمية المواد المنتجة ، والمواد المستهلكة ·

وقد دلت دراسات « برنار لافرنى » عن نظام التعاون (١) على الاتجاه نحو صيغة جديدة تتيح لنا حلا موفقا لمشكلة من أهم المشـاكل التى تشـغل الأذهان ، فى الوقت الحاضر ، وهى مشكلة « استغلال المرافق بوسائل اشتراكية دون الالتجاء الى التـأميم Socialiser sans étatiser » وتتلخص هـذه الصيغة فى انشاء شركات لاستغلال المرافق العامة ، بتصريح من الدولة على ان تحتفظ هذه المرافق باستقلالها الذاتى ، وتوزيع أسهمها على المنتفعين بمـا تستغله من مرافق مثال ذلك : انشاء شركة لاستغلال خط للسكك الحديدية أو لاستغلال منجم للبترول ، أو لتوزيع المياه على السكان الخ ·· ويشترط فى مثل هذه الشركات ــ لكى تتميز عن الشركات الأخرى الاحتكارية التى تقوم على استغلال الجمهور :

(١) أن تقتصر أسهمها ، كما قلنا ، على المستهلكين ·

(ب) الا يكون كل همها تحقيق الأرباح باى طريقة ·

(جـ) ان تضم الأرباح التى تتحصل الى المال الاحتياطى ·

(د) وأن يستخدم هذا المال الاحتياطى فى تحسين شروط الاستهلاك بصـفة مستديمة ، وفى تخفيف العبء عن جمهور المستهلكين ·

---

(١) انظر الكتاب :
Lavergne, Socialisme et Coopération, Paris, 1922.

هذه هى الطريقة الفذة التى تجمع بين محاسن التاميم من حيث القضاء على الاستغلال الاحتكارى ، وبين مجاسن المشروعات الخاصة التى تقوم على أحكام التنظيم . وتوفير الوسائل الفنية فى الاستغلال ٠

وهكذا نجد أن فكرة فورييه الأساسية التى كانت تقوم على الرغبة فى توحيد الأفراد عن طريق تحقيق الانسجام بين عواطفهم المختلفة ، هذه الفكرة قد أوجدت لنا فى النهاية نظام « التعاون الاستهلاكى » الذى انقذ افراد الشعب من مفاسد مبدا « الحرية المطلقة Laissez faire » ٠

ونذكر الذين ينكرون على فورييه أبوته لهذا النظام بأنه قد كافح طوال حياته ضد « الطفيليات » اى ضد الهيئات الوسيطة التى كانت تعيش على مجهود الغير ، كما كافح من أجل تحقيق صالح المستهلك ٠

الفصل السادس عشر

نقد المذاهب الاقتصادية الحرة
ودعائم الراسمالية

تمهيـــــــد :

فى مطلع القرن التاسع عشر كانت المذاهب الاقتصادية الكلاسيكية قد وطدت اقدامها تحت تاثير نظريات « ادم سميث ، وجان باتيست ساى J.B. Say وريكاردو » وغيرهم ونستطيع ان نقول ان ابرز الأسس التى قامت عليها هـذه المذاهب هى المنافسة الحرة Laissez faire ، والملكية الخاصة التى لاتتقيد بحدود وراس المال بصفته اهم عناصر الانتاج ، وقد عم مبدا المنافسة الحرة جميع مرافق الانتاج واعرضت الدول عن التدخل فى تنظيم الانتاج او فى تنظيم العلاقات بين العمال واصحاب الأعمال ، اللهم الا اذا كان هذا التدخل لقمع كل حركة ترمى الى تكتل العمال واتحادهم للدفاع عن مصالحهم · واذا كانت الدولة فى اعراضها عن التدخل قد تذرعت « بالحرية » فان هذه الحرية كانت فى جانب المنتجين وأصحاب الأعمال وحدهم ·

ونحن لا ننكر ان الصناعة قد ازدهرت فى ظل هذا النظام ، وان المراكز الصناعية مثل « مانشستر وبرمنجهام » فى انجلترا ، و « ليل وسيدان » فى فرنسا قد تطورت بسرعة فائقة واصبحت تضم المصانع الكبيرة التى تشغل الوفا من العمال ·

ولكن الى جانب هذا النجاح ظهرت مشاكل اخرى وظواهر اجتماعية واقتصادية بدات تشغل الأذهان وتحرك العقول لتدبرها وتفاديها قبل استفحالها · واهم هذه المشاكل ظهور طبقة جديدة فى المراكز الصناعية تتميز بفقرها وبؤسها

وسوء حالتها الاجتماعية : تلك هى طبقة عمال المصانع · والى جانب مشكلة العمال هذه وجدت مشـــكلة اخـرى هى مشـكلة تضخم الانتـــاج Super production ، وما يترتب عليه من ازمات اقتصادية وبطالة · وحينئذ بدأ رجال الفكر يتوجسون خيفة ويتشككون فى قيمة المذاهب الاقتصادية القديمـة التى ظل الكثيرون يعتقدون مدة طويلة انه لا ياتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها · وبدأت حركتهم ضد هذه المذاهب بوصف البؤس الذى كانت تعانيه طبقة العمال والظروف السيئة التى يعملون فيها والاستغلال الفاضح الـذى يرزحون تحت عبئه · فوصف بعضهم استخدام الأطفال والأحداث فى العمل تحت ظروف قاسية بدون أى رعاية صحية (١) · وتكلم آخرون عن تسخير العمال فى العمل ساعات طويلة ، نظير اجور ضئيلة وعدم العناية بتعليمهم أو بتهيئة وسائل العلاج لهم أو بتوفير المساكن الصحية لعائلاتهم · وقد بلغ من ضالة الأجور أن « جان باتيست ســاى » نفسه قد لاحظ فى اثنـاء رحلة الى انجلترا عام ١٩١٥ « أن العامل الانجليزى كان لا يكسب بعد بذل اقصى جهـد فى العمل الا ما يوازى ثلاثة ارباع ، بل وفى كثير من الأحيان الا ما يوازى نصف نفقاته » (٢) ·

وقد جاء فى وصف للدكتور « فيلارمى Villermé » أن السوط الذى كان يستخدم لتأديب الأطفال كان يأخذ مكانه فوق آلات النسيج ، فى بعض مصانع نورماندیا ، كما لو كان احدى أدوات العمل » ·

---

(١) فى عام ١٨٣٥ كان عدد الاطفال فى مصـــانع النسـيج الانجليزية ٤٨٠٠ من الاولاد و ٥٣٠٨ من البنات ممن تقل سنهم عن ١١ سنة و ٦٧٠٠٠ صبى ، ٨٩٠٠٠ فتاة فيما بين سن الحادية عشرة والثامنة عشرة (عن شارل جيد فى كتابه ، تاريخ المذاهب الاقتصادية ص ١٩٢ الجزء الاول ·

(٢) J.B. Say, De l'Angleterre et des Anglais, Oevres T.V. p. 213

وجاء فى بعض التقارير ان العمال كانوا يعملون بين خمس عشرة ، وست عشرة ساعة فى اليوم وقد تصل احيانا الى سبع عشرة ساعة (١) .

وقد جاءت الأزمات الاقتصادية فزادت من سوء هذه الحالة . ففى عام ١٨١٥ نشأت اولى الأزمات الاقتصادية التى هزت سوق التجارة فى انجلترا. فالقى بعدد من العمال الى عرض الشارع وقامت على اثر ذلك اضطرابات ادت الى اقتحام المصانع وتدمير الآلات . وقد نجمت هذه الأزمة عن جشع اصحاب المصانع ، اذ انهم حين قدروا قرب عودة السلم بعد حروب نابليون الطاحنة ، بداوا يضاعفون من الانتاج على امل تصدير البضائع واغراق الأسواق بعد ان تضع الحرب اوزارها . ولكن المقادير التى انتجوها كانت تزيد بكثير عن حاجة الاستهلاك فى القارة فتكدست السلع بدون تصريف مما أدى الى وجود الأزمة . ومنذ ذلك الحين اخذت الأزمات تتوالى فى فترات منتظمة تقريبا فى خلال القرن التاسع عشر وكان نطاقها يتسع كلما اتسع نطاق الصناعة والانتاج الكبير .

وازاء هذه الحالة بدأ المفكرون ورجال الاقتصاد يتساءلون ـ الا يرجع سوء الحال هذا الى عيب او عيوب اساسية فى النظام الاقتصادى الذى وضع اسسه رجال الاقتصاد الحر ؟ الا يمكن ان تكون مظاهر هذا النظام الخلابة وما ينادى به من حرية اقتصادية ومنافسة حرة تخفى وراءها لبا خاويا يهدد بالانهيار والخراب ؟

وتبعت مرحلة الوصف مرحلة النقد ومهاجمة النظام الاقتصادى القديم وجاءت بعد ذلك مرحلة الانشاء : انشاء مذاهب اقتصادية جديدة تقوم على اسس جديدة وتنادى بحقوق الطبقة العاملة وبتنظيم الاقتصاد واخضاعه لنوع

---

(١) Enquête sur l'industrie du Coton, p. 87.

من الرقابة وبالحد من الملكية الخاصة هـــده المذاهب هى التى اصطلح على تسميتها باسم المذاهب الاشتراكية ·

ومن أشهر من قاموا بالنقد « سيسمونديSismondi » . فوضع أمــام العالم صورة لا تنسى للآلام والبؤس الذى نجم عن المنافسة الحرة ·

وجاءت بعده العقول الجريئة التى لم تكتف بالنقد بل تبعته بوضعمشروع لنظام اقتصادى جديد : ونذكر من هؤلاء « سان سيمون » وأصحابه الــذين بدأوا بمهاجمة الملكية الخاصة ونظــام الميراث وتبعوا ذلك بانشــاء مذهب الصناعة للدفاع عن حقوق العمال · وجاء بعـد ذلك الاشتراكيون أصحاب المشروعات التعاونية ومن اشهرهم « اوين Owen » و « فورييــه Fourier و « لويس بلانLouis Blanc » . وكان يداعبهم الحلم الجميل بالقضاء على الأنانية الفردية وتضحية المصالح الخاصة فى سبيل قيام نظام تعاونى يكفل السعادة والرخاء للجميع · وقد أطلق عليهم لذلك « أصحاب المذاهب الخيالية Utopistes » و «سار برودون Proudhon» فى طريق اخر وكان أمله التاليف بين مبدأ الحرية ومبدأ العدالة وذلك باصلاح نظام التبادل على أساس الغــاء النقد ·

هذه هى أهم الاتجاهات التى بدأت بها الحركة الاشتراكية وقــد افردنا لكل منها فصلا خاصا يوضح ما فيها من أسس سليمة وما امتزج بهــا من ضروب الوهم والخيال · ولا شك أن هؤلاء المصلحين كانت تحدوهم الرغبــة الطيبة فى الاصلاح والقضاء على الظلم والاضطراب ولكنهم كانوا يندفعون أحيانا فى تطرف وراء مثلهم العليا فيتعدون نطاق الحقيقة الى الخيال · وكان عذرهم فى ذلك أنهم وضعوا كل أملهم فى الجــانب الطيب للانســان وكانوا يأملون فى القضاء على الجانب الخبيث الذى يعرقل سبل الاصلاح ويقف حجر عثرة فى سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية ·

واذا كانت المذاهب الاشتراكية قد تعثرت فى بادىء امرها ، فانها قد تبرز عيوب النظام القديم ، واثبتت ان كتاب الاقتصاد لم تختتم صفحاته وان فلسفة اقتصادية جديدة يمكن ان تحل محل الفلسفة القديمة التى ثبت فشلها . وكانى بهؤلاء المصلحين الاشتراكيين يقولون لاصحاب المذاهب القديمة ما قاله هاملت لهوراتيو : « هناك حقائق فى السماء وحقائق فى الأرض تتعدى النطاق الضيق الذى خلقته فلسفتك » . فلقد اثاروا حقا مسائل جديدة وكانت نظرياتهم تفيض بالآراء الخصبة الناضجة . فاتجهت الأنظار اليهم وشاعت النظريات الاشتراكية حتى استطاعت فى النهاية أن تفرض نفسها على انصار المذاهب القديمة انفسهم .

سيسموندى ونقده للاقتصاد الكلاسيكى :

درس سيسموندى اراء المذاهب الاقتصادية الحرة وكون لنفسه رايا فيها . ولم يبدأ فى اذاعة آرائه الانتقادية الا بعد أن اختمرت فى ذهنه فكرة المنهج الجديد الذى يجب ان تتجه اليه الدراسات الاقتصادية . وقد مهد لذلك بزيارته البلاد الصناعية المختلفة فاطلع على أحوال العمال وما يقاسونه من شظف العيش وخصوصا بعد الأزمة التى اجتاحت أوروبا فى مطلع القرن التاسع عشر . وبعد عودته من انجلترا فى ١٨١٩ اخذ فى اعداد ملاحظاته وضم اليها عناصر المقال الذى كان قد أعده من قبل للنشر فى « دائرة معارف ادنبرة » ، واخرج كتابه المشهور : « مبادىء جديدة للاقتصاد السياسى » (١) . وعاد بعد ذلك فنشر كتابا آخر فى ١٨٣٧ بعنوان : « دراسات فى الاقتصاد السياسى » (٢) ، وقد دعم فيه آراءه الجديدة بمجموعة من الدراسات الوصفية والتاريخية وعلى الأخص ما يتعلق فيها بحياة عمال الزراعة فى انجلترا ، واسكوتلندة ، وايرلندة ، وايطاليا .

---

(١) Nouveaux Principes d'économic Politique.

(٢) Etudes sur l'économic Politique.

ولم ينصب نقد سيسموندى على المبادىء النظرية للاقتصاد السياسى بل انصب على ثلاث نواح هامة تتعلق أولا : **بالمنهج** وثانيا **بالموضوع** وثالثا **بالنتائج العملية** التى تترتب على مبادىء المدرسة الكلاسيكية ٠

اولا ـ ملاحظاته على المنهج :

يرى سيسموندى أن الاقتصاد السياسى علم انسانى يجب أن تراعى فيه القيم الأخلاقية ، كما يجب على عالم الاقتصاد أن يضع نصب عينيه ربط الظواهر الاقتصادية بالظواهر الاجتماعية الأخرى لأنعزل الظاهرة الاقتصادية ودراستها على حدة ينتهى بنا الى دراسة تجريدية لا تمت الى عالم الواقع بصلة ٠ وتقوم الدراسة الاقتصادية على التجربة والتاريخ والملاحظة ، ويجب أن تعنى بدراسة تفاصيل الحياة الانسانية : فينصرف العالم أحيانا الى دراسة أحوال زمن معين وأحيانا الى دراسة أحوال بلد معين ، أو يوجه اهتمامه أحيانا الى دراسة شروط حرفة معينة حتى يستطيع أن يربط بين حياة الانسان وبين النظم الاجتماعية التى تؤثر فيها ٠ وقد أكد سيسموندى أن الميل الى التعميم فيما يتعلق بالعلوم الاجتماعية هو سبب الأخطاء الجسيمة التى يقع فيها الباحثون ٠

واذا كان الاقتصاد يقوم على دراسة العلاقات الانسانية فيجب اذن أن يعنى بمعرفة الطبيعة الانسانية ، ويجب أن يعنى بأحوال المجتمعات وتطورها فى حدود الزمان والمكان أى انه يجب أن يكون وثيق الصلة بالتاريخ وأن يعتمد علىالوثائق التاريخية وعلى دراسة علماء الأنثولوجيا والأنثروبولوجيا ٠ وهذه الآراء هى أساس ما ردده علماء الاجتماع فيما بعد حين شرعوا فى تجديد الدراسة الاقتصادية باخضاع الاقتصاد الى منهج بحث الظواهر الاجتماعية واخضاعه لقانون النسبية ٠

وقد ظهرت قيمة اراء سيسموندى فى بحث المشاكل العملية حين يتعين

على الباحث ان يدرس الظروف الخـاصة التى أدت الى وجود المشـكلة وأن يتنبأ بالنتائج القريبة التى تترتب على تطبيق تشريع معين · ولكن هذه الآراء كانت بالرغم من منطقها السليم واستنادها الى الأمثـلة الحسية ، موضـع الهجوم الشديد من انصار المذاهب القديمة التى أطلق عليها سيسموندى اسم « المذاهب الأرثوذكسية » وقد ظلت هذه التسمية علما عليها حتى اليوم ·

ثانيا ـ ملاحظاته على الموضوع :

كان أصحاب المذاهب القـديمة أو « الأرثوذكسية » حسب تسـمية سيسموندى لها ينظرون الى الاقتصاد على انه علم الثروة (١) ، ولكن الموضوع الحقيقى للاقتصاد هو الانسان أو بمعنى أدق « الرفاهية المادية للانسان » ، فالاهتمام بالثروة وحدها واغفال الانسان هو الذى يؤدى الى حدوث الكوارث ولا شك أن هدف الحكومات الأساسى « يجب أن يتجه ، لا الى تكديس الثروة ، بل اشتراك جميع المواطنين فى التمتع بثمارها والى تحقيق مستوى ملائم للرفاهية يتمتع به السواد الأعظم · ولا يقاس رخاء الدولة بمقدار ثروتها وعدد سكانها ، بل بالعلاقة التى توجد بين هذين العنصرين » (٢) · واذا كان القدماء قد اهتموا بالانتـاج Production اى بموارد الحصول على الثـروة ، فان العصر الحديث يجب أن يفسح مجالا للاهتمام بالتوزيع Distribution وقد ادعى القدماء أن وضعهم الانتاج فى المقام الأول راجع الى أن زيادة انتاج السلع شرط أساسى لتحسين التوزيع وزيادة نصيب كل فرد منها · ولكن هذا الادعاء ليس له سند من الواقع · اذ أن تكدس السلع لا يغنى عن الأمر شيئا مادامت الأحوال الاقتصادية لا تتيح للسواد الأعظم من الشعب المقدرة الشرائية التى تمكنه من الانتفاع بهذه السلع · ولذلك فان الثروة لا قيمة لهـا ـ فى نظـر

---

(١) ساد هذا التعريف منذ عهد ارسطو الذى اطلق على الاقتصاد اسم chrématistique ومعناه فى اليونانية ما يتصل بالثروة ·

(٢) Nouveaux Principes, T.I. p. 9.

سيسموندى ـ الا اذا توزعت بنسبة ملائمة تتفق مع حاجات الناس ومع ما يؤدونه من خدمات للمجتمع · وقد اهتم اهتماما خاصا ، فى كلامه عن التوزيع ، بمن أطلق عليهم اسم « الفقراء Les Pauvres » وهم أولئك الذين لا يملكون كوسيلة للحياة الا قوة أذرعهم ويظلون يكدحون من الصباح الى المساء فى المصانع أو فى الحقول · فهؤلاء ، فى الواقع ، هم الذين يكونون غالبية السكان ، وقد اهتم سيسموندى بالآثار التى أحدثها فى حياتهم اختراع الآلات ، ونظام المنافسة الحرة ، والملكية الفردية التى لا تتقيد بحدود · « ان الاقتصاد السياسى يجب أن يؤول ، فى نظره ، الى نظرية لتنظيم الخير Théorie de Bienfaisance واذا لم يهدف الاقتصاد الى اسعاد السواد الأعظم من الشعب فلا داعى لوجوده » (١) ·

وخلاصة القول أن « الاقتصاد السياسى » يجب ، فى رأى سيسموندى ، أن يتحول الى « اقتصاد اجتماعى » ويعد سيسموندى أول من اتجه هذا الاتجاه الاجتماعى فى دراسة الظواهر الاقتصادية ، وقد مهد بذلك الطريق أمام نظريات المدرسة « السسيولوجية » الفرنسية ·

ثالثا ـ نقد النتائج التى تترتب على مبادىء المذاهب الحرة :

١ ـ زيادة الانتاج :

لقد ترتب على الخطأ فى المنهج ، وفى فهم الموضوع الحقيقى للاقتصاد الوقوع فى أخطاء كانت لها عواقب وخيمة من الناحية العملية · وأهم هذه الأخطاء الاندفاع فى الانتاج دون الوقوف عند حد معين ، والثقة العمياء فى مبدأ المنافسة حتى ظن الكثيرون أن هذا المبدأ وحده كفيل باحداث التوازن

---

(١) ويقول سيسموندى فى موقع آخر : « اذا كان لا بد للحكومة أن تهتم بمصلحة طبقة من طبقات الأمة على حساب الطبقات الأخرى ، فلا شك أن أولى الطبقات بهذا الاهتمام هى طبقة الأجراء الذين يكسبون معاشهم يوما بيوم · »

بين المصالح المختلفــة . واخيرا ابتعــاد الحكومة عن كل تدخل فى الميــدان الاقتصادى ·

ولم يعترف الكلاسيكيون بوجود اى خطر فى زيادة الانتاج ، فى نظرهم ، اذا زاد فى سلعة معينة فلا يلبث انخفاض الأسعار ان ينبه المنتج الى ضرورة الاتجاه الى ناحية اخرى كما ان ارتفاع الأسعار بالنسبة لسلعة معينة من شأنه ان يلفت نظر المنتج الى عدم كفاية هذه السلعة ، والى ضرورة زيادة الانتاج فيها ، فعلى فرض ان هناك اخطاء تحدث من ان لآخر فى هذه الناحية فانهــا اخطاء مؤقتة ، ولا تلبث آلية العرض والطلب وانخفاض الأسعار وارتفاعهــا ان تنبه اليها فيعمد المنتجون توا الى تلافيها ·

يقول سيسموندى ولكن هذا التحليل النظــرى لا يلبث أن ينهــار أمام الحقائق · اذ قد يحدث أن تزداد الحاجة الى سلعة معينة دون أن تكون نسبة هذه الزيادة موازية لنسبة الزيادة فى الانتاج · فيعتقد المنتج خطأ أن العرض قد زاد على الطلب ويعمد الى الاقلال من انتاجه ، فيضار بذلك المستهلك · هذا الى أن تحويل رؤوس الأموال وأدوات العمل من صناعة بائرة الى صناعة رائجة لا يكون بتلك السهولة التى يتحدث عنها الكلاسيكيون · كما أن العامل لا يقبل أن ينتقل فجأة من عمل قد اتقنه واضاع فى تعلمه جهودا مضنية الى عمل لا يستطيع أن يظهر فيه مواهبه ومقدرته · وهو يقبل أن ينخفض أجره فى صناعة بائرة تعود عليها ولا يقبل الانتقال الى صناعة رائجة لم يألفها · ويعود الأمر عليه وعلى المنتج فى النهاية بالوبال · واذا قدر للتوازن أن يعود يوما ما بين الانتاج والاستهلاك فلا يكون ذلك الا بعد سلسلة من المحن التى تصيب المنتج والعامل · « فلا يقل الانتاج الا بافلاس عدد من المنتجين وذهاب عدد من العمال ضحية للبؤس والفاقة » ·

« فلنحذر اذن من هذه النظرية الخطرة التى تدعى أن التوازن يحدث من

تلقاء نفسه . فان التوازن اذا حدث بعد مدة طويلة فلا يكون ذلك الا بتضحيات جسيمة » (١) .

واذا كان سيسموندى قد هاجم الافراط فى الانتاج فقد ادى ذلك بطبيعة الحال الى مهاجمة التصنيع الآلى . فجرد على الآلات حملة شعواء مما جعل معاصريه ينعتونه بالرجعية والجهل . ولكنه صمد فى هجومه واخذ يفند آراء الكلاسيكيين الذين اجمعوا على الاعتراف بما اسدته الآلات من خدمات للانسانية . فان الآلات فى نظرهم قد اتاحت الانتاج الرخيص وخصوصا فى المواد الغذائية ، فاستطاع المستهلك بذلك ان يوفر جزءا من دخله ينفقه فى شراء الحاجيات الأخرى والكماليات . وهذا الاقبال على الشراء او زيادة الطلب يؤدى بطبيعة الحال الى فتح مجالات جديدة للعمل وتشغيل عدد اكبر من العمال . ولا ينكر سيسموندى حقيقة هذا الأمر من « الناحية النظرية » فان الانتاج الجديد لابد ان يؤدى الى استهلاك جديد . ولكن الأمر يختلف اذا نظرنا اليه فى ضوء الواقع ، عند ذلك لا نلبث ان نشاهد ان الأثر المباشر للآلات هو زيادة التعطل وتعرض العمال الى التشرد ، واذا لم يصل الأمر الى هذا الحد فان المنافسة بينهم وتزاحمهم على العمل يؤدى الى خفض الأجور . واذا انخفضت الأجور . انخفض الاستهلاك تبعا لذلك وقل الطلب على السلع. وبذلك تنهدم نظرية الكلاسيكيين من اساسها . ولا يمكن ان تكون نافعة الا اذا سبق استخدامها زيادة الدخل : كما ان « احلال الآلة محل الانسان لا يعود بالنفع الا بقدر ما يجد هذا الانسان عملا فى مكان آخر » (٢) .

ولم يثر غضب سيسموندى ، فى الواقع الا اهمال رجال الاقتصاد الكلاسيكيين لهذه الناحية الانسانية بالذات ، وعدم اهتمامهم بما يحل بالعمال

---

(١) op. cit. T.I. p. 333

(٢) op. cit. p. 399.

من ازمات وعلى الأخص فى فترات الانتقال · واذا كان استخدام الآلات يؤدى فى النهاية الى ايجاد العمل فان ذلك يتطلب أحيانا وقتا طويلا · ومسألة الوقت هذه لها أهميتها بالنسبة للعمال العاطلين ·

واذا كان بؤس العمال من جراء التصنيع الكبير لا يحرك نفوس رجال الاقتصاد الكلاسيكيين ، فما ذلك الا لأنهم حاولوا اقناع انفسهم بأن كل نظام جديد لابد له من ضحايا حتى يكتب له الاستقرار · ولكن سيسموندى كان شديد الاهتمام بتخفيف الام العمال فى مراحل الانتقال الى النظام الجديد · وكانت المسالة فى نظره اكبر واخطر من أن تترك لعامل الزمن وحده ·

ولم يقتصر دفاع سيسموندى على الرغبة فى علاج التعطل الذى تفشى بين العمال على اثر استخدام الآلات ، بل انه انتقل بعد ذلك الى مناقشةالفوائد التى يمكن أن يجنيها العمال من استخدامها · فقد كان يكفى ، فى نظر الكلاسيكيين ، أن يتمتع العامل برخص الأثمان بوصفه مستهلكا · ولكن سيسموندى يطالب باكثر من ذلك : فاذا كان استخدام الآلات قد ساعد على زيادة الانتاج افلا يحق للعامل أن يفيد من ذلك بالمطالبة بانقاص ساعات العمل والتمتع بفترة معقولة من الراحة ؟ لقد تغافل رجال الصناعة وأصحاب رؤوس الأموال عن هذه الحقيقة وهم فى غمرة المنافسة · كما ان هذه المنافسة قد ادت الى خفض اجور العمال فاضطر العامل الى مضاعفة مجهوده والىاضافة ساعات الى عمله المعتاد حتى يعوض ما أصابه من خفض أجره · ونحن لا نستطيع أن نجزم دائما بأن العامل يفيد من استخدام الآلات بوصفهمستهلكا ، فكثير من السلع التى تنتجها الآلات لا يحتاج اليها العامل فى استهلاكه ، فلا اقل من ان يحتفظ لنفسه بالحق فى انقاص ساعات العمل مادام قد ساهم فى زيادة الانتاج ·

لقد اخت هذه الفكرة الصائبة تشق طريقها حتى استحوذت شيئا فشيئا على عقول القائمين على نقابات العمال · فاصبحت هذه النقابات لا تقبل

تشغيل آلة جديدة الا اذا ضمنت فى مقابل ذلك انقاص ساعات العمل وزيادة اجور العمال ٠

ويضيف سيسموندى الى مضار المنافسة عملا آخر : فان السعى وراء خفض الأسعار لا يدفع صاحب العمل الى السعى وراء الاقتصاد فى المواد الأولية فحسب ، بل يدفعه كذلك الى الاقتصاد فى تكاليف الأيدى العاملة ٠ ولذلك فاننا نجد أن مبدأ المنافسة قد خلق أمامنا مشكلة استخدام الأطفال والنساء بدلا من الرجال لما يتقاضونه من أجور ضئيلة ٠ وقد يبلغ العسف بهؤلاء الضعفاء الى حد استخدامهم فى المصانع ليلا ونهارا حتى يتضاعف الانتاج فماذا يجدينا فى هذه الحالة انخفاض أسعار السلع اذا كان ذلك سيكلفنا ثمنا غاليا يدفعه هؤلاء التعساء من صحتهم وقوتهم ٠ ان المنافسة فى هذه الحالة تاتى على اثمن ما يملكه الشعب من ذخيرة : اذ انها تهدم صرح الصحة العامة وتدفع به نحو التدهور والفناء ٠

لقد استطاع سيسموندى بنقده هذا وبآرائه الصائبة أن يصيب المذهب الحر « Libéralisme » فى الصميم ، فمهد بذلك السبيل لقيام المذاهب الاشتراكية ٠ وقد استطاع أن يثبت ، بصفة قاطعة ، خطأ النظرية التى نادى بها الفيزيوقراطيون وادم سميث والتى تتلخص فى « الاتفاق الطبيعى بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة » ٠ فكل شخص يحرص بطبيعة الحال على مصلحته اكثر مما تحرص عليها حكومة جاهلة أو مهملة ، كما أن سعى كل فرد وراء مصلحته يؤدى فى النهاية الى مصلحة المجموع ٠ » ان هذه النظرية ليس لها من الحقيقة الا مظهرها ٠ وقد بحث سيسموندى عن الأسباب التى ادت الى تكذيبها فى الواقع ، فاهتدى الى أن العامل الأساسى **هو سوء توزيع الملكية** ٠ هذا العامل الذى يرجع الى سوء التنظيم الاجتماعى والذى يؤدى الى عدم تكافؤ الفرص هو الذى يفسر لنا فى النهاية ذلك التضارب الذى يحدث بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة ٠

٢ ـ النزاع بين راس المال والعمل :

وقد يكون سيسموندى هو اول من وجه الأنظار الى ان المجتمع الصناعى يميل الى الفصل بين طبقتين : طبقـة من يعملون وطبقة من يملكون · وقـد ساعدت المنافسة الحرة على توسيع الهوة بين الطبقتين حتى اصبحنا نجد فى النهاية طبقتين وجها لوجه : الطبقة الكادحة Prolétariat » و « الراسماليين » واختفت الطبقات التى كانت تحتل المراتب الوسيطة بينهما ، كطبقة صـغار الملاك ، وصغار المزارعين فى الريف ، واصحاب المصانع الصغيرة واصحاب الحوانيت · فهؤلاء جميعا لم يتمكنوا من الصمود امام اصحاب المشروعات الكبيرة · ولم يعد فى المجتمع مكان الا للراسمالى الكبير وامامه ذلك الحشد المتزايد من افراد الطبقة التى لا تملك شيئا » ·

هذه الظاهرة التى ادت الى تركيز راس المال . والتى ستلعب دورا هاما كما سنرى فيما بعد ـ فى اراء « كارل ماركس » ، قد اقلقت بال سيسموندى ، فوجه لها عناية خاصة واهتم بتحليلها وعرضها عرضا اظهر ما انطوت عليه من خطورة : اذ اظهـر ما تسببه من الدمـار فى ميادين الزراعة والصـناعة والتجارة · فوجود هاتين الطبقتين وجها لوجه ، اى طبقة الراسماليين وطبقة المعدمين ، بعد ان امحت الطبقات الاخرى الوسيطة ، هو السبب الأساسى فى بؤس العمال اولا وفى وجود الأزمات الاقتصادية ثانيا ·

اما من حيث بؤس العمال فان سببه هو تكاثرهم وتهافتهم على العمل لحاجتهم الماسة اليه · فيزداد عرض الأيدى العاملة ويقل الطلب عليها · فيضطر العمال حينئذ لقبول اى اجر يعرض عليهم حتى لا يموتوا جوعا وهم يعلمون ان هـذا القبول لا يحقق مصلحتهم ولا مصلحة الطبقة التى ينتمون اليها · ان الضرورة التى تلزم الفقير بقبول شروط مجحفة ، وتزداد على الدوام اجحافا به ، لم تنجم الا عن اتساع الهوة بين من يملكون وبين من يعملون · اذ لو ظل العمل صانعا مستقلا « Artisan » ، كما كان من قبل ، لاستطاع

ان يقدر دخله على وجه التقريب وان ينظم حياته وحياة أسرته وفقا لما يتوقعه من كسب • ولكنه ، اليوم تحت رحمة صاحب العمل ، ولا يملك شيئا يستطيع ، بالاعتماد عليه بعض الوقت ، ان يساوم على الأجر الذى يرضيه • كما ان جهله بالظروف التى تستدعى زيادة الطلب على العمل او مضاعفة الانتاج يجعله لا يهتم بالتطلع الى المستقبل فيستسلم لمشيئة الأقدار ويصبح أداة فى أيدى الطبقة المالكة تسخره كيف تشاء : ان شاءت هيات له العمل وان شاءت تركته فريسة للجوع والحرمان •

ولا يصدق ذلك على عمال الصناعة فحسب ، بل على عمال الزراعة كذلك • فلو ان جميع الفلاحين كانوا ملاكا لأراضيهم لاستطاعوا ان يضمنوا لأنفسهم ولأسرتهم حياة طيبة فى مستوى يليق بكرامة الآدميين ، فامتلاكهم للأراضى يحفزهم دائما على العمل لزيادة الانتاج • اما اذا كانت الأراضى فى يد مالك اقطاعى واحد ، فانه يصبح لا هم له الا زيادة ربحه الصافى منها ولا يتيسر له ذلك الا بالاجحاف بحقوق الفلاحين وتسخيرهم للعمل بأجور ضئيلة •

أما من حيث الأزمات الاقتصادية فسنبين كيف يتسبب هذا التضاد بين رأس المال والعمل فى وجودها : يرى سيسموندى ان من الأسباب التى تحدث الأزمات صعوبة التعرف على أحوال السوق اذا اتسع نطاقها الى حد كبير ، واعتماد المنتجين على رؤوس أموالهم اكثر من اعتمادهم على حاجات المستهلكين • ولكن السبب الأهم فى نظره ، هو سوء توزيع الثروة • فالانفصال الذى حدث بين رأس المال والعمل جعل دخل الملاك فى ازدياد مستمر ، بينما ظل دخل العمال مستقرا عند الحد الأدنى • وقد نتج عن ذلك بطبيعة الحال عدم التوازن من ناحية طلب السلع ، فالملكية اذا كانت موزعة توزيعا عادلا ، واذا كانت زيادة الدخل تسير بنسبة واحدة او بنسبة متقاربة على الأقل ، فان ذلك يؤدى الى نوع من الاتساق فى زيادة الطلب ، فيرتفع الانتاج بالنسبة

للصناعات التى تغذى الحاجات العامة والضرورية · ولكن ما يحدث بالفعل هو زيادة دخول الأغنياء دون غيرهم فيؤدى ذلك بطبيعة الحال الى زيادة الطلب على الكماليات . فتهمل الصناعات الأساسية ويوجه الاهتمام الى الصناعات الكمالية · وينتج عن اهمال الصناعات الأولى وضعف القدرة الشرائية للطبقة الكادحة كساد انتاجها . فيقوم صاحب العمل بتوفير العمال الذين يعملون فيها · ولما كانت الصناعات الجديدة لا تنمو الا ببطء ولا تستطيع ان تستوعب مرة واحدة هذا العدد الهائل من العمال . فان هؤلاء يظلون مدة طويلة يعانون البطالة وتهبط تبعا لذلك نسبة استهلاكهم للمواد الغذائية والسلع الضرورية · وهذا الهبوط المتواصل فى الاستهلاك للسلع الضرورية هو الذى يولد الأزمات ·

مشروعات الاصلاح :

حين عالج سيسموندى أسباب الأزمات وأسباب الفقر بين الطبقات العاملة اثار موضوعات لم يكن علماء الاقتصاد قد اعتادوا أن يطرقوها من قبل · وهذا ، فى الواقع . هو وجه الحدة والطرافة فى كتاباته : فقد كان يشوب بعض تحليلاته شيء من السطحية والتفاهة احيانا . ولكن القيمة الحقيقية لمؤلفاته ظلت فى تلك الروح الوثابة نحو التجديد . وفى تلك الجرأة على مواجهة المشاكل وعدم التهرب منها ومحاولة ايجاد حلول لها · ولم يعد فى الامكان أن ينسى الناس او تناسوا . بعدما كتب سيسموند . الآلام والبؤس الذى خلفه تقدم الصناعة والاندفاع نحو الانتاج الكبير . فى محيط العمال . ولم يعد من المستطاع ان يتغافل المهتمون بالأمور الاقتصادية عن خطورة الأزمات . وان تظل نظرتهم اليها قاصرة على اعتبارها ظواهر عابرة لا تكاد تترك اثرا يذكر ، ولم يعد من الممكن التغاضى عن النظر الى المشاكل والمصاعب الاقتصادية التى تنجم عن سوء توزيع الملكية وعن الفوارق الشاسعة بين الملاك والمعدومين مما جعل من المستحيل ان يقوم بين هاتين الطبقتين تعاقد اساسه

حرية الاختيار · هذه المسائل التى اثارها سيسموندى بقوة وحرارة ، أخذت تسرى فى محيط الاقتصاد وفى محيط العمال فأثارت الاهتمام فى المحيط الأول ودفعت نحو المطالبة بالاصلاح فى المحيط الثانى · وهى فى هذا المجال أو ذاك ، قد بينت بوضوح . لا لبس فيه ، ضرورة الاهتمام بالنتائج الاجتماعية التى تترتب على **التغيرات الاقتصادية** ، وضرورة العمل على **وضع سياسة اجتماعية** تسير جنبا الى جنب مع **السياسة الاقتصادية** ·

ان سيسموندى ، بهذه السياسة الاجتماعية التى رسم خطوطها ، قد فتح الطريق أمام من أتى بعده من المصلحين الاشتراكيين : فلننظر الآن فيم احتوت عليه هذه السياسة من آراء ·

وصل سيسموندى من تحليله للظواهر الاقتصادية الى حقيقة هامة وهى أن المصالح الخاصة غالبا ما تتعارض مع المصلحة العامة · وهو فى رأيه هذا يخالف تماما آراء المدرسة الكلاسيكية وعلى رأسها آدم سميث ، تلك المدرسة التى كانت تقوم ـ كما قلنا فى مناسبات عدة ـ على الحرية المطلقة وعلى الاعتقاد بأن التوازن وتحقيق المصالح المختلفة يتحققان بطريقة تلقائية عن طريق المنافسة الحرة · عارض سيسموندى هذا الرأى وأقام الدليل على بطلانه ولذلك نرى أن أول ما ينصح به كوجه من وجوه الاصلاح ، تدخل الحكومة لوضع حدود للمطامع الفردية ، ولوقف كل من تحدثه نفسه بالتمادى فى استغلال نفوذه · فسيسموندى يعد اذن أول أنصار التدخل Interventionnistes بين علماء الاقتصاد · وسنرى فيما بعد أن مبدأ التدخل هذا من أهم المبادىء التى تقوم عليها المذاهب الاشتراكية ·

يجب أن تتدخل الدولة أولا لتحد من الاندفاع الجارف فى تيار الانتاج ، وتهدىء من تلك السرعة الجنونية فى استغلال المخترعات الحديثة · ولعل سيسموندى كان يتوق الى تحقيق التقدم الذى يسير بخطوات وئيدة ولا ينتقل من مرحلة الى أخرى الا بعد أن يتبين طريقه بوضوح ، دون أن يكون فى ذلك

الانتقال ما يسبب الشقاء والآلام للطبقات العاملة · ولقد تعرض ، بسبب احساسه المرهف هذا ، وبسبب حرصه على رفاهية الطبقات الفقيرة لسخرية معارضيه ·

ومادام شقاء العمال ينتج عن عدم اطمئنانهم الى الحصول على مورد ثابت للرزق ، ومن خلو وفاضهم من كل اثر للملكية فان الحكومة يجب أن توجه عنايتها وتكرس جهودها لعلاج هذا الأمر كذلك · فيكون هدفها هو تحقيق الوحدة بين العمل والملكية على قدر ما تسمح الظروف ، فتعين الزراع على تملك اراضيهم · اما عن الصناعة فان سيسموندى كان يأمل فى عودة نظام الصناعة المستقلة Artisanat ، « اننى ارغب فى أن تتوزع الصناعة فى المدن ··· بين عدد من الورش المستقلة ateliers لا أن تتجمع فى يد رئيس واحد يتحكم فى مئات أو الوف من العمال · وارغب فى أن تتوزع ملكية المصانع بين عدد من المولين متوسطى الحال ، لا ان تتجمع فى يد رأسمالى واحد يملك عدة ملايين · وأرغب فى أن تتاح الفرصة للعامل الصناعى لكى يكون شريكا لصاحب العمل حتى اذا تزوج وجد له نصيب من الربح والتجارة بدل من أن يهرموا كما يحدث اليوم ، دون أن يحقق أملا فى تحسين حاله » (١) ·

ولكن ما هى الوسائل لاصلاح هذه الحال : من الأسف أن سيسموندى بعد أن وضع اصبعه على مواطن الداء وألح فى بيان العيوب والمشاكل الاقتصادية التى يئن منها المجتمع الحديث ، قد احجم عن تعيين وسائل العلاج أو على الأقل قد اعوزته الجرأة لرسم خطة للاصلاح واضحة المعالم · وقد بلغ به الشك أحيانا الى حد فقدان الأمل فى الوصول الى علاج ناجح · ولكن يخيل لنا أن السبب الأساسى فى احجامه هذا وتردده هو عدم ميله الى اعتناق

---

(١) op. cit. p. 365.

مذهب اصلاحى من المذاهب التى اخذت تظهر وتضم الأنصار اليها من كل مكان ، فرفض أن يكون مع الاشتراكيين أو مع الشيوعيين أو مع أصحاب المذاهب الخيالية Utopistes من امثال « اوين » و « فوربيه » ، وذلك بالرغم من اعترافه بوحدة الهدف بينه وبينهم ·

واذا كان الاصلاح ، فى نظره ، لا يتم الا بتحقيق الوحدة بين الملكية والعمل ، فان هناك وسائل أخرى اقرب منالا من ذلك يمكن اتخاذها لتخفيف حدة الأزمة ، ومعالجة المشاكل العاجلة التى تعانيها طبقة العمال · واول هذه الوسائل اعطاء العمال حق التكتل وتكوين النقابات ، ويأتى بعد ذلك تحريم تشغيل الأطفال وتحديد ساعات العمل بالنسبة للكبار واحترام العطلة الأسبوعية ، واخيرا انشاء النظام الذى اطلق عليه سيسموندى اسم « الضمان المهنى Garantie professionnelle » ، ويتلخص هذا النظام فى الزام صاحب العمل (سواء اكان ذلك فى الزراعة ام فى الصناعة) بتحمل مصاريف العامل أو جزء منها اثناء فترة مرضه أو تعطله أو عجزه · واذا اصبح أصحاب الأعمال مسئولين عن الحالة الصحية والاجتماعية لعمالهم فلا شك انهم سيهتمون بأن يكفلوا لهم شروطا ملائمة للعمل ·

ومن السهل علينا ان ندرك مقدار اقتراب هذه الوسائل من المثال الأعلى الذى تتوق التشريعات العمالية الحديثة الى تحقيقه فى الصورة التىاصطلحنا على تسميتها اليوم « بالتامين الاجتماعي Assurance Sociale » على أن الفرق الأساسى بين هذه التشريعات وبين ما اقترحه سيسموندى ، هو رغبة هذا الأخير فى أن يتكفل صاحب العمل وحده بتحمل اعباء العمال ، على حين أن التشريعات الحديثة تضع جزءا كبيرا من هذه الأعباء على عاتق الدولة · وقد برر سيسموندى وجهة نظره بأنصاحب العمل الذىيلزم بتحمل مصاريفالمرض والتعطل والعجز يعمل جهده على توفير مستوىملائم للعامل وعلى منحه اجورا

مناسبة وفى ذلك ما يقلل من نسبة حدوث الكوارث التى يتحمل عبئها صاحب العمل وحده ٠

مما قدمنا نرى كيف كانت آراء سيسموندى النواة الأولى التى تفرعت عنها الآراء الاقتصادية والاجتماعية فى القرن التاسع عشر ٠ فقد كان أول من اعترض الطريق امام آراءالمدارس « الكلاسيكية » أو مدارس « الاقتصاد الحر » واول من بين خطأ هذه الآراء ففتح الباب على مصراعيه لما جاء بعده من المدارس الاشتراكية ٠ واذا كانت آراء سيسموندى قد أهملت بعض الوقت فى زوايا النسيان ، فقد قدر لها أن تبعث فى السنوات الأخيرة وأن تحتل مكانها بين الآراء التى وضعت أسس الاصلاح الاشتراكى ٠ ويكفيه فضلا أن كان أول من ثار على الأوضاع العامة التى قبلها وعاش عليها معاصروه ٠ واذا كنا لا نريد أن ننصبه زعيما للمدارس الاشتراكية الحديثة فلنعترف على الأقل بأنه كان المبشر الأول بآرائها ٠ وسنرى فيما بعد أن هذه المدارس تستهدف أغراضا مماثلة وتصوغ آراءها فى صيغ لا تختلف كثيرا عما عبر عنه ٠

ان منهجه العلمى الذى يقوم على استقرار الظواهر وعلى ملاحظتها ، وعلى نقد الوسائل الاستدلالية والتعميم المطلق تجعل منه بحق أحد الذين مهدوا لقيام « المدرسة التاريخية » فى الاقتصاد ، تلك المدرسة التى كان يمثلها « لوبلاى Le Play » فى فرنسا و « شمولر Schmoller » فى اسبانيا ٠

كما أنه حين أفسح للعاطفة نصيبا فى دراسة المسائل الاقتصادية ، وحين انتصر لطبقات العمال ، وانتقد طغيان الآلة ومبدأ المنافسة المطلقة ، فتح المجال أمام التيارات العاطفية العنيفة التى وقفت فى وجه النظريات الاقتصادية الجامحة ، ومهد لحركة « المسيحيين الاشتراكيين » الذين رفعوا صوت المسيحية وأعلنوا ما نادت به من مبادىء الاحسان والتضامن ضد النتائج الاجتماعية الخطيرة التى ترتبت على حركة التصنيع والانتاج الكبير ٠

وأخيرا فان سيسموندى حين طالب بتدخل الدولة فى مجـال الاقتصاد فتح المجال للطعن فى مبدأ « الحرية المطلقة » ، وقد أخذ هذا التيار يشـتد ويقوى خلال القرن التـاسع عشر حتى أصبح مبـدأ التدخل أحد الدعامات الأسـاسية للمذاهب الاشـتراكية على وجـه العمـوم ولاشـتراكية الـدولة Socialisme d'Etat على وجه الخصوص ٠

فلا عجب اذن ، وقد رأينا أن آراء سيسموندى قد فتحت المجال امام ثلاثة اتجاهات قوية ، أن يتضاعف اليوم الاهتمام بهذه الآراء التى عدها الكثيرون حجر الأساس فى بناء المذاهب الاشتراكية ٠

الفصل السابع عشر

تضخم النظام الرأسمالى
خلال القرن التاسع عشر

سادت آخر القرن الثامن عشر حركات ثورية كانت أهمها الثورة الفرنسية الكبرى التى تعد نهاية العهد القديم ، عهد السلطان المطلق للملوك والأباطرة وبدأ عهد جديد ، عهد اعلان حقوق الانسان وسيادة الشعوب وتكوين الحياة الديموقراطية على أساس المساواة فى الحقوق السياسية لجميع المواطنين . ولكن هذه المساواة السياسية صاحبها اتساع الهوة وازدياد الفروق بين الطبقات وعدم المساواة فى توزيع الثروة ، مما حدا باحد الكتاب الى القول بأن : « القرن التاسع عشر هو الذى تحققت فيه المساواة أمام القانون ، ولكنه كذلك القرن الذى شهد ازدياد عدم المساواة فى توزيع الثروة » .

وقد نشأ هذا الاختلال فى التوازن بين الثروات من أثر الثورة الصناعية التى بدأت كما قدمنا فى القرن الثامن عشر واتسع نطاقها خلال القرن التاسع عشر . وقد احتاج هذا الاتساع الى رؤوس الأموال الضخمة فبدأ بذلك عصر الرأسمالية الحديثة التى تغذى الصناعة وتتغذى منها فى الوقت نفسه .

ومن مميزات الصناعة الكبرى أن انتاجها يزداد على الدوام فيدفعها ذلك الى البحث عن أسواق جديدة وفى ذلك ما يفسر لنا نشاط حركة الاستعمار فى القرن التاسع عشر اذ كان هذا الاستعمار يهدف الى غرضين أساسيين : الحصول على المواد الأولية اللازمة للصناعة بأثمان بخسة . وايجاد أسواق لتصريف السلع فى البلاد المتخلفة اقتصاديا . أما الأغراض الأخرى أو الظواهر التى تصاحب الاستعمار من كبت لحرية الشعوب وتعويق للتقدم والنهوض فانها وسائل لخدمة هذين الغرضين الأساسيين . وزاد عليهما فى العصر الحديث

غرض ثالث يهدف الى ربط مصير بعض الـدول بدولة كبرى بغية استخدام الرجال والعتاد فى هذه الدول للدفاع عن مصالح الدولة الكبرى عند نشوب الحروب · والحروب الحديثة ـ كما نعلم ـ تحتاج لامكانيات كبيرة ويستعر اوارها سنوات عديدة فلابد من أن تدفع الدول المتطاحنة فى اتونها بكل من تستطيع تجنيده والا تعذر عليها الاستمرار فيها · وباتساع نطاق الصناعة اصبحت الأسواق عالمية واشتدت المنافسة بين الدول المنتجة مما أدى فى آخر الأمر الى تفكير الكثير منها فى حماية صناعتها المحلية ضد طغيان المصنوعات الخارجية فسنت التشريعات وبذلت المنح لتشجيع هذه الصناعات المحلية واقيمت الحواجز الجمركية لصد تيار السلع الخارجية المتدفقة ·

ولم تكن رؤوس الأموال الفردية كافية فى كثير من الأحيان لسد حاجة المشروعات الضخمة ، فتكونت الشركات المساهمة التى استطاعت بطرح أسهمها فى السوق أن تجمع رؤوس أموال ضخمة توظفها فى الانتاج وتوزع ريعهـا على المساهمين كل بحسب حصته من الأسهم ·

وكان من نتائج هذه الثورة الصناعية ازدياد التخصص وبلوغ ظـاهرة تقسيم العمل نهاية تطورها · واصبحت المصانع لا تستخدم العمال والمهندسين وحدهم ، بل تستخدم بجانبهم عـددا من الكيميائيين والكهربائيين والاداريين والمتخصصين فى الشئون الاجتماعية الخ ···

وما لبثت الصناعة الكبرى التى تستخدم فئات بل الوف من العمـال أن قضت على الصناعات المتوسطة والصغيرة · وذلك لأن المشروع الكبيـر يستطيع بامكانياته الضخمة ان يوفر من نفقاته ويزيد من أرباحه · فهو يوفر من نفقاته باستخدام الآلات الضخمة التى تنتج أكبر عـدد من الوحـدات فى أقصر وقت ، وباستطاعته الحصول على المواد الأوليـة بكميـات كبيرة وبأسعار زهيدة من مواردها الأصلية وكذلك باستطاعته الحصول على رؤوس

الأموال اللازمة بفوائد ضئيلة واذا قلت النفقات ازداد الانتاج ازدادت الأرباح بطبيعة الحال ٠

على ان رجال الصناعة واصحاب المشروعات الكبرى قد فطنوا الى وسائل تضمن لهم التحكم فى الأسواق وتجنب الخسائر التى تنجم عن المنافسة . فتكتلوا فى منظمات عرفت باسم الكارتل cartell والكونزرن conzern أما الكارتل فهو اتحاد المنتجين فى ظرف معين واتفاقهم على تحديد الأثمان التى يدفعونها ثمنا للمواد الأولية ووضع شروط خاصة للانتاج وتحديد ثمن بيع السلع للمستهلكين ، على حين ان « الكونزرن » يشمل ارتباط جميع الفروع اللازمة لصناعة معينة برباط واحد ابتداء من المواد الخام حتى السلعة الجاهزة للبيع ٠ فالكارتيل اذن تركيز « افقى » يشمل المنتجين لسلعة واحدة ، اما الكونزرن فهو تركيز عمودى يشمل جميع الصناعات الفرعية التى تمت بصلة لانتاج سلعة معينة ٠ وقد يستطيع احد الراسماليين بتفوق ثروته وعظم نفوذه ان يسيطر على جميع المشروعات التى تنتج سلعة معينة ويجبرها على الانضمام اليه ويحتكر هو وحده انتاج هذه السلعة وذلك هو ما يطلق عليه اسم « الترست Trust » ٠ وهذا النوع من التركيز الراسمالى يضمن التحكم فى السوق تحكما مطلقا ٠ فهو من ناحية يقلل من نفقاته بتركيز الانتاج فى مصانع ضخمة وتقليل عدد العمال والتوفير فى ثمن المواد الخام ونفقات النقل وكذلك نفقات التنظيم والاعلان الخ ٠٠٠ ومن ناحية اخرى يزيد من ارباحه بفرض الأسعار التى يراها واخضاع العمال لنظام صارم اذا ترك احدهم العمل وجد نفسه عاطلا فى عرض الطريق ٠

هذه هى الوسائل التى لجأت اليها الراسمالية لتثبت أقدامها وتدافع عن مصالحها وحدها ولو كان ذلك على حساب المستهلك والعامل ٠ ولم تحرك الحكومات فى بادىء الأمر ساكنا أمام هذه التنظيمات والاتفاقات ولكن الحال تغير عندما بدأ العمال يحسون بالظلم الواقع عليهم وبدأوا يتكتلون وينشئون

النقابات للدفاع عن حقوقهم . فاصبحنا أمام نوعين من التكتل . تكتل الراسماليين من ناحية وهو تكتل يهدف الى زيادة ارباحهم والتحكم فى الأسواق والقضاء على كلمنافسة مشروعة . وتكتلالعمال الذى يهدف الى ضمانمستوى لائقا لأجورهم وتأمينهم ضد البطالة والتشريد . ومن الصدام بين هاتينالكتلتين تولدت الحركة الاشتراكية .

البرجـــــوازية :

ويمكن القول أن رؤوس الأموال اللازمة للصناعة والمشروعات العمرانية والتجارية وأعمال البنوك قد تركزت فى ايدى فئـة من الرجال ذوى الكفاءة والنشاط والذين امتازوا بروح الكفاح والدأب وقوة الارادة ، وان كان فيهم من اتصف بسعة الحيلة وحسن اغتنـام الفرص وعدم التـورع عن الخداع والنفاق فى سبيل تحقيق المآرب : هذه الفئـة التى أصبح لهـا فى المجتمع الصناعى الراسمالى شان كبير هى « البرجوازية » . وليس لأفرادها سند من حسب أو نسب أو نبـالة ولكنهم شـقوا طريقهم بالكفاح الصـادق أحيانا وباستغلال أقوات الناس وحاجاتهم احيانا أخرى . وقد استطاع أحد كتاب ذلك العصر أن يفرق بين البرجوازية الأصيلة التى تتصف بالفضـائل وقوة العزم ويحدوها فى عملها الشـعور بالشرف ورفعة النفس وبين البرجوازية الحديثة المتطفلة التى لا تمت الى الأولى الا بالاسم . وهذه لم تكسب مركزها بالدأب والعمل الشاق المتواصل وممارسة الفضائل قامت على انتهاز الفرص واللعب بأرزاق الناس خلال الثورات والحروب وعلى المقامرة فى البورصة ، ولم تكن تنظر الى العمل على انه أول الواجبات بل احدى الوسائل التى توصلها الى غرضها وهو الحصول على الثروة (١) .

---

(١) Boudot de challay, Etude sur les institutions politique et Sociales modernes. Paris 1868.

الفئــة الكــادحة :

ومن الطرف الآخر من هذا الجهاز الضخم جهاز التصنيع والانتاج الكبير نجد افراد الذين يكونون الأغلبية العظمى ، وقد اطلق اسم الطبقة الكادحة على الذين لا يملكون شيئا مطلقا ويعيشون على عمل أيديهم وعرق جبينهم ولا يدخل فى هذه الطبقة عمال المصانع وحدهم بلتشمل كذلك صغارالمستخدمين ذوى الرواتب الصغيرة والعمال الزراعيين الذين يعملون بأجر يومى ، كما يمكن ان ندخل فيها صغار المستاجرين الزراعيين الذين قد يعصف المحصول الردىء بما لديهم من مال قليل ٠

ولما كان الكادح يعيش يوما بيوم ولا يستطيع ان يدخر من المال ما يضمن له غده ، فانه يحتاج لأن يعمل دائما حتى يوفر القوت لنفسه ولعياله ٠ وهو لا يستطيع أن يجد العمل الا اذا وضع نفسه فى خدمة أصحاب الأراضى او أصحاب المصانع ٠ وهؤلاء غالبا ما كانوا يستغلون بؤسه وحاجته فيفرضون عليه شروطهم القاسية ويضطر هو لقبولها حتى لا يموت جوعا ٠ وقد كانت ظروف العمل فى المصانع فى أول الأمر على اشد ما يكون من المشقة والعسف٠ وعمد اصحاب العمل الى تشغيل النساء والأطفال لقلة ما يتقاضونه من اجور . ولكن العمال ما لبثوا ان تجمعوا تحت تاثير الحركة الاشتراكية (١) ، التى كانت رد فعل طبيعى لهذا الاستغلال والعسف الذى لحق بالعمال ٠ وتكونت النقابات للدفاع عن مصالحهم فاستطاعوا ان يحسنوا من أجورهم وان يحصلوا على شروط خاصة بتحديد ساعات للعمل ٠

---

(١) انظر الباب الخامس بالاشتراكية ٠

الفصل الثامن عشر

الملكية الفردية بين أنصــار التحديد والاطلاق

مادمنا عرضنا للـكلام عن المذاهب الاشـتراكية وفلسفتها فى الفصل السابق فاننا نقتصر هنا على عرض آراء بعض الفلاسفة بصدد الملكية سواء أكانوا من انصار التحديد ، أو من معارضيه · وسيبين لنا التحليل أى الشروط يجب أن توضع حتى تقوم الملكية على أسس سليمة عادلة ·

من فلاسفة القرن التاسع عشر من قرن الملكية بمبدأ الحرية ، وقد عبـر عن هـذه الفكرة بوضـوح الفيلسوف الألمانى « فيشته Fichte » (١٧٦٢ ـ ١٨١٤) وتأثر عبر أستاذه « كانت » بآراء الفيلسوف الفرنسى « روسو » · يرى « فيشته » أن الدور الأساسى للدولة هو حماية حرية كل فرد وبالتـالى حماية حريات المجموع · ولكن الحرية الحقيقية ، فى نظره ، لا تتحقق بدون حد أدنى من الملكية ، وعلى ذلك فواجب الدولة هو أن تضمن لكل فرد الى جانب حريته ، قدرا معينا من الملكية · ولا يتولد حق الملكية ، فى الحقيقة ، من العلاقة التى يدعيها الانسان بينه وبين الأشياء التى يصح أن تكونموضوعا للملكية ، بل ان هذا الحق لابد أن يقوم بالاتفاق بين الأفراد جميعا بحيثيتنازل بعضهم للبعض الآخر عن شيء معين مما يملك · فهذا الحق اذن ليس الا تعاقد بمثابة تعاقد بين الناس تكون الدولة هى الضامنة لتنفيذه ·

فعلى الدولة أن تمكن كل فرد فيها من الحصول على نصيبه فى الملكية مهما كان هذا النصيب ، وذلك بأن تضمن له العمل · وضمان العمل لكل فرد لا يكون الا بتنظيمه بحيث يوزع الأفـراد على المهن المختلفة من صـناعة ، وزراعة ، وتجارة وأعمال ادارية · ويجب على الدولة ، حسب رأى « فيشته »

ان تحدد مقادير الانتاج فى كل سلعة وتحدد كذلك اثمان بيعها وتنظم الانتاج والتبادل عن طريق الجمعيات التعاونية (نظام روسيا فى الوقت الحاضر) ·

ويعتقد « فيشته » أن التبادل التجارى الحر مع الخارج نظام فاسد لأنه حين يسمح بتصدير السلع يقلل من فرصة وجودها للاستهلاك المحلى · ومن جهة اخرى فان منافسة السلع المستوردة من الخارج قد تؤدى الى خفض قيمة المنتجات المحلية · ولذا فانه ينصح بأن يقوم نظام الدولة على التجارة المقفلة او على سياسة الاكتفاء الذاتى · وقد استقى الحزب الاشتراكى الوطنى فى المانيا بزعامة هتلر الكثير فى برنامجه من هذه الآراء التى فصلها فيشته ·

وحذا حذو فيشته فلاسفة آخرون تأثروا بمبادئه ومنهم « فرديتان لاسال Lassale » (١٨٢٥ ــ ١٨٦٤) الذى يعد اكبر مشرع للاشتراكية الألمانية ·

ويرى لاسال أن من الخطأ بناء النظم الاقتصادية على النظريات العامة والآراء التجريدية · فالنظريات العامة توحى الى الأذهان بأن الأشكال القانونية واحدة بالنسبة لجميع المجتمعات ولجميع الأزمان ، وتتكلم عن الملكية والوراثة كما لو كانا نظامين لهما نموذج واحد لا يتغير ·

ولكن الحقيقة ان القانون ليس الا التعبير عن الارادة العامة لجماعة من الناس فى صيغة تشريعية · وعن هذه الارادة العامة تصــدر جميع الحقوق الفردية · وهذه الحقوق تتغير ويجب ان تتغير اذا تغيرت الارادة العامة اى تغير اتجاه الراى العام · وعلى هذا الأساس لا يصح النظر الى حق الملكية على انه حق ثابت لا يتغير · وقد قام حق الملكية فى بدء تاريخه ، الطويل ، على مبــدأ القوة ولذا يجب اعادة النظر فيه · ولابد ان ينشب بين الحقوق المكتسبة والحقوق التى يتوق الشعب الى تحقيقها صراع مرير ، وهذا الصراع هو الذى يؤدى فى النهاية الى جعل المثل العليا حقيقة واقعية ·

وقد قام العمل فى بادىء الأمر على استغلال الانسان ، ولما كان عمــل

الجماعة اكثر انتاجا من عمل كل فرد فقد استغل بعضهم بقوته ودهائه ضعف الآخرين وقلة حيلتهم وسخرهم لتحقيق ماربه فكان نتيجة هـذا التسخير أن احتكرت فئة قليلة ثمرة كد الغالبية العظمى · ولم يكن العمل فى بادىء امره الا نوعا من السخرة والرق ، اذ كان العمال لا يمنحون من الأجر الا ما يكفى لسد حاجاتهم الضرورية ، واضطر العامل خوفا من الموت جوعا أن يخضع لارادة صاحب العمل ، وأن يرضى باقل الأجور ·

ويكفى للتدليل على فداحة هذا الظلم ان مجموع العمال مزودين بمجموع أجورهم لا يستطيعون باى حال شراء مجموع ما انتجته ايديهم · فالجزء الأكبر من قيمة هذا الانتاج يذهب الى جيوب الراسماليين او حسب تعبير « رودبروتس Rodbertus » ، وهو أحد الاقتصاديين الذين تاثر بهم « لاسال » ، « لا يتم العمل الاجتماعى الا لمصلحة الملاك » · واذا كان بعض النظريين قد حاولوا اثبات ان راس المال ياتى عن طريق الادخـار الذى يمارسه الفرد بالنسـبة لاستهلاكه ، فان الحقيقة هى ان راس المال ياتى من الادخار الذى يقتطع من أجور العمال ومن عملهم · أو بعبارة أخرى اذا كان راس المال ياتى عن طريق العمل ، فانه ياتى من عمل الآخرين وكدحهم » ·

ويختم « لاسال » آراءه بقوله : « ان الاشتراكية لا تبغى مطلقا القضاء على الملكية أو الغائها ، بل على العكس فانها أول من يحبذ قيام الملكية الفردية ولكن بشرط ان تؤسس على العمل ·

دفاع عن الملكية الفردية :

وبجانب هؤلاء الفلاسفة وغيرهم من دعاة الاشتراكية الذين كانوا يريدون تنظيم الملكية وفقا لتطورات الحياة الاجتماعية ، كان هناك مفكرون آخرون انتصروا لمبدأ الملكية الفردية دون قيد ولا شرط · ومن هؤلاء السياسى الفرنسى « تييـــر Thiers الذى فصل رايه فى كتاب بعنوان « الملكية La propriété

(١٨٤٨) ، والاقتصـــادى « فريدريك باســتيا Bastiat » صـاحب كتــاب « الانسجام الاقتصادى Harmonie économique » (١٨٥٠) .

ولم ينكر « تيير » ان الملكية يجب ان تقوم قبــل كل شيء على العمل : « فهذه السمكة التى استطعت اصطيادها بعد جهد ، وهذا الرغيف الذى أعددته بعد مجهود شاق ، من يملكهما ؟ ان اى فرد من افراد النوع الانسانى لايستطيع أن يمارى فى أنهما لى » .

اما دفاع « باستيا » عن الملكية فهو دفاع حار تكتنفه شطحات من الخيال . اذ يقول : « اننى أستطيع أن أثبت أن الملكية هى الحق والعدالة نفسها وانهــا تحمل فى طياتها معانى التقدم والحياة . وانى لأدهش كيف يشعر الملاك الذين ينعمون بوقتهم بشيء من وخز الضمير احيانا ، انهم بلا شك يقعون تحت تاثير ذلك الأريج السام الذى يهب من النظريات الخيــالية (١) الى هؤلاء المــلاك القلقين اقول ، مطمئنا ، انكم لم تسلبوا ما منحكم الله ، ربما لم تفكروا الا فى أنفسكم ، ولكن صالحكم الشخصى نفسه اداة تدلل على وجود العناية الالهية المدبرة الحكيمة » .

ومما يدهش حقا ان « باستيا » قد صدر كتابه عن «الانسجام الاقتصادى» بهذه العبارة اللاتينية **Digitus Déi est hic** ، **ومعناها « اصبع الله هنا »** .

ثم يصف بعد ذلك دفاعه عن الملكية بوصف هو أشبه الى الجهاد الدينى منه الى المجهود العلمى ، اذ يختــار للتعبير عنه كلمة Croisade ، معنــاها « الحرب الصليبية » .

ويعرض « باستيا » نظريته المتفائلة بقوله : « ان الله خلق الأرض ووضع على سطحها وفى جوفها كثيرا من الأشياء التى تنفع الناس وتسد حاجاتهم .

---

(١) يقصد بذلك النظريات الاشتراكية .

وقد منح الله الانسان هذه الخيرات وهذه القوى دون مقابل . ثم بدأ الناس يمارسون نشاطهم لتشكيل هذه المواد أو تسخير هذه القوى محاولين بذلك أن يخدموا انفسهم ، وبعد ذلك وجه بعضهم نشاطه وعمله لخدمة آخرين فنتج عن ذلك تبادل الخدمات . وعن هذه الخدمات تولدت فكرة « القيمة » ، وعن القيمة نشأت « الملكية » .

أصبح اذن كل انسان مالكا بقدر ما يقدم من خدمات (وهذه مغالطة لأن الانسان حصل على ملكيته الأولى بوضع اليد وبالقوة (كما اننا نرى أن كثيرين يجدون أنفسهم ملاكا دون أن يؤدوا أية خدمة) . وظلت القوى والمواد التى منحها الله لنا كما كانت وكما ستظل دائما فى متناول الجميع دون مقابل (وهذه مغالطة ثانية لأن الأرض وهى أول منحة منحها الله للانسان أصبحت ملكا لبعض الناس دون بعضهم الآخر وحرم على غير مالكيها الانتفاع بها الا باذن من المالك) . وقد تدارك المؤلف نفسه وأراد أن يفصل المواد والقوى التى ينتفع بها جميع الناس مجانا فذكر انها الهواء ونور الشمس وماء الينابيع والأنهار .

واكد بعد ذلك انه بمجرد وجود خدمات متبادلة فاننا لا نستطيع الا أن نقدر هذه الخدمات أى نقدر المجهود الذى بذل فى ادائها والتعب الذى وفرته على المنتفع بها ، وعلى أساس هذا التقدير تظهر بالضرورة الملكية الفردية .

ثم تحاول هذه النظرية بعد ذلك أن تفسر وأن تبرر ظاهرة الاختلاف بين الثروات فتقول : « اذا كانت الملكية غير موزعة بالتساوى فليس معنى ذلك أن هذا التوزيع مناف للعدالة لأنه يتناسب مع الخدمات التى يؤديها كل فرد ، **وليست الملكية الا التقدير المادى لهذه الخدمات** » (وهذه النقطة الأخيرة بالذات هى التى تحتاج الى اثبات علمى) ولا يخفى « باستيا » أن المنتج يحفزه دائما الى العمل تحقيق صالحه الشخصى ، وأن الدافع الذى يدفعه الى النشاط والانتاج هو الرغبة فى الكسب والتملك ، ولكنه مع ذلك اذا عمل للحصول على

اكبر كسب ممكن فانه يؤدى بطريق هذا العمل خدمات للآخرين · وبذلك يمكن القول أن انانيته تتحول الى « غيرية » على الرغم منه « واذا كان للانسان أن يهتم بنفسه فان الله يفكر فى الجميع » · ولا شك أن المنتجين حين ينشطون ويخترعون لزيادة أرباحهم يعملون فى الوقت نفسه على زيادة السلع وخفض أسعارها مما يؤدى الى منفعة المستهلكين · ولا شك أن الملكية تدفع الذكاء الانسانى الى محاولة الانتفاع بالقوى الطبيعية الكامنة ·

وفى النهاية يطلب الينا المؤلف أن ننحنى أمام هذا الانسجام العجيب الذى وضعه الله فى النظام الطبيعى للمجتمع ·

ومن البديهى أن كثيرا من المفكرين لم يأمنوا على تلك الفكرة التى قدمها باستيا من أن الخيرات ملك للناس جميعا فهذا الرأى المتفائل ينفيه فى وضوح تام وجود الملكية العقارية ، ولذلك فقد نصب بعضهم نفسه ناقدا لهذا النوع من الملكية ومن هؤلاء المفكر الأمريكى « هنرى جورج » الذى نال الشهرة بمؤلفه « التقدم والفقر Progress and Poverty » (١٨٧٩) · عاصر هذا المفكر النمو السريع لسان فرنسيسكو والمنطقة المحيطة بها ، وشاهد بنفسه كيف ارتفع ثمن الأراضى فى هذه المنطقة ارتفاعا فاحشا بعد أن تدفق عليها الباحثون عن الذهب وانشئت بها طرق المواصلات · وقد كانت هذه الملاحظة الحسية نقطة البدء فى نظريته ·

وبدأ هذه النظرية بقوله ان الاشتراكيين كانوا على خطأ حين انتقدوا راس المال بوجه عام · فالعمل ورأس المال عنصران متعاونان · ولكن أساس الفساد هو وجود الملكية الخاصة للأرض · فأصحاب الأرض يحتفظون لأنفسهم بجميع الأرباح التى تنتج عن زيادة عددالسكان وتحسن وسائل المواصلاتوطرق الانتاج · اذ لما كانت الأرض بدون عمل لا قيمة لها فان كل مضاعفة للنشاط الانتاجى يزيد من غلتها ويزيد تبعا لذلك من ربح صاحبها الذى يحتكر ملكيتها وحده · وعلى ذلك فكل المزايا التى تنتج عن تقدم الحضارة تذهب ثمرتها الى

ملاك الأرض . وكلما زاد ريع المالك زاد الفقر بين من يعملون من حوله ، فترتفع نسبة الثراء بقدر ما تزداد نسبة الفقر .

ثم يشرح المؤلف فى آخر كتابه ، فى صيغة تهكمية طريقة الاثراء السريع فينصح القارىء بشراء قطعة أرض فى منطقة جديدة ينتظر فى المستقبل أن تصبح مركزا هاما : « فاذا اشتريت هذه الأرض وأصبحت مالكا لها فانك تستطيع أن تنطرح على الأرض وتدخن غليونك فى هدوء وأن تركن الى الدعة والسكون (وأن تحلق فى آفاق الخيال انتظارا للثروة . اذ بعد مدة معينة من الزمن ، وبدون أن تعمل أى مجهود أو تقوم بأى عمل يزيد من الثروة العامة تجد نفسك قد اصبحت غنيا ، ويكون لك فى المدينة الجـديدة قصرا شـامخا ، بينما لايكون للبائس الذى لم يمتلكمثلك قطعة منالأرض الا ملجا للمحتاجين » .

دفاع عن الملكية الوراثية :

لم يأبه الذين تزعموا حركة الدفاع عن الملكية الفردية لهذا النقد وأمثاله، بل ساروا قدما فى طريقهم . وظهر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر بعض رجال الاقتصاد الذين تصدوا للـدفاع عن الملكية الوراثية نذكـر منهم الاقتصادى الفرنسى « بول لوروا بوليو » (١٨٤٣ ــ ١٩١٦) . ويجب أن نذكر انصافا للبحث العلمى والتاريخى أن مثل هذه الآراء لم تكن هى السائدة فى ذلك الوقت ، بل على العكس كانت الحركة الاشتراكية فى أوجها واستطاعت أن تحقق كثيرا من برامجها وعلى الأخص فى محيط العمال .

دافع « بوليو » عن الملكية والملكية الوراثية على وجه الخصوص معتمدا فى دفاعه على عدة عوامل (١) . وأولها فى نظره **العامل التاريخى** ، فلو كانت الملكية نظاما شاذا وفاسدا لما رأينا نطاقها يتسع خلال عصور التـاريخ .

---

(١) انظر كتابه : Beauliev, Traité théorique, et Pratique d'écono. Politique.

فالمشاهد ان الملكية اخذت تنمو على الدوام حتى أصبحت تشمل اشياء ومناطق لم يكن تشملها من قبل · اذ اقتصرت فى بادىء أمرها على امتلاك النساء والعبيد والحيوانات والأشياء التى يستخدمها الانسان · ثم انتقلت بعد ذلك الى ملكية المنزل وبيت العائلة التى كانت تقام عليه الشعائر الدينية (١) ، والى ملكية الأرض · وظلت الملكية العقارية ردحا من الزمن محددة بنظم خاصة كالنظام الاقطاعى ثم انفكت من عقالها · ونحن نطالب فى الوقت الحاضر بتوسيع حق الملكية حتى يشمل الانتاج الأدبى والفنى · وهكذا نرى خلال التاريخ ان نظام الملكية ينزع لأن يكون « كاملا ومطلقا » ·

ثم ينتقل الكاتب بعد ذلك الى العامل النفسى ، فيقول اذا كانت الملكية قد اتسع نطاقها على مر الزمان فما ذلك الا لأنها نظام يتصل بالغرائز الأصيلة فى النفس الانسانية · فالانسان يشعر بالرغبة فى تملك ما هو ضرورى لارضاء حاجاته ، وهو حين لا يملك شيئا لا يشعر بحريته شعورا حقيقيا · (ونحن نرد على ذلك بأن الاشتراكية التى تنفى حق الملكية المطلق لا تعارض فى أن يمتلك الانسان ما هو ضرورى لارضاء حاجاته ، ولكنها تعارض فى أن يبلغ حب التملك الى حد اكتناز الأموال والعقارات الفائضة عن حاجته وحرمان الآخرين منها) ·

ويشرح الكاتب بعد ذلك تاثير العامل الخلقى . فيقول ان الملكية تؤسس اخلاقيا على العمل وعلى الادخار · والشىء الذى يخلقه الانسان أو يحققه بمجهوده الشخصى يصبح ، بلا شك ، امتدادا لشخصيته ويجب أن يحترم كما تحترم هذه الشخصية تماما · ونحن اذا بحثنا عن مصدر كل ملكية وجدنا أن هذا المصدر ينبع دائما ، الا فى بعض حالات نادرة . من الادخار أو العمل ·

ثم يعرج الكاتب فى النهاية على أهم العوامل ، فى نظره . وهو العامل

---

(١) انظر الملكية فى المجتمع اليونانى القديم ·

الاجتماعى · فيقول ان كل مجتمع لا يقوم له كيان الا عن طريق العمل الـذى يؤديه الأفراد · والعمل لا يتحقق على أتم وجه الا اذا كـان وراءه دافع أو حافز : وأهم الحوافز التى تحفز الى العمل هو الملكية · وكذلك فان المجتمع يزدهر اذا أصبح لكل فرد مدخر من المال ، لأن الادخار يزيد من الثروةالقومية ، ومن ثم يتعين على المجتمع أن يسمح للأفراد بامتلاك ما ادخروه ·

وأخيرا فان الملكية ، فى نظر « بوليو » ، هى الدافع الاجتماعى الوحيد الذى يدفع الأفراد للعمل والادخار دون اجبار أو عسف ·

وبعد أن انتهى منتبرير مبدأ الملكية الفردية انتقل الىتبرير نظام الوراثة· فقال ، انه أولا النتيجة المنطقية لحق الملكية · فاذا كنا نملك شيئا فان لنـا الحق فى اتلافه أو اعطـائه للغير ، وتبعا لذلك يصح أن نتركه بعـد الوفاة لورثتنا ·

كما أن هناك ما يبرر نظام الوراثة أخلاقيا ، فان هذا النظام يقوى روابط الأسرة ، كما أن الأمل فى جعل الأولاد يتمتعون بحياة طيبة يشد من أزر الوالد ويجعله يضاعف من نشاطه وجهوده ·

وأخيرا فان نظام الوراثةنافع للمجتمع · فبدون هذا النظام يتوقفالرجال عن العمل بعد بلوغ سن معين ويكتفون بالعيش ، فى البقية الباقية من حياتهم ، على ما اقتصدوه فى شبابهم · ان المجتمع يحتاج لجهود تتضاعف على الدوام وهو يفيد فى النهاية من التقدم الذى يحرزه كل فرد ، بل ان المجتمع هو الذى يحقق الربح الأكبر من نظام الوراثة الفردى ·

ولتفسير التفـاوت فى توزيع الثروة يسوق المؤلف أسـبابا تمت ، فى معظمها ، الى الطبيعة الانسانية · فبعض الناس كسالى أو مسرفون ، وبعضهم مجدون مقتصدون · فلا غرو أن تصبح الثروة فى جانب هؤلاء الآخرين (ولكن العمال هم أكثر الناس جدا وعملا اذ يعملون كل يوم ٨ ساعات على الأقل ومع ذلك فان أجورهم الضئيلة لا تسمح لهم بادخار جزء منها ، بل انها لا تسمح

لهم بالمعيشة المعقولة) • ومن العمال من يستهلك ما يملك مباشرة ومنهم من يدخر جزءا يتحول شيئا فشيئا الى راس مال • وهكذا تنتقل الثروة قليلة الى الأولاد وتنمو باتباع القدوة الصالحة وبالتربيـة الحكيمة وبث حب العمـل والاقتصاد فى النفوس • وينتهى الأمر الى تكدس الثروة فى بعض الأسر . والى بقاء الفاقة فى الىر أخرى • فاذا كان هذا التفاوت أمر لا محيص عنه . حدث عن طريق اختلاف الطبائع والنزعات ، فانه على هذا الأساس تفاوت له ما يبرره •

الملكية وظيفة اجتمـــاعية :

هذا الدفاع عن الملكيةالفردية الذىلخصنا أراء أهم أنصاره لميكن يخلو كما رأينا من شطحات خيالية أو من تعصب لفكرة معينة مما جعله يجانب احيانا منهج البحث العلمى • وقد حاول الفيلسوف الفرنسى « أوجست كونت » مؤسس الفلسفة الوصفية وواضع أسس علم الاجتماع أن يدرس ظاهرة الملكية فى هدوء بحيث يضعها فى مكانها من البناء الاجتماعى • فكانت آراؤه وسطا معتدلا بين أراء انصار الملكية الفردية من غلاة المحافظين وبين آراء أعدائها من متعصبى الاشتراكيين •

وقد عرض « أوجست كونت » هذه الآراء فى كتابه عن « السياسةالوضعية Système de Politique Positive » ولما كان قد عاصر بدء الحـــركة الصناعية الكبرى ، فقد لاحظ اتساع الهوة الذى اخذ يزداد يوما عن يوم بين « الرؤوس والأذرع » أى بين أصحاب المشروعات الصناعية والعمال • ولم يتردد فى التنديد بمجتمع الأولين وأنانيتهم ومحاولتهم التشبه بغطرسة النبلاء الذين كانوا يتحكمون فى مصير فرنسا قبل الثورة ، ونعى عليهم التجاءهم الى وسائل العنف والقوة لكبت شعور العمال وفرض ارادتهم عليهم • هذه الطبقة البورجوازية التى ازدهرت فى القرن التاسع عشر وافادت كثيرا من

التطورات الاقتصادية الجديدة ، حاولت أن تجعل من افرادها زبانية كزبانية الباستيل يعذبون ويسجنون من يطالبون بحقهم فى العيش ·

على أن « أوجست كونت » اذا كان قد بين بشجاعة أخطاء الرأسماليين وأصحاب الأعمال ، الا أن ذلك لم يدفعه الى الارتماء فى أحضان انصار الشيوعية ، الذين وصف آراءهم بأنها سلسلة من الأخطاء ، ونعت مشروعاتهم بأنها من « الجراة بحيث تبلغ حد الوقاحة » · ثم قال ان الاشتراكيين يخطئون اذا كانوا يعتقدون أن من الممكن بل من المستحب الغاء الملكية الفردية · ولا يكون المجتمع الذى يحلمون بتحقيقه الا مجتمعا يخنق الملكات الفردية ، وينزع الى القضاء على فكرة المسئولية ويضعف من قيمة الكرامة الانسانية · وهذه النتائج ، فى نظر أوجست كونت ، هى ما يؤدى اليه الاندفاع وراء النظريات الخيالية التى تضحى بالحرية الحقيقية فى سبيل مساواة تتسم بروح الفوضى وفى سبيل اخاء فيه غلو واضح ·

وعلى ذلك يجب الاحتفاظ بمبدأ الملكية الفردية ، على أن نفهم أولا طبيعتها الاجتماعية : فاذا أدركنا أن الملكية لا يكونها صاحبها الا بمساعدة الآخرين وأنها ثمرة التضامن الاجتماعى وجب أن نقرر أن الانتفاع بها لا يصح أن يكون فرديا محضا · يجب أن ننظر الى الملكية على أنها وظيفة اجتماعية ضرورية يتحقق عن طريقها وجود المشروعات التى تنفع الأجيال المستقبلة · وعلى أصحاب الأملاك الا ينظروا الى ملكياتهم على أنها امتياز بل على أنها وسيلة تستخدم لصالح المجتمع ، ولا يصح أن يحولوها من النفع العام الى خدمة مصالحهم الخاصة · ولا يتحقق النفع العام الا اذا فهموا واجباتهم تمام الفهم· وعلى ذلك يصبح العلاج الناجع ضد : آراء الشيوعيين المضطربة ذا طابع خلقى · فالأمر يتعلق قبل كل شىء بالتربية ، تربية جيل يعرف واجباته ويعمل وفق القاعدة الأساسية للمذهب الوضعى وهى « الحياة من أجل الآخرين » ·

هذا الاتجاه فى التوفيق بين صالح الملاك والصالح العام ، وفى استخدام الملكية وسيلة لتحقيق الرخاء للمجموع هو الاتجاه الـذى سار فيه الكتاب المسيحيون ، وانصار المذاهب الاشتراكية المسيحية فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين · فقد كان على راس هؤلاء عالم الاجتماع المعروف « فريدريك لوبلى Le Play » (١٨٠٦ ـ ١٨٨٢) الـذى اهتم فى دراسـاته بتدعيم الأسرة على وجه الخصوص ، كما اهتم بمسالة الوراثة كوسيلة من وسائل هذا التدعيم ·

واذاع الاشتراكيون المسيحيون أن المالك عليه واجب هام ، وهومساعدة الذين لا يملكون · وقد اعتمدوا فى نشر آرائهم وفى حض الملاك على القيام بواجبهم نحو الفقراء على نصوص من « العهد الجديد » وعلى اقوال القديسين الأول وقساوسة الكنيسة وخطبائهـا من أمثال « بوسـويه Bossuet و « بوردالو Bourdaloue » · ويجب ان تقوم الدولة فى نظرهم ، بالدفاع عن الملكية ، او بالأحرى باعادة تنظيمها حتى تضمن حق الأسرة فى ممارسة الملكية العقارية ، وطالبوا بحق المالك فى الوصية بملكه لواحد من أولاده · وقد اعتمدوا فى فرنسا بالذات على تدهور السكان نتيجة لقلة النسل فارجعوا السبب فى ذلك الى البرامج الاشتراكية المتطرفة « التى تهدم الأعشاش ثم تشكو بعد ذلك من قلة الفراخ » ·

وحاولوا علاج مشكلة العمال بالدعوة لاعادة نظام النقابات الذى كان سائدا فى القرون الوسطى Corporations فانه النظام الذى يشعر العمـال بان لهم تراث جمعى ينتقل من جيل الى جيل ويعوضهم عن الملكية الفردية · وبذلك يقضى على التقسيم الحالى الفاسد الذى يقسم الناس الى فئتين : فئة الملاك وفئة المعدمين أو الكادحين ·

ونادى احد هؤلاء الكتاب المسيحيين المعاصرين بان الوقت قـد حان

للانتقال « من الملكية الرأسمالية الى الملكية الانسانية » (١) . وقال ان مبدأ الملكية يجب الا ينفصل عن الطريقة المثلى للاستفادة منها . وأعاد تفصيل فكرة أوجست كونت من أن الملكية لا تتكون الا بالتعاون بين أفراد عديدين ، ولذا يجب النظر اليها فى ضوء الصالح العام للمجموع . ولا يصح ، فى نظره ، أن يقوم المجتمع على أساس الملكيات الفردية البحتة أو على أساس الملكيات الجماعية البحتة ، لأن الملكية لها وظيفة مزدوجة : فردية واجتماعية ، يجب أن تكون فى يد الفرد أداة لخدمة المجتمع .

ولا شك أن الأحزاب المسيحية فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين قد اتجهت الى هذه الحلول المصطبغة بالصبغة الانسانية ، حتى تستطيع مقاومة تيار الاشتراكية المندفع ، وحتى تستطيع أن تكيف نفسها بالتطورات التى طرأت على الحالة الاقتصادية والاجتماعية بوجه عام . ووجدت المسيحية نفسها مهددة بضياع هيبتها وزوال تاثيرها على النفوس ان لم تساهم بنصيبها فى حل المشكلات الاقتصادية المعقدة التى نجمت عن الحركة الصناعية . ولم يتردد بعضهم فى القول « أن المسيحية تصبح حراما اذا لم تهتم اهتماما جديا بمحو البؤس الفقر الذى يخيم على محيط العمال فلم يعد نظام « الأجراء » الحالى يصلح ولم يعد يستسيغه الفكر الانسانى الراقى ولا يقبله الضمير المتيقظ .

هذا الأمل الذى داعب الاشتراكيين المسيحيين لوضع الملكية الفردية فى خدمة الصالح العام قد حققته الاشتراكية الوطنية فى ألمانيا بجرأة عظيمة ووضعت لذلك نظاما جديدا لكل من الملكية العقارية والملكية المنقولة .

أما الملكية العقارية فقد نظمها قانون ١٩٣٣ — الذى أوجد نوعا جديدا من الملكيات . فاطلق اسم الحقل الوراثى على كل مساحة من الأرض صالحة

---

(١) Em. Mounier, De la propriété capitaliste à la Propriété Humaine, Paris 1936.

للزراعة تتراوح بين جزء من الفدان ومائة وخمسة وعشرين فدانا . على ان تكون مسجلة من قبل فى السجلات الرسمية · وهذه الأراضى يزرعها اصحابها بانفسهم مستعينين باقاربهم او ببعض الخدم ويحظر عليهم استخدام العمال الاجراء فيها . ولا يسمح بتقسيمها على ان تنتقل لواحد فقط من أبناء المالك يختاره قبل وفاته ويتعين على صاحب الأرض أن يقدم للمنظمة الاقليمية الجزء الأكبر من محصوله ، اما الباقى فله أن يبيعه فى السوق الحرة – ويجب الا يتجاوز ربحه ٨٪ من التكاليف · وما يخرج من الأراضى عن نطاق هذا التوزيع تتولى الدولة ادارته وتشغل فيه العمال الزراعيين باجور معقولة . كما تنشىء لهم المنشئات اللازمة لحياتهم الصحية والاجتماعية ·

اما الملكية المنقولة فقد أصبحت فى النظام الاشتراكى الوطنى تقوم على « نظام نقدى داخلى » ليس له غطاء من الذهب أو من الأرصدة الخارجية · فقد اخذت الدولة على عاتقها القيام بمشروعات ضخمة كانشاء الطرق وبناء المصانع والتسلح حتى تستطيع بذلك ان تقضى على البطالة · وقد اعتمدت فى تمويل هذه المشروعات على اصدار نقد داخلى يعتبره علماء الاقتصاد الكلاسيكيون بدون غطاء لأن الدولة لم يكن لديها من الذهب أو من العملة الخارجية ما يكفى لسد هذه النفقات · فوضع اقطاب الاشتراكية الوطنية مبدأ جديدا لفكرة الثروة ، وقالوا بان ثروة اى بلد لا تتكون فى الحقيقة من الذهب أو من الأرصدة والأوراق المالية الأجنبية ، بل انها تتكون فى الواقع من الامكانيات العينية لهذا البلد كالأراضى والمبانى والمواد الأولية والمرافق الصناعية والعمرانية المختلفة ، والسلع المصنوعة الخ ··· وهذه الثروة الحقيقية يجب ان تستخدم فى زيادة رفاهية الشعب عن طريق العمل · فالعمل اذن فى النهاية ، على اختلاف اشكاله ، هو الثروة الحقيقية أو الثروة الوحيدة · وعلى هذا الأساس لا يكون للنقد قيمة الا بقدر ما ينفع فى تبادل المنافع والسلع المختلفة · وقد كانت هذه الخطوة الجريئة بداية نظرة جديدة للملكية وفصلها عن كل تقويم بالعملة او الذهب على وجه الخصوص ·

الباب الخامس

اجتماعيات العمل

الفصل التاسع عشر

الطبقات الاجتماعية

الطبقات حقائق اجتماعية تقوم فى كل مجتمع بالرغم من جميع النظريات أو جميع الصيغ التى تحاول انكارها وقد دلت بحوث علم الانسان (الأنثروبولوجيا) ودراسة الأجناس البشرية (الانثوغرافيا) على وجود الطبقات حتى عند الشعوب البدائية · وكانت هذه الطبقات تتعاون فى هدوء فى غالب الأحيان ، وان يكن هذا التعاون لم يمنع من قيام صراعات بين حين وآخر ·

فالمرء يولد فى طبقة معينة ويختلط بأفراد من الطبقة التى ينتمى اليها ، ويختار زوجه عادة فى محيط طبقته وقد يرتفع المرء من طبقة الى أخرى أو يهبط من طبقة الى طبقة أدنى · فهناك الوصوليون ومن لفظتهم طبقتهم ومصير كل فرد يرتبط الى حد كبير بالطبقة التى ينتمى اليها · وقد كتب « لويس روجييه Rougier » فى هذا المعنى يقول « ان وجود كل انسان يحدد وينظم مقدما كقصيدة شعرية جميلة » ولم يخطىء حين أضاف الى ذلك « ان هذه الحقيقة تصدق دائما فى أى زمان وفى ظل أى نظام سياسى وان اختلفت حدودها سعة أو ضيقا » ·

فما هى اذن الطبقة الاجتماعية على وجه التحديد ؟

ان هذه الكلمة تجرى على السنتنا دائما فى أحاديثنا الخاصة ، ونراها فى الجرائد وفى المنشورات الانتخابية ، وفى البرامج السياسية · ونحن نسمع فى كل لحظة عن الصراع بين الطبقات وعن تعاون الطبقات وعنفكرةوجود مجتمع بغير طبقات الخ ···

ان كل انسان يكون لنفسه رأيا عن الطبقات الاجتماعية ، ولا شك فى أنه

يفهم جيدا معنى هذه الكلمة · ومع ذلك فلوسالنا أحدا من هؤلاء الذينيتحدثون عنها ان يعطينا تعريفا لها . أو يحدد لنا بدقة ماذا تعنى ، فان قليلا منهم من لا تتملكه الحيرة أو لا يظهر فى تفسيره ما يدل على عدم وضوح هذه الفكرة لديه ·

وما ذلك فى الواقع الا لأن فكرة الطبقة الاجتماعية تنطوى على درجة كبيرة من التركيب فالعناصر التى تعرف بها الطبقة مختلفة من حيث طبيعتها أشد الاختلاف ، كما أنها تتفاوت تفاوتا كبيرا من حيث أهميتها · ان الحقيقة الاجتماعية التى نريد الكلام عنها لا يمكن الاحاطة بها بنظرة واحدة فيجب أن ننصرف الى تحليلها ·

الطبقـــة والثـــروة :

ان الثروة هى أول ما نفكر فيه حين نتكلم عن الطبقات · والواقع أن احاديثنا العامة تدور حول الطبقات الغنية والطبقات الفقيرة ، والطبقات المتيسرة والطبقات المتوسطة ، وطبقة الملاك وطبقة المعدمين الخ ··· ويميـز عالم الاقتصاد « جيزو Guizot » من هذه الناحية بين ثلاثة أنواع من الحالات الاجتماعية فهناك أولا من يعيشون على املاكهم العقارية ، أو ثرواتهمالمنقولة أى على الأراضى ، أو رؤوس الأموال بدون أن يحاولوا زيادة ثروتهم عن طريق العمل · وهناك من يجتهدون فى استغلال ثرواتهم وزيادة املاكهم عن طريق عملهم الخاص ، واخيرا هناك من يعيشون من عملهم . أو من عرق جبينهم دون أن يكون لهم املاك أو رأس مال · وهذه الأنواع . كما يقول ، تعبر عن حقائق عامة نستطيع أن نعثر عليها فى أى مجتمع انسانى ·

ويميز شارل جيد Gide » بدوره ، من حيث توزيع الثروة ، بين ثلاث طبقات أو فئات ، اذ يقول فى كتابه « محاضرات فى الاقتصاد السياسى » ·· ان هناك أولا العمال الذين يتقاضون أجرا ، ثم الرأسماليين الذين يحصلون من

رأس مالهم على ربح . وأخيرا الملاك الذين يعيشون على دخلهم · وفيما عدا هذه الفئات لا يوجد الا المعدمون الذين يعيشون على الصدقات ، أو على ما تنظم الدولة لهم من اعانات » ·

الطبقـــة والمهنـــة :

ولكن هيهات أن تكفى الثروة وحدها لتحديد الطبقة ، فللمهنة على الأقل من الأهمية ما للثروة وتشهد بذلك العبارات التى تسجل تلقائيا ملاحظات الناس · فهم يتحدثون دائما عن طبقة العمال ، وطبقة الفلاحين وعن طبقات التجارة ، والصناع ، واصحاب المهن الحرة الذين يعتبرون طبقة واحدة ·

ويميز « شارل جيد » من هذه الناحية بين طبقتين كبيرتين تنقسم كل منهما الى فئات · فهناك من ناحية طبقة الرأسماليين ، وتضم طائفة ذوى النشاط الايجبى أو أصحاب المشروعات التى تدر الربح ، وطائفة السلبيين ، وهم الملاك الذين يعيشون على دخلهم ·

وهناك من ناحية أخرى طبقة العاملين ، وتشمل فئات « الأجراء Les salariés » ومن عمال الزراعة والصناعة والمستخدمين والموظفين والخدم ، كما تشمل فئات ذوى الأعمال المستقلة ، كالصناع ouvrier والفلاحين ، والمستاجرين واصحاب المتاجر واصحاب المهن الحرة ، وهؤلاء جميعا يكونون ما نطلق عليه عادة اسم الطبقات المتوسطة ·

وفى كثير من الحالات تبدو لنا الطبقة مستقلة عن « الثروة » ومتصلة « بنوع المهنة » فالصانع الفنى artisan يتميز عن العامل العادى uvrier حتى ولو كان كسبه اقل من الأجر الذى يتقاضاه العامل ، وما ذلك الا لأنه لا يخضع لصاحب عمل ، بل يظل فى عمله سيد نفسه · ويروى لنا « رينيه كاييـــه R. Caillée » وهو أول أوربى وصل الى « تومبوكتو » أن الأفراد

الذين يعملون نظير اجر يومى ، يعاملون كافراد طبقة دنيا · ومعنى ذلك أن طبيعة العمل هى التى تحدد الطبقة التى ينتمى اليها الفرد ·

ومع ذلك فالمهنة وحدها لا تكون الطبقة ، اذ أن الطبقـة سابقة على المهنة فالانسان يولد فى طبقة معينة على حين أنه يختار مهنته فيما بعد · اضف الى ذلك أن الطبقة كثيرا ما تؤثر فى اختيار المهنة ·· فهناك مهن يقتصر فى ممارستهـا على التوارث من الأب الى الابن كمهنة الزراعة أو التعـدين أو الصيد فلا ينصرف امرؤ الى فلاحة الأرض أو لا ينزل الى المنجم ولا يواجه اخطار البحر فى قارب للصيد ، اذا لم يولد فى الوسط الذى يعيش على هذا النوع من العمل ، فيزاوله مقتديا بذويه · والبرجوازى لايمكن أن يمتهن مهنة النجار او الحداد أو الخباز فضلا عن مهنة الفلاحة · واذا كانت هناك حالات شاذة فهى بلا شك نادرة ·

وبالاضافة الى ذلك فان الطبقة الواحدة تضم عادة أشخاصا من مهن مختلفة ، فنرى مثلا ، أن الأطباء والمحامين والموثقين والأساتذة ينتمون الى طبقة أصحاب المهن الحرة · فتشابه العمل وما يتطلبه من معرفة ومعلومات ، وخلو من المجهود الجسمانى الأليم ، الذى قد يعرقل عمل الفكر ، كل ذلك يكفى لادماج هذه الفئات الاجتماعية المختلفة فى « طبقة واحدة » · كذلك فى طبقة العمال ، فانها تشمل حرف من أنواع مختلفة كحرفة البناء والطلاء وصـناعة الزجاج والعمل فى المصانع المختلفة الخ ··· وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الطبقة أوسع من الحرفة أو المهنة ·

الطبقـــة ونوع الحيـــاة :

من هذا نرى أنه لا الثروة ولا المهنة تكفى وحدها لتحديد الطبقة · ذلك انه يجب فى الواقع ـ اذا تفاوتت الثروة ـ أن ندخل فى اعتبارنا طريقـــة الاستمتاع بها ، واذا كانت المهنة واحدة وجب أن تراعى الظروف التى تمارس

فيها . فالتاجر مثلا ينتمى الى الطبقة الوسطى (البورجوازية) (١) اذا كان صاحب متجر كبير ولا يظهر فى محل تجارته الا للتوجيه واعطاء الأوامر لمستخدميه . وهو مجرد بائع اذا كان يقوم بوزن السلع ويخدم زبائنه بنفسه .

واذا كان العامل يحصل على أجر طيب من عمله ، ويقتصد جزءا من دخله لاقتناء منزل خاص تحوطه حديقة صغيرة ، ويربى أولاده تربية قويمة فى المدارس ـ فان هذا العامل يعيش عيشة بورجوازية بالرغم من أنه يمارس حرفة يدوية . وفى كثير من البلاد الصناعية فى أوربا وأمريكا نجد أن عددا كبيرا من العمال قد اقترب فى أسلوب معيشته من البورجوازية ، على حين نجد أن البورجوازية القديمة التىكانت تعتز بتقاليدها قد انحدرت بسبب الهزاتالعنيفة التى احدثتها الحرب العالمية الثانية ، واصبح أفراد هذه الطبقة يقومون بأعمال ما كانوا يقبلون القيام بها من قبل ـ كما أن زيادة الضرائب العقارية ، مع حظر رفع الايجارات والغلاء المتزايد فى أثمان الحاجيات ، كلُ ذلك كان من شأنه ضعضعة حال صغار الملاك ، وذوى الدخل الصغير .

وهكذا نرى أننا أمام نوع ثالث من العوامل التى تؤثر فى تحديد الطبقة الاجتماعية ، الا وهو « نوعالحياة » وهو عامل يتصل « بالمظهر » و « الثقافة » ، كما يتصل بالطريقة التى تمارس بها المهنة ، وبالوسائل التى يستخدمها الفرد للاستمتاع بثروته .

ولكل طبقة سلوكها الخاص وطريقتها فى الغذاء ، وتفضيل بعض انواع من الطعام ، وطريقتها فى اللهو ، وقضاء أوقات الفراغ وفى تنظيم مصروفاتها ،

---

(١) البورجوازية اسم يطلق على الطبقة الوسطى وتضم عادة التجار وأصحاب المهن الحرة . والكلمة فى الأصل تعنى « سكان المدن » ، وكانت المدينة فى العصر الوسيط هى سكنى التجار على حين كانوا الفلاحون يعيشون خارجها ـ وتدل كلمة البورجوازية الآن على طبقة لها روحها المحافظة وتقاليدها الخاصة ولا تميل كثيرا الى الاندماج مع الطبقات الأخرى.

كما ان لها عاداتها الجسمية والفكرية ، وتتميز بألفاظ معينة ، وطريقة خاصة فى الكلام ... الخ .

وتصرفات كل طبقة تحددها انواع الاعمال المادية التى تقوم بها ، والمهنة او الحرفة من ناحية . وكذلك الثروة من ناحية ثانية . كما تحددها الثقافة من ناحية ثالثة وهذا التشابه فى الأذواق والتصرفات الذى تحدده هـذه العوامل الثلاثة هو الذى يتيح لأشخاص من مهن متشابهة او على ثراء متقارب ، ان يتحدث بعضهم الى بعض او يتفاهم بعضهم مع بعض . وينصرفون الى انواع واحدة من اللهو ، ويجدون متعة فى أشياء معينة ويتخذ بعضهم بعضا نموذجا خصوصا فيما يتعلق بالأزياء والرحلات ، وقضـاء العطلة واختيـار الكتب والملاهى ووسائل تربية الأطفال .

الانحيـازات الطبقيـة :

ولكل طبقة اتجاهات خلقية خاصة تتميز بها ، فلا تتساوى الواجبات فى اهميتها بالنسبة لجميع الطبقات ، كما انها ليست على درجة واحدة من حيث طابع الالزام . ولا تتمتع فضائل بعينها بقدر واحد من التقدير والاحترام لدى جميع الطبقات .

وهذه الحقيقة توضح لنا ان « نوع الحياة » ومستوياتها المختلفة تؤدى ، فى كل طبقة ، الى فوارق كبيرة فى الأحكام الخلقية .

ومن ناحية اخرى نجد ان كل طبقة تتميز بقدر من الانحيازات ذات صلة بعواطفها واهوائهـا واذواقها وميـولها . واعتزاز كل طبقة بنفسها يجعـل افرادها يغالون فى تقدير قيمة الأعمال والمهام التى تمرسوا فيها ، وتدربوا عليها ، كما انهم يميـلون الى الحط من قيمة الأعمـال التى يصـعب عليهم اداؤها . وعلى هذا النحو نجد طبقة المثقفين ممن يشتغلون بالعمل الفكرى او الادارى يحطون من شان العمل اليدوى ، ونجد طبقة العمال تحط من شـان

العمل الفكرى · ونتيجة لمثل هذه الانحيازات تحولت بعض الكلمات عن معناها الأصلى الى معنى التحقير فكلمة « فلاح » يطلقها افراد الطبقة الوسطى من سكان المدن على الشخص « الساذج » ، او « خشن الطبع » الذى لا يساير الأذواق والأوضاع الحديثة وكذلك نجد ان افراد الطبقة الدنيا تحاول ان تطرد عن نفسها عقـدة النقص باتهـام افراد الطبقات العليـا بالصلف والكبرياء والأنانية ، والغطرسة ، وبالتهكم بتقاليدها واوضاعها · فكلمة « بورجوازى » اذا اطلقها عامل على زميل له كان يعنى بها التهكم عليه واحتقاره ·

وبسبب احتقار افراد الطبقة الوسطى للاعمال اليدوية فى عمومها ، نجد ان « البورجوازى » يفضل دائما ان يزوج ابنته لموظف فى مكتب على أن يزوجها لعامل حتى ولو كان يكسب اكثر مما يكسب الموظف · ولكى يعد العمل اليدوى مقبولا وشريفا فى نظر الطبقات العليا يجب أن يقوم به المرء فى حرية وبدون مقابل ، كأن يزرع حديقته بنفسه ويقلم اشجارها ·

وقد يذهب التمسك بالانحيازات احيانا الى حد الخروج على القانون ، من ذلك ما يذهب اليه بعض رؤساء القبائل فى البادية ، وبعض اثرياء الريف من اعتبار التقاضى امام المحاكم طريقة محتقرة ما داموا يستطيعون اخذ حقهم بالقوة والسلاح · وقد تبلورت هذه النعرة فى عادة الأخذ بالثار بحيث ينظر أهل الريف أو البادية بعين الاحتقار الى من لا ياخذ ثاره بيده ، وهذا معناه انهم يعتبرون من الأمور المخجلة أن يخضعوا للقوانين مادام فى مقدورهم اقرار العدالة عن طريق السلاح ·

المظهر وقواعد اللياقة :

تاتى بعد الأحكام التقويمية التى تصدر عنها الانحيازات ، الأحكام التى تتصل بالمظهر وقواعد اللياقة فما يعد من مستلزمات « المظهر اللائق » فى طبقة معينة قد يعد فى طبقة اخرى نوعا من التحذلق يبعث الى السخرية . بل قد يبعث

على الاستهجان باعتباره من التصرفات المنافية للخلق · مثال ذلك أن الواحد من افراد الطبقة العليا قد يجد فى هجران زوجته واتخاذ عشيقة مصدرا للتباهى والمفاخرة ، على حين نجد أن الفرد من الطبقة الوسطى أو العمالية يحرص على سمعة زوجته ويغار على عفتها ولا يحيد فى سلوكه عن هذا المبدأ ·

فما يعد احتراما للذات وللآخرين فى طبقة معينة قد يعد تبذلا واسفافا فى وسط آخر · ذلك أن لكل طبقة فى الواقع ، طريقتها الخاصة فىمراعاةقواعد التادب ولها فنها الخاص فى المعاملة وقد لوحظ الفرق الشاسع فى هذا المجال بين الطبقات الشعبية والطبقات الميسورة · فنجد مثلا أن المسافرين فى الدرجة الثالثة ، وهم من افراد الطبقة الشعبية ، غالبا ما يتبسطون فى الحديث مع رفقاء السفر ، بل ويدعونهم لمشاركتهم فى طعامهم · ولا يحدث هذا بتاتا بين المسافرين فى الدرجة الأولى · ذلك أن ما يراه ركاب الدرجة الثالثة من واجبات الأدب يعتبره الآخرون فضولا وتدخلا فى غير موضعه ، وما تراه البورجوازية من واجبات التحفظ تعتبره طبقة الشعب انانية ·

اثر التربية والثقافة :

مما تقدم نستطيع أن نتبين اهمية التربية والثقافة فى التمييز بين طبقة واخرى · وقد لاحظ « كارنو Carnot » (١) بحق أن عدم المساواة فى الثروة ، اقل فى اهميته وخطره من عدم المساواة فى التربية · وفى هذا يقول أن الثرى الذى ينتمى الى طبقة عليا – حتى ولو كان جاهلا – يحتفظ من طفولته التى قضاها فى وسط مستنير بافكار عامة وبدرجة من الامتياز فى اللغة والتعبير ، يتعذر ادراكها عن طريق الدرس والتحصيل · ويضيف « كارنو »

---

(١) رجل من رجال السياسة الفرنسيين ، انتخب عضوا فى الحكومة المؤقتة سنة ١٨٤٨ ، وهو ابن العالم الرياضى الكبير الذى نظم جيوش الثورة الفرنسية ، ولقب لذلك « بمنظم النصر » ·

الى ذلك أن الانسان اذا لم يكن مزودا بهذا القدر من الثقافة الأولى (أى ثقافة الوسط الذى ينشأ فيه) شعر بالمهانة وبأنه غريب متى اتصل بأناس تميزوا عليه من هذه الناحية ، أما اذا كانت الثقافة الأولى واحدة أصبح التفاهم بينهم سهلا .

وما لاحظه « كارنو » فى آخر القرن الثامن عشر ، وأوائل القرن التاسع عشر ، لاحظه « رابازا Rabasa » فى المكسيك ، حيث تتمايز الطبقات الاجتماعية . كما يقول ـ تمايزا واضحا وتتفاضل تفاضلا يرجع فى المقام الأول الى عامل التربية وحده تقريبا .

فالثروة لا تتدخل الا قليلا وبالقدر الضرورى الذى يكفى لاعطاء المظهر للطبقة العليا ، اما السلالة فلا اثر لها فى تحديد الطبقة ، فالهندى الذى يتمتع برقة المظهر وحسن المعشر ، يستطيع أن يشق طريقه الى أرقى الأوساط بنفس الحرية التى يتمتع بها الأبيض ، ويستطيع كذلك أن يشغل أعلى الوظائف الخ .. وقد لاحظ « فرنان جرينار Grenard » ملاحظات من هذا القبيل فى روسيا القيصرية . فلم تكن كتلة العامة أو الرعاع تتألف من الفقراء وحدهم ـ وهو يقول ، « لقد عرفت هناك كثيرا من أصحاب الملايين لا يعرفون القراءة أو الكتابة ، وهم لا يخرجون عن كونهم فلاحين أغنياء ومرابين يعيشون كما يعيش جيرانهم من الفلاحين الحقيقيين . هؤلاء الأغنياء الذين كانوا يعدون بمئات الألوف كانوا فى نظر المجتمع من العامة . اذ أن التمييز لا يرجع الى الحالة المادية بقدر ما يرجع الى الثقافة والمظهر » .

وعلى هذا الأساس يجب الاعتراف بأن هناك طبقات مثقفة وطبقات غير مثقفة ، طبقات تضم أناسا تميزوا بسمو التربية وأخرى يتجرد أفرادها ، على الأغلب ، من عناصر التربية الممتازة . وفى النوع الأول يعلق الأفراد أهمية كبرى على الثقافة لذاتها ويعملون على التزود منها لاهتمامهم بقيمة الأدب والفنون والفلسفة والعلوم . وهم يقدرون الى اسمى درجة قوة العقل والمواهب

الممتازة ، وارفع انواع التادب والرقة فى الحديث والمقابلة٠اما فى النوع الثانى فان التعليم لا يقدر الا بقدر منفعته العامة ، والثقافة الممتازه لا نصيب لها الا الأهمال ٠ اما طرائق التادب ولطف المعامله فيحكم عليها بانها نوع من النفاق او الحذلقة ، ولا يكون نصيبها الا التهكم بدافع من الحسد ، او الاحتقار بدافع من الغلظة والخشونة ٠ ويكون هذا بمقدار ما تكون غريبة عن خلق القوم وطرقهم فى التعامل ٠

التاثير المتبادل بين جميع هذه العناصر :

بدت لنا العناصر المختلفة التى تحدد معنى الطبقة ، وهى الثروة والمهنة، والتربية ونوع الحياة ، والثقافة كما لو كان كل منها مستقل عن الآخر استقلالا نسبيا ، فهى لا تتضمن بعضها البعض بالضرورة ولكن اذا كان من الممكن وجود بعضها دون البعض الآخر احيانا فهذا لا ينفى تضافرها فى كثير من الحالات ٠

فالثروة والمهنة مثلا تنزعان الى تحديد نوع الحياة ـ فقد لاحظ احد علماء الاجتماع فى فرنسا ، ان الموظفين لا يخاطبون بعضهم بعضا بصيغة المفرد « انت tu » كما يفعل العامل عادة ، بل بصيغة الجمع « انتم Vous وهى صيغة الاحترام ، ولا يفرغون كؤوسهم وهم وقوف امام « بارات » حانات النبيذ كما ان زوجاتهم لا يذهبن الى المغسل العمومى « كزوجات العمال » ٠ اما الأغنياء فلهم حياتهم الاجتماعية التى تزخر بالاستقبالات والمسالى مما يستحيل وجوده بدون الثروة ٠

ومن جهة اخرى فان المهنة لها بالضرورة علاقة بالثروة ، فمن المهن ما يتقاضى عليها صاحبها اجرا او مرتبا يرتفع او ينخفض حسب مكانة المهنة ، ومنها ما يدر ارباحا مغرية والثروة تكون فى اغلب الأحوال من حظ رجال الصناعة او التجارة لا من نصيب الموظف الصغير ٠

كما ان الثقافة بدورها لها علاقة بالمهنة ٠ فنجدها عند الجامعيين والأطباء

وضباط البحرية مثلا اكثر مما نجدها عند المشتغلين بالصناعة او التجارة ، وقد يكون لها من بعض النواحى علاقة بالثروة ، فالثروة تتيح لصاحبها ان يتمتع بجميع انواع اللذات سواء اكانت اكثرها سموا او احطها درجة ، كما تتيح لمن يعرفون كيف يستخدمونها وسائل الاستمتاع بالثقافة العالية واكتساب اللغات المختلفة بالتردد على البلاد الأجنبية ، وطول الاقامة بها ، أو باخذ دروس فيها على يد اقدر الأساتذة • كما يتيح المال كذلك تذوق الفنون والآداب ، ودراستها بالزيارة المتصلة للمتاحف ، وحضور الحفلات الموسيقية والمسرحية وعن طريق اقتناء مكتبة غنية بالمؤلفات ، كذلك عن طريق تكوين العلاقات مع ذوى الثقافة الممتازة ، أو الذين يشغلون مناصب رفيعة أو مع الكتاب ذوى الشهرة أو الفنانين ذوى المواهب الخ ••

صعوبة تحديد معنى الطبقة :

ان تداخل العوامل المختلفة التى ذكرناها يجعل من العسير علينا أن نحدد معنى الطبقة بوضوح ودقة ، كما تحدد الأشكال الهندسية كالدائرة ، أو الشكل المتعدد الأضلاع مثلا ، أو كما نحدد المعانى الاختبارية فى العلوم الطبيعية كمعنى الزواحف أو الثدييات ،و القوارض أو الحيوانات المجترة — فالطبقة ليس لها حدود مرسومة بدقة كما هى الحال فى الطائفة الدينية أو العنصرية ، كما أن الطبقة الواحدة تضم بين ثناياها فئات تتنوع اشد التنوع • فنوع الحياة والتربية والثقافة قد تختلف فى الواقع بين اناس يمارسون مهنا مختلفة ، أو يتفاوتون من حيث درجة الثراء • وقد يفسح النبوغ او الثقافة الممتازة أو الشهرة المجال أو كاتب أو فنان كبير أو واعظ فصيح فيختلط باناس ، ويندمج فى أوساط ما كان له أن يندمج فيها لو نظرنا الى اصله او مهنته أو أعماله العادية •

وهناك أسر عريقة فقدت ثروتها ، ولكنها ظلت تحتفظ بعاداتها وطرق

معيشتها التى كانت تتيحها لها ثروتها الغابرة ، وبعلاقاتها مع الأوساط التى عرفتها أيام ثرائها وبمظهرها الممتاز الذى اكتسبته بفضل الثروة ٠

كذلك يحتفظ حديثو النعمة أو اغنياء الحرب ـ كما اعتدنا أن نسميهم ـ بعاداتهم وطرق معيشتهم القديمة التى لا تتناسب مع وضعهم الجديد ٠

لهذه الاعتبارات جميعا يمكن القول أن الطبقات حقائق اجتماعية لا يمكن تحديدها تحديدا صارما فهى من هذه الناحية ، شبيهة بتلك السحب التى تتشكل فى السماء بأشكال مختلفة تحت تأثير الرياح ، أو بتلك البقـع الملونة التى ترتسم على سطح البحر عند غروب الشمس ، فى شكل دوائر ذهبية ولازوردية وظلال ، بدون أن نستطيع أن نحدد بدقة أشكالها أو ألوانها الحقيقية ٠ ولهذا السبب نلاحظ فى أحاديثنا الدارجة التى تسجل بطريقة آلية الملاحظات التلقائية لعامة الناس ـ نلاحظ أن تصنيف الأفراد فى طبقات يختلف باختلاف وجهات النظر والاعتبارات التى نضعها أمامنا ، فنتكلم عن الطبقات الغنية أو المتوسطة أو الفقيرة حين ننظر الى الثروة ٠ ونتكلم عن الطبقات المثقفة والطبقـــات الجاهلة حين لا نضع فى اعتبارنا الا درجة التثقيف ، ونتكلم عن الطبقات المهذبة الرقيقة ، وعن طبقات الأجلاف وخشنى الطباع ، وعديمى الذوق حين لا ننظر الا فى طرائق التصرف ووسائل التعبير ٠

وفى هذا ما يبعث على الاعتقاد بأن الطبقات ليست حقائق فى ذاتها بقدر ما هى وجهات نظر يكونها من يلاحظ مجتمعا من المجتمعات ، عن أفــراد هذا المجتمــع ٠

ومع ذلك فان عدم تحديد فكرة الطبقة يجب الا يكون وسيلة لتضليلنا ٠ اذ انه لا يحول دون أن تكون الطبقة احدى المعطيات المشخصة التى يمكن تمييزها كما نميز فى علم الحيوان أو النبات تقسيماته الى شعب وفصائل وأسر ومراتب واجناس وانــواع ، أو كمــا نميز الحيوانات الفقــرية والضــفادع والحشرات المجنحــة ٠ على أننا اذا دققنا النظــر فى العــلوم الطبيعية ذاتها ، وجدنا أن

التصنيفات فيها ليست الا نسبية بحيث لا نستطيع الفصل بين فصيلة وأخرى فصلا صارما ـ فهناك حالات كثيرة نجد فيها أحد الأنواع يوجد مع غيره فى رتبة أو عائلة واحدة لاشتراكه معها فى بعض الصفات ، ولكنه يختلف عنها اختلافا بينا فى صفات اخرى (١) ·

لذا لا يحق لنا أن نعرض عن اعتبار الطقبات الاجتماعية حقائق لها كيانها ، فانها فى الواقع حقائق تفرض نفسها على عالم الاجتماع ، كما تفرض نفسها على المؤرخ ·

تعريف الطبقة :

ونستطيع بعد كل ما تقدم أن نحاول تعريف الطبقة بقولنا ، أن كل طبقة اجتماعية تتالف من عدد قل أو كثر من الافراد يتشابهون فيما بينهم فى نواح معينة كنوع الحياة أو الحرفة أو الثروة والتعليم والثقافة ، ويختلفون عن غيرهم فى هذه النواحى نفسها داخل نطاق المجتمع الواحد » · وكل طبقة تنشأ من تمايز تلقائى يحدث من ضغط الحاجات وتنوع أوجه النشاط فى المجتمع ، ويتأثر بالزمن الذى يعيش فيه أفراد المجتمع وهذا التمايز أساسه على التحديد تقسيم العمل الاجتماعى ؛ وتوزيع الثروة ، واختلاف العادات باختلاف ظروف المعيشة التى يعيشها الأفراد · وتبدو الطبقة متماسكة وثابتة أمام عينى الناظر بمقدار ما تكون السمات المختلفة التى تميزها كالثروة والحرفة وغيرها ـ متآمرة يؤثر بعضها فى بعض ـ اما اذا كانت هذه السمات مستقلة بعضها عن بعض وعرضة للتغير ظهرت الطبقة فى شكل مائع وغير محدد ·

---

(١) مثال ذلك حيوان يسمى Ornithoryuque ـ وهو يعيش فى استراليا ـ ، ويصنف عادة مع الثدييات لأن له ثديين ولو أنهما ضامران ولكن له الى جانب ذلك منقار من مادة قرنية يقربه كثيرا من الطيور . كما انه يبيض فى الأرض ، ويرقد فوق بيضه . هذا الى انه يقترب كثيرا من الزواحف من حيث تركيب اعضائه الداخلية ·

فيم تختلف الطبقة عن الطائفة ، وعن الفئة الاجتماعية :

وفى ضوء التعريف الذى أوردناه تظهر لنا الطبقة الاجتماعية متميزة عن كل من الطائفة Caste وعن الفئة الاجتماعية Catégorie Sociale

اما عن الفئات الاجتماعية فيتمايز بعضها عن بعض على الدوام تمايزا واضحا لأن تصنيفها يقوم على خاصة أساسية واحدة ، أو مجموعة من الخصائص يتماسك بعضها ببعض تماسكا وثيقا · فهى تقوم مثلا على الحرفة وحدها حين نتكلم عن فئة البنائين ، وفئة صانعى الزجاج ، وفئة الضباط الخ – او تقوم على وسيلة الحصول على الدخل أو المال اللازم للمعيشة ، كما هى الحال حين نفصل بين فئة الملاك وفئة الأجراء وفئة المضاربين فى البورصة وفئة المحتالين الخ ··· أو على الخلو من الحرفة حين نتحدث عن فئة المتسكعين وغيرها ·

من هذا يتضح ان الطبقة الاجتماعية الواحدة تنطوى عادة على فئات اجتماعية مختلفة ، فطبقة الفلاحين مثلا تضم الملاك الذين يستغلون أملاكهم بانفسهم ، والمستاجرين للأرض ، والعمال الزراعيين وطبقة العمال تضم عمال المصنع ، وعمال المناجم وعمال السكك الحديدية وغيرهم ·

وقد تنقسم الفئة الاجتماعية بدورها الى فئات اكثر تخصصا ، فتقسم فئة رجال القانون الى محامين وموثقين ورجال استشارة وقضاة الخ ··· وتقسم فئة رجال التعليم الى اساتذة ومعلمين ومفتشين الخ ··· كما اننا نميز أيضا بين رجال التعليم فئة مدرسى التعليم الحكومى ، ومدرسى التعليم الحر ، أو بين فئة معلمى التعليم الابتدائى وفئة مدرسى التعليم الثانوى أو العالى · ويقوم التصنيف فى كل مرة على وجهة نظر محددة تستبعد غيرها من وجهات النظر ·

وعلى العكس من ذلك فان الطبقة عادة تكون ذات نطاق واسع جدا بسبب تعدد الصفات ، ووجهات النظر التى تدخل فى تعريفها · وحتى اذا اقتصرنا على

النظر الى الطبقة من زاوية خاصة ، كما هى الحال حين نتكلم عن الطبقات الفقيرة أو الطبقات المثقفة فاننا ندمج فئات جد مختلفة فى مفهوم واحد ·

فالطبقات الفقيرة مثلا ، تشمل العمال الكادحين الذين يتقاضون اجرا زهيدا ، ولا يوفقون الى وصل طرفى الشهر الا بشق الأنفس كما تشمل المعوزين الذين يعيشون على الاحسان ، أو البوهيميين الذين لا يقر لهم قرار ، ويفتقرون دائما الى المال اما لأنهم ينفقون توا ما يصل الى ايديهم من مكاسب أو لأنهم يورطون أنفسهم فى ديون لا يستطيعون لها سدادا · وكذلك الحال فى الطبقة المثقفة فانها تشمل أناسا ينصرفون الى نواح من الدراسات العقلية تختلف فيما بينها أشد الاختلاف ، فمنهم الفلاسفة ومنهم المؤرخون ، ومنهم المشرعون ومنم رجال الأدب ، ونقاد الفن ، هذا فضلا عن العلوم المختلفة ·

واذا كانت الطبقة تتميز ـ كما بينا ـ عن الفئة الاجتماعية ، فانها تتميز كذلك عن الطائفة Caste » · فاهم خصائص الطائفة أنها « مقفلة » على حين أن الطبقة « مفتوحة » فاذا كان الانسان ينتمى بالضرورة ، منذ ولادته الى طبقة معينة الا انه يستطيع أن يرتفع منها الى طبقة أعلى · وهذا لا يمكن حدوثه بالنسبة للطائفة . فالانسان الذى ينتمى الى طائفة معينة يظل ينتمى اليها طول حياته ، كما كانت الحال فى مصر الفرعونية وغيرها من الشعوب القديمة ، وكما نشاهده حتى الآن فى الهند · ولا يستطيع أحد أن يخرج من طائفته عند الهنود الا اذا ارتضى أن يتنازل عن الانتماء اليها ليهبط الى طائفة « المنبوذين » (١) ·

وهناك صفة أخرى تميز بين الطبقة والطائفة فى العصور الحديثة ، وهى

---

(١) عالج موضوع نظام الطوائف فى الهند العلامة « بوجليه » احد علماء المدرسة الفرنسية الاجتماعية وذلك فى كتابه بعنوان :

Bouglé, Le Régime des Castes, Alcan, Paris 1932.

أن الطبقة لا تتحدد عن طريق عرف أو قانون وضعى · ولكن الحال لم تكن كذلك فى العصور القديمة عند اليونان والرومان ، حيث ميز القانون بين المواطن الحر والمعتوق والرقيق · وكذلك كان يقسم المواطنون الى طبقات حسب حالتهم او ثروتهم لأسباب تتعلق بجباية الضرائب أو لأسباب حربية أو سياسية ·

ففى اليونان اذا صرفنا النظر عن الأرقاء الذين لم يكن لهم حق التمتع باية حقوق مدنية كان التميز قائما فى أثينا بين المواطنين والأجانب الذين لهم حق الاقامة « Les métèques » وكان قائما فى اسبارطة بين المواطنين وسكان البلاد المفتوحة الذين كانوا فى وضع خاص بين الأحرار والرقيق Les périèques وبين الأرقاء · فمن هذه الناحية كانت الطبقات تنزع فى العصور القديمة نحو نظام الطوائف · ومع ذلك فقد ظلت متميزة عنها بمقدار ما كان فى وسع المرء أن يرتفع من طبقة الى أخرى ، اذ كان فى استطاعة العبد ان يتحرر ، وكان ابن المتحرر يولد حرا · وعند قبائل « الأزتك aztèques فى المكسيك لم يكن أبناء العبيد يعتبرون عبيدا ، ولكن كانوا يدخلون فى عداد الأحرار منذ ولادتهم ، وذلك على عكس ما كان قائما عند الشعوب الأخرى ، وعلى ذلك فلم يصطبغ نظام الرق لديهم بصبغة طائفية · وعلى هذا النحو كان النظام الطبقى فى روما يسمح بالارتقاء من مرتبة الفرسان L'ordre équestre » ، الى مرتبة رجال السناتو (أو مجلس الشيوخ) ·

وفى فرنسا القديمة لم يكن ينظر ابدا الى رجال الدين والنبلاء ورجال التشريع على انهم وحدات طائفية · فقد كانوا يؤلفون مراتب حكومية دون شك الا انها كانت مفتوحة على مصراعيها · فكانت طبقة رجال الدين مفتوحة بحكم طبيعتها لأنها تقوم على نظام العزوبة ، فلم يكن هناك لعامل الوراثة فيها أدنى نصيب · وكانت طبقة النبلاء أيضا طبقة مفتوحة لأنه كان فى الامكان الوصول الى مرتبة النبالة باداء خدمات جليلة فى المجال العسكرى أو المدنى · بل وقد حدث بعد ذلك أن اصبحت النبالة تشترى بالمال اذ وجدت الحكومة فى ذلك

موردا هاما يمكن استغلاله ، واستمر هذا الوضع خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر · ونستطيع أن نعثر على ما يماثل هذا النظام فى العصر التركى حيث كانت رتبة البكوية ورتبة الباشوية تمنحان نظير دفع مقدار من المال ·

اسس تكوين الطبقات

تتكون الطبقات الاجتماعية وتتميز بعضها عن بعض داخل الجماعات المختلفة تحت تأثير ظروف متباينة ، ولأسباب مختلفة ·

ويمكن القول بوجه عام ، أن « تقسيم العمل الاجتماعى » ، وهو ظاهرة عامة بالنسبة لجميع المجتمعات له نصيب كبير فى هذا التكوين والتمايز الطبقى – فتنوع الحاجات الاجتماعية ، وتوزيع الأعمال الضرورية لأرضاء هذه الحاجات توزيعا تلقائيا او مفروضا ، يؤدى بالضرورة الى تمايز بين الأفراد بحسب اختلاف الأعمال · ولا شك أن العمل لتوفير الغذاء . وبناء المساكن ، وصنع الأسلحة والأوانى وأدوات العمل ، ونسيج الملابس ، كل هذه الحرف المختلفة تكفى لايجاد التفرقة بين الزراع والصناع ، وهذا اذا قصرنا النظر على المجتمعات التى لم تتقدم فى الحضارة الا قليلا · اما حين يتعقد نظامتقسيم العمل فانه يؤدى الى ازدياد عمليات التبادل التجارى ، وحينئذ تنشأ فئات اجتماعية جديدة · فبجانب الزراع والصيادين والحدادين والبنائين الخ ··· يظهر التجار ورجال المصارف الخ ··· وهذه الفئات المختلفة لا تلبث بدورها أن تكون طبقات على أساس التشابه أو التضاد فى نوع حياتها ، ومصادر ثروتها ، ودرجة ثقافتها وتعليمها ·

يمكن القول اذن بوجه عام ان تنوع الوظائف داخل نطاق المجتمع يهيمن على تكوين الطبقات اذ تقوم الطبقات العاملة لأرضاء الحاجات الأولية التى تتصل بتوفير أسباب المعيشة المادية . وتقوم الطبقة العسكرية على الوفاء بحاجة الدفاع ضد العدو الخارجى ، وتستجيب الطبقات الحاكمة أو الادارية

للحاجة الى التنسيق بين الرغبات المختلفة ، وايجاد التوازن بين المصالح المتباينة ، بحيث يستتب النظام والسلام فى الداخل · وعلى هذا الأساس يكون تقسيم المجتمع الى طبقات نتيجة للضروريات الحيوية · أى أن هذا التقسيم ينبع من ارادة الحياة عند كل جماعة ·

ثم تأتى الظروف الخاصة بعد ذلك لتنسج أشكال مختلفة حول هذه القاعدة الأساسية التى تشترك فيها جميع المجتمعات · ولذلك فان التاريخ يقدم لنا بالنسبة لتكوين الطبقات قائمة حافلة ، تصور لنا الى أى حد اختلفت الطبقات وتباينت من شعب الى شعب ، ومن عصر الى عصر ·

عـلاقات التبعية :

وأول صيغة من صيغ تكوين المجتمع الطبقات تنحصر فى نشأة علاقات التبعية بين رجل وآخر . أو بين أسرة وأخرى · ونحن نجد مثالا لتلك التبعية فى العصور القديمة حيث كان التمييز قائما فى روما بين الأشراف (patriciens ومواليهم (clients) ـ فقد كان الأشراف يكونون أسرا تتجمع فى وحدة اجتماعية تحت زعيم أعلى هو عاهل الأسرة (Pater Familias) ، وكان يعد بالنسبة للموالى كصاحب العمل Patron بالنسبة للعمال اليوم · وفى الواقع كانت تتركز فى يده جميع السلطات فهو الكاهن والقاضى والقائد العسكرى فى وقت الحرب . وهو الذى يدير أملاك المجموعة العائلية أو أو الأسرة الكبيرة ، كما أن له حق التصرف المطلق فى مصير أفراد الجماعة ، بحيث يمنح الحياة أو يحكم بالموت ، كما يشاء على أى عضو من أعضائها ، بما فيهم الموالى والعبيد . وهو الذى يتزعم مراسم وطقوس الديانة العائلية ، ويقدم القرابين أمام قبر الأسلاف (انظر الفصل الخاص بالملكية فى المجتمع اليونانى القديم) ·

والشريف سواء أكان ينتمى الى الفرع الأكبر أو الى الفروع الصغيرة فى الأسرة يستطيع أن يصل الى مركز « العاهل أو الزعيم » ، « أما المولى » ،

فهو مهما صعد فى أصول نسبة فلن يجد بين أسلافه غير « موالى » أو « عبيد » وله أن يزرع أراضى الأسرة بوصفه وكيلا دون أن يكون له أى حق للملكية عليها · ومن الناحية الدينية فليس لطبقة الموالى عبادة خاصة بهم ، فهم يحضرون الحفلات الدينية الخاصة بعبادة الأسرة التى ينتمون اليها ، دون أن يكون لهم الحق فى رياسة احدها · واذا تلاشت الأسرة فان الموالى لايستطيعون الاستمرار فى اقامة شعائرها ، بل يتفرقون ويلتحقون بأسر أخرى لأن الديانة العائلية ليست تراثهم ، وهى لا تتصل بدمهم ، أى انها لم تنحدر اليهم من أسلافهم · لقد كانوا يدينون بها عن طريق الاستعارة وينعمون فى ظلها ولكنهم ليسوا أصحابها (١) ·

واذا كانت الروابط التى تربط الموالى بالأشراف تمثل تبعية أسرة لأسرة ، فان الأمر يختلف عن ذلك بين الأسياد والطلقاء ، اذ تمثل العلاقة « تبعية رجل لرجل » ، فالسيد الذى يعتق عبده يظل يحتفظ ببعض الحقوق عليه ، ويظل العبد طوع أمره لأداء بعض الخدمات التى يحدد نطاقها السيد وحده · وللسيد حق العدالة على العبد ، فهو يستطيع أن يعيده الى الرق لو اتهمه بالجحود ·

ومنذ القرن الخامس الميلادى تكونت علاقات تبعية على أساس الاختيار الحر ، اذ يرتبط أحد المحاربين بزعيم يختاره اختيارا حرا ، وهذا النوع من العلاقة هو الذى ساد بعد ذلك فى نظام الاقطاع وربط بين أمير الاقطاع «Suzerain» وتابعه «Vassal» ·

وقد حدث فى ظروف تاريخية اخرى أن تكونت الطبقات على أساس علاقة التبعية بين شعب واخر » ، « وكان هذا نتيجة طبيعية للغزو ، فالفاتحون المنتصرون يكونون الطبقة الممتازة على حين يؤلف المغلوبون الطبقة الدنيا ·

---

(١) Fustel de Coulange, La Cité Antique.

وقد كان من اثر الفتح النورماندى فى انجلترا خلق طبقة من « البارونات Barons » تتمتع بممتلكات منحها لها الملك مباشرة ، واحتلت بذلك اسمى مكانة فى المجتمع على حين أن العشائر القديمة الانجلوسكسونية وجدت نفسها قد نزلت الى مرتبة دون مرتبة اصحاب الاقطاعيات ·

وقد حدث فى كثير من الأحيان ان أجبر الشعب المهزوم ـ كله أو جزء منه ـ على النزول الى مرتبة الأرقاء أو عبيد الارض ، اذ يستولى الشعب المنتصر على الأراضى باكملها ، ويجبر أفراد الشعب المهزوم على زراعتها لحسابه الخاص · وقد حدث ذلك بوجه خاص ، فى اسبارطه ، فى العصور القديمة · اذ لما كان الاسبارطيون قد فرضوا انفسهم على البلاد التى فتحوها بقوة السلاح ، وأقاموا معسكراتهم فوق أراض معادية يسكنها عدد من السكان يفوق عددهم ، فقد وجدوا منذ اللحظة الأولى انهم لا يستطيعون الاحتفاظ بسلطانهم الا اذا أخضعوا انفسهم لنظام عسكرى صارم يتدربون عليه منذ نعومة أظفارهم · وبذلك قام لديهم نظام سيادة الدولة سيادة مطلقة على الأفراد بما يشبه ما عرفناه من النظم الفاشية والنازية فى العصر الحديث · فلم تكن الدولة تسمح لمن يريد أن يكون فى عداد المواطنين بأن يكون له أى نوع من الوجود الخاص وكانت هى التى تحدد نظام تربية الاطفال ، بل ونظام تاديب البالغين وفقا للصالح العام · ولما كان المواطنون جميعا جنودا ، فقد حرم عليهم كل عمل تجارى أو صناعى ، بل حرم عليهم أيضا الاشتغال بالزراعة مع انهم كانوا ملاك الأرض ، ولذلك فان الارقاء ، من سكان البلاد المفتوحة ، هم الذين كانوا يزرعون الأرض ، ويكفلون بذلك غذاء المحاربين من غلتها ·

ومما يمكن ارجاعه كذلك الى علاقات « التبعية بين شعب واخر » التمييز الذى كان قائما فى اثينا بين المواطنين أى الذين يولدون من أبوين اثينين ، وبين المهاجرين أو الاجانب الذين منحوا حق الاقامة الدائمة ، وكانوا عادة ممن وفدوا على البلاد للاشتغال بالتجارة · وهؤلاء كانوا يدفعون الضرائب

كالمواطنين ، وكانت تفرض عليهم الخدمة العسكرية ، ولكن لم تكن لهم اى حقوق مدنية ، فلم يكن يسمح لهم بالتصويت فى الانتخابات ، ولم تكن تسمع أقوالهم ولا شهادتهم فى المحاكم ، بل ولم يكن لهم الحق فى ان يمتلكوا ارضا أو عقارا ٠

ونستطيع اليوم ان نجد ما يشبه بعض هذه النظم فى دول البترول العربية التى فتحت ابوابها لهجرة الأيدى العاملة واصحاب الخبرة ليسهموا فى عمليات التنمية ٠ واستطاع بعض هؤلاء ، نظرا لحاجة هذه الدول الى جهودهم ، ان يحصلوا على اقامة طويلة أو دائمة ٠ ولكن ظلت القوانين المحلية تحول دون ممارستهم لبعض الأعمال ٠ وتمنع امتلاكهم للارض أو العقار ، كما أن ممارستهم للأعمال التجارية لا تكون الا من خلال « كفيل » من ابناء البلد ٠

تاثير النظم العسكرية :

فى بدء حياة كثير من المجتمعات ، وعلى الأخص المجتمعات اليونانية والرومانية القديمة ، وفى البلاد الأوربية عامة خلال العصور الوسطى ، وفى الهند وجدت طبقة من الارستقراطية العسكرية قوامها النبلاء الذين كانوا مرشحين بفضل محتدهم لتقلد المناصب العسكرية ووظائف الادارة فى الدولة وهم سلالة الأسر العريقة فى اثينا ، والاشراف فى روما ، وأمراء الاقطاع فى العصور الوسطى ٠ وقد دعيت طبقات اخرى فيما بعد لحمل السلاح وتولى مناصب القضاء والاشتراك فى الحكومة ٠ واقتربت بذلك من طبقة النبلاء ثم نافستها ، واستطاعت فى بعض الاحيان ان تستدمجها أو تحل محلها بالاستيلاء على كل أو بعض المناصب التى كانت فى الأصل قاصرة على النبلاء ٠

وقد كان التنظيم الطبقى ذو الأساس العسكرى ، فى روما ، يقسم الشعب الى سبع طبقات ٠ وكانت الطبقة الأولى تضم اكثر الاشراف ثراء وكان يطلق عليهم اسم الفرسان Chevaliers » ٠ وتاتى بعد هؤلاء خمس طبقات تضم

الأولى منها المواطنين الذين يمتلكون عقارا لا يقل عن مائة الف ذراع مربع ، ثم تتابع الطبقات الأخرى مرتبة حسب الثروة كذلك · وتنتهى الطبقات من اسفل بفئة تعتبر خارجة عن التنظيم الطبقى هى فئة المعوزين · وقد انشىء هذا التقسيم الطبقى لغاية حربية ، فوزعت الوظائف والتبعات العسكرية على قدر ثروة كل طبقة · وذلك على اساس المبدأ السائد فى ذلك الوقت ، والذى كان يرى أن المواطنين يزداد اهتمامهم بالدفاع عن المدينة بقدر ما لديهم من ثروة · وتبعا لذلك فقد كان الفقراء وأفراد الطبقة الكادحة يعفون من كل خدمة عسكرية · وهذا تقريبا عكس ما كان يسود الى وقت قريب فى مجتمعاتنا الحديثة ، اذ قبل أن تصبح الخدمة العسكرية واجبا اجباريا على كل مواطن ، كان الفقراء هم الذين يساقون الى التجنيد ، وكانت الفئات الأخرى تتحايل بطريقة أو بأخرى للحصول على الاعفاء من الخدمة العسكرية ·

تأثير النظم المدنية :

لم تكن النظم « العسكرية » وحدها هى التى تعمل على تكوين طبقة أو طبقات جديدة ، بل ان النظم « المدنية » لها كذلك أثرها فى هذا المجال · ومن أمثلة هذا الأثر تكوين طبقة القانونيين فى العصور الوسطى · فقد اصطلح فى العهد الرومانى على ان يقوم الموثقون بكتابة العقود ، وأدى ذلك الى انشاء مدارس لتعليم صياغة العقود والمرافعة أمام القضاء · وكانت هذه المدارس يديرها افراد من غير رجال الدين يطلق عليهم اسم « الماجستراه أو الدكاترة » (١) وعلى هذا النحو تكونت شيئا فشيئا طبقة القانونيين ، والقضاة ، والمحامين ، والموثقين الذين استعان بهم ملوك اوربا فى الوظائف الادارية والقضائية · وانضمت طبقة رجال القانون الى البورجوازية التى كانت أساسا

---

(١) لما كانت هذه الفئة تمثل اكثر الناس ثقافة ، فقد اقتبست القاب الماجستير والدكتوراه فيما بعد لتدل على الدرجات الجامعية ·

س التجار وأصحاب المال ، فزادت من حجمها ورفعت كثيرا من شانها ٠

ونلاحظ اليوم فى كثير من الدول الحديثة ظاهرة من نفس النوع ٠ اذ أدى تدخل الدوالة فى كثير من ميادين النشاط الاقتصادى والصناعى والاجتماعى ، وهى ميادين كانت فى الماضى بعيدة عن مجال نشاطها ، وأدى تكوين المجالس النيابية والمؤسسات الدستورية الى وجود طبقة من الناس متخصصة فى مسائل التشريع والتنظيم الادارى ٠ ثم اصبحت التشريعات على درجة من التعقيد ، وتنفيذ القوانين على درجة من الصعوبة بحيث جعلت من الضرورة وجود هيئات ادارية يتخصص كل منها فى فرع من الفروع القانونية العديدة ، ومن ثم أصبحت كل اضافة فى التشريع الاجتماعى يتبعها بطريقة الية زيادة عدد الموظفين الفنيين والاداريين فتكونت بذلك طبقة جديدة هى ، « البيروقراطية » (١) ٠

الصراع والنزاع بين الطبقات :

اذا كانت الطبقات وليدة تقسيم العمل الاجتماعى الى حد كبير ، فقد كان من المتوقع أن تتعاون فيما بينها فى هدوء وسلام ٠ ولكن اختلاف طريق تفكيرها وشعورها لاختلاف وسائل معيشتها ، قد أدى ، فى كثير من الاحيان الى تعارض الآراء فيما بينها ، والى تضارب مصالحها ٠ وقد نجم عن ذلك قيام بعضها فى وجه بعض وخاصة فى أوقات الازمات والثورات ٠

ومن اقدم ظواهر الصراع بين الطبقات ، الصراع الذى نشب بين سكان المدن الذين عرفوا باسم «البورجوازية» وبين الفلاحين ، اذ كانت الضريبة العقارية تفرض ، بوجه خاص ، على الفلاحين ، ولذلك كان افراد الشعب الأغنياء

---

(١) المعنى الاصلى لهذه الكلمة هو طبقة من يشتغلون خلف المكاتب ٠ ثم اصبحت تطلق فى سخرية على فئة الموظفين الذين يعطلون الاعمال ويتمسكون بالقواعد الروتينية ، ويتعالون على اصحاب المصالح من الجمهور ٠

ينزحون للعيش فى المدن للعمل فى التجارة ، وبذلك كانوا يتجنبون دفع الضريبة . ولما كانت هناك من ناحية اخرى وظائف كثيرة تضمن لأصحابها الاعفاء من الخدمة العسكرية ، فقد اخذ البورجوازيون يشترون هذه الوظائف مما ادى الى مضاعفة العبء على كواهل الفلاحين وزيادة ما يؤدونه من خدمات عسكرية ، وما يدفعونه من ضرائب مالية .

ولهذه الأسباب اصبح سكان القرى يكرهون سكان المدن اشد الكراهية اذ كان هؤلاء لا يتورعون عن التضحية بسكان الريف فى سبيل مصلحتهم .

ولم يكن الصراع بأخف وطأة بين افراد الشعب وبين النبلاء . اذ استمر هذا الصراع طوال عدة قرون وبلغ مداه بنشوب الثورة الفرنسية التى قضت على طبقة النبلاء وأعلنت حقوق الانسان فى الحرية والاخاء والمساواة . فقد ظهر للعيان قبيل الثورة الفرنسية أن اعفاء النبلاء من الضرائب كان ينطوى على ظلم صارخ ، والى جانب ذلك فقد كان النبلاء لا يؤدون الخدمة العسكرية ، ولم يكن هناك نظام يحتم عليهم دفع مقدار معين من المال لاحلال غيرهم محلهم فى خدمة الجيش . وقد بلغ الحقد على النبلاء أشده حين ظهرت ، بعد ازدهار التجارة ، طبقة كانت تشترى القاب النبالة بالمال ، واصبحت تتمتع بامتيازات عديدة ، وتتعالى على الشعب محاولة اخفاء أصلها الوضيع .

والخصام بين الطبقات هو دائما خصام بين طبقة محرومة ، وطبقة محظوظة ، أو على الأقل بين طبقة غارمة وطبقة غانمة . ولما كانت الطبقات العليا تحاول أن تحتفظ بمغانمها وامتيازاتها ازاء الطبقات الدنيا ، فان هذه الأخيرة تجد نفسها أو ترى أنها فى موقف الطبقات المضطهدة المظلومة ، وتبدو الطبقات العليا أمام ناظريها صاحبة الظلم والطغيان . ومن جهة أخرى فان رغبة الطبقات الدنيا فى الارتقاء والصعود تدفعها الى تجريد الطبقات العليا من امتيازاتها ، وحينئذ تشعر هذه الطبقات المتخمة بانها مهددة من جانب الطبقات الطامعة وتعتبر نفسها فى حالة دفاع مشروع ازاءها . وحين تصل

الخصومة بين الطبقات الى هذا الحد يخشى أن تنقلب الى صراع سافر ، وغالبا ما يؤدى هذا الصراع بين الطبقات الى حدوث الثورات ·

يبدو لنا اذن أن الصراع بين الطبقات ينشأ عن عاملين ·· الأول الضغط أو الظلم الذى يقع حقيقة أو بتأثير الوهم والخيال منطبقة على أخرى·والثانى تيقظ شعور الطبقة التى تعتبر نفسها مظلومة واحساسها بكيانها وبقوتها وبأهميتها فى المجتمع ، وتبلور مطالبها تجاه الطبقة العليا وسعيها للحصول على حقوقها ·

وبمقارنة أنواع الصراع التى نشبت بين الطبقات فى الشعوب المختلفة ، وفى العصور المختلفة يظهر لنا ، أن نتائجها كانت متباينة ، وأن هذا التباين يرجع الى اختلاف العقليات والصفات العنصرية عند الشعوب التى كانت مسرحا لهذا الصراع كما يرجع الى الظروف التاريخية التى نشب فيها هذا الصراع ·

فالصراع فى المجتمع اليونانى القديم كان ينتهى دائما بحروب داخلية متصلة لا ينتج عنها الا الحكم الدكتاتورى أو ما كانوا يسمونه بالطغيان «La tyrannie» ، أو وقوع البلاد فى براثن العدو الأجنبى كالفرس ، والمقدونيين والرومان · أما فى روما فقد اتخذ الصراع بين الطبقات شكلا أكثر اتزانا بسبب سمو الروح الوطنية ، وسيادة النظام عند الشعب فنتج عن ذلك سلسلة من الاتفاقات وضروب التفاهم بين طبقة الشعب وطبقة الاشراف· وفى فرنسا انتهى الصراع بين الشعب من ناحية وطبقة النبلاء ورجال الكنيسة من ناحية أخرى بقيام الثورة الفرنسية فى عام ١٧٨٩ على نحو ما قدمنا · أما فى انجلترا فان روح التفاهم والتعاقد والنزعة العملية عند الشعب الانجليزى ، ومزاجه المحافظ بطبيعته ، والثقة التى وضعها فى صفوته المختارة من رجال الحكم ، كل ذلك كان من شأنه تدعيم النظم واستقرارها ·

وقد اتخذت الخصومة بين الطبقات والصراع بينها شكلا جديدا فى أيامنا

هذه ، فهناك صراع الطبقة العاملة ضد البورجوازية . او بصورة أعم صراع الطبقة الكادحة «prolétariat» ضد الرأسمالية · وفى المجتمعات النامية ، ومنها المجتمعات العربية ، نجد أن الشعور بالحرمان الذى عانت منه لفترة طويلة طبقات الفلاحين والعمال بسبب سيطرة الاستعمار واستغلال الاقطاعيين والرأسماليين ، هذا الشعور اخذ يتصاعد حتى بلغ مداه فى ثورات التحرير الوطنية التى بدأت بثورة ٢٣ يوليو فى مصر ، وأعقبتها بعد ذلك ثورات ١٤ تموز فى العراق ، و ٨ آذار فى سوريا والفاتح من سبتمبر فى ليبيا الخ ··· ووضعت هذه الثورات حدا للاستغلال بارساء قواعد العدالة الاجتماعية القائمة على القضاء على الاقطاع ورأس المال المستغل ، واصدار قوانين الاصلاح الزراعى ، والقوانين التى تكفل تمثيل العمال والفلاحين فى المجالس التشريعية بنسبة تتعادل مع أهميتهم بوصفهم المصدر الأساسى للانتاج ·

وقد ظهرت الطبقة الكادحة فى انجلترا منذ مطلع القرن الثامن عشر وفى فرنسا حوالى سنة ١٨٣٠ وهى فى ارتباطها بالصناعة الكبرى ، وبالتقدم الآلى قد نشأت منذ اليوم الذى أصبح فيه العامل مجرد يد عاملة ، ونكرة بين آلاف عديدة يضمها المصنع الكبير ، حيث يتحتم عليه أن يعمل عشر ساعات نظير اجر ضئيل يفرضه عليه رؤساء لا يتحملون أية مسئولية · وعلى ذلك يمكن القول أن التقدم المادى للمجتمعات قد أدى فى هذه الظروف الى الهبوط بآلاف العمال الى حالة البؤس ، وحكم عليهم بالعيش عيشة شظفة بل وبالتدهور الأخلاقى المحقق ·

فى هذه الظروف الاقتصادية أدى التصارع بين البورجوازية وبين الطبقة الكادحة الى تيار فكرى جديد ، ونعنى به التيار الاشتراكى · وقد عرف « كورنو Cournot » الاشتراكية بأنها « الجهود التى تبذل لمعالجة المساوىء التى نجمت عن تقدم النشاط الصناعى ، والسعى وراء الثراء ، وذلك باجراء تجديد شامل للنظم الاجتماعية » ، وقد اقترحت وسائل كثيرة لهذا التجديد

وهى وسائل تختلف فيما بينها أشد الاختلاف ، ويهمنا فى هذا المجال النتائج التى أحدثتها تلك التيارات الفكرية . وأهمها تلك الكراهية التى انصبت على طبقة البورجوازية (التى تشمل أصحاب المهن الحرة ، ورؤساء الأعمال ، والرأسماليين) ، واعتبرت كلمة « بورجوازى » مرادفة لكلمة « نهاز الفرص » الذى يستغل وسائل غير انسانية ويستفيد من نظام اجتماعى فاسد .

وعلى هذا النحو جعلت الطبقة العاملة التى تشتغل فى الصناعات الكبرى من نفسها خصما عنيدا للطبقة البورجوازية باكملها ، أى لجميع الفئات التى تتمتع بقدر من وسائل الرفاهية ، وبنوع من الأمن على المستقبل وتحتفظ بمجموعة من التقاليد .

الطبقات فى روسيا :

تعطى لنا روسيا ابان عهد القياصرة مثالا للمجتمع الذى يتدرج فى مراتب تبعا للحرف ، فكان سكان الريف يحترفون الزراعة بطبيعة الحال ، وكان سكان المدن يحترفون الصناعة أو التجارة ، على حين يكرس القسس والرهبان جهودهم لخدمة الكنيسة ، بينما كان النبلاء يتولون الوظائف العامة .

وقد أعطى بطرس الأكبر هذا التقسيم التلقائى الطبيعى للعمل صفة رسمية بان أصدر تشريعا يحدد طبقات المجتمع باربع طبقات كبرى ، وينظم شئون كل منها بلائحة خاصة . ولم يكن لأى من هذه الطبقات حقوق سياسية . ولكن النبلاء ورجال الكنيسة والصفوة المختارة من سكان المدن كانوا يحصلون بطريق القانون ، وبارادة القيصر على بعض الامتيازات : وأهمها الاعفاء من الخدمة العسكرية ، ومن بعض الضرائب ومن العقوبات الجسمية التى كانت توقع بالسوط أو أعواد الخيزران .

أما الطبقات التى لا امتيازات لها . وهى التى تتكون من جمهرة سكان المدن . ومن صغار البورجوازيين وصغار التجار والصناع ومن رقيق الأرض ،

فهولاء جميعا كانوا يدفعون ضريبة الراس ، وكانوا معرضين لتطبيق العقوبات البدنية عليهم ، وكان لكل من هذه الطبقات التى انقسم اليها المجتمع الروسى تنظيمه الخاص وتشيكلاته النقابية ، كما كان لكل منها احيانا محاكمة وقضاته· وكانت كل طبقة تتولى الوصاية على اعضائها القصر ، بل كانت مسئولة فى بعض الأحيان عن أعضائها الذين بلغوا سن الرشد ·

وهكذا نرى أن تقسيم الطبقات ، فى روسيا القيصرية ، الذى نشأ تلقائيا نتيجة لتقسيم العمل ، قد اصبح تقسيما صارما بتدخل الدولة حين اتجهت الى تحويله الى شبه طوائف ·

وحين قامت الثورة الشيوعية فى عام ١٩١٧ ، أعلن قادة هذه الثورة عن رغبتهم الأكيدة فى انشاء مجتمع بدون طبقات ، أو على الأصح مجتمع تسيطر عليه الطبقة العاملة (دكتاتورية البروليتاريا) ·

لكن حكم الواقع فرض نفسه ، بالرغم من ذلك ، على تدبير الأفراد · فقد حدث فى أوائل عهد النظام الشيوعى ، أى فى عام ١٩٢١ أن قرر « لينين » العودة الى الاقتصاد الحر بعد ان حدثت مجاعة بسبب تجميع الأراضى فى يد الدولة والاستيلاء على المحاصيل بالقوة · وعلى اثر هذا القرار أصبح عدد كبير من الفلاحين فى حالة ثراء مما أدى الى تكوين طبقة جديدة من المزارعين الموسرين هى طبقة « الكولاك Koulaks » التى قضى عليها فيما بعد ، وتبعثر أفرادها فى السجون والمعتقلات لاتهامها بالعداء للنظام الشيوعى ، وذلك فى الوقت الذى عدلت فيه الحكومة عن تطبيق النظام الحر فى الاقتصاد ·

ولكن ما لبث الواقع أن فرض نفسه مرة أخرى فتكونت طبقات جديدة شهد بوجودها عدد كبير من المفكرين الذين عاشوا فى الاتحاد السوفييتى ·

اذ لم يلبث محترفو السياسة والمختصون فى الاقتصاد السياسى أن نعموا بما اتاحه لهم مركزهم الممتاز ، واصبحت لهم عادات وطرق فى العيش تميزهم

عن عامة الشعب : فسكنوا « الفيلات » ، واعتادوا الاقامة فى مدن الاستجمام صيفا ، وفى المشاتى شتاء ، كما اخذت سيدات بعض رجال الكرملين فى شراء ملابسهن من باريس ·· أما هؤلاء الرجال أنفسهم فانهم يعيشون احسن بكثير مما يعيش اقدر العمال واكثرهم كفاءة ·

وقد كان شعار الشيوعية الأول « من كل على قدر طاقته ، ولكل على قدر حاجته » ، غير أن تعذر تطبيق هذا المبدأ الذى يمعن فى الخيال ويبتعد عن ظروف الواقع أدى الى ادخال بعض التعديل عليه ، فاصبح : « لكل على قدر عمله » · وبهذا التعديل تراجعت الشيوعية الى ارض الواقع بعد ان بدأت بالتحليق فى سماء الخيال ، وأصبحت بهذا التعديل لا تختلف عن النظم الأخرى من حيث تقدير الأجور على أساس قيمة العمل ونوعه ، وانما اختلفت فقط عن هذه النظم بعدم السماح بتكديس رأس المال ، وامتلاك الدولة لمرافق الانتاج ·

وما دام الأمر قد انتهى بالشيوعية الى عدم تساوى المرتبات والأجور ، فان ذلك قد أدى حتما الى الاختلاف فى وسائل المعيشة والى تكوين علاقات بين من يعيشون فى مستوى واحد ، وبالتالى الى تكوين الطبقات · بل لقد تنبأ احد رجال الاقتصاد ، بأن نظام الأجور « بالقطعة » ومكافآت زيادة الانتاج ، وهما الوسيلتان اللتان اتخذتا لتشجيع العامل ولزيادة الانتاج ، قد تؤديان الى تكوين طبقة بورجوازية جديدة ·

فمنذ عدة سنوات ، وبسبب تدهور الانتاج ، وعدم استطاعة تحقيق المعدلات التى رسمها رجال الحزب ، ظهر من جديد اتجاه تزعمه عالم الاقتصاد « ليبرمان » الذى نادى بتخفيف القيود التى تضعها الدولة ، وانشاء نظام الحوافز ، وذلك باعطاء المنح أو بعض الامتيازات العينية لمن يظهرون كفاءة ، أو تفوق فى مجالات الانتاج ، وبذلك فتح المجال رسميا لعودة نظام الطبقات ·

الفصل العشرون

التحليل الاجتماعى لظاهرة العمل

يعالج هذا الفصل موضوعا رئيسيا من موضوعات علم الاجتماع الحديث ، وهو ما يطلق عليه اسم « سسيولوجيا العمل » أو اجتماعيات العمل » اذا أردنا أن نعرب هذا المصطلح ، وان كنا نعتقد أن اللفظ العربى لا يعبر تماما عما يتضمنه المصطلح الأجنبى من تطبيق لأساليب ومناهج البحث العلمى على دراسة ظاهرة العمل باعتبارها من الظواهر الاجتماعية الأساسية فى حياةالمجتمعات ، بل فى تشكيل الانسان نفسه ·

فقد أصبح من البديهيات لليوم أن العمل هو الذى يطور البيئة بعد أن يستمد منها مادته الأولية · وهذا التطوير يؤثر فى الشخصية ، أو على الأقل يوفر الظروف الضرورية التى تتفاعل فيها · ومن ناحية أخرى فان نظام العمل ودرجة تقدمه تؤثر فى اتجاه الثقافة · وهذه ، بمجالاتها الفنية والفلسفية والعلمية تؤثر بدورها فى الشخصية وتطبعها بطابعها ، كما تؤثر فى تحديد نوع العلاقات بين الأفراد ·

وقد رأينا أنه من المناسب ، كمدخل للموضوع ، أن نعنى بتوضيح ما تتضمنه كلمة « عمل » من مفاهيم مختلفة · اذ أن هذا التوضيح يساعد كثيرا على وصولنا الى لب الحقائق والموضوعات التى يهتم هذا الفرع من علم الاجتماع ــ ونعنى به « اجتماعيات العمل » ــ بالبحث فيها · ونحاول بعد ذلك توضيح الفرق بين « العمل » و « النشاط » ثم نتطرق الى الكلام عن تفاصيل المسائل الرئيسية فى ظاهرة العمل نفسها ، واضعين نصب أعيننا دائما تحليل هذه المسائل من وجهة نظر عالم الاجتماع ·

معنى كلمـة « عمـــل » :

اذا كان أرسطو قد عرف الانسان بانه « حيوان اجتماعى » ، فان هــذا التعريف لا يكتمل اليوم الا اذا أضفنا اليه أن هذا الانسان ، من خلال البيئات المختلفة التى يعيش فيها ، قد أصبح ، فى جوهره ، انسانا مشغولا بالعمــل أو « انسانا عاملا » . فالعمل قد أصبح شرطا أساسيا لكل حياة انسانية ، وبالتالى لكل حياة اجتماعية .

ولم تعد الأمثلة الكلاسيكية التى طالما ذكرت عن العمل الحيوانى ، ومن أشهرها عمل الحشرات (كالنمل والنحل) ، وبعض الثدييات (كالسنجاب) ، لم تعد هذه الأمثلة صالحة للتقريب بين الانسان والحيوان فى هذا المجال ، بعد أن أثبت علم النفس الحيوانى أن عمل الحيوان لا يرجع الى أكثر من تصرفات غريزية فى بيئة ذات حوافز محــدودة . أما حين يبــدأ التكيف ازاء موقف « غير متوقع » ، وحين يحتاج الأمر أحيانا الى صنع « أدوات » يستعين بهـــا الكائن على العمل ، كما ثبت من تجارب « كوهلر Kohler » » المشهورة على القردة العليا (١٩٢٨) ــ حينئــذ فقط يمكن القــول أن الشروط والمتطلبات الذهنية للعمل الانسانى قد وجدت .

هذه التصرفات ذات الطابع الانسانى الصرف ، ما هى صفتها المميزة ؟ لقد حدد بعض العلماء هذه الصفة فى « المنفعة » . وانتصر لهذه الفكرة أصحاب مذهب الاقتصاد الحر ، اذ عرفوا العمل بانه « استخدام الانسان لقواه الفيزيقية والذهنية فى سبيل انتاج الثروة والحصول على المنافع » . ومعنى ذلك أنه ، بالنسبة لرجل الاقتصاد ، يتميز نشاط العمل بمــا يهدف اليــه من أعراض ، أو بمعنى أدق ، بما يحققه من « منفعة » عن طريق قيمة الانتاج الذى ينتجه (١)

---

(١) نستطيع أن نلاحظ أن الفيلسوف هنرى برجسن ، قد وصل عن طريق تأملاته الفلسفية

ولا ننكر أن المنفعة هى احدى العناصر الهامة التى يجب أن نضعها فى اعتبارنا حين نفكر فى الأعراض البعيدة للعمل · ولكن ، لا تنطوى التصرفات الحيوانية الغريزية ، التى تشبه الى حد ما ظواهر العمل ، على المنفعة بالنسبة للكائن وللمجموعة التى ينتمى اليها ، بالرغم من أن هذه المنفعة لا تقوم على القيمة بمعناها الاقتصادى المعروف ؟ واذن فلابد لنا من أن نبحث فى مجال آخر عن الصفات الأصلية للعمل الانسانى ·

هناك طائفة اخرى من رجال الاقتصاد تقول بأن العمل « يتألف قبل كل شىء من القدرة على صنع الأشياء ، وبصفة خاصة من القدرة على تنظيم الكفاح ضد الطبيعة داخل اطار اجتماعى (١) · » والواقع أن المفكرين منذ أزمنة بعيدة قد حاولوا تعريف العمل بالرجوع الى العلاقات الديناميكية التى تربط الانسان بالطبيعة · فقد عرف « فرنسيس بيكون » الفن (بمعناه التطبيقى) بأنه « الانسان مضافا الى الطبيعة » Ars Homo additus Naturae · ونجد امتداد هذه الفكرة عند « ديكارت » (المقال فى المنهج ـ القسم السادس) ، ثم عند رجال الانسكلوبيديا فى القرن الثامن عشر · وربما كان « كارل ماركس » أكثر المفركين المحدثين اهتماما بتحليل العلاقة بين الانسان والطبيعة فى نشاط العمل · فالعمل فى جوهره ، مستعينا بالتكنولوجيا ، ليس الا تحوير الانسان لمصادر « الطبيعة » التى تؤثر ، بدورها ، على الانسان فتعمل على تطوير حياته · ويقول ماركس فى كتابه « رأس المال » : « ان العمل يبدو لنا لأول وهلة على أنه نشاط يدور بين الانسان والطبيعة ··· وفى نفس الوقت الذى يؤثر فيه

= الى نفس الرأى حين كتب فى مؤلفه « التطور الخلاق » أن « العمل الانسانى نشاط يهدف الى خلق المنفعة » ·

انظر : Bergsn, L'évolution Créatrice, P.U.F. Paris 1948, p. 297.

وانظر أيضا الفصل الذى كتبناه عن نظرية برجسن فى التطور فى كتابنا « التطور فى الحياة وفى المجتمع » ، مؤسسة الثقافة الجامعية · الاسكندرية ـ ١٩٦٧ ·

(١) Bartoli (H.), Science économique est Travail, Paris 1957.

الانسان بعمله ، على الطبيعة الخارجية ويغيرها ، فانه يغير طبيعته الذاتية وينمي ملكاته التي كانت كامنة ولم يظهرها الا نشاط العمل » ·

وهكذا يبرز أمامنا ، شيئا فشيئا ، تعريف جزئي للعمل يستند الى صيغة « الانسان الصانع Homo Faber » (١) · وهـذا التعريف هو أن « العمل مجموعة من أوجه النشاط التي يمارسها الانسان على المادة ، ويستخدم في ذلك قوة ذهنه وعضلاته ، كما قد يستخدم الأدوات والآلات · وهذا النشاط يؤثر بدوره على حياة الانسان ويطورها · والواقع أن هـذا التفاعل المتبادل بين الانسان والطبيعة ، أو بين الانسان وبيئته ، هو العنصر الأساسي الذي يفسر لنا تطور المجتمع ، بل انه يفسر لنا ما يحدث أحيانا في البناء الاجتماعي من تغير شامل ·

غير أننا نلاحظ على التعاريف التي ذكرناها أنها تنطوي جميعـا على الاعتراف بفكرة « الغائية » الضرورية الكامنة وراء الانسان · أي أن تحوير الطبيعة موجه . في أساسه ، نحو غاية معينة ، وهي السيطرة على الطبيعة بواسطة الانسان ، وجعل الانسان سيدا ومالكا لموارد الطبيعة ·

وموقف علم الاجتماع من فكرة الغائية هذه ، هو أنه ليست هنـاك ، في الحقيقة ، « غاية عامة » للعمل تنطبق على جميع الظروف والأحوال بغض النظر عن شروط الزمان والمكان ، ومن العبث أن نحاول اخضاع العمل لأحكام فلسفية بفصله عن طبيعة المجتمعات التي يمارس فيها ، ومميزاتها العنصرية والثقافية · بل ان الأمر يقتضي أحيانا ، داخل نطاق المجتمع الواحد ، أن نضع اعتبـارا للفروق الفردية ولا نطلق أحكامنا متأثرين بوجهة نظر معينة ·

---

(١) يرى بعض الفلاسفة ، ومنهم برجسون ، أن «الانسان الصانع» Homo Faber · قد سبق « الانسان المفكر » Homo Sapiens .

وهل نحتاج الى ان نلفت النظر ، ونحن بصدد هذه الفكرة ، الى أن كثيرا من المجتمعات ذات الحضارات المختلفة كانت تحتقر العمل اليدوى ، ولا تضفى عليه القيمة التى يستحقها ؟ حدث هذا فى المدن اليونانية القديمة حيث كان يعهد بالعمل الى الطبقات الدنيا أو العبيد حتى تتفرغ الصفوة لشئون الفكر والعقل · كما أن مجتمع العصر الوسيط كان ينظر الى العمل نفس النظرة وكان يحتقر من يشتغل بيديه ، ويضع المشتغلين بالعمل الذهنى فى مكانة سامية · ولماذا نذهب بعيدا وقد سادت مثل هذه النظرة فى مجتمعنا العربى الى عهد قريب ، بتأثير الحكم التركى ثم عهد الاستعمار · فكانت طبقة الفلاحين والعمال تمثل أدنى المستويات فى السلم الاجتماعى ، وكان أمل كل شاب أن يتطلع الى وظيفة حكومية ، ولو كانت دون مستوى ثقافته ، حتى يرتفع مركزه الاجتماعى فى نظر الناس · ولا نقول ان هذه النظرة قد زالت من الأذهان تماما ، ولكن تطورنا الاقتصادى واهتمامنا بتصنيع بلادنا قد ساعد ، بعض الشىء ، على الاتجاه نحو تغييرها ·

واذا كان التاريخ الغابر قد أطلعنا على حضارات كانت تحتقر العمل اليدوى ، فان التاريخ الحديث يظهرنا على أمثلة بارزة لمجتمعات تمجد بل تقدس العمل الصناعى · ومن هذه الأمثلة المجتمع الألمانى واليابانى ومجتمع الاتحاد السوفييتى ، حيث نجد أن كل عناصر الوسط الاجتماعى ، ووسائل الدعاية والاعلام ، والانتاج الأدبى والفنى ، كلها تكرس نشاطها لتوجيه الأفراد نحو الاعتراف والاشادة بقيمة العمل اليدوى · وقد غيرت روسيا من برامجها التعليمية لكى تجعلها تتلاءم مع الجهود المبذولة لاعلاء قيمة العمل ، وأصبح محتما على جميع الطلبة أن يؤدوا تدريبا خاصا فى مراكز الانتاج ، قد يستمر سنة أو أكثر قبل الحصول على درجاتهم العلمية ·

وعلى ذلك لا يسعنا الا أن نحذر مرة أخرى من التعاريف الميتافيزيقية ، أو ذات الطابع العام ، للعمل · اذ يجب أن ننظر دائما بعين الاعتبار الى تاريخ

المجتمع وظروفه الحضارية ، والى الطـريقة التى يؤدى بها العمـل ، ودرجة احساس الشعب بقيمته (١) ·

الفرق بين العمل والنشاط :

ويجب أن نعنى كذلك ، فى تحديدنا لمفهوم العمل ، بالتفرقة بينـه وبين النشاط الانسانى بصفة عامة · فمن ناحية الصفات الذاتية للنشاط الذى نسميه « عملا » · نلاحظ أن العنصر الأساسى هو وجود نوع من « القهر Cntainte وهذا العنصر هو الذى يميز العمل عن أى نوع من أنواع النشاط الأخرى التى يقوم بها الانسان · وقد اهتم باظهار هذه التفرقة عدد من علماء النفس البارزين نذكر منهم « فالون Wallon » ، و « ميرسون Meyerson ، و « هيرنشـو Hearnshaw · وهذا الأخير قام بتحليـل دقيق للعمل فى بحثـه بعنـوان « الاتجاهات نحو العمل » (٢) · ومعنى ذلك أن العمل نشاط ملزم ، يفـرض على الانسان وذلك بخلاف النشاط العادى الذى يتصف بالحرية ·

وفى بعض الحالات قد يصبح العمل نشاطا حرا اذا كان يقوم على هواية ، كما هو الحال بالنسبة للفنان الذى يحقق عملا فنيا يقتضى وقتا طويلا ، بحيث يقبل عليه بين حين وآخر مدفوعا برغبته الحرة ، ولا يرغمه على ذلك أى دافع مادى أو خارجى · غير أن مثل هذه الحالات نادرة جدا باعتراف الفنانين انفسهم. فالقليل منهم هو الذى يعمل عن هواية حقيقية ، اما الأكثرون فانهم يضطرون للعمل للحصول على لقمة العيش · ويحضرنا فى هذا المجال مثل « بلزاك » الكاتب القصصى المشهور الذى كان يكتب فصول واجزاء « الكوميديا الانسانية La Comédie Humaine تحت ضغط وملاحقة دائنه ، واصـبح ، فى هـذه

---

(١) Friedman, Traité de Sociologie de Travail, Colin, Paris 1964.

(٢) Hearnshaw, Attitudes to Work ; in Occupational Psychology, 1954.

الظروف ، وبالرغم من فنه الرفيع لا يختلف موقفه عن موقف أى عامل يعمل تحت ضغط الالحاح المادى ·

ونضيف الى ذلك أن العمل لا يعتبر نشاطا بالمعنى الحقيقى لهذه الكلمة الا اذا كان يحقق النزعات العميقة عند الانسان لابراز شخصيته · فالموسيقى الذى يعمل للانتهاء من « سيمفونية » جديدة ، والمهندس الذى يعمل للوصول الى اختراع جديد ، بل ان مجموعة العمال الذين يعملون لانجاز مشروع بنائى يضعون فيه كل حذقهم ومهارتهم ــ كل هؤلاء يشعرون بأنهم يقومون بنشاط خلاق ، لا اثر فيه للضغوط ، لأنهم يحققون به شخصيتهم ، ويؤكدون به نزعتهم للطموح والشهرة ·

ولا شك أن الاندماج الذاتى فى نشاط العمل يؤدى الى حالات نفسية مختلفة : قد تكون متارجحة بين السخط أو الحزن ، او الهبوط النفسى او العصاب ، أو تكون على العكس حالات من تحقيق الذات أو الرضى ، او ازدهار الملكات ، وهذه تشبع فى النفس البهجة والسرور · هذه الدرجات المتفاوتة من الحالات العاطفية المتصلة بالعمل تظهر فى صور متعددة بحسب المحتوى الاجتماعى والثقافى الذى يؤدى فيه العمل ·

من ذلك يتضح أن العمل قد تكون له نتائج ايجابية على الشخصية : فكل عمل يقوم على الاختيار الحر ، ويتفق مع استعدادات الشخص ومواهبه ، يصبح عاملا هاما فى احداث التوازن النفسى وفى بناء الشخصية ، واشاعة الرضى والسعادة فى النفس · وقد أشار « فرويد » لهذه النتائج واكدها بعد دراسة عميقة (١) · وبين أن العمل ظاهرة حاسمة فى ارتفاع الانسان فوق مستوى الحيوانية · ومن وجهة النظر الاجتماعية يعتبر العمل اساسا لبزوغ الحضارات وتطورها · اما بالنسبة للفرد فانه عامل هام لتحقيق الذات وتقرير المصير ·

---

(١) Freud, Malaise dans la Civilisation, Paris 1934.

الاستغلال والسلبية فى العمل :

وكما أن للعمل نتائج ايجابية ، فانه يمكن أن تكون له نتائج سلبية اذا انطوى على شكل من أشكال الاستغلال ، أو أدى الى نوع من الرفض أو السلبية · فكل عمل أساسه سوء الاختيار أو سوء التكيف ، تترتب عليه نتائج ضارة بالنسبة للفرد العامل·وكل عمل يشعر من يقوم بهبانه نشاط غريب لايفهم مغزاه . ولا يمكن أن يتقبله يعتبر عملا مرفوضا · وقد اظهرت الاستفتاءات والملاحظات فى محيط العمال ، أن هناك أعمالا يؤديها العامل مكرها دون أن يحب الاشتراك فيها · وهناك أعمال يتهرب منها العامل أو يقضى فيها يومه وكأنه مسخر . وينتظر بفروغ صبر موعد انتهاء العمل ليزيح عن كاهله هذا الكابوس . مثل هذه الأعمال التى لا تقوم على الرغبة الذاتية ، ولا تتفق مع ميول العامل واستعداده تعوق تقدم الانتاج وتؤدى الى السلبية بل الى التذمر والسخط ·

فلكى يكون العمل مقبولا يجب أن يحقق الشروط الملائمة لا من النواحى التكنولوجية والفسيولوجية فحسب ، بل أيضا من الناحية السيكولوجية · ولذلك فان من أكبر العوامل التى تفسد جو العمل أن يحس العامل بأنه موضع الاستغلال · ومن الأمور الهامة أن يشعر العامل بانه ينال أجرا عادلا نظير عمله . وبأن هذا الأجر يتناسب كفاءته ومع المجهود الذى يبذله · كما أن العامل يهتم جدا بالا يكون أجره اقل من أجر نظرائه · ونحن نشير فى هذا المجال حقل واسع من حقول البحث العلمى بالنسبة لاجتماعيات العمل · ومن الروادالأوائل فى هذا الحقل فريدريك تايلور Taylor الذى وضع ، بتجاربه وأبحاثه فى المدة بين عامى ١٨٨٠ ـ ١٨٨٩ أسس التنظيم الصناعى الحديث · كما أدت دراسته التى قام بها على طريقة أداء العمل ، ونظم الأجور الى ابتكار طريقته المعروفة باسم « دراسة الوقت والحركة Time and Motion Study وتتلخص فى تحديد حركات العامل والزمن الأمثل للقيام بها حتى يمكن تحقيق العمل باقل

جهد ، وفى اقصر وقت ممكن (١) · ثم جاءت ابحاث « التون مايو Elton Mayo التى ساعدت على نمو الدراسة التكاملية المتعلقة بشخصية العامل · وقد اشارت هذه الأبحاث الى درجة الرضى عن العمل ، وكفاية العامل الانتاجية تنتج من تفاعل ثلاثة عوامل توجد فى بيئة العمل الداخلية ، وتوجد كذلك فى البيئة الخارجية ، وهذه العوامل هى : ١ ـ عوامل بيولوجية ، ٢ ـ عوامل سيكولوجية ، ٣ ـ عوامل اجتماعية · ومن ثم ، لكى يمكن دراسة العامل دراسة متكاملة ، يجب أن ندرسه من حيث تأثره بهذه العوامل الثلاثة التى تلعب دورا هاما فى تشكيل شخصيته · ولدراسة هذه العوامل الرئيسية التى تشكل سلوك العامل ، قامت ثلاثة علوم رئيسية هى : علم الفسيولوجيا الصناعية ، وعلم النفس الصناعى ، وعلم الاجتماع الصناعى ·

وتتابعت بعد ذلك ابحاث « روتليس برجر Roethlis Berger ، و « لويد وارنر » فى دراسته المشهورة عن « اليانكى سيتى Yankee City ، و « اليوت تشابل Eliot Chapple » ، وكلها تؤكد اهمية العوامل الانسانية والاجتماعية تحقيق الكفاية الانتاجية · كما تعاون كل من « ارنسبرج Arensberg » ، و « ماك جريجور Mac Gregor فى اجراء دراسة عن « الحالة المعنوية للعمال وتأثرها بالتنظيم الاجتماعى فى شركة كهربائية » (٢) · وقد اهتم هؤلاء الباحثون وغيرهم بجمع بيانات كثيرة تتصل بمواقف العمال ازاء العمل ، وربط هذه المواقف بحالة المشروع ووسائله الفنية · وطريقة احتساب الأجور الخ · · · ودلت بعض النتائج المتصلة بعدد من المجتمعات المعاصرة التى ينتمى بعضها الى النظام الراسمالى والبعض الآخر الى شكل من اشكال الاشتراكية أو الاقتصاد الموجه ـ دلت هذه النتائج على انه مازالت توجد فى كل من هذه النظم الاقتصادية ، بعض انواع

---

(١) J.A. Brown, Social Psychology in Industry, p. 13.

(٢) Determination of Morale in an Industrial Company, in. Rev. of applied Anthropologie, 1942

الاستغلال والعمل المرفوض · وهذا العمل فى شتى صوره واشكاله قد يؤدى الى اضعاف الشخصية ، والانتقاص من الكرامة (١) ·

العوامل المركبة التى تؤثر فى نشاط العمل :

مما تقدم نلاحظ أن العمل نشاط ذو طبيعة مركبة اذ تدخل فى تحديده عدة عوامل منها البيئة ، ودرجة الثقافة السائدة فى المجتمع ، والوسائل التكنولوجية المستخدمة ، والعلاقات السائدة فى محيط العمل · وتختلف النتائج التى نصل اليها تبعا لاختلاف وجهة النظر التى ندرسه منها ، وكذلك تبعا للتركيز على عامل رئيسى من هذه العوامل · وبالرغم من أن العملفى مجموعه ظاهرة موحدة الا أن اختلاف الزوايا التى ننظر منها اليه تضعنا أمام مسائل ذات طبيعةمختلفة من المشهد أو المنظر تبعا للزاوية التى نلتقطه منها ·

ولتوضيح الجوانب المختلفة للعمل ، أو المسائل العلمية التى يهتم بدراستها خبراء العمل نأخذ حالة عامل يشتغل مثلا بالخراطة فى أحد المصانع ، ان العمل الذى يقوم به هذا العامل يمكن النظر اليه من زوايا مختلفة ، ولكنه بالرغم من ذلك عمل له وحدته الكاملة ، وطبيعته الخاصة ، ولذلك فانه لايبدو على حقيقته الا اذا أعدنا تركيب الحقائق التى جمعناها من الزوايا المختلفة ، ونظرنا فى أوجه الارتباط الوثيقة بينها ·

(١) وأول مظهر يبدو لنا أنه « عمل فنى » ، بل ان هذا المظهر هو الذى ظل سائدا وحده أمام الباحثين مدة طويلة ، فكان العمل فى نظرهم يقوم ، بصفة خاصة ، على خبرة المهندس ومهارة العامل · ويتصل بهذا الموضوع الصفات الفنية لمكان العمل وأدواته ، وهى الآلة التى يعمل أمامها العامل · والقوة المحركة التى تغذيها ، والحركات التى يؤديها وتتطلبها طبيعة العمل · وقد

---

(١) انظر فى هذا الموضوع :
Frazer, The Incidence of Neurosis among Factory Workers, 1947.

يدخل فى هذا الموضوع دراسة المشكلات الخاصة بالتكيف الفسيولوجى والنفسى للعمل ، ويشير اليها خبراء العمل الأمريكيون تحت اسم « الهندسة البشرية «Human Engineering

(ب) أما المظهر الثانى لنشاط العامل فهو مظهر فسيولوجى · اذ أن العامل بوصفه انسانا فان له قوة جسمية محددة كما أنه يتميز بصفات معينة من حيث اجهزته العضلية والتنفسية والعصبية · ومن الأمور الهامة معرفة درجة تكيف العامل وهو بحالته الجسمية المحددة ، مع الظروف الفيزيقية التى يعمل فيهـا ، ثم تتبع التغيرات التى يحدثها استمراره فى العمـل لمدة طويلة على تكوينـه الجسمانى ·

واذا نظرنا الى العمل من هذه الزاوية ، فان هذه النظرة تدخل ضمن نطاق البحوث التى تتصل بظواهر يجمعها اسم شامل هو « التعب Fatigue » · وهذه الظواهر على درجة كبيرة من التركيب والتعقيد · اذ الاستجابات العضـوية للعامل بالنسبة لعمله قد تتوقف على ظروف مسكنه ، أو على بعـد المسـافة أو وسيلة الانتقال من المسكن الى المصنع · أو قد تتوقف هذه الاستجابات ، كما يبدو من عديد من الملاحظات ، على موقفه الذهنى بالنسبة للعمل · وهـذا الموقف تحدده علاقات العامل مع الهيئات والجماعات المختلفة التى يعمل معها ، والتى سنشرح اثرها فى محيط العمل فيما بعد · ومعنى هذا أن « التعب » ليس ظاهرة « نفسية » فحسب ، بل قد يرجع فى ظروف معينة الى أسباب «اجتماعية» ·

(ج) ولكن العامل ، بوصفه انسانا ، ليس فقط تكوينا جسمانيا ، بل انه ايضا تكوين معنوى · وقد سبق أن اكدنا ، منذ البداية ، أن العمل نشاط يتمين به النوع البشرى ، وانه جزء من صميم الحياة الاجتماعية للانسان · فلا يكفى ان ننظر اليه من الناحية المادية ، بل ان الناحية المعنوية تكون فى هذه الحالة اهم واعمق · اذ أن كل سلوك انسانى يتضمن ، على درجات متفاوتة ، نوعا من النشاط النفسى أو المعنوى ·

ومن الأسئلة التى يمكن اثارتها فى هذا المجال : ما هى الاستجابةالنفسية للعامل بالنسبة لعمله اليومى ؟ وما هى البواعث التى تحركه للعمل ؟ وما هى درجة ضميره المهنى وشعوره بالرضى ، والاطمئنان فى عمله ؟

ومما لا شك فيه أن التفاعل بين نشاط العمل وبين الشخصية يظهر هنا فى كل خطوة : فهو الذى حدد أولا اختيار العامل لحرفته ، كما أن ظروف العمل الذى يؤديه كل يوم تؤثر على نزوعه وعلى مواقفه الذهنية والخلقية وعلى افكاره ، أو باختصار ، على شخصيته كلها ·

ومن ناحية أخرى فان الحالة المعنوية والذهنية التى يكون عليها العامل أثناء عمله ، والفرص التى تكون أمامه أو التى تستعصى عليه لتحسين مركزه تؤثر الى درجة كبيرة على سلوكه أثناء العمل ، وكذلك على سلوكه خارج العمل : أى تؤثر مثلا على موقفه ازاء أسرته ، وعلى علاقاته الاجتماعية مع زملائه واصدقائه ، وعلى اختياره للوسيلة التى يقضى بها أوقات فراغه · ومعنى ذلك أن الدراسة المتكاملة لظواهر العمل تتضمن بالضرورة دراسة الظواهر « خارج العمل » · فهذه وتلك يتصل بعضها ببعض اتصالا وثيقا وتكون فى كثير من الأحيان علاقات سبب ونتيجة ·

(د) وبالرغم من أن العامل يحصر ذهنه فى عمله ، وينغمس فيه أحيانا الى حد نسيان كل ما حوله ، الا أنه ، مع ذلك ، لا يعمل بمفرده ، أو منعزلا عن الآخرين · بل انه ينتمى الى عدد من الجماعات والهيئات تتكون اما داخل العمل أو خارجه ·

فهناك اذن مدخل لدراسة ظواهر العمل من الناحية الاجتماعية ، وهذا المدخل الذى يهتم بدراسة العمل كحقيقة اجتماعية هو المحور الأساسى لبحوث علماء الاجتماع فى ميادين العمل والصناعة ·

واذا تعرضنا للكلام عن الجماعات التى ينتمى اليها العامل وجدنا أولا

المجموعة الصغيرة فى مكان العمل المباشر ، وهى التى نطلق عليها اسم « فريق العمل » ، وهناك بعدذلك « القسم » الذى يعمل العامل فى اطاره ، والذى يعتبر عمله جزءا او فرعا منه ، ثم « المشروع » كله بكامل اقسامه الفنية والادارية ، وهو يشمل فى الشركة أو المؤسسة بما لها من صفات خاصة يشعر بها ، حسب الحالات ، كل فرد ينتمى اليها · ونشير هنا الى بعض المهتمين بتطبيق « العلاقات الانسانية » فى الصناعة يحاولون ، بجهد مشكور . أن يؤكـدوا « الشخصية الاجتماعية » للمؤسسة وذلك بادماج العامل فيها ادماجا تاما لتحقيق ما يسمونه « بالجو الاجتماعى الأمثل » ·

فاذا أدركنا محيط العمل وجدنا أن هناك جماعات خارجية تمارس تأثيرا على العـامل قد لا يكون اقل اهمية . بل انه أحيانا أكثر أهميـة من تأثيـر الجماعات داخل المصنع · وأول هذه الجماعات الخارجية « الأسرة » التى يتلقى منها العامل عددا من القيم والدوافز التى تحدد كثيرا من مواقفه أثناء العمل·

وتأتى بعد ذلك « النقابة » التى يكون عضوا فيها ، و « المنظمة السياسية » التى يشترك فى اجتماعاتها . وهذه التنظيمات لا يمكن اغفال اثرها فى محيط العمل · وبالرغم من أن المجتمـع الاشتراكى يهدف الى تذويب الفوارق بين الطبقات ، الا أن « الشعور الطبقى Conscince de Classe » سيظل قـوة فعالة تحفز الى العمل ، أو تحرض على افساده ·

واخيرا فان العامل ينتمى كمواطن الى المجتمع الأكبر ، وهذا المجتمع بما يسود فيه من قيم وتصورات فكرية واخلاقية يؤثر تاثيرا كبيرا على عقلية العامل وعلى موقفه ازاء عمله · واذا أصيب هذا المجتمع بمحنة أو نكسة فـانه يجمع قواه ، ويجند كل امكانياته للتغلب عليها ، وتنعكس هذه الارادة الجماعية على عمل كل فرد فيبذل فيه اقصى جهد ممكن ·

هذه الجماعات التى لها كيان ثابت معترف به بين أعضائها ، وقد اصطلح على تسميتها « بالجماعات الرسمية Formal groups » · ولكن الى جانب هذه

الجماعات توجد جماعات من نوع آخـر يعتبرها بعض الكتاب جماعات غيـر منظورة ، ويطلق عليها اسم « **الجماعات غير الرسمية** **Informal groups** وأحيانا الجماعات التلقائية · ويكون الباعث علىتكوينها وحدة الوطن الأصلى· أو وحدة العقيدة ، أو اتفاق الأهواء والمشارب · وهذه الجماعات غير الرسمية تمارس تأثيرا كبيرا فى محيط العمل ، وفى مواقف العمال من بعض الهيئـات الرسمية . كما أن لها أثرها الذى لا ينكر على الانتاج ·

وقد اهتم من الباحثين ، فى ميـادين العمل والصناعة ، بدراسة هـذه الجماعات ، وابرزوا اهمية هذه الدراسة · فتبين مثلا بعد التجارب التى اجريت فى مصانع شركة « هوثورن » واشرف عليها « التون مايو » ، تبين أن هناك شيئا أثر فى الانتاج تأثيرا بالغا ، بغض النظر عن ظروف العمل المادية · وجاء اكتشاف هذا الشىء بطريق الصدفة شأن كثير من الإكتشافات ، وكنتيجة غيـر متوقعة لتجارب كانت تهدف ، فى الأصل ، الى اختبار فروض النظرية الكلاسيكية التى كانت تهتم بظروف العمـل الفيزيقية (من حيث الاضـاءة ، والتهوية ، وساعات العمل ، وفترات الراحة الخ ···) هذا الشىء الجديد الذى اكتشف هو الروح المعنوية للعامل ، وشعوره بقوة انتمائه الى جماعة تربطه بها علاقات ودية ·

ومنذ ذلك الحين بدأ التساؤل : لماذا لا تعتبر « معنوية العمال » من بين المتغيرات التى تؤثر على مستوى الكفاية الانتاجية ؟ بل لماذا لا نعتبرها المتغير الأساسى ؟

لقد وضح من التجارب التى أجريت أن « المشاعر » لم تكن فقط اكثر اهمية من عدد ساعات العمل ، بل كانت أهم من الأجور نفسها · وليس معنى هـذا أن الباحثين قد وجدوا أن ساعات العمل ، والأجور ، وفترات الراحة ، والاضاءة ليست بذات قيمة ، ولكنهم تأكدوا من تجـاربهم انه مادامت ظروف العمـل مناسبة ، فان المشاعر تصبح أعظم اهمية من ساعات العمل والأجور التىيحصل

عليها الأفراد · كما اثبتت البحوث فضلا عن ذلك أن العامل لا يهمه أجره مهما كان عاليا بقدر ما يهمه ، الا يكون أجره أقل من أجر نظرائه ، أو من يعتقد أنهم اقل منه » (١) ·

هذا المظهر الاجتماعى للعمل ، الذى الحنا الى عناصره المركبة ، يشتمل بالاضافة الى ذلك ، على العلاقات الشخصية التى تنشأ بين الأفراد نتيجة لعملهم فى واحدة أو اكثر من الهيئات والجماعات التى ذكرناها · واذا كانت كلمة « العلاقات الانسانية » قد أسىء استخدامها احيانا ، الا أن ذلك لا يمنع من النظر اليها كحقيقة لها اثرها الهام فى العمل · ومن زاوية هذه العلاقات الانسانية تمت الدراسات الكثيرة عن « المصنع » أو « المشروع » بوصفه « تنظيما اجتماعيا » · ويكفى هنا أن ندلل على اهمية المظهر الاجتماعى للعمل بأن بعض المؤلفين يعرفون الاقتصاد بانه « علم العلاقات الانسانية الناشئة عن العمل » ·

العمل والحاجات الانسانية :

أصبح من الواضح الآن أن ظروف العمل التى نظرنا اليها من زواياها المتعددة (الفنية ، والفسيولوجية ، والنفسية ، والاجتماعية) تؤثر فى درجة كفاية العامل ، وبالتالى فى معدل الانتاج بوجه عام · وهذه النظرة ، ذات الطبيعة المركبة ، هى التى ينظر بها عالم الاجتماع الى مسائل العمل ، وتحتم عليه بحث متغيرات كثيرة ، ومعرفة تاثيرها بعضها فى بعض ·

والآن ننظر الى العمل فى مظهر آخر من حيث انه وسيلة للحصول على سلع تتفاوت قيمتها بحسب حاجات الانسان · وفى هذا المظهر نجد أن العمل له علاقات وثيقة بمبادىء اقتصادية كالقيمة ، والتبادل ، والسوق ، ورأس المال ، والاستهلاك ، والحاجة ·

---

(١) لويس كامل مليكة : سيكولوجية الجماعات والقيادة ـ القاهرة ١٩٥٩ ·

والواقع أن حاجة الانسان الى السلع لا يمكن النظر اليهـا من النـاحية الاقتصادية فحسب ، بل انها قد تكون ، فى غالب الأحيـان مرتبطـة بعوامل ومؤثرات نفسية واجتماعية · ففى المجتمعات الصناعية ، على وجه الخصوص ، وتحت ضغط الاعلان ، ووسائل الاعلام الجماهيرية (كالصحافة ، والاذاعة ، والسينما) تظهر أنواع من النزوع نحو الاستهلاك يجب اختبارها بدقة قبل أن نجزم بارتباطها أو صدورها عن الحاجات الأساسية ·

وقد ظهرت فى أمريكا ، منذ أوائل القرن العشرين ، ظاهرة أطلق عليها بعض الباحثين اسم « ظاهرة الاستهلاك للمبـاهاة والتفـاخر Conspicuous Consumption · ومنذ ذلك الحين أخذت تتسع وتزداد عمقا · كما اتضح أن النزوع نحو الاستهلاك ينمو ، فى الطبقات العريضة من الشعب ، بسرعة أكبر مما تنمو به الوسائل الاقتصادية لارضاء هذا النزوع · ومما يزيد الأمور تعقيدا أن هذه الظاهرة التى كشفتها البحوث فى المجتمعات الصناعية المتقدمة ، قد ظهرت كذلك فى بلاد مازالت فى بداية نهضتها الصناعية حيث يكون مسـتوى الاستهلاك منخفضا فى جملته · ففى يوغوسلافيا مثلا ، اتضح أن نمو الحاجات قد ارتفع بأسرع مما ارتفعت به القوة الشرائية للشعب ، وذلك بتأثير تقليد الناس للسياح الأجانب ، ولما يشاهدون فى الأفلام · ومع اختلاف البنـاء الاجتماعى والاقتصادى والثقافى ، فقـد لوحظت نفس الظاهرة فى الاتحـاد السوفييتى وبولندا ، كما لوحظت فى بعض أوساط العمال فى فرنسا وانجلترا وألمانيـا حيث ظهر من الاستفتاء أن رضى العمال عن مستوى رفاهيتهم أقل بكثير مما كان عليه يوم أن كانوا يحصلون على أجور أقل ·

هذا التخلف لوسائل الاشـباع عن اللحـاق بالتطور السريع للحاجات الانسانية ، له تأثيرات هامة على نشاط العمل نفسه · فهو يخلق ، فى بعض المجتمعات ، ما نسميه بالحلقة المفرغة : اذ يتعين رفع معدل الانتـاج للوصول الى زيادة كمية السلع والى زيادة الأجور ، ولكن ، من ناحية أخـرى ، لـكى

نحقق زيادة الانتاج ، يجب أن يشعر العمال ، على جميع المستويات ، برغبة او بدافع تلقائى لتحسين الانتاج كما وكيفا · يجب أن يمنحوا لعملهم اكبر مجهود من الناحية الفنية ، واكبر قدر من الاهتمام المعنوى · وهذا يفترض بالضرورة ان يحصل العامل على أجر يحقق ، الى حد ما ، الوفاء بحاجاته ، ويجعله يشعر بنوع من الرفاهية · وقد دل تطور سياسة الأجور فى الاتحاد السوفييتى ، سواء فى مجال الزراعة او فى مجال الصناعة ، على أن الحوافز النفسية والاجتماعية (المتصلة بالمثل الاشتراكية) لا تكفى وحدها لرفع مستوى الانتاج ، بل يجب أن يضاف اليها بعض المزايا المادية · ويزداد الشعور بهذا النقص فى النواحى المادية ، كلما اتسعت الهوة بين تطور الحاجات وبين وسائل اشباعها على نحو ما وضحنا منذ قليل ·

وكيفما كان البناء الاجتماعى للمجتمع أو مستوى الانتاج والكفاية فان « ظاهرة التململ والتطلع » فى محيط العمال سببها الرئيسى ، من الناحية الاقتصادية ، هو عدم التوازن بين القوة الشرائية للطبقة العاملة ، وبين الضغط المتزايد للحاجات المتنوعة المنبثقة عن تعقد الحضارة ، وتضييق الفوارق بين الفئات الاجتماعية المختلفة ·

المجال الحقيقى لسسيولوجية العمل :

بعد ان تكلمنا عن معنى العمل ، ووضحنا اهمية بعض الموضوعات المتصلة بنشاط العمل ، يحق لنا الآن ان نعنى بتحديد المجال الحقيقى لسسيولوجية العمل ·

لقد كان من الطبيعى حين تطور التفكير العلمى شيئا فشيئا من المجرد والعالم الى المحسوس والخاص ــ كان من الطبيعى أن يتجه التفكير نحو الملاحظة المنهجية للمجتمعات الانسانية التى ظلت ظواهرها ردحا طويلا من الزمن لا تجد من الباحثين عناية للكشف عنها · واتجه البحث فى بادىء الأمر،

نحو الظواهر الاجتماعية ذات الصفة الدينية ، أو التشريعية ، أو الاقتصادية ، أو الأخلاقية ٠

غير أن التقدم المطرد فى تكنولوجية الانتاج ، والاتساع الهائل فى العدد والحجم للمشروعات الصناعية والمكان الذى احتلته الصناعة فى النشاط الاجتماعى ، وتزايد قوة التنظيمات العمالية والنقابية ، وما صاحب ذلك من ضروب النزاع بين العمال وأصحاب الأعمال ، وتوجيه الأنظار ، بعد بحوث « تايلور » ، الى الأهمية الخاصة « للتنظيم العلمى للعمل Scientific management كل ذلك قد حول اهتمام علماء الاجتماع **الى دراسة الجماعات المختلفة التى تتكون على أساس نشاط العمل ٠**

ولكن هذا الاهتمام تشعب فى نواحى مختلفة تبعا للظروف السياسية ، والتركيبات الاقتصادية ، والرغبة فى حل بعض المشكلات القائمة ٠

وخرجت البحوث متفاوتة من حيث قيمتها ، كما ظهر بعض الاضطراب فى تحديد المفاهيم الأساسية : فتوافر بعض العلماء على بحوث موضوعية تهدف الى دراسة مسائل محددة ، وتخفز اليها الرغبة فى المعرفة ، وزيادة المحصول العلمى فى ميدان جديد ٠ وفى الطرف الآخر كان هناك باحثون لم يهتموا الا بالبيانات السريعة والسطحية التى كان يطلبها بعض رؤساء العمل لتحقيق جو من الهدوء يساعد على زيادة الانتاج ٠ واهتم الباحثون فى أمريكا بناحية خاصة وهى المتصلة « بادارة المشروعات Managerial Aspect

وارتضت جميع هذه البحوث لنفسها ان تدخل تحت اسم « علم الاجتماع الصناعى » ، وذلك بالرغم من اختلاف موضوعاتها ، واقتراب بعضها من موضوع علم النفس الاجتماعى ٠ وذاع هذا التعريف ، حتى قبل أن يعنى أحد بتحديد المسائل التى تنطوى تحته ٠ وظهرت مؤلفات هامة تحمل اسم « عالم

الاجتماع الصناعى » (١) ، وهى أدوات لها قيمتها فى البحث ، ولكن يكتنفها بعض الغموض والالتواء فى تحديد المفاهيم الأساسية ·

هذا الغموض هو الذى يدفعنا الى اظهار الفرق بين ميدان « علم الاجتماع الصناعى » وميدان « علم اجتماع العمل » أو « سسيولوجية العمل » ·

فعلم الاجتماع الصناعى ، حسب هذه التسمية ، يجب أن يقصر بحوثه على نشاط العمل فى الصناعة وحدها ·

أما علم اجتماع العمل فيمتد الى مجال أوسع · اذ يهتم بدراسة جميع مظاهر النشاط التى تمارسها الجماعات الانسانية فى محيط العمل أيا كان نوعه · **فكل جماعة للعمل لها بعض سمات الاستقرار يمكن أن تصبح موضوعا لسسيولوجية العمل** : وعلى هذا النحو لا يهتم هذا العلم بالمشروعات الصناعية فحسب ، بل قد يهتم بدراسة مجموعة من البحارة فوق باخرة أو مركب لصيد ، أو مجموعة من المزارعين يعملون فى مزرعة ، أو مجموعة من البائعين يعملون فى متجر كبير ، أو جماعة صغيرة من الصناع تشتغل بتوجيه من صاحب العمل أو « الأسطى » فى حانوت أو ورشة ·

وهكذا نرى ، بعد هذا التحديد ، اننا أمام ملاحظات ثلاثة :

(الأولى) ــ ان نعتبر « علم الاجتماع الصناعى » قد استخدم فى غير موضعه ، حين اهتم ببحث جماعات للعمل لا تعمل فى ميدان الصناعة · وقد يقوم كمبرر لهذا الاستخدام ان الآلية قد دخلت فى مجالات كثيرة للعمل ، دون ان تقتصر على الصناعة بمفهومها الدقيق · فهناك مظهر صناعى فى النشاط التجارى ، بل فى النشاط الادارى والزراعى ·

---

(١) من اشهر هذه المؤلفات كتاب ميللر وفورم Miller and Form (١٩٥١) .
وكتاب شندر Schneider (١٩٥٧) ·

وتحضرنا ، فى هذه المناسبة كلمة « هنرى فورد » حين عرف الزراعة بأنها « صناعة الأغذية » ومع ذلك فقد يبدو اكثر وضوحا ودقة أن نقول ان هناك « علم اجتماع صناعى » ، و « علم اجتماع تجارى » و « علم اجتماع زراعى » الخ ··· (والملاحظة الثانية) تتصل بشرعية وجود علم اجتماع للادارة · فنحن نعرف أنه توجد دراسات متخصصة فى الادارة ، ومعاهد للادارة توضع لها المقررات فيما يسمى « بعلم الادارة Administrative science فالى اى حد يمكن أن تدخل الدراسة الاجتماعية فى هذا المجال ؟ وهل الادارة تعتبر شكلا خاصا أصيلا من نشاطات العمل ؟ أو انها مجرد أسلوب يطبق على كل نوع من انواع العمل ؟

انها ، فى الحقيقة أسلوب أو طريقة تتبع فى اعداد « العمل » وتنفيذه ، و « مراقبة » نتائجه و « تقويمه » · وقد عرف « فايول » الادارة بانها « التوقع ، والتنظيم ، والأمر ، والتنسيق ، والمراقبة » (١) · واضاف « سيمون » الى هذا التعريف أن الادارة هى « فن الوصول الى انجاز الأشياء The Art of getting things done » (٢) وهو يؤكد ، بهذا التعريف ، أن الادارة تتضمن فى آن واحد عملية التصميم وعملية التنفيذ · فالتنظيم الادارى الجيد هو الذى يتحقق باتخاذ القرار الحاسم والتنفيذ المثمر ، أو الذى يؤدى الى نتيجة ايجابية ·

وعلى ذلك فكل جماعة للعمل لها مظهر ادارى وواجبات ادارية حتى ما كان منها فى منتهى الصغر كالحانوت أو الورشة · ويقابل هذا ايضا أن أعظم التنظيمات الادارية التى تتشعب فروعها وأوجه نشاطها ، لا يقتصر عملها

---

(١) Fayol (J.), Administration industrielle and générale, Paris 1916.

(٢) Simon, (H.A.), Administrative Behaviour, New York, 1948.

على الادارة فحسب : فاليونسكو مثلا ليست منظمة ادارية ، بل ان الادارة تحتل جزءا من عملها فقط · واعمال اليونسكو الحقيقية هى فى نشاطات الجماعات الانسانية فى محيط التربية فى العلوم والثقافة ، ويقتصر العمـل الادارى على تنسيق جهودها فى الميادين ، وعلى تمويل المشروعات التى تقوم بتنفيذها ·

ونستخلص من ذلك انه لا يوجد علم اجتماع صناعى او تجارى ؟ · اذ أن عنصر الادارة يوجد فى كل نشاط أيا كان نوعه ، وحيثما وجد العمل وجدت الادارة بالضرورة ·

(والملاحظة الثالثة) نتيجة للملاحظتين السالفتين ، وهى تتصل بتعبير « العـلاقات الصـناعية Industrial relations وقـد قصد بهذا التعبير ، فى استعماله الدارج ، مجموعة العلاقات بين العمال ورؤساء العمـل ، وكذلك التنظيمات التى يكونها كل فـريق فى مواجهـة الآخر . ووسائل المفاوضـات والتحكيم التى تستخدمها كل مجموعة لفض المنازعات والخلافات · ولكنه بهذا المفهوم قد أصبح عرضة لنقد مماثل للنقد الذى وجه الى تعبير علم الاجتماع الصناعى » · فكما انه من غير الملائم أن نطلق اسم « الاجتماع الصناعى » على كل ما يتصل بدراسة ظواهر العمل ، فكذلك يصبح مصدرا للخلط ان نستخدم تعبير « العلاقات الصناعية » لندل به على مختلف العلاقات بين رؤسـاء العمل والعمال فى جميع فروع النشاط الاقتصادى والادارى · والحقيقة أن كل جماعة للعمل ـ من اصغر دكان الى اعظم المشروعات اتساعا ـ تتضمن « عـلاقات للعمل » . سواء اكان ذلك فى مجال الصناعة ام التجارة ام الزراعة ام الادارة ·

ويترتب على ذلك ، فى الوقت نفسه ، أن مفهوم « العلاقات الانسانية » الذى به فى الواقع « العلاقات المتبادلة ذات الطبيعة السيكولوجية والاجتمـاعية التى تظهر اثناء تادية العمل الجماعى » ·

ونستطيع أن نذكر من الموضوعات الهامة التى تبحثها « اجتماعيات العمل » الموضوعات الآتية :

١ ـ هجرة العمال الداخلية والخارجية وما تنطوى عليه من مشكلات تتعلق بتكيفهم مع بيئة العمل ٠

٢ ـ توزيع مجموعات العمل بحسب الجنس والسن والموطن الأصلى ٠

٣ ـ توزيع الطوائف المهنية تبعا لتطور التقدم التكنولوجى ٠

٤ ـ غياب العمال وورديات العمل ٠

٥ ـ البطالة والتقاعد ٠

٦ ـ علاقات العمل (بالمفهوم الذى أوضحناه فيما سبق) ٠

٧ ـ الجماعات الرسمية ، والجماعات غير الرسمية او التلقائية ٠

ويبدو أنه من العسير ان نعزل المجالات المختلفة لاجتماعيات العمل ، او نضع بينها حدودا فاصلة لكي ندرس كلا منها على حدة ٠ فالحقيقة التي لا مراء فيها أن كل مظاهر العمل يرتبط بعضها ببعض ويتشابك بعضها مع بعض فى كل مركب ٠ واذا نظرنا اليها فى واقع حياة العمل اليومية ، وجدنا انها على درجة من التعقيد بحيث يصعب أحيانا على الباحث عزل بعض المتغيرات وبحثها بصورة مستقلة ٠ فالدراسة الكاملة لظواهر العمل تقتضى أن ننظر بعين الاعتبار الى العوامل الفنية ، والفسيولوجية ، والنفسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية التى تؤثر فى العمل ٠ كما أن كل واحد من هذه العوامل يؤثر ، فى الوقت نفسه ، فى العوامل الأخرى ويتاثر بها ٠

نحو منهج لدراسة ظواهر العمل :

وهنا نجد أنفسنا أمام هذا السؤال : هل هناك منهج خاص لدراسة ظواهر العمل ؟

قد يبدو لاول وهلة أنه لا ضرورة للكلام عن مناهج خاصة بسسيولوجية العمل ، اذ أنها ليست الا قطاعا من علم الاجتماع ٠ الا تكفى فى ذلك المناهج

التى تستخدم فى مجالات علم الاجتماع الأخرى ؟ خاصة واننا لا نستطيع ، فى كثير من الأحيان ، أن نعزل ظواهر العمل عن المظاهر العديدة للحياة الاجتماعية التى تؤثر فيها ٠

ومن ناحية اخرى يتعين علينا أن نحدد بالضبط ما الذى نقصده هنا بكلمة « منهج » ٠ هل ندخل فى مفهوم المنهج الوسائل التقنية التى أصبحت مقبولة ، بصفة عامة ، فى أى مجال من المجالات ؟ أو نقصره على الوسائل ذات الصفة العلمية الخالصة ؟

ان تعدد واختلاف محاولات البحث التى ظهرت فى عصرنا ، والمعارك التى نشبت حول جديتها أو جدواها ، والمراجعة المستمرة للنتائج المحصلة ، وعدم وجود معايير متفق عليها من الجميع ، كل ذلك يدفع الى الحذر عند الاجابة على مثل تلك الأسئلة ٠

على انه قد أصبح من البديهيات اليوم أن نذكر أن هناك علاقة محددة بين « مجال » أو « موضوع » بحث علمى ، وبين « منهج » أو « مناهج » معالجته ٠ كما انه مما لا شك فيه أن بعض المبادىء المتصلة بالحتمية والموضوعية ، وبصورة اخص بالتصنيف والقياس ، لها صفة علمية عامة ٠

غير أن بعض القواعد العامة قد يظهر فشلها احيانا فى بعض مجالات التطبيق ، أو يتعين احيانا تطويعها لتلائم هذه المجالات ٠ وقد يبدو فى بعض الظواهر الموضوعة على بساط البحث حالات أو سمات فريدة لا يمكن استبعادها بدعوى ان طريقة البحث لا تنطبق عليها ٠

بل قد يحدث ، على العكس ، أن تكون هذه السمات الفريدة من الأهمية بحيث تجبر الباحث على اكتشاف مناهج جديدة اذا دعت الحاجة لذلك ٠

ولسنا فى حاجة الى أن نؤكد هنا مرة أخرى أن الظواهر الاجتماعية ، وبصفة خاصة ظواهر العمل ، لها طبيعتها الخاصة التى لا تسمح بأن نطبق

عليها المناهج المتبعة فى دراسة الظواهر الأخرى . (وقد اصبح هذا المبدأ من البديهيات بعد أن وضح دوركيم نوعية الظاهرة الاجتماعية فى كتابة المشهور « قواعد المنهج فى علم الاجتماع » (١) . ولا ينفرد علم الاجتماع وحده بهذا الوضع الخاص بل يشترك معه فى ذلك علم النفس ، وبصفة عامة جميع العلوم التى نطلق عليها اسم العلوم السلوكية . هذه العلوم تتجه نحو دراسة الانسان سواء أكان منعزلا (عزلة مصطنعة بغرض الدراسة) أو فى جماعة . واذا كان الفرد ، فى الواقع ، لا يمكن عزله عن الجماعة المحيطة به ، فكذلك الجماعات لا يمكن فصلها عن الوسط الآلى الذى تغذيه وتعيش عليه ، كما لا يمكن عزلها عن الوظائف التى تعيش عليها .

واذا كان الأفراد والجماعات يحتلون مركز اهتمام علم الاجتماع ، فان ذلك لا يغير شيئا من البحوث المتصلة بهم لأن العلم لا يقتصر على العالم الفيزيقى وحده . بل يمكن القول ان العلوم الفيزيقية ، بالمعنى الواسع لهذه الكلمة ، قد أوجدها الانسان ليحقق بها أغراضه ومصالحه ، وكذلك الحال بالنسبة للعلوم الرياضية . فاذا كان الانسان هو الذى يفسر الطبيعة ، وهو ايضا جزء من الطبيعة بمعناها الشامل ، فليس من الغريب أن تكون القواعد المطبقة فى دراسة كل منها متشابهة من حيث صفتها العلمية .

ولكن لما كان أفراد النوع البشرى يتميزون « بالعمل » ، وينصرفون ، ان طوعا أو كرها ، الى نشاط منتج للحصول على الحاجات الضرورية لمعيشتهم ، ولما كانوا يضعون لهذا النشاط اهدافا مثالية ، فان سلوكهم يتميز بنوع من « الحتمية » ذات الطابع الخاص ، التى تختلف عن الحتمية التى تحدده سلوك الحيوان . ولا تقتصر دراسة العمل على العمل الايجابى وحده ، بل ان سلوك

---

(١) Durkheim, Les règles de la méthode Sociologique, Paris 1926.

الترجمة العربية للدكتور محمود قاسم ومراجعة الدكتور السيد محمد بدوى (دار النهضة العربية القاهرة) .

الأفراد الذين لا يعملون ، وسلوك العاملين حين لا يكونون فى أوقات العمـل ، كل ذلك يجب أن يدرس من حيث علاقته بالعمل الذى يؤدى بالفعل ٠

على أن بعض علماء الاجتماع يميلون الى النظر الى الغايات الاجتماعية الانسانية ، وبالتالى الى اشكال ووسائل العمل التى تهدف الى تحقيق هـذه الغايات ، على انها حصـيلة مبـادىء لا يمـكن اخضاعها للمنهج العلمى ، ويقمحون على هذا النحو ، فى البحثالاجتماعى وجهاتنظر فلسفية أو اخلاقية، ولم تفلح هذه النظرة ، حين طبقت على دراسة العمل أو فى أى مجال آخـر ، الا فى تعويق أو تاخير تقدم البحث العلمى ٠ وعلى العكس من ذلك ، كلمـا كانت دراسة المجتمعات ، وبصفة دراسة اشكال وعلاقات العمل ، تطبـق فيها المناهج المعتمدة على المقاييس العـلمية ، أدى ذلك الى تسجيل تقـدم ملحوظ فى نتائج البحث ٠

ومع ذلك يجب أن نكون على حذر من التبسيط المغالى فيه بالنسبة لتطبيق المنهج العلمى ، فليست كل ظاهرة يمكن تفسيرها تفسيرا علميا اذا درست بعض عناصرها بطريقة موضوعية ، وباتباع أدق المناهج العلمية ٠ ودراسة العمـل تقدم لنا دليلا واضحا على ذلك : فالملاحظة العلمية الدقيقة لحركات العـامل اليدوى مثلا لا تزيدنا بشىء عن قيمة الأجر الذى يرضى بـه نظير أداء هـذه الحركات ٠ ودراسة الأجور تتطلب الاستعانة بمناهج من نوع اخر ٠ والتجربة فى المعمل ، أو فى المصنع ، أو فى دراسة الدخل القومى لابد أن تلجأ الى وسائل تقنية تختلف فيما بينها اشد الاختلاف وليس من العسير ان ندرك ، أنه كلما كانت العلاقات بين الظواهر اشد تركيبا وتعقيدا ، كان من الضرورى الالتجـاء الى « مناهج مندمجة » (أى تدمج بين العلم والتعليل أو القياس المنطقى) ٠ وقدكان هذا باعثا على الشك فى نفوس بعض الباحثين مما جعلهم يفضلون « الوصف الاجتماعى الحسى Sociographie Concréte على كل منهـج تبدو فيـه وسائل الاستدلال الفلسفى ٠

ومما لاشك فيه أن العمل يعتبر القاعدة الأساسية التى يستند اليها نمو

المجتمعـات وتقدمهـا ، ويتمثل فيه عمق المثابرة وشدة المراس عند الكـائن الانسانى ٠ اذ بدون العمل لا يكون هناك انتاج ، ولااستثمار ، ولاتوسع فى وسائل المعيشة ٠ ولكل ذلك فان «علم اجتمـاع العمل» يتحكم ، الى حد ما ، فى الفروع الأخرى من علم الاجتماع قبل أن يستمد منها ما تحصله من نتائج واذن فاستخدام المنـاهج العلمية فى اجتمـاعات العمل يشكل مسئولية على درجة كبيرة من الخطورة والأهمية ٠

واذا كان علم اجتماع العمل لايلجأ ، فى غالب الأحيان ، الى منـاهج لنبحث خاصة به ، فانه ، مع ذلك ، يحتاج فى مناسبات كثيرة الى ابتكـار وسائل تقنية والى الاعتماد على مبادىء نابعة من طبيعته الخاصة ٠ ويمـكن القول ان هذه المناسبات تتمثل فى حالتين : **الأولى** عندما تكون ظواهر العمل فى حاجة لبحثها فى مظهرها المباشر ، أو كما تبدو فى لحظة معينة ، **والثانية** عندما نحتاج لأن ندرسها شاملة وفى أعم مظاهرها ٠ **ولكى نكون اقـرب الى الحقيقة نقول ان «سسيولوجية العمل » تحتاج لاندماج او توليف بين مناهج خاصة اكثر من حاجتها الى مناهج نوعية** ٠ وهذا التوليف ، فى الواقع ، هو الذى يشكل أدق مشكلة من مشاكل البحث العلمى ٠ اذ أن كل طريقة خاصة قد تبدو احيانا غير ملائمة مع المجموع ، كما أن كثيرا من الاعتراضات ترجع فى أصلهـا الى استخدام هذا التوليف بين المنـاهج ، اكثر ممـا ترجع الى استخدام كل واحد منها على حدة ، أو الى النتائج المحصلة ٠

ومن الأمور المقررة أن الاختيار بين المناهج المقبولة لاجراء بحث معين ليس عملية سهلة ، وخاصة اذا رجعنا الى القواعد الشكلية التى يتضمنهـا هذا المنهج أو ذاك ٠ فالانطبـاع الذاتى عن الشخص (وليكن العامل أثنـاء العمل مثلا) غالبا ما تصححه الملاحظة الموضوعية الدقيقة للحركات والأقوال التى يستخدمها ، والتغيرات التى تطرأ على كيانه العضوى ٠ ولكن العكس أيضا يمكن أن يحدث : فقد نعتمد على رأى العامل لتصحيح النتائج والأرقام التى سجلتها أجهزة القيـاس التجريبية (وهذا الرأى ذاته قد تنقصه نتـائج

الدراسة الشاملة المستمدة من الاحصاءات) • واذا كنا قد أبدينا هذه الملاحظات بالنسبة لدراسة الفرد ، فمن الواضح أنها تسرى كذلك على دراسة الجماعات والوظائف والعلاقات التى توجد بينها • ولكن مهما يكن من شىء ففى كلتا الحالتين تكون طريقة الدراسة أكثر جدوى كلما كانت أكثر اعتمادا على المبادىء العلمية •

ولاعطاء فكرة واضحة عن تعدد المناهج وتداخلها فى دراسة ظواهر العمل نورد الأمثلة التالية :

فى دراسة شروط العمل الفيزيقية مثلا يجب أن نعتمد على الفسيولوجيا ، على حين أن دراسة آراء الأفراد والجماعات ومقترحاتهم لايمكن أن نستغنى عن الوسائل الاحصائية ، كما أنه عند التعرض للقوى العاملة فاننا يجب أن نقسمها الى فئات بحسب المهنة ، ودرجة الكفاية والجنس ، والسن ، والجنسية الخ ••• وهذه الدراسة أيضا لابد أن تقوم على قاعدة احصائية (بالرغم من أن الأعداد والبيانات الاحصائية قد لا تكون وحدها كافية للاحاطة بالجوانب العديدة لهذه المسائل) • ويظهر قصور الاحصاء ، على وجه الخصوص ، اذا كان الأمر يتعلق بدراسة شخصية العامل الفرد ، ففى هذه الحالة يتدخل علم النفس ، والفسيولوجيا ، والاختبارات الاكلينيكية •

والنواحى الخاصة بنظرية الاستخدام ، والتصور العام للحرفة والمهنة تستوجب الرجوع الى نماذج درست من قبل فى علم الاقتصاد •

وعرض الأشكال الكبرى لاستخدام الأيدى العاملة يستدعى أن نستعير شيئا من التاريخ ، فالحقيقة أن الحياة الانسانية (ويدخل فيها حياة العمل) تمر خلال الزمن • وهناك موضوعات تتصل بدراسة أشكال العمل الناشئة فى المجتمعات النامية ، أو تتصل بدراسة علاقات العمل أثناء الحروب ، ومثل هذه الموضوعات تتطلب الاستعانة بالمنهج المقارن أو المنهج التاريخى •

واذا انتقلنا الى دراسة المشروعات الصناعية وجدنا أن لها مظهرين : مظهـر رسمى يتمثل فى الهيكل التنظيمى والعلاقـات بين الادارات المختلفة والرؤساء ، والمرؤسين ، ومظهر غير رسمى يتمثل فى الجمـاعات الثانوية التى تتكون تلقائيا بين الفئات المختلفة من العمال · وتحتاج دراسة المظهـر غير الرسمى للمصنع الى منـاهج علم الاجتمـاع ، اما دراسة المظهـر غير الرسمـى ، ونشاط الجمـاعات التلقائية فتحتـاج الى منـاهج علم النفس الاجتمـاعى ، ومناهج «التكنوسيكولوجيـا» (أى دراسة الظواهـر النفسية الناتجة عن التكنولوجيا) ·

وخلاصة القول ان المناهج يمكن ان تكون نوعية أو ذات طبيعة خاصة الى حد كبير كلمـا استخدمت فى معـالجة تجربة مبـاشرة تتصل بالادراك المباشر ·

أما المسائل ذات الطـابع العام أو التى تتصل بالوظـائف والهياكـل الكلية فان دراستها يبدو فيها التعسف أو التبسيط المخل ، كمـا أنها تبتعـد كثيرا عن الواقع الانسانى المركب ، اذا درسناها فى ضوء المناهج الجزئية · وتعدد مظاهر العمل ـ الذى وضحنـاه فى بداية هذا البحث ـ يؤكد ضرورة الاستعانة بمناهج مختلفة لدراسة تلك المظاهر · وقـد لا يكون فى ذلك تحقيق المثال الأعلى للعلم ، ولكننا مضطرون لهذا الاجراء الذى يستمد طريقة البحث من تركيب أو تجميع لعدة منـاهج نتمكن من معـالجة العناصر المركبة التى ينطوى عليها العمل الانسانى ·

الفصل الحادى والعشرون

الأسس الاجتماعية لظاهرة تقسيم العمل

لكى نستطيع تحديد السمات التى يتصف بها نظام تقسيم العمل بالنسبة لمجتمع معين يجب ان نبدأ بحثنا بتعريف هذه الظاهرة ، وباستقصاء اشكالها المختلفة وتصنيفها · ونمهد لذلك بتلخيص للفكرة التى كانت سائدة عند علماء الاقتصاد الكلاسيكيين عن الدوافع التى أدت الى تقسيم العمل ·

الفكرة الكلاسيكية :

يعتقد بعض الناس ان ما كتبه علماء الاقتصاد الكلاسيكيون عن ظاهرة تقسيم العمل لم يترك زيادة لمستزيد ، وان « ادم سميث » قد استوعب كل ما يمكن ان يقال بشأنها ، وان العلماء لم يفعلوا منذ ظهور نظريته اكثر من التعليق على هذه النظرية وتوضيحها بامثلة جديدة · ولقد ترددت هذه النظرية على الألسن حتى أصبحت معروفة للجميع ويمكن اجمالها فى الأمثلة الثلاثة المشهورة وهى : صناعة دبوس الحياكة ، ومسمار الحداد ، وملبس العامل ، فبفضل تقسيم العمل يستطيع ثمانى عشرة من العمال ، اذا تعاونوا معا أن ينتجوا من الدبابيس عددا يساوى مائتى مرة ما ينتجه كل منهم اذا اشتغل على انفراد · كما أن الحداد المتخصص فى صناعة المسامير يصنع منها فى يومه ما يوازى عشرة امثال ما يصنعه الحداد العادى · واخيرا فان أحقر عامل فى البلاد المتحضرة يتمتع بمستوى فى المعيشة من حيث الملبس والمسكن والمأكل لا يمكن أن يصل اليه باى حال زعيم أو حاكم بين الشعوب الافريقية المنحطة ، وذلك بفضل تقسيم العمل ·

واذا بحثنا عن سر هذا التقدم أو عن المبدأ الذى يقوم عليه هذا الاتساع فى الثروة العامة وجدنا انه يتلخص فى كلمة واحدة · **التبادل** · اذ يقول

آدم سميث « ان الرغبة فى التبادل متاصلة فى نفس الانسان ، وتدفعه للدخول فى علاقات تجارية مع الآخرين · ولم يلبث أن أدرك المنفعة التى يجنيها من انتاج سلعة من السلع يحتاج اليها امثاله بشرط أن يستطيع استبدالها معهم بالسلع التى يحتاجها هو نفسه · فتفسير آدم سميث لظاهرة تقسيم العمل يقوم اذن على ان هذه الظاهرة تنشأ تلقائيا بدافع الأثرة الذاتية والمآرب النفعية ، **وانها قد تحولت** بفعل الزمن ، **عن هذا الأصل الى نظام يحقق مصلحة الجميع** ·

نقد هذه النظرية :

والآن يمكننا أن نسأل ، أحقا ان هذه النظرية فصل القول فى هذا الموضوع ؟ وهل هى من الكمال والدقة بحيث لا يمكن الطعن فيها ؟

للاجابة على هذا السؤال يحسن بنا أن نذكر القارىء بأوجه النقد التى وجهت الى المدارس الاقتصادية الكلاسيكية · فقد عيب على هذه المدارس انها تريد أن تجعل من نظام معين ، يسود فى عصر معين قانونا عاما يصح تطبيقه فى كل زمان ومكان · ولم تكن تعترف بما قاله « لاسال Lassale » من ان المبادىء الاقتصادية لا تعدو ان تكون مبادىء أو مقالات تاريخية catégories Historiques » · فهلا تحمل نظرية آدم سميث طابع هذه النظرية الخاطئة ؟ وهو حين يعلق ظاهرة تقسيم العمل على التبادل ، ويجعل منه المبدأ الوحيد الذى يفسر هذه الظاهرة بصفة عامة ، أفلا يعتمد على فرض ويبالغ فى تطبيقه ويحاول أن يجعله يشمل جميع مراحل الحضارة الانسانية ، فى حين انه لا يكاد يصدق تماما الا عند بلوغ مرحلة من مراحل هذه الحضارة ؟ ولكى يمتلك الأفراد — كما يصورهم لنا — عادة المساومة ويستطيعون ممارستها بعد أن تتأصل فكرتها فى نفوسهم ، ولكى يستطيعوا أن يقولوا فى ثبات ، « هذا فى مقابل ذلك » ، أليس من الضرورى اجتماع شروط لا يمكن تحقيقها بالنسبة لمختلف درجات الحضارة ؟ ومما يدحض هذه النظرية أيضا انكثيرا من الرحالة والمستكشفين لم يلاحظوا وجود الميل الى التبادل بين عدد من الشعوب البدائية

التى قاموا بدراسة احوالها · ويذكرون لنا امثلة عديدة لقبائل لا يعـرف أفرادها فكرة التبادل ولا يمارسونها ، فهؤلاء يعطون عن طيب خاطر كما يميلون الى اختلاس ما تصل اليه أيديهم أو يستطيعون اختلاسه فى غفلة عن الآخرين ، وتدفعهم لذلك غرائز الحب او الكراهية ولكن عقلهم يقصر عن أداء عملية معقدة كعملية المساومة والأخذ والرد املا فى تحقيق أكبر قدر من الربح ·

كما يذكر لنا المؤرخون ان عمليـة التبادل بمعنـاها الحقيقى كانت من الأشياء النادرة نسبيا بالنسبة لبعض الحضارات التى قطعت شوطا بعيـدا فى التقدم ، كحضارة رومـا وقـد ظلت هـذه العملية مدة طويلة لا تمارس الا فى مناسبات دينية ، ويمكن القول أن الناس كانوا حتى العصور الوسـطى لايشترون الا عند الضرورة القصوى ·

فاذا كنا نميل على الرغم مما أوردناه من أدلة الى ربط ظاهرة تقسيم العمل بظاهرة التبادل ، فانه يتعين علينا بعد ان اثبتنا أن هذه الأخيرة لم تظهر الا فى عصور متاخرة نسبيا ، أن نعترف بأن تقسيم العمل نفسه لا يمكن النظـر اليـه على أنه ظاهرة أولية عامة ، بل ان وجهة النظر الاجتماعية تدعونا الى النظـر اليه على أنه ظاهرة « تاريخية » ·

ولكن هل نستطيع ان نقبل هذا الارتباط الذى يدعونه بين تقسيم العمـل وبين التبادل ؟

الحق أن علماء الاقتصاد الكلاسيكيون قد اندفعوا وراء نزعتهم الفردية وصوروا لنا تقسيم العمل على أنه ظاهرة تكونت بعد تدبر وروية ، أى بعـد ضروب من المساومة التى انتهت بالاتفاق بين المتبادلين · ولكن هذه النظرة تدل على الاهتمام بالعرض واحلاله محل الجوهر · ومعناها النظر الى احد الأشكال الخاصة التى ظهرت حديثا بالنسبة لتقسيم العمل على أنه الشكل الوحيد الذى يصح تطبيقه عامة على جميع المجتمعات · وحقيقة الأمر ان ظاهرة تقسيم العمل

قد توجد حيث لا يعرف الأفراد التبادل بمعناه الحقيقى ، وهى لا تنتظر حتى ينتهى الأفراد من حساب **مصلحتهم الخاصة فنطاق تقسيم العمل اوسع بكثير من نطاق المصالح الفردية او النفعية** ، اذ يمتد الى ابسط المجتمعات تركيبا ، بل الى الكائنات الحية ذاتها ·

فعند المجتمعات البدائية يقسم العمل بحسب الجنس ، اذ ينصرف الرجال الى الصيد واقتناص الفريسة بينما تتولى النساء جميع الأعمال المتصلةبالغذاء النباتى · وكذلك الحال فيما يتعلق بالصناعة (وقتئذ) اذ نلاحظ ان هناكحرفا خاصة بالرجال وأخرى يتولاها النساء · والغريب ان هذا التقسيم قد لا يتصل بالقدرات والمواهب ، ولا بما يتصف به كل جنس من صفات خاصة ، ولا يمكن ارجاعه الا لمجرد الاصطلاح والعرف · فصناعة الجلود ودبغها ليست من الحرف التى تلائم المراة ، ومع ذلك فانها الحرفة التى يتخصص فيها النساء عند معظم قبائل الهنود فى امريكا الشمالية ، وعلى العكس من ذلك نجد ان الحرفة نفسها يمارسها الرجال فى الجنوب الغربى من هذه القارة ، وعند قبائل « الهوبى » فى الأريزونا يقوم الرجال بالغزل والنسيج ، بينما تترك هذه الحرفة للنساء فى القبائل المجاورة · وبالرغم من هذا التباين الذى لا يستند الى قاعدة فى توزيع العمل ، فاننا نلاحظ على وجه العموم ، ان اعمال الحفر ، وصناعة المعادن والأسلحة من الحرف التى يقوم بها الرجال ، على حين ان صناعة الخزف تعد من الحرف النسائية ·

فنظرية « آدم سميث » اذن تحصر نظام تقسيم العمل فى اضيق الحدود ، وهى لم تنظر بعين الاعتبار الا الى بيئات خاصة واشكال خاصة من نظام تقسيم العمل · ولا شك اننا اليوم ، بعد ان اتسع نطاق الدراسات الاجتماعية وزادت معرفتنا بالشعوب والحضارات المختلفة ، لا نستطيع ان نقتصر على تلك النظرية بل يجب ان نحاول عرض الأشكال المختلفة لهذا النظام حتى نستطيع ان نصل الى نظرية محددة وكاملة عنه ·

منهج دراسة تقسيم العمل :

لقد جاهد علم الاجتماع جهادا طويلا لكى يتحرر من عبوديته للعلوم الأخرى التى سبقته فى التكوين كالبيولوجيا وعلم النفس ، واستطاع اخيرا ان يستقل بمنهج خاص وان يميز الظواهر التى يدرسها (أى الظواهر الاجتماعية) عما عداها من الظواهر الأخرى · ولكن لا يصح أن ننسى فى غمرة هذا الانتصار ، الأثر الذى احدثته كشوف العلوم الطبيعية فى تقدم العلوم الاجتماعية · وقد كان « مبدا تنوع الوظائف Principe de la Différenciation او مبدا « اللاتجانس Hétérogénéite » – على حد قول سبنسر – أحد المبادىء الهامة التى اعتمد عليها علم الحياة فى اظهار النتائج الكبيرة التى تنتج بالنسبة للكائنات العليا ، من تعاون الأعضاء على اثر توزيع الوظائف الهامة للجسم فيما بينها · كانت هذه الكشوف سببا فى اتساع دائرة افقنا ، ودفعتنا للبحث عن ظاهرة تقسيم العمل فيما وراء الحدود التى حصرها فيها رجال الاقتصاد ، وأثبتت لنا ما لهذه الظاهرة من مظهر عام لم يفطن اليه اولئك الباحثون فاذا كان هؤلاء قد جعلوا من ظاهرة تقسيم العمل نظاما « مصطنعا » لم ينشا الا فى مرحلة معينة من مراحل التطور الانسانى ، فان البحوث الطبيعية قد اثبتت ، على العكس ، أن نظام تقسيم العمل قد وجد فى مرحلة سابقة على الانسانية ذاتها · وقد ادى ذلك الى النظر الى الحقيقة الاجتماعية كوحدة مركبة تتعاون اجزاؤها على النهوض بالمجموع ، على غرار ما يحدث بالنسبة للحقيقة العضوية (او البيولوجية) ·

هذه التوجيهات التى انبعثت من علوم الحياة وافاد منها الباحثون فى العلوم الاجتماعية ، لم تقعد بهؤلاء عن السير فى طريقهم الخاص · فلم يقتصروا – كما قلنا – على محاكاة القوانين الطبيعية أو قوانين علم الحياة . بل ادركوا منذ اللحظة الأولى ان **الاشكال الاجتماعية لها طابعها الخاص وانها تفوق الأشكال العضوية فى درجة تركيبها وتعقدها** · فالانتقال من الحياة

العضوية الى الحياة الاجتماعية لا يكون انتقالا مباشرا كما قد يعتقد الكثيرون. ولا يعطينا التشبيه الصارم بين الحياة العضوية والحياة الاجتماعية الا شكلا خاصا من اشكال تقسيم العمل ، وهو الشكل الذى يسود فى المجتمعات ذات الطوائف المقفلة Le Régime des Castes ، ففى هــذا النظام وحــده يمكن تشبيه الأفراد فى المجتمع بالخــلايا فى الكائن الحى اذ أنهم يؤدون عمــلا متشابها ينتقل بالوراثة من الأب الى الابن . ولكن هذا الشكل من أشكال تقسيم العمل لم يوجد فى صورة خالصة الا فى حالات نادرة .

اما دراسة الأشكال الحديثة لتقسيم العمل فقد دفع الى اغلبها بعض الدوافع العملية ، ونذكر منها قيام المذاهب الاشتراكية . اذ أن هذه المذاهب حفزت رجال الاقتصاد الى القيام ببحوث فى مختلف مسائل الاقتصاد ، ولم تكن البحوث التى أجريت حول تقسيم العمل بأقلها قيمة . فقد وجه رجــال الاقتصاد اهتمامهم الى دراسة نظام المصنع وخصوصا بعد الانقلاب الــذى احــدثه اختراع الآلات البخــارية . واهتم النظــام الاشتراكى ، على وجه الخصوص ، بدراسة شروط هذا التصنيع والنتائج الاقتصادية والاجتماعية التى ترتبت عليه . فوجه « كارل ماركس » جل اهتمامه الى مناقشة النظريات التى كانت سائدة فى عصره عن تقسيم العمل ، وأراد أن يخلص منها الى تحليل التغيرات التى احدثتها « الصناعة الكبرى » فى حياة العمال وظروف معيشتهم . فمن ناحية ، أدى استخدام الآلات الى خلق نوع موحد من العمال والى القضاء على الاختلافات والميزات الفردية . ومن ناحية أخرى أخذت المصانع تجند العمال وتنتقل بهم من نوع من الانتــاج الى نوع آخر حسب حاجات السوق وتقلباته . وهكذا نرى أن الاشتراكية قد دفعت الباحثين من علماء الاقتصاد وعلماء الاجتماع الى الاهتمام بالأشكال الحاضرة لتقسيم العمل والى البحث عما يميزها عن الأشكال التى سبقتها مباشرة .

واذا كنا نريد أن نتتبع نظام تقسيم العمل فى أشكاله القديمة ، وجب

علينا الرجوع الى الأبحاث والدراسات التى تتصل بنظام المهن والطوائف المهنية فى العصور الوسطى Corporation -- Ghildes فاذا نظرنا الى طريقة توزيع العمل فى العصور الوسطى نجد أنها كانت تتم فى جو مخالف لا يميل كثيرا الى التخصص فى نطاق ضيق كما هى الحال فى الوقت الحاضر · فقد يقوم العامل بانتاج جزء معين من السلعة ، ثم ينتقل الى انتاج جزء آخر وهو يتدرب على جميع الأجزاء حتى يستطيع أن يحل محل زميل له اذا عاقه عن العمل أى عائق · وليس معنى هذا الانتقال أن يترك العامل حرفته الى حرفة أخرى اذ أنه كان يتم داخل نطاق الحرفة الواحدة · وكانت الحرف ـ كما قلنا ـ تتوارث من الآباء الى الأبناء · ولم يكن فى صالح أصحاب الحرف أن يتم انتاج القطع المختلفة على نطاق واسع لأنهم كانوا يتوخون التفنن والاتقان وينظرون الى أعمالهم نظرة فنية ، ونجد هذا واضحا فى التفرقة فى اللغات الأجنبية بين كلمة « عامل ouvriet » و « صانع artisan » · فكانت الصناعة L'Artisanat تمتاز بالاتقان والابتكار وبلوغ حد الكمال · وكان اخراج القطع الممتازة على هذا النحو يتطلب وقتا غير يسير · وبالاضافة الى ما كان يجنيه الصانع من شهرة فى اخراج قطعة فنية يستغرق فى اخراجها الوقت اللازم ، فان هذا الوقت الذى كان يكرس لاتقان العمل ، كان يعود على الصانع بربح أوفر ·

ونحن اذا تأملنا هذا النظام نجد أنه لا ينطوى على الصفات التى يميز بها أصحاب النظريات الكلاسيكية نظام تقسيم العمل ، اذ أن نظام تقسيم العمل فى هذه الحالة لا ينبعث عن الرغبة الملحة فى التبدل ·

واذا صعدنا فى بحثنا الى مراحل أكثر بعدا من مرحلة الصناعة فى العصور الوسطى ، وبحثنا فى النظم الاقتصادية عند الشعوب القديمة ، بل تعديناها الى دراسة أحوال الشعوب البدائية ، تفتحت أمامنا آفاق جديدة وتجلت أمامنا مظاهر جديدة لنظام تقسيم العمل · وقد أطلعتنا الدراسات

التاريخية والانثوغرافية التى بداها امثال « فوستيل دى كولانج Fustel de Coulanges » ، و « سمنر مين Sumner Maine » على احوال الجماعات العائلية الأولى التى انبعثت منها ظاهرة الحياة الاقتصادية فى بدء تكوينها . فكاد يسود هذه الجماعات نظام تقسيم العمل ويصل فيها احيانا الى شاو بعيد من التنظيم والدقة .

ولكن شتان بين نظمنا الحديثة وبين تلك النظم التى كانت تعتمد على الرقيق . فالعبد كان يعمل فى خضوع تام لأوامر رب الأسرة كما انه كان يعمل لصالح الأسرة كلها ، ولا يقام اى وزن لمصلحته الخاصة . اما العامل اليوم فيقدم عمله وجهوده لمن يدفع ثمنا اكبر ، وهو حر فى الانتقال من هذا المصنع الى ذاك حسب ما تقتضيه دواعى العمل وتقلبات السوق . ولا شك ان الحياة الاقتصادية حين تحولت من نظام الرق الى نظام العمل الحر فى المصانع قد مرت بتطورات بل بثورات .

تقسيم العمل وصلته بتغيير نظم الانتاج :

فاختلاف نظام تقسيم العمل يرجع فى الواقع الى اختلاف طبيعة الأوساط الاجتماعية التى نما فيها ، ونذكر من هذه الأوساط اهمها وهى : الأسرة ، والورشة L'atelier ، والمصنع اليدوى manufacture ، والمصنع الآلى Machino-facture ، ولا شك أن تعاقب هذه الأوساط يقابله تعاقب فى المراحل المختلفة التى مرت بها الحياة الاقتصادية وهى الأدوار التى تحددها طبيعة العلاقات بين المستهلكين وبين المنتجين . ففى المرحلة الأولى اى مرحلة الاقتصاد العائلى نجد أن جهود الجماعة موجهة الى الاكتفاء الذاتى فهى تنتج لنفسها وتستهلك جميع ما تنتجه . وفى المرحلة الثانية اى مرحلة الاقتصاد المدنى (نسبة الى المدينة) نجد أن أصحاب الحرف قد انتقلوا من الانتاج لأنفسهم الى الانتاج لغيرهم . ولكنهم كانوا ينتجون لفئة قليلة محددة .

ولا ينتجون الا ما يطلب اليهم انتاجه من السلع ، بل ان الزبائن كانوا يدفعون اليهم احيانا بالمواد الأولية ويطلبون اليهم تشكيلها وصنعها حسب رغبتهم · وفى المرحلة الثالثة اى مرحلة الاقتصاد الوطنى اخذت المصانع تستورد المواد الأولية لحسابها وتصنعها دون انتظار لطلبات الزبائن ، وتولت التجارة عرض هذه السلع على جمهور مجهول أصبح يعد بالآلاف واستعانت على ذلك بسبل الدعاية ووسائل المواصلات · أما فى المرحلة الأخيرة وهى مرحلة الاقتصاد العالمى فاننا نرى كيف اتسع نطاق الصناعة ونطاق الأسواق اللازمة لتصريفها الى أبعد الحدود واصبح أصحاب رؤوس الأموال يتنافسون فى كثرة الانتاج وتنوعه معتمدين فى ذلك على اغراق الأسواق وعقد الصفقات التى قد تؤدى احيانا الى تحقيق الأرباح الطائلة واحيانا اخرى الى الافلاس ·

وكلما انتقلنا من احدى هذه المراحل الى المرحلة التالية لها اتسعت دائرة المستهلكين وازداد عددهم · وبعدت كذلك المسافة التى تفصل بينهم وبين المنتجين · فيؤدى ذلك بالضرورة الى تغيير شامل فى النظام الاقتصادى باكمله وفى العلاقات الاقتصادية التى تربط بين الطبقات المختلفة فى المجتمع · ومن البديهى أن التغييريشمل كذلك نظام تقسيم العمل ، فلا يمكن أن يظل هذا النظام ثابتا بينما يتغير كل شيء من حوله · فالبحث التاريخى ينبهنا اذن الى ضرورة الاقلاع عن الفكرة الخاطئة التى كانت تزعم فيما مضى ان هناك شكلا واحدا لظاهرة تقسيم العمل لا يتغير بفعل عوامل الزمن ، ويدفعنا الى الكشف عن الأشكال المختلفة التى صاحبت تغير النظم الاقتصادية بوجه عام خلال عصور التاريخ ·

وقد أراد علماء المدرسة التاريخية فى الاقتصاد الاكتفاء بوصف المراحل التاريخية التى مرت بها النظم الاقتصادية · ولكن ابحاث علماء الاجتماع فى العصر الحديث اظهرت قصور هذا النهج : فالوثائق التاريخية التى بين أيدينا تضم بين طياتها كثيرا من الحقائق المشوشة ، كما تنطوى على كثير من

الاضطراب والخلط ٠ وواجب علمالاجتماع هو انيستخلص من بين هذا الخضم المضطرب من الوثائق الأسس الصحيحة التى تمكنه من بناء علم اجتماع سليم وهو يستعين على ذلك باستخدام الفكر النظرى المنهجى الذى يساعده على ايجاد « النماذج » المختلفة للظواهر الاقتصاديةووضع قائمة منظمة باشكالها٠ ولا شك أن دراسة ظاهرة تقسيم العمل تفيد كثيرا من اتباع هذا المنهج ، فبدلا من ان نكتفى بتتبع الأوساط المختلفة التى نميز بها هذه الظاهرة ، نحاول أن ننشىء تصنيفا منهجيا لأشكالها المختلفة ٠

طبيعة تقسيم العمـــل :

هل نستطيع أن نفهم طبيعة « تقسيم العمل » اذا قابلنا بين هذا التعبير والتعبير المضاد أى « وحدة العمل » ؟ وهل يدل هذا التضاد اللغوى على تضاد حقيقى بين الفكرتين ؟ الواقع ــ كما لاحظ ردبرتوس Rodbertus » وغيره من رجال الاقتصاد فى فرنسا ــ أن كل تقسيم للعمل يعنى فى نفس الوقت وحـدة العمل ٠ ولا شك أننا نسىء فهم هذا التعبير اذا اعتقدنا أنه يؤدى الى انفصال الأفراد وانفرادهم ٠ اذ ان جوهر تقسيم العمل هو ما يقوم به من ربط بين جهودهم ٠ أماإذا فهمنا من وحدة العمل أن يقوم شخص واحد بأنواع مختلفة من النشاط ، وأن يؤدى وظائف مختلفة كما هو حال ربة المنزل فى منزلها ، فان الكلمة بهذا المعنى مضادة لنظام تقسيم العمل ٠ فتقسيم العمل لا يبدابمعناه الحقيقى ، الا توزعت أوجه النشاط المختلفة على اشخاص مختلفين ٠

وعلى ذلك فلا يكفى ، لظهور تقسيم العمل ، أن يكون هناك تجمع لجهود افراد عديدين ، كأن يجتمع بعض الأفراد لتحريك كتلة ثقيلة او لحصد حقل من الحقول ٠ فجهود هؤلاء الأفراد ينضم بعضها الى بعض ولكنهـا ليست جهودا مختلفة ٠ وهؤلاء الأفراد يتعاونون ولكن تعاونهم من النوع البسـيط ويطلق عليـه اسم « الاشـــتراك فى العمـــل Communaute de Travail اما تقسيم العمل فالتعاون فيه من نوع مركب ، بحيث يقوم الأفراد المتعاونين

باداء اعمال مختلفة ، ولا يكفى فيه أن يقـوم أفراد عديدين باداء الخـدمات الاقتصادية التى كان يؤديها رجل واحد ، بل يجب ان يضطلع كل فرد من هؤلاء الأفراد باداء جزء خاص من العمل الذى كان يتالف من وحدة قبل التقسيم ٠

اشكال تقسيم العمـــل :

ولكن هذه الصفة المشتركة التى تتميز بها جميع اشكال تقسيم العمل عما اطلقنا عليه اسم « الاشتراك فى العمل » هذه الصفة لا ينبغى أن تحجب عن اعيننا او تنسينا الصفات الخاصة بكل شكل من اشكال تقسيم العمل ٠ ولنعد مرة اخرى الى الأمثلة التى ذكرها ادم سميث ، واستبدل بها على وجود ظاهرة تقسيم العمل وهى امثلة صنع الدبوس فى المصنع ، والمسمار عند الحداد صانع المسامير ، والملبس الذى يلبسه العامل ٠ اننا اذا حللنا العمليات اللازمة لانتاج هذه السلع الثلاثة نصل الى ثلاثة اشـكال مختلفة من اشكال تقسيم العمل لم يفطن ادم سميث الى شدة اختلافها ٠

ففى الحالة الأخيرة وهى حالة ملبس العامل تمر السلعة بين أيدى منتجين يستقل كل منهم عن الآخر فى العمل وهم : الراعى وممشط الصوف والغازل والنساج والصباغ والحائك ٠ كل هؤلاء قد تعاونوا على انتاج السلعة ووصولها بحالتها النهائية الى المستهلك ٠ ولكن السلعة قد انتقلت قبل أن تصل الى شكلها النهائى ، من مالك الى آخر ، أى انها مرت بوحدات اقتصادية ذات استقلال ذاتى ٠ فالانتاج فى هذه الحالة مقدم الى اقسام مختلفة Sectionné اما فى حالة انتاج الدبوس فان العمل يتم داخل نطاق وحدة اقتصادية بذاتها ، وكل ما فى الأمر أن العمليات التى كان يقوم بها عامل واحد ، اصبحت تتم على أيدى عدد من العمال ٠ فالانتاج فى هذه الحالة الثانية ينتقل من يد الى يد بدون أن يتغير المالك ، وبدون أن تخرج السلعة من نطاق مشروع اقتصادى واحد ٠ ويمكن أن نطلق على هذه الظاهرة اسم ، تجزئة العمل Décomposition du Travail ، ٠ اما الحالة الثالثة وهى حالة صنع المسمـار فتختلف كذلك

عن الحالتين الأخريين • اذ أن الحداد صانع المسامير لا يقتصر على صنع جزء من المسمار كما يفعل العامل فى مصنع الدبابيس ، بل انه يتم العمل باكمله وكل ما فى الأمر أنه يتخصص فى صنع سلعة معينة من السلع التى يقوم بصناعتها الحدادون ، وهذا التخصص يكسبه مهارة وسرعة فى العمل • والسلعة فى هذه الحالة لا تنتقل بين أيد مختلفة ولا يتغير مالكها • ونستطيع أن نطلق على هذه الظاهرة اسم « تعدد فروع العمل » ، وهى تؤدى بنا الى « التخصص Spécialisation » بمعناه الحقيقى •

والتخصص ذاته قد يظهر فى صور مختلفة : اذ نرى احيانا نوعا من أنواع العمل ينفصل من الوحدة التى كان يندمج تحت لوائها ويكون وحدة اقتصادية مستقلة ، وعلى هذا النحو انفصلت المهن المختلفة من الوحدة العائلية التى كانت تعمل فى نطاقها • ولكن هناك عددا كبيرا من الحرب لم ينشأ بطريق مباشر وانما نشأ عن طريق تخصص جديد فى الحرف التى تم تكوينها ، وهو ما حدث بالذات فى حالة الحداد صانع المسامير • فيجب أن نفرق اذن بين التكوين بمعناه الحقيقى وبين الانقسام الثانوى للمهن Subdivision des professions اضف الى ذلك انه قد تنشأ احيانا حرف لم نكن نتوقع ظهورها ولم يكن لها أى اتصال بالنظم الاقتصادية السابقة • وتنشأ هذه الحرف على اثر ظهور بعض الكشوف أو الاختراعات العملية كصناعة الات التصوير وما يتصل بها من اشرطة وزجاج حساس • وصناعة السيارات الخ •••

فالتكوين ، والانقسام الثانوى ، وتحليل العمل او تفنينه الى أجزاء صغيرة ، **ومرور السلعة فى اقسام أو وحدات اقتصادية مستقلة** ، كل هذه اشكال مختلفة لظاهرة تقسيم العمل يجب أن نعنى بتمييزها وعدم الخلط بينها •

واذا قيل لنا أن تقسيم العمل قد نما وازداد فى مرحلة معينة من مراحل

التطور الاقتصادى وجب أن يصحب ذلك بيان الشكل الذى اتخذه هذا النمو من بين الأشكال السابق ذكرها ٠

ولا يعنى ذلك أن نتوقع وجـود صلة وثيقة او تقـابل تام بين الأطوار التاريخية فى الاقتصاد وبين النماذج التى اسـتطعنا تمييزها ٠ فالأنواع أو النماذج أو الفصائل التى يصل اليها التحليل العلمى لا يمكن أن تنطبق تمـام الانطباق على جزء بذاته من الحقيقة الخارجية ٠ وكل ما يمكن أن يصبو الى تحقيقه هو معرفة أى النماذج يسود فى هذه الحقيقة أو تلك ٠٠ فاذا قلنا مثلا أن انتشار تقسيم العمل فى مجتمع ما يؤدى الى نقص فى ظاهرة الجمع بين وظائف مختلفة ، فليس معنى ذلك أن هذه الظاهرة قد أصبحت من الوسائل البالية التى يميل جميع افراد هذا المجتمع الى تركهـا ، وأن من خصائص المجتمعات المتحضرة الا يقوم كل فرد فيها الا بوظيفة واحدة ٠ فقـد دلت الاحصاءات الحديثة على أن ازدياد التخصص وتنوع اشكاله لم يقضيا تماما على تجمع العمل فى يد واحدة ، كما أن وجود هذه الأشكال المختلفة لا يؤدى بطبيعة الحال ، الى قضاء بعضها على بعض ٠

تقسيم العمل ظاهرة اساسية فى حركة التصنيع الشامل :

ونستطيع أن ننتهى مما تقدم الى نتائج هامة اولها : أن تقسيم العمل ظاهرة تتصف بها الصناعة الكبرى La Grande Industrie ، وهى لا تنمو نموا سريعا الا حيث يتكدس عدد كبير من العمال ، كما هو الحال فى المراكز الصناعية الحديثة ٠ وقد حققت هذه الظاهرة اكبر تقدم لها فى مرحلة الانتقال من الصناعة اليدوية الى الصناعة الآلية ٠ على أن ذلك لا يعنى أن الصناعة فى مراحلها السابقة كانت تجهل هذا التقسيم ٠ فقد عرفت العائلات القديمة توزيع العمل وتجزيئه بين افرادها ، وذلك قبل أن تدور بخلدها فكرة الانتـاج للآخرين من غير اعضاء الأسرة ٠ كمـا أن انتـاج الكتب فى أديرة القرون

الوسطى ، وانتاج الأسلحة فى بلاط الحكام والأمراء الاقطاعيين كان يتطلب فى غالب الأحيان تجزئة العمل وتوزيعه بين نفر من المتخصصين ·

اما النتيجة الثـانية فهى أن ظاهرة تكوين الحرف ترجع الى المراحـل الأولى التى تظهر فيها بوادر التطور الاقتصادى فقد اتصفت بها المرحلة التى حدث فيها الانتقال من الاقتصاد العائلى الى الاقتصاد المدنى · اذ أدى هـذا التطور الى نشأة الأسواق ووجود فئة كبيرة من المستهلكين ، فانفصلت حرف كثيرة من نطاق العائلة كصناعة الأدوات المعدنية وصناعة الجلـد والأوانى الفخارية والنجارة · ولكن هل نستطيع أن نقول أن هذه الظاهرة قد اختفت الآن بعد ان تم التطور ؟ كلا · فمازلنا نشاهد ان الأسرة تفقد كل يوم بعض وظائفها الهامة ، فغسيل الملابس وكيها وحياكة الأثواب ورتقها ، بل طهى الأطعمة ذاته ، كل هذه أعمال وخدمات كانت تتم داخل المنزل فاصبحت الآن تتم خارجه وتكون حرفا مستقلة ·

أما انقسام الحرف الى حرف ثانوية فقد ظهر على أثر انتعاش الاقتصاد المدنى واخذ يضطرد بعد أن خفت وطأة قيود نظام النقابات القديم ، ثم ازداد التشعب الى أقصاه بعد اتساع نطاق التجارة ، وقد قلنا من قبل ان الكشوف العلمية ادت الى خلق مهن جديدة وازدياد التخصص ·

وهكذا نرى أن تقسيم العمل ، على الرغم من انه ظاهرة وجدت فى كل العصور تقريبا ، الا أن أشكاله الأخيرة لم تظهر ولم تنتشر هذا الانتشار الذى نراه اليوم ، الا فى أحضان الحضارة الصناعية الحديثة · فلم يحدث قط من قبل أن رأينا مثل هذا العدد الهائل من الحرف التى يتخصص فيها أصحابها ولا رأينا هذه الزيادة الهائلة التى تطرأ على ذلك العدد بين حين وآخر · ويقول لنا « كارل بوشر Bucher » ان مجتمعاتنا الحديثة تضم بين جوانبها ما لا يقل عن عشرة آلاف نوع من النشاط الانسانى . بحيث يمكن أن يكون كل نوع من هذه الأنواع وسيلة لكسب العيش لفـرد من الأفراد ولازالت أبواب الأعمـال

الجديدة والمهن الجديدة تفتح أمامنا كل يوم ، وقد سجلت احصائيات الحرف فى المانيا اكثر من (٤٠٠٠) حرفة جديدة وذلك فى المدة الواقعة بين سنتى (١٨٨٢ ـ ١٨٩٥) اى خلال ثلاث عشرة سنة ٠

النتائج الاجتماعية لظاهرة تقسيم العمل ٠

على أن تحليلنا لأشكال تقسيم العمل يجب أن يذهب الى ما هو ابعد من ذلك ٠ فلا يكفى فى تحديد الحالة التى يكون عليها نظام تقسيم العمل فى مجتمع معين ان نعرف مدى انتشار ظاهرة تكوين الحرف الجديدة ، أو تقسيمها الى حرف ثانوية ، أو تجزئة العمل بين أيد مختلفة داخل نطاق مشروع واحد ، أو تعدد المشروعات المستقلة التى تمر بها السلعة حتى تصل الى يد المستهلك ٠ ان هذا المظهر الفنى ، أى الذى يتصل بطريقة أداء العمل ليس الا احد المظاهر التى يستطيع الباحث دراستها ، فهناك مظاهر اخرى يجب أن نعنى عناية خاصة ببحثها لأنها تعبر عن الصفة **الاجتماعية الخالصة** فى نظام تقسيم العمل ، وهى تتصل بالنواحى **الاقتصادية ، والتشريعية والسياسية** فى هذا النظام فلا يكفى اذن أن تحدد العلاقات الحقيقية الكائنة بالفعل بين الانسان العامل وبين الأشياء التى يصنعها ، بل يجب أن نبحث كذلك عن العلاقات القانونية التى ينزع هذا النظام الى ايجادها بين الناس انفسهم أى بين العمال فيما بينهم من ناحية ، وبينهم وبين أصحاب الأعمال من ناحية أخرى ٠

ولم يعد هناك اليوم مجال للخلط بين وجهة النظر الفنية ووجهة النظر الاقتصادية او الاجتماعية ، بعد أن تقدمت الدراسة الاجتماعية على اساس منهجى ٠وقد أراد الاشتراكيون الابقاء على هذا الخلط واستغلاله فى كتابة نظرياتهم على فلسفة التاريخ ٠ ولكننا لسنا اليوم فى حاجة لأن نؤكد أن الانقلابات التى احدثها استخدام البخار لا ترجع الى قوته المادية بقدر ما ترجع الى الوسائل الاقتصادية التى استخدمها فى تسخيره أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة ٠ وتغيير طرق الانتاج لا يؤدى الى التغيير الاجتماعى الشامل الا عن

طريق القوانين التى تهيىء الرأى العام لقبول التجـــديد وتحدد عـــلاقات المستهلكين بالمنتجين • فالأمر لا يقتصر اذن على مجرد معرفة أن العامليشتغل فى مصنع يدوى أو الى ، أو أن عمله تركيبى أو تحليلى ، أو أنه يصنع مسمارا بأكمله أو يقتصر على صنع جزء من دبوس • فاهم من ذلك كله أن نحددالظروف الاجتماعية كلها التى يشتغل فيها العامل • ولكى نصل الى هذا التحديد يجب أن نميز بين عدة أنواع من العلاقات : **علاقات تربط العامل بالمصنع وعلاقات تربطه بالأشخاص الآخرين ، وعلاقات تتصل بنظام حياته المادية ، وعلاقات تحدد حقوقه السياسية ومقدار ما يتمتع به من حرية •**

ويمكن ارجاع هذه العلاقات على اختلافها الى قسمين كبيرين :

١ ـ علاقات تتصل بناحيةالتشريعالاقتصادى Juridico-économiques

٢ ـ علاقات تتصل بناحية التشريع السياسى Juridico-Politiques

ومن أمثلة المسائل التى نبحثها فى القسم الأول أن نبحث عما اذا كان العامل يملك أو لا يملك الأدوات التى يستخدمها فى انجاز عمله • وهل يحصل بنفسه على المواد الأولية اللازمة اصناعته أو لا شأن له بذلك ؟ وهل يدخل فى نطاق عمله بيع السلع المصنوعة أم يقتصر عمله على مجرد اتمام السلعة ؟ وهل يتسلم المواد التى يصنعها من المستهلك كما كان يحدث عند صناع القرون الوسطى ؟ وهل يقوم بينه وبين صاحب العمل اشتراك فى الانتاج وفىالاستهلاك كما كان يحدث فى نظام الانتـــاج العـــائلى . أم يقتصر الأمر على الاشتراك فى الانتاج دون الاستهلاك كما هو الحال فى الصناعة الحديثة ؟ وهل يشترك العمال الذين يعملون فى مصنع ويوزع العمل بينهم فى أرباح البيع . أم يكتفون بالأجور التى يتقاضونها ؟

ان الاجابة على مثل هذه الأسئلة هى التى تحدد العـــلاقات التى تحيط بالعمل فى ظل اى نوع من انواع التخصص المهنى •

اما المسائل التى نبحثها فى القسم الثانى ، اى التى تتصل بالناحية السياسية فمن امثلتها : هل اختار العامل العمل الذى يؤديه بحرية كاملة ، وهل يستطيع ان يتركه متى أراد ؟ هل حدد له هذا العمل لانتمائه لطبقة خاصة، كما كان يحدث فى نظام « الطبقات المغلقة Régime des Castes » ، او هل يؤديه بالوراثة مدى الحياة كما كان يحدث فى نظام النقابات Corporations هل يوجد فى المجتمع طوائف خاصة تقصر عليها بعض المهن بطريق القانون ، ام ان مجال الوظائف والأعمال بجميع انواعها مفتوح امام الجميع ؟ هل هناك مهن او وظائف تكسب اصحابها حقوقا خاصة ، ام ان جميع الوظائف سواء امام السلطة السياسية ؟

ان الاجابة على هذه الأسئلة تسمح لنا بتحديد مقدار الحرية التى تتمتع بها طوائف العمال واصحاب المهن وتعطينا بيانا واضحا عن توزيع الطبقات الاجتماعية والفوارق الموجودة بينها ·

نظرية دوركيم عن التضامن العضوى

واثرها فى الأشكال الحديثة لتقسيم العمل

فى عام ١٨٩٢ أعلن تايلور فى فيلادلفيا نتائج بحوثه عن « الوقت والحركة » ، ووضح الدور الهام الذى تقوم به المكاتب الفنية الملحقة بالمصانع فى اعداد العمال وتوزيعهم على الأقسام المختلفة ، مما كان له اثر كبير فى الكفاية الانتاجية · ولقب تايلور لذلك « بأبى التنظيم العلمى للصناعة » · فى هذا العام نفسه كان دوركيم فى باريس يتقدم برسالة عن « تقسيم العمل الاجتماعى De Ia Division du Travil Social » ولايزال هذا العمل العلمى الفخم يعتبر الى اليوم ، من أعمق الجهود وأدقها فى دراسة هذه المسألة · ولذا نرى من واجبنا ان نحلل النتائج الهامة التى وصل اليها دوركيم

من هذه الدراسة ونبين اثرها فيما وصل اليه العلم الحديث من نتـائج فى الدراسة الاجتماعية للعلم ·

شروط التضامن العضوى :

يعتبر تقسيم العمل فى نظر دوركيم ظاهرة ضرورية من ظواهر التطور فى الحياة · وهو يذكرنا فى مطلع رسالته بنظرية هربرت سبنسر التى ذاع صيتها فى ذلك الحين والتى تقول : بأن الكائن الحى تعلو مرتبته فى تدرج الكائنات كلما كانت وظيفته محددة ومتخصصة · وبهذا المعنى تكون ظاهرة تقسيم العمل معاصرة لنشأة الحياة على الأرض · ولم تفعل مجتمعاتنا ــ حين اقتبست نظام تقسيم العمل وتوسعت فيه ــ سوى انها سارت فى نفس التيـار الذى يسير فيه الكون باكمله ·

وتسرى بعد ذلك خلال الكتاب فكرة أساسية وهى ان تقسيم العمل ، فى جوهره ، مصدر للتضامن ، ان تقسيم العمل يفترض ، بدلا من أن يظل العامل محنيا وعاكفا على عمله ، أن ينظر الى زمـلائه ويؤثر فيهم ويتأثر بهم » · ويترتب على هذا المبدأ الهام أن يصبح كل شكل من أشكال تقسيم العمل لايحقق التضامن ــ يصبح هذا الشكل شكلا مرضيا · وكرس دوركيم فصلا فى رسالته لدراسة هذه الأشكال المرضية Formes Anormales ، حيث يقول : « اذا لم تتعاون الوظائف فى تقسيم العمل فمعنى ذلك أن العلاقات بينها ليست منظمة » وهذه العبارة تفيد أن تقسيم العمل اذا خلا من التنظيم يعتبر شكلا مرضيا ، أو غير سوى · فالأمر الطبيعى أن تتعاون الوظائف فى تقسيم العمل ، فاذا لم يوجد هذا التعاون دل ذلك على ان العلاقات بين الوظائف بعضها وبعض لم تنظم بتاتا أو نظمت بطريقة خاطئة ·

ونستنتج من ذلك نتيجة أولى هامة وهى ان « التنظيم » عامل أساسى فى تقسيم العمل · وهذا التنظيم هو الذى جعل دوركيم يتكلم بنوع من الحنين عن نظام الطوائف المهنية Les Corporations فى مقدمة الطبعة الثانية من

كتابه (١٩٠٢) وذلك لأن هذه الطوائف كانت تسير فى الصنعة والحرف وفق تنظيمات دقيقة لا تختل وكانت هذه التنظيمات تجعل من صاحب العمل وصبيانه أسرة واحدة ·

ولنتجنب الانحراف عن مقياس التضامن يجب أن تكون الأعضاء المتضامنون على اتصال بعضهم ببعض ، وأن يمتد هذا الاتصال فترة طويلة · وهذا الاتصال هو الوضع الطبيعى · أما اذا اشتغل العمال فى عزلة عن بعضهم البعض ولم تتكون انواع من الاتصال العقلى والوجدانى بين بعضهم وبعض من ناحية وبينهم وبين رؤسائهم من ناحية اخرى فان ذلك يؤدى الى فساد نظام تقسيم العمل ·

والنتيجة الثانية هى ان اشكال تقسيم العمل الحديثة التى وصل فيها التخصص الى ابعد مدى ، واصبح العمل « مفتتا » الى اجزاء لا صلة لها بعضها ببعض ، هذه الأشكال تعتبر أشكالا غير سوية لأنها تفتقد عنصر الترابط بين الوظائف ، ومن العجيب أن أوجست كونت قد أدرك بنوع من الحدس هذه الظاهرة فى ملاحظاته عن الثورة الصناعية الأولى فى القرن التاسع عشر ، وقال : « ان كل تخصص إذا تعدى حدوده المعقولة يصبح مصدرا للتفكك الاجتماعى Désintégration Sociale » · هـذا التخصص المفرط يؤدى ، فى نظره الى تشتت الجهود ، اذا لم تلق الاختلافات الفردية الجهود المنظمة التى تعوضها وتحول دون تفاقم الفرقة بينها ·

ولكن دوركيم لم يصل به التشاؤم الى هذا الحد بالنسبة لمصير تقسيم العمل ، بل كان يرى على عكس كونت انه يتضمن بطريقة طبيعية فكرة « التضامن » لا فكرة « التفكك » · ولكن هذا التضامن يرتبط بشروط يجب تحقيقها وفى مقدمتها . التنظيم الكافى الذى يحدد العلاقات المتبادلة بين الوظائف المختلفة · وهو بهذه الفكرة يلتقى مع اراء « تايلور » ومع نظامه المسمى « بالادارة المفكرة Thinking administration » اى الادارة التى

تتولى عملية التنسيق بين الوظائف المختلفة فى المشروع الكبير وتحقيق الترابط بينها ٠

الأشكال غير السوية لتقسيم العمل :

يفسر دوركيم الأشكال غير السوية فى تقسيم العمل وعلى الأخص تلك الأشكال التى نمت فى ظل الصناعة الحديثة بالرجوع دائما الى « فساد التنظيم » ٠ فقد انطوت الحياة الصناعية الحديثة على ظروف جديدة للعمل أهمها : اتساع نطاق الصناعة فى خط متواز مع اتساع نطاق الأسواق ، والآلية المتزايدة ، وارهاق الجهاز العصبى ، وانفصال العامل عن أسرته وعن رئيس العمل ، وانخراطه فى سلك العمل كجندى فى فرقة عسكرية (وقد كان العامل فى نظام الطوائف يعيش مع معلمه تحت سقف واحد) ٠

هذه الظروف قد أوجدت خللا فى التنظيم أوشك أن يضيع المزايا التى يتضمنها نظام تقسيم العمل ٠ اذ أنها أحدثت تغيرات سريعة فى محيط العمل ، ولم تستطع محاولات التنظيم ، فى معظم الأحيان ، أن تلاحق تلك التغيرات وأن تحدث التوازن بين المصالح المتضاربة للعمل ورؤساء العمل ٠

لم ينكر دوركيم اذن أن لتقسيم العمل ، فى بعض الأحيان ، نتائج ضارة ٠ ولكن هذه النتائج لا تصدر عن تقسيم العمل فى التطور الصناعى الحديث قد يهبط الى مستوى الآلة ٠ وكانت ملاحظته هذه لها قيمتها فى العصر الذى كتب فيه حيث كان « الانتاج الكبير المنمط Production en Série » قد بدأ يظهر فى أمريكا ٠ فى ذلك الوقت كتب دوركيم : « فى الواقع اذا كان العامل لا يعرف مغزى العمليات التى تتطلبها منه ولا يستطيع أن يربطها بأى هدف ، فهو بطبيعة الحال لا يؤديها الا أداء روتينيا ٠ فهو يكرر ، كل يوم ، نفس الحركات بانتظام رتيب ، ولكن بدون أن تثير فيه أى اهتمام أو محاولة للفهم ٠

ولا نستطيع أن نقف موقف اللامبالاة من مثل هذا الامتهان للطبيعة الانسانية » (١) ·

وقد استبعد دوركيم فكرة « التثقيف للعمال » كعلاج لهذه الحالة وكان يرى انها لا تستطيع القضاء على مساوىء الأشكال الضارة لتقسيم العمل ولا التغلب على « الآلية » و « الروتين » الذى يحطم معنويات العمال (ولم تتحقق بالفعل الآمال التى كانت معقودة على المؤسسات التى أطلق عليها اسم الجامعات الشعبية) ·

ويستطرد دوركيم فى تحليله لهذه الحالة فيقول : « اذا كانت النتائج الضارة لتقسيم العمل قد ظهرت واصبحت تدعو رجال الاجتماع الى الاهتمام بها ، فيجب أن ننظر الى الظروف الشاذة التى أوجدتها · فليس بصحيح أن هذه الحالة نتيجة ضرورية لتقسيم العمل ، بل انها لا تحدث الا فى ظروف استثنائية وشاذة · ولكى يواصل تقسيم العمل نموه السليم دون أن يحدث هذه الآثار السيئة فى نفوس العمال ، فليس هناك ما يدعو لادخال مصل مضاد (ويعنى بذلك التثقيف العام) ، بل يكفى أن يظل تقسيم العمل محتفظا بخصائصه الأصيلة ، دون أن يفسده أى عنصر غريب » (٢) ·

وهنا يلقى دوركيم ضوءا ساطعا على الاطار المثالى الذى تتحقق داخله الشروط الطبيعية أو السوية لتقسيم العمل وهذه الشروط اذا تحققت فان الفرد لا يغدو حبيس النطاق الضيق لتخصصه ، بل يصبح على العكس ، فى علاقة مستمرة مع العمال الذين بوظائف قريبة من وظيفته ، ويشعر بحاجاتهم وبالتغيرات التى تطرأ على أعمالهم الخ ··· » فتقسيم العمل الحقيقى أو « السوى » يتضمن الا يكون العامل « منطويا على حرفته » ، بل يظل دائما

---

(١) Division du Travail, p. 363.
(٢) Op. Cit. p. 364.

متجها نحو من يحيطون به يؤثر فيهم ويتاثر بهم ، وهو . فى الوقت نفسه ، ونتيجة لهذا الوضع ، يعرف ان نشاطه يهدف الى غاية يستطيع أن يلمح على الأقل معالمها الأساسية » ·

وقد يقول قائل ان ما اشار به دوركيم لا ينطوى على توجيهات محددة ، وانه لا يكفى أن يعرف العامل ان حركاته تنتهى الى هدف ، حتى يكون عمله منطبعا بطابع التضامن ، وينم على الاهتمام من جانبه · ومع ذلك فعندما اكد دوركيم أن الأعمال ذات الطابع التخصصى المفرط ، يمكن التخفيف من تاثيرها الضار فى نفسية من يقومون بها اذا ارتبطت مع غيـرها وجمعتها معهـا غاية واحـدة ـ عندما اكـد دوركيم ذلك فانه لمس نقطة حسـاسة فى التنظيم الصناعى الحديث وهذه النقطة كانت موضع اهتمام القائمين على الصـناعة الروسية فى فترة ما بين الحربين العالميتين : اذ اهتم المتخصصون فىالدراسات « التكنو نفسية Psycho-techniques » السوفييتية . بهذه المسالة واكد ان « ادماج العامل فى « المجتمع الاشتراكى » يضفى على عمله المفتت طابعايختلف عن طابع العمـل فى المشروعات التى تطبق النموذج الراسمالى · وسنرى فيما بعد أن التجارب التى اجريت على بعض الصناعات الحديثة قد اكـدت أن الاهتمام « بالحالة المعنوية للعمال » كان عاملا اساسيا فى رفع الكفاية الانتاجية ·

وقد لاحظ دوركيم كذلك أن واجب رئيس العمل النابه والمجرب « الغاء العمليات التى لا فائدة منها ، وتوزيع العمل بحيث يجد كل واحد ما يشغله بدرجة كافية ، وبذلك يرفع مستوى النشاط الوظيفى لكل عامل » · وهـذه الملاحظة الصادقة قد لا يتيسر تحقيقها بالدرجة التى توقعها دوركيم خصوصا فى مشروع كبير أو فى ادارة حكومية ·

ولكن دوركيم أضاف الى فكرة « النشاط » فكرة « الاستمرار » · فالنقص الذى يعترى النشاط قد يؤثر فى استمرار العمل . ويقطع حلقاته المتصلة ·

وبالعكس نجد أن ازدياد النشاط يؤدى فى الوقت نفسه ، الى ازدياد التضايق · وذلك لأن وظائف اى كائن لا يمكن ان تكون اكثر نشاطا الا حين تؤدى عملها بصفة مستمرة ومتواصلة ·

وفى الواقع فان تقسيم العمل واستمراره يصحبهما فى الصناعة الحديثة اليوم تقليل فى محتوى الوحدة التى ينجزها العامل المتخصص · وقد كان انقاص ساعات العمل اليومى والانتقال من الشمول أو « الاتساع » فى العمل Travail extensive ، الى « التعمق » فى العمل Travail intensive من الظواهر التى حللها « كارل ماركس » فى صفحات غدت كلاسيكية من كتابه « رأس المال » · وبين كيف يؤدى هذا التطور الى تركيز اكبر فىمجهود العامل، والى ملء كامل لوقت العمل ·

واذا نظرنا بعين الاعتبار الى المجهود الفردى الذى يتناسب تناسبا عكسيا مع الفترة التى يبذل فيها هذا المجهود فاننا نقرر بالضرورة أن هناك حدا مثاليا لطول يوم العمل · وفى نطاق هذا الحد تتحقق أعلى نسبة للكفاية الانتاجية · وقد ثبتت هذه الحقيقة تجريبيا من الأبحاث التى قام بها فى انجلترا « مركز أبحاث التعب فى نطاق الصناعة Industrial Fatigue Research Board » ·

ومن جهة أخرى فقد أدت عمليات القياس الزمنى لحركات العمل Chronométrage التى قام بها « تايلور » الى مطاردة ظاهرة التعطيل والوقت الضائع Unnecessary delays ، وهو ما أطلق عليه ماركس ، من قبل ، فى صورة مجازية اسم « مسام يوم العمل Les Pores » ·

ويبدو أن فكرة « التعميق » فى العمل التى أخذت أهميتها تتزايد فى الصناعة المنظمة تنظيما علميا ـ هذه الفكرة لم تخطر على بال دوركيم · ولذا فانه لم يلاحظ أن التعمق فى التخصصات الجزئية يمكن أن يسير جنبا الى جنب مع خفض النشاط الوظيفى للعامل ، أى تقليل الجهد الذى يبذله من الناحية

العضـلية أو الجسمية · ويجب أن نزيل بعض اللبس الـــذى يتعلق بكلمة « التخصص » ، فان العامل الذى يربط بعض « الصواميل » فى هيكل السيارة، أو الذى يثقب بمثقاب بعض الثقوب فى ميناء الساعات ، مثل هذا العامل لايعتبر عاملا متخصصا ، بل انه يكتسب فقط سرعة الحركة بسبب الترابط الذى يحققه بين جهازه العصبى وجهازه الحركى ، وينتهى به الى الآلية والروتين · ومثل هذا النشاط لا يعتبر تطبيقيا لتدريب خاص ، أو لتعليم أساسى تلقاه العـامل · وهناك فرق كبير بين مثل هذا العمل ، وعمل الميكانيكى المتخصص الذى يقف أمام « المخرطة » ليضع عجلة ذات تروس دقيقة ·

وخلاصة القول انه بالرغم من الآراء الصائبة التى أوردها دوركيم فى كتابه « تقسيم العمل » ، فان ظاهرة العمل ، كما نشاهدها اليوم ، وكما تمارس فى المصانع الحديثة ، وفى الادارات الحديثة ، لم تعد تحمل السمات والمزايا التى عزاها اليها دوركيم ·

الفصل الثانى والعشرون

العلاقات الانسانية فى الصناعة

يمكن القول ان الصناعة هى التى تشكل البيئة ، وهذه تساعد على تشكيل الشخصية ، أو على الأقل توفر الظروف الضرورية التى تتفاعل فيها ٠

كما ان النظام الصناعى ، فوق تاثيره فى الانتاج الاقتصادى ، يؤثر ايضا فى اتجاه الثقافة ، والثقافة بمجالاتها الفنية والفلسفية والعلمية ، تؤثر بدورها فى الشخصية وتطبعها بطابعها ، كما تؤثر فى تحديد نوع العلاقات بين الأفراد ٠

ويدور موضوع هذا الفصل حول بحث الأفكار والاتجاهات التى اسهم بها علم الاجتماع فى دراسة ظاهرة الصناعة باعتبارها ظاهرة اجتماعية ٠

فلقد قام رجال الاقتصاد ، وعلماء النفس ، والمهندسون ، وغيرهم من الخبراء ببحوث واسعة النطاق فى الصناعة ، وكل فريق من هؤلاء كان يهتم بجانب من الجوانب التى تتصل بميدان تخصصه ٠

ثم جاء علم الاجتماع الصناعى ففتح فتحا جديدا فى دراسة العوامل الانسانية فى الصناعة ٠ وقد كان ظهور هذا العلم نتيجة لعدة عوامل من اهمها :

١ ـ تطور علم الاجتماع العام ٠ فنحن نعلم أن هناك فروعا كثيرة لعلم الاجتماع ظهرت نتيجة للتطور الذى طرا على ميدانه فى السنوات الأخيرة ٠ ولقد اعتمد هذا التطور على حقيقة هامة ، وهى أن الأفراد يتفاعلون فى مجموعات اجتماعية كبيرة أو صغيرة ، تلقائيا او منظمة ، اولية او ثانوية ٠

٢ ـ الاهتمام المتزايد بالصناعة والعوامل الاجتماعية التى تؤثر فى الانتاج ٠ فالصناعة نفسها تنظيم اجتماعى ضخم يتكون من آلاف التنظيمات

الاجتماعية الصغيرة · فلابد اذن من معرفة علمية دقيقة بالتنظيم الاجتماعى للعمل ومشكلات العلاقات الانسانية فى الصناعة ·

ويهتم علم الاجتماع الصناعى ، على وجه الخصوص ، بدراسة جماعات العمال ، وخاصة « جماعاتهم التلقائية » Informal groups ، لاعلى انها ظاهرة منحرفة ، بل على أنها ذات دلالة كبيرة فى تحديد سلوك العمال وارائهم وملاحظاتهم عن العمل ·

ثم يهتم علم الاجتماع الصناعى ، بعد ذلك ، بدراسة البيئة الاجتماعية للصناعة من حيث جماعاتها المنظمة كالنقابات والاتحادات العمالية · كما يهتم أيضا بدراسة الأوضاع والقيم والدوافع والاتجاهات الأجتماعية فى المجتمع الصناعى ·

واذا كان علم النفس الصناعى يركز اهتمامه على الفرد فى المصنع ، فان علم الاجتماع الصناعى يهتم بتحليل العوامل الاجتماعية المؤثرة فى عمليات الانتاج ، كما يهتم بدراسة العلاقة بين العمل وبين البيئة الاجتماعية التى يعيش فيها العامل :

المحاولات الأولى :

ويعد « فريدريك تايلور Taylor » المؤسس الأول لعلم الاجتماع الصناعى ، فهو الذى وضع بتجاربه وابحاثه فى المدة بين عامى (١٨٨٠ ــ ١٨٨٩) أساس التنظيم الصناعى الحديث ·

ولا شك أن الجهود التى بذلها « تايلور » فى ميدان العمل والعمال والتجارب الكثيرة التى أجراها والتى تتعلق بدراسة طوائف العمال ، ونظم الأجور ، هذه الجهود والتجارب كانت من العوامل المباشرة التى ساعدت على ابتكار طريقته المعروفة باسم « دراسة الوقت والحركة Time and Motion

Study ، وهذه الطريقة لعبت دورا هاما فى تقدم التقنية الصناعية (١) ·

وتتلخص دراسة الوقت والحركة فى تحديد حركات العمال ، وذلك بتحليلها الى عمليات جزئية · وبعد دراسة هذه العمليات يمكن اختيار افضل الحركات الأولية اللازمة لأدائها عن طريق قياس الوقت النهائى الذى تستغرقه كل حركة من الحركات · ومن هذا التحليل نستطيع ان نستخلص افضل الحركات والزمن الأفضل للقيام بها ·

ويمكن أن نلخص النقط الرئيسية التى كانت تدور حولها معظم أبحاث تايلور فى :

١ ـ اختيار افضل الأشخاص للعمل ·

٢ ـ احاطتهم علما باحسن الطرق وأفضلها لتحقيق الحد الأقصى من الكفاية الانتاجية ·

٣ ـ منح مكافآت تشجيعية ، فى صورة أجور مرتفعة ، لأحسن العمال ·

وقد نجحت ، الى حد كبير ، تطبيقات تايلور لهذه الأسس الثلاث فى شركة « بثلم Bethelem » للصلب التى اشتغل فيها مهندسا · واستمرت تجاربه وبحوثه فى هذه الشركة اكثر من ثلاث سنوات ·

ثم اجريت بعض التعديلات على دراسة الوقت والحركة ، التى ابتدعها تايلور ، وكانت فى جملتها تحاول أن تصل الى اقصى انتاج باقل جهد · واسهم « فرانك جلبرت Gilbert » فى وضع هذه التعديلات ببحوثه التى عرفت ، فى تاريخ الدراسات الصناعية الحديثة باسم « فسيولوجية العمل » ، لأنها اهتمت بدراسة حركات جسم العامل أثناء العمل دراسة فسيولوجية دقيقة

---

(١) J.A.C. Brown, Social Psychologie in Industry. p. 13;

لتخفيض التعب العضوى الى الحد الأدنى · وكان « جلبرت » يهدف من ذلك الى الاقتصاد فى القوى البشرية ·

ثم جاءت ابحاث شركة « هوثورن Hawthrone » التى قام بها « التون مايو E. Mayo » . والتى اجريت على ٢١٠٠٠ عامل · فساعدت هذه الأبحاث على نمو الدراسة التكاملية المتعلقة بشخصية العامل ، كما أظهرت بوضوح أن درجة الرضا عن العمل ، وكفاية العامل الانتاجية تتاثران بثلاث مجموعات من العوامل توجد فى بيئة العمل الداخلية ، وتوجد كذلك فى البيئة الخارجية · وهذه العوامل هى :

(١) عوامل بيولوجية · (٢) عوامل سيكولوجية · (٣) عوامل اجتماعية (العلاقات الاجتماعية) ومن ثم ، لكى يمكن دراسة شخصية العامل دراسة متكاملة ، يجب أن ندرسه من حيث تاثره بهذه المجموعات الثلاثة من العوامل التى تلعب كل منها دورا هاما فى تشكيل شخصيته · ولدراسة هذه العوامل الرئيسية التى تؤثر فى سلوك العامل وتحدد شخصيته ، قامت ثلاثة علوم فى مجال الصناعة هى : علم الفسيولوجيا الصناعية ، وعلم النفس الصناعى ، وعلم الاجتماع الصناعى ·

الفسيولوجيا الصناعية :

يطلق على هذا الاسم أحيانا اسم « الصحة الصناعية » وهو بذلك عبارة عن دراسة صحة وقدرة العامل الفيزيقية · وقد ظهرت أهمية هذا العلم التطبيقى. بصفة واضحة ، فى العمليات الصناعية الخطرة · فالحوادث والأمراض ، وخاصة أمراض المهنة ، تعوق العامل فى محاولته للوصول الى المستوى المطلوب للكفاية الانتاجية ، بل تقف حجر عثرة فى محاولة العمال لزيادة أرباحهم ، وبالتالى تحسين مستوى معيشتهم · ولقد اتجهت بحوث هذا العلم الى دراسة التعب والأمراض والحوادث والسموم الناتجة عن العمليات الصناعية ·

علم النفس الصناعى :

يهدف علم النفس فى تطبيقاته المهنية الى :

(١) زيـادة الكفاية الصـناعية · (٢) زيـادة توافق العامل مع عمله ·
(٣) ايجاد نوع من الاستقرار الصناعى بازالة مصادر الشكوى والمنازعات فى العمل ·

وتتحقق هذه الاهداف بتطبيق الطرق السيكولوجية لوضع « العامل فى العمل المناسب » بواسطة : الاختيار المهنى Professional Selection والتوجيه المهنى Professional Guidance

ويمكن القول ، بصفة عامة ، أن الهدف الذى يهدف اليه علم النفس من تطبيقاته فى الصناعة ، هو ايجاد الطرق المناسبة لتحسين انتاج العـامل ، وزيادة أمنه ورضاه عن العمل (١) ·

علم الاجتماع الصناعى :

اكتشف هذا العلم فجاة وبطريق الصدفة ، شأنه فى ذلك شأن كثير من الاكتشافات · فقد أجريتفى المجال الصناعى عدة تجارب كانت تهدف الى اختبار بعضفروض النظريةالكلاسيكية عن الكفاية الانتاجية للعامل·وهذهالنظرية تهتم أساسا بالشروط الفيزيقية للعمل (كالاضاءة ، والتهوية ، وفترات الراحة الخ ··) ·

وفجأة أعلن « التون مايو » وزميله « روثليس برجر Roethlis Berger أن ابحاثهما قى أظهرت أنه فى « أى نشاط متعلق بالعمل ، لا يعمل العمال كأفراد

---

(١) لمعرفة اهتمامات علم النفس الصناعى بالتفصيل ، انظر يوسف مراد واخرون ، ميادين علم النفس النظرية والتطبيقية القاهرة ١٩٥١ · عثمان نجاتى ، علم النفس الصناعى ، القاهرة ١٩٦٠ ·

وانما كمجموعة » وانتهى « مايو » بعد دراسة مستفيضة فى هذا المجال الى تاكيد
أن العمل « نشاط جمعى Group activity » . وقال مايو فى هذا الصدد:
« يشكل العمال أنفسهم في جماعة – سواء شعروا بذلك أم لم يشعروا – ، وهذه
الجماعة لها عادات وواجبات وانظمة ، وحتى التنظيمات الرسمية والادارة
قد تنجح أو تفشل حسب قبول الجماعة لها أو تذمرها منها » (١) . ويضيف
روثليس برجر قائلا : « اذا كان هذا حقيقة ، وأن جميع الأبحاث التى أجريت
فى شركة « وسترن الكتريك » تشير الى هذا الاتجاه ، الا يصبح لدينا تفسير
لأسس القلق فى العمل ومنازعاته ؟ فمن المسلم به أن هذه المنازعات غالبا ما
تذكر وهى متعلقة بالأجور وساعات العمل ، وظروفه الفيزيقية . اليس من
الممكن القول بأن هذه المطالب قد تكون واجهة تخفى وراءها أسبابا عميقة ،
أو قد تكون عبارة عن « تعبير عرضى Symptomatic expression
عن مواقف انسانية عميقة الجذور لم نتعرف عليها ولم نفهمها ، أو نتمكن من
السيطرة عليها حتى الآن ؟ » (٢) .

ومن هذا نجد أن « التون مايو » وزملاءه قد استخلصوا وجهة نظر جديدة
من الأبحاث التى أجروها فى ميدان العمل والعمال . وكان لهذه الأبحاث دويا
عظيما فى أوساط الصناعة الامريكية ، حيث كتبت عنها مجلة
فى عام ١٩٤٦ : « حقا ان الكثيرين يعتقدون أن « مايو » قد أمسك بالمفتاح الذى
يوصل الى السلام الصناعى » . (٣) .

ويمكن القول ان علم الاجتماع الصناعى قد بدأ يتقدم نتيجة لأبحاث
« التون مايو » . وينمو بنمو هذه الأبحاث التى وجهت الأنظار الى اهمية

---

(١) Miller and Form, Industrial Sociology. N.Y. Harper 1952.

(٢) المرجع السابق ص ٣٦ .

(٣) «Indeed, many believe that Mayo holds the Key to Industrial Peace».

« حياة الجماعة فى تحديد الحافز الى العمل والانتاج · وقد كتب « مايو » فى عام ١٩٤٥ ، بعد اكتشافاته الهامة فى أبحاث مصانع « هوثورن » : « لسوء الحظ يتكلم رجل الاقتصاد دائمـا عن معـدل الأجـور ، والأسـعار ، ويتكلم السيكولوجى فى مصطلحات خاصة بالاجهاد والتغذية · ولكن الى الآن لم يحاول اى منهم النظر بعين الاعتبار الى الجماعة ووظيفتها فى المجتمع كوحدة متماسكة متكاملة · ويتجاهل كل من الاقتصاد ، وعلم النفس ، والفسيولوجيا الحقيقة التى تقول بأن الارتباطات الجماعية المعقدة ، هى فى الواقع الصـفة المميزة للكائن البشرى » ·

دراسات التون مايو فى الميدان الصناعى :

أولا : دراسة اثر تغيير العمل على الانتاج ·

من الأبحاث التى اجراها التون مايو استقصاء عن تغيير العمل فى قسم من اقسام مصنع للنسيج وكان المفروض أن العامل فى هذا القسم وهو قسم الغزل يتسلم مكافاة تشجيعية فى كل شهر يزيد فيه الانتاج عن ٧٥٪ · من مقدار معين يحسب بدقة · فاذا وصل الانتاج الى ٨٠٪ يتسلم العامل مكافاة تشجيعية قدرها ٥٪ وهكذا ··· ولكن المكافاة التشجيعية ظلت مع ذلك فكرة نظرية ، وذلك لأن انتاج قسم الغزل لم يزد أبدا عـن ٧٠٪ من مجمـل حصة الانتاج · وبدراسة ظروف العمل وتاثيرها على اتجاهات العمال لوحظ ما ياتى :

(١) أن تقدير العمال لعملهم كان سيئا Low Estimate فكانوا يقولون ليس على الغزال أن يبذل مجهودا عقليا ، فكل ما يحتاجه هو أن يكون قوى الساقين ·

(٢) كان العمل روتينيا تكراريا ·

(٣) كان العمل انعزاليا بالضرورة نظـرا لصوت الماكينات والضوضاء

التى تحدثها . والمسافات التى تفصل بين العمال وكانت تجعل أى نوع من الاتصال بينهم مستحيلا ·

خطوات التجـربة :

(١) بدأ مايو بتقديم فترات راحة وصلت الى فترتين طول كل منهما ١٠ دقائق فى الصباح ومثلها بعد الظهر . كما كان يشجع العمال على الاسترخاء فى هذه الفترات ، ولكن ذلك لم يكن متيسرا الا لثلث عمال القسم فقط ، وكانت النتائج طيبة ، اذ انخفض التنقل فى العمل ، وارتفع الانتاج ، فعند نهـاية الشهر الأول وصـلت الكفاية الانتـاجية الى حـوالى ٨٠٪ ، وتسلم العمـال مكافاتهم التشجيعية لأول مرة . وبعد مدة اربعة أشهر وصل مستوى الانتـاج الى ٨٢٪ ·

(ب) وعند هذا الحد بدأت تظهر صعوبات معينة ، فلم يلق النظام الجديد رضا ملاحظى القسم على الاطلاق ، وكان يبدو انهم لا يحبون ذلك النظام الـذى اعتبره تدليلا للعمال باسم العلم · وكانوا يعتقدون أن فترات الراحـة يجب أن تكون مكتسبة (بمعنى انه يجب أن ينجز العمال اعمالا معينة قبل السـماح لهم بالراحة) وعندما أصدرت اليهم الادارة أمرا بزيادة الانتاج تركوا نظام فترات الراحة تماما · وبعد خمسة أيام أعيدت ظروف العمل الى ما كانت عليه عند بداية التجربة ، فانخفض الانتاج انخفاضا كبيرا لعـدة شهور وازدادت نسبة التغيب عن العمل وانخفضت الروح المعنوية · فانزعج الملاحظون ممـا جعـلهم يعيدون نظـام فترات الراحـة ثانية · ومـرة ثانية فشل العمـال فى الاستجابة ، وعاد الانتاج الى ٧٠٪ وكان الموقف مخيبا لآمال الشركة طالما انه بدا أن الأوامر بزيادة الانتاج لن تنفذ ابدا ·

(ج) ولكن فى هذا الموقف تدخل رئيس الشركة الذى كان يتبع نصـائح مايو وأمر بأن توقف الماكينات تماما أثناء فترات الراحة بحيث يجبر ذلك كل من فى القسم على الراحة سواء كان عاملا أو ملاحظا ·

(د) ظل الملاحظون منزعجين اذ بدا لهم انه من المستحيل تعويض الوقت الضائع من العمل ، ولكن نسبة حالات الغياب انخفضت مرة أخرى وارتفعت الروح المعنوية وزاد الانتاج الى ٧٧٪ ٠

(هـ) سمحت التغيرات التالية بأن يختار الرجال فترات راحتهم فى الوقت الذى يريدونه ، وكانت تختلف من وقت لآخر بحيث يمكن جعل الماكينات تعمل باستمرار دون توقف ، وكانت تلك المرحلة الأخيرة من التجربة ووصل الانتـاج الى ٨٦٪ ٠

تفسـير مايو لنتائج التجربة :

اجريت التجربة السابقة فى عامى ـ ١٩٢٣ ، ١٩٢٤ ـ وفى هذه الفترة كان مايو يميل للتفسيرات السيكولوجية فكتب فى « مذكراته الخاصة » ملخص نتـائجه :

١ ـ اذا اجريت عمليات النسيج بالطريقة العادية ، فانها تكون السبب فى ظهور مظاهر التعب الفيزيقى نتيجة لوضع قامة العامل ٠ كما ان النمطية النسبية فى هذه الصناعة تسبب تشتتا فى التفكير وحالات من السرحان التى تتصف غالبا بالنظرة التشاؤمية ٠

٢ ـ يؤدى تقديم فترات الراحة الى الاطمئنان فى هذه الحالة ويزيد من الانتاج بصورة كبيرة وذلك عن طريق :

(أ) استعادة الدورة الدموية الطبيعية والراحة من التعب العضوى ٠

(ب) التاثير فى قطع احلام اليقظة التشاؤمية ٠

٣ ـ يبدو عند تحليل احـلام اليقظـة هذه ـ ان العمـال مدفوعون الى المشاغل الذهنية نتيجة لحالة عملهم ٠

وقد اعتقد مايو تبعا لهذا التفسير ان التكرار الروتينى للعمل قد أدى الى

وجود « ردود افعال تشاؤمية » فمن المحتمل أن كل شخص سواء أكان عاملا أو اداريا يحمل فى نفسه حزنا خاصا ، أو شعورا بعدم الراحة • وكلما كانت ظروف العمل غير ملائمة فيزيقيا أو عقليا يكون التاثير المباشر لهذه المشاعر ازدياد رد الفعل التشاؤمى أو المؤلم •

كما افترض أن التكرار فى اداء حركات معينة لمدة طويلة ينشىء حالات من التعب العضوى ، وتعطل الدورة الدموية مما يؤثر تاثيرا سيئا على الكفاية ، ورأى أن فترات الراحة يمكن أن تزيل هذه الحالات •

نقد هذا التفسير :

قوبل هذا التفسير باعتراضات كثيرة من جانب المتخصصين فى علم الاجتماع الصناعى ، بل وعلم النفس الصناعى كذلك • فاذا كان التعب العضوى هو الذى يؤثر تاثيرا سيئا على كفاية العامل الانتاجية ، فكيف نفسر انخفاض نسبة انتاج العمال فى التجربة السابقة بالرغم من جعل فترات الراحة على أساس الاكتساب ـ كما وضحنا من قبل ـ لأنه بعد تطبيق هذه الطريقة انخفض الانتاج الى ٧٠٪ بالرغم من أن التاثير الفيزيقى الخاص بعد الراحة المكتسبة لا يمكن أن يكون مختلفا عن التاثير الذى تحدثه فترة الراحة غير المكتسبة (أو الادارية) •

وهذا ما دفع التون مايو نفسه فيما بعد أن يجد تفسيرا آخر عام ١٩٤٥، عند ما كتب كتابه . « المشكلات الاجتماعية للمدنية الصناعية The Social Problems of an industrial civilisation » فبحث فى هذا الكتاب عن المؤثرات التى ربما أثرت على العمال كمجموعة • اذ لاحظ أن الاهتمام الذى أدلاه الرئيس والباحثون لرعاية العمال ربما يكون له دلالة هامة جدا فى تاثيره على الكفاية الانتاجية للعمال ، وقال ان مجرد اجراء البحث قد بين للعمال أن مشكلاتهم لم تكن مهملة ، بالاضافة الى ان رئيس الشركة كان محبوبا

من مستخدميه ، وازداد حبهم له حينما وقف فى صف العمال ضد الملاحظين وذلك عندما اوقفوا نظام فترات الراحة · كذلك وجد التون مايو أن حشــدا من العمال المنفردين قد تحولوا الى جماعة ذات احســاس بالمسـئولية الاجتماعية عندما اعطى لهم حق التحكم فى أوقات فراغهم بانفسهم · وقد أدى ذلك الى **تشاور الجماعة بعضها مع بعض** ، والى شعور **بالمسئولية تجاه الرئيس مباشرة**، وكانت التغيرات الاجتماعية العامة الناتجة مدهشة جدا حتى فى العلاقات خارج المصنع ·

وهنا يجب ان نتساءل : ما الذى غير تفكير التون مايو بين عامى ١٩٢٤ ، ١٩٤٥ ؟

والاجابة على هذا السؤال تبدأ مع التجربة المشهورة فى مصانع هوثورن التابعة لشركة وسترن الكتريك ، وهى التجربة التى كان من اهم نتائجها أن اهتم مايو « **بالظروف الاجتماعية فى سلوك العمل** » ، والتى تعتبر بحق بداية بحوث علم الاجتماع الصناعى بمعناه الحقيقى ·

ثانيا : تجارب مصنع هوثورن :

ان البحث الذى اجراه التون مايو عن « تغيير ظروف العمل فى قسم الغزل بين لنا ، مدى تأثره بالنظرية الكلاسيكية للكفاية الانتاجية التى افترضت أن مستوى الكفاية الانتاجية للعامل تتحدد مباشرة بمجموعة من المتغيرات التى تدخل تحت اسم أحوال العمل « «Work Conditions» » ، مثل الاضاءة والتهوية والرطوبة وجدول العمل وساعات العمل وفترات الراحة وطريقة دفع الأجور وما اليها من أحوال العمل المادية ·

ولقد كان جميع المهتمين بالبحوث الصناعية فى ذلك الوقت متأثرين الى حد كبير بهذه النظرية الكلاسيكية · وهذا يتضح من التجارب التى اجريت فى مصانع شركة هوثورن والتى اشترك فيها التــون مــايو · ولقد نجــح بعض الباحثين فى اثبات وجود علاقة تجريبية Empirical relation بين التغير

فى بعض هذه الأحوال وبين التغير فى معدل الانتاج ـ مثــال ذلك الذى أجراه مايو عن تغيير العمل وعلاقته بالكفاية الانتاجية ·

غير أن النظرية لم تكن قد اكتملت بعد اكتمالا علميا ، فهى لم تحصر على وجه التحديد جميع الأحوال التى تدخل تحت اسم « احوال العمل » بـل تحــدد الأهمية النسبية لكل من هذه المتغيرات المتعددة بحيث نستطيع أن نتخذ من هذه النظرية أداة للتنبؤ فى معدل الانتاج اذا ادخلنا تغييرا معينا على أحوال العمل، الا أن معظم الدراسات التى أجريت فى هذا المجال ـ كما ذكرنا ـ كانت متأثرة الى حد كبير بهذه النظرية · ومن هذه الدراسات دراسة الوقت والحــركة Time and Motion Study التى قام بها فريدريك تايلور وغيره على نحو ما قدمنا ·

ومن ثم كان على الادارة التى تبحث فى ادخال تعديل يزيد من الكفــاية الانتاجية ، أن تبحث عن تغيير طريقة أو اداء العمل باجراء دراسة للوقت والحركة ، واحداث تغيير فى جــدول العمــل كتقصــير يوم العمل أو زيــادة فترات الراحة أو تغيير قوة الاضاءة أو درجة التهوية والرطوبة وما الى ذلك من أحوال العمل المادية بصرف النظر عن دور العامل نفسه لأن العامل ذاتــه لم يكن يعد بين المتغيرات التى تؤثر فى الكفاية الصناعية ـ وانما المشكلة كلها كانت تدور حول تنظيم طريقة اداء العمل المادية المحيطة بالعامل ·

وبالجملة فان الأذهان كانت متجهة الى تحقيق الكفاية الانتاجية عــن طريق تحديد ساعات العمل أو تغيير ظروف العمل التى تؤدى الى اكبر انتاج يومى · **ولكن ماذا عن العامل نفسه ؟** وعن اثــر استجــابته للتغيير فى طريقة تنظيم العمل وفى أحوال العمل المادية ؟

بعد التجارب التى اجريت فى مصانع شركة هوثورن تبين أن هناك شيئا ما اهم بكثير من ساعات العمل والأجور وظروف العمل ، شيئا اثر فى الانتاج تاثيرا بالغا ، بغض النظر عن ظروف العمل المادية ، وجاء اكتشاف هذا الشىء

بطريق الصدفة شأن كثير من الاكتشافات ونتيجة غير متوقعة لتجارب كانت تهدف الى اختبار فروض النظرية الكلاسيكية · وهذا الشيء هو **الروح المعنوية للعامل وشعوره بقوة انتمائه الى جماعة تربطه بها علاقات ودية ·**

(أ) تجربة الاضاءة :

اجريت هذه التجربة على ثلاثة اقسام فى المصنع ، اختيرت بعناية لهذا الغرض ، وروعى فى هذا الاختيار ضرورة اختلاف كل قسم عن الآخر فيما يتعلق بالعملية الانتاجية مع تساوى ظروف واحوال العمل بينها · وكان اختصاص القسم الأول التفتيش على الجودة والقسم الثانى يختص بتجميع الكابلات ، والقسم الثالث يختص بلف هذه الكابلات ·

واجريت التجربة بنفس الطريقة فى الأقسام الثلاثة ، وكانت هناك فترة تمهيدية يعمل فيها العمال تحت قوة الاضاءة السائدة قبل التجربة ، وترصد ارقام الانتاج ويستخرج متوسط معدلات الانتاج خلال تلك الفترة لتتخذ كاساس للمقارنة · ثم زيدت قوة الاضاءة فى حدود متفاوتة فى الأقسام الثلاثة خلال فترات منتظمة ·

وكانت النتيجة فى القسم الأول أن الانتاج لم يتبع التغير فى الاضاءة ، وتقلب بين الصعود والهبوط ·

وفى القسم الثانى ، استمر الانتاج فى الارتفاع حتى بعد تخفيض الاضاءة ·

أما فى القسم الثالث ، فقد استمر الانتاج فى الزيادة لدرجة معينة ولكنه لم يهبط بعد اعادة الاضاءة العادية ·

وكان الهدف الأساسى الذى من اجله صممت هذه التجربة هو اثبات **وجود**

علاقة طردية بين فوق الاضاءة والكفاية الانتاجية للعامل (١) ·

ولكن بعد اجراء هذه التجربة بالطريقة التى وضحناها ، وجد القائمون بها أن معدل الانتاج لا يتمشى مع التغير فى كثافة الاضاءة زيادة او نقصا · ولم يمكنهم أن يجدوا ارتباطا مباشرا له دلالة احصائية بين المتغيرين · ولما كان ذلك يناقض ما توقعه القائمون بالتجربة فقد فسروا النتيجة بأنها جاءت من فعل عوامل اخرى تؤثر فى معدل الانتاج ·

ونظرا لأن هذه النتائج لم تثبت صحة الفرض الأول ، فقد عمد الباحثون الى اجراء تجربة ثانية اكثر احكاما من الأولى · وروعى فيها أن تقتصر تجربة الأضاءة على قسم واحد فقط من الأقسام الثلاثة · وقسم عمال هذا القسم الى مجموعتين :

(أ) مجموعة تجريبية Experimental group تعمل تحت اضاءة متغيرة ·

(ب) مجموعة ضابطة Control group وتعمل تحت اضاءة ثابتة ·

وروعى أن يتساوى عدد عمال المجموعتين وان تتساوى الخبرة والتدريب بينهما · وكذلك تحقق القائمون بالتجربة من تساوى متوسط الكفاية الانتاجية للمجموعتين فى الفترة السابقة للتجربة · وكذلك روعى وضع المجموعتين فى مكانين متباعدين فى المصنع لتلافى احتمال اية منافسة بينهما ·

ونظرا لكثرة الاحتياطات التى روعيت فى تصميم هذه التجربة ، فلقد اعتقد القائمون بها أنهم وحدوا ظروف العمل للمجموعتين واحكموا استبعاد

---

(١) فؤاد شريف العلاقات الصناعية الطبعة الأولى . مطبعة دار نشر الثقافة بالاسكندرية ١٩٥٤ ·

« العوامل الأخرى » بحيث يمكن التعرف على أثر تغيير قوة الاضاءة فى الانتاج من مقارنة المجموعتين · ومن ثم يمكن أن يعزى الفرق المتوقع بين معدل الانتاج للمجموعتين الى متغير واحد هو تغير قوة الاضاءة فى المجموعة التجريبية ، وبقائها ثابتة فى المجموعة الضابطة ·

تفاصيل تجربة الاضاءة فى المرحلة الثانية بمصانع هوثورن :

واجريت التجربة بأن غيرت قوة الاضاءة للمجموعة التجريبية لمدد كافية كالآتى : ٢٤ ، ٤٦ ، ٧٠ قدم / شمعة على حين بقيت الاضاءة ثابتة للمجموعة الضابطة عند مستوى ٢٢ قدم / شمعة فى المتوسط · فتبين من اجراء التجربة أن معدل الانتاج للمجموعتين قد زاد بنفس النسبة تقريبا · ولم يستطع القائمون بالتجربة أن يجدوا فرقا بين قيم معدل الانتاج للمجموعتين · ومن ثم فشلت التجربة مرة أخرى فى اظهار أثر التغير فى قوة الاضاءة على معدل الانتاج · ولذا أثارت نتائج هذه التجربة تساؤلا جديدا : لماذا زاد النتاج للمجموعتين ؟

واستعرض القائمون بالتجربة جميع الاحتمالات التى يمكن أن تتدخل منع احكام التجربة ، فتحقق لديهم أنهم استبعدوها جميعا ماعدا احتمال واحد هو « نوع الاضاءة » التى كانت مزيجا من الاضاءة الطبيعية والاضاءة الصناعية واعيدت التجربة السابقة تحت اضاءة صناعية ، وانقصت قوة الاضاءة تدريجيا وعلى فترات فى المجموعة التجريبية من ، ١٠ الى ٣ قدم / شمعة وظلت ثابتة فى المجموعة الضابطة · واتضح انه كلما نقصت كثافة الاضاءة فى المجموعة التجريبية بعد كل فترة زاد الانتاج بمعدل بطىء ولكن مستمر بدلا من أن ينقص ، كما زاد فى المجموعة الضابطة أيضا · وعندما وصلت قوة الاضاءة فى المجموعة التجريبية الى أدنى مستوى ٣ قدم / شمعة بدأ استياء العمال وتعدد شكاواهم من الاضاءة ، وعندئذ فقط بدأ معدل الانتاج فى الهبوط ·

ومع ذلك ، كان هنــاك من الدلائل الكافية ما يدل على قدرة العمـــال فى المحافظة على المستويات العالية للانتاج التى حققوها رغم الضيق والتعب الناجمين من العمل تحت اضاءة غير كافية ٠

والى ان بلغت التجربة هذه المرحلة ، بدأ القائمون بها يتشككون فىصحة العلاقة التقليدية بين قوة الاضاءة وبين الكفاية الانتاجية ٠ تلك العلاقة التى افترضت صراحة وجود صلة ايجابية بين المتغيرين ، وافترضت ضمنا أن هذه الصلة تنتج عن طريق « استجابة فسيولوجية » معينة من جانب العمال للتغيير فى قوة الاضاءة ، أى عن طريق اجهاد العين والأعصاب الناجم عن العمل تحت اضاءة غير كافية ٠

النتائج النهائية لتجربة الاضاءة :

لقد كانت النتيجة اذن سلبية بالنسبة لافتراض وجود علاقة مباشرة بين قوة الاضاءة وبين الكفاية الانتاجية ٠ واخذ القائمون بالتجربة الأمور على ظاهرها واستنتجوا عدم وجود علاقة على الاطلاق بين كثافة الاضاءة وبين الكفاية الانتاجية ٠ ولكنهم ترددوا فى ذلك لعلمهم بصعوبة اختبار اثر متغير واحد هو كثافة الاضاءة على ظاهرة معقدة كالكفاية الانتاجية التى تتاثر بعدد كبير من التغيرات من بينها ما لم يستطع القائمون بالتجربة التحكم فيه ٠

واذا كان رد الفعل الذى حدث فى معنوية العمـــال لعمـــل التجربة هو المؤثر الأساسى فى نتائجها وليس مجرد التغيير فى أحوال العمل المادية ، فقد بدأ التساؤل : **لماذا لا تعتبر « معنوية العمال » من بين المتغيرات التى تؤثر على مستوى الكفاية الانتاجية ؟ بل لماذا لا تعتبرها المتغير الأساسى ؟**

لقد اكتشف القائمون بالتجربة متغيرا جديدا هو **معنوية العمال** ، متغيرا لم يروه من قبل لأنهم شغلوا عنه برصد التغير فى كثافة الاضاءة والتغير فى الانتاج ، وبالنظر الى أحوال العمل **لا الى العامل نفسه** ٠

ب ـ تجربة جدول العمل :

نظرا لفشل تجربة الاضاءة ، فقد أصبحت هنــاك رغبة ملحة لمعـرفة واكتشاف ذلك الشيء الذى يؤثر فى ظروف العمل · ولذا استدعى التون مايو مع مجموعة من الباحثين لاكتشاف ذلك الشيء المجهول وكانت هذه المجموعة تتكون من :

ومن ثم صمم هؤلاء الباحثون تجربة أخرى فاختاروا فتاتين لهذه التجربة، وسألوهما أن تختارا أربعة فتيات أخريات وبذلك تكونت جماعة صغيرة من ست فتيات ·

ومن المعروف أن النظـرية الكلاسيكية افترضت أن الاجهــاد يؤثر فى الكفاية الانتاجية للعامل تأثيرا سلبيا كلمــا زاد وقت العمـــل وقلت فترات الراحة ·

فاستفاد القائمون بالتجربة من هذه الافتراضات الكلاسيكية · وعلى هذا بدأوا فى تصميم تجربة محكمة بقصد اختبار أثر التغيرات المخففة للاجهاد التى تدخلها على جدول العمل ، لأنه فى هذه الفترة التى اجريت فيها التجربة كانت فكرة الاجهاد فى الميدان الصناعى هى العامل الأساسى فى تحديد الكفاية الانتاجية ·

تصميم التجـــربة :

كان من أهم العوامل التى أدت الى فشل تجربة الاضاءة هو كبر عــدد العمال الذين شملتهم التجربة · وكان هذا سببا فى عجز القائمين بالتجربة على التحكم فى سلوك المجموعة الكبيرة من العمال · ولذا صمموا على عزل عدد محدود من العمال فى غرفة اختبار منعزلة عن المصنع يشترط أن تتوافر فيها نفس ظروف العمل العادية السائدة فى المصنع ·

وروعى فى التجربة الا يترتب على عزل العمال احداث شعور معين يغير

من سلوكهم الطبيعى فى العمل ، وقد تحقق القائمون بالتجربة من توفر هذا الشرط تماما • كما طلبوا الى العمال أن يعملوا بسرعتهم العادية لأن الغرض من التجربة ليس زيادة الانتاج ولن يترتب عليها تغيير بالنسبة لوضعهم فى المصنع •

واختير عدد من العمال من بين مجموعة تؤدى عملا واحدا ، وروعى أن يكونوا على درجة كافية من الخبرة لاستبعاد اثر التدريب والمران فى التاثير على النتائج •

وعلى هذا الأساس اختار القائمون بالتجربة فتـــاتين عاملتين ممن يشتغلن بتركيب قطع جهاز التليفون ، وعهد اليهما باختيـــار أربع عاملات ليزاملنهما فى العمل وهذا أمر ظهرت أهميته فيما بعد بشكل واضح •

اجراءات التجـــربة :

تجلس الفتيات الست الى مائدة مستطيلة فى حجرة خاصة ، ويجلس فى نفس الحجرة ملاحظ يمثل هيئة البحث ليراقب حركاتهن ويسجل عليهن ملاحظاته • كما يجلس بجانبه موظفون يكتبون على الآلة الكاتبة لتسجيل انتاج هذه المجموعة أولا بأول •

وعهد الى الملاحظ بان يكون موجها وصديقا لفتيات الاختبار يحدثهن فى امر التجربة ويســتمع الى ملاحظاتهن عليهـا وشكاواهن بخصوصها • والجهاز الذى استخدم فى هذه التجربة عبارة عن الة صغيرة مركبة من ٤٠ قطعة ، اما عمل الفتيات فينحصر فى التقاط هذه القطع الصغيرة التى تاتى اليهن فى صوانى ثم يتم تركيبها بعضها فى بعض ولوحظ أن الفتيات يعملن فى خفة عجيبة فتركب كل فتاة قطع الجهاز فى دقيقة ثم تسقطه فى مجرى حيث تقوم بعده الة تحسب الانتاج بالساعة واليوم والأسبوع •

وتقوم فكرة التجربة على أساس جعل الفتيـات يعملن كمـا لو كن فى

حجرات المصنع العادية مع حساب عدد الأجهزة التى يتم تركيبها فى زمن معين • وبعد ذلك يحدث المختصون تغيرات فى ظروف العمل واحدا بعد الآخر ، ويلاحظون النتائج ، فاذا قل عدد الأجهزة التى يتم تركيبها بعد حدوث تغيير معين كان هذا التغير سيئا واذا حدث العكس كان حسنا •

نتـــائج التجـــربة :

وكانت نتائج فترات الاختبار التى امتدت كل منها من أربعة أسابيع الى ١٢ اسبوعا كما يلى :

الفترة الأولى والثانية : ظروف عادية ـ اسبوع ٤٨ ساعة بما فى ذلك السبت ولا تعطى راحات اثناء العمل ، فكان انتاج كل فتاة حوالى ٢٤٠٠ جهاز فى الأسبوع •

الفترة الثالثة : اشتغلت الفتيات على أساس أجورهن بجملة انتاجهن كمجموعة فزاد الانتاج تبعا لذلك •

الفترة الرابعة : بدأ الباحثون فى تغيير جدول العمل بادخال فترات راحة قصيرة فى الأوقات التى يتوقعون فيها ظهور اثر الاجهاد طبقا لافتراضات النظرية الكلاسيكية عن الاجهاد • وتوصلوا الى أن التوقيت السليم لفترات الراحة يقع عند الساعة ١٠ صباحا والساعة ٢ بعد الظهر • ولذا أعطيت الفتيات فترتى راحة كل منها ٥ دقائق أثناء العمل اليومى ، فزاد الانتاج كما كان متوقعا ، وذلك لأن العاملات قد شعرن بالرضى اثر ادخال هذا التعديل •

الفترة الخامسة : أطيلت كل من فترتى الراحة الى ١٠ دقائق فزادالانتاج زيادة عظيمة •

الفترة السادسة : جرب اعطاء ٦ فترات راحة مدة كل منها ٥ دقائق . واستمر معدل الانتاج فى التحسن ، وان كانت العاملاتلم يستسغن كثيرا هذا

النظام الجديد لفترات الراحة على أساس أن الفترات قصيرة وتعددها يقطع سير العمل ٠

الفترة السابعة : عدل النظام السابق وادخلت فترتان طويلتان للراحة احداها ١٠ دقائق بعد الضحى والأخرى ١٥ دقيقة بعد الظهر ٠ واصبحت نتائج ادخال فترات الراحة كلها تشير الى اثر تنـاقض الاجهاد على تزايد معدل الانتاج طبقا لافتراضات النظرية الكلاسيكية ٠

الفترة الثامنة : مماثلة للفترة السابقة ، الا أن الخبراء بداوا يختبرون اثر التغيير فى طول يوم العمل ٠ فظلت فترات الراحة على ما هى عليه فى الفترة السابقة ، كما تقرر انقاص ساعات العمل اليومية بمقدار نصف ساعة عند موعد الانصراف بناء على تفضيل العاملات ٠ وبذلك نقصت ساعات العمل الأسبوعية فى هذه الفترة ١٠٪ عنها فى الثلاث فترات التمهيدية ، ومع ذلك لم يهبط الانتاج الكلى وزاد معدل الانتاج فى الساعة ٠

الفترة التاسعة : انقصت ساعات العمل اليومية بمقدار ساعة كاملة ، واختارت العاملات أن تكون بتاخير ابتداء العمل بدلا من الانصراف المبكر وبذلك بلغ النقص فى ساعات العمل الأسبوعية ١٥٪ ، وكانت النتيجة أن معدل الانتاج فى الساعة استمر فى الزيادة ، الا أن الانتاج الكلى أخذ فى الهبوط ٠

الفترة العاشرة : أعيد جدول العمل فى الفترة العاشرة الى وضعه السابق فى الفترة السابعة أى أعيدت ساعات العمل اليومية الى وضعها السابق مع الاحتفاظ بفترتى الراحة ، وعلى الرغم من اطالة يوم العمل ساعة اخرى ، الا أن الانتاج زاد زيادة مدهشة ٠

الفترة الحادية عشرة : انقصت ايام العمل الأسبوعية الى خمسة ايام واستمرت فترات الراحة على ما هى عليـه . وبذلك بلغ النقص فى سـاعات

العمل الأسبوعية حوالى ١٣٪ وترتب على ذلك تزايد طفيف فى معدل الانتاج فى الساعة ٠

الفترة الثانية عشرة : سلبت الفتيات كل الميزات التى اكتسبنها فى الفترات السابقة التى استغرقت أكثر من ستة شهور ، وأعيدت حالتهن الى ما كانت عليه فى الفترة الثالثة ، فلا راحة أثناء العمل ، ولا نقص فى ساعات العمل فقد عادت الى حالتها الأولى ٤٨ ساعة فى الأسبوع بما فى ذلك يوم السبت ٠

وقد ظهرت بوادر شعور الاستياء بين العاملات ، فلجأن الى الابطاء المتعمد ليقنعن الادارة بمزايا فترات الراحة ، كما نظمن العمل بينهن بحيث يتاح لكل منهن فترة من الراحة غير الرسمية ٠ وانعكست هذه العوامل على معدل الانتاج فى تلك الفترة التى امتدت ١٢ اسبوعا فمال الى الهبوط ، لذا عمد الخبراء الى اعادة جدول العمل الى وضعه فى الفترة السابعة ٠ واستمر ذلك لمدة سبعة شهور فكانت بذلك أطول فترات التجربة ٠

ولقد رحبت العاملات كثيرا بهذا التعديل وظهرت علامات الشعور بالرضا واضحة وانعكست على ميل معدل الانتاج الى التزايد السريع فى تلك الفترة ٠

ولقد بدا واضحا للقائمين بالتجربة أن كل تعديل يدخل على جدول العمل يرتبط بزيادة فى معدل الانتاج ، عندما أخذ منحنى الانتاج يظهر ميلا تصاعديا ، ولذا توقعوا عندما أعادوا جدول العمل الى وضعه الأصلى أن يهبط معدل الانتاج وأن يأخذ منحنى الانتاج انحناءة نزولية **ولكن شيئا من هذا لم يحدث ٠**

كيف نفسر هذه النتائج التى لا تتفق مع منطق النظرية الكلاسيكية ، فيما يتعلق بأثر الاجهاد والملل ؟ أو بمعنى آخر كيف يتفق استمرار معدل الانتاج فى التزايد بعد اعادة جدول العمل الى وضعه مع منطق النظرية الكلاسيكية ؟

مناقشة نتـــائج التجربة :

من الواضح انه لا يمكن أن نعزو التزايد المطرد فى معدل الانتاج الى تناقص اثر الاجهاد والسام بعد ادخال فترات الراحة وتقصير يوم العمل ؛ والا كنا حصلنا على هبوط فى معدل الانتاج بعد اعادة جدول العمل الىوضعه الأصلى ·

فالواقع ان انتاج كل فتاة قد وصل الى حد لم يصل اليه من قبل وهو ٣٠٠٠ جهاز فى الأسبوع ، فما هى العوامل التى ادت الى ذلك ؟

الحقيقة ان هذه العوامل لم تكن متعلقة بظروف الانتاج ولكنها كانت عوامل متعلقة بالطبيعة البشرية · فالفحص الطبى المنتظم لم يكشف عن اى اعراض للتعب ، ونقص الغياب عن العمل بنسبة ٨٠٪ وقد لوحظ ايضا أن كل فتاة اتبعت أسلوبا خاصا بها فى تجميع الأجزاء وانها كانت أحيانا تغير من هذا الأسلوب لتتفادى السير على نمط واحد وان الفتاة الذكية هى التى كانت تلجأ الى عدد اكبر من التغيرات ·

ويرى « ستيوارت تشيز » فى كتابه « الدراسة المثلى لنوع الانسان » ان فى ذلك نذيرا لأخصائى دراسة الزمن والحركة Time and Motion Study وللمهندسين الذين يحاولون تقنين خطوات الانتاج بحيث يختفى كل ابتكار فردى (١) وقد كانت الفتيات على جانب كبير من الحرية فى طريقة العمـل (اى طريقة تركيب الأجهزة) ، وفى الحركة اثناء العمل فى الحجرة ، وكن يشعرن بانه لا رئيس مباشر لهن يقيدهن فى حركاتهن وسكناتهن وطريقة تادية عملهن · وبذلك كان مصدر النظام ذاتيا اى نابعا من داخل الجماعة · وكانت الفتيات ينظمن سلوكهن ، ولكن يعملن كفرقة متعاونة تساعد احداهن الأخرى ·

---

(١) محمود ابراهيم الدسوقى ، الدراسة المثلى لنوع الانسان ، مترجم عن الانجليزية لمؤلفه ستيوارت تشيز ١٩٥٣ ص ١٧٩ وما بعدها ·

وقد أصبح للفتيات اتجاه أو موقف Attitude اتخذنه لأنفسهن · يدور حول مشاعرهن بالنسبة لعملهن وللجماعة التى يكونها · فلقد اشعرهن اختيار الباحثين لهن باهميتهن للمصنع · فبدلا من أن يشعرن بأنهن كقطع منفصلة فى آلة كبيرة أصبحن يشعرن بأنهن جماعة مؤتلفة تعاون الشركة وتحاول معها حل احدى مشكلاتها · وترتب على ذلك الشعور بالطمأنينة والاستقرار القائم على أساس حاجة الشركة اليهن وأصبح المصنع **مكانا يشعرن بالانتماء اليه** وبأن العمل الذى يؤدينه ذو هدف واضح لهن ، ولذلك زاد انتاجهن زيادةكبيرة بغض النظر عن ظروف العمل ·

وهنا وضح أن المشاعر لم تكن فقط أكثر أهمية من عدد ساعات العمل ، بل كانت أهم من الأجور نفسها · ولكن ليس معنى هذا أن الباحثين قد وجدوا أن ساعات العمل والأجور وفترات الراحة والاضاءة ليست بذات قيمة ولكنهم استنتجوا من التجربة أنه **مادامت ظروف العمل مناسبة ، فان المشاعر تصبح اعظم اهمية من ساعات العمل والأجور التى يحصل عليها الأفراد** ، ولقد اثبتت البحوث فضلا عن ذلك أن العامل لا يهمه أجره مهما كان عاليا بقدر ما يهمه « الا يكون أجره أقل من أجر نظرائه » أو من يعتقد أنهم أقل منه (١) ·

حدث اذن أن متغيرا جديدا هو مشاعر ومعنوية العمال ، اكتشف عن غير قصد من تجربة أحكمت فيها السيطرة على المتغيرات المادية التى يمكن أن تؤثر فى الكفاية الانتاجية · ولقد تبين للقائمين بالتجربة أن الأهمية النسبية لهذا المتغير الجديد تفوق الأهمية النسبية للمتغيرات الأخرى التى أخضعتها التجربة · ولو كان موضوع التجربة شيئا آخر غير الانسان لما تدخل التغير ، ولكن الادارة الصناعية كانت فى حاجة الى هذه التجارب الطويلة « **لتكتشف هذا الانسان** » وتكتشف بالتالى علاقة بسيطة تبدو بديهية ويمكن استنتاجها

---

(١) لويس كامل مليكه · سيكولوجية الجماعات والقيادة · القاهرة ١٩٥٩ ·

من واقع الخبرة اليومية · **وهى أن كفاية العامل الانتاجية تتوقف الى حد كبير على معنويته أى على شعوره نحو عمله ونحو أحوال العمل ونحو المجموعة التى يعمل فيها ونحو رؤسائه** ، وان هذه المشاعر تصدر عن نفس العامل ذاته وعن تفسيره لما يدور حوله · ولما بدأ القائمون بالتجربة يتساءلون عن العوامل التى تؤثر فى الحالة المعنوية بدا انهم يدخلون ميدانا لم يمهدوه بعد أن حرموا من أدوات التحليل التى تعودوا عليها ·

وكان لهذه النتائج الأثر الذى غير السؤال الجوهرى ، فقد كان السؤال الذى يهتم به اصحاب العمل يبحث عما يجعل العامل **اكثر انتـاجا** ، واصبح السؤال فى المرحلة الجديدة يبحث عما يجعل العامل **اكثر استعدادا** ·

وهذا ما دفع « ميللر وفورم » الى القول بأن علم الاجتماع الصناعى قد بدأ نتيجة لأبحاث التون مايو وزملائه فى مصانع شركة هوثورن ·

ويلخص ميللر وفورم نتائج ابحاث التون مايو فيما يلى :

١ ـ ان العمل نشاط جمعى group activity ·

٢ ـ تتركز حياة العامل الاجتماعية حول نشاط العمل وتتشكل وفقا له ·

٣ ـ الحاجة الى التقدير recognition والأمن Security والشعور بالانتماء Sense of Belonging اكثر أهمية فى رفع روح العمال المعنوية وزيادة انتاجهم من الظروف الفيزيقية التى يعملون فيها ·

٤ ـ لا تكون الشكوى بالضرورة تقريرا موضوعيا للحقائق فهى فى الغالب غرض يفصح عن اضطراب فى مكانة الفرد ·

٥ ـ العامل شخص تتحكم فى اتجاهاته وسلوكه المطالب الاجتماعية التى تأتى من داخل الشركة التى يعمل بها ومن خارجها ·

٦ ـ تمارس الجماعات التلقائية او زمر العمال داخل العمل ضبطا اجتماعيا قويا على عادات العمل واتجاهات العامل الفرد ·

٧ ـ لا يحدث تماسك الجماعة عرضا ، بل لابد أن توضع له الخطط واذا ما تحقق تماسك الجماعة فان علاقات العمل قد تصل الى درجة من القوة تقاوم الآثار الهادمة التى تاتى من العوامل العرضية ·

من هذه النتائج نستطيع أن نستخلص أن جماعة العمل تلعب دورا هاما فى عملية الانتاج ، بصرف النظر عن الظروف الفيزيقية للعمل أو غيرها · ويمكننا أن نقول ان المصنع يؤدى وظيفتين هامتين :

الأولى : اقتصادية تنحصر فى انتاج السلع ·

والثانية : اجتماعية تنحصر فى اشاعة الارتيـاح بين من يعملون تحت سقفه ·

وقد اتجهت الأبحاث خلال أزمنة طويلة الى دراسة الوظيفة الانتـاجية للمصنع ولكن وظيفته الاجتماعية لم تدرس بعناية مماثلة الا منذ وقت قريب · وكان بدء هذه العناية نتيجة للأبحاث التى اجريت فى مصانع هوثورن ـ كما ذكرنا ـ فى شيكاغو فى منتصف فترة ما بين الحربين ·

الدراسات الحديثة فى علم الاجتماع الصناعى :

بعد أن وقفنا على نتائج التجارب التى اجريت فى مصانع شركة هوثورن ـ نجد أن ظهور علم الاجتماع الصناعى كميدان للاستقصاء العلمى ، بدأ منذ ربع قرن تقريبا · وقد بدأ كما رأينا نتيجة لأبحاث التون مايو وزملائه ، تلك الأبحاث التى لخصها الأستاذان ميللر وفورم فى كتابهمـا « علم الاجتمـاع الصناعى » ·

وقد تناول الباحثون هذا الموضوع بعد ذلك بالدراسة والبحث ، واهتموا

على الخصوص بدراسة العلاقات الانسانية فى الميدان الصناعي • واكتشفوا أن المصنع هو فى الواقع « مجتمع فى ذاته » وذلك لأن الأفراد لا يهتمون فقط بالمال أو يتأثرون بالظروف الفيزيقية كما نادت بذلك النظرية الكلاسيكية للكفاية الانتاجية ، بل انهم يهتمون ويتأثرون بالعلاقات التى تنمو بينهم ؛

وحتى ذلك الوقت لم يهتم علماء الاجتماع وعلماء الانثروبولوجيا الاجتماعية بدراسة الظواهر التى تنشأ فى داخل المصنع • وكان اهتمام علماء النفس الصناعى ينصب على اجراء التجارب المتعلقة بالكفاءة ، ومشكلات الاختيار ، وتحليل قدرات الفرد والتوجيه المهنى ، وما الى ذلك من الدراسات •

وأثناء اجراء تجارب الوسترن الكتريك ، كان التفكير المألوف عن طبيعة السلوك البشرى فى الصناعة محددا وفقا لبعض الأفكار التى نادى بها بعض الاقتصاديين والمهندسين الصناعيين • وكانت الفكرة العامة ، التى أشرنا اليها أثناء حديثنا عن النظرية الكلاسيكية للكفاية الانتاجية للعامل تشير الى أن الفرد وخاصة فى الميدان الصناعى تسيطر على سلوكه بعض الدوافع الاقتصادية • فكانوا يقولون بأن الفرد يستجيب بالنسبة للمكافآت المادية التى تقدم اليه أو بالنسبة للتهديدات المتعلقة باسترجاع مثل هذه المكافآت •

ولكن لو آمنا بهذا القول ، لتنافى ذلك مع مفهوم الجماعة كوحدة لها مميزاتها ومقوماتها • فالأفراد يعيشون فى مجتمع له خصائصه ومقوماته • وهم أثناء وجودهم فى المصنع يعيشون ويسلكون نفس السلوك الذى يسلكونه فى مجتمعاتهم أو مجتمعهم الكبير • وعلى ذلك اذا كنا نريد أن نقف على طبيعة العلاقات التى تربط بين العمال الذين يعملون معا فى مثل هذا المجتمع الصناعى ، فيجب أن ننظر الى المصنع « كتنظيم اجتماعى » •

وفى الواقع ، لقد ساعدت هذه النتيجة على فتح المجال لميدان دراستنا لعلم الاجتماع الصناعى •

وتاريخ الدراسات الصناعية يشير الى انه بالرغم من أن ابحاث الشركة الكهربائية الغربية قد بدأت فى فترة مبكرة ، أى فى حوالى عام ١٩٢٧ ـ الا ان ميدان الدراسات الخاصة بالادارة والعمل لم يظهر حتى عام ١٩٢٩ · ولكن قبل هذا الوقت ظهرت بعض الدراسات التى ساعدت على تشكيل مجال الدراسة التى اصبحت فيما بعد ميدانا لعلم الاجتماع الصناعى أو العلاقات الانسانية فى الصناعة ·

وكانت دراسات عالم الانثروبولوجيا الاجتماعية « للويد وارنر W. Lloyod Warner من اهم الأبحاث فى هذا الميدان · فلقد قام بدراسة اجتماعية عن مدينة صناعية صغيرة ، واطلق عليها اسم « دراسة اليانكى سيتى Yankee City وقد عمل مستشارا للشركة الكهربائية الغربية ، واليه يرجع الفضل فى تحويل انتباه هيئة البحث فى هذه الشركة الى اثر التنظيم الاجتماعى « لجماعة توصيل الأسلاك ولحامها » ، وهى تجربة اجرتها الشركة بعد الانتهاء من تجربة جدول العمل ·

وفى اثناء ذلك ، اتجه اهتمام علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية نحو الصناعة · فأوضح كل من « اليوت تشابل Chapple » ، وكونراد ارنسبرج Conrad Arensberg » فى كتابهما « قياس العلاقات الانسانية » عام ١٩٤٠ نظريتهما عن « التفاعل فى التنظيم الاجتماعى » · وعمل « تشابل » على تحسين نموذجه البدائى الذى سماه « الرسام التوقيتى للتفاعل Interaction Chronographe وهى الة صممت لقياس العلاقات بين الأفراد ·

ولقد تعاون كل من ارنسبرج وعالم النفس الاجتماعى دوجلاس ماك جريجور Mac Gregor فى اجراء دراسة عن الحالة المعنوية للعمال وتاثرها بالتنظيم الاجتماعى فى شركة كهربائية . وهى الدراسة التى اطلق عليها

اسم (١) Determination of Morale in an Industrial Company ·

وتبع ذلك دراسة ارنسبرج عن الصناعة والمجتمع Industry and Society (٢) ولقد بذل كثير من العلماء جهودا جبارة لكى يجعلوا الأنثروبولوجيا علما تطبيقيا يهتم بالتطبيقات العملية لمناهجه ونظرياته المتعلقة بمشكلات المجتمع الصناعى الحديث · وظهر فى هذا المجال ثلاثة من كبار العلماء وهم : شابل ، وارنسبرج ، ورتشردسون الذين اهتموا بالدراسات الصناعية · ويرى شابل فى بحثه بعنوان « الأنثروبولوجيا التطبيقية فى الصناعة Applied Anthropology in Industry » أن موضوع الأنثروبولوجيا التطبيقية فى الصناعة غير محدد الى حد ما · وهو يرى انه بالرغم من الجهود والأبحاث المتعددة فى هذا الميدان ، الا أن هذه الأبحاث لا يمكن اعتبارها تطبيقية فى معناها الحقيقى ، اذ انها ترتبط اول ما ترتبط بفهم عمليات التغير فى نمط جزئى محدد من انماط النظام الاجتماعى ·

ويستهدف شابل من هذا البحث اعتبار الأنثروبولوجيا التطبيقية فرعا من الأنثروبولوجيا يدرس ويصف التغيرات الخاصة « بالعلاقات الانسانية » وربما كان من المؤكد أن ذلك التعريف يتضمن بالضرورة اختيارا لتلك العوامل التى تتحكم فى امكانية تغيرات التنظيم الانسانى ·

وتتطلب الأنثروبولوجيا التطبيقية ـ كما صورها شابل ـ مقدمة تفسيرية للزمن باعتباره بعدا رئيسيا للعلاقات الشخصية المتبادلة · وهى دراسة منهجية عبر التاريخ diachronic اكثر منها دراسة متزامنة Synchronic ، ويمكن أن نسميها اذن دراسة تاريخية · ولكن يجب أن نتذكر جيدا انها تختلف عما

---

(١) وهذه الدراسة منشورة فى مجلة الانثروبولوجيا التطبيقية مجلد (١) عام ١٩٤٢ ص ١٢ ـ ٣٤ ·

(٢) وهى منشورة فى المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع مجلد ٤٨ عام ١٩٤٢ ص . ١ ـ ١٢

نسميه بالمدارس التـاريخية فى الأنثروبولوجيا ، اذ انهـا لا تهتم بالتـاريخ الا باعتباره سجلا لتتبع الأحداث وتسلسلها ودوران للزمن مع احتكاك الناس والأفراد (١) ·

وقد قامت لجنة « الصناعة الفسيولوجية » فى جامعة هارفارد بترخيص من مؤسسة روكفلر بدراسة « التعب » بين عمال الصـــناعة · وكان ألتون مايو ــ كما سبق ان بينا ــ احـد الأعضاء البارزين فيهـا اذ كان اخصائيا سيكولوجيا · واهتم فى بادىء الأمـر بتأثير المجتمع الصناعى الحـديث فى احداث الأضطرابات النفسية ، واقتنع بأن معظم ما صنف تحت اسم « التعب او الشعور بالتعب » بين العمـال فى الصناعة الحديثة ليس فسـيولوجياً فى اصله ، ولكنه كان نتيجة لما سماه « التون مايو » « السرحان او الذهول » · ثم غير التون مايو اتجاه ابحاثه بين عامى ١٩٢٤ ، ١٩٤٥ على نحو ما ذكرنا من قبل ·

كذلك هناك مساهمة اخرى هامة فى تطور هذا الميدان ، وهى مسـاهمة عالم النفس الاجتماعى « كيرت ليفن » الذى هاجر من المانيا اثناء الحـكم النازى · وبالرغم من أن نظرية ليفن لعبت دورا هاما فى ميدان ديناميات الجماعة ، الا انه من الواضح أن جوانب معينة من منهجه قد طبقت فى دراسة المشكلات الاجتماعية · ولقد ساعدت نظرية ليفين على قيام بعض التجـارب عن « الأجواء الاجتماعية » فى الجماعات وتاثيرها على عدد من المتغيرات الهامة مثل الانتاج والروح المعنوية ·

ومن البحوث التجريبية التى نذكرها ايضا فى هذا المجال ، تلك التى قامت بها شركة « هاروود الصناعية Harwood Manuf. Company واشرف

---

(١) Kroeber, Anthropology today.

على اجرائها « الكس بافيلاس Alex. Pavilas ثم لخص نتائجها فى مقاله « بعض مشكلات التغير التنظيمى
«Some Problems of organisational Change

وهكذا نما هذا العلم الجديد ، الذى بدا ببحوث الوسترن الكتريك فى حوالى عام ١٩٢٧ . ولم يصبح ميدانا للاستقرار العلمى الا بعد عام ١٩٤٠ .

ففى عام ١٩٤٣ كون كل من جاردنر Gardiner ، وروبرت هافيجرست Havighurst ، ووارنر جمعية العلاقات الانسانية فى الصناعة وذلك فى جامعة شيكاغو . واتسعت الجمعية بعد ذلك والتحق بها كل من اليسون دافيز Alison Davis ، وافريت هوجس Eeverette Hughes و ف. هـ. هاريسون Harrison وجورج براون وكذلك وليم ف. وايت W.F. Whyte

وفى عام ١٩٤٦ انشا عالم النفس الاجتماعى رينسيس ليكرت Rensis Likert معهد البحث الاجتماعى فى جامعة متشجان . وبالرغم من ان هذا المعهد قد قام باجراء كثير من البحوث فى ميادين مختلفة غير الميادين الصناعية الا انه قد خصص بعض البحوث لدراسة المشكلات الصناعية والعمالية . ولقد بدا المعهد عمله باجراء بعض البحوث المنظمة باستخدام « المسح الاجتماعى Social Survey» والاستفتاء ، كما استخدمت التجارب فى بعض الأحيان .

وقد ادى نمو هذه الدراسات الى تعديلات تنظيمية وتغيرات منهجية فى برامج الجامعات ، بحيث اصبح هناك مجال لظهور علم الاجتماع الصناعى ودراسة العلاقات الصناعية . ففى عام ١٩٤٥ انشىء فى كورنل مدرسة نيويورك للعلاقات الصناعية والعمالية ، وتبع ذلك انشاء مناهج دراسية

جديدة للعلاقات الصناعية فى جامعات « الينوى » « وكاليفورنيا » ومنذ حوالى عشرين عاما لم يكن هناك فى المناهج الدراسية للجامعات اشارة الى علم الاجتماع الصناعى · اما اليوم فقد اصبح هناك قسم على الأقل فى كل جامعة لتدريس هذا العلم ·

ولا شك أن هذا العلم الجديد ، قد فتح مجالا خصبا لم يطرقه احد من قبل ولكن لم تزل الجهود التى تبذل لخدمة هذا الميدان الجديد ضئيلة بالقياس الى الميادين الأخرى · غير أن مرحلة النمو المنتظم فى هذا العلم قد بدأت منذ فترة قصيرة · واصبح من الواجب على عالم الاجتماع أن يبين أن التنظيم الاجتماعى لا يوجد فى فراغ ، وانما هو جزء من البنيان الاجتماعى للمجتمع الكبير · واصبحت النظرة العلمية تتطلب منه أن ينظر الى الصناعة على اعتبار انها تنظيم اجتماعى له خصائصه ومقوماته شأنه فى ذلك شأن اى تنظيم اجتماعى آخر ·

اهم المراجع

أولا ـ المراجع العربية :

١ ـ د· أحمد أبو زيد ، البناء الاجتماعى ، الجزء الثانى (الانساق) · دار الكتاب العربى ١٩٦٧ ·

٢ ـ السيد أبى النصر الحسينى ، الملكية فى الاسلام · القاهرة ١٩٥٢ ·

٣ ـ د· السيد محمد بدوى ، مبادىء علم الاجتماع · دار المعارف · الطبعة الثالثة ١٩٧٣ ·

٤ ـ أندريه جوسان ، طبقات المجتمع (ترجمة السيد محمد بدوى) · دار سعد مصر · ١٩٥٦ ·

٥ ـ توماس مالتوس وآخرون ، مشكلة السكان (ترجمة محمد خزبك) سلسلة من الشرق والغرب · الدار القومية للطباعة والنشر · القاهرة ·

٦ ـ د· حسن الساعاتى ، علم الاجتماع الصناعى · دار النهضة العربية · بيروت ١٩٧١ ·

٧ ـ سيد قطب ، العدالة الاجتماعية فى الاسلام · دار الكتاب العربى · القاهرة ١٩٥٢ ·

٨ ـ شارل بتلهيم ، التخطيط والتنمية (ترجمة د· اسماعيل صبرى عبد الله) دار المعارف ١٩٦٦ ·

٩ ـ د· غريب محمد سيد أحمد ، الطبقات الاجتماعية · دار الكتب الجامعية · الاسكندرية ١٩٧٢ ·

١٠ـ د· فاروق العادلى ، الاجتماع الصناعى · مطبعة القاهرة الحديثة ١٩٧٠ ·

١١ـ د· فؤاد زكريا ، الانسان والحضارة فى العصر الصناعى · مركز كتب الشرق الأوسط · القاهرة ١٩٥٧ ·

١٢ـ د· محمد عبد الله أبو على ، الصناعة والمجتمع · دار المعارف · القاهرة ١٩٧١ ·

١٣ـ د· محمد عبد الله دراز ، دراسات اسلامية · دار القلم · الكويت ١٩٧٣ ·

١٤ـ د· محمد على محمد ، مجتمع المصنع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب · الاسكندرية ١٩٧٢ ·

ثانيا ـ المراجع الأجنبيـــة :

1. Bartoli (H.), Science économique et Travail, Paris 1957.
2. Bergson, (H.), L'évolution Créatrice, P.U.F; Paris 1948;
3. Bettelhem (C.), Economie Politique et Sociologie économiqne, Annales E.S.C. 1948.
4. Bouglé, Cours de Sociologie Economique, Paris 1937.
5. Brown, (J.A.), Social Psychology in Industry.
6. Challay (F.), Histoire de la Propriété, Collec. «Que sais-je ?» Paris 1947.
7. Cuisenier (J.), Fondements de la Sociologie Economique, Paris 1967.
8. Duret, Le Marxisme et les Crises, Callimard 1933.
9. Durkheim (E.), De la Division du Travail Social, Paris 1893.
10. Firth (R.), Social Change in Tikopia, 1959.
11. Friedman, Le Travail en miettes, Paris 1956.
12. Friedman, The scope and methods of Positive Economics Chicago 1953.
13. Friedman and Naville, Traité de Sociologie de Travail, colin, 1964.
14. Gide (Ch.), Principes d'économie politique, Paris 1930.
15. Goodfellow (M.), Principles of Economic Sociology 1939.
16. Gurvitch (G.), Industrialisation et Technocratie, Paris 1949

17. Halwachs (M.), Morphologie Sociale, Colin, Paris 1970.

18. Hobson, Imperialism. A Study, London 1902.

19. Lange (O.), The Scope and methods of Economics, 1945.

20. Lévy-Bruhl (L.), Les fonctions mentales des Sociétés Archaiques Paris 1920.

21. Maunier (R.), L'économie Politique et la Sociologie, 1910.

22. Marchal, Systémes et Structures économiques, P.U.F. Paris 1959.

23. Malinowski, Argonants of Western Pacific 1950.

24. Mauss (M.), Essai sur le Don, Arhée Soci. vol. 1. 1923-24.

25. Nicolai (A.), Evolution et Problémes actuelles de la Sociologie économique. Paris 1954.

26. Redfield, Regional Aspects of Calture 1930.

27. Robinson, Economic conséquenoes of the size of Nations, London 1960.

28. Roethlis berger and Dickson Margement and the Worker, Harvard 1939.

29. Sauvy (A.), Richesse et Population, Payot, Paris 1943.

30. Sauvy (A.), Théorie générale de la Population. P.U.F; 1952;

31. Sauvy (A.), De Malthus à Mao-Tsé-Toung, Denoel, Paris 1959.

32. Schumpeter, Capitalisme, Socialisme, et Démocratie (Traduc. fr.), Payot, Paris 1950.

33. Schumpeter, Sociologie de l'Impérialisme, 1919.

34. Simon (H.A.) Administrative Behaviour, N.Y. 1948;

35. Solow (R.M.), The chmical Progress, in Amer. econ. Rev. 1962.

36. Taboulet (H.), La Stratégie de l'Entreprise, 1967.

37. Thurnwald, l'économie, Primitive (Traduc. fr.) 1937.

38. Villey (D.), Leçons de Démographie, Paris 1960.

39. Winslow (M.), The Pattern of Impérialisme, Colombia Univ. Press 1950.

40. Wolff (J.), Sociologie Economique, édition Cujas, Paris 1973.

موضوعات الكتاب

الموضـــوع		الصفحة

الموضـــوع		الصفحة

الباب الخامس

اجتماعية العمل ٢٥٧